بنیاد پژوهشهای اسلامی
آستان قدس رضوی

أُصول نقدِ ٱلحَديث

دِراسَة تَحلِيلِيَّة حَوْل مَتنِ ٱلحَدِيث

تأليف
الشيخ محمّد حسن الربّانيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

اصول نقد الحديث

دراسة تحليلية حول متن الحديث

تأليف

الشيخ محمّدحسن الربّانيّ

سرشناسه ربانی، محمّدحسن، ۱۳۴۳ -
عنوان و نام پدیدآور اصول نقد الحدیث: دراسة تحلیلیة حول متن الحدیث/ تألیف محمّدحسن الربّانیّ.
مشخصات نشر مشهد: مجمع البحوث الإسلامیّة، ۱٤٤۰ق.= ۱۳۹۷ش.
مشخصات ظاهری ۷۲٤ص.
شابک ISB 978-600-06-0078-5
وضعیت فهرست‌نویسی فیپا.
یادداشت عربی
موضوع حدیث -- نقد و تفسیر.
موضوع حدیث -- علم‌الدرایة.
موضوع حدیث -- علم‌الرجال.
شناسه افزوده بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده بندی دیویی ۲۹۷/۲٦
رده بندی کنگره ۱۳۹۵ ۵۷ الف ۲ ر/ ۱۰۹ BP
شماره کتابشناسی ملی ٤۲۳۱٤۲٤

أصول نقد الحدیث

دراسة تحلیلیّة حول متن الحدیث

الشیخ محمّدحسن الربّانیّ

مراجعة و تصحیح: عبدالحسین الأنصاریّ

تنقیح: جعفرالبیاتیّ

مقوّم: محمد واعظ زاده الخراسانیّ

الطبعة الأولی: ۱٤٤۰ق / ۱۳۹۷ش
۲۰۰ نسخة ـ وزیري/ الثمن: ۹۳۰۰۰۰ ریال إیرانیّ
الطباعة: مؤسّسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضویّة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلامیّة، ص.ب ۳٦٦-۹۱۷۳۵
هاتف و فاکس وحدة المبیعات في مجمع البحوث الإسلامیّة: ۳۲۲۳۰۸۰۳
معارض بیع کتب مجمع البحوث الإسلامیّة، (مشهد) ۳۲۲۳۳۹۲۳، (قم)۳۷۷۳۳۰۲۹
info @islamic-rf.ir www.islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للناشر

كلمة النّاشر

عن عبدالسلام بن صالح الهرويّ قال: سَمِعتُ أبا الحسن عليَّ بنَ موسى الرضا عليه السلام يقول: «رَحِمَ الله عبداً أحيا أمرَنا»، فقلتُ له: و كَيفَ يُحيي أمرَكم؟ قال: «يَتَعلَّمُ عُلومَنا ويُعلِّمُها النّاسَ، فَإنَّ النّاسَ لَو عَلِمُوا مَحاسِنَ كَلامِنا لَاتَّبعُونا»[1].

نحمد الله العظيم العليم، حمداً لا أمد له ولاحدّ، إذ جعل غاية خلق الإنسان معرفة صفاته، وعبادة ذاته، فقال جلّ و عزّ: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلّا لِيَعْبُدُونِ**﴾[2]، ونصلّي على أنبياء الله أجمعين، لاسيّما خاتم الأنبياء والمرسلين محمّد المصطفى صلى الله عليه وآله، إذ مهّدوا الطريق لهذا الهدف السّامي بالتزكيّة وتعليم الكتاب والحكمة، ونسلّم على الأئمّة المعصومين عليهم السلام، ونخصّ بالسّلام منهم عالم آل محمّد صلى الله عليه وآله، الإمام عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام، الكوكب الساطع في سماء المعرفة والعبوديّة، ودليل الخلق إلى صراط العلم والوحدانيّة، ونحيّي العلماء والباحثين الّذين عكفوا على إحياء أمرإمامة المسلمين وولاية أميرالمؤمنين من خلال نشر العلوم والمعارف الإسلاميّة على مدى العصور، وأطلعوا النّاس على معالم و عوالم و ثقافة أهل البيت عليهم السلام، و على مكارم أخلاقهم ومحامد صفاتهم و محاسن أفعالهم.

وانطلاقاً من النظرة الحكيمة للفقيد المتولّي لهذه البقعة المباركة، وبتوجيه من سماحته تأسّس مجمع البحوث الإسلاميّة التّابع للعتبة الرّضويّة المقدّسة سنة ١٣٦٣هـ. ش (١٩٨٤م)، و استلهاماً لما كان ينشده قائد الثّورة الإسلاميّة الكبير سماحة الإمام الخمينيّ قدس سره، واستمداداً

---

(١) عيون أخبار الرّضا ١/ ٣٠٧.

(٢) الذّاريات: ٥٦.

من الرؤية المستقبليّة المدروسة لخلفه الصّالح، مرشد الثّورة الإسلاميّة سماحة آيةالله العظمى السّيّد الخامنئيّ مدّ ظلّه الوارف، واستجابة للتوجيهات الرشيدة للمتولّي المُبجّل سماحة آيةالله رئيسي. فقد استأنف المجمع عمله في التّحقيق ونشر العلوم الإسلاميّة والمعارف النّبويّة وسيرة أهل البيت عليهم السلام من أجل تأمين ما يحتاج إليه المجتمع والنّظام الإسلاميّ وجيل الشّباب و زائرو الرّحاب الشّريف للإمام الرضا عليه السلام، بعد إيجاد أقسام تحقيقيّة في مختلف الدراسات، والاستفادة من الكوادر الكفوءة من أساتذة الحوزات العلميّة والجامعات الإسلاميّة، فسجّل ـ والحمد لله ـ نجاحاً باهراً في هذا الميدان.

***

للحديث قدسيّة خاصّة واهتمام بالغ لدى المسلمين قاطبة، لأنّه صادر عن رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين عليهم السلام. وهذا ما هيّأ فرصة لذوي العناد والخلاف بأن يشيعوا كلامهم السقيم بين المسلمين مدّعين أنّه حديث، فاستخرج علماء الشيعة وأهل السنّة قواعد لمعرفة الأحاديث الموضوعة لتهذيبها، استلهاماً من كلام رسول الله وأهل البيت عليهم السلام.

وقد ألّف كتاب «أصول نقد الحديث» تحقيقاً لهذه الغاية، وكان شعاره: «ليس المهمّ لنا معرفة الوضّاعين، إنّما المهمّ لنا معرفة الموضوعات». فهذا الكتاب يحاول وضع أصول وقواعد يمكن بواسطتها تمييز الحديث السقيم، والموضوع عن الحديث الصحيح. وأعار اهتمامه بقواعد معرفة الأحاديث الموضوعة، فلم يعكف على معرفة أسباب وضع الحديث والوضّاعين المشهورين. ولقد استفاد المؤلّف من آراء علماء المسلمين وعظمائهم أيضاً في تأليف كتابه.

مجمع البحوث الإسلاميّة

التابع للعتبة الرضويّة المقدّسة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على سيّد المرسلين، وعلى آله الطيّبين الطّاهرين، صلاة موصولة إلى يوم الدين.

إنّ السنّة النبويّة هي المصدر الثاني في مجال العقيدة والشريعة، وهي حجّة كالكتاب العزيز، غير أنّ الكتاب وحي بلفظه ومعناه، والسنّة وحي بمعناه دون لفظه، والنبيّ ﷺ لا ينطق عن الهوى، بل ينطق عن الوحي النازل إليه من عند الله تبارك وتعالى.

وقد صبّ الوعاة من المسلمين اهتمامهم على نقل ما رُويَ عنه من: قول، أو فعل، أو تقرير على نحو لا مثيل في الأُمم السابقة، فألّفوا مسانيد جمعوا فيها كلّ شاردة وواردة.

ويكفي في اهتمام العلماء بالحديث النبويّ أنّهم أسّسوا علوماً لتمييز الصحيح عن غيره، وتبيين معضلاته عن غيرها، نظير:

١. علم الرجال: وهو علمٌ يبحث في أحوال الرواة الواردة أسماؤهم في سند الحديث، وقد تطوّر بين تأليفه على ترتيب الطبقات، أو على نهج الحروف الهجائيّة لأسماء الرواة.

٢. علم الدراية: وهو علمٌ يبحث في عوارض الحديث التي تطرأ عليه من قِبل

السند تارة، والمتن أُخرى.

٣. خصّصوا معاجم لتبيين معاني الأحاديث الشريفة ومقاصدها ومفاهيمها، كـ(معاني الأخبار) لشيخنا الصدوق، و(النهاية) لابن الأثير، و(مجمع البحرين) للطريحي، وغيرها.

كما أنّهم تطوّروا في جمع الحديث بين تأليفه على نهج المسانيد وجمع الروايات حسب الأسماء تارة، وأُخرى على ترتيب الكتب العقائديّة والعمليّة تارةً أخرى، إلى غير ذلك من الخدمات التي قدّموها لصيانة الحديث النبويّ وتبيينه.

ولكنّ السنّة النبويّة ـ وبسبب منع تدوينها بعد رحيل الرسول صلى الله عليه وآله ـ قرابة قرن أو أزيد ـ تعرّضت إلى دسّ أحاديث فيها، ليس لها سمة من الصدق، ولا مسحة من الحقّ، فصار ذلك سبباً لبذل جهود مضنية من قبل عشّاق الحديث، لنقده بموازين مختلفة: تارة من جانب السند، وأُخرى من جانب المتن، بعرض الحديث على الكتاب العزيز، أو العقل الحصيف، أو على ما اتّفق عليه المسلمون، أو التاريخ المتضافر، أو المتواتر. شكر الله مساعي الجميع، فإنّ الداعي للناقدين هو تمييز الصحيح عن الزائف حتّى يصدر المسلمون عن عين معين.

وممّن ساهم في هذا المضمار لكن بوجه أوسع مؤلّفنا الجليل الشيخ محمّد حسن الربّاني دامت تأييداته، فقد بذل جهداً كبيراً في هذا المجال في كتابه القيّم الموسوم بـ: (أصول نقد الحديث).

وكتابه هذا يشتمل على قسمين:

الأوّل: يحتوي على بحوث تمهيديّة عن الحديث، وبيان قواعد نقد المتن، والعلل التي سبّبت في حصول التعارض بين الأحاديث، إلى غير ذلك من

الفصول.

وأمّا القسم الثاني: فقد جمع فيه بحوثاً ممتعة، وأشار إلى جملة من الأحاديث الموضوعة استناداً إلى القواعد التي قدّمها.

ونحن قرأنا قسماً كبيراً من هذا الكتاب فوجدناه جديراً بالتقدير، حقيقاً بالمطالعة، خصوصاً لروّاد هذا العلم.

والكتاب يفتح أمام القارئ آفاقاً واسعة يطّلع من خلالها على التلاعب الذي قام به سماسرة الأهواء في الحديث النبويّ الذي هو الحجّة الكبرى بعد الكتاب العزيز.

وأخيراً نبارك للمؤلّف صدور هذا الكتاب الذي راجع في تأليفه ٧٥٠ مصدراً، فللّه دَرُّه، وعليه سبحانه أجره، والحمد للّه ربّ العالمين.

جعفر السبحاني

قم المقدّسة ـ مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام

التاسع من جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ

المقدّمة

إنّ المأثورات التي وصلت إلينا عن الرسول صلى الله عليه وآله وخلفائه وأوصيائه الأئمّة المعصومين عليهم السلام هي كنوز لا تقدّر بثمن، وميراث عظيم يوصلنا إلى مصدر الوحي الإلهي والشريعة المحمّديّة، بل تقرّبنا من عوالم القرآن والوحي. ثمّ لا يخفى أنّ بين أيدينا كلاماً إلهيّاً صادراً عن ساحة القدس الربوبيّة، وهو القرآن الذي نزل في زمان ومكان كان الناس فيهما بَعيدِين أشدّ البعد عن أجواء العلم والمعرفة، لذا تكلّم رسول الله صلى الله عليه وآله على قدر عقولهم، وقد قال: «إنّا ـ معاشرَ الأنبياءِ ـ أُمرنا أن نكلّمَ الناسَ على قَدْرِ عُقولِهم»[1]، فكلام الرسول صلى الله عليه وآله وحديث أوليائه عليهم السلام ينابيع دُرر ولآلئ، ومعادن ذهب خالص، غير أنّها تعرّضت على مرّ الأزمنة والأعصار إلى نوائب الأيّام وحوادث الدهور، فتلاعبت بها أهواء قوم ونفوس رجال، حتّى اختلط الغثّ منها بالسمين، ممّا حدا بالعلماء وأهل الفنّ إلى وضع قواعد وأُصول تميِّز فيها بين الصحيح والسقيم، والنقيّ والشائب، وانطلقوا يحقّقون في أسانيد الروايات ومتونها.

---

(١) الكافي ١: ٢٣ /ح١٥ ـ كتاب العقل والجهل و٨: ٢٦٨ /ح٣٩٤، تحف العقول: ٣٨، أمالي الصدوق: ٥٠٤ /ح٦ ـ المجلس ٦٥.

ويوجد هناك عِلمان: الأوّل: علم نقد السند، وهو علم أصيل له تاريخ عريق، ففي القرن الثاني ـ يعني عصر التابعين وعصر الإمام محمّد الباقر عليه السلام ـ وُجد علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وهذا ممّا ابتكره المعدّلون والجرّاحون، وفي النصف الأوّل من القرن الثالث دُوّنت الكتب الرجاليّة، واشتهر الجرّاحون والمعدّلون. ويتبنّى علم الرجال نقد السند، ومعرفة الثِّقات من الرجال والضعاف منهم.

والثاني: علم نقد المتن، ويُعدّ عندهم من فقه الحديث، فهو يتبنّى البحث عن معناه ومفهومه، وقد حظي عند باحثيهم بأهميّة بالغة استمرّت عصوراً، إلّا أنّا وجدنا المحقّقين في القرن الأخير قد رأوا أنّ المتن أيضاً يُعينهم على معرفة الصحيح من السقيم، وقد ازدهرت هذه الظاهرة حتّى صارت عِلماً مستقلّاً، فعلم نقد المتن علم قائم بذاته. وقد تعرّضوا لبعض مقدّماته في كتب الدراية عند البحث عن الحديث الموضوع، حيث ذكروا أسباباً عديدة لوضع الحديث، كما أنّهم ذكروا بعض الطرق لمعرفة الحديث الموضوع، ونحن بدورنا ـ اقتفاءً لآثارهم ـ نورد بعض ما وصَلْنا إليه رغم تزمّت البعض حين أنكر الخبر الواحد مطلقاً، بل السُّنّة وقال: بل يجب أن نأخذ بالمتواتر؛ أي المُتقن[1] خلافاً للسلفيّة الذين قالوا: يجب أن نأخذ بكلّ حديث؛ صحيحاً كان أم ضعيفاً، موافقاً كان للكتاب والسُّنّة والعقل أم لم يكن موافقاً لهما، فها نحن أهل الحديث أمام قوم قالوا: نحن أبناء اليقين، ونرى هذا منهم تفريطاً.

---

(١) دراسات في الحديث النبوي ١: ٢٧، منهج نقد المتن: ٢٤٧ (دار الفتح)، المنهج النقدي عند المحدثين: ١٠٩، مقاييس نقد متون السنّة، نقد الحديث في علم الرواية والدراية ٢: ١٣، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ١: ٢٥٥، الحديث النبوي بين الرواية والدراية: ٤٥، الميزان ١: ٢٤٠، الأخبار الدخيلة ١: ١.

أمّا نحن، وانطلاقاً من القواعد والأُصول التي تحكم دراستنا التحليليّة هـذه، نبدأ بحثنا متمسّكين بكلّ ما هـو أُصـوليّ ومـا يـتماشىٰ مـع القـواعـد الرجـاليّة المتعارفة.

ولا يفوتُني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى مَن يُستفاد من محاضراتـه العلميّة، وتَجِد ضالّتها عنده الرِّجال، ويُثري مستمعيه بـطيب المـقال، سـماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ جعفر السبحاني «متّع الله المسلمين بطول بقائه» على ما أولى كتابي هذا من رعاية أبويّة صادقة، وملاحظات قيّمة لا يستغنى عنها بحال من الأحوال، فضلاً عمّا حثّني عليه، ورغّبني فيه، وندبني إليـه، مـن مواصلة طريق العلم والتحقيق والتأليـف، وجـاء هـذا بـعد أن تـفضّل سـماحته مشكوراً بمطالعة قسم من الكتاب، فأسأل الباري المتعال أن يحفظه ذخراً دائماً وعَلَماً مفكّراً، وفقيهاً مرجعاً، وصوتاً نافعاً للإسلام والمسلمين.

كما أُجـدّد شكـري وتـقديري لفـضيلة الأُسـتاذ الشـيخ آيـة الله واعـظ زادة الخراساني وسماحة آية الله الشيخ مهدي المروارید أُستاذ بحوث الخـارج فـي الحوزة العلميّة بمشهد المقدّسة، فإنّهما قد راجعا الكتاب وأشارا لي بملاحظات ثمينة وجَدَت طريقها في الدراسة، فكم لهما علَيَّ من فضلٍ عظيم طيلة دراستي في الحوزة العلميّة بمشهد المقدّسة، كما أُقدّم شكري وتقديري لسماحة الشيخ الأُستاذ علي أكبر الإلهي الخراساني المدير السابق لمجمع البحوث الإسلاميّة على نشر مؤلّفاتي، فشكري لهم دائم ودعائي لهم لا ينقطع.

وعلى الله توكُّلُنا

محمّد حسن الربّاني

القسم الأوّل

الكلّيّات

الفصل الأوّل
بحوث تمهيديّة في الحديث

الحديث والخبر

الخبر عند علماء علوم الحديث ـ خصوصاً علم الدراية ـ مرادف للحديث، والحديث كما قال شيخنا العلّامة محمّد بن حسين البهائي؛ ما يحكي قولَ المعصوم، أو فِعلَه، أو تقريره، والمعصوم عند الإماميّة: هو الرسول صلى الله عليه وآله، والأئمّة الأطهار عليهم السلام الذين أذهب الله عنهم الرجس وطَهّرهم تطهيراً[1].

والحديث عند علماء أهل السنّة هو ما يحكي قول النبيّ أو الصحابة أو التابعين، أو عملَهم، أو تقريرهم، فبين الحديث عند الإماميّة وأهل السنّة عموم وخصوص من وجه، ونقطة الاجتماع بينهما هو الرسول صلى الله عليه وآله، ونقطة الافتراق بينهما هو الصحابة والتابعون، هذا بالنسبة للعامّة، وللخاصّة أهل البيت عليهم السلام[2]،

---

(١) الحبل المتين ١: ٢٠.

(٢) شرح نخبة الفكر: ١٥٣، فتح المغيث (السخاوي) ١: ٨، الكلّيّات: ١٥٢، فتح الباري ١: ١٧٣، معجم المصطلحات الحديثيّة: ٣٠٣، نهاية الدراية: ٨٠، أُصول الحديث: ١٩، الأربعون حديثاً: ٥٠٣، الرعاية: ٥٠، قوانين الأُصول: ٤٠٩، سفينة البحار ٢: ١٠٩، بحار الأنوار ٢: ١٥٧، مرآة العقول ١: ١٦٦.

كما توجد هناك اصطلاحات مثل: السُّنّة والأثر والرواية، فقد قال بعضهم باختلاف الحديث والخبر، وللمتتبّع مراجعة ما أُلِّف في هذا الحقل، فإذا قارن مثلاً بين (مجمع البحرين) المُؤلَّف في غريب الحديث عند الخاصّة لفخر الدين الطريحي و(الفائق في غريب الحديث) للزمخشري عند أهل السنّة، وكذا (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير الجزري فسيجد أنّهما قد اعتمدا على كلام الصحابة والتابعين وشرحاه.

والخبر عند علماء الحديث والفقهاء ينقسم إلى الواحد والمتواتر؛ الأوّل هو المحتاج إلى التحقيق في سنده ومتنه دون الثاني، فلو كان للخبر طرق كثيرة وأسانيد متعدّدة على حدّ أحالت تواطُؤَهم على الكذب فهو الخبر المتواتر. وتعيين العدد في المتواتر مهزلة، وغيره هو الخبر الواحد، ومنه المستفيض كما صرّح به العلّامة السيّد المجاهد في كتابه (مفاتيح الأُصول) فهو أيضاً خبر واحد، فالتقسيم إذن ثَنَويّ لا ثلاثيّ، كما أنّ العزيز هو أيضاً من أقسام الخبر الواحد[١].

قال الشيخ بهاء الدين: فإن بلغت سلاسله في كلّ طبقة يُؤمَن معه تواطُؤُهم على الكذب، فمتواتر، والتواتر في اللغة[٢]: هو تتابع الأخبار، فإنّ الخبر المتواتر لا يحتاج إلى نقد سنده أو متنه، وإذا صعُب معناه وأشكل فهو قصور مِنّا ومن فهم

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر: ١٦١، مفاتيح الأُصول: ٤٢٨، المحصول ٢: ١٠٨، الأُصول العامّة للفقه المقارن: ١٨٨، معالم الأُصول: ١٨٢، نهاية الدراية: ٩٨، قوانين الأُصول ١: ٤٢٠.

(٢) الحبل المتين ١: ٢١، مجمع البيان ٧: ١٧١، جوامع الجامع ٣: ٧٣، مقدّمة ابن الصلاح: ١٦٢، الكشّاف ٣: ١٨٨، النهاية ٨: ١٤٨، تدريب الراوي ٢: ١٧٩، معجم مقاييس اللغة ٦: ٨٤، منهج النقد: ٤٠٨، المفردات: ٥١١، مفاتيح الأُصول: ٤٢٨، وصول الأخيار: ٧٧، مقباس الهداية ١: ١١٤، المُستصفى ١: ١٣٧.

المخاطبين، ونحن ندّعي أنّ الخبر المتواتر لا يمكن أن يكون موضوعاً فكيف يمكن أن يتواطَؤُوا على خبر كذب غير صحيح وباطل، جعلوه ووضعوه متّحداً في شكله ولفظه؟!

رأينا في التأليف

إعلم أنّ العلماء في مصنّفاتهم كثيراً ما بحثوا في أحاديث هي موضوعة وادّعوا وضعها بلا إقامة دليل عليها أو برهان، مع أنّ بعض الأحاديث قد لا تُخالف القرآن والسنّة ولا العقل، بل يمكن أن يقال: لا يوجد فيها أيّ دليل على وضعها أو اختلاقها، فإذا كان كذلك فهي إمّا كلام صدر عن المعصوم، أو قد يقال: كلام صدر عن غير المعصوم، ولكن يمكن جريانه على لسان المعصوم عليه السلام، ومن الشواهد على هذا ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا استشهد بشعر لبيد حيث قال: «أصدق كلمة قالتها العرب كلمة لبيد»[1]:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ وكــلُّ نـعيم لا مـحالةَ زائـلُ

فعلى هذا لا يمكن أن يقال: إنّ كلّ ما قال العلماء هو موضوع، بل قد يكون بعضه استحساناً، وبعضه فيه ضعف في رواته، وبعضه الآخر لم يُعثر عليه في المصادر الروائيّة. وهذا هو منهج كثير من الباحثين في الروايات التي يُدّعىٰ أنّها موضوعة، فبسبب عدم وجدان الرواية في المصادر الروائيّة حُكم بأنّها موضوعة وينطلقون من أنّنا إذا لم نقدر أن نجد للرواية سنداً فلا نقدر أن ننسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أو الأئمّة عليهم السلام، وما تقدّم هو مبنىٰ أبي عُصمة نوح بن أبي مريم

---

(١) بحار الأنوار ٧٠: ٢٩٥ /ح ٤٠ ـ عن مصباح الشريعة و ٥١: ٢٤٥، سفينة البحار ٧: ٥٦٣، مستدرك سفينة البحار ٩: ٢١٧، شرح شواهد المغني ١: ١٥٣، الموجز في الأدب العربي وتاريخه ١: ٢٧٠.

المروزي[١] وغيره من الكَرّاميّة الذين جعلوا روايات ووضعوها لترغيب الناس في الدين، وهل يمكن أن يضعوا ما يُخالف الدين أو العقل؟ حتّى إذا ذُكر هذا على المنابر أنكره الناس بقولهم: بأنّ هذا لا يمكن. وخلاصة ما نريد أن نقوله: هو أنّ ردّ بعض الروايات ونسبتها إلى الوضع كان بسبب الاستحسان وعدم وجدانها في المصادر الروائيّة.

فَمِثْلُ «زُر غِبّاً تَزددْ حُبّاً» قيل: موضوع، وقال بعض: إنّه حديث.

وروايته هكذا: حدّثنا أحمد بن جعفر، حدّثنا وكيع، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «زُر غِبّاً تَزدد حُبّاً»[٢].

هذا ما رواه أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق العربيّ في كتابه (غريب الحديث) المصحّح من قبل الدكتور سليمان بن إبراهيم بن محمّد العامر والمطبوع في المملكة العربيّة السعوديّة، وفي هامش هذا الكتاب قال المصحّح الدكتور: في (الفتح الكبير)[٣] رواه البزّار والطبراني في (المعجم الأوسط) والبيهقي في (شُعب الإيمان) عن أبي هريرة، ورواه البزّار والبيهقي في (شعب الإيمان) عن أبي ذرّ، ورواه الطبراني في (المعجم الكبير) والحاكم في (المستدرك) عن حبيب بن مسلمة الفهري، ورواه الطبراني في (الأوسط والكبير) عن ابن عمرو، والخطيب في (تاريخ بغداد) عن عائشة[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال ٧: ٥٥، الرعاية: ١٥٦، مقدّمة ابن الصلاح: ٨١، تدريب الراوي ١: ٢٨٢، نهاية الدراية: ٣١٠.

(٢) غريب الحديث ٢: ٦٠٩.

(٣) الفتح الكبير ٢: ١٤٣.

(٤) غريب الحديث ٢: ٦٠٩، المعجم الكبير ٤: ٢١ / الحديث ٣٥٣٥.

فاتُّهِمَت هذه العبارة بالوضع حتّى نُسب الحديث إلى الوضع، فنرى الصغاني قد صرّح في كتابه (الدُرّ المُلْتقَط فى تبيين الغلط) بأنّه من الموضوعات، وكذا المحدّث الكبير الشيخ عبّاس القمّي فقد ذكر في كتابه (سفينة البحار) عن الصغاني أنّ الحديث من الموضوعات[1]، ودليله هو الاستحسان وعدم وجدانه في المصادر المشهورة، مع أنّه ذُكر في المصادر غيرِ المعروفة، ففي كتب الأمثال قالوا: إنّه مَثَل جَرى على لسان بعض الأعراب، ولكن لا يخفى علينا أنّ بعض الروايات الموضوعة وُسِمت جبينها بعلامة الوضع وفضلاً عن أنّها بالوضع مشهورة، ومع هذا فالذي يُفهم من الأدلّة العقليّة والنقليّة وغيرها أنّها موضوعة، وهذا هو الذي نحن بصدده، فعلى ضوء المبنى الأوّل ألّفوا تأليفات، وصنّفوا مصنّفات، وهو ما يخصّ الروايات التي لا توجد في كتاب وهي مشهورة، أو توجد ولكنّها ضعيفة السند، ومثل الأخير كما صنّف عبد الرحمن بن الجوزي كتابه (الموضوعات) وقد حذا حذوه عبد الرحمن جلال الدين السيوطي في كتابه (اللآلئ المصنوعة)، فإنّهما اعتمدا على رواة ضِعاف.

وأمّا نحن في هذا الكتاب فطريقتنا أن ننظر إلى متن الحديث، فانظروا مثلاً إلى هذا:

«قال زيد بن أسلم: كان سبب احتباس جبرائيل عليه السلام كون جروٍ في بيته، فلمّا نزل عليه جبرائيل عليه السلام عاتبه رسول الله صلى الله عليه وآله على إبطائه، فقال: يا محمّد، إنّا لا

---

(١) سفينة البحار ٢: ١١٩، نهاية الدراية: ٣١٤، المقاصد الحسنة: ٢٤٠، فيض القدير ٤: ٦٢، كشف الخفاء ١: ٤٣٨، أضواء على السنّة المحمّديّة: ٢٠٦.

ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة»[١].

هذا ما رواه أبو محمّد الحسين الفرّاء البغوي في تفسيره (معالم التنزيل) وعلاء الدين عليّ بن محمّد بن إبراهيم البغدادي الصوفي المعروف بالخازن.

وفي تفسير (روض الجنان) عن زيد أسلم أنّ سبب الاحتباس وجود جَرْو في بيت رسول الله ﷺ رَبَّتْه بعض نسائه ﷺ فقال ﷺ: «إنّ جَبرئيل أتاني فقال: إنّا ـ معاشرَ الملائكة ـ لا ندخل بيتاً فيه كلبٌ ولا تمثالُ جسدٍ»[٢].

هذا هو المسلك الذي سلكناه في هذا الكتاب، ثمّ إنّنا ـ احتياطاً للدين وصوناً للأحاديث ـ نأتي بالأقوال المستكملة للبحث ممّا عند العلماء لتكون دليلاً وسنداً على ما ندّعيه.

وشعارنا الذي نرفعه هو أنّ المهمّ لنا معرفة الموضوعات لا معرفة الوضّاعين ونواياهم، ومعرفة الروايات الموضوعة تبيّن أهمَّ مصاديق الضعف، فإنّ الضعف له فروع وشعب، وفقه الحديث يتصدّى لمعرفة متون الأحاديث من حيث الوثاقة والإتقان والضعف، وذلك من مهامّ الفقيه، وليس للفقيه الجمود على الروايات، فلنعم ما قاله شيخ الفقهاء والمجتهدين الشيخ محمّد حسن النجفي في (جواهر الكلام) في معرض بحثه حول شروط الرَّضاع: ولكن لو ساغ للفقيه التردّد بكلّ

---

(١) الخازن ٧: ٢١٤ وبهامشه معالم التنزيل، تفسير الخازن ٤: ٤٣٦، حاشية القونوي ٢٠: ٣١٧، اللباب في علوم الكتاب ٢٠: ٣٨٥، مجمع الزوائد ٧: ١٤١، المطالب العالية ٣: ٣٩٦، الدرّ المنثور ٦: ٦١٠، روض الجنان ٢٠: ٣٠٧، الكشف والبيان ١٠: ٢٢٢، الجامع للأحكام ٢٠: ٩٣، أسباب النزول: ١٢٧، الدرّ المنثور ٨: ٥٤١.

(٢) روض الجنان ٢٠: ٣٠٧.

الجَرْو: بتثليث الفاء، ولد الكلب والسباع: معجم الصحاح: ١٦٩.

ما يجد أو الجمود على كلّ ما يرد ما اخضرّ للفقه عود، ولا قام للدين عمود، نسأل الله تنوير البصيرة، وصفاء السريرة[١].

الحديث الموضوع

هو المكذوب المختلق المصنوع، هذا ما ذكره علماء الفنّ: كعبد الرحمن الشهرزوري وشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني والنووي وشارح كلامه جلال الدين عبد الرحمن السيوطي والشهيد الثاني والمحقّق البهائي، وغيرهم[٢].

وقال بعضهم: هو الخبر الذي يختلقه الكذّابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ افتراءً عليه. والتعريف الأوّل هو المصرَّح به في مقدّمة ابن الصلاح الشهرزوري ونقله عنه آخرون.

الوضع في اللغة: قال أحمد بن فارس القزويني في (معجم مقاييس اللغة): الوضع: أصل واحد يدلّ على الخفض للشيء وحطّه، ووَضَعْتُه بالأرض وضعاً، ووضَعَتِ المرأة ولدها، ووُضع في تجارته: خسِر، والوضيع: الرجل الدنيّ[٣].

فأصل الوضع هو: خفض الشيء وحطّه، كما أنّ الوضع في الأجرام والأشياء

---

(١) جواهر الكلام ٢٩: ٢٨٧.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث: ٣٠١، شرح شرح نخبة الفكر: ٤٣٥، علوم الحديث ومصطلحه: ٢٨٢، الرعاية: ١٥٢، علوم الحديث: ٩٨، إرشاد طلّاب الحقائق: ١٠٥، الباعث الحثيث: ٧٤، الموقظة: ٣٦، الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٤، فتح المغيث (العراقي): ١٢٠، فتح المغيث (السخاوي) ١: ٢٩٤، تدريب الراوي ١: ٢٧٤، قواعد في علوم الحديث: ٤٢، ألفيّة السيوطي في علم الحديث: ٧٩.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٦: ١١٧، مجمع البحرين ٤: ٤٠٥، النهاية ٥: ١٩٧، تاج العروس ٥: ٥٤٣، لسان العرب ٨: ٣٩٦، المصباح المنير: ٥٢٩، القاموس المحيط ٣: ٩٤، الباعث الحثيث ١: ٢٣٤.

هو: جعله على الأرض أو موضع آخر. ومن معانيه المجازيّة، الوضع: بمعنى الافتراء والاختلاق، كوَضَع فلان القصّة؛ أي: اختلقها وافتراها، يقال: وضع الرجل الحديث: افتراه وكذبه، فالحديث الموضوع هو: الحديث المكذوب المُخترَع، فالوضع، والجعل، والخلق، والاختلاق، والاختراع، والافتراء، والائتفاك، والتخرّص في الكلام والحديث.. ألفاظ متقاربة المعنى.

قال أحمد بن عليّ الفيّومي في (المصباح المنير): وَضَع الرجل الحديث: افتراه وكذّبه، فالحديث موضوع[١] والاختلاق أيضاً قريب منه. وقال محمّد بن مكرّم بن منظور الأفريقي: الخلق: الكذب، وخَلَقَ الكذب والإفك يَخْلُقه وتخلّقه واختلقه وافتراه: ابتدعه، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَتَخلُقُونَ إِفْكاً**﴾[٢]، وقوله: ﴿**إِنْ هٰذَا إِلَّا خُلُقُ الأَوَّلِينَ**﴾[٣] أي: كذب الأوّلين، وقوله تعالى: ﴿**إِنْ هٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ**﴾[٤] أي: تخرّص[٥].

ويطلق على الحديث الموضوع عند العلماء الناطقين بالفارسيّة بالحديث الجعليّ، ويعبّرون عنه بالمجعول، والجمع منه: المجعولات، وواضعه هو الجاعل، ومنه الجاعلون وأسباب الجعل، وهذا المصطلح لم يوجد في المعاجم اللغويّة، بل هو اصطلاح مولّد عند مترجمي الناطقين بالفارسيّة وعلمائهم.

---

(١) المصباح المنير: ٦٦٣.

(٢) العنكبوت: ١٧.

(٣) الشعراء: ١٣٧.

(٤) صَ: ٧.

(٥) لسان العرب ٢: ٧٠٥ ـ مادة «خ ل ق».

وجود الحديث الموضوع

لا شكّ ولا ريب من وجود الأحاديث المصنوعة الموضوعة، وهذا ممّا لا يمكن إنكاره، بل أقرّ به كلّ من دخل عالَم الروايات وسلك طريق معرفة عوالمها بعين البصيرة، ولعلّ الإنسان إذا شمّر عن سواعد الجدّ وجَدَ المئات من الروايات مصنوعة، ولكنّ هذا غير ما وقع به البعض من وهم حتّى توهّموا أنّ كلّ رواية ضعيفة هي مصنوعة موضوعة. نعم، ونحن نقول: إنّ كلّ موضوع ومجعول ومختلق هو ضعيف، غير أنّ بين الضعيف والمختلق فرقاً وبوناً شاسعاً، فالضعيف يمكن أن يكون ضعيفاً بسبب ضعف رواته، أو وجود إرسال أو سقط أو خلط في الإسناد، والضعف عنوان، والجعل والوضع عنوان آخر، والثاني أخصّ من الأوّل.

وهنا نستعرض جملة من المسائل، هي:

ألف: إعتراف الوضّاعين

أمّا الحديث الموضوع فهو: الذي وضعه الوَضّاع تحريفاً للحقائق وتكذيباً للشريعة، فالوضّاع هو الكذّاب المختلِق على الدين، والمتعمِّد في تخريب الشريعة؛ نعم هناك عدّة من الوضّاعين يزعمون أنّ في اختلاقهم للأحاديث خدمةً للدين، وتوسعة للشريعة، ومفخرة للدين، إلّا أنّهم لا يكاد أن يبلغ عددهم شخصاً أو أشخاصاً: كأبي عصمة؛ نوح بن أبي مريم، والكرّاميّة، فالدليل الواضح على وجود الأحاديث المصنوعة في ضمن الروايات هو اعتراف الوضّاعين بوضع الحديث وجعله سبباً إلى تحقيق مقاصدهم[1].

---

(١) الرعاية: ١٥٢، تدريب الراوي ١: ٢٨٢، مقباس الهداية ١: ٤٠٢، علوم الحديث ومصطلحه: ٢٦٤.

فمن الأشخاص الذين اعترف بوضعه للأحاديث ـ بزعمهم خدمةً للشريعة المحمّديّة والقرآن ـ: أبو عصمة نوح بن أبي مريم الذي صرّح علماء الرجال والجرح والتعديل بوضعه للأحاديث، وممّا روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي أنّه قيل له: «من أين لك عن عكرمة وعن ابن عبّاس في فضائل القرآن سورةً سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟! فقال: إنّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمّد بن إسحاق [صاحب السيرة]، فوضعت هذا الحديث حُسبةً». وكان يقال لأبي عصمة هذا: الجامع، فقال أبو حاتِم بن حِبّان: «جمَعَ كلّ شيءٍ إلّا الصدق!»[1].

وروى ابن حِبّان عن أبي مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربّه: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ فقال: وضعتُها لأُرغّب الناس فيه! وهكذا قيل في أُبيّ الراوي في فضائل سُوَر القرآن سورةً سورة، فروي عن المؤمّل، عن ابن إسماعيل قال: حدّثني شيخ به، فقلت للشيخ: مَن حدّثك؟ فقال: حدّثني رجل بالمدائن وهو حيّ. فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بالبصرة. فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بعبّادان. فصرت إليه فأخذ بيدي فأدخلني فإذا فيه قوم من المتصوّفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدَّثَني، فقلت: يا شيخ، مَن حدّثك؟ فقال: لم يحدّثني أحد، ولكنّا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن[2].

---

(١) الرعاية: ١٥٢، نهاية الدراية: ٣١٠، ميزان الاعتدال ٧: ٥٥، مقدّمة ابن الصلاح: ٨١، الضعفاء الكبير (العقيلي) ٤: ٣٠٤، تقريب التهذيب ٢: ٣٠٩، شرح الطيّبي ١: ٣٨، ظفر الأماني: ٤٧٧، تهذيب التهذيب ١٠: ٤٨٦، رسالة في علم أُصول الحديث: ٦٧.

(٢) ميزان الاعتدال ٦: ٥٧٣، الجرح والتعديل ٨: ٢٥٤، المغني ٢: ٦٨٩، كتاب الضعفاء والمتروكين ٣: ١٥١.

وممّن اشتهر بوضع الحديث: عبد الكريم بن أبي العوجاء ـ الذي ارتدّ وتزندق ـ وذلك لمّا أرادوا صلبه، وقد أمر بضرب عنقه محمّد بن سليمان بن عليّ العبّاسي. وكذلك بُنان الذي قتله خالد القسري وأحرقه بالنار[١]. والغلاة من فرق الشيعة كأبي الخطّاب، ويونس بن ظَبيان[٢]، ويزيد الصائغ وأضرابهم، وهؤلاء قد وضعوا جملة من الأحاديث ليفسدوا بها الإسلام وينصروا مذهبهم.

وروى العقيلي عن حمّاد بن زيد قال: وضَعَت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث، ورُوي عن عبد الله بن زيد المقري: أنّ رجلاً من الخوارج رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمّن تأخذونه، كنّا إذا رأينا رأياً جعَلْنا له حديثاً[٣].

وهناك مَن وضع الحديث متعمّداً، منهم: المُغيرة بن سعيد وأبو الخطّاب الملعونان على لسان أبي عبد الله عليه السلام وأبي الحسن الرضا عليه السلام، فقد قال أبو عبد الله عليه السلام: «إنّ المغيرة بن سعيد دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديثَ لم يحدّث بها أبي؛ فاتّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قولَ ربّنا وسنّة نبيّنا»[٤].

وممّن تبعه في جعل الحديث: المُغيريّة؛ وهم أتباع المُغِيرة بن سعيد العجلي خرج بظاهر الكوفة في إمارة خالد بن عبد الله القسري، فنظر به فأحرقه وأحرق

---

(١) لسان الميزان ٥: ٥٥.

(٢) معجم رجال الحديث ٢٠: ١٩٣. ولكن وثّقه القمي وأستاذه النوري يراجع سفينة البحار ١: ١٢٧، خاتمة مستدرك الوسائل ٣: ٨٦١.

(٣) الدراية: ٥٨.

(٤) رجال الكشّيّ: ١٩٥ /الرقم ٤٠١.

أصحابه سنة ١١٩[١].

وروى الكشّي عن الإمام الرضا عليه السلام قوله: «كان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر، فأذاقه الله حرّ الحديد»[٢].

وروي عن ابن مسكان عمّن حدّثه من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «لعن الله المغيرة بن سعيد، إنّه كان يكذب على أبي فأذاقه الله حرّ الحديد، لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا، ولعن الله من أزالنا عن العبوديّة للّه الذي خلَقَنا وإليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا»[٣].

وروي أيضاً عن يونس بن عبد الرحمن أنّ بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر فقال له: يا أبا محمّد، ما أشدّك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا! فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث؟ فقال: حدّثني هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق القرآن والسنَّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدّمة، فإنّ المغيرة بن سعيد ـ لعنه الله ـ دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديثَ لم يحدّث بها أبي»[٤].

وروى الكشّي أيضاً عن يونس عن هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدسّ فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي، ثمّ يدفعها إلى أصحابه

---

(١) تاريخ الطبري ٥: ٤٥٦.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ١٩٥ /الرقم ٣٩٩.

(٣) المصدر نفسه /الرقم ٤٠٠.

(٤) المصدر نفسه، الرقم ٤٠١.

ويأمرهم أن يبثّوها في الشيعة؛ فكلّ ما كان في كتب أصحاب أبي من الغلوّ فذاك ما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم»[١].

ب: الوقائع التاريخيّة

وممّا يدلّ على أنّ وضع الحديث تمتدّ جذوره إلى العصور الأُولى هو قراءتنا للوقائع التاريخيّة التي يُستشَمّ منها الوضع، فهذا أبو هريرة الدوسي الصحابي المشهور، الذي روى عن النبيّ ﷺ فأكثر وأكثر حتّى اتُّهم بالكذب والجعل، وقد سأله عمر بن الخطّاب عن وجه كثرة روايته فضربه بالدرّة[٢]، وهو الذي صرّح به العلماء والمحقّقون كالأُستاذ محمود أبو ريّة في كتابه (أبو هريرة شيخ المُضِيرة)، كما ألّف العلّامة السيّد شرف الدين الموسوي كتاباً باسمه، ونقد أحاديثه، وكذلك نقد أحاديثه الأُستاذ أبو ريّة في كتابه (أضواء على السنّة المحمّديّة)[٣]، والعلّامة الأميني أيضاً ذكر كلاماً حوله وحول أحاديثه في موسوعته الفاخرة (الغدير) في مواضع متعدّدة.

ج: الهدف المنشود من علم الرجال

إنّ الدافع الأساس من الوضع والتدوين لعلم الرجال هو وجود المدلّسين والوضّاعين والمُختلِقين في الرواة، وهذا الأمر أوجب التأسيس لعلم الرجال، فإنّ

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ١٩٥ /الرقم ٤٠٢، خلاصة الرجال: ٢٦١ /الرقم ٩، منتهى المقال ٦: ٣٠٦، أصل الشيعة وأُصولها: ١٧٣، المحصول في علم الأُصول ٤: ٤٢٩، بحوثٌ في علم الأصول ٧: ٣٧، مقباس الهداية ٢: ٣٩٣، الغدير ٧: ٦٩، رجال ابن داود: ٥٣٨، بحار الأنوار ٢٥: ٣٠٥/خ ٧١.

(٢) موسوعة الإمام شرف الدين ٣: ١٢٠٠ ـ ١٢٢٩، شرح نهج البلاغة ١٢: ٤٦، الطبقات الكبرى ٤: ٣٣٥، الإصابة ٧: ٣٦٠/الرقم ١٠٦٨٠، العقد الفريد ١: ٤٥.

(٣) أضواء على السنّة المحمّديّة: ٢٠٢، تدوين السنّة لإبراهيم فوزي: ٢٥١.

مَن يراجع أحوال الرواة يقف على وجود مجموعة من الوضّاعين والمدلّسين والمتعمّدين للكذب على الله تعالى ورسوله، فمع هذا كيف يصحّ للمجتهد الإفتاء بمجرّد الوقوف على الخبر من دون التعرّف قبل ذلك على الراوي وصفاته؟

فعن الصادق عليه السلام: «إنّ المغيرة بن سعيد دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديثَ لم يحدّث بها أبي؛ فاتّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا وسنّة نبيّنا [محمّد صلى الله عليه وآله]»[١].

وعنه عليه السلام: «إنّا أهل بيت صادقون، لا نخلو من كذّاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس»[٢].

وقال يونس بن عبد الرحمن: وافيت العراق فوجدت جماعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها مِن بَعدُ على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّ أبا الخطّاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطّاب! وكذلك أصحاب أبي الخطّاب يدسّون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام؛ فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن..»[٣].

إنّ الاستدلال بهذه الروايات على فرض تواترها أو استفاضتها سهل، ومع ذلك لكنّ الاستدلال بها يتمّ وإن لم يثبت بإحدى الصورتين أيضاً، بل يكفي كونها أخباراً آحادَ مُردّدة بين كونها صحيحةً أو مكذوبة، فلو كانت صحيحة لصارت

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ١٩٥ (رجال الكشّي: ١٩٥ / الرقم ٤٠١).

(٢) المصدر نفسه: ٢٥٧ / الرقم ٥٤٩.

(٣) المصدر نفسه: ١٩٥ / الرقم ٤٠١.

حجّة على المقصود وهو وجود روايات مفتعلة نُسبت إلى النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله الأكرمين، وإن كانت مكذوبة وباطلة، فيثبت المدّعى أيضاً بنفس وجود تلك الروايات المصنوعة في الكتب الروائيّة، وهذا القسم من الروايات ممّا يثبت بها المدّعى على كلّ تقدير؛ سواءً صحّت أم لم تصحّ[١].

بداية وضع الحديث

أصرّ بعضهم على أنّ الوضع كان منذ عهد الإمام عليّ عليه السلام وكان الوضع على يد الرافضة، ولكنّ هذا صرف ادّعاء لا دليل عليه. قال الدكتور صبحي الصالح في كتابه (علوم الحديث ومصطلحه): وقد بدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة على عهد الخليفة الرابع عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، حين تنازع المسلمون شِيَعاً وأحزاباً، وانقسموا سياسيّاً إلى جمهور وخوارج وشيعة، وركبوا ـ كما قال ابن عبّاس ـ الصعب والذلول من الإكثار من التحديث للأهواء فكان الانتصار للمذاهب منذ أوّل الأمر أهمّ الأسباب الداعية إلى وضع الأخبار واختلاق الأحاديث[٢].

وهذا الادّعاء صدر من عدّة من مشاهير أهل السنّة كأحمد أمين وغيره، ولكنّ الحقّ والحقيقة هو أنّ الوضع كان في العهد الرسالي، ودليله أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «مَن كَذَب علَيّ متعمّداً فَلْيتبوّأ مقعده من النار»[٣]، والكلام المكذوب هو

---

(١) كلّيّات في علم الرجال: ٢٥.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٨٦.

(٣) الاحتجاج: ٤٤٧ ـ عنه: بحار الأنوار ٢: ٢٢٥ / ح ٢.

المصنوع والمجعول على رسول الله ﷺ، فلو غضضنا النظر عنه لقلنا: إنّ الوضع كان على عهد عمر، أفليس هو الذي قام بضرب أبي هريرة بالدُّرّة، فلِمَ ضربه؟ لأنّه أكثَرَ التحديث حتّى اشتهر على الألسن: هذا من كيس أبي هريرة، وصار مثلاً. ورواه البخاري في (صحيحه) كما سيأتي، وكثر الوضع في عهد عثمان.

نعم كانت ذروة انتشار الوضع في عصر معاوية والإمام عليّ عليه السلام، فكم من أحاديث وُضِعت في الشام بغضاً للإمام عليّ بن أبي طالب وتعظيماً للأُمويّين ورجالهم!

الوضع والتحريف والتصحيف

إنّ الوضع هو: جعل تمام الحديث وانتسابه إلى قائل خاصّ بالنبيّ والأئمّة صلوات الله عليهم، والتحريف يقع في جُمَل أو جملة أو كلمة، والتصحيف هكذا إلّا أنّ الأوّل عمديّ والثاني سهويّ، فالتحريف والوضع متّحدان غاية ومقصداً، والوضع والتصحيف يفترقان، ويقال للحديث الذي وقع فيه التصحيف: مُصَحَّف، والذي وقع فيه التحريف: مُحَرَّف.

والتصحيف يكون في الراوي كتصحيف مراجم ـ بالراء المهملة والجيم ـ أبو العوّام بمزاحم ـ بالزاي المعجمة والحاء ـ وتصحيف حرير بجرير، وبُرَيد بيزيد ونحو ذلك، وقد صُحّفت الأسماء في كتب الرجال، فمن أراد الوقوف عليها فليراجع (خلاصة الأقوال) و(إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة) ليلاحظ ما بينهما من الاختلاف.. والكتب الرجاليّة المفصّلة كـ(تنقيح المقال) للشيخ عبد الله المامقاني، و(بهجة الآمال) لملّا علي العلياري، وقاموس الرجال للشيخ

محمّد تقي التُّستري، وأمّا (معجم رجال الحديث) للسيّد الخوئي فإنّه قد فتح باباً واسعاً للتفحّص عن التصحيف في أسانيد الروايات.

والتصحيف قد يكون في المتن وذلك منه كثير، وكنّا ذكرنا بعضه في (دانش دراية الحديث)، و(أُصول وقواعد فقه الحديث).

وسبب التصحيف إمّا ضعف البصر أو ضعف السمع، بل كثير من التصحيفات حصل على أيدي النسّاخ، فإنّ الناسخين غالباً لم يكونوا عالمين عارفين، والعلماء لم يكونوا ناسخين، وهذا سببٌ كبير في التصحيف.

الفصل الثاني
قواعد نقد الحديث

إنّنا نرى من خلال مراجعة البحوث الحديثيّة وجود التعارض بين الروايات، ولهذا نجد العلماء قد اهتمّوا برفع التعارض هذا، ثمّ لا يخفى أنّ هذا التعارض كان أيضاً موجوداً في عصر الأئمّة عليهم السلام، ودليله مراجعة أصحابهم والسؤال منهم عن رفع التعارض، وقد أجابوا بروايات كثيرة ترفع التعارض بين الروايات، وفي تلك البرهة نشأ علم نقد الحديث، وكان المرشد والواضع لعلم نقد الحديث هو الإمام المعصوم عليه السلام. وقد ذكر الأُصوليّون هذه الروايات في باب التعارض والتراجيح.

ومن القواعد لقبول الرواية وردّها نذكر:

١ و ٢. مخالفة القرآن والسنّة[1]

فإنّ هناك طائفةً من الروايات تشير إلى مرجعيّة القرآن وأُخرى تشير إلى مرجعيّة السنّة، ومن نماذج هذه الطائفة رواية أيّوب بن الحرّ، قال: سمعت أبا

---

(١) منهج نقد المتن: ٢٥٩، أصول علم الحديث: ١٦٠، فرائد الأصول ١: ١٦٦، وسائل الشيعة ١٨: ٧٦، الرواشح السماوية: ٢٠٢، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ١: ٢٦١.

عبد الله عليه السلام يقول: «كلّ حديثٍ مردودٌ إلى الكتاب والسنّة، وكلّ حديثٍ لا يوافق كتاب الله فهو زُخْرُف»(١).

ومثلها رواية أيّوب بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما لم يوافق من الحديث القرآنَ فهو زخرف» والروايتان صحيحتان سنداً(٢).

والزخرف هو الباطل.

وقال أبو بكر بن عبد القادر الرازي في (مختار الصحاح): الزخرف الذهب، ثمّ يُشبَّه به كلّ مموَّه مزوَّر، والمُزخرَف المُزيَّن(٣).

وفقه الحديث في هاتين الروايتين يرشدنا إلى حصول قاعدة منهما ومن نظائرهما ترشدنا إلى أنّ الإمام عليه السلام يدلّنا على أنّ ما خالف الكتاب فهو لم يصدر عنهم.

ومن هذه الطائفة أيضاً رواية هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «خطب النبيّ صلى الله عليه وآله بِمِنى فقال: «أيّها الناس، ما جاءكم عنّي يوافق كتابَ الله فأنا قلتُه، وما جاءكم يخالف كتابَ الله فلم أقلْه»(٤)، وهذه الرواية مضمونها موافق لمضمون الروايتين السابقتين، ولكن ناقَشَها بعضهم سنداً؛ إذ في صدر سندها محمّد بن إسماعيل وهو مردّد بين مَن ثَبَت توثيقه ومن لم يثبت(٥)، إلّا أنّا أثبتنا في البحوث

---

(١) الكافي ١: ٥٥ / ح٣، المحاسن: ٢٢٠ / ح١٢٨ وفيه: «كلّ شيءٍ مردودٌ إلى كتاب الله والسنّة..».

(٢) الكافي ١: ٥٥ / ح٤، وسائل الشيعة ٢٧: ١١٠ / ح٣٣٣٤٥.

(٣) مختار الصحاح: ٢٤٥، صحاح اللغة ٤: ١٣٦٩.

(٤) الكافي ١: ٥٥ / ح٥، المحاسن: ٢٢١ / ح١٣٠ وفيه: «وما جاءكم يخالف القرآن فلم أقلْه»، وسائل الشيعة ٢٧: ١١١ / ح٣٣٣٤٨.

(٥) بحوث في الأُصول ٦: ٣١٦.

الرجاليّة أنّ محمّد بن إسماعيل إن وقع في آخر السند فهو محمّد بن إسماعيل بن بزيع الموثّق من قِبل النجاشي بقوله: ثقة ثقة، وإن كان في وسط السند فهو محمّد ابن إسماعيل البرمكي، وهو أيضاً ثقة، وثّقه النجاشي والشيخ الطوسي. وأمّا إن كان في أوّل السند فهو لم يوثّق صريحاً، ولذلك ناقش تقي الدين حسن بن داود الحلّي بأنّه إن كان ابن بزيع ففي ملاقاة الكليني له إشكال[١]. قال بهذا: الأردبيلي، وكذلك الفاضل السبزواري في (ذخيرة المعاد) فقد ناقش جميع الروايات المبتدئة بمحمّد بن إسماعيل، غير أنّ ما أجمع عليه الكلّ ـ خصوصاً في القرون الأخيرة ـ هو أنّه محمّد بن إسماعيل النَّيسابوري وهو ثقة؛ لكونه من مشايخ الكليني أوّلاً، ومن مشايخ الإجازة ثانياً[٢].

فالرواية إذن صحيحة ومعتبرة، مفادها استنكار صدور ما لا يوافق القرآن والسنّة عنهم، ولا يبعد ـ بل الأظهر ـ أن يكون مُعتَقَد هذه الطائفة بقرينة لسان الرفض والاستنكار هو عدم صدور ما يكون مخالفاً للكتاب منهم، بمعنى عدم صدور ما يكون مستوجباً لطرح القرآن وتكذيبه لا مجرّد المخالفة بالتخصيص أو التقييد، بل ولا المخالفة بنحو العموم من وجه، ممّا لا يستلزم طرح الكتاب، وقد شاع لدى المتشرِّعة صدورُه منهم كثيراً.

---

(١) رجال ابن داود: ٣٠٦.

(٢) غنيمة المعاد في شرح الإرشاد ٧: ١٨٧، رجال ابن داود: ٣٠٦، منتهى المقال ٥: ٣٥٨، مجمع الفائدة والبرهان ١: ٤٥ و١١: ٣٨٠، ذخيرة المعاد: ٢٦، مشرق الشمسين: ٢٧٤، جامع الرواة ٢: ٦٩، الوافي ١: ١٩، روضة المتّقين ١٤: ٤٢٩، مدارك الأحكام ٣: ٣٨٠، مجمع الرجال ٥: ١٥٤، تنقيح المقال ٢: ٨٠، الوجيزة: ٢٩٣، منهج المقال: ٢٨٢، الرواشح السماويّة: ٧٠، معراج أهل الكمال: ١٠٦.

وكذلك من الروايات الواردة في الموضوع رواية ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث، يرويه من نثق به ومنهم من لا نثق به، قال: «إذا ورد عليكم حديثٌ فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله صلى الله عليه وآله، وإلّا فالذي جاءكم به أَولى به»[1]. والتعبير باختلاف الحديث الوارد في كلام السائل ـ سواء: أُريد به تنوّع الحديث بمعنى مختلف الحديث، أو أُريد به تعارض الحديث وتهافته، أو أُريد الحديث المختلف المتناقض مع المسلّمات والأُصول الدينيّة الثابتة بالكتاب والسنّة ـ لا يضرّ بالاستدلال، لأنّ الاستدلال إنّما بجواب الإمام عليه السلام الذي يحتوي على كبرى كلّيّة مستقلّة تدلّ على أنّ كلّ حديث ليس عليه شاهد من الكتاب الكريم أو السنّة النبويّة، لا يؤخذ به.

ومن الروايات الدالّة أيضاً على مدّعانا رواية السكوني إسماعيل بن أبي زياد ابن منذر ـ الثقة عند الفقهاء ـ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ على كلّ حقّ حقيقة، وعلى كلّ صوابٍ نوراً؛ فما وافق كتابَ الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدَعُوه»[2]، ومثلها رواية جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهَلَكة، إنّ على كلّ حقّ حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً؛ فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»[3]. وكلتاهما معتبرتان، وإن ناقش المتأخّرون وثاقة السَّكوني ولم يقبلوا حديثه: كالعلّامة الحلّي، والمحقّق الحلّي، والشهيد الأوّل محمّد بن مكّي

---

(١) الكافي ١: ٥٥ / ح٢، المحاسن: ٢٢٥ / ح١٤٥.

(٢) الكافي ١: ٥٥ / ح١، المحاسن: ٢٢٦ / ح١٥٠، أمالي الصدوق: ٣٠١ / ح١٦ ـ المجلس ٥٨، وسائل الشيعة ٢٧: ١١٠ / ح٣٣٣٤٣.

(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٩ / ح٣٣٣٦٨.

العاملي، وفخر الدين الحلّي، والفاضل المقداد السيوري، وأحمد بن فهد الحلّي، والشهيد الثاني، والأردبيلي، والسيّد محمّد الموسوي العاملي، والشيخ حسن العاملي، وابنه الشيخ محمّد العاملي[١]، إلّا أنّ حديثه مقبول عند الشيخ الطوسي كما ذكر في «العُدّة في أُصول الفقه»، كما أنّ العلماء في القرون الأربعة الأخيرة قد صرّحوا بأنّ أدلّة حُجّيّة خبر الواحد تشمل الصحيح والحسن والموثّق[٢].

ومن الأخبار على ذلك خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتابَ الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فَذَرُوه..»[٣].

ورواية الحسن بن الجهم عن العبد الصالح الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام قال: «إذا كان جاءك الحديثان المختلفان فقِسْهما على كتاب الله وعلى أحاديثنا، فإن أشبَهَهُما فهو حقّ، وإن لم يُشْبِهْهما فهو باطل»[٤].

فإنّ سياق هذه الروايات هو عرض قاعدة عامّة.

ومنها رواية الطبرسي في (الاحتجاج) مرسلة عن الحسن بن الجهم عن الإمام الرضا عليه السلام قال: قلت للرضا عليه السلام: تجيؤنا الأحاديث عنكم مختلفة! قال: «ما جاءك عنّا فقِسْه على كتاب الله عزّ وجلّ وأحاديثنا؛ فإن كان يُشبههما فهو منّا، وإن

---

(١) مختلف الشيعة ١: ١١٣ و٢: ٢٢٤، منتهى المطلب ٤: ٦٧، المعتبر ١: ٦٢ و٨٧، إيضاح الفوائد ٣: ٢٩١، غاية المراد ١: ٣١٠، المهذّب البارع ١: ٣١٠، جامع المقاصد ١: ٤٠٦، مجمع الفائدة والبرهان ٤: ٩٢، معالم الأُصول: ٢٠٠، مسالك الأفهام ٣: ٣٦٤، الرعاية: ٩١.

(٢) العدّة في أُصول الفقه ١: ١٥٤، مصباح الأُصول ٢: ٢٠٠.

(٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٨ / ح٣٣٣٦٢، بحار الأنوار ٢: ٢٣٥ / ح٢٠.

(٤) جامع أحاديث الشيعة ١: ٦٤، تفسير العيّاشي ١: ٩ / ح٧.

لم يُشبهْهما فليس منّا»[١].

٣ و ٤. مخالفة التواتر والإجماع

ومن القواعد المشار إليها من الأئمّة عليهم السلام أنّ الوضع ما كان مخالفاً لأقوال الأئمّة عليهم السلام وللتواتر والإجماع للعلماء.

فمن هذا الصنف من الروايات: رواية الطبرسي: ما ورد عنهم عليهم السلام أنّهم قالوا: «إذا اختلفت أحاديثنا عليكم فخذوا بما اجتمعت عليه شيعتنا، فإنّه لا ريب فيه»[٢].

وفي الختام نشير إلى روايتين معروفتين تُبيّنانِ القواعد الثلاث، وهما: مقبولة عمر بن حنظلة، ومرفوعة زرارة، المشهورتان.

وآية الله الخوئي، وإن حكم في كتاب (الاجتهاد والتقليد) بضعف الرواية، غير أنّه في (مصباح الأُصول) في بحث التعادل والتراجيح قال: إنّ الرواية ـ وإن لم يثبت توثيقها ـ ولكن تُلقِّيت بالقبول جديداً وقديماً؛ ولذلك سُمّيت بالمقبولة. ولكن الصحيح هو توثيق عمر بن حنظلة بناء على القاعدة المختارة في الرجال من توثيق مَن يَنقل عنه أحد المشايخ الثلاثة: محمّد بن أبي عمير، وأحمد بن محمّد ابن أبي نصر، وصفوان بن يحيى، بل وأصحاب الإجماع، فعليه: المقبولة صحيحة وذلك باعتبار ما ورد في رواية ليزيد بن خليفة أنّه قال للإمام عليه السلام: جاءنا

---

(١) الاحتجاج: ٣٥٧، وسائل الشيعة ٢٧: ١٢١ / ح ٣٣٣٧٣.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٦ / ح ٣٣٣٧٦، تهذيب الأحكام ٦: ٣٠١ / ح ٨٤٥، من لا يحضره الفقيه ٣: ٥، الاحتجاج ٢: ١٠٩. وفي البحار ٢: ٢٢٤ ضمن بحث يحسن مراجعته!

عنك عمر بن حنظلة بوقت عنك، فأجاب: «إذن لا يكذب علينا». وهو ظاهر في أنّ عمر بن حنظلة كان ثقة بطبيعة الحال عند الإمام عليه السلام إلّا أنّ يزيد بن خليفة نفسه ممّن لا توجد شهادة بتوثيقه، وإنّما يكون توثيقه معتبراً بالقاعدة المذكورة، حيث قد روى عنه صفوان بن يحيى وهو أحد المشايخ الثلاثة في باب كفّارة الصوم من (الكافي)[1] فثبتت بذلك وثاقته، وبروايته ثبتت وثاقة عمر بن حنظلة؛ فالمقبولة صحيحة أيضاً[2].

وفي الختام نقول: نجد روايات كثيرة أنّه قد عُدّت مخالفة أهل السُّنّة من العلامات والدلالات للتمييز بين الحديث الصحيح والمَعيب، كمرفوعة زرارة المرويّة في (عوالي اللآلئ) لابن أبي جمهور الأحسائي، والمقبولة المرويّة في المجاميع الروائيّة المتقدّمة الثلاثة، وأمّا في الكافي ففي موردين. وقد اعتُبِر فيهما وفي غيرهما أنّ مخالفة المخالفين من المميّزات[3]، ولكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل المخالفة هذه دليل صدور الآخر تقيّةً، بمعنى صدورهما من المعصوم، غير أنّ أحدهما صدر حقيقة والآخر تقيّة، أو هي دليل على أنّ أحدهما موضوع، والآخر صحيح قد صدر عن المعصوم عليه السلام؟

ففي رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قال الصادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله؛ فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فذَرُوه، فإن لم تجدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على أخبار

---

(١) الكافي ٤: ١٤٤/ح٦.

(٢) بحوث في علم الأُصول ٧: ٣٧٠، دانش دراية الحديث: ١٧١.

(٣) علل الشرائع: ٥٣١ ـ الباب ٣١٥/أربعة أحاديث، الكافي ١: ٥٤/ح١٠.

العامّة؛ فما وافق أخبارَهم فذروه، وما خالف فخذوه»[١]. إذن يمكن أن نقول: إنّ المخالفة أعمّ من أن يكون الحديث موضوعاً، أو يكون الحديث قد صدر عن المعصوم ولكن صدر تقيّة.

وإلى الوجه الأوّل هناك إشارة في الروايات، فقد روى الصدوق عن أبيه عن أحمد بن إدريس عن أبي إسحاق الأرجاني رفعه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «أتدري لِمَ أُمِرْتم بالأخذ بخلاف ما تقول العامّة؟ فقلت: لا أدري، فقال: إنّ عليّاً عليه السلام لم يكن يَدين اللهَ بدينٍ إلّا خالَفَت عليه الأُمّةُ إلى غيره إرادةً لإبطال أمره، وكانوا يسألون أميرالمؤمنين عليه السلام عن الشيء الذي لا يعلمونه، فإذا أفتاهم جعلوا له ضدّاً مِن عندهم ليُلبِسوا على الناس»[٢]. وكلمات فقهائهم المتأخّرة في التختّم باليسار، وتسنيم القبور، وكراهية السلام على غير الأنبياء، وكذلك كراهية الصلاة على أهل البيت عليهم السلام خاصّة، وغيرها هي شواهد على ذلك[٣].

هذا إضافة إلى أنّ الفقه المرويّ عن الإمام عليّ عليه السلام عندهم غير ما هو مرويّ عن أبنائه عليهم السلام؛ كإفساد الوضوء بالمنيّ والوذيّ، وحرمة المتعة، وحصول التحريم بمطلق الرَّضاع[٤]، وجواز المسح على الخُفَّين، وغسل الرِّجلَين، وغيرها إلى ما شاء الله من الأحكام التي هي عندنا شيء وعندهم خلافه.

---

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٨ /ح٣٣٣٦٢، بحار الأنوار ٢: ٢٣٥ /ح٢٠.

(٢) علل الشرائع: ٥٣١ /ح١ ـ الباب ٣١٥، وسائل الشيعة ٢٧: ١١٦ /ح٣٣٣٥٧.

(٣) الغدير ١٠: ٢٠٩ ـ ٢١١، مقتل الحسين عليه السلام للمقرّم: ٣٨٩، روح البيان ٤: ١٤٢، الفتاوى الفقهيّة الكبرى (ابن حجر) ١: ٢٦٤، المهذّب ١: ١٣٧، الوجيز ١: ٤٧، تحفة المحتاج ١: ٥٦٠، عمدة القاري ٤: ٢٤٨، الفروع لابن مفلح المَقْدسي الحنبلي ١: ٦٨١، الميزان (الشعراني) ١: ٨٨ (وبضمنه رحمة الأُمّة)؛ شرح المواهب ٥: ١٣.

(٤) جواهر الكلام ٢٩: ٢٦٩.

وهناك جملة من الروايات الخاصّة التي توافق روايات أهل السنّة، وقد حكموا عليها بأنّها موضوعة مجعولة، كروايات ذي الشمالين التي تذكر أنّه ﷺ قد سَها، أي: روايات سهو النبيّ في الصلاة، وهذه الروايات جاءت في (الكافي) و(التهذيب) بأسانيد شاذّة وموافقة للعامة ومخالفة للكتاب والسنّة، وقد ردّها العلماء المحقّقون: كالعلّامة الحلّي والشهيد الأوّل، ومن المعاصرين أيضاً: الأُستاذ جعفر مرتضى العاملي والأُستاذ جعفر السبحاني، كونها منافية للعقل أوّلاً، وموافقتها لروايات أهل السنّة ثانياً.

٥ و٦. مخالفة العقل والتاريخ الصحيح[1]

أمّا العقل والتاريخ الصحيح فلهما المقام الخاصّ في نقد الحديث ومعرفة الصحيح من غير الصحيح، بل تمييز الموضوع عن غير الموضوع، ولذا فإنّ المعصوم عليه السلام ـ لكماله وعصمته ومقامه وشأنه في النبوّة والإمامة ـ لا يصدر عنه فعلٌ ولا قول ينافي العقل أو التاريخ الصحيح، فهذا هو العلّامة محمّد حسين الطباطبائي أحد الأعلام والمشاهير في فنّ نقد الحديث قد أورد في (الميزان) أحاديث كثيرة من الفريقين، ولكن لم يكن منهجه في نقل الأحاديث يخلو من هدف، فهو لم يكن في صدد جمع الروايات كجلال الدين السيوطي في (الدرّ المنثور)، فإنّه قد جمع الصحيح والسقيم من الأحاديث، أمّا هدف العلّامة من إيراد الأحاديث فقد كان لشرح الآيات وأسباب النزول، كما أنّ له في فقه الحديث

---

(١) أصول علم الحديث: ١٦١، منهج نقد المتن: ٣١٦، مقباس الهداية ١: ٤٠٤، الميزان ١٤: ٩٦ و ١٦: ٣٩٦، الالهيات ٣: ٢٠٠ و٢: ١٨٨.

ـ لا سيّما في نقده ـ قواعد خاصّة تصل إلى عشر قواعد أو أكثر، وأهمّها وعلى رأسها القاعدة المشهورة التي يعتقدها في تحليل الروايات بالعقل، والمناسبة بين العقل والنقل، وتمييز النقل الصحيح بالعقل السليم.

ثمّ لا يخفى وكما قلنا: إنّ المعصوم لا تصدر عنه رواية مخالفة للعقل. نعم يمكن أن توجد روايات فوق العقل لا يفهمها إلّا نبيّ مرسل أو ملك مقرّب أو مؤمن ممتحَن، أمّا هذا فهو غير الحديث الذي لا يصدر عن المعصوم لأنّه خلاف العقل، كما أنّه لا يصحّ عند العلّامة الطباطبائي وبشكل قاطع قبول الرواية التي تخالف التاريخ، حيث إنّ النقل التاريخي قد يصل إلى حدّ التواتر أو الاستفاضة، ثمّ لو وجد في رواية ما يخالف التاريخ فلا يمكن الاعتناء به كما هو المستفاد من نقد الحديث عدم المخالفة للقرآن والسنّة.

ثمّ إنّ الذي يستفاد منه في فهم الروايات الموضوعة عن غيرها مراعاتها لشأن المعصوم ومنزلته، فإنّ المعصوم بما أنّه معصوم لا يصدر عنه بعض الأفعال التي يستحيي من فعلها العوامّ من الناس فضلاً عن الخواصّ، لذا نرى العلّامة الطباطبائي كثيراً ما يستند في نقد الروايات بما يراه غير لائق بشأن الإمام والرسول[1]، فقد قال في ذيل رواية ركوب الإمام الحسن والحسين عليهما السلام على عاتقي الرسول وهو في الصلاة أنّها لا تناسب شأن الإمامين المعصومين اللَّذين قال رسول الله فيهما: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»[2]، ولكن يمكن أن يقال: إنّ هذا موجّه ولا داعي لردّه ليس في الإمامة طفولة، ولكنّ الأئمّة عليهم السلام

---

(١) الميزان ١: ٢٣٩ و١٤: ٩٦ و١٥: ٣٦٩.

(٢) بحار الأنوار ٤٣: ٢٧٨ / ح٤٨.

يُظهرون للناس بشكلٍ طبيعيّ مألوف، فما المشكلة في أن يرتقي الحسنان عليهما السلام عاتقي رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يصلي النافلة مثلاً، ليرتسم مشهدٌ مُعبِّرٌ عن مدى تعلّقهما بجدّهما، وعن عصمتهما، وعدم ردّ رسول الله على فعلهما إذ هما منه وهو منهما، وهما مهجته وروحه الذي بين جنبيه. والروايات فى ذلك مستفيضة، ولا أرىٰ مسوّغاً لردّها وقد قبلها أفاضل علمائنا، ولم نسمع ولم نقرأ شيئاً في الإشكال عليها! كما أنّه نراه يحلّل قصّة يوسف ويرى فيها ما يوافق العقل والنقل الصحيح.

وفي (الدرّ المنثور) أخرج الفاريابي وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه من طرقه عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «عجبت لصبر أخي يوسف وكرمه، والله يغفر له، حيث أُرسل إليه ليُستفتى في الرؤيا، وإن كنت أنا لم أفعل حتّى أخرج، وعجبت من صبره وكرمه، والله يغفر له، أُتي ليخرج فلم يخرج حتّى أخبرهم بعذره، ولو كنت أنا لبادرت الباب، ولكنّه أحبّ أن يكون له العذر»[1].

أقول: وقد روي هذا المعنى بطرق أُخرى ومن طرق أهل البيت عليهم السلام ما في (تفسير العيّاشي) عن أبان عن محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لو كنت بمنزلة يوسف حين أرسل إليه المَلِك يسأله عن رؤياه، ما حدّثتُه حتّى أشترطَ عليه أن يُخرجني من السجن، وعجبت لصبره عن شأن امرأة الملك[2] حتّى أظهر الله عذره»[3].

---

(١) الدرّ المنثور ٥: ٤١٩.

(٢) هي امرأة العزيز دون المَلِك، ولعلّ إطلاق الملك على بعلها من تسامح بعض رواة الحديث. (منه).

(٣) تفسير العيّاشي ٢: ١٧٩ / ح٣٢، البرهان ٢: ٢٥٥ / ح٥٧، التفسير الصافي ١: ٨٣٧.

أقول: وهذا النبويّ لا يخلو من شيء، فإنّ فيه أحد المحذورين: إمّا الطعن في حُسن تدبير يوسف عليه السلام وسعيه في الخروج من السجن، وهو قد أحسن التدبير في ذلك فهو لم يكن يريد الخروج منه، ولم يكن همّه بامرأة العزيز ونسوة مصر إلّا مراودة عن نفسه، ولجوئه إلى موافقة هواهنّ وهو القائل: ﴿**رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ**﴾[1] وإنّما كان يريد الخروج إلى فضاء تظهر فيه براءته، وتيأس منه امرأة العزيز والنسوة، ويتبوّأ موضعاً يليق به لِما له من المكانة والمنزلة.

ولذا أنبأ وهو في السجن بما ينبغي على المَلِك من مسؤوليّة بعد رؤياه، من جمع الأرزاق العامّة وادّخارها، فتحقّق بهذا قول الملك: ﴿**ائْتُونِي بِهِ**﴾[2]. ثمّ لمّا أمر بإخراجه أبى إلّا أن يحكم بينه وبين النسوة حُكماً عادلاً، فتحقّق بهذا أيضاً قوله: ﴿**ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي**﴾[3]، وهذا هو أحسن تدبير يُتصوّر لِما كان يبتغيه من العزّة في مصر، وبسط العدل، وفعل الإحسان على الأرض. هذا مضافاً إلى ما ظهر للملك ومَلَئه من خلال هذه الأحداث من عظيم صبره، وعزمه في الأُمور، وتحمّله الأذى دفاعاً عن الحقّ، وعلمه الغزير، وحكمه الصائب.

وأمّا الطعن في النبيّ صلى الله عليه وآله، وحاشاه أن يقول: إنّه لو كان مكان يوسف لطاش ولم يصبر، مع إقراره صلى الله عليه وآله بأنّ الحقّ كان معه في صبره، وهو إقرار منه أيضاً بأنّ من حقّه أن لا يصبر فيما يجب الصبر فيه، وحاشاه صلى الله عليه وآله أن يأمرنا بشيء وينسى نفسه، وقد صبر وتحمّل الأذى في جنب الله قبل الهجرة وبعدها من الناس حتّى أثنى الله

---

(١) يوسف: ٣٣.

(٢) يوسف: ٥٠.

(٣) يوسف: ٥٤.

عليه بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[١].

وفي (الدرّ المنثور) أيضاً أخرج الحاكم في تاريخه وابن مردويه والديلمي عن أنس قال: إنّ رسول الله ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾[٢] قال: «لمّا قالها يوسف قال له جبرئيل: يا يوسف اذكر همّك. قال: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِى﴾[٣]».

أقول: وهذا المعنى مرويّ في عدّة روايات بألفاظ متقاربة، ففي رواية ابن عبّاس: «لمّا قالها يوسف فغمزه جبرئيل فقال: ولا حين هممتَ بها؟!»، وفي رواية عن حكيم بن جابر: «فقال له جبرئيل: ولا حين حللت السراويل؟!» ونحو من ذلك في روايات أُخر في تفاسير أهل السنّة عن مجاهد وقتادة وعكرمة والضحّاك وابن زيد والسدّي وابن جريح وأبي صالح وغيرهم.

وقد تقدّم في البيان السابق أنّ هذه وأمثالها من موضوعات الأخبار وهي مخالفة لنصّ الكتاب، وحاشا لمقام يوسف الصدّيق عليه السلام أن يكذب بقوله: ﴿لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾[٤] ثمّ يصلح ما أفسده بغمز من جبرئيل.

وجاء في (الميزان) عن (الكشّاف): ولقد لفَّقَت المُبْطِلة رواياتٍ مصنوعةً فزعموا أنّ يوسف حين قال: إنّي لم أخنه بالغيب، قال له جبرئيل: ولا حين هممتَ بها؟! وقالت له امرأة العزيز: ولا حين حللتَ تكّة سراويلك يا يوسف؟!

---

(١) القلم: ٤.

(٢) يوسف: ٥٢.

(٣) يوسف: ٥٣.

(٤) يوسف: ٥٢.

وذلك لتهالكهم على بهت الله ورسوله، انتهى[١]. ونازع الزمخشري ابن منير الاسكندراني في هامش الكشاف وهكذا الطيبي في كشف القنوع[٢].

وبما أنّ التاريخ الصحيح هو المطلوب عند علماء التاريخ فإنّهم بما أنّهم مؤرِّخون، فقد ذهبوا إلى هذه القاعدة أكثر ممّا ذهب إليها سائر العلماء، فلذا نرى أنّ المؤرِّخين يحلّلون ويؤرِّخون بالتواريخ الصحيحة ويعتبرونها كالحديث مقدّساً ويستندون فيها إلى الأخبار والروايات الصحيحة، فهذا العلّامة جعفر مرتضى العاملي؛ خِرِّيت التاريخ في العصر الحاضر قد أسّس وبنى قواعد لتحليل التاريخ ومعرفة الصحيح من غيره. وهذا أيضاً المحدّث الكبير الشيخ عبّاس القمّي كان كثيراً ما يذكر: أنّ المنقول التاريخي لا يُناسب التاريخ الصحيح، فقال في كتابه (منتهى الآمال): وأمّا ما جاء في (الصحيحَين) من أنّ الميّت يُعذَّب ببكاء أهله عليه، وفي رواية: ببكاء الحيّ، وفي رواية: يعذَّب في قبره بما يُناح عليه.. فإنّه خطأ من الراوي بحكم العقل والنقل، فعن النووي وهو محيي الدين أبو زكريّا يحيى بن شرف النووي المتوفّى سنة ٦٧٦هـ ق قال: هذه الروايات كلّها من رواية عمر بن الخطّاب وابنه عبد الله! وقال: وأنكَرَت عائشة عليهما ونسبتهما إلى النسيان والاشتباه، واحتجّت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[٣].

وقال صاحب (المجالس الفاخرة): وأنكر هذه الروايات أيضاً عبد الله بن

---

(١) الميزان ١١: ٢٠٤. هذا في تفاسير أهل السنّة كالكشاف للزمخشري ٣: ٢٦٩ مكتبة العبيكان، (آية ٢٤).

(٢) كشف القنوع ٨: ٢٩٧، الكشاف (مع حاشية ابن المنير) ٢: ٢٨٨، نشر أدب الحوزة، تفسير ابن عاشور (التحرية والتنوير) ١٢: ٤٨.

(٣) فاطر: ١٨.

عبّاس واحتجّ على خطإ راويها، والتفصيل في (الصحيحين) وشروحهما، وما زالت عائشة وعمر في هذه المسألة على طرفَي نقيض حتّى أخرج الطبري في حوادث سنة ١٣ من تاريخه بالإسناد إلى سعيد بن المسيّب قال: لمّا توفّي أبو بكر أقامت عليه عائشة النوح، فأقبل عمر بن الخطّاب حتّى قام ببابها فنهاها عن البكاء على أبي بكر فأبَيْنَ أن ينتهين، فقال عمر لهشام بن الوليد: أُدخلْ فأخرِجْ إليّ ابنة أبي قحافة، فقالت عائشة لهشام حين سمعت ذلك من عمر: إنّي أُحرّج عليك بيتي، فقال عمر لهشام: أُدخل فقد أَذِنْتُ لك! فدخل هشام فأخرج أُم فروة أُخت أبي بكر إلى عمر فعلاها بالدِّرّة[١] فضربها ضربات فتفرَّق النوح حين سمعوا ذلك.

قلت: كأنّه لم يعلم تقرير النبيّ ﷺ لنساء الأنصار في البكاء على موتاهنّ، ولم يبلغه قوله: «ولكنّ حمزة لا بواكيَ له»، وقوله: «على مِثْل جعفر فَلْتبكِ البواكي»، ولعلّه نسيَ نهيَ النبيّ إيّاه عن ضرب البواكي في يوم وفاة رقيّة. وقد أخرج أحمد في (مسنده) من حديث ذكر فيه موت رقيّة بنت رسول الله ﷺ وبكاء النساء عليها، فجعل عمر يضربهنّ بسوطه فقال: «دَعْهُنّ يبكين». ثمّ مهما بلغ القلب من قساوة فمن الله الرحمة، وقعد على شفير القبر وفاطمة عليها السلام إلى جنبه تبكي، قال: فجعل النبيّ ﷺ يمسح عين فاطمة بثوبه رحمةً لها، وأخرج أيضاً فيه أنّه مرّت على رسول الله ﷺ جنازة معها بواكي، فنهزهنّ عمر، فقال له رسول الله ﷺ: «دَعْهنّ؛ فإنّ النفس مصابة والعين دامعة».. إلى غير ذلك[٢].

---

(١) السوط يُضرَب به.

(٢) منتهى الآمال ٢: ٥٦، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ٧: ٢٥٨، مصباح مشكاة المصابيح: ٢٠٦، صحيح البخاري: ١٢٨٦ ـ ١٢٨٧، صحيح مسلم: ٩٢٧ ـ ٩٢٩، مصابيح السنّة ١: ٢٥٦، شرح السنّة ٣: ٢٩٠.

ومن هذه القضايا قضيّة شرح صدر النبيّ ﷺ التي أصبحت مثار جدل ذيل سورة الانشراح، وقد تصدّى لها السيّد جعفر مرتضى العاملي بشرح وافٍ ونقد دقيق، بعد أن أعرض عنها العلّامة الطباطبائي في (ميزانه) بقوله: والقصّة على أيّ حال من قبيل التمثيل بلا إشكال، وقد أطالوا البحث في توجيه ما تتضمّنه على أنّها واقعة ماديّة، فتمحّلوا بوجوه لا جدوى في التعرّض لها بعد فساد أصلها[1].

(١) الميزان ٢: ٣١٨. ويراجع: تاريخ اليعقوبي ٢: ١٠، صحيح مسلم ١: ١٠١ و١٢٣ ـ طبعة دار إحياء التراث العربي (مجلّد واحد)، السيرة النبوية لابن هشام ١: ٢٠١.

الفصل الثالث
أسباب التعارض

إنّ هناك عللاً وعوامل أدّت إلى وجود التعارض بين الأحاديث، أشار إلى بعضها لأوّل مرّة الشيخ أبو جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي [الصدوق] في حلّ تعارض روايات الطبّ[1]، ثمّ جاء بعده الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي فتطرّق إليها في كتابَيه: (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار) فأشار إلى ما أدّى إلى وقوع التعارض في أسناد الأحاديث ومتونها. وبرز في هذا العصر بعض المحقّقين منهم الشهيد السيّد محمّد باقر الصدر[2] فعدّ في مباحث الأُصول من أسباب التعارض ثمانية أشار إليها الأُستاذ جعفر السبحاني ـ وهو من العلماء المعاصرين ـ في كتابه (المبسوط في الأُصول)[3]، وهي:

---

(١) الاعتقادات: ١١٥ (مصنّفات الشيخ المفيد ج٥)، وشرح الاعتقادات: ١٤٤.

(٢) وقد استشهد عام (١٤٠٠هق) على يد النظام الدموي الحاكم في العراق آنذاك وذلك لمواقفه البطوليّة وصموده المثالي دفاعاً عن الإسلام والعقيدة.

(٣) بحوث في الأُصول ٧: ٢٨، المحصول في الأُصول ٤: ٤٢٩، إرشاد العقول إلى مباحث الأُصول ٤: ٤٥٨، أسباب اختلاف الحديث: ٤٩، أصول فقه الإمامية ٢: ٥٥٦، تعارض الأدلّة واختلاف الحديث (السيستاني): ١٨٦.

١. تغيير أحكام الشريعة عن طريق النَّسخ[١]

والنسخ كما عرّفه علماء علوم القرآن والأصول: رفع أمر ثابت في الشريعة المقدّسة بارتفاع أمده وزمانه سواء أكان ذلك الأمر المرتفع من الأحكام التكليفيّة أو الوضعيّة[٢] وقال الآخرون قريبه[٣] وهذا المعنى أُخذ عن المعنى اللغوي.

قال الجوهري في (الصحاح): النسخ الإزالة ويأتي بمعنى النقل أيضاً ومنه نسخت الكتاب[٤].

وقال ابن فارس: أصل واحد إلّا أنّه مختلف في قياسه. قال قوم قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه تحويل شيء إلى شيء. قالوا النسخ نسخ الكتاب والنسخ أمر يُعمل من قبل ثم ينسخ بحادث غيره كالآية ينزل فيها أمر ثمّ تنسخ بآية أُخرى وكلّ شيء خَلَفَ شيئاً فقد انتسخه[٥]، والحديث الناسخ ما دلّ على رفع حكم شرعي سابق[٦]، والحديث الأحدث ناسخ للحديث المتقدّم.

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ في أيدي الناس حقّاً وباطلاً وصدقاً وكذباً وناسخاً ومنسوخاً وعامّاً وخاصّاً ومحكماً ومتشابهاً وحفظاً ووهماً وقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده حتى قام خطيباً فقال: أيّها الناس قد كثرت عليّ الكذّابة فمن

---

(١) أصول فقه الأماميّة ٢: ٥٦٦.

(٢) البيان: ٢٧٦، المحاضرات في أصول الفقه ٥: ٣٢٨.

(٣) التمهيد ٢: ٢٧٠، الأصول العامّة للفقه المقارن: ٢٣٥، أصول الفقه ٢: ٤١٠ (المظفر)، زبدة الأصول: ١٥٤، أصول الفقه (وهبة الزّحيلي) ٢: ٢٢٨، شرح المعالم في أصول الفقه ٢: ٣٢.

(٤) صحاح اللغة ١: ٤٣٣، العدّة في أصول الفقه ٢: ٤٨٥.

(٥) معجم مقاييس اللغة: ٩٥٠.

(٦) الرعاية: ٨٩.

كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار»[١] والحديث طويل يراجع، وقال أبو عبدالله عليه السلام: «إنّ الحديث يُنْسخ كما ينسخ القرآن»[٢].

والأحاديث في ذلك كثيرة، منها قوله صلى الله عليه وآله: «نهيتكم عن زيارة القبور فزُوروها ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم ونهيتكم عن النبيذ إلّا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلّها ولا تشربوا مسكراً»[٣].

والمثال الآخر: حكم لحوم الحُمُر الأهليّة: ففي الصحيح في الكافي والتهذيب والاستبصار عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أُذينة عن محمّد بن مسلم وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنّهما سألاه عن لحم الحُمُر الأهليّة؟

فقال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكلها يوم خيبر وإنّما نهى عن أكلها في ذلك الوقت لأنّها حمولة الناس وإنّما الحرام ما حرّم الله عزّ وجلّ في القرآن». ونظيره أحاديث أُخَر[٤] تدلّ على أنّ حكم المنع نُسِخ، والمنع عنه كان في زمن خاصّ نسخ في زمن آخر[٥].

٢. ضياع القرائن

لقد كان للتقطيع والغفلة في مقام النقل والرواية دور أساسٌ في ضياع القرائن، فإنّ تقطيع الروايات صار سبباً لضياع القرائن في صدر الرواية أو ذيلها، حيث إنّ

---

(١) الكافي ١: ٦٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نيل الأوطار ٤: ١٠٩، مرقاة المفاتيح ٤: ٢٤٨، المنهاج بشرح صحيح مسلم ٧: ٤٦، الرعاية: ٨٩.

(٤) الاستبصار ٣: ٧٣.

(٥) تراجع: أسباب اختلاف الحديث: ٢٥٦، دروس في أصول فقه الإماميّة ٢: ٥٤٩.

الكلام الواحد يجب أن يلاحظ من صدر الرواية إلى ذيلها، وكذا يجب أن يلاحظ السياق في معنى الكلام، والسياق هو: الأُسلوب الذي سيق الكلام عليه. وقد انتبه المرجع الدينيّ السيّد حسين البروجردي إلى أنّ الشيخ محمّد حسن الحرّ العاملي غفل عن هذا فقطّع الروايات وجعل صدرها في باب وذيلها في باب آخر، كما فرّق الفصول في أبواب متفرّقة، وكان هذا من الأسباب التي أدّت إلى ضياع القرائن، ولهذا نجد أنّ السيّد البروجرديّ قد شمّر عن سواعد الجدّ لتدارك هذا واستدراكه، فألّف كتابه (جامع أحاديث الشيعة) الذي جاء بالروايات من صدرها إلى ذيلها، وقال: يلزم على الفقيه أن يلاحظ الرواية من صدرها إلى ذيلها حتّى لا تفوت عنه القرينة في صدرها على ذيلها، والقرينة في ذيلها على صدرها[1].

٣ و ٤. نقل الأحاديث بالمعنى وتصرّف الرواة[2]

إنّ نقل الأحاديث بالمعنى لا شكّ في جوازه، وذلك لوروده في القرآن الكريم في قصّة موسى عليه السلام، وهو أيضاً ممّا استدلّ به الشيخ حسن العاملي في (المعالم)، ولورود جوازه في الحديث الصحيح عن محمّد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أسمع الحديث منك فأَزيد وأَنقص؟ قال: «إن كنت تريد معانيَه فلا بأس»[3].

فأكثر الروايات خصوصاً ـ في الفروع ـ منقولة بالمعنى، نعم لقد أصرّ

---

(١) جامع أحاديث الشيعة ١: ٩، سبك شناسى دانش رجال الحديث: ٣٠٢.

(٢) أصول فقه الإماميّة ٢: ٥٥٥، بحوث في الأصول ٧: ٣٢، أسباب اختلاف الحديث: ٥٥.

(٣) الكافي ١: ٥١/ح٢.

الأئمّة عليهم السلام في الأدعية والخطب أن ينقلوها بالألفاظ لا بالمعنى، لأنّ الدعاء له غرض خاصّ بالألفاظ.

وقد روى العلّامة محمّد باقر المجلسي في (بحار الأنوار) أنّ رجلاً جاء إلى الإمام عليه السلام وطلب منه أن يعلّمه دعاء الغريق، فعلّمه الإمام عليه السلام: «يا اَللهُ يا رحمانُ يا رحيم، يا مقلّب القلوب، ثبّتْ قلبي على دينك...» فقال: أُعيده حتّى تعلم ما أتعلّم. فكرّر الدعاء فقال: يا اَلله يا رحمان يا رحيم، يا مقلّب القلوب والأبصار...، فقال الإمام عليه السلام: «إن الله عزّ وجلّ مقلّبُ القلوب والأبصار، ولكنْ قل كما أقول لك»[1]. فإنّ التشويش والاضطراب في الروايات جاء نتيجة لهذا العامل، وهو نقل الحديث بالمعنى. وممّا يشهد على هذا العامل ما نجده في بعض الروايات من بعض الرواة من أصحاب الأئمّة عليهم السلام، ولهذا اشتهرت روايات عمّار الساباطي ـ مثلاً ـ بين الفقهاء بهذا المعنى، لكثرة ما لوحظ[2] من الارتباك والإجمال في الدلالة أو الاضطراب والسَّقامة في المتن في أكثر الأحيان، وقد أعذر العلماء هذا فلم يقدحوا بالمتن؛ لكونه من عمّار الساباطي الذي لم يكن يجيد النقل والتصرّف في النصوص لقصور إحاطته اللغويّة وبُعده المعرفي عن اللغة العربيّة، وهناك موارد كثيرة قد وقع فيها النقل بالمعنى والذي أدّى إلى الاضطراب والإبهام في بعض الأحاديث كحديث معايش العباد في (تحف العقول).

---

(١) كمال الدين: ٣٥٢/ح٤٩ ـ الباب ٣٣، عنه: بحار الأنوار ٥٢: ١٤٩/ح٧٣ و٩٥: ٣٢٦/ح١.

(٢) نقد الرجال ٣: ٣١٦، رجال النجاشي: ٢٩٠/الرقم ٧٧٩، الفهرست: ١١٧/الرقم ٥٢٦، رجال النجاشي: ٢٥١/الرقم ٤٣٦، اختيار معرفة الرجال: ٢٥٣/الرقم ٤٧١ و٤٠٦/الرقم ٧٦٣، تهذيب الأحكام ٧: ١٠٠/ح٤٣٥، الاستبصار ١: ٣٧٢/ح١٤١٣.

٥. التدرّج في البيان

ومن العوامل في وقوع التعارض هو التدرّج في البيان، أي مرحلةً مرحلةً[١].

٦. التقيّة

والتقيّة تُعدّ من أهمّ العوامل التي صارت سبباً لحصول التعارض بين الروايات، وهذا ما صرّح به الأئمّة عليهم السلام كراراً[٢].

فقد ورد عن أبي بصير أنّه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت فقال: «فيما يُجهَر فيه بالقراءة»، فقال: قلت له: إنّي سألت أباك عن ذلك فقال في الخَمس كلّها، فقال: «رحم الله أبي، إنّ أصحاب أبي أتَوه فسألوه فأخبرهم بالحقّ، ثمّ أتوني شِكاكاً فأفتيهم بالتقيّة»[٣].

ورسالة الإمام أبي عبدالله عليه السلام لزرارة التي أرسلها مع ابنه عبدالله بن زرارة معروفة[٤]، كما توجد موارد متعدّدة وكثيرة صرّح الأئمّة عليهم السلام فيها بكونهم قالوها تقيّةً.

وعلى هذا فإنّ التقيّة وصدور الكلام عن المعصوم يلزم أن يكون موافقاً لقول العامّة، فإنّ الأئمّة عليهم السلام قد يتّقون عوامّ الناس، وإنّ التقيّة من الأئمّة عليهم السلام لم تكن تحفّظاً من الحكّام فحسب، بل كانت مراعاةً لأصحابهم وللناس[٥]. فإنّ كثيراً من

---

(١) بحوث في علم الأصول ٧: ٣٣، أسباب اختلاف الحديث: ٢٥١.

(٢) الكافي ١: ٦٥ / ح ٤ و ٥ و ٦.

(٣) وسائل الشيعة ٦: ٢٦٣ / ح ٧٩١٠.

(٤) معجم رجال الحديث ٧: ٢٢٦، رجال الكشي: ١٣٨ / الرقم ٢٢١.

(٥) تعارض الأدلة واختلاف الحديث: ٢٣٦ و ٢٥٩، الكافي ٧: ٩٤، ٣: ٣٣٩، أسباب اختلاف الحديث: ١٥٣.

الروايات المرويّة عنهم عن عليّ عليه السلام في طهارة المذي والوذي، أو حرمة المتعة، وغيرهما[١] ممّا خالف ما رواه أهل البيت عليهم السلام عن عليّ عليه السلام وهم أدرى بما في البيت صدر عنهم تقيّة.

٧. التفاوت العلميّ

ومن أسباب وقوع التعارض، هو ملاحظة ودراسة ظروف الراوي وحاله، فبعض الرواة كانوا عالِمينَ متكلِّمينَ فُقهاء وأهل فهم وإدراك، والبعض الآخر كانوا من العوامّ فيجيبون وينقلون على حسب فهمهم وإدراكهم؛ ولذلك اختلفت الروايات الصادرة عنهم مع الصادرة عن غيرهم من الرواة، فراجع في ذلك ما ذكره الشهيد الصدر رحمه الله[٢] وأيضاً قارن بين روايات القدرة.

٨. عمليّة الدسّ والتزوير[٣]

ومن الأسباب المهمّة في حصول التعارض والاختلاف بين الروايات انتشار عمليّة الدسّ والتزوير، فإنّ بعض المغرضين والمخالفين والمعاندين لمذهب أهل البيت عليهم السلام قد دسّوا روايات كثيرة في روايات أهل البيت وأصحابهم، فهذا محمّد بن عيسى بن عبيد يروي لنا عن يونس بن عبد الرحمن قائلاً: إنّ بعض أصحابنا سأله ـ وأنا حاضر ـ فقال له: يا أبا محمّد، ما أشدَّك في الحديث وأكثرَ

---

(١) فقه السنة ١: ١٧، الفقه الإسلامي وأدلته (وهبة الزّحيلي) ١: ٣٥.

(٢) بحوث في الأصول ٧: ٣٨، الكافي ١: ٧٩، التوحيد: ١٢٢ و ١٣٠.

(٣) أصول فقه الإماميّة ٢: ٥٥٣.

إنكارَك لما يرويه أصحابنا! فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث؟ فقال: حدّثني هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق القرآن والسنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدّمة، فإنّ المُغِيرة بن سعيد ـ لعنه الله ـ دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديثَ لم يحدّث بها أبي؛ فاتّقوا الله ولا تقولوا علينا ما خالف قول ربّنا تعالى وسنّة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله، فإنّا إذا حدّثنا قلنا: قال الله عزّوجلّ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله».

قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم فَعَرضتها من بعدُ على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام، وقال لي: «إنّ أبا الخطّاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطّاب، وكذلك أصحاب أبي الخطّاب يدسّون في هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أبي عبد الله عليه السلام؛ فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنّا إن تحدّثنا حدّثنا بموافقة القرآن وموافقة السنّة»[1].

إنّ تأكيدات الأئمّة عليهم السلام على أنّهم لا يقولون إلّا ما كان موافقاً للقرآن، ولا يقولون إلّا ما كان موافقاً للسنّة، ولا يصدر عنهم ما يخالف القرآنَ والسنّة، هي لتأسيس قاعدة عامّة في نقد المتون تقول: «لا تكتفوا بالسند»، بل انظروا إلى متن الأحاديث أيضاً، فإنّ اهتمام الأئمّة عليهم السلام توجّه إلى كلا البابين: باب التعارض ومعرفة الأرجح، وباب الوضع ومعرفة الموضوع، وهذا يعتمد على معايير معرفة

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢٥٧ /الرقم ٤٠١ ـ عنه: بحارالأنوار ٢: ٢٥٠ /ح ٦٢. وأيضاً راجع: الكافي ١: ٦٨ /ح ١٠.

متنه، فقالوا: خذ بما وافق القرآن وبما وافق السنّة، وبما اشتهر بين أصحابك، أي: ما أجمع عليه أصحابك، فإنّ المُجمَع عليه لا ريب فيه، أو خذ بما خالف العامّة فإنّه طريق المعرفة لحديث صدر تقيّة، أو كان موضوعاً، ثمّ بعد هذا كلّه يُرجعه إلى الإسناد فقال: فانظر ما روى أوثقهما وأورعهما، وفي باب معرفة الموضوع أيضاً نلاحظ أنّ الإمام أظهر مِلاكَين ومعيارين لمعرفة الموضوع.

إنّ تنبيه الأئمّة عليهم السلام على وجود الدسّ والتزوير في الأحاديث والتي أعقبها التحفّظ الشديد من قبل أصحاب الأئمّة والسلف المتقدّم من علماء الطائفة في مقام نقل الحديث وروايته وتطهير الروايات عمّا دُسّ فيها، وإن كان لها الفضل الكبير والأثر البالغ في تحصين كتب الحديث عن الدسّ والتزوير، إلّا أنّه لا يوجب حصول اليقين بعدم تواجد شيء ممّا زُوّر وكُذب على الأئمّة عليهم السلام في مجموع ما بأيدينا من أحاديثهم، ولذلك يجب الفحص والتمحيص فيما بأيدينا من الأحاديث سنداً ومتناً، ومقايستها مع القواعد الكلّيّة المستفادة من القرآن والسنّة.

وفي الختام نقول: إنّ ضياع الكثير من الأحاديث أوجب التعارض بين الروايات، فلقد نُقل إلينا أنّ للشيخ الصدوق كتاباً أوسع وأبسط من كتاب (من لا يحضره الفقيه) في عشر مجلّدات، سمّاه: مدينة العلم[1]، وقد أرجع القارئ إليه في كتاب (التوحيد)، ولكنّ الكتاب كان موجوداً إلى عصر العلّامة الحلّي ثمّ ضاع وأُتلف على أيدي الظلمة، ألستم قرأتم ما كتب أحمد بن علي النجاشي في حقّ

---

(١) رجال النجاشي: ٣٢٨/الرقم ٨٨٧، منتهى المقال ٥: ٣٠٤.

محمّد بن أبي عمير[١]. ولآية الله السيستاني حفظه الله تعالى بحث وسيع حول كتمان الحديث أو أسباب الاختلاف الناشئة من الأئمّة عليهم السلام، ولغيره أيضاً بحوث مفيدة في أسباب التعارض فتراجع[٢]

منع تدوين الحديث ووضع الحديث

إنّ منع تدوين الحديث كان له الأثر البالغ والدور الكبير في وضع الحديث، كما ساهم بشكل فعّال في أمر التعارض في الروايات، فالناس إذا مُنعوا من كتابة الحديث أُتلف أو حُرِّف على أيدي الحكّام وأعوانهم، ثمّ إذا انتشر بأمر عمر بن عبد العزيز[٣] في البلاد وتوجّه الناس إليه، وانكبّوا على كتابته فقد فُسح المجال وفُتحت الأبواب على مصاريعها للوضّاعين الذين كانوا ينفذون إلى صفوف المسلمين بهذه الطريقة، ولذا وجدناهم أدخلوا ما نسجوا بأيديهم، من أفكار مادّيّة وسلفيّة ودنيويّة إلى قلوب المؤمنين والمسلمين. والمسلمون بما أنّ لهم علاقة خاصّة وانجذاباً لحديث النبيّ صلى الله عليه وآله لذا صدّقوا كلّ ما حُدِّثوا به، إذ أصبحوا آذاناً صاغية إلى كلّ ما يقال لهم، وصار المجال المفتوح حلبة سباق لأقوال القصّاصين وعلماء اليهود والنصارى المُسالمين الذين يعيشون في المجتمع الإسلامي، فلذا نرى أنّ كثيراً من الأحاديث الموضوعة ظهرت في هذا الظرف المساعد والفراغ الحاصل في المجتمع الإسلامي آنذاك.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٨٩/الرقم ١٠٤٩.

(٢) تعارض الأدلّة واختلاف الحديث: ٢٣٥، أصول فقه الإماميّة ٢: ٥٥٥، أسباب اختلاف الحديث: ٥٢.

(٣) سفينة البحار ٣: ٦٧٧.

ثمّ كان لمنع الحديث الدور المهمّ والخطير في انتشار الأحاديث الموضوعة والاهتمام بها، ولم يكن للناس القدرة على التشخيص بين الغثّ والسمين، كما لم يكن لهم القدرة على معرفة الأحاديث السقيمة وتمييزها عن الدرر الباهرة. نعم، حصل لبعض الناس مَلَكة ثابتة راسخة عرفوا من خلالها الأحاديث الموضوعة بالقرائن الدالّة عليها.

وبهذا الخصوص قال المصنّف الشهير الدارقطني صاحب (المسند، أو السنن): يا أهل بغداد، لا تظنّوا أنّ أحداً يقدر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حيّ! هذا ما نقله شمس الدين محمّد السخاوي في (فتح المغيث)[1].

وقال الربيع بن خثيم: إنّ للحديث ضوءاً كضوء النار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تُنكره.

وقال عبد الرحمن بن الجوزي: إنّ الحديث المنكر يقشعرّ له جلد طالِب العلم، وينفر منه قلبه في الغالب[2].

الأقوال في علّة النهي عن تدوين الحديث

كتب الأُستاذ عبد الغني عبد الخالق في كتابه (حجّيّة السنّة) عنواناً حمل: «الحكمة في المنع عن كتابة السنّة».

قلت: إنّ للعلماء في بيان علّة هذا النهي أقوالاً:

---

(١) نعم هذه مدّعياتٌ البتة وإلّا فعلماء أهل السنّة نقلوا كثيراً من الأحاديث الموضوعة فى فضائل أئمّتهم!

(٢) شرح شرح نخبة الفكر: ٤٣٦، معرفة علوم الحديث: ٦٢، الموضوعات ١: ١٠٣، فتح المغيث ١: ٣١٥.

القول الأوّل: أنّه [عمر] نهاهم عن كتابتها خشية اختلاطها بالقرآن.

القول الثاني: إنّه نهى عن كتابة الأحاديث النبويّة خوف اتّكالهم على الكتابة وإهمالهم للحفظ الذي هو طبيعتهم وسجيّتهم، وبذلك تضعف ملكتهم.

القول الثالث: إنّ العارفين بالكتابة كانوا في صدر الإسلام قليلين، فاقتضت الحكمة قصر مجهودهم على كتابة القرآن، وعدم اشتغالهم بكتابة غيره؛ تقديماً للأهمّ على المهمّ[1].

القول الرابع: إنّه نهاهم خشية الغلط فيما يكتبون من السنّة لضعف كتابتهم، وعدم إتقانهم لها[2].

هذه كانت بعض العلل التي ذكروها لمنع تدوين الحديث، وعلى ما ذكره الأُستاذ عبد الغني عبد الخالق وأمثاله من علل منع تدوين الحديث لا يعود إلى الخلفاء، بل هو شعار رسول الله ﷺ والعلل التي منع لأجلها كتابة الحديث هي هذه التي ذكرناها. وإن كان المحقّقون والباحثون ذكروا لمنع كتابة الحديث وتدوينه من قِبَل الخليفة عللاً أُخر، فعليك بمراجعة كتاب: (تدوين السنّة المحمّدية الشريفة) للسيّد محمّد رضا الجلالي الحسيني، وكتاب: (منع تدوين الحديث) للسيّد علي الشهرستاني، فإنّهما أجادا في تناول الموضوع وتحليل جوانبه.

---

(١) مفتاح السنّة: ١٧.

(٢) حجيّة السنّة: ٤٢٨، تأويل مختلف الحديث: ٣٦٦.

علم الرجال ومنع الحديث

لمّا كثُر الوضّاعون وفشا الحديث الموضوع انتبه العلماء بأنّ هناك لمعرفة الحديث الصحيح وتمييزه عن السقيم طرقاً، فمنها: طريق الإسناد، ومنها: طريق المتن؛ وثاني الطريقين هو الذي نحن بصدده نقتفي آثاره.

فالطريق الأوّل يتمّ فيه البحث عن سند الرواية حتّى تُوثّق سنداً، ولذلك وضعوا علماً يسمّى بـ«علم الرجال»، وهو أحد فروع «علم الحديث» الذي يكون مميِّزاً للحديث الصحيح عن السقيم.

نعم، هناك مجموعة من الوضّاعين والمدلّسين في سلسلة الرواة، وهذا ممّا لا يمكن إنكاره، ونحن إذا تتبّعنا الرواة وجدنا بعضهم معروفين بالفسق، بل وبالوضع والكذب، فهذا وهب بن وهب قالوا في ترجمته: «مِن أكذبِ البريّة»[١]، فمَن كان أكذبَ الناس فهل يعتمد عليه؟! وهذا الأمر أوضح من أن يُبيَّن، فقد صرّح الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «إنّ المغيرة بن سعيد دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدّث بها أبي؛ فاتّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا وسنّة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله»[٢] وقال عليه السلام أيضاً: «إنّا أهل بيت صادقون، لا نخلو من كذّاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس»[٣].

وقال يونس بن عبدالرحمن: وافيت العراق فوجدت جماعة من أصحاب

---

(١) رجال النجاشي: ٤٣٠/الرقم ١١٥٥، اختيار معرفة الرجال: ٣٠٩/الرقم ٥٥٨، خلاصة الرجال: ٢٦٢، تعليقة منهج المقال: ٣٥٦، الفهرست: ١٧٣/الرقم ٧٧٧، التحرير الطاووسي: ٥٨٧، منتهى المقال ٦: ٤٠٠.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ١٩٥/الرقم ٤٠١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٥٧/الرقم ٥٤٩.

أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بَعدُ على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّ أبا الخطّاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطّاب وكذلك أصحاب أبي الخطّاب يدسّون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام؛ فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن..»[1].

ونظير هذه الروايات كثير، فقد ذكر شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في (لسان الميزان): إنّ عبد الكريم بن أبي العوجاء لمّا أُخذ ليُضرب عنقه، قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث[2]؛ فمثل هذه القضايا التي ستحدث دفعت الرسول صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام إلى أن يأمروا بعرض الأخبار على الكتاب والسنّة. فالتدليس من المدلّسين، والوضع من الوضّاعين، والتحريف من المحرّفين، كان كلّ ذلك من الآفات التي وردت على الروايات، فأمرونا عليهم السلام بعرض الأحاديث على الكتاب والسنّة، فكلّ حديث لا يوافق كتاب الله ولا سنّة نبيّه يُضرَب به عرض الجدار، وقد اشتهر على ألسن العلماء: أنّ كلّ ما خالف كتاب الله فهو زخرف، فلذا تواترت الروايات في باب التعادل والتراجيح بأنّ موافقة الكتاب والسنّة هي المرجّح الأوّل للتمييز بين الروايات المتعارضة، وعليه يمكن أن يقال: إنّ ما خالف القرآن فليس من الحجّة بشيء، فإنّ الحجّة هي الرواية المعتبرة سنداً ومتناً.

وبما أنّ علم الرجال هو المتكفّل لبيان الرواية الصحيحة المعتبرة عن غيرها،

---

(١) منتهى المقال ٦: ٣٠٧، اختيار معرفة الرجال: ٢٢٤ /الرقم ٤٠١.

(٢) لسان الميزان ٤: ٥١، فتح المغيث ١: ٣٠٠، شرح شرح نخبة الفكر: ٤٤٦.

وهو الذي تكفّل تشخيص السند الصحيح المعتبر عن غيره، فدوره إذن أن ينظر إلى سند الحديث وإلى رواة الحديث، فينظر إلى السند نظراً صغرويّاً جزئيّاً، فإذا كانت الروايات المعتبرة مسندة ولكن إحدى الروايتين أو إحدى الطرق كانت مخالفة للقرآن متناً، أو مخالفة للسنّة، فهي تخرج عن الحجيّة لأنّها لا تصمد مقابل الطائفة الأُخرى، وعليه يمكن أن ندّعي بل نقطع بأنّ الطائفة المخالفة للقرآن ـ والمخالفة كما في الروايات معياراً علميّاً ـ ليست بحجّة، فالتعارض والتضارب إذن ليس بين الحجّتين بل بين الحجّة واللّاحجّة، وهذا ما صرّح به الإمام الخميني قدس سره في بحث الشهرة: إذا تعارضت الروايات واشتهرت طائفة منها، فالطائفة الشاذّة ليست بحجّة، والطائفة المشهورة هي الحجّة[1]. وعليه يكون الملاك في تشخيص الصحيح من غير الصحيح، والمعتبر من غير المعتبر هو الأخذ بنظر الاعتبار بأنّ هناك في الروايات تُعدّ صحيحة وأُخرى غير صحيحة، وكذلك الحال بالنسبة إلى أسناد الروايات، فإنّ هناك رواة صادقين ورواة كاذبين ومدلّسين ووضّاعين، ولهذه الحجّة أمرنا الأئمّة بالرجوع إلى القرآن والسنّة، ولأهميّة ذلك تمسّك العلماء بضرورة معرفة الرواة والبحث عن أحوالهم لاسيّما جانب الوثاقة والتديّن، وهذا الأمر أرشدنا إليه علماء الرجال.

قال شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي في كتابه (العُدّة في أُصول الفقه): «إنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، فوثّقت الثقات منهم، وضعّفت الضعفاء، وفرّقوا بين مَن يُعتمد على حديثه وروايته ومَن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذمّوا المذموم، وقالوا: فلان متّهم

---

(١) الطهارة ١: ٣٧.

وهنٌ حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلِّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفيّ، وفلان فطحيّ.. وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم»[١].

وبهذا فإنّ مجموع الروايات التي ذكرناها ـ فضلاً عن عبارة الشيخ الطوسي وغيرها ـ يدلّ على وجود المدلّسين، بل ما روي عن الرسول صلى الله عليه وآله في النبويّ المشهور: «ستكثر بعدي القالةُ علَيَّ».

وقول الصادق عليه السلام: «إنّ لكلّ رجلٍ منّا رجلاً يكذب عليه»[٢].

وقوله عليه السلام أيضاً: «إنّا أهل بيتٍ صادقون، لا نخلو من كذّاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس»[٣].

وفي هذا قال المحقّقون: إنّ الاستدلال بهذه الروايات ـ على فرض تواترها أو استفاضتها ـ سهل، ولعلّ المُراجع المتتبّع يقف على مدى استفاضتها وتواترها ولكنّ الاستدلال بها يتمّ وإن لم تثبت بإحدى الصورتين أيضاً، بل يكفي كونها أخبارَ آحاد مردّدةً بين كونها صحيحة أو مكذوبة، فلو كانت صحيحة لصارت حجّة على المقصود، وهو وجود الروايات المفتعلة على لسان النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله الأكرمين، وإن كانت مكذوبة وباطلة فيثبت المُدّعى أيضاً بنفس وجود تلك الروايات المصنوعة في الكتب الروائيّة[٤].

---

(١) العدّة في أُصول الفقه ١: ١٥٤ و٣٦٦ ـ طبعة مؤسسة آل البيت، وسائل الشيعة ١٨: ٧٥، فرائد الأُصول ٢: ١١٠، أوثق الوسائل: ١٢٩، كلّيّات في علم الرجال: ٢٥.

(٢) فرائد الأصول للشيخ الأنصاري ١: ٣٣٨، الحدائق الناضرة ٣: ١٩٩، المعتبر ١: ٢٩.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ٢٥٧ /الرقم ٥٤٩.

(٤) كلّيّات في علم الرجال: ٢٧، أوثق الوسائل: ١٢٩.

الفصل الرابع
فقه الحديث و نقد المتن

يعتبر علم فقه الحديث أحد فروع علم الحديث بل أهمّها، فالفقه هو الفهم والإدراك، وفقه الحديث هو فهم الحديث ودركه؛ قال اللغويّون: فَقِه الرجلُ العلمَ، أي فَهِمَه، وفَقُه الرجل كان فقيهاً وعالماً وبصيراً، وفِقْه الحديث اصطلاحاً هو شرح الحديث ودرك معناه. وهذا هو المقصود الأساس من الأحاديث وقد اهتمّ العلماء والفقهاء بهذا العلم وألّفوا فيه كُتباً وأصدروا مجموعات وكرّاسات مفصّلة حملت عناوين مختلفة: كشرح الحديث، أو الأربعين حديثاً، أو كتاب الأربعين، ونشروا موسوعات مفصّلة في شرح الأحاديث.

فنجد العلّامة محمّد تقي المجلسي قد شرح كتاب (من لا يحضره الفقيه) شرحين: شرحاً فارسيّاً وآخرَ عربيّاً، وهما: (لوامع صاحبقراني) و(روضة المتّقين)، وشَرح ابنه العلّامة محمّد باقر المجلسي كتاب (الكافي) واختاره لأنّه من أصحّ الأُصول الروائيّة[1] وسمّاه (مرآة العقول)، وألّف (ملاذ الأخيار) كشرح وتذييل على كتاب (تهذيب الأحكام) للشيخ الطوسي، ولهذا يُعدّ القرنان: الحادي عشر والثاني عشر عند الإماميّة قرنَي نموّ فقه الحديث، خاصّة في

---

(١) مرآة العقول ١: ٣.

أصفهان. وهكذا هي شروح صحيحَي البخاري ومسلم وغيرهما من متون الحديث العامّة، وبهذا تكون كتب: علم الرجال، والدراية، وتهذيب الحديث، وغريب الحديث، والجرح والتعديل، روافدَ تصبّ في فقه الحديث.

ولأهميّة هذا الأمر قال الإمام الصادق عليه السلام: «أنتم أفقه الناس ما عَرَفتم معاني كلامنا..»[1] فإنّ فقه الحديث هو البحث عن الوجوه والحقيقة والمجاز، والتورية والتأويل في كلام الرسول والأئمّة الأطهار عليهم السلام، وقال عليه السلام أيضاً: «لا يكون الرجل منكم فقيهاً حتّى يعرف معاريضَ كلامنا»[2].

والمعاريض هي: التورية، والخطابات، والمفاهيم الواردة في كلام الأئمّة عليهم السلام.

وقد أبدى العلماء والمحقّقون اهتماماً بتاريخ الحديث وتهذيبه وسائر فروعه وشعبه، أمّا اهتمامهم بفقه الحديث فكان اهتماماً بالغاً؛ فألّفوا وأكثروا فيه التأليف.

ولا يخفى أنّ فقه الحديث له ارتباط وثيق بعلم نقد الحديث، لأنّه لا يمكن أن يقال: إنّ كلّ ما وصل إلينا من الأحاديث كان قد صدرت عن الرسول صلى الله عليه وآله أو الأئمّة عليهم السلام، ففضلاً عن عنايتهم الفائقة برواة الحديث ومعرفة ضعافهم ومجاهيلهم ومَراسيلهم ووضّاعيهم ومدلّسيهم، فقد اعتنوا بشكل كبير بالمتن، فصرّحوا في موارد كثيرة بأنّ الحديث هذا لا يمكن قبوله أو الاطمئنان إليه، أو قالوا: هذا الحديث لا يتناسب مع أُصول الدين والمذهب والقواعد العامّة، أو: هذا الحديث يخالف الإجماع، أو يخالف العقل. وأمثال ذلك من العبارات،

---

(١) بحار الأنوار ٢: ١٩٩ / ح٥٧ ـ عن: بصائر الدرجات للصفّار القمّي: ٣٢٩ / ح٦ ـ الفصل السابع، الباب ٩.

(٢) معاني الأخبار: ٢ / ح٣ ـ عنه: بحار الأنوار ٢: ١٨٤ / ح٥.

فلذلك تعرّضوا إلى نقدها، وتطرّق العلماء القدماء إلى تعارض الروايات، وجعلوا ممّا صرّح به الأئمّة عليهم السلام ميزاناً لهم، وهو أنّ الحديث إذا خالف القرآن، أو خالف السنّة، أو خالف الإجماع فينبغي أن يُترَك، فهذه مقبولة عمر بن حنظلة وغيرها من الروايات في باب التعارض قد ذهبوا إلى نقد المتن.

ثمّ إنّه ورد في روايات كثيرة مستفيضة: «كلّ حديثٍ لا يُوافق كتابَ الله فهو زُخرف»[1] وهناك روايات نصُّها النبويّ: «إذا أتاكمُ الحديثُ فاعرضوه على كتاب الله وسُنّتي، فما وافَقَ كتابَ الله وسنّتي فخُذوا به، وما خالف كتابَ الله وسُنّتي فلا تأخذوا به»[2]. وقد اشتهر هذا اللفظ على ألسن العلماء والمقصود أنّ القرآن والسنّة والروايات تصيران ميزاناً وقاعدة لمعرفة الرواية الصحيحة من غير الصحيحة، والسليمة من غير السليمة، بل الموضوعة من غير الموضوعة؛ وعلى هذا فأساس علم نقد الحديث يُعرف من هذا، ولكن لمّا كان التعارض هو بين الحجّتين لا بين الحجّة واللّاحجّة، فإنّ الرواية إذا لم تكن حجّة فهي لا تعارض الحجّة، وعلى ضوء هذه الروايات انطلق الشيخ الطوسي ومن قبله الشيخ المفيد لنقد الروايات، لذا نجد كثيراً ما يردّون الروايات على أنّها خبر واحد لا يسمن ولا يغني من الحقّ شيئاً، أو يردّه بأنّه يخالف القرآن، أو بأنّه يخالف السنّة، أو يخالف أُصول المذهب.. وغير ذلك من الردود.

ولكنّا نجد أنّ العلّامة الحلّي التفت إلى أدلّة أُخرى، مثل العقل، وقام بنقد الروايات لمخالفتها العقل، وبهذا فإنّه أسّس قواعد في نقده للروايات، فلذلك

---

(١) بحار الأنوار ٢: ٢٤٢ / ح٣٧ ـ عن: المحاسن.

(٢) بحار الأنوار ٢: ٢٢٥ / ح٢ ـ عن: الاحتجاج.

حكم على روايات ذي الشمالين بأنّها مخالفة للعقل الدالّ على عصمة الرسول صلى الله عليه وآله[١]، ولذلك نرى شرّاح الحديث أمثال الشيخ محمّد العاملي ابن الشهيد الثاني في كتابه «استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار» قد اهتمّ اهتماماً بالغاً بهذه القواعد والمقدّمات واعتمد عليها في فقه الحديث، وعليه فإنّ الحديث إذا لم يثبت لديه صدورُه عن المعصوم، أو ثبت عدم صدوره قطعاً، فلا يقوم بشرحه ولا يعتمد عليه في المفاهيم الإسلاميّة وغيرها. وفي مقابل هذا نجد أنّ العلّامة المجلسي قد بنى بناءه وأسّس أساسه في فقه الحديث على قبول ما يُنسب، ولهذا السبب نرى أنّ المحقّقين اختلفوا في أنّ العلّامة المجلسي هل هو ملتزم بصحّة ما أورده في البحار أم لا؟ فقال بعضهم: إنّه ملتزم، وقال البعض الآخر: إنّه أراد حفظ الحديث؛ سقيمه وضعيفه، صحيحه وغيره، ولكلّ منهم أدلّة على المدّعى، ولغرض الاطّلاع نرجع القارئ إلى مقدّمة (معجم بحار الأنوار) المطبوع في مكتب الإعلام الإسلامي، فهي مقدّمة شافية كافية لتاريخ الحديث عامّة والبحار خاصّة، وقد عرضت أدلّة الطرفين[٢]، وبأنّهم قد استدلّوا على أنّ العلّامة ملتزم بصحّة روايات البحار وأنّه لم يأت بالحديث مباشرة بل يشرع في توجيهه وتأويله، ويأتي بوجوه متعدّدة كثيرة على توجيه الحديث، ومراده التوفيق مع سائر الأحاديث، وهذا هو منهجه وديدنه في (بحار الأنوار) و(مرآة العقول) و(ملاذ الأخيار).

ثمّ مع هذا كلّه فقد أولى العلماء المعاصرون علم نقد الحديث أهميّة فائقة،

---

(١) بحار الأنوار ١٧: ٩٧، الإلهيّات ٢: ١٨٨، منتهى المطلب ٥: ٢٨٠، إحقاق الحقّ ٢: ١٩٦.

(٢) المعجم المفهرس لألفاظ بحار الأنوار ١: ٨٤.

فألّفوا في القرنين الأخيرين تأليفات مهمّة في هذا الميدان فلم يقتصروا على هذا بل اعتنوا كثيراً بكتب علوم الدراية، وبوّبوا أبواباً كثيرة لنقد الحديث سنداً ومتناً، وهذا على خلاف كثير من القدماء، فإنّ عبد الرحمن بن الجوزي صنّف كتابه «الموضوعات» وأودع فيه روايات مدّعاة أنّها موضوعات، ولكن كان عمدة بحثه هو أسناد الروايات، فكان يرى أنّ كلّ حديث كان في سنده راوٍ ضعيف، أو مهمل، وكان ينتسب إلى التشيّع ويُوالي أهل البيت عليهم السلام فهو وضّاع وروايته موضوعة، وهذا ليس منه ببعيد وهو في دمشق الشامات! وفيها الحنابلة الذين عُرفوا بعنادهم للشيعة وعدائهم لأهل البيت عليهم السلام، حيث إنّ المقدّسي، وأحمد بن محمّد بن تيميّة وتلميذه ابن قيّم الجوزيّة، وشمس الدين محمّد الذهبي يمثّلون أقطاب الحنابلة، وكانوا عاشوا عصوراً في الشام، ففي القرنين السابع والثامن كانت الشام مركزاً وقاعدة لهم، وقد عُرفوا بمعاداة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم، فمن يُراجع (ميزان الاعتدال) و(الكاشف) لشمس الدين محمّد الذهبي يفهم جيّداً كيف كان يتّهم الرواة الموالين لأهل البيت عليهم السلام بالضعف والغلوّ. وهذا أيضاً حال ابن الجوزي فهو لا يتوانىٰ عن أن يضعّف أو يصرّح بوضع روايات صدرت متواترة عن النبيّ صلى الله عليه وآله. أمّا العَجَب فهو من جلال الدين عبد الرحمن السيوطي كيف ذهب إثره حَذْوَ النعل بالنعل، فألّف كتابه (اللآلئ المصنوعة) وناقش روايات في فضائل الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام مع أنّه أوردها في كتبه لعدّة مرّات.

أمّا في القرنين الأخيرين فقد انتشر التأليف والتصنيف في فنّ نقد الحديث، فمِن علماء الإماميّة العلّامة محمّد حسين الطباطبائي في تفسيره (الميزان)،

والعلّامة محمّد تقي الشوشتري في كتاب (الأخبار الدخيلة)، حيث ناقشوا كثيراً من الروايات متناً، ولم يهتمّوا بأسنادها، لأنّ الوضّاع كما يضع الحديث يضع سنداً في مقابله.

نقد الحديث عند القدماء

إنّا إذا راجعنا المصادر الروائيّة الأوّليّة وجدنا أنّ أوّل من التفت إلى قاعدة نقد المتن هو رسول الله ﷺ فإنّه لمّا علم أنّ بعض الناس يكذبون عليه أعلن مُصرِّحاً: «من كَذَب علَيّ متعمّداً فليتبوّأْ مقعده من النار»[1]، وقد روى هذا الحديث عبد الرحمن بن الجوزي في مقدّمة كتابه: (الموضوعات) ممّا يقرب من مائة طريق، والحديث متواتر معنىً قطعاً بل هو متواتر لفظاً[2].

قال الشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي[3] في (الرعاية): إنّه لم يثبت إلى حدّ التواتر اللفظي خبر خاصّ إلّا حديثاً واحداً، وهو حديث «مَن كَذَب علَيّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار»، فإنّه نقله اثنان وستّون من الصحابة عن الرسول، وفي الطبقات التالية تزيد على هذا العدد[4].

---

(١) نهج البلاغة /الخطبة ٢١٠، الكافي ١: ٦٢/ح ١ ـ باب اختلاف الحديث، من لا يحضره الفقيه ٤: ٣٦٤/ح ٥٧٦٢، إرشاد الساري ١: ٣٠٣، كشف الخفاء ٢: ٢٧٥، الموضوعات ١ (المقدّمة)، الرعاية: ٦٦، وصول الأخيار: ٧٧.

(٢) نهاية الدراية: ١٠٠، دراية الحديث: ٣٧، إرشاد الساري ١: ٣٠٢، كشف الخفاء ٢: ٢٧٥، أُصول الحديث: ١٥٠، وصول الأخيار: ٧٧، الرعاية: ٦٦.

(٣) معالم الأدب العربي في العصر الحديث ١: ٣٣٢، الأعلام ٣: ٦٤، الروضة البهيّة ج ١ ـ المقدّمة للسيّد محمّد كلانتر، غاية المراد ج ١ ـ المقدّمة.

(٤) الرعاية: ٦٩، شرح الطيّبي ١: ٤٢٨ و ٣٩٠.

والروايات عن أمير المؤمنين عليه السلام والأئمّة عليهم السلام كثيرة، ثمّ نرى أنّ أصحاب الأئمّة عليهم السلام كانوا يعتمدون على هذه القواعد الصادرة من رسول الله وآل بيته عليهم السلام ويرجّحون بين الأخبار إذا تعارضت، بل يسقطون بعض الروايات ويخرجونها من الحجيّة والاعتبار بدون توقّف، فهذا زرارة يطرح ويؤوّل ويحمل على التقيّة الروايات التي يتعارض متنها مع القواعد العامّة الصادرة عن القرآن والرسول صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام.

أمّا أصحابهم فيرجعون في معرفة الأحاديث وكيفيّة صدورها إلى الخواصّ من أصحاب الأئمّة عليهم السلام، وأقرب الناس إليهم وأصحابهم، وتلاميذ أصحابهم الملازمين لهم حيث كانوا واقفين على فتاواهم، ففي خبر عبد الله بن محرز: أنّ الراوي ترك ما سمعه من شخص الإمام وأخذ بقول أصحابه اعتماداً عليه واستحسنه الإمام لذلك.

فقد روى ثقة الإسلام الكليني والشيخ الطوسي بإسناديهما عن عبد الله بن محرز بيّاع القلانس أنّه قال: أوصى إليّ رجل وترك خمسمائة درهم أو ستّمائة درهم وترك ابنة وقال: لي عصبة بالشام، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال: «أعط الابنة النصف، والعصبة النصف الآخر».

فلمّا قدمتُ الكوفة أخبرت أصحابنا فقالوا: اتّقاك، فأعطيتُ الابنة النصف الآخر، ثمّ حججت فلقيت أبا عبد الله فأخبرته بما قال أصحابنا وأخبرته أنّي دفعت النصف الآخر إلى الابنة، فقال: «أحسنت، إنّما أفتيتك مخافة العصبة عليك»[1].

---

(١) الكافي ٧: ٨٧، تهذيب الأحكام ٩: ٢٧٨ / ح١٠٠٨، وسائل الشيعة ـ طبعة الإسلاميّة ١٧: ٤٤٥ و٢٦: ١٠٤ ـ طبعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.

ويظهر من هذا الخبر ـ وأخبارٍ كثيرةٍ وردت في أبواب مختلفة ـ اعتمادُ الشيعة على أصحاب الأئمّة وحواريّيهم، وأخذُ الأحكام منهم، وإمضاء الأئمّة عليهم السلام ذلك[١].

ونقل الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي بطريقه الصحيح، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن أبي بُكَير، عن زرارة، عن حُمران قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إنّ في كتاب عليّ عليه السلام: «إذا صَلَّوُا الجمعة في وقت فصَلُّوا معهم». قال زرارة: قلت: هذا لا يكون، اتّقاك، عدوّ الله أقتدي به؟! قال حمران: كيف اتّقاني وأنا لم أسأله، هو الذي ابتدأني وقال في كتاب عليّ عليه السلام: «إذا صلّوا الجمعة في وقت فصلّوا معهم»، كيف يكون في هذا منه تقيّةً؟ قال: قلت: قد اتّقاك، وهذا ما لا يجوز حتّى قُضِي أنّا اجتمعنا عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له حمران: أصلحك الله، حدّثت هذا الحديث الذي حدّثتني به أنّ في كتاب عليّ عليه السلام «إذا صَلَّوُا الجمعة في وقت فصَلُّوا معهم»، فقال: هذا لا يكون، عدوّ الله فاسق لا ينبغي لنا أن نقتدي به، ولا نصلّي معه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «في كتاب عليّ عليه السلام: إذا صلّوا الجمعة في وقت فصلّوا معهم، ولا تقومنّ من مقعدك حتّى تصلّي ركعتين أُخرَيَين»، قلت: فأكون قد صلّيت أربعاً لنفسي لم أقتدِ به؟ فقال: نعم، قال: فسكت وسكت صاحبي ورَضِينا[٢].

ومن الروايات التي نُقِد متنها من قِبَل أصحاب الأئمّة هي رواية رواها الشيخ في موضعين من (التهذيب) في: كتاب الإرث وكتاب القصاص، هل يكون للنساء

---

(١) دراسات في المكاسب ١: ٩٢ و٩٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٨ / ح٩٦، نهاية الأحكام للعلّامة الحلّي ٢: ٥٢، جواهر الكلام ١١: ٣٣٢.

عَفو وَقِوَد، قال عليه السلام: «ليس للنساء عَفو وَلا قِوَد»[١] إنّما ذلك للعصبة.

وكتب الشيخ بعد نقل الرواية: قال عليّ بن الحسن بن فضّال: هذا خلاف إجماع العصابة، فنرى أنّ عليّ بن الحسن بن فضّال[٢] ـ الفقيه وجرّاح المحدّثين والرواة ـ قد نقد الحديث فوجده خلافاً لإجماع الإماميّة، وهو الذي قال النجاشي فيه: كان فقيه أصحابنا بالكوفة، ووجهَهم، وثقتهم، وعارفهم بالحديث، والمسموعَ قولُه فيه، سمع منه شيئاً كثيراً، ولم يعثر له على زلّة فيه، ولا ما يشينه، وقلّ ما روى عن ضعيف، وكان فطحيّاً، ولم يرو عن أبيه شيئاً[٣].

وقال فيه الشيخ أبو جعفر الطوسي وهو نظير النجاشي في (الرجال): فطحيّ المذهب، كوفيّ، ثقة، كثير العلم، واسع الأخبار، جيّد التصانيف، غير معاند، وكان قريبَ الأمر إلى أصحابنا الإماميّة القائلين بالاثني عشر، وكُتبه في الفقه مستوفاة في الأخبار، حسنة[٤].

وذكره الشيخ الكشّي هكذا: قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمّد بن مسعود عن جميع هؤلاء، فقال: أمّا عليّ بن الحسن بن فضّال، فما رأيت فيمن لقيتُ بالعراق وناحية خراسان أفقهَ ولا أفضل من عليّ بن الحسن بالكوفة، وكان أحفظَ الناس[٥].

---

(١) الكافي ٧: ٣٥٧ / ح ٥، تهذيب الأحكام ١٠: ١٧٧ / ح ٦٩٢، الاستبصار ٤: ٢٦٢، وسائل الشيعة ٢٩: ١١٨ / ح ٣٥٢٩٤.

(٢) يراجع: منتهى المقال ٧: ٣٢٦، اختيار معرفة الرجال: ٨٥، رجال الشيخ: ٤١٩، الفهرست: ٩٢، رجال النجاشي: ٢٥٧، خلاصة الأقوال: ٩٣، رجال ابن داود: ٢٦١.

(٣) رجال النجاشي: ٢٥٧ / الرقم ٦٧٦.

(٤) منتهى المقال ٤: ٣٨٠، الفهرست للشيخ الطوسي: ٩٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ٥٣٠ / الرقم ١٠١٤، منتهى المقال ٤: ٣٨، تعليقة منهج المقال: ٢٢٩، العدّة في أُصول الفقه ١: ١٥٤.

أمّا سائر المحدّثين: كأبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، والشيخ أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي [الصدوق]، وأبيه عليّ بن بابويه القمّي المعروفين بـ«ابْنَي بابويه»، وأُستاذ الصدوق محمّد بن الحسن بن الوليد، فهم قلّما تعرّضوا لنقد الحديث متناً، سيّما الكليني فلم تكن سيرته التعرّض للروايات الضعيفة سنداً ومتناً، فكأنّ كلّ ما رواه هو قائل به، ولذلك نراه لا يأتي بالروايات المتعارضة.

نعم، ونحن مِن القائلين أنّ (الكافي) هو أيضاً توجد فيه روايات ضعيفة كسائر الكتب، أو مصحّفة مشتبهة على الكليني قدس سره.

وفي هذا يقول السيّد الخوئي: ثمّ إنّ في الكافي ـ ولاسيّما في (الروضة) ـ روايات لا يسعنا التصديق بصدورها عن المعصوم عليه السلام ولابدّ من ردّ علمها إليهم عليهم السلام، والتعرّض لها يوجب الخروج عن وضع الكتاب، لكنّنا نتعرّض لواحدة منها ونحيل الباقي إلى الباحثين.

فقد روى محمّد بن يعقوب بإسناده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ** ﴾[1]، فرسول الله الذِّكر، وآل بيته المسؤولون، وهم أهل الذِّكر[2]. أقول: لو كان المراد بالذّكر في الآية المباركة رسول الله صلى الله عليه وآله فمَن المخاطب، ومَن المراد من الضمير في قوله تعالى: لك ولقومك، وكيف يمكن الالتزام بصدور مثل هذا الكلام من المعصوم عليه السلام

---

(١) الزخرف: ٤٤.

(٢) الكافي ١: ٢١١/ح٤ الإسلاميّة، ١: ٥٢٣ دار الحديث، بصائر الدرجات: ٣٧/ح٢، الوافي ٣: ٥٢٨/ح١٠٥٠، وسائل الشيعة ٢٧: ٦٢/ح٣٣٢٠٣، البرهان ٣: ٣٦٩ ـ ٣٧٢ إسماعيليان، ٧: ١٣٠ مؤسسة الأعلمي.

فضلاً عن دعوى القطع بصدوره؟[١]

ويمكن أن نقول في هذه الرواية بالتصحيف لأنّه في (الكافي) و(البصائر) وردت روايتان، في إحداهما: الذِّكر رسول الله، وفي الأُخرى: الذِّكر هو القرآن، ولعلّ الراوي اختلط عليه.

ومن جملة الروايات الموضوعة قطعاً ما روي في سهو النبيّ الموجود في نفس (الكافي) بسند صحيح سمّاه العلّامة ملّا أحمد النراقي في (المستند) صحيحاً[٢]: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن النعمان، عن سعيد الأعرج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله ثمّ سلّم في ركعتين، فسأله مَن خلفه: يا رسول الله، أحَدَث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذلك؟ قالوا: إنّما صلّيتَ ركعتين، فقال: أكذلك يا ذا اليدين؟ ـ وكان يُدعى ذا الشمالين ـ فقال: نعم. فبنى على صلاته فأتمّ الصلاة أربعاً، وقال: إنّ الله هو الذي أنساه رحمةً للأُمّة، ألا ترى لو أنّ رجلاً صنع هذا لَعُيّر، وقيل: ما تقبل صلاتك فمن دخل عليه اليوم ذاك قال: قد سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وصارت أُسوة، وسجد سجدتين لمكان الكلام[٣].

وروايات ذي الشمالين موجودة في: (مَن لا يحضره الفقيه)، وعلى أساس هذه الروايات وغيرها المرويّة من أهل السنّة والخاصّة ذهب الشيخ أبو جعفر الصدوق وأُستاذه محمّد بن الحسن بن الوليد وغيره من القمّيّين إلى سهو النبيّ!

---

(١) معجم رجال الحديث ١: ٣٦.

(٢) مستند الشيعة ٧: ٩٥.

(٣) الكافي ٣: ٣٥٧/ح٦، تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٥/ح١٤٣٣، وسائل الشيعة ٨: ٢٠٣.

وهذه الروايات هي التي تمسّك بها العلّامة الخرّيت محمّد تقي الشوشتري المعاصر والمحيي لها[١]، وقد سبقه بقرنين العلّامة الملّا أحمد النراقي فتمسّك بها في (مستند الشيعة) ولم يُشكل عليها، ولم يورد عليها إشكالاً مع أنّ العلّامة محمّد تقي الشوشتري هو الذي ألّف كتابه (الأخبار الدخيلة)، فجاء بالغثّ والسمين، ونقد ونقّب الأحاديث على ضوء القواعد المُستوحاة من القرآن والسنّة، والعقل والإجماع، والتاريخ الصحيح، وحتّى أخذ بالمقايسة بين نُسخ الروايات سيّما الروايات المصحّفة والمحرّفة، فأبدى همّة عالية في تمييز المُصحّف والمُحرّف منها عن غيرها بالمقايسة بين الأسناد والمتون، بل اهتمّ اهتماماً كبيراً بتعيين الموضوع منها عن غير الموضوع معتمداً على قواعد خمسٍ هي: القرآن، والسنّة، والعقل، والإجماع، والتاريخ الصحيح، وهذه القواعد عند علماء نقد المتن مصرّح بها كما صرّح بها شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في (شرح نخبة الفكر)، نعم وكان قد تعرّض لها الصدوق في بعض الموارد لضعف السند[٢].

أمّا نحن، فإذا تفحّصنا عمّا رواه الصدوق وما علّق عليه في ذيل الروايات خصوصاً في كتابه (من لا يحضره الفقيه)، وجدنا أنّ نظريّاته في فقه الحديث ونقده أساساً تعتمد على قواعد ثلاث:

القاعدة الأُولى: ردّ الحديث ونقده سنداً؛ فهو الذي يقول حول حديث الصوم: لم يصحّح أُستاذي هذا الحديث، وكلّ ما صحّحه أُستاذي فهو عندي

---

(١) خاتمة قاموس الرجال، ج١٣ ـ طبعة مكتبة الصدوق.

(٢) رجال النجاشي: ١١٨، الفهرست: ١٥٦، منتهى المقال ٦: ١١٨.

صحيح، وكلّ ما لم يصحّحه فهو عندي غير صحيح[١]؛ وأُستاذه هو محمّد بن الحسن بن الوليد[٢].

القاعدة الثانية: صحّة الروايات، وصدورها عن المعصوم، كما صرّح به في مقدّمة (من لا يحضره الفقيه)[٣]، فمن باب المثال قال في كتاب الوصيّة بعد حديث: قال مصنّف هذا الكتاب رحمه الله: لست أُفتي بهذا الحديث بل أُفتي ما عندي بخطّ الحسن بن عليّ عليهما السلام، ولو صحّ الخبران، لكنّ الواجب الأخذ بقول الأخير كما أمر به الصادق عليه السلام وذلك أنّ الأخبار لها وجوه ومعانٍ، وكلّ إمام أعلم بزمانه وأحكامه من غيره من الناس[٤].

هذا هو البناء الثاني عنده وهو الجمع بين الروايات، لا طرح الروايات[٥].

القاعدة الثالثة: طرح الرواية متناً، وهذا عنده قليل جدّاً.

وقال في (كتاب الوصيّة) أيضاً: روى محمّد بن يعقوب الكليني رضي الله عنه، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن قيس، عمّن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال في رجل مات وأوصى إلى رجل وله ابن صغير، فأدرك الغلام وذهب إلى الوصيّ فقال له: رُدّ عليّ مالي لأتزوّج. فأبى عليه، فذهب حتّى زنى، قال: يُلزَم ثُلُثَي إثم زنا هذا الرجل ذلك الوصيّ الذي منعه المالَ ولم يُعطِه فكان يتزوّج.

---

(١) روضة المتّقين ٣: ٢٥٧، تهذيب الأحكام ٣: ١٤٣ / ح٣١٧، من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٥.

(٢) يراجع: خلاصة الرجال: ١٤٧، رجال النجاشي: ٣٨٣ / الرقم ١٠٤٢، الفهرست: ١٥٦ / الرقم ٧٠٤، منتهى المقال ٦: ٩.

(٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٣.

(٤) المصدر نفسه ٤: ٢٠٣ ـ طبعة تحقيق الغفّاري.

(٥) راجع: من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٢٦ و ٢٤١.

قال مصنّف هذا الكتاب: ما وجدت هذا الحديث إلّا في كتاب محمّد بن يعقوب وما رويته إلّا من طريقه، حدّثني به غير واحد، منهم: محمّد بن محمّد بن عصام الكليني، عن محمّد بن يعقوب[١].

موقف الشيخ المفيد والشيخ الطوسي من نقد الحديث

إنّ أوّل من نقد الأحاديث من القدماء هو أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد، وهو الفقيه الأُصولي المتكلّم الذي كتب ووقّع إليه الإمام الثاني عشر كما في (بحار الأنوار): «للأخ السديد، والوليّ الرشيد، الشيخ المفيد»[٢]، فإنّه كما كان فقيهاً أُصوليّاً متكلّماً كان مهتمّاً بالروايات، ولم يقف على أسنادها وحدها بل نظر إلى الأسناد والمتن والقواعد الأُخرى.

وفي المصادر الروائيّة روايات صرّحت: أنّ شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً أبداً وهذه الروايات مع أنّ جملة منها مذكورة في (الكافي) و(الفقيه) فقد ناقشها الشيخ المفيد وتلميذه الشيخ الطوسي ـ وهما المعروفان في الفقه بالشيخين ـ وحكما بعدم صحّتها، وبأنّها من شواذّ الأخبار.

فنجد أنّ محمّد بن يعقوب الكليني قد عقد باباً ذكر فيه ثلاث روايات دلّت على أنّ شهر رمضان لا ينقص أبداً:

الأُولى: ما رواه حذيفة بن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام....

الثانية: ما رواه محمّد بن إسماعيل عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام....

الثالثة: ما رواه حذيفة بن منصور عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام....

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٢٢ ـ ٢٢٣ / ح٥٥٢٦ ـ طبعة تحقيق الغفّاري.

(٢) الاحتجاج: ٤٩٧، الفوائد الرجاليّة ٣: ٣١١، لسان الميزان ٥: ٣٦٨، شذرات الذهب ٣: ١٩٩.

وهذه الروايات رواها الصدوق أيضاً في (من لا يحضره الفقيه)[١] إلّا أنّه روى الثانية عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن محمّد بن يعقوب بن شعيب، عن أبيه، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام وزاد على الثلاث رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، ورواية ياسر الخادم عن الإمام الرضا عليه السلام، وذكرها أيضاً أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني ثمّ نقلها أبو جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي الصدوق وصحّحها وأصرّ على صحّتها، فقال بعد نقل الأحاديث: قال مصنّف هذا الكتاب رضي الله عنه: مَن خالف الأخبار وذهب إلى الأخبار الموافقة للعامّة في ضدّها اتُّقِي كما يُتّقى العامّة، ولا يُكلَّم إلّا بالتقيّة كائناً من كان إلّا أن يكون مسترشداً فيرشد ويبيّن له، فإنّ البدعة إنّما تُماث وتبطل بترك ذكرها، ولا قوّة إلّا باللّه[٢].

وأمّا متكلّم الإماميّة وشيخهم وفقيههم أبو عبد الله المفيد، فقد ألّف رسالة في نقد هذه الأحاديث سمّاها (الرسالة العدديّة)، وهذه الرسالة مطبوعة مع سائر رسائله في (مجموعة مصنّفات المفيد، المجلّد التاسع)، وهي المجموعة التي طُبعت بمناسبة الذكرى الألفيّة لوفاة الشيخ المفيد في قمّ المقدّسة، ناقشها سنداً ومتناً، فقال: وأمّا ما تعلّق به أصحاب العدد من أنّ شهر رمضان لا يكون أقلّ من ثلاثين يوماً، فهي أحاديث شاذّة قد طعن نقلة الآثار من الشيعة في سندها، وهي مثبّتة في كتب الصيام في أبواب النوادر، والنوادر هي التي لا عمل عليها. وأنا أذكر جملة ممّا جاءت به الأحاديث الشاذّة، وأُبين عن خللها وفساد التعلّق بها في خلاف (الكافّة) إن شاء الله[٣].

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٧٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مصنّفات المفيد: المجلّد التاسع، ص ٢٠ (رسالة الردّ على أهل العدد والرؤية).

نموذج من عبارات المفيد والطوسي

فمن ذلك حديث رواه محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً»[١]. وهذا حديث شاذّ نادر غير معتمد عليه، في طريقه محمّد بن سنان وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيلَه لم يُعمَل عليه في الدِّين.

وختم الشيخ المفيد قوله بعد أن ناقش حديثين آخرين هكذا: والله المستعان، فهذه الأحاديث الثلاثة ـ مع شذوذها واضطراب سندها وطعن العلماء في رواتها ـ هي التي يعتمد عليها أصحاب العدد المتعلّقون بالنقل، وقد بيّنّا ضعف التعلّق بها ممّا فيه كفاية[٢].

وهذه أُصول للشيخ المفيد في نقد الحديث:

١ ـ شذوذ الرواية.

٢ ـ ضعف سندها.

٣ ـ طعن العلماء في رواتها.

وفي غير هذه الرسالة أشار ـ بل صرّح ـ في نقد الحديث المخالف للعقل والنقل الصحيح، فهو الذي كتب رسالة ردّاً على أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي الصدوق الذي قال بسهو النبيّ صلى الله عليه وآله وردّه لمخالفة ذلك للعقل والنقل الصحيح.

---

(١) الاستبصار ٢: ٦٥/ح٢١٣.

(٢) مصنفات المفيد: الرسالة العدديّة: ٢٠، معجم رجال الحديث ١: ٣٤.

أمّا أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، فهو موسوعة علميّة في نقد الحديث سنداً ومتناً، فما جاء به الخَلَف من بعده فهو ممّا اعتقده وبتّ به وتعرّض إليه، فكم وجدنا في مكتوبات المتأخّرين ممّا كان قد توصّل إليه واستنتجه الشيخ أبو جعفر الطوسي[1] الذي فتح بعلميّته الفذّة أبواباً للعلوم الإسلاميّة فضلاً عن فتحه لهذا الباب.

فالشيخ أبو جعفر هو الذي صنّف في الحديث كتابين: تهذيب الأحكام، والاستبصار، وهما اثنان من الجوامع الروائيّة الكبرى كما فتح باباً لحلّ التعارض في الأخبار، وصنّف في معالجة الحديث كتاب (الاستبصار)، فهو أوّل من ألّف من الإماميّة وبل وآخرهم في هذا الفنّ، وتعرّض فيه للروايات المتعارضة، وذكر القواعد لحلّ تعارضها. كما يعدّ أبو جعفر الطوسي رائداً في علم الرجال، فثلاثة من الكتب في الرجال هي من بركات قلمه الشريف وأنفاسه الزكيّة: ف(الفهرست)، و(الرجال)، و(اختيار معرفة الرجال) من تأليفاته في هذا الحقل. وكان قد أدخل التفسير في وادٍ لم يُدخله الآخرون، وسلك طريقاً لم يسلكوه، بعد أن انحصر في الأدب واللغة، فهو الذي تناول البحوث الكلاميّة وغيرها عند كلّ آية، وهذا ما نلاحظه في تفسيره: (التبيان) الذي استفاد منه كلّ مَن جاء بعده؛ وهذا ما نراه في (مجمع البيان) للطبرسي، و(روض الجنان) لأبي الفتوح الرازي، فهما كشرح وترجمة للتبيان.

---

(١) الكنى والألقاب ٢: ٣٩٥، روضات الجنّات ٦: ٢٠١، شذرات الذهب ٤: ١٢٦، لؤلؤة البحرين: ٢٩٢، تأسيس الشيعة: ٣١٣، تنقيح المقال ٣: ١٠٥، الفوائد الرجاليّة ٣: ٣٩٥، لسان الميزان ٥: ١٣٥، الكامل في التاريخ ١٠: ٥٨.

فالطوسي قام بتقسيم الفقه إلى قسمين: قسم الاجتهاد والتوسعة والتفريع، وصنّف فيه: (المبسوط). وقسم الفقه المقارن، وألّف فيه: (الخلاف)، كما أنّ له باعاً في ميدان الكلام، فهو تلميذ متكلِّمَين كبيرَينِ من متكلّمي الإماميّة، وهما: الشيخ المفيد والسيّد المرتضى علم الهدى، فألّف كتابه في الكلام وسمّاه: (تلخيص الشافي).

فالشيخ الطوسي له دور كبير وأثر بالغ في نشر العلوم الإسلاميّة؛ حيث برع وأبدع في مجالات متنوّعة منها: ١ ـ التفسير، ٢ ـ الفقه الاجتهادي، ٣ ـ الفقه المقارن، ٤ ـ الكلام، ٥ و٦ ـ الحديث: جمعه، وحلّ تعارضه، ونقده، ٧ ـ الرجال، ٨ ـ تأليف متون الفقه الفتوائي، فكتاب (النهاية) خير شاهدٍ على ذلك حتّى صار متناً للفقه غير الاستدلالي.

فللشيخ الطوسيّ كفّ معطاء تجود على المسلمين، وللشيخ دور بارز ومميّز في فنّ نقد الحديث، فنراه:

١ ـ جمع بين الروايات لو استلزم الجمع؛

٢ ـ أوّلَ تأويلات بالروايات أو بغيرها حتّى يحلّ التعارض؛

٣ ـ طرح الروايات الضِّعاف؛

٤ ـ طرح الروايات المخالفة للكتاب والسنّة والإجماع والعقل، بل طرح بعضها لكونها خبراً واحداً ومن الشواذّ.

أحاديث إكمال شهر رمضان ثلاثين يوماً

يقول الشيخ الطوسي في كتاب (تهذيب الأحكام) وهو يشير إلى بعض الأحاديث:

فأمّا ما رواه ابن رباح في كتاب الصيام من حديث حُذَيفة بن منصور عن مُعاذ ابن كثير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الناس يقولون: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صام تسعة وعشرين أكثر ممّا صام ثلاثين، فقال: «كَذَبوا، ما صام رسول الله صلى الله عليه وآله منذ بعثه الله تعالى إلى أن قبضه أقلّ من ثلاثين يوماً، ولا نَقَص شهر رمضان منذ خلق الله السماوات من ثلاثين يوماً وليلة»(١).

ثمّ ذكر هذا الحديث من طريق آخر وهو:

الحسن بن حذيفة، عن أبيه، عن معاذ بن كثير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الناس يَرْوُون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صام تسعة وعشرين يوماً، قال: فقال لي أبو عبد الله عليه السلام: «لا والله، ما نقص شهر رمضان منذ خلق الله السماوات من ثلاثين يوماً وثلاثين ليلة»(٢).

وروى هذا الحديث أيضاً محمّد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «شهر رمضان ثلاثون يوماً لا يَنقُص أبداً»(٣).

ثمّ ذكره من طريق آخر بألفاظ تزيد وتنقص على ما تقدّم ذكره عن:

الحسن بن حذيفة، عن أبيه، عن معاذ بن كثير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الناس يروون عندنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صام هكذا وهكذا.. وحكى بيده يطبق إحدى يديه على الأُخرى عشراً وعشراً وتسعاً، أكثرَ ممّا صام هكذا وهكذا وهكذا.. يعني: عشراً وعشراً وعشراً، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: «ما صام رسول

---

(١) تهذيب الأحكام ٤: ١٦٧ / ح ٤٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ٤: ١٦٨ / ح ٤٧٨.

(٣) المصدر نفسه ٤: ١٦٨ / ح ٤٧٩.

الله ﷺ أقلّ من ثلاثين يوماً، وما نقص شهر رمضان من ثلاثين يوماً منذ خلق الله السماوات والأرض»[١].

وذكره من طريق آخر عن أبي عمران المنشد، عن حذيفة بن منصور قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا والله، لا والله، ما نقص شهر رمضان ولا ينقص أبداً من ثلاثين يوماً وثلاثين ليلة»، فقلت لحذيفة: لعلّه قال لك: ثلاثين ليلة وثلاثين يوماً كما يقول الناس: الليلُ ليلُ النهار، فقال لي حذيفة: هكذا سمعت[٢].

وروى محمّد بن أبي عمير عن حذيفة بن منصور قال: أتيت مُعاذ بن كثير في شهر رمضان وكان معي إسحاق بن محوّل، فقال معاذ: لا والله، ما نقص من شهر رمضان قطّ. ثمّ قال الشيخ الطوسي:

وهذا الخبر لا يصحّ العمل به من وجوه:

أحدها: أنّ متن هذا الحديث لا يوجد في شيء من الأُصول المصنّفة، وإنّما هو موجود في الشواذّ من الأخبار.

ومنها: أنّ كتاب حذيفة بن منصور رحمه الله عَرِيّ منه، والكتاب معروف مشهور، ولو كان هذا الحديث صحيحاً عنه لضمّنه كتابه.

ومنها: أنّ هذا الخبر مُختلِف الألفاظ مضطرب المعاني، ألا ترى أنّ حذيفة تارة يرويه عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام، وتارة يرويه عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، وتارة يُفتي به من قِبَل نفسه فلا يُسنده إلى أحد، وهذا الضرب من الاختلاف ممّا يضعف الاعتراض به والتعلّق بمثله.

---

(١) المصدر نفسه ٤: ١٦٨/ح ٤٨٠.

(٢) المصدر نفسه ٤: ١٦٨/ح ٤٨١.

ومنها: أنّه لو سَلِم من جميع ما ذكرناه لكان خبرَ واحدٍ لا يوجب علماً ولا عملاً، والأخبار الآحاد لا يجوز الاعتراض بها على ظاهر القرآن والأخبار المتواترة، ولو كان هذا الخبر ممّا يوجب العلم لم يكن في مضمونه ما يوجب العمل على العدد دون الأهلّة، وأنا أُبين عن وجهه إن شاء الله تعالى. وللشيخ الطوسي كلام طويل مأخوذ من كلام المفيد فليراجع (الاستبصار)[١] و(التهذيب)[٢].

وتمسّك الشيخ الطوسي في ردّ الحديث بالخلل الوارد في سند الحديث أيضاً، فهو يردّ الحديث إمّا بالإضمار، أو بإهمال رواته، أو اضطراب سنده، أو اضطراب متنه فيقول بعد نقله لأحاديث منها: فأمّا ما رواه محمّد بن عليّ بن محبوب، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن إسحاق بن عمّار قال: سألته عن الإبل تكون للجمّال وتكون في بعض الأمصار، أتجري عليها الزكاة كما تجري على السائمة في البرّيّة؟ فقال: «نعم»[٣].

وروى محمّد بن عليّ بن محبوب، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان، عن إسحاق قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الإبل العوامل، عليها زكاة؟ فقال: «نعم، عليها زكاة»[٤].

وروى محمّد بن عليّ بن محبوب، عن محمّد بن الحسين، عن عبد الله بن بحر، عن عبد الله بن مسكان، عن إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

---

(١) الاستبصار ٢: ٧٢.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٧١.

(٣) المصدر نفسه ٤: ٤١/ح١٠٥.

(٤) المصدر نفسه: ٤: ٤٢/ح١٠٦.

الإبل تكون للجمّال، أو تكون في بعض الأمصار، أتجري عليها الزكاة كما تجري على السائمة في البرّيّة؟ فقال: «نعم»[١].

فهذه الأحاديث كلّها الأصل فيها إسحاق بن عمّار، وإذا كان الأصل فيها واحداً لا يُعترَض بها على ما قدّمناه من الأحاديث، ومع أنّ الأصل فيهما واحد اختلفت ألفاظه، لأنّ الحديث الأوّل قال فيه: سألته، ولم يبيّن المسؤول مَن هو، إذ يُحتمل أن يكون إماماً أو غير إمام، وفي الخبر الثاني قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام، وفي الحديث الثالث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام والراوي واحد، فتارة يرويه مرسلاً، وتارة يرويه عن أبي عبد الله عليه السلام، وتارة يرويه عن أبي إبراهيم عليه السلام، وهذا الاضطراب فيه يدلّ على أنّه رواه وهو غير قاطع به، وما يجري هذا المجرى لا يجب العمل به، ولو سَلِم من ذلك كلّه لكان محمولاً على الاستحباب دون الفرض والإيجاب، والذي يدلّ على أنّه لا تجب فيها الزكاة بعد أن يحول عليها الحَوْل[٢].

ونظير ما نقلناه عن الشيخ الحديث الذي ذكره في الطلاق عن عبد الله بن بكير قال: وأمّا ما رواه محمّد بن عليّ بن محبوب، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن ابن محبوب، عن عبد الله بن بكير، عن زرارة بن أعيَن قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الطلاق الذي يحبّه الله والذي يطلّق الفقيه، وهو العدل بين المرأة والرجل، أن يطلّقها في: استقبال الطُّهر بشهادة شاهدين، وإرادةٍ من القلب، ثمّ يتركها حتّى يمضي ثلاثة قروء، فإذا رأت الدم في أوّل قطرة من الثالثة وهو آخر القروء ـ لأنّ

---

(١) المصدر نفسه: ٤: ٤٢/ح١٠٧.

(٢) المصدر نفسه ٤: ٤٢.

الأقراء هي الأطهار ـ فقد بانت منه وهي أملك بنفسها، فإن شاءت تزوَّجَت وحلّت له بلا زوج، فإن فعل هذا بها مائة مرّة هدم ما قبله وحلّت بل زوج، وإن راجعها قبل أن تملك نفسها ثمّ طلّقها ثلاث مرّات يراجعها ويطلّقها لم تحلّ له إلّا بزوج، فهذه الرواية آكد شبهةً من جميع ما تقدّم من الروايات؛ لأنّها لا تحتمل شيئاً ممّا قلناه؛ لكونها مصرّحة خالية من وجوه الاحتمال، إلّا أنّ في طريقها عبد الله بن بكير وقد قدّمنا من الأخبار ما تضمّن أنّه قال حين سُئل عن هذه المسألة: هذا ممّا رزق الله من الرأي، ولو كان سمع ذلك من زرارة حين سأله الحسين بن هاشم وغيره عن ذلك وأنّه هل عندك في ذلك شيء، لَكان يقول: نعم رواية زرارة، ولا يقول: نعم، رواية رفاعة، حتّى قال له السائل: إنّ رواية رفاعة تتضمّن أنّه إذا كان بينهما زوج، فقال عند ذلك: هذا ممّا رزق الله تعالى من الرأي، فعدل عن قوله: إنّ هذا في رواية رفاعة، إلى أن قال: الزوج وغير الزوج سواء عندي، فلمّا ألحّ عليه السائل قال: هذا ممّا رزق الله من الرأي. ومَن هذه صورته فيجوز أن يكون أسند ذلك إلى رواية زرارة نصرةً لمذهبه الذي كان أفتى به، وأنّه لمّا أن رأى أنّ أصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه أسنده إلى مَن رواه عن أبي جعفر عليه السلام، وليس عبد الله بن بكير معصوماً لا يجوز عليه هذا، بل وقع منه من العدول عن اعتقاد مذهب الحقّ إلى اعتقاد مذهب الفطحيّة ما هو معروف من مذهبه، والغلط في ذلك أعظم من إسناد فُتيا الغلط فيمن يعتقد صحّته لشبهة إلى بعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام، وإذا كان الأمر على ما قلناه لم تعترض هذه الرواية أيضاً ما قدّمناه[1].

---

(١) تهذيب الأحكام ٨: ٣٥ ـ ٣٦، الروضة ٦: ٣٩.

ونقول ممّا قدّمنا: إنّنا نلاحظ في كتابات الشيخ الطوسي قواعد متقنة في نقد الحديث سنداً ومتناً، لخّصها بعبارات، منها:

١ ـ كونه خبراً واحداً.

٢ ـ لا يوجد في الأُصول المصنّفة فهو من شواذّ الأخبار.

٣ ـ عدم كونه في كتاب مشهور، مثل قوله: «كتاب حُذَيفة عَرِيّ منه».

٤ ـ الحديث مضطرب الألفاظ.

٥ ـ الحديث مضطرب المعاني.

٦ ـ إنّه مخالف لظاهر القرآن.

٧ ـ إنّه مخالف لأخبار متواترة.

نقد المتن عند السلفيّة

إنّ الأحاديث عند كلّ العلماء توزن بموازين العقل والنقل، بل كلّ خبر يسمعه الإنسان يوزن بميزان العقل فإذا أخبروه خبراً لا يقبله العقل ولا يدركه دركاً صحيحاً ويفهم منه أنّه شيء فيه انتقاص أو غلوّ فيرفضه الإنسان. غير أنّ السلفيّين الأخباريّين من العامّة خالفوا ذلك، وهم الحنابلة أي أتباع أحمد بن حنبل صاحب المُسند المعروف وإمام الحنابلة، ويُعبَّر عنهم بالسلفيّة، وقد يعبّر عنهم بالحَشَويّة، والحركة الوهّابيّة في عصرنا هذا تسير على أثرهم فهم يقتدون بعقائد أحمد بن حنبل وأتباعه وكلّ من تمسّك بالأحاديث من أمثال أحمد بن تيمية الحرّاني وتلميذه ابن القيّم الجوزيّة وسائر أكابر الحنابلة كشمس الدين محمّد الذهبي الرجالي المشهور والمعاصر لأحمد بن تيمية الحرّاني والناصح له في رسالته المعروفة بالنصيحة الذهبيّة التي حذّره فيها على آرائه السلفيّة الموجبة

لسجنه[١].

وقد كتب السيّد شريف الجرجاني في كتابه (التعريفات): وسُمّيت الحشويّة، حشويّة؛ لأنّهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المرويّة عن رسول الله ﷺ. وجميع الحشويّة يقولون بالجبر والتشبيه، وتوصيفه تعالى بالنفس واليد والسمع والبصر، وقالوا: إنّ كلّ حديث يأتي به الثقة من العلماء فهو حجّة أيّاً كانت الواسطة[٢].

وأكثر الحنابلة اليوم ـ بل جميعهم ـ هم من الحشويّة، لأنّهم يعتقدون بظاهر كلّ حديث، ويحملونه على ظاهره، ويُبقونه كما هو ظاهر الكلام.

وفي هذا يقول الصفدي وأحمد أمين وغيرهم: إنّ الغالب في الحنفيّة معتزلة، والغالب في الشافعيّة أشاعرة، والغالب في المالكيّة قَدريّة، والغالب في الحنابلة حشويّة[٣].

كان هذا في عصر صلاح الدين الصفدي وهو صاحب الكتاب المعروف في تراجم الرجال «الوافي بالوَفَيات» المطبوع من قِبَل المستشرقين في ألمانيا، والصفدي توفّي سنة ٧٦٤هـ ق وفي ذلك العصر كانت المعتزلة موجودة ثمّ انقرضت بعدها وانحصر أهل السنّة والجماعة في الأشعريّة، فسلكوا كلّهم مذهب أبي الحسن الأشعري إمام الأشاعرة وشيخهم المتوفّى سنة ٣٢٤هـق، وفي عصرنا هذا، وهو القرن الخامس عشر نجد أنّ جميع أهل السنّة والجماعة أشاعرة؛ وإن

---

(١) العقيدة وعلم الكلام من أعمال الإمام لمحمد زاهد الكوثري: ٥٥٥.

(٢) التعريفات: ٣٤١، الحور العين: ٢٠٤، معرفة المذاهب: ١٥، موسوعة الفِرق الإسلاميّة للدكتور محمّد جواد مشكور: ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٣) ضحى الإسلام ٣: ٧١، الملل والنحل ١: ١٢٤. ويراجع: موسوعة الفِرق الإسلاميّة: ٤١٣ ـ ٤١٤.

كانت مذاهبهم الفقهيّة مختلفة من: حنفيّة، أو حنبليّة، أو شافعيّة، أو مالكيّة.

وخلاصة الكلام: أنّ الحشويّة أو الحنابلة ـ واليوم الوهابيّة ـ اهتمّوا وتمسّكوا بالأحاديث التي رووها، مع أنّه لا شكّ ولا ريب لأحد من المسلمين في أنّ السنّة حجّة كما أنّ القرآن وهو المعجزة الخالدة حجّة، وأنّ الحديث النبويّ له منزلته وشأنه عند الفقهاء والمفسّرين والعلماء، إلّا أنّ هذا لا يُوجب أن نقبل ونصدّق كلّ حديث سمعناه، فكما لا نصدّق ولا نقبل بكلّ كلام نسمعه من الناس فكذلك الحال بالنسبة للحديث، فالقاعدة العقليّة إذاً هي القانون الوحيد لدينا تجاه كلّ كلام حتّى لو كان حديثاً نبويّاً أو إماميّاً، فهذا القانون يرشدنا إلى أن لا نسلّم ونخضع أمام كلّ حديث أُسند إلى المعصوم عليه السلام، فالملاك والمعيار هو الكلام لا كونه حديثاً مسنداً إلى المعصوم، فعلى ضوء هذا نغربل ونمحّص كلّ ما يوجد في بطون الكتب الروائيّة والحديثيّة وكتب التفاسير والتاريخ، فيكون ما يراه العقل هو المعيار لتمييز المرويّات الحديثيّة والتاريخيّة والتفسيريّة، ليتبيّن إن كان هذا المرويّ معقولاً أو غير معقول، موافقاً للقرآن أو مخالفاً، موافقاً للسنّة أو مخالفاً، يتناسب وشأن المعصوم أم لا يتناسب. ولِعَظم خطر هذا الأمر أنذر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: «من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1]، فهذا حديث متواتر لفظاً ومعنىً، تواتر نقله عند الرواة فنقله عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي في مقدّمة كتابه «الموضوعات» بنيّف وتسعين طريقاً.

وسنتطرّق لاحقاً إلى أنّ وضع الحديث هو حرفة نهض بها جماعةٌ اندفعوا نحوه بكلّ ما أُتوا من قوّة، ولا شكّ أنّ يد السياسة كانت فيها فعّالة، فهذا أبو هريرة

---

(١) الرعاية: ٦٦، وصول الأخيار: ٧٧، إرشاد الساري ١: ٣٠٣، كشف الخفاء ٢: ٢٧٥.

أكثَرَ النقل عن رسول الله ﷺ حتّى ضربه عمر بالدِّرّة، فراجع ما حقّقه العلّامة شرف الدين الموسوي العاملي في كتابه (أبو هريرة)، والأُستاذ المحقّق الشيخ أبو رية في كتابه (أضواء على السنّة المحمّديّة)، وكتابه الآخر (أبو هريرة شيخ المَضِيرَة)، والعلّامة عبد الحسين الأميني في (غديره)[١].

وممّا يؤسف له ويندىٰ له الجبين هو أنّ يَدَيِ الخيانة والدعاية امتدّتا فمنعتا المسلمين عن كتابة الحديث، فاقتصرت كتابته على رجال السلطة والبلاط، حتّى رفع هذا المنع في عهد الحاكم الأموي عمر بن عبد العزيز سنة ١٠٣هـ ق، ولهذا فإنّنا نعتقد أنّ الأحاديث والمأثورات المرويّة في كتب الحديث ـ لاسيّما في التفاسير ـ قد شابتها الشوائب بحيث إنّ الحنابلة والسلفيّين دسّوا ووضعوا حتّى وصلت أيديهم إلى جميع الأحاديث، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فجعلوا الحديث ميزاناً لعقائدهم، وتشريع أحكامهم، وتفسير القرآن، فقاموا بسنّ قواعد لآرائهم وعقائدهم فقالوا:

١ ـ إنّ السنّة تَنْسخ القرآن.

٢ ـ القرآن أحوج إلى السنّة.

٣ ـ وحديث: «إذا جاءكم حديث فاعرضوه على القرآن كتاب الله، فإن وافقه فخذوه» عندهم حديث باطل وضعه الزنادقة[٢].

هذا ما عند الحشويّة والسلفيّة والحنابلة، فإنّ القرآن عندهم ليس هو الأصل بل

---

(١) موسوعة الإمام شرف الدين ٣: ١٢٠٠، شرح نهج البلاغة ١٢: ٤٢، الطبقات الكبرى ٤: ٣٣٥، الإصابة ٧: ٣٦٠، العقد الفريد ١: ٤٥، أضواء على السنّة المحمّديّة: ٢٠٢، تدوين السنّة (إبراهيم فوزي): ٢٥١.

(٢) الملل والنحل ١: ١٢٩، عون المعبود ٤: ١٢٩، جامع بيان العلم ٢: ٢٣٤، مقالات الإسلاميّين ٢: ٢٣٤.

الأصل هو السنّة والقرآن يُعَرَّف بها، وهذا هو قول الخاصّة من الأخباريّين. وقد قالوا أيضاً: إنّ ظاهر القرآن ليس حجّة، وذهبت شرذمة بل جماعة من الأخباريّين إلى منع العمل بظواهر القرآن من دون ما يرد تفسير وكشف للمراد عن المعصومين صلوات الله عليهم، واستدلّوا لذلك بالأخبار المتواترة المُدّعى ظهورها في المنع عن ذلك كما في النبويّ: «مَن فسّر القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار»[١]، وفي رواية أُخرى: «مَن قال في القرآن بغير علم فليتبوّأ مقعده من النار»[٢].

وأيضاً كما في النبويّ: «مَن فسّر القرآن برأيه فقدِ افترى على الله الكذب»[٣].

وفي (مجمع البيان): أنّه قد صحّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله وعن الأئمّة القائمين مقامه: أنّ تفسير القرآن لا يجوز إلّا بالأثر الصحيح، والنصّ الصريح[٤].

وقول الإمام الصادق عليه السلام: «ليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، إنّ الآية تَنزل، أوّلها في شيء، وأوسطها في شيء، وآخرها في شيء»[٥]، وهو كلام متّصل ينصرف إلى وجوه.

والروايات في هذا الموضوع كثيرة، هذا بعض ما جعله الأخباريّون ذريعة إلى منهجهم.

فهذه الروايات التي احتجّوا بها تمنع عن التفسير بالرأي، وهي لا تدلّ على المنع عن العمل بالظواهر الواضحة المعنى بعد الفحص عن نَسْخها وتخصيصها،

---

(١) عوالي اللآلئ ٤: ١٠٤.

(٢) التوحيد: ٩١/ح٥ ـ الباب ٤، وسائل الشيعة ١٨: ١٤٠.

(٣) الدرّ النظيم للشامي: ٧٩٦، وسائل الشيعة ١٨: ١٤٠/ح٣٧، كمال الدين وتمام النعمة: ٢٥٦.

(٤) مجمع البيان ١: ٨.

(٥) تفسير العيّاشي ١: ١٧ ـ ١٨/ح٥ ـ عنه: البرهان ١: ١٩/ح٧.

وهذا ليس تفسيراً، فالتفسير: هو كشف القِناع، فإذا حُمِل القرآن على ظاهره، وفُهِم منه ما هو المراد فقد حصل المطلوب، وهذا هو المتعارف عند جميع الناس في جميع مكاتباتهم، والمراد بالتفسير بالرأي: هو الاستفادة الظنيّة الراجعة إلى الاستحسانات الظنيّة، وحينئذٍ فالتفسير بالرأي: إمّا هو حمل اللفظ على خلاف الظاهر، وإمّا العمل على ما يظهر في بادئ الرأي من المعاني العُرفيّة واللغويّة من دون تأمّل في الأدلّة العقليّة، ومن دون تتبّع للقرائن النقليّة، كالآيات الأُخرى الدالّة على خلاف هذا المعنى، والأخبار الواردة في بيان المراد منها، وتعيين ناسخها من منسوخها[1]؛ هذا هو ما عند الأخباريّين من آراء، ومن أدلّة كانت الأساس عندهم على المنع من العمل بظاهر القرآن، ثمّ إنّهم تشبّثوا بكلّ غثّ وسمين من الأخبار؛ المسندة، والمرسلة، والصحيحة، والضعيفة.

وفي هذا نقل الأُستاذ أبو رية عن زميله رشيد رضا ـ وهما تلميذا الشيخ محمّد عبده ـ قول أُستاذهما: فبلغ بهم التقليد إلى حدّ صاروا يأخذون بظواهر كلّ ما رواه الرواة من الأخبار والآثار الموقوفة، والمرفوعة، والموضوعة، والمصنوعة؛ وإن كانت شاذّة أو منكرة، أو غريبة المتن، أو من الإسرائيليّات مثل ما روي عن كعب و وهب و... أو مُعارَضة بالقطعيّات التي تُعدّ من نصوص الشرع، ومدركات الحسّ، ويقينيّات العقل، ويُكفّرون من أنكرها، ويُفسِّقون من خالفها[2]، فإذا كان الحديث بهذه الصفات مصدراً أساسيّاً للعقائد والاعتقادات فماذا يأتي على الدين بعدُ من ويلات؟ وإذا كان كذلك فيعني أنّهم يقولون بما تقول به اليهود والنصارى

---

(١) فرائد الأُصول ١: ٥٧.

(٢) أضواء على السنّة المحمّديّة: ٢٣.

وغيرهم، فيُبتلى المؤمنون حينئذٍ بما ابتُليَ به اليهود والنصارى من: التجسيم والتشبيه، والرؤية والجبر، والروايات في هذا الجانب تبلغ كثرة بحيث لا يتصوّر الإنسان فيها ريباً ولا شكّاً، فهذا أحد أعلام الحنابلة بل السنّة وهو العلّامة شمس الدين محمّد الذهَبي والذي قال جلال الدين السيوطي فيه: إنّ الناس عيال في الحديث، والرجال على أربع: على الذهبي، والعراقي، وابن حجر، والمِزّي، فيقول الذهبي: أوضح شيء في الباب «وهو باب الرؤية والتجسيم» قول الله عزّ وجلّ: ﴿**الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾[1] فليُمَرَّ كما جاء، كما هو معلوم من مذهب السلف، ويُنهى الشخص عن المراقبة والجدال وتأويلات المعتزلة[2].

وقال تلميذه تاج الدين عبد الوهّاب السبكي في (طبقات الشافعيّة الكبرى) في حقّه: ولكنّه غَلب عليه مذهبُ الإثبات، ومنافرة التأويل والغفلة عن التنزيه، حتّى أثّر ذلك في طبعه انحرافاً شديداً عن أهل التنزيه، وميلاً قويّاً إلى أهل الإثبات، فإذا ترجم لواحد من أهل الإثبات يطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويبالغ في حقّه ويتغافل عن شطحاته، ويتأوّل له ما أمكن، وأمّا إذا ترجم أحداً من الطرف الآخر كإمام الحرمين والغزالي ونحوهما لا يبالغ في وصفه ويكثر من قول مَن طعن فيه، ويعيد ذلك ويبديه ويعتقده ديناً، وهو لا يشعر، ويُعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها، فإذا ظفر لأحدٍ منهم بغلطة ذكرها، وكذلك فعله في أهل عصرنا إذا لم يقدر على أحد منهم بتصريح يقول في ترجمته: «والله

---

(١) طه: ٥.

(٢) سِيَر أعلام النبلاء ١٣: ٣٢٥.

يصلحه»، وسببه المخالفة في العقائد[١]. فهذا هو رأي السلفيّة في رؤية الله، وتجسيمه وتشبيهه، فكتب الصحاح والمسانيد وغيرها مليئة من هذه الأحاديث، كما أنّ هناك روايات تدلّ على أنّ الله يضحك!

فقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب (السُّنّة) عن رسول الله ﷺ قال: «ضَحِك ربّنا من قنوط عباده وقرب غيره». قال: قلت: يا رسول الله، أوَ يضحك الربّ؟ قال: «نعم». قلت: لن نُعدَم من ربّ يضحك خيراً[٢].

أقول: انتقد كثير من العلماء وطعنوا في آراء الحنابلة وقالوا: إنّ الله كيف يضحك والضحك من خواصّ الأجسام نظير الإنسان، فهذا هو الأُستاذ جعفر السبحاني ـ دام ظلّه ـ ذكر هذه الروايات في عدّة من كتبه فبحث فيها منتقداً إيّاها، ففي كتابه (الملل والنحل) طعن في الحنابلة لرواياتهم في أنّ الله يضحك، منها ما ذكرناه في صدر البحث ومنها: روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن إسماعيل أبي معمَّر، حدّثنا سفيان، عن أبي الزنّاد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ضَحِك ربّنا من رجلين، يقتل أحدهما صاحبه ثمّ يصيران إلى الجنّة».

ومنها: جاء في خبر طويل رواه عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحرّاني أبي أحمد قال: أملاه علينا إملاءً في دار كعب قال: «حدّثني محمّد بن سلمة، عن أبي عبد الرحمن خالد بن أبي يزيد، حدّثني زيد بن أبي أنيسة، عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة بن عبد الله، عن مسروق بن الأجدع، حدّثنا عبد الله بن

---

(١) طبقات الشافعيّة الكبرى ٢: ١٣.

(٢) السنّة: ٥٤.

مسعود، عن النبيّ ﷺ قال:... فيقول الله له ـ أي لِمَن أدخله الله الجنّة ثمّ لم يزل يطلب منزلة أرفع من أُخرى ـ: لن ترضى أن أُعطيَك مثل الدنيا مذ يوم خلقتُها إلى يوم أفنيتها وعشرة أضعافها؟ فيقول: أتستهزئ بي وأنت ربّ العالمين؟! قال: فضحك الربّ من قوله. قال: فرأيت ابن مسعود إذا بلغ هذا المكان من الحديث ضحك، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، قد سمعتك تحدّث هذا الحديث مراراً كلّما بلغت هذا المكان من هذا الحديث ضحكت، فقال ابن مسعود: إنّي سمعت رسول الله ﷺ يحدّث بهذا الحديث مراراً، كلّما بلغ من هذا الحديث ضحك حتّى تبدو آخر أضراسه... الحديث[1].

ورواه ابن خزيمة، عن عبد الله بن مسعود، وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي في صحاحهم. وهناك روايات متعدّدة في ضحك الربّ ذكرها ابن خُزَيمة بأسانيد متعدّدة عن رسول الله ﷺ، وهذه الروايات كانت محطّ أنظار العلماء، فقال ابن خزيمة في تأويله لها في بابِ ذِكرِ إثبات ضحك ربّنا عزّ وجلّ: بلا صفة تصف ضحكه جلّ ثناؤه ـ لا ولا يُشبَّه ضحكه بضحك المخلوقين، وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنّه يضحك كما أعلم النبيّ ﷺ ونسكت عن صفة ضحكه جلّ وعلا، إذ الله عزّ وجلّ استأثر بصفة ضحكه ولم يُطْلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبيّ ﷺ مصدّقون بذلك بقلوبنا، منصتون عمّا لم يبيّن لنا ممّا استأثر الله تعالى بعلمه[2].

وفيها يقول الأُستاذ جعفر السبحاني: وقد عرفتَ ما في تأويله من الوهن، وأنّ

---

(١) السنّة: ٢٠٦.

(٢) التوحيد لابن خزيمة: ٢٣٠.

هذه الأحاديث لو صحّت لوجب حملها على ظواهرها من الضحك الملازم لبُدُوّ الأسنان والفم، والقول بأنّه يضحك ولا نعلم حقيقته تأويل سخيف، بل الأمر دائر بين القبول تماماً أو الردّ كذلك[١].

ومع ملاحظتنا على رأي الأُستاذ جعفر السبحاني: فإنّا نختار الشقّ الأوّل كما اختاره ابن خزيمة متأثّراً بشيخهم وكبيرهم أحمد بن حنبل وابنه عبد الله بن أحمد ابن حنبل، بل وبجميع السلفيّين، وقد أسلفنا القول بأنّ السلفيّين غالَوا في قبول الروايات، وهذا لا يعني أنّ كلّ ما قالوه هو زخرف وباطل، فكم نقلوا روايات في فضائل أهل البيت عليهم السلام، فهذا أحمد بن حنبل في كتابه (المسند) أكثَرَ في نقل فضائل أهل البيت عليهم السلام، فعلى هذا ليس كلّ ما نقله أحمد بن حنبل، وابنه عبد الله ابن أحمد بن حنبل، وابن خزيمة، وغيرهم كان كذباً، ثمّ لا يُقال: إنّ كلّ كذوب يكذب كلّ حين، فالكذوب قد يصدق أحياناً كما أنّ الجواد قد يكبو، ولكلّ جواد كبوة، ونحن أتباع أهل البيت عليهم السلام نجد أيضاً في كتبنا الحديثيّة روايات يوجد فيها لفظ الضحك منسوباً إلى الله تعالى، ونظير هذه الألفاظ والنِّسَب في القرآن كثيرة، كقوله تعالى: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾[٢]. والضحك أو الاستهزاء وبعض المفردات مؤوّلة على معانٍ خاصّة في الآيات والروايات، عندنا، على خلاف ما عند أهل السنّة[٣].

ومن الروايات ما ورد في ذيل قصّة الخضر مع موسى عليهما السلام ما ذكره المحدّث

---

(١) الملل والنحل ١: ١٣٦.

(٢) البقرة: ١٥.

(٣) راجع: التوحيد للشيخ الصدوق: ١٦٠ / ح ١ ـ الباب ١٦ و ١٦١ / ح ٢ ـ الباب ١٧ ....

الفيض الكاشاني في تفسيره (الصافي).

ثمّ إنّ الآيات والروايات في أنّ للّه تعالى يداً، كثيرة، كقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[1]، والحديث المعروف عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «.. والْزَموا السَّوادَ الأعظم، فإنّ يد الله مع الجماعة»[2] ينبغي أن نؤوّلها كما أوّلنا الآيات، وإن كان الاختلاق من بعضها ظاهر وعليه فادّعاء الأُستاذ السبحاني بإيراده روايات كثيرة عن كتاب (السنّة)، و(مسند أحمد بن حنبل) وحكمه بأن كلّها موضوعة مجعولة ـ وإن لم يعبّر بهذا التعبير ولكن مراده هذا ـ غيرُ صحيح، بل الكثير منها يُؤَوّل، والقليل منها يُحكَم عليها بالوضع.

ومن جملة ما نقله الأُستاذ السبحاني من روايات عن كتاب (السنّة) في أنّ للّه يداً ما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: قرأت على أبي، حدّثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان قال: حدّثني أبي، عن عِكْرِمة قال: إنّ الله عزّ وجلّ لم يمسّ بيده شيئاً إلّا ثلاثاً: خَلَق آدم بيده، وغرس الجنّة بيده، وكتب التوراة بيده.

ومنها، قال: حدّثني أبي، حدّثنا يزيد بن هارون، حدثنا الجريريّ، عن أبي عطّاف قال: كتب الله التوراة لموسى بيده، وهو مُسْنِد ظَهرَه إلى الصخرة، في ألواح من درّ يسمع صريف القلم، ليس بينه وبينه إلّا الحجاب[3].

فهاتان الروايتان ظاهِرتا الإشكال، ونستطيع القول أنّهما موضوعتان، أمّا الروايات الثلاث الأُخر التي أوردها الأُستاذ فلا يمكن الحكم عليها بالوضع قطعاً،

---

(١) الفتح: ١٠.

(٢) نهج البلاغة /الخطبة ١٢٧.

(٣) السنّة: ٧٦ و ٢٠٩.

منها: عن رسول الله ﷺ قال: «إنّ الله عزّ وجلّ يفتح أبواب السماء الدنيا ثمّ يبسط يديه: ألا عبدٌ يسألني فأعطيَه..»[١].

ومنها: عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «ما تصدّق أحد بصدقة من طيب ـ ولا يقبل الله إلّا الطيب ـ إلّا أخذها الرحمن عزّ وجلّ بيمينه، وإن كانت مثل تمرة، فتربو له في كفّ الرحمن...»[٢] الحديث.

فهذان الحديثان لهما أصل وأساس، ولكن يمكن أن نقول: زِيدَ عليهما، أو غُيّرت ألفاظهما، لذا يجب علينا بحكم العقل أن نؤوّله ولا نردّه، فنقول: إنّ المراد من اليد هو قدرة الله وإرادته سبحانه، كما أنّ المراد منها في الآية هي القوّة والقدرة، فيَدُ الله فوق أيديهم يعني قدرة الله وإرادته، قال الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام في (نهج البلاغة): «من يُعْطِ باليد القصيرة يُعْطَ باليد الطويلة»[٣]، فالمراد من اليد القصيرة هي يد الإنسان والمراد من اليد الطويلة هي يد الله تعالى، وهذا هو المراد بقوله ﷺ: «يد الله مع الجماعة»؛ فالأحاديث صحيحة متناً غير أنّ قول ابن خزيمة وأتباعه باطل.

نعم، هناك روايات كثيرة في (صحيح البخاري) و(صحيح مسلم) وسائر المسانيد والسنن، هي روايات مجسِّمة، وقد روى ابن خزيمة كثيراً منها يحكى فيها: أنّ للّه عيناً ويداً وجسماً، ونزولاً وقعوداً، ينزل إلى السماء الدنيا كلّ ليلة، بل وفي بعضها ما يناقض العقل الصريح؛ كالمجادلة والمنازعة مع الأنبياء، وقد

---

(١) كنز العمّال ٢: ١١٢ / خ ٣٣٩٢، تاريخ مدينة دمشق ٥٥: ٢٣٧ / الرقم ١١٦٨٨.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٢: ٥٣٨، المعجم الأوسط للطبراني ٣: ٢٢٦.

(٣) نهج البلاغة / الحكمة ٢٣٢.

ناقشها الأُستاذ محمّد صادق النجمي في كتابه (سيري در صحيحين) باللغة الفارسيّة، وناقشها كذلك العلّامة السيّد مرتضى العسكري في كتابه (نقش ائمّه عليهم السلام در احياء دين)، كما توجد روايات فيها أنّ للّه أصابعَ، منها ما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول: حدّثنا يحيى بن سعيد بحديث سفيان، عن الأعمش، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله، عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «انّ الله يُمسِك السماوات على إصبع» قال: وجعل يحيى يشير بأصابعه، وأراني كيف جعل يحيى يشير بأصابعه يضع إصبعاً إصبعاً حتّى أتى على آخرها[1].

أمّا حديث سفيان المشار إليه آنفاً فهو ما رواه بإسناده عن عبد الله: أنّ يهوديّاً أتى النبيّ صلى الله عليه وآله قال: يا محمّد، إنّ الله يمسك السماوات على إصبع والأرضين على إصبع، والثرى على إصبع، والجبال على إصبع، والخلائق على إصبع ثمّ يقول: أنا المَلِك، فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله حتّى بدت نواجذه، ثمّ قال: ﴿**وما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِه**﴾[2].

أقول: الروايات التي نقلها عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه «السنّة» هي من أهمّ مصادر عقائد الحنابلة، وقد قام الأُستاذ السبحاني بنقل عدّة منها وهي موجودة أيضاً في الصحاح والمسانيد، أمّا نحن فنؤوّلها إذا كان لها وجه وإلّا طرحناها، وإذا أردت المزيد فراجع (الملل والنحل) للشيخ السبحاني، و(التمهيد) للأُستاذ محمّد هادي معرفت، و(نقش ائمّه در احياء دين)، و(سيرى در صحيحين)، وكتباً أُخرى[3].

---

(١) السنّة: ٦٣.

(٢) السنن الكبرى للنسائي ٤: ٤١٤، والآية في سورة الأنعام: ٩١.

(٣) الملل والنحل ١: ١٢٨ ـ ١٦١.

حديث رؤية الله

وهناك جملة من الروايات الموضوعة التي تمسّك بها الحنابلة والسلفية وجميع أهل السنّة والجماعة، والتي تدلّ على رؤية الله تعالى خاصّة في القيامة، وقد اعتقد بها جماعة الأشاعرة خلافاً للعدليّة وهم: الإماميّة، والمعتزلة[١]، فإنّ أهل السنّة والجماعة جميعهم رأسهم إمامهم أبو الحسن الأشعريّ في كتاب (مذاهب الإسلاميّين)، حيث يقولون: إنّ الله تعالى يُرى كما تُرى الأجسام، واستدلّ القائلون بالرؤية بقوله تعالى: ﴿**كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ * وَتَذَرُونَ الآخِرَةَ * وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ * وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ * تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ**﴾[٢].

فقالت الأشاعرة: إنّ النظر هنا بمعنى الرؤية، لأنّ النظر استُعمل بـ «إلى» والمُستعمل بـ «إلى» بمعنى الرؤية البصريّة، وإذا كان استُعمل باللّام فهو بمعنى الرأفة، وإذا استعمل بـ «في» فهو بمعنى التفكّر.

وقال الشيخ أبو الحسن الأشعريّ في كتابه (اللُّمَع): والدليل على أنّ الله تعالى يُرى بالأبصار قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾، ولا يجوز أن يكون معنى قوله تعالى «إلى ربّها ناظرة» كقوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ**﴾[٣]؛ لأنّ الآخرة ليست بدار الاعتبار، ولا يجوز أن يعني: متعطّفة راحمة كما قال: ولا ينظر إليهم، أي: لا يرحمهم ولا يتعطّف عليهم، لأنّ الباري تعالى

---

(١) الكشّاف ٣: ٢٩٣، كشف المراد: ٢٩٧، كلمة حول الرؤية لشرف الدين، أوائل المقالات: ٢٢، بحار الأنوار ٤: ٦١، الكافي ١: ٩٦ ـ باب في إبطال الرؤية / ٨ أحاديث، صراط الحقّ ٢: ٢١.

(٢) القيامة: ٢٠ ـ ٢٥.

(٣) الغاشية: ١٧.

لا يجوز أن يتعطّف عليهم، ولا يجوز أن يعني: منتظرة، لأنّ النظرة إذا قُرنت بذكر الوجوه لم يكن معناها نظر القلب الذي هو الانتظار، كما إذا قرن النظر بذكر القلب لم يكن معناه: نظر العين، لأنّ القائل إذا قال: انظر بقلبك في هذا الأمر، كان معناه نظرَ القلب، وكذلك إذا قُرِن النظر بالوجه لم يكن معناه إلّا النظر بالوجه، والنظر بالوجه هو نظر الرؤية الذي يكون بالعين التي في الوجه، فصحّ المعنى قوله تعالى: ﴿**إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ رائية، إذا لم يجز أن يعني شيئاً من وجوه النظر الأُخرى[١].

كان هذا قول رئيس الأشعريّين، وعلى منهج هذه العقيدة قال مصطفى المراغي تلميذ الشيخ عبده في تفسيره: أجمَعَت العلماء على أنّ النظر هنا بمعنى الرؤية بالعين، وأنّ الله تعالى يُرى بالعين في القيامة، وهذه عبارة جميع مفسّري الأشاعرة تبعاً لإمامهم وللروايات[٢].

ومن هذه الروايات:

ما روى البخاري في باب: «الصراط جسرُ جهنّم» بسنده عن أبي هريرة قال: قال أُناس: يا رسول الله، هل نرى ربّنا يوم القيامة؟ فقال: هل تُضارّون في الشمس ليس دونها سَحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: هل تُضارّون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنّكم ترونه يوم القيامة، كذلك يجمع الله الناس فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتّبعه. فيتّبع من كان يعبد الشمس،

---

(١) اللُّمع: ٦٤، الملل والنحل ٢: ٢٠٣.

(٢) مفاتيح الغيب ٣٠: ٢٢٦، تفسير القرآن العظيم ٤: ٤٥٠، غرائب القرآن ٢٨: ١١١، روح المعاني ٢٩: ١٤٤، تفسير البغوي ٤: ٤٢٤.

ويتّبع من كان يعبد القمر، ويتّبع من كان يعبد الطواغيت، وتبقى هذه الأُمّة فيها منافقوها، فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربّكم، فيقولون: نعوذ باللّه منك، هذا مكاننا حتّى يأتينا ربّنا، فإذا أتانا ربّنا عرفناه. فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون، يقول: أنا ربّكم، فيقولون: أنت ربّنا. فَيَتْبعونَه، ويضرب جسر جهنّم... إلى أن يقول: ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار فيقول: يا ربّ، قد قَشَبَني ريحها، وأحرقني ذُكاؤها، فاصرف وجهي عن النار. فلا يزال يدعو الله فيقول: لعلّك إن أعطيتك أن تسألني غيره، فيقول: لا وعزّتك لا أسألك غيره. فيصرف وجهه عن النار، ثمّ يقول بعد ذلك: يا ربّ قرّبني إلى باب الجنّة، فيقول: أليس قد زعمت أن لا تسألني غيره؟ ويلك ابنَ آدم ما أغدرك! فلا يزال يدعو فيقول: لعلّك إن أعطيتك ذلك تسألني غيره، فيقول: لا وعزّتك لا أسألك غيره. فيعطي اللهَ من عهود ومواثيق أن لا يسأله غيره، فيقرّبه إلى باب الجنّة، فإذا رأى ما فيها سكت ما شاء الله أن يسكت، ثمّ يقول: ربّي أدخلني الجنّة، فيقول: أوَ ليس قد زعمت أن لا تسألني غيره؟! ويلك يابنَ آدم ما أغدرك! فيقول: يا ربّ، لا تجعلني أشقى خلقك. فلا يزال يدعو حتّى يضحك (الله)، فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها... الحديث[١].

ورواه مسلم في (صحيحه) عن أبي هريرة باختلاف يسير[٢].

ورواه أيضاً عن أبي سعيد الخدري باختلاف غير يسير في المتن، وفيه:

حتّى إذا لم يبق إلّا من كان يعبد الله تعالى مِن بَرّ وفاجر، أتاهم ربّ العالمين

---

(١) صحيح البخاري ٨: ١١٧ ـ باب الصراط جسر جهنّم.

(٢) صحيح مسلم ١: ١١٣ ـ باب معرفة طريق الرؤية.

سبحانه وتعالى في أدنى صورة مِنَ التي رأوه فيها، قال: فما تنتظرون؟! تتّبع كلّ أُمّة ما كانت تعبد، قالوا: يا ربّنا، فارقنا الناس في الدنيا أفقر ما كنّا إليهم ولم نصاحبهم، فيقول: أنا ربّكم، فيقولون: نعوذ باللّه منك، لا نشرك باللّه شيئاً ـ مرّتين أو ثلاثاً ـ حتّى إنّ بعضهم ليكاد أن ينقلب، فيقول: هل بينكم وبينه آية فتعرفونه بها؟ فيقولون: نعم. فيكشف عن ساق، فلا يبقى مَن كان يسجد للّه من تلقاء نفسه إلّا أذن الله له بالسجود، ولا يبقى مَن كان يسجد اتّقاءً ورياءً إلّا جعل الله ظهره طبقة واحدة، كلّما أراد أن يسجد خرّ على قفاه... الحديث[1].

وقد نُقل الحديث في مواضع من (الصحيحين) باختصار، ورواه أحمد في (مسنده)[2].

قال الأُستاذ العلّامة جعفر السبحاني تبعاً للعلّامة شرف الدين العاملي:

إنّ هذا الحديث ـ مهما كثرت رواته، وتعدّدت نَقَلَتُه ـ لا يصحّ الركون إليه في منطق الشرع والعقل بوجوه:

١ ـ إنّه خبر واحد لا يفيد شيئاً في باب الأُصول والعقائد، وإن كان مفيداً في باب الفروع والأحكام، إذ المطلوب في الفروع هو الفعل والعمل، وهو أمر ميسور سواء أذعن العامل بكونه مطابقاً للواقع أم لا، بل يكفي قيام الحجّة على لزوم الإتيان به، ولكنّ المطلوب في العقائد هو الإذعان وعقد القلب ونفي الريب والشكّ عن وجه الشيء، وهو لا يحصل من خبر الواحد، ولا من خبر الاثنين، إلّا إذا بلغ إلى حدّ يورث العلم والإذعان، وهو غير حاصل بنقل شخص أو شخصين.

---

(١) صحيح مسلم ١: ١١٥ ـ باب معرفة طريق الرؤية.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٢: ٣٦٨.

٢ ـ إنّ الحديث مخالف للقرآن الكريم، حيث يُثبت للّه صفات الجسم ولوازم الجسمانيّة، كما سيوافيك بيانه عن السيّد الجليل شرف الدين ﵀.

٣ ـ ماذا يريد الراوي في قوله: «فيأتي الله في غير الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربّكم»؟ فكأنّ للّه سبحانه صوراً متعدّدة يعرفون بعضها، وينكرون البعض الآخر، وما ندري متى عرفوا التي عرفوها، فهل كان ذلك منهم في الدنيا، أو كان في البرزخ، أم في الآخرة؟!

٤ ـ ماذا يريد الراوي من قوله: «فيقولون: نعم. فيكشف عن ساق، فلا يبقى مَن كان يسجد للّه من تلقاء نفسه...»؟ فإنّ معناه أنّ المؤمنين والمنافقين يعرفونه سبحانه بساقه، فكانت هي الآية الدالّة عليه!

٥ ـ كفى في ضعف الحديث ما علّق عليه العلّامة السيّد شرف الدين ﵀ حيث قال: إنّ الحديث ظاهر في أنّ للّه تعالى جسماً ذا صورة مركّبة تعرض عليها الحوادث من التحوّل والتغيير، وأنّه سبحانه ذو حركة وانتقال، يأتي هذه الأُمّة يوم حشرها، وفيها مؤمنوها ومنافقوها، فيرونه بأجمعهم ماثلاً لهم في صورة غير الصورة التي كانوا يعرفونها من ذي قبل. فيقول لهم: أنا ربّكم، فينكرونه متعوّذين باللّه منه، ثمّ يأتيهم مرّة ثانية في الصورة التي يعرفون، فيقول لهم: أنا ربّكم، فيقول المؤمنون والمنافقون جميعاً: نعم، أنت ربّنا، وإنّما عرفوه بالساق، إذا كشف لهم عنها، فكانت هي الآية الدالّة عليه، فيتسنّى حينئذٍ السجود للمؤمنين منهم دون المنافقين، وحين يرفعون رؤوسهم يرون الله ماثلاً فوقهم بصورته التي يعرفونه لا يمارون فيه، كما كانوا في الدنيا لا يمارون في الشمس والقمر، ماثلين فوقهم بجُرمَيهما النيّرَين ليس دونهما سحاب، وإذا به بعد هذا يضحك ويعجب

من غير مُعجِب، كما هو يأتي ويذهب، إلى آخر ما اشتمل عليه الحديثان ممّا لا يجوز على الله تعالى، ولا على رسوله، بإجماع أهل التنزيه من أشاعرة وغيرهم، فلا حول ولا قوّة إلّا باللّه العليّ العظيم[1].

(١) كلمة حول الرؤية: ٦٥، وهي رسالة قيّمة في تلك المسألة، وقد اقتفينا أثرها تـغمّد الله مـؤلّفها برحمته الواسعة.

الفصل الخامس
ما ألّفه المختصّون في الحديث الموضوع

إنّ الباحثين في كلّ عصر قد اهتمّوا اهتماماً بالغاً بمعرفة الصحيح من الأحاديث من سقيمها، والموضوع منها عن غير الموضوع، وذهب بعضهم إلى أن يؤلّفوا مؤلّفاً في هذا الموضوع، فجاؤوا بكتب عديدة حول الموضوع، ومن هؤلاء:

١ ـ السلفي الحنبلي عبد الرحمن بن الجوزي العالم المشهور، وهو الذي نقل عنه الشيخ عبّاس القمّي في هامش كتاب (منتهى الآمال) أنّه قال على منبر مسجد جامع دمشق «سلوني قبل أن تفقدوني»، فسألته امرأة وعادت عليه ثانية، وحاججته في الثالثة حتّى ندم ابن الجوزي على كلامه، فنزل من منبره وذهب إلى داره وأغلق الباب فمات! وعلى كلّ حال فهو من مشاهير أهل السنّة، ومن مؤلّفاته: (زاد المسير في تفسير القرآن)، في تسعة مجلّدات، و(المنتظم في التاريخ)، في خمسة عشر مجلّداً، و(تلبيس إبليس)، و(صفوة الصفوة)، وغيرها من الكتب، وممّا ألّف في الموضوع والعنوان الذي هو محلّ بحثنا كتابه (الموضوعات)، طُبع في مجلّدين وفيه اقتصر على نقد السند، لذا اهتمّ بعلل الأسناد الناجمة من: ضعف، أو إهمال، أو جهل، أو وضع، أو تدليس من قبل الرواة، وإلى غير ذلك من أسباب ضعف الراوي، وتناول أسباب ضعف السند:

كالإرسال الجليّ والخفيّ، والانقطاع، والإعضال والتعليق، والرفع وتداخل الأسناد، فكان محور بحثه يدور حول السند. وأشرنا في موضع من هذا الكتاب إلى أنّ ابن الجوزي كان حنبليّاً مخالفاً للولاية، لذا نجده يعدّ كلّ من كان من الرواة فيه مظنّة الولاية وحُبّ لأهل البيت عليهم السلام راوياً ضعيفاً، وأنّ حديثه عنده وعند أسياده وتلاميذه ضعيف، فأسباب الجرح عنده وعند العلماء قبله «له حبّ لعليّ عليه السلام» غالٍ، فيه غلوّ، فيه ارتفاع، رافضيّ.. وغيرها من الألفاظ التي إن راجعنا: (الكاشف)، و(ميزان الاعتدال) لشمس الدين محمّد الذهبي لعرفنا بأنّها من ألفاظ الجرح. وعليه يجب مراجعة كتاب (الضعفاء) لابن عَدِي، و(الضعفاء) للعُقَيلي، و(المغني في الضعفاء) للذهبي أيضاً، و(ديوان الضعفاء)، وغيرها من كتب الرجال التي أُلّفت في الرجال الضعاف، وكذلك يجب مراجعة كتب الدراية كـ(ألفيّة العراقي) وشرحيها للمؤلّف وللسخاوي وهما تحت عنوان واحد هو: (فتح المغيث) في شرح ألفيّة العراقي، وهو شرح لشرح (نخبة الفكر) للملّا علي القارئ الهروي لكتاب (شرح نخبة الفكر) لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، وغيرها من الكتب التي أُلّفت في علم الدراية حيث يبحث قسم منها في ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها.

فعبد الرحمن بن الجوزي قصر بحثه على السند، وأورد روايات متواترة لما في سندها من رجل رافضيّ، أو محبّ لعليّ عليه السلام، وقد طُبع كتابه (الموضوعات) في مجلّدين، وله مقدّمة مفصّلة في حديث روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَن كَذَب علَيّ متعمّداً فليتبوّأْ مقعدَه من النار» رواه بما يقرب من مائة طريق عن رسول الله صلى الله عليه وآله، فهو بنحو القطع من الأحاديث المتواترة، وفيه قال علماء

الحديث: إنّ ناقليه عن رسول الله ﷺ اثنان وستّون من الصحابة[١].

٢ ـ ومنهم الحسن بن محمّد بن الحسن الصغاني[٢] وكتابه (الدُرّ المُلتقَط في تبيين الغلط)، المطبوع بدار الكتب العلميّة سنة ١٤٠٥هـ ق، وهو أحد اللغويّين الكبار. وفيه قال الشهيد الثاني في (الرعاية) ـ في فصل الحديث الموضوع: إنّ كتابه من أحسن الكتب الموضوعة في الفنّ، وأشار إليه المحدّث البارع الشيخ عبّاس القمّي في كتابه (سفينة البحار) ـ في كلمة الحديث، وجاء بأحاديث منها[٣].

٣ ـ ومنهم جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، فإنّه قلّد عبد الرحمن بن الجوزي وجاء بكتاب جديد هو: (اللآلئ المصنوعة)، فإذا كانت مصنوعة فكيف يمكن أن تكون لآلئ؟! فالسيوطي قد اقتصر على السند على طريقة ابن الجوزي، وصرّح بضعف روايات نقلها هو في سائر كتبه، بل ألّف حول بعضها رسالة وكتاباً، والكتاب المذكور طبع في مجلّدين، وأكثر أحاديثه هي الأحاديث الموضوعة عند ابن الجوزي، غير أنّه زاد في بعض المواضع فجاء بحُلّة جديدة.

٤ ـ ومنهم المحدّث ملّا علي القارئ الهروي، وهو من علماء المذهب الشافعي وقد صنّف كتاباً في فقه الحديث سمّاه (مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح)، وكتب شرحاً موسّعاً على (شرح النخبة)، فطُبع باسم (شرح شرح نخبة الفكر)، وله كتاب في الموضوعات بعنوان: (الموضوعات الكُبرى)، طُبع في بلاد الهند.

---

(١) الرعاية: ٦٦، وصول الأخيار: ٧٧، إرشاد الساري ١: ٣٠٣، كشف الخفاء ٢: ٢٧٥.

(٢) يراجع: بغية الوعاة ١: ٥١٩، النجوم الزاهرة ٧: ٢٦، معجم الأُدباء ٩: ١٨٩، شذرات الذهب ٥: ٥٠.

(٣) سفينة البحار ٢: ١٩ باب حَدَث، نهاية الدراية: ٣١٤.

ومن علماء الإماميّة:

٥ ـ الشيخ محمّد تقي الشوشتري صاحب كتاب: (الأخبار الدخيلة) الذي حاز على قبول البعض ونال إعجابهم، وناقشه بعض آخر فقالوا: إنّ الشوشتري بالغ في نقد الحديث، كما أنّه بالغ في نقد: (تنقيح المقال) للشيخ عبد الله المامقاني بردّه الكثير من أدلّته. أمّا كتابه (قاموس الرجال في فنّ علم الرجال) فهو خير كتاب لرجاليٍّ محقّق، غلب على أسلوبه التحقيق كما غلب على أسلوب غيره التصنيف. ولا يخفى أنّ الشيخ الشوشتري ـ وإن أتى في كتابه (الأخبار الدخيلة) ببحوث قيّمة ـ إلّا أنّ في كثير من موارده تصحيفاً لا تحريفاً، وهناك فَرق بين التحريف والتصحيف؛ فالمصحّف ما وقعت المخالفة فيه حتّى بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخطّ فيها، ومثاله حديث: «مَن صام رمضانَ وأتبعه ستّاً من شوّال» فجُعلت «شيئاً» بدلاً من «ستّاً»، والتصحيف كما يقع في المتن يقع في الإسناد، وهو أحد أسباب الخلاف والتعارض في الأحاديث.

وفي هذا قال عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوري: معرفة المصحّف من أسانيد الأحاديث ومتونها فنّ جليل ينهض بأعبائه الحُذّاق من الحفّاظ، وأمّا المحرّف فهو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير الشكل في الكلمة مع بقاء صورة الخطّ فيها؛ فالتصحيف سهويّ يقع من سوء البصر، أو الخطّ، أو محو الكلمة، وأمّا التحريف فهو عمديّ يقع من سوء طينة الشخص[1].

---

(١) أضواء على السنّة المحمّديّة: ٣٠٦، دراية الحديث: ٦٥، دانش دراية الحديث: ٢٢٩، الرعاية: ١٠٩، تدريب الراوي ٢: ١١٣ ـ طبعة دار الكتب العلميّة، مقدّمة ابن الصلاح: ١٧٥ ـ طبعة مؤسسة الكتب الثقافيّة.

٦ ـ الأُستاذ المحقّق هاشم معروف الحسني صاحب الكتب الكثيرة والقيّمة ككتاب: (سيرة المصطفى)، ألّف في فنّ الموضوعات كتاباً سمّاه: (الموضوعات في الآثار والأخبار)، يحمل بحوثاً مهمّةً حول الموضوعات تناولت نشأه الوضع، وأنّه من صُنع: الحكّام والقصّاصين، والفِرَق، والمدارس الفقهيّة والعقائديّة والسياسيّة. وتطرّق فيكتابه إلى بعض المحدّثين المشهورين بالوضع والتدليس، وكذلك إلى الأحاديث الموضوعة سيّما في المثالب والفضائل، والترغيب والترهيب، وغيرها، وأظهر اهتماماً كبيراً بالمصادر الشيعيّة والسنيّة، وناقش روايات كتاب: مشارق البرسي ونسبه إلى الوضع والغلوّ مع أنّ العلّامة الأميني دافع عنه في موسوعته (الغدير ٧: ٦٩ ـ ٧٣)، كما أنّه ناقش كثيراً من روايات كتاب: (قضاء أمير المؤمنين عليه السلام) تأليف الشيخ محمّد تقي الشوشتري صاحب: (الأخبار الدخيلة)، فإنّ هذا من العجائب حيث إنّ مؤلّفه هو صاحب عقيدة وآراء في نقد الحديث. وكتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار) هذا قد تُرجم إلى اللغة الفارسيّة، وطبع من قبل العتبة الرضويّة المقدّسة.

٧ ـ الأُستاذ جعفر السبحاني (دام عزّه) فإنّه ألّف كتاب: (الحديث النبوي بين الرواية والدراية)، فقال في مقدّمة كتابه: إنّ السنّة النبويّة هي المصدر الثاني للعقيدة والشريعة... ومن جانب آخر دُسّ فيها أحاديث كثيرة... وقد صار ذلك سبباً لوضع ضوابط لتمييز الصحيح منها عن السقيم، فألّف الباحثون في ذلك المضمار... وقد نهجوا سبيل النقاش في مسانيد الحديث ورجاله... ولكن ثَمّة طريق آخر فاتَهم سلوكه، وهو عرض مفاد الحديث ومضمونه على ضوابط رصينة حتّى يتميّز بها الحقّ من الباطل، وهذه الضوابط عبارة عن الأُمور التالية:

١ ـ الكتاب العزيز.

٢ ـ السنّة المتواترة أو المستفيضة.

٣ ـ العقل الحَصِيف.

٤ ـ ما اتّفق عليه المسلمون.

٥ ـ التاريخ الصحيح.

فَيُعرض الحديث على الضوابط، فهي المقياس لتمييز الصحيح من السقيم؛ وإن كان الإمعان في الأسانيد أيضاً طريقاً آخر لنيل تلك الغاية، ولكنّ المحدِّثين سلكوا النهج الأوّل دون الثاني[1].

وفي الختام نشير إلى أنّ أصحاب الدراية جعلوا الموضوع جزءاً من الحديث، فعرّفوه، وجعلوا لمعرفته أسباباً، وبحثوا عن أسباب الوضع، ولكن لم يمحّصوا البحث في الموضوع، وظهر في القرن الأخير اهتمام من بعض علماء السنّة بمسألة الوضع حصراً، فمن هؤلاء شيخ الأزهر محمود أبو رية، العالم المصري، وهو تلميذ الشيخ محمّد عبده، فقد ألّف كتابين في فنّ الحديث أحدهما: (أضواء على السنّة المحمّديّة)، والثاني: (أبو هريرة شيخ المَضيرة): تناول في الكتاب الأوّل أبحاثاً طريفة، وناقش فيه كثيراً من العلماء والأحاديث، وفَصَّل في الوضع وأسبابه وآثاره وأحاديثه، وهكذا في كتابه «أبو هريرة» حيث بحث فيه حول شخصيّة أبي هريرة وأحواله ووضعه، وتدليسه للأحاديث، وهذان الكتابان صارا الآن ممّا يعارضهما ويعاديهما العوامّ وعلماء السلفيّين في مصر، حتّى وصل الأمر بهما إلى أن أحرقوا داره وسَمُّوا ابنه، إلّا أنّ علمه باقٍ بوجود كتابيه هذين.

---

(١) الحديث النبويّ بين الرواية والدراية: ٥.

النقد العلمي للأخبار بلا إفراط ولا تفريط

يجب علينا أن ننظر إلى الروايات بعين البصيرة واعتماد الدقّة فيما ورد في الفروع، وعند ذلك يعوّل على أنّ السند صحيح، أو أنّه قطعيّ الصدور مع القرائن، لأنّا اعتبرنا في الرجال الخبر إذا اكتنف بالقرائن، وهذا هو الوثوق الصدوري الذي اعتنى به القدماء: فإنّ القدماء يعملون بالروايات فيما إذا كانت مشفوعةً بالقرائن، ولا يعملون بها إذا لم تكن كذلك، فالأوّل هو الصحيح عندهم، والثاني هو الضعيف. فتقسيم الخبر عندهم ثنويّ ولا اعتبار عندهم بالتنوع التربيعي، وهذا التقسيم نشأ في القرن السابع الهجري على يد العلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي أو أُستاذه السيّد أحمد بن طاووس الحلّي صاحب: (البشرى في الفقه)، و(حلّ الإشكال في الرجال)، وهو الذي تأثّر به تلميذاه: العلّامة الحلّي، وابن داود الحلّي في كتابيهما الرجاليّين: (خلاصة الأقوال)، و(رجال أبي داود).

وعلى كلّ حال، يجب علينا أن ننظر إلى السند في روايات الفروع، أو القرائن الخارجيّة المقترنة بالرواية، وأمّا سائر الروايات فيجب علينا أن نقوّمها بالأُصول والقواعد العامّة التي جعلها الشارع لنا عَلماً هادياً، وسبيلاً واضحاً بيّناً.

ثمّ إنّا أشرنا إلى عرضها على: القرآن، والعقل، والسنّة، والإجماع، والنظر في تواترها، غير أنّ هذه المسألة لا توجب طرح الروايات بالكامل، فالواجب علينا أن نقوّم الروايات بميزان لا يقطع بالقبول مطلقاً ولا بالردّ مطلقاً. ومن المناسب هنا أن ننقل كلام العلّامة محمّد حسين الطباطبائي في (الميزان) الذي اهتمّ بشؤون الروايات وفقه الحديث في كتابه هذا، والذي هو التفسير الوحيد الذي تناول فيه روايات كثيرة وقام بتقويمها ونقدها، مع ملاحظتها صحّة وضعفاً، ووضعاً

واختلاقاً، فجاءت معاييره وأُسس نقده للروايات محكمة رصينة، ولهذا يجب أن يؤخذ بكلامه.

فقال في ذيل نقده لروايات هاروت وماروت الواردة في شأن الزهرة...: فما من خَلطٍ أو دسّ إلّا ويدفعه القرآن، ويظهر خسار صاحبه بالكشف عن حاله وإقراء صفحة تاريخه. وقال رسول الله ﷺ فيما رواه الفريقان: ما وافق كتابَ الله فخذوه، وما خالفه فاتركوه. فأعطى ميزاناً كليّاً يوزن به المعارف المنقولة منه ومن أوليائه، وبالجملة فبالقرآن يدفع الباطل عن ساحة الحقّ، ثمّ لا يلبث أن يظهر بطلانه ويمات عن القلوب الحيّة كما أُميت عن الأعيان.

قال تعالى: ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿**وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ**﴾[2]، وقال تعالى: ﴿**لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ**﴾[3]. ولا معنى لإحقاق الحقّ ولا لإبطال الباطل إلّا إظهار صفتهما. وبعض الناس ـ خاصّة من أهل عصرنا من المتوغّلين في الأبحاث الماديّة والمرعوبين من المدنيّة الغربيّة الحديثة ـ استفادوا من هذه الحقيقة المذكورة سوءاً، وأخذوا بطرح جميع ما تضمّنته سُنّة رسول الله ﷺ واشتملت عليه جوامع الروايات، فسلكوا في ذلك مسلك التفريط قبال ما سلكه بعض الأخباريّين وأصحاب الحديث والحروريّة وغيرهم مسلك الإفراط والأخذ بكلّ رواية منقولة كيف كانت. وكما أنّ القبول المطلق تكذيب للموازين، والأخذ بكلّ رواية منقولة

---

(١) الأنبياء: ١٨.

(٢) الأنفال: ٧.

(٣) الأنفال: ٨.

كيف كانت. وكما أنّ القبول المطلق تكذيب للموازين المنصوبة في الدين لتمييز الحقّ من الباطل ونسبة الباطل واللغو من القول إلى النبيّ ﷺ، كذلك الطرح الكلّي تكذيب لها وإلغاء وإبطال للكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو القائل جلّ ثناؤه: ﴿ **مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ** ﴾[2].

إذ لو لم يكن لقول رسول الله ﷺ حُجيّة، أو لما ينقل من قول رسول الله ﷺ إلينا معاشر الغائبين في عصره أو الموجودين بعد ارتحاله من الدنيا حجيّة، لَما استقرّ من الدين حجر على حجر، والركون على النقل والحديث ممّا يعتوره البشر ويقبله في حياته الاجتماعيّة قبولاً يُضطَرّ إليه بالبداهة، ويهديه إلى ذلك الفطرةُ الإنسانيّة التي لا غنى له عن ذلك.

وأمّا وقوع الدسّ والخلط في المعارف المنقولة الدينيّة فليس بِبِدعٍ يختصّ بالدين؛ كيف ورحى الاجتماع بجميع جهاتها وأركانها تدور على الأخبار الدائرة اليوميّة العامّة والخاصّة، ووجوه الكذب والدسّ والخلط فيها أزيد، وأيدي السياسات الكليّة والجزئيّة بها ألعب؟ ونحن على فطرتنا الإنسانيّة لا نجري على مجرّد قرع السمع في الأخبار المنقولة إلينا في نادي الاجتماع، بل نعرض كلّ واحد واحد منها على ما عندنا من الميزان الذي يمكن أن يوزن به، فإن وافقه وصدّقه قَبِلناه، وإن خالفه وكذّبه طرحناه، وإن لم يتبيّن شيء من أمره ولم يتميّز حقّه من باطله، وصدقُه من كذبه توقّفنا فيه، من غير قبول ولا ردّ على الاحتياط

---

(١) الحشر: ٧.

(٢) النساء: ٦٤.

الذي جُبِلنا عليه في الشرور والمضارّ، هذا كلّه بشرط الخبرة في نوع الخبر الذي نُقل إلينا. وأمّا ما لا خبرة الإنسان فيه من الأخبار بما يشتمل عليه من المضمون فسبيل العقلاء من أهل الاجتماع فيه الرجوع إلى أهل خبرته، والأخذ بما يرون فيه ويحكمون به هذا.

فهذا ما عليه بناؤنا الفطري في الاجتماع الإنساني والميزان الديني المضروب لتمييز الحقّ من الباطل وكذا الصدق من الكذب لا يغاير ذلك، بل هو هو بعينه وهو العرض على كتاب الله، فإن تبيّن منه شيء أُخذ بـه، وإن لم يـتبيّن لشـبهة فالوقوف عند الشبهة، وعلى ذلك أخبار متواترة عن النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة من أهل بيته عليهم السلام، هذا كلّه في غير المسائل الفقهيّة، وأمّا هي فالمرجع في البحث عنها في أُصول الفقه[1].

هذه هي معايير العلّامة الطباطبائي في (ميزانه) لنقد الأخبار المرويّة، فإنّه نقل أخباراً كثيرة من الفريقين، فأخذ أغلب روايات أهل السنّة والجماعة عـن (الدرّ المنثور) لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي كونه أوسع كتاب عند أهل السـنّة والجماعة في الروايات التفسيريّة باعتباره تفسيراً بالمأثور، فهو نظير (البـرهان) عندنا، وأخذ روايات أهل البيت عليهم السلام والشيعة من مصادرهم الروائيّة المختلفة، فهو ينظر ويتفحّص بعين بصيرة، وينقد ويفتّش ويتابع المنطوق ليظفر ويحصل على المفهوم وما تحمل الرواية من مضمون، فنجده إذا راجعنا كتابه (الميزان) أنّ له في نقد الأخبار وفقه الحديث معايير قيّمة وملاكات معتبرة، فهو أوّلاً يعرض

---

(١) الميزان ١: ٢٤٠ ـ ٢٤١.

الحديث على القرآن وكما أشرنا إلى بحثه فيه[١]، فالقرآن عنده هو المرجع والمصدر الأُمّ، وهو المعيار في قبول الرواية وردّها، كما صرّح به أئمّة أهل البيت عليهم السلام والرسول صلى الله عليه وآله[٢]، والمعيار الثاني عنده هو تعارضها أو مخالفتها للصحيح من الروايات. وحديث بدء الوحي يدلّنا صريحاً على أنّ الملاك الصحيح عنده في قبول الروايات هو عدم مخالفتها لسائر الروايات المتلقّاة بالقبول[٣]، ومعياره الثالث هو المخالفة للتاريخ الصحيح، فقد نقّبَ كثيراً في الروايات ليتوصّل إلى عدم مخالفتها، فتُردّ بمخالفتها، وتُقبَل بموافقتها له[٤]، والمعيار الرابع هو المخالفة للعلم الصريح والواضح المحسوس، والعقل هو المعيار الآخر له[٥].

جهود العلّامة الأميني والعسكريّ

الأميني والعسكري هما العلمان الشهيران بفنون العلم والتحقيق، فالعلّامة عبد الحسين الأميني في كتابه (الغدير في الكتاب والسنّة والأدب) قد بحث وحقّق في علوم الحديث والرجال وغيرها، فخلال تناوله شعراء الغدير ناقش كثيراً من الذين اتّهموا الشيعة بالوضع والاختلاق، فبحث في المجلّد الخامس من (الغدير) بحثاً مفصّلاً عن الوضّاعين والموضوعات، ونقل عمّا جاء في عبد الله القصيمي

---

(١) الميزان ٧: ١٥٠ و٢٠٩.

(٢) الميزان ٢٠: ٨٣.

(٣) الميزان ١٤: ٣٧٩.

(٤) الميزان ١٧: ٣٧٢ و١٨: ٣٤٣ و١٩: ٢١٧.

(٥) الميزان ١٤: ٩٦ و١٥: ٣٦٩.

في كتابه (الصراع) قوله: الكذّابة حقّاً كثيرة في أصحاب الأهواء طمعاً في الدنيا وتزلّفاً إلى أصحابها، أو كيداً للحديث والسنّة وحقناً على أهلها، ولكنّ علماء السنّة كشفوا ذلك وأبانوا بعضه... والادّعاء أنْ ليس في رجال الحديث من أهل السنّة مَن هو متّهم بالوضع والكذّابة طمعاً في الدنيا، وازدلافاً إلى أهلها، وانتصاراً للأهواء والعقائد المدخولة الباطلة[1]، هذا هو ادّعاء القصيمي ونُظرائه. فرجال الحديث عند العامّة كلّهم ثِقاتٌ عدول، ورجال الشيعة كلّهم وضّاعون مدلّسون! نعم بعضهم على حدّ تعبير القصيمي ساء حفظه وكثر نسيانه، ولهذا نجد أنّ العلّامة الأميني بحث حول الرجال والرواة في أحاديث أهل السنّة، وليت القصيمي وأمثاله راجع (ميزان الاعتدال) للذهبي، و(الضعفاء) لابن عَدي، و(مغني الضعفاء) للذهبي، و(الضعفاء) للعقيلي، وغيرها من كتب الرجال المؤلَّفة في فنّ الضعاف، فهل هم من رجال الشيعة أم من رجال السنّة؟!

ثمّ بحث العلّامة الأميني في الرواة الوضّاعين ورتّبهم ترتيباً ألفبائيّاً، ورتّبهم أخيراً بعض الأساتذة ترتيباً دقيقاً، وطُبع ذلك في كتاب مستقلّ باسم: (الوضّاعون)... .

ثمّ بحث في الروايات الموضوعة في أبي حنيفة، حيث ألّف بعضهم في شخصيّة أبي حنيفة ومناقبه وفضائله كُتباً ضخمة فذكروا فيها الخوارق والأكاذيب ونشروها في الوسط الديني والإسلامي كحقائق لا شكّ فيها ولا ريب! فنقل العلّامة الأميني مناقب كثيرة نُسبت لأبي حنيفة من الكتب المختلفة، وقد بلغت

---

(١) الغدير ٥: ٢٠٨.

مغالاة الحنفيّة فيه إلى حدّ زعمت أنّه أعلم من رسول الله ﷺ[١]... ومقابل هـذا هناك قوم قابلوا هؤلاء بالطعن على إمامهم، وشنّوا عليه الحروب وتحاملوا عليه بالوقيعة فيه، ولا يسعنا ذكر معظم ما وقفنا عليه من ذلك فضلاً عن جميعه، غير أنّا نكتفي باليسير منه[٢].

قال ابن عبد البرّ المالكي الأندلسي: فممّن طعن عليه أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري صاحب (الصحيح) فقال في كتابه في الضعفاء والمتروكين: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي. قال نعيم بن حمّاد: حدّثنا يحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ، سمعنا سفيان الثوري يقول: استُتِيب أبو حنيفة من الكفر مرّتين! وقال نعيم عن الفزاري: كنت عند سفيان بن عُيَينة فجاء نعي أبي حنيفة، فقال: لعنه الله، كان يهدم الإسلام عُروةً عروة، وما وُلد في الإسلام مولود أشرّ منه! هذا ما ذكره البخاري[٣]. ثمّ إنّي رأيت في كتابين في معرفة صحيح البخاري ومناقشة آرائه بأنّ المراد بـ«البعض» في (صحيح البخاري) هو أبو حنيفة، ولم يكن بين البخاري وبين أبي حنيفة من ودّ، فلذلك عبّر عنه بالبعض وردّ آراءه. فإنّه عبّر عن أبي حنيفة في سبعة عشر مورداً بالبعض، وهو الطعن عليه لأنّه قياسي ومن أهل الرأي والبخاري محدّث ومن أهل الحديث[٤].

---

(١) يراجع: الغدير ـ الجزءان ٥ و ١١.

(٢) استخراج المرام ٣: ٢٥٢، التاريخ الصغير للبخاري ٢: ٤١، تاريخ بغداد ١٣: ٤٠١، المنخول من تعليقات علم الأصول: ١٢٣.

(٣) يراجع: تاريخ بغداد ١٣: ٣٧٩ و ٣٩٠، الضعفاء الكبير ٤: ٢٧٠ (العقيلي)، التاريخ الكبير للبخاري ٨: ٨١، ميزان الاعتدال ٧: ٣٧، معرفة الإمام: ١٧ ـ ١٨: ٣٣٤ للعلامة الحسيني الطهراني، روضات الجنّات ٨: ١٧٢.

(٤) يراجع: العقيدة وعلم الكلام من أعمال الإمام، لمحمّد زاهد الكوثري: ٥٥٥.

وروي عن مالك بن أنس زعيم المالكيّة أنّه قال في أبي حنيفة نحو ما جاء عن سفيان الثوريّ: أنّه شرّ مولود ولد في الإسلام!، وجاء الخطيب البغدادي في كتابه (تاريخ بغداد) بمثالبه وطعون العلماء عليه[1].

ولهذا طَعن الكوثري ـ وهو أحد علماء العثمانيّين والأتراك المعاندين للشيعة ـ في الخطيب على كتابه (تاريخ بغداد)؛ ولكونه حنفيّاً عاند الخطيب البغداديّ.

ثمّ ذكر العلّامة الأميني سلسلة معنونة من الأحاديث السُّنيّة الموضوعة، وجاء بكثير من الموضوعات التي صرّح العلماء بوضعها، وهذا أدلّ جواب للقصيمي ونظرائه، فجاء بمائة من الموضوعات وناقشها سنداً ومتناً: أمّا سنداً فلأنّ رواتها من الوضّاعين، وأمّا متناً فلمخالفتها لأحاديث أُخر وللعقل والتاريخ الصحيح. ثمّ ذكر باباً آخر في الموضوعات هو: سلسلة الموضوعات في الخلافة، فجاء بخمسةٍ وأربعين حديثاً وضعوها لتشريع الخلافة في الأوائل الثلاثة، ثمّ نقضها بباب آخر عَنْوَنه بـ: أحاديث تُكذّب الموضوعات في الخلافة، فكذّبها بتسعةٍ وثلاثين حديثاً، كلّها تدلّ على تكذيب تلك الأخبار، وهي من الموضوعات المحكومة إمّا سنداً أو متناً. وبلغ ما كتبه، وتناوله في كتابه عن الوضّاعين والموضوعات وعلائم وضعها في حوالَي سبعين صفحة، وهذا دلوٌ من بئره الزاخر.

وأمّا العلّامة السيّد مرتضى العسكري قدس سره فهو رائد من روّاد العلم، ومن ذادة مدرسة الإمامة والولاية، فهو وبعد أن أنهى في النجف الأشرف مرحلة الدراسات العليا وبتفوّق كبير كان قد أسّس كلّيّة أُصول الدين في بغداد، فتخرّج على يديه

---

(١) التاريخ الصغير للبخاري ٢: ٩٣، استخراج المرام ٣: ٢٥٢.

نخبة من العلماء، وبعد إغلاقها من قبل نظام صدّام البائد جاء إلى إيران وسكن العاصمة طهران، وقام بتأسيس كلّيّة أُصول الدين في قم، وقد ألّف في الخمسين سنة الماضية كتباً علميّةً بحثيّة منها كتابه: حول (أُسطورة عبد الله بن سبأ) اليهودي الذي أثبت فيه أنّه شخصيّة مصطنعة ليس لها وجود في التاريخ[1]، فكتاب عبد الله ابن سبأ أثبت فيه كذب علماء العامّة المتعصّبين كأحمد أمين المصري وغيره الذين يقولون: إنّ الشيعة هم مرام عبد الله بن سبأ اليهودي، والتشيّع فرع من روح الشجرة اليهوديّة. فبحث في كتابه هذا الشخصيّة المزيّفة التي ليس له وجود في التاريخ.

وله كتاب: (مائة وخمسون صحابيّ مُختلَق)، فأثبت من خلاله أنّ هناك الكثير من نقلة الحديث يسندون الروايات إلى رواة لا وجود لهم في التاريخ؛ فالوضّاعون كما وضعوا الأحاديث اختلقوا رواة لأسنادها لا وجود لهم إلّا في خيالاتهم.

ومن كتبه القيّمة (مقدّمته لمرآة العقول) جاءت في مجلّدين، و(مرآة العقول) هذا من تأليف العلّامة محمّد باقر المجلسي، وهو شرح على كتاب (الكافي) تأليف المحدّث الثقة محمّد بن يعقوب الكليني.

وقد نُشر أخيراً للعلّامة العسكري كتاب (علوم القرآن على ضوء المدرستين: مدرسة أهل البيت ومدرسة الخلفاء)، كشف فيه عن حقائق كثيرة.

---

(١) يُنظَر كتاب: الإمام الصادق والمذاهب الأربعة للشيخ محمد جواد مُغنية ٦: ٤٥٩.

كشف الخفاء للعجلوني

وممّن تصدّى لتحقيق الكثير من العبارات هو إسماعيل بن محمّد العجلوني من علماء القرن الحادي عشر، فألّف كتابه (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس)، وطبع لعدّة مرّات في بيروت وغيرها، كشف فيه الكثير من الروايات الموضوعة والمشهورة على أنّها من الأحاديث أو ليست من الأحاديث، إذ رُبَّ كلام مشهور ليس حديثاً إلّا أنّه اشتهر أنّه حديث، فليس كلّ مشهور هو حديث، وليس كلّ مشهور هو موضوع، بل يمكن أن يكون هذا المشهور من كلام العلماء أو الأحاديث الضعيفة.

(المقاصد الحسنة) للسخاوي، وهو من جملة الكتب التي أُلّفت على غرار (كشف الخفاء) للعجلوني، وهو من الكتب التي تناولت الأحاديث المتداولة على الألسن وحظي بمنزلة كبيرة، والسخاوي هذا هو شارح (ألفيّة الحديث) للعراقي بعنوان: (فتح المغيث في شرح ألفيّة العراقي)، وقد طبع طبعتين.

الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة في كتب السنّة

ومن الكتب الممتعة والفريدة من نوعها وفي فنّها، الرسائل التي كتبها الأُستاذ السيّد علي الحسيني الميلاني، وهو من المعاصرين وصاحب: تلخيص وترجمة (عبقات الأنوار)، وتأليف كتاب (التحقيق في نفي التحريف عن القرآن)، وهو من كبار المحقّقين المعاصرين في الحوزة العلميّة بقم، وأصل الكتاب كان رسائل عشراً متفرّقة، كلّها حول أحاديث خاصّة كتبها ونشرها في مجلّة تراثنا بقم، وبعد نشرها جُمعت في كتاب باسم (الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة في كتب

السنّة) ـ نشر: مركز الحقائق الإسلاميّة في قمّ المقدّسة، وهذه الرسائل العشر كالآتي:

١ ـ الرسالة الأُولى حول حديث «أصحابي كالنجوم، بأيِّهمُ اقتديتمُ اهتديتم!»، فإنّه فسّر كلمة الصحابي، ثمّ أشار إلى القاعدة المشهورة بين علماء السنّة وهي تعديل الصحابة كلّهم، فالقاعدة كما صرّح المصنّف في كتابه الآخر: (التحقيق في نفي التحريف عن القرآن)؛ من المشهورات التي لا أصل لها، وصرّح بأنّ الإماميّة لا إفراط ولا تفريط لهم في الصحابة. ثمّ نقل كلمات كبار العلماء حول وضع الحديث كما صرّح به بعضهم، وحول ضعفها كما صرّح به الآخرون، منهم: أحمد ابن حنبل إمام الحنابلة، والمزني تلميذ الشافعي، وأبو بكر البزّار، وأبو أحمد عبد الله بن عَديّ صاحب (الكامل)، وأبو الحسن الدارقطني، وغيرهم ممّن ذكرهم وعدّدهم تسعة وعشرون عالماً، وأشار إلى حياة كلّ منهم كما هو أُسلوب العلّامة مير حامد حسين الهندي في موسوعة (عبقات الأنوار)، ثمّ قام بنقل الرواية مصرِّحاً بالتأمّل في مدلولها لمخالفتها القرآن والأحاديث المتواترة، وختم الرسالة بقوله: فإنّ التتبّع لكلمات أئمّة أهل السنّة وآرائهم في هذا الحديث، والنظر في أسانيده، والتأمّل في متنه، كلّ ذلك يدلّ بوضوح على أنّ هذا الحديث موضوع باطل بجميع ألفاظه وأسانيده، ولا يصحّ التمسّك به والاستناد إليه[1]، وممّن استند إليه القاضي عياض اليحصبي في كتابه (الشفاء)، في مبحث عدالة الصحابة.

٢ ـ الرسالة الثانية في موضوعيّة حديث: «الاقتداء بالشيخين»، والحديث معروف وهو: «اقتدوا باللَّذَينِ من بعدي: أبي بكر، وعمر». وحديث الاقتداء من

---

(١) الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة: ٥٩ ـ من الرسالة الأولى.

الأحاديث المشهورة في الشيخين، وقد تصدّى لنقده أيضاً العلّامة الشيخ عبدالحسين الأميني في (الغدير)، والأُستاذ الميلاني أشار أوّلاً إلى أسناده ومتنه، ثمّ نقد السند وصرّح بضعف كلّ أسناده، وأنّ رواته ضعاف مُهمَلون مجهولون، وعليه فطُرق نقل الحديث كلّها مخدوشة سنداً. ثمّ تطرّق بعدها إلى كلمات كبار العلماء وأئمّة الحديث حول سنده، وما أطلقوا عليه من أنّه: حديث موضوع، أو باطل، أو لم يصحّ، أو مُنكَر، ثمّ نقل كلام خمسة عشر عالماً وأشار إلى تأمّلات في متنه ودلالته ونقضه بثمانية نقوض، فراجع.

٣ ـ الرسالة الثالثة في إثبات وضع حديث: «فعليكم بسُنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين»[١]، حيث نقل السيّد الميلاني طرقه وكثرة الوهن في أسناده، وتصريح كبار العلماء حول ضعفه، ثمّ أورد ما جاء من نقد على نصّه، وما استند عليه العلماء من علم الكلام والفقه والأُصول بخصوص ذلك. وبعد ذلك قال: هذا الحديث على مبنى الإماميّة صحيح، والمراد بالخلفاء هو المراد بحديث الثقلَين، فظهر ممّا ذكره الأُستاذ أنّ الحديث حديث ممّا افتعلته أيدي السياسة في زمن حكومة معاوية لأغراض سياسيّة[٢].

٤ ـ الرسالة الرابعة في صلاة أبي بكر، وهو الحديث المعروف عندهم: «إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أمر في أيّام مرض موته أبا بكر بالصلاة بالمسلمين، وإنّه صلى الله عليه وآله خرج إلى المسجد وصلّى خلفه معهم...» وهذا هو أحد الأدلّة للمتمسّكين بخلافة أبي بكر،

---

(١) صحيح الترمذي ٥: ٤٤ باب ما جاء في الأخذ بالسنّة واجتناب البدع، الاعتصام ١: ١٨٧، جدل الأُصول والواقع: ٣٨٥.

(٢) الرسائل العشر: ٦٠ ـ من الرسالة الثالثة.

وقد أبطله السيّد الميلاني ببحثٍ علميٍّ مفصّلٍ استغرق أكثر من (٧٠) صفحة.

٥ ـ الرسالة الخامسة في البحث عن موضوعيّة حديث تحريم المتعة مِن قِبل عمر بن الخطّاب، فحاججه السيّد الميلانيّ ببراهين قرآنيّة، وأدلّةٍ حديثيّة، وآراء علمائية، ما أثبت بِدْعيّة هذا التحريم!

٦ ـ الرسالة السادسة في الفرية المنقولة حول خبر خِطبة الإمام عليّ عليه السلام بنتَ أبي جهل، وهذا من الأكاذيب المبتدعة على أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وكان الهدف منها التعرّض بالطعن في شخصيّة الإمام عليّ عليه السلام، إذ كيف يخطب بنت أبي جهل المشرك المعادي لرسول الله صلى الله عليه وآله؟! وقد أبطل السيّد الميلاني هذا الخبر المكذوب من خلال مناقشات درايتيّة وتأمّلات منطقية.

٧ ـ الرسالة السابعة في الأحاديث المقلوبة التي هي من مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، فسُرِقت ونُسِبت وانتُحِلَت للصحابة، تكلّفاً لتعظيم شأنهم!

٨ ـ الرسالة الثامنة في خبر تزويج أُمّ كلثوم من عمر، وهذا من الأكاذيب التي تهدف إلى النيل من هيبة الإمام عليّ عليه السلام، لترفع من شأن عمر بن الخطّاب، وهو أيضاً خبر موضوع، وفيه الكثير من المغالطات التي فضحها السيّد الميلاني في هذا البحث.

٩ ـ الرسالة التاسعة في الأحاديث الواردة في الخلفاء على ترتيب الخلافة المغصوبة المسلوبة، والتي تُنسب إليها الأدلّة الوهميّة لتكلّف شرعيّتها!

١٠ ـ الرسالة العاشرة في حديث الوصيّة بالثقلين: الكتاب والسنّة، وهي رسالة مختصرة في ردّ التحريف الذي أُريد به في حديث الثقلين، باستبدال السنّة بأهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله.

إنّ التحريف والزيادة والقلب أنواع وضع واختلاق

قد نجد أنّ الحديث صدر من الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله أو من آله عليهم السلام ولكن زِيد عليه جملة أو جُملاً في: أوّله، أو آخره، أو وسطه، أو قد يُرى أنّ الحديث قد صدر عنهم عليهم السلام، غير أنّه قد قُلب، فالصدر جُعل في ذيل الحديث، والذيل جعل في صدره، وهذا هو أيضاً نوع من الوضع، بل هو إلى التحريف أقرب منه إلى القلب، وبهذا فإنّ هناك ثلاثة مصطلحات هي: الموضوع ـ وهو المجعول، والمُختلَق، والمصنوع[1]، وكلّها تشير إلى حقيقة واحدة، وبما أنّ المقلوب هو نوع من التحريف لذا يمكن عدّه من صنف الموضوع، لأنّه لم يصدر بتلك الصورة عن قائله، كما أنّ التحريف والقلب قد يُعدّان من الموضوع أيضاً.

ولا يخفى أنّ القلب والتحريف والوضع، كما يجري في المتن كذلك يجري في السند، فالراوي السيّئ كما يقوم بقلب السند، أو بحرفه، أو بوضعه، قد يقوم بهذا في المتن.

ثمّ لا يخفى أنّ الحديث المقلوب في اصطلاح أهل الدراية على قول الشهيد الثاني: هو الذي يتحقّق فيما ورد حديث بطريق معلوم، ولكن ربّما يرويه راوٍ بغير ذلك الطريق: إمّا بمجموع الطريق، أو ببعض رجاله؛ بأن يقلب بعض رجاله خاصّة حتّى يكون أجود منه لِيُرغب فيه![2]

وهكذا جاء عن الشيخ البهائي قوله: إن بُدّل بعض الرواة أو كلّ السند بغيره

---

(١) تدريب الراوي ١: ١٤٨ (دار الكتب العلميّة)، مقدّمة ابن الصلاح: ٤٨ (مؤسسة الكتب الثقافيّة)، الرعاية: ١٥٢، مقباس الهداية ١: ٣٩٨، علوم الحديث ومصطلحه: ٢٦٣، دانش دراية الحديث: ٢١٦.

(٢) أُصول الحديث: ١١٨، الرعاية: ١٥٠.

سهواً، أو للرواج، أو لكساد فمقلوب[١].

تقدّم أنّ الوضع هو غير التحريف، إلّا أنّه بعد التحقيق في موارد الوضع والتحريف نجد أنّ التحريف والوضع قد يجتمعان، فالمحقّقون قد يعبّرون عن مورد بالوضع، وقد يعبّرون عنه بالتحريف.

وعوداً على بدءٍ نقول: إنّ الوضع هو الاختلاق والجعل والصنع، يعني أنّه لم يكن هناك شيء موجوداً والقائل هو الذي ابتكره واختلقه، ولهذا يقال له: المجعول والمصنوع، فإنّ صنع الشيء وجعله هو خلقه وابتداعه من أصلٍ كان له، وهذا هو الاصطلاح المتعارف بين المحقّقين في الوضع، ولكن قد يجتمع إطلاق الموضوع والمُحرَّف على شيء واحد، فالتحريف كما ذكرنا هو مشتقّ من الحَرف، والحرف هو طرف الشيء، قال الله تعالى في القرآن: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلىٰ حَرْفٍ** ﴾[٢].

وفي هذا يقول الزمخشري: هذا اصطلاح مجازيّ، أي يعبد الله على شكّ وترديد وخلاف الواقع[٣]، والتحريف: هو التغيير، قال الله تعالى: ﴿ **يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مَنْ مَوَاضِعِهِ** ﴾[٤]، أي يغيّرونه، وهذه الكلمة قد استُعملت كثيراً في القرآن الكريم، والحديث المحرّف كما عرّفه الشيخ محمود أبو ريّة: هو الذي حصل فيه تغيير عمدي[٥].

---

(١) الوجيزة: ٤٣.

(٢) الحجّ: ١١.

(٣) الكشّاف ٤: ١٧٩ ـ طبعة مكتبة العبيكان.

(٤) النساء: ٤٦.

(٥) أضواء على السنّة المحمّديّة: ٣٠٦.

كما أنّ التحريف ينقسم إلى أقسام، فقد قال الأُستاذ المحقّق الشهيد مرتضى المطهّري في كتابه «الملحمة الحسينيّة»: إنّ التحريف على قسمين: الأوّل: التحريف اللفظي، الثاني: التحريف المعنوي.

والتحريف اللفظي هو: أن يعرض مطلباً ويغيّره، مثلاً أن يحذف المحرّفُ شيئاً من الكلام أو المقال أو يضيف إلى الكلام أو المقال شيئاً، أو يقدّم ويؤخّر في الألفاظ بحيث يحصل تغيير في المعنى، فعلى هذا يكون التحريف اللفظي على ثلاثة أنواع:

الف: إضافة شيء إلى الكلام.

ب: إسقاط شيء من الكلام.

ج: قلب الكلام.

ويمكن القول: إنّ من التحريف تبديلَ كلمة أو كلمات عمداً، وهذا غير التصحيف، فالتصحيف خطأ سهوي، والتحريف تغيير عمدي.

ومن الروايات التي تعرّضت للتحريف وهو ممّا له علاقة بالوضع، رواية إنفاق عليّ بن أبي طالب عليه السلام وهو في الركوع، فالروايات المتواترة المنقولة ذيل آية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[1] كثيرة وتكشف عن شأن النزول، وفيها قال العلّامة محمّد محسن الفيض الكاشاني في كتابه (الصافي): والأخبار ممّا روته العامّة والخاصّة في أنّ هذه الآية نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام كثيرة جدّاً، ونُقل في (مجمع البيان) للطبرسي عن جمهور المفسّرين أنّها نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام حين تصدّق

---

(١) المائدة: ٥٥.

بخاتمه في ركوعه، وذكر قصّته عن ابن عبّاس وغيره... ويمكن التوفيق بين ما رواه في (الكافي) أنّ المُصدَّق به كان حُلّة، وبين ما رواه غيره واشتهر بين الخاصّة والعامّة أنّه كان خاتماً، أو لعلّه تصدّق في ركوعه مرّة بالحلّة وأُخرى بالخاتم، والآية نزلت بعد الثانية، وفي قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ﴾ إشعار بذلك لتضمّنه التكرار والتجدّد، كما أنّ فيه إشعاراً بفعل أولاده أيضاً[1].

وقال الشيخ محمّد جواد مغنية في تفسيره (الكاشف): ونقل الطبري عن مجاهد، وعتبة بن أبي الحكم، وأبي جعفر أنّ هذه الآية نزلت في الإمام عليّ بن أبي طالب، وفي كتاب (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) لنظام الدين الحسن بن محمّد النيشابوري ـ من العامّة ـ ما نصّه حرفيّاً: «الآية نازلة في عليّ باتّفاق أكثر المفسّرين». وفي (التفسير الكبير) للرازي ما نصّه حرفيّاً: «روي عن أبي ذرّ رضوان الله تعالى عليه أنّه قال: صلّيت مع رسول الله ﷺ يوماً صلاة الظهر، فسأل سائل في المسجد فلم يُعطِه أحد، وعليّ كان راكعاً، فأومأ بخنصره اليمنى وكان فيها خاتَم، فأقبل السائل حتّى أخذ الخاتم بمرأى النبيّ ﷺ، فقال: اللهمّ إنّ أخي موسى سألك فقال: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لى صَدْرى﴾ ـ إلى قوله: ـ ﴿وَأَشْرِكْهُ فى أَمْرى﴾، فأنزلت قرآناً ناطقاً: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَك بِأَخيك وَنَجعَلُ لَكُما سُلْطاناً﴾، اللهمّ وأنا محمّد نبيّك وصفيّك فاشرح لي صدري، ويسّر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي عليّاً اشدد به ظهري.

قال أبو ذرّ: فوالله، ما أتمّ النبيّ ﷺ هذه الكلمة حتّى نزل جبرئيل فقال:

---

(١) الصافي ٢: ٤٦.

يا محمّد، اقرأ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...﴾[١].

نعم، روى محمّد بن يعقوب الكليني في (الكافي ٨: ٢٨٨ ـ ٢٨٩ / ح٣) عن الصادق عليه السلام في تفسير هذه الآية قال: «إنّما يعني: أَولى بكم أي: أحقُّ بكم وبأُموركم من أنفسكم وأموالكم اللّه ورسوله، والذين آمنوا يعني عليّاً وأولاده الأئمّة إلى يوم القيامة، ثمّ وصفهم عزّوجلّ فقال: ﴿..وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ وكان أمير المؤمنين عليه السلام في صلاة الظهر، وقد صلّى ركعتين وهو راكع وعليه حلّة قيمتها ألف دينار، وكان النبيّ صلى الله عليه وآله أعطاه إيّاه وكان النجاشي أهداها له، فجاء سائل فقال: السلام عليك يا وليّ الله وأولى بالمؤمنين من أنفسهم، تصدّقْ على مسكين. فطرح الحلّة إليه وأومى بيده إليه أنِ احمِلْها، فأنزل الله عزّ وجلّ فيه هذه الآية، وصيّر نعمة أولاده بنعمته، فكلّ مَن بلغ من أولاده مبلغ الإمامة يكون بهذه النعمة مثلَه فيتصدّقون وهم راكعون، والسائل الذي سأل أمير المؤمنين عليه السلام من الملائكة، والذين يسألون الأئمّة من أولاده يكونون من الملائكة[٢].

وقفة تأمّل:

وهذا الحديث زيد فيه: أنّ الخاتم الذي أعطاه عليّ أمير المؤمنين عليه السلام كان قيمته قيمة خراج الشام، وهو ممّا لا يتناسب وشأنَ الإمام عليّ عليه السلام، فكيف يكون له خاتم قيمته قيمة خراج الشام، ففي (البرهان) عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: أنّ

---

(١) الكاشف ٣: ٨٢، الفصول المائة في حياة أبي الأئمّة عليّ عليه السلام ١: ٤٨٩، شواهد التنزيل ١: ١٦١، الغدير ٣: ١٦٢، بحار الأنوار ٣٥: ١٨٣ـ٢٠٦ /ح٢٤ حديثاً وخبراً مع استدلالات، إحقاق الحقّ ٢: ٣٩٩ـ٤١٥.

(٢) الصافي ٢: ٤٤.

الخاتم الذي تصدّق به أمير المؤمنين عليه السلام وزن حلقته أربعة مثاقيل فضّة، ووزن فصّه خمسة مثاقيل، وهي ياقوتة حمراء قيمته خراج الشام وخراج ستّمائة حمل فضّة وأربعة أحمال من الذهب، هو لمروان بن الطوق قتله أمير المؤمنين عليه السلام وأخذ الخاتم من إصبعه وأتى به النبيّ صلى الله عليه وآله من جملة الغنائم فجعله في إصبعه صلوات الله عليهما وآلهما[١].

وقد قام بنقده مع الإشارة إلى ضعفه الإمام الخميني قدس سره[٢] والأُستاذ الحكيمي في كتابه (الحياة) بقوله: كيف يمكن لعليّ عليه السلام أن يستعمل خاتماً كان قيمته قيمة خراج الشام. ونصّ الرواية هكذا: روى عمّار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ الخاتم الذي تصدّق به أمير المؤمنين عليه السلام وزنه أربعة مثاقيل، حَلْقتُه من فضّة، وفُصّه خمسة مثاقيل، وهو من ياقوتة حمراء، وثمنه خراج الشام، وخراج الشام ثلاثمائة حِملٍ من فضّة وأربعة أحمال من ذهب، وكان الخاتم لمروان بن طَوْق قتله أمير المؤمنين عليه السلام وأخذ الخاتَم من إصبعه وأتى به إلى النبيّ صلى الله عليه وآله من جملة الغنائم وأمره النبيّ صلى الله عليه وآله أن يأخذ الخاتم، فأخذ الخاتم فأقبلَ وهو في إصبعه وتصدّق به على السائل في أثناء ركوعه في أثناء صلاته خلفَ النبيّ صلى الله عليه وآله[٣].

وصرّح حوله العلّامة محمّد تقي المجلسيّ قائلاً: الذي يظهر من أخبار عمّار ابن موسى أنّه كان ينقل بالمعنى مجتهداً في معناه، وكلّ ما وقع في خبره فمِن

---

(١) البرهان ١: ٤٨٥ ـ فائدة، مفتاح الفلاح: ٤٦٥.

(٢) صحيفة نور ٢٠: ٤٩٤.

(٣) البرهان ٢: ٤٨٧ (مؤسّسة الأعلمي) و٢: ٣١٧ (مؤسّسة إسماعيليان)، نور الثقلين ١: ٦٤٣ / ح٢٥٧، غاية المرام: ١٠٩.

فهمه الناقص[١]. فهذا الخبر أوّلاً: مرسل، وثانياً: رواه عمّار غير الضابط، وثالثاً: لا يناسب شأن أمير المؤمنين عليه السلام. ولمراجعة روايات الباب والتأكّد من خلوّها عن هذه الجملة راجع مظانّها[٢].

ومن الروايات التي طالتها يد التحريف هي: قول أبي بكر لفاطمة عليها السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال [ولم يقل ذلك]: نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورّث ديناراً ولا درهماً، ما تركناه صدقة[٣].

فهذا الحديث تفرّد بنقله راوٍ واحدٍ، يعني نقله أبو بكر وحده عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ولم ينقله غيره، هذا في تعبيرات الفقهاء. وأمّا أهل الحديث والدراية فيقولون له: المفرد، فإذن يكون المفرد والمتفرّد اصطلاحاً واحداً، وهو ما رواه شخص وفرد واحد، ولم ينقله غيرُه[٤].

وحول هذا قال العلّامة الحلّي في (نهج الحقّ): والقرآن مخالف لذلك، فإنّ صريحه يقتضي دخول النبيّ صلى الله عليه وآله بقوله تعالى: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِى أَوْلَادِكُمْ**﴾[٥]، وقد نصّ على أنّ الأنبياء يورّثون فقال تعالى: ﴿**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ**﴾[٦]، وقال عن زكريّا: ﴿**وَإِنِّى خِفْتُ الْمَوَالِىَ مِن وَرَائِى وَكَانَتِ امْرَأَتِى عَاقِراً فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً***

---

(١) روضة المتّقين ١٤: ٢٠٣، منتهى المقال ٥: ٩٣.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة ١: ٢٧٦ / ح ٢٥ ـ الباب ٢٤، الاحتجاج ١: ١٣٧، تفسير فرات: ٣٧، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٣٨ / ح ١ ـ الباب ٢٣، الكافي ١: ٢٨٩، الخصال ١: ٢٥٣، كنز الدقائق ٤: ١٤٣.

(٣) فتح الباري ١: ٨، عمدة القاري ١: ١٩، إرشاد الساري ١: ٧٩.

(٤) الرعاية: ١٠٣، مقباس الهداية ١: ٢١٧، أُصول الحديث: ٧١.

(٥) النساء: ١١.

(٦) النمل: ١٦.

﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾[١]،[٢].

أمّا التحريف بإسقاط شيءٍ من الكلام فيتمثّل بالروايات الواردة في تحريف القرآن، والتي دلّت على إسقاط آياتٍ منه، فالقول باعتبار هذه الروايات مساوق لقبول التحريف في القرآن، ولكنّ العلماء ردّوها بالأدلّة العقليّة والنقليّة وغيرها.

والتحريف بالتبديل والقلب، أي تبديل الكلمات والجمل، كالحديث المقلوب: أبو بكر وعمر سيّدا كهول أهل الجنّة![٣] فإنّ أصل هذا الحديث هو أنّه قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة»، ولكن بدّلوا كلماته وعوّضوها، فهذا هو التحريف بالتبديل[٤].

ومن جملة الروايات المدّخلةُ فيها روايات وردت في سبب نزول آية سورة التحريم، ففي رواية رواها القمّي في تفسيره كان سبب نزولها أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان في بعض بيوت نسائه وكانت مارية القبطيّة معه تخدمه وكان ذات يوم في بيت حفصة فغَضِبَتْ وأقْبَلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وقالت: يا رسول الله هذا في يومي وفي داري وعلى فراشي فاستحيا رسول الله صلى الله عليه وآله منها فقال: كفّي فقد حرّمت مارية على نفسي ولا أطأها بعد هذا أبداً وأنا أُفضِي إليك سرّاً فإن أنت أخبرتِ به فعليكِ لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. فقالت: نعم ما هو؟ فقال: إنّ أبا بكر

---

(١) مريم: ٥ ـ ٦.

(٢) دلائل الصدق ٣: ٤٠، نهج الحقّ: ٢٦٨.

(٣) وقد ردّ الإمام الجواد عليه السلام هذا المدّعى على القاضي يحيى بن أكثم، بقوله له ـ في مناظرةٍ مفصّلة ـ: «..وهذا الخبر مُحالٌ أيضاً، لأنّ أهل الجنّة كلّهم يكونون شباباً ولا يكون فيهم كهل، وهذا الخبر وضعه بنو أميّة لمضادّة الخبر الذي قاله رسول الله صلى الله عليه وآله في الحسن والحسين عليهما السلام بأنّهما سيّدا شباب أهل الجنّة». (الاحتجاج: ٤٤٧ ـ عنه: بحار الأنوار ٥٠: ٨٠ ـ ٨١/ح٦).

(٤) صحيح الترمذي ٥: ٥٧٠، سنن ابن ماجة ١: ٣٦، مجمع الزوائد ٩: ٥٣، فيض القدير ١: ٨٩.

يلي الخلافة من بعدي ثمّ من بعده عمر أبوك. فقالت: من أخبرك بهذا؟ قال: الله أخبرني، الحديث[١]. ونقلوا فيها رواية أخرى.

فإنّ هذه الجملة الأخيرة ممّا أُدرجت في الحديث، ولهذا ليس منقولاً في بعض الكتب، وقال العلامة الطباطبائي ﵀ والحديث مروي بطرق متشتّتة وألفاظ مختلفة وفي انطباقها على الآيات ـ وهي ذات سياق واحد ـ خفاء[٢].

وقد روي بعدّة طرق عن عمر بن الخطّاب سبب نزول الآيات ولم يذكر ذلك وهذه الآيات ليس تنديداً بالنبيّ ﷺ وإنّما هي تهديد بنسائه المظاهرات إكراماً له زائداً على غيره[٣].

وللزمخشري هنا سوء أدب لرسول الله ﷺ، أعاذنا الله منه فقال: كان هذا زلّة منه لأنّه ليس لأحد أن يحرّم ما أحلّ الله، لأنّ الله تعالى إنّما أحلّ ما أحلّ لحكمة ومصلحة عرّفها في إحلاله فإذا حُرّم كان ذلك قلب المصلحة مفسدة[٤].

انظر إلى قلمه الطاغي في حق الرسول الهاشميّ.

فقال ابن منير الإسكندراني في الانتصاف، في حاشية الكشّاف: افتريَ على رسول الله ﷺ فتحريم ما أحلّ الله باعتقاد حِلّه لا يصدر من مؤمن وأمّا مجرّد الامتناع من الحلال ـ وقد يكون مؤكّداً باليمين ـ فليس من ذلك في شيء ولو أنكر

---

(١) تفسير القمي ٢: ٢٦٠، تفسير البرهان ٨: ٥٠ ـ طبعة مؤسسة الأعلمي، فتوح الغيب ١٥: ٤٨٨، الموطأ / ح٥٥٦، مرقاة المفاتيح ٣: ١٢٣٦، صحيح مسلم / ح٢٦٣٢، شرح المشكاة (شرح الطيبيّ) ٤: ١٤٢٠.

(٢) يراجع: روض الجنان ١٩: ٢٨٩، الميزان ١٩: ٣٣٧.

(٣) الفرقان ٢٨: ٤٢٧.

(٤) فتوح الغيب ١٥: ٤٩١، الكشاف ٤: ٥٦٢.

ذلك لاستحالت حقيقة المباح وغايته أنّه حَلَفَ ما يقرب مارية فنزلت كفّارة لليمين ومعاذ الله وحاش لله ممّا نسبه إليه وهذه جرأة.

قال الطيّبي: وقلت الطريق الذي سلكناه آمن ـ والحمد لله ـ من هذه المخاويف[١].

ونظير هذه الأوهام صدر عن الزمخشري في حقّ يوسف الصدّيق ذيل الآية: ﴿ **لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَأىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ** ﴾[٢]،[٣].

ومن جملة الأحاديث المحرّفة بالتبديل أو النقيصة حديث الإنذار، فقد روى المؤرِّخون والمحدِّثون[٤] في ذيل آية ﴿ **وَأَنْذِر عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ** ﴾[٥]:

عن محمّد بن جرير الطبري أنّه لمّا نزلت هذه الآية دعا النبيّ صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام فأمره أن يصنع طعاماً ويدعو له بني عبد المطّلب ليكلّمهم ويبلّغهم ما أُمر به، فصنع عليّ عليه السلام صاعاً من طعام وجعل عليه رِجل شاة وملأ عسّاً من لبن، ثمّ دعاهم وهم يومئذٍ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه: أبو طالب، وحمزة، والعبّاس، وأبو لهب... فأكلوا... قال عليّ عليه السلام: فأكل القوم حتّى ما لهم بشيء من حامة وما أرى إلّا موضع أيديهم، وأيم الله الذي نفس عليّ بيده، وإنّ الرجل الواحد منهم ليأكل ما قدّمت لجميعهم، ثمّ قال: اِسقِ القوم. فجئتهم بذلك العسّ فشربوا منه حتّى رووا منه جميعاً، وأيم الله إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب

---

(١) كشف القنوع ١٥: ٤٩١، الكشاف ٤: ٥٦٢.

(٢) يوسف: ٢٤.

(٣) الكشاف ٣: ٢٦٩ ـ طبعة مكتبة العبيكان.

(٤) جوامع الحكايات.

(٥) الشعراء: ٢١٤.

مثله. فلمّا أراد رسول الله ﷺ أن يكلّمهم بدره أبو لهب فقال: لَقِدماً سحَرَكم صاحبكم! فتفرّق القوم ولم يكلّمهم الرسول ﷺ، فأمر ﷺ عليّاً في اليوم الثاني أن يفعل كما فعل آنفاً، وبعد أن أكلوا وشربوا قال لهم رسول الله ﷺ: يا بَني عبد المطّلب، إنّي واللهِ ما أعلم شابّاً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا قد جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوَكم إليه، فأيّكم يوازرني على هذا الأمر أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقال عليّ عليه السلام: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه. فأخذ برقبتي ثمّ قال: هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا... قال: فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع....

وفي بعض النصوص الروائيّة أنّه لمّا قام عليّ عليه السلام فأجاب فأجلسه النبيّ ﷺ ثمّ أعاد الكلام فأجابه عليّ عليه السلام فأجلسه، ثمّ أعاد عليهم فلم يجيبوا وأجاب عليّ عليه السلام فقال له النبيّ ﷺ...[1].

ولابدّ أن نشير هنا إلى ما صرّح به العلّامة عبد الحسين الأميني في (الغدير ٢: ٢٧٨)، والمرحوم الدكتور إبراهيم آيتي في (سرمايهٔ سُخَن)، والعلّامة جعفر مرتضى العاملي في (الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ ـ دراسة وتحليل ٢: ١١ ـ ٢٨) من أنّ محمّد بن جرير الطبري ذكر هذا الحديث في (تاريخه ٢: ٢١٦) على

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣: ٣٥٠، البداية والنهاية ٣: ٤٠، ينابيع المودّة: ١٠٥، غاية المرام: ٣٢٠، تاريخ الطبري ٣: ٦٣، شواهد التنزيل ١: ٣٧٢، كنز العمّال ١٥: ١١٦، شرح نهج البلاغة ١٣: ٢٤٤، الكامل ٢: ٦٢، السيرة الحلبيّة ١: ٢٨٦، مسند أحمد بن حنبل ١: ١٥٩، منهاج السنّة ٤: ٨٠، فرائد السمطين ١: ٨٦، إثبات الوصيّة: ١١٥، الغدير ٢: ٢٧٨، بحار الأنوار ج٣٨، الدرّ المنثور ٥: ٩٧، السيرة النبويّة لابن كثير ١: ٤٦.

النحو المتقدّم... ولكنّه ندم على ذلك فذكر نفس الحديث في تفسيره برمّته متناً وسنداً ولكنّه غيّر عبارة واحدة، حيث ذكرها على النحو التالي:

فأيّكم يوازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي وكذا وكذا.. إلى أن قال: ثمّ قال: إنّ هذا أخي وكذا وكذا....

وقد تبعه على هذا التحريف أبو الفداء محمّد بن إسماعيل بن كثير الشامي فنقل في (البداية والنهاية) ما في (تفسير الطبري)، وقد اعتمد في جميع ما أرّخه على (تاريخ الطبري)، كما أنّ الكاتب محمّد حسنين هيكل بعد أن ذكر في كتابه (حياة محمّد) في الطبعة الأُولى ص١٠٤ نصّ الطبري في التاريخ... عاد فحذف في (الطبعة الثانية ص١٣٩ طبعت سنة ١٣٥٤) قوله: «خليفتي فيكم» واقتصر على قوله: «ويكون أخي ووصيّي»[1]، ومن دواعي البشرى والسرور أنّ الطبعة الأُولى من كتاب (حياة محمّد) أُعيدت طباعتها في إيران.

ومن الأحاديث المحرّفة أيضاً، حديث الوصيّة بالثقلين؛ الكتاب والسنّة، وهذا هو الذي أشار إليه المحقّق آية الله البروجردي في مقدّمة (جامع أحاديث الشيعة)، وحقّقه الوشنوي بأمره ﵀ أيضاً في (رسالة الثقلين) وغيرهما.

وحديث الثقلين من الأحاديث المتواترة عند أهل السنّة والشيعة الإماميّة وفيه لفظ «كتاب الله وعترتي»، ولكن قلبوها إلى «كتاب الله وسنّتي».

فقد روى أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في (المستدرك على الصحيحين): حدّثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أنبأ العبّاس بن الفضل الأسفاطي، حدّثنا

---

(١) الغدير ٢: ٢٧٨ ـ ٢٨٧، الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ ٢: ١٣، فلسفة التوحيد والولاية: ١٧٩، سيرة المصطفى: ١٣١.

إسماعيل بن أبي أُويس، وأخبرني إسماعيل بن محمّد بن الفضل الشعراني، حدّثنا جدّي، حدّثنا ابن أبي أُويس، حدّثني أبي، عن ثور بن زيد الديلي، عن عِكْرِمة، عن ابن عبّاس أنّ رسول الله ﷺ خطب الناس في حجّة الوداع فقال: قد يئس الشيطان أن يُعبَد بأرضكم، ولكن رَضِيَ أن يُطاع فيما سوى ذلك ممّا تحاقرون من أعمالكم؛ فاحذروا يا أيّها الناس، إنّي تركت فيكم ما إنِ ٱعتصمتم به فلن تضلّوا أبداً: كتاب الله، وسنّة نبيّه. إنّ كلّ مسلم أخ المسلم، المسلمون أُخوة لا يحلّ لامرئٍ مالُ أخيه إلّا ما أعطاه عن طِيب نفس، ولا تظلموا ولا ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض.

وقد احتجّ البخاري بأحاديث عكرمة، واحتجّ مسلم بابن أبي أُويس، وسائر رواة هذا الحديث متّفق عندهم على تزكيتهم ويمثّل خطبة النبيّ ﷺ وهو حديث متّفق على أنّه مخرَّج على الصحيح وبهذا النحو: يا أيّها الناس، إنّي تركت فيكم ما لن تضلّوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله، وسنّتي، وأنتم مسؤولون عنّي، فما أنتم قائلون؟

وذِكر الاعتصام بالسنّة في هذه الخطبة شيء غريب، وهذا ممّا يعدّ ضروريّاً، وقد وجدت له شاهداً من حديث أبي هريرة:

أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمّد بن عيسى بن السكن الواسطي، حدّثنا داود بن عمر الضبّي، حدّثنا صالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي تركت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما: كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يَرِدا عَلَيّ الحوض»[1].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ١: ٩٣، السنن الكبرى ١٠: ١١٤.

وهكذا روى: أبو بكر البيهقي، وابن عبد البرّ القرطبي، والقاضي عياض في كتابه (الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع)[١] بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: أيّها الناس، إنّي تركت فيكم الثقلين: كتاب الله، وسنّتي، فلا تفسدوه، وإنّه لا تعمى أبصاركم، ولن تزلّ أقدامكم، ولن تقصر أيديكم ما أخذتم بهما[٢].

وروى السيوطي أيضاً في (الجامع الصغير)[٣] والمتّقي الهندي في الجزء الأوّل من (كنز العمّال ـ الباب الثاني: في الاعتصام بالكتاب والسنّة)، فأورد فيه الخبر تحت الرقم ٨٧٥: خلّفت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما: كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا علَيّ الحوض.. أبو نصر السجزي في (الإبانة) وقال: غريب جدّاً[٤].

وقال شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني: الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلّا أنّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلّته[٥]. فيقولون في كلماتهم: تفرّد به فلان تارة، أو أغرب به فلان تارة أُخرى، وهم يقصدون شيئاً واحداً. وهذه الروايات كلّها ضعيفة السند، ذكر رواتها واحداً واحداً.

وفي هذا يقول الأُستاذ الميلاني: وأمّا الهدف الغائي من قلب الحديث هو المقابلة والمعارضة لحديث الثقلين المتّفق عليه بين المسلمين[٦]، فقد رواه أكثر

---

(١) الإلماع: ٨.　　(٢) المصدر نفسه.

(٣) فيض القدير ٣: ٢٤٠، الجامع الصغير ١: ١٩٧ / الرقم ٣٢٨٢.

(٤) كنز العمّال ١: ١٠٠ ـ ١٠٧ / الرقم ٨٧١ ـ ٨٧٢ ـ ٩٣٧ ـ ٩٥٠ ـ ٩٥١، الرسائل العشر: ٥٥٧.

(٥) شرح شرح نخبة الفكر: ٢٣٩، القاموس المحيط ١: ١٥٣، مجمل اللغة ٣: ٦٩٥، علوم الحديث ومصطلحه: ٢٣٨، معرفة علوم الحديث: ١٠٠، الرعاية: ١٠٧.

(٦) الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة: ٥٦٧ ـ طبعة مركز الحقائق الإسلاميّة.

من ثلاثين صحابيّاً وصحابيّة عن رسول الله ﷺ، وهذا الحديث أورده أحمد بن حجر الهيتمي[١] في (الصواعق المحرقة) وعلّق عليه وأوضح معناه نهاية إيضاح وغاية توضيح، فبعضهم حاولوا في تضعيف سنده، وبعضهم حاولوا في الخدشة في متنه، وبعضهم حرّفوا ألفاظه ومتنه، ومن الواضح أنّ الخبر موضوع مصنوع، وعلى فرض صدوره عن الرسول ﷺ فإنّه ليس هناك أيّ منافاة بين الوصيّة بالكتاب والسنّة والوصيّة بالكتاب والعترة، إذ لا خلاف بين المسلمين في وجوب التمسّك بالكتاب والسنّة، كما أنّ أئمّتنا عليهم السلام أرجعوا شيعتهم في بحث تعارض الخبرين إلى العرض على الكتاب والسنّة، وهذا ليس معناه ترك العترة، بل السنّة هي سنّة الرسول المبيّنة من الرسول وعترته.

وأمّا حديث الثقلين فرواه أحمد بن حنبل في كتابه (المسند) عن زيد بن أرقم أنّ رسول الله خطب في موضع بين مكّة والمدينة المعروف بـ«غدير خمّ» فخطب فقال: «ألا أيّها الناس، إنّما أنا بشر يُوشِك أن يأتي رسول ربّي ـ عزّ وجلّ ـ فأُجيب، وإنّي تارك فيكم الثقلين: أوّلهما كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به..»، فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه، ثمّ قال: «وأهل بيتي، أُذكّركمُ اللهَ في أهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي»[٢].

ورواه آخرون بجمع أسناده ومتونه من العامّة آية الله العظمى المرعشي النجفي في (إحقاق الحقّ)، والعلّامة الفيروزآبادي في (فضائل الخمسة من الصحاح

---

(١) قال المحدّث القمّي: أحمد بن حجر يطلق على رجلين، أحدهما: أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ ق) شارح البخاري، ثانيهما: أحمد بن حجر الهيتمي، صاحب (الصواعق المحرقة)، الكنى والألقاب ١: ٢٦١.

(٢) المسند (وبهامشه منتخب كنز العمّال) ٤: ٣٦٧.

الستّة)، والسيّد هاشم البحراني في (غاية المرام)، ومن كتب الإماميّة العلّامة محمّد باقر المجلسي في (بحار الأنوار ٥: ٦٨ و٢٢: ٤٧٦ و٣٦: ٣٢٩ و٣٧: ١٨٥ و٤٥: ٣١٣ و٦٨: ٢٢)، وقد فتح في المجلّد ٢٣ باباً بعنوان «باب فضائل أهل البيت من خبر الثقلَين»، وبحث في سنده ومتنه وما استفيد منهما.

ومن علماء العامّة الذين رووه:

١ ـ البيهقي في (السنن الكبرى ٢: ١٤٨، دار المعرفة ـ بيروت).

٢ ـ الدارمي في (السنن ٢: ١٣٣، دار الفكر ـ بيروت).

٣ ـ أبو الفداء إسماعيل بن كثير الشامي في (تفسير القرآن العظيم ٣: ٤٨٥، دار المعرفة).

٤ ـ الترمذي في (السنن الجامع ٥: ٣٢٧).

٥ ـ الجزري مبارك بن محمّد في (جامع الأُصول في أحاديث الرسول ١: ١٨٦، دار إحياء التراث العربي).

٦ ـ الحاكم النيشابوري في (المستدرك على الصحيحين ٣: ١٦١ / الحديث ٤٧١٢، دار الكتب العلميّة).

٧ ـ القندوزي في (ينابيع المودّة: ٢٩٦، مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت).

ومن علماء الشيعة أبو جعفر الطوسي في (أماليه: ٣٦١)، وعشرات المصادر الشيعيّة والسُّنيّة.

وقال الحافظ أحمد بن حجر بن محمّد الهيتمي في (الصواعق المحرقة): ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابيّاً[1].

---

(١) الصواعق المحرقة: ١٢.

وفي هذا قال العلّامة عبد الحسين الأميني في (غديره): هذا الحديث ممّا اتّفقت الأئمّة والحفّاظ على صحّته[١].

وفيه قال آية الله العظمى السيّد حسين البروجردي في مقدّمة (جامع أحاديث الشيعة): فإنّه قد رواه عن النبيّ صلى الله عليه وآله أربعة وثلاثون من الصحابة والصحابيّات، وأخرجه مضافاً إلى علماء الإماميّة ومحدِّثيهم أكثر من ثمانين ومائة من أكابر أهل السنّة ومشاهير علمائهم ومحدِّثيهم في جوامعهم وصحاحهم وسُننهم بأسانيد صحيحة[٢].

وبحث ابن حجر بشكل خاصّ، والسيّد محسن الأمين العاملي، والعلّامة الأميني عن مفهوم الحديث، ومدى دلالته، ونهاية غاياته.

وأمّا لفظ الثقلين فقد قال المبارك بن محمّد الجزري في (النهاية في غريب الحديث والأثر): سمّاها ثقلين لأنّ الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل، ويقال لكلّ خطير نفيس «ثقيل»، فسمّاها ثقلين إعظاماً لقَدْرهما، وتفخيماً لشأنهما[٣].

وقال الشيخ فخر الدين الطريحي في (مجمع البحرين):

وفي حديث النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي» قيل: سُمِّيا بذلك لأنّ العمل بهما ثقيل، وقيل: من الثَقَل متاع المسافر[٤].

---

(١) الغدير ٦: ٣٢٠.

(٢) جامع أحاديث الشيعة ١: ٢٠، أعيان الشيعة ١: ٣٧٠.

(٣) النهاية ١: ٢١٦ ـ عنه: بحار الأنوار ٢٣: ١٨.

(٤) مجمع البحرين ٥: ٣٢٠، مجموعة آثار للأستاذ الشهيد مطهّري ٤: ٨٦٠ (باللغة الفارسيّة).

الفصل السادس
التحريف المعنوي

وهو الذي يُعبَّر عنه قرآنيّاً بالتفسير بالرأي، والتحريف المعنوي: هو بقاء الجملة على ظهرها وعدم إدخال تغيير في ألفاظها، بحيث يُفسّر بنحو لا تكون مراد المتكلّم، فالتفسير بالرأي هو أن يُفسّر الآية على وجه لا ظهور في الآية، وفي الرواية والكلام هو بقاء الكلام على صورته ولكن يكون تفسيره غير مراد المتكلّم، ومثاله: قول رسول الله صلى الله عليه وآله لعمّار بن ياسر: «يا عمّار، تقتلك الفئة الباغية»، هذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله.

في (الاحتجاج) روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: لمّا قُتِلَ عمّار بن ياسر ارتعدت فرائص خلق كثير، وقالوا: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «عمّار تقتله الفئة الباغية». فدخل عمرو على معاوية وقال: يا أمير المؤمنين قد هاج الناس واضطربوا. قال: لماذا؟ قال: قُتِل عمّار. فقال: قتل عمّار فماذا؟ قال: أليس قال رسول الله صلى الله عليه وآله تقتله الفئة الباغية. فقال معاوية: دَحَضْتَ في قولك أنحن قتلناه؟ إنّما قتله عليّ بن أبي طالب، لمّا ألقاه بين رِماحنا، فاتّصل ذلك بعليّ بن أبي طالب، قال عليه السلام: فإذاً رسول الله هو الذي قتل حمزة لمّا ألقاه بين رماح المشركين[1].

---

(١) الاحتجاج ١: ٢٤٠.

قتل عمّار

ومن المناسب هنا أن نذكر كلمات من أعلام السنّة في معنى الحديث، فقد قال ابن همام الحنفي (المتوفّى سنة ٦٨١هـ ق): كان عليّ عليه السلام على الحقّ في قتال الجمل، وقتال معاوية بصفّين، وقول النبيّ صلى الله عليه وآله لعمّار: «تقتلك الفئة الباغية»، وقد قتله أصحاب معاوية، صريح بأنّهم بغاة، ولقد أظهرت عائشة الندم كما ذكره أبو عمرو في (الاستيعاب)، وقالت لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن، ما منعك أن تنهاني عن مسيري؟ قال لها: رأيت رجلاً قد غلبكِ ـ يعني ابن الزبير ـ فقالت: أما لو نهيتني ما خرجت![1]

وكذلك الزيلعي (المتوفّى سنة ٧٦٢هـ ق) وهو من أعلام الحنفيّة وصاحب (التبيين ـ شرح كنز الدقائق في فقه الإمام أبي حنيفة ـ)، وصاحب (نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية)، قال: كان الحقّ بيد عليّ عليه السلام في نوبته، فدليل عليه قول النبيّ صلى الله عليه وآله لعمّار: «تقتلك الفئة الباغية»، ولا خلاف أنّه كان مع عليّ عليه السلام وقتله أصحاب معاوية، ثمّ قال: أجمَعوا على أنّ عليّاً كان مُصيباً في قتال أهل الجمل، وهم: طلحة، والزبير، وعائشة، ومن معهم، وأهل صفّين وهم: معاوية وعسكره. ثمّ قال: لمّا وَلِيَ عليّ عليه السلام الخلافة وكان معاوية بالشام قال معاوية: واللهِ لا ألي له شيئاً، ولا أُبايعه، ولا أقدم عليه[2].

وقول شهاب الدين الخفاجي (المتوفّى ١١١٠هـ ق) في (شرح الشفاء): حديث النبيّ صلى الله عليه وآله: «تقتل عمّاراً الفئة الباغية»، وقد قتله أصحاب معاوية، وكان مع

---

(١) فتح القدير ٥: ٤٦١ ـ كتاب القضاء، مقتل الحسين عليه السلام: ٧٨ (المقرّم).

(٢) نصب الراية ٤: ٦٩.

عليّ عليه السلام بصفّين، وهو صريح في أنّ الخليفة هو عليّ عليه السلام، وأنّ معاوية مخطئ في اجتهاده، والباغية من البغي وهو: الخروج بغير حقّ على الإمام.

وفي الحديث عنه صلى الله عليه وآله: «إذا اختلفت الناس كان ابن سُميّة مع الحقّ»، وابن سميّة هو عمّار كان مع عليّ عليه السلام، وهذا هو الذي نَدين اللهَ به، وهو أنّ عليّاً كرّم الله وجهه على الحقّ، ومجتهد مصيب في عدم تسليم قَتَلَة عثمان[1].

هذه كانت عبارات العلماء في تفسير الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: ما وجدت في نفسي من شيء مثل ما وجدت أنّي لم أُقاتل هذه الفئة الباغية كما أمرني الله تعالى! وكان يحدّث بما أخبر به النبيّ صلى الله عليه وآله أنّ ابن سميّة عمّاراً تقتله الفئة الباغية، وأنّ البغاة على الإمام عليّ مُعاوية وأصحابه، ولمّا سُئل عن المشاركة مع عليّ بن أبي طالب يوم صفّين اعتذر بما لا يجديه يوم فصل الخطاب، فقال: إنّي لم أضرب بالسيف، ولم أطعن بالرمح ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: أطع أباك فأطعته[2]. هذا هو التمويه والخداع، كيف يسوغ التذرّع عن مخالفة الحقّ بحمل كلام النبيّ صلى الله عليه وآله على غير حقيقته؟ أتجوِّز الشريعة حمل الحديث على وجوب طاعة الأب حتّى إذا استلزمت ترك الفرائض، أو ارتكاب المحرّمات؟! كلّا، إنّ طاعة الإمام الذي تمّت له البيعة كانت مفروضة في أعناق المسلمين، ولا مناص للأُمّة حينئذٍ إلّا الخضوع له ووجوب امتثال أمره فيما يدعوهم إليه، ولا طاعة للأبوين في قبال طاعة الإمام، ولعلّ قوله

---

(١) شرح الشفاء ٢: ١٦٦، مقتل الحسين عليه السلام: ٨١ (المقرّم).

(٢) عمدة القاري ١١: ٣٦٦.

تعالى: ﴿ **وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا** ﴾[١] شامل لذلك، فإنّ المراد من الشرك المنهيّ عنه الكناية عن ترك الانقياد للّه سبحانه[٢].

وبعد ما تقدّم، فإنّ من عوامل الجنوح إلى الأساطير والخرافات هو أنّ كثيراً من الذين حرّفوا التاريخ والأحاديث إنّما أرادوا أن يخلقوا من أئمّتهم ودعاتهم أُناساً عظماء، وإلى هذا المعنى أشار أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: «هلك فِيّ رجلان، مُحبّ غالٍ، ومبغض قالٍ»[٣].

وقول أبي عبد الله عليه السلام: «فإنّ فينا أهل البيت عليهم السلام في كلّ خَلَف عدولاً ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المُبطلين، وتأويل الجاهلين»[٤].

فتحريف الغالين هو الإشارة إلى صنّاع الأُسطورة وأبطال الأساطير، وتأويل الجاهلين إشارة إلى التحريفات المعنويّة والتفسير بالرأي لكلمات الأئمّة عليهم السلام.

كلام الخليفة قرب رحلة النبيّ صلى الله عليه وآله

وممّا يُعدّ من التحريف المعنوي القيام بتحريف المعنى دون حدوث تغيير في اللفظ، ومصداقه ما صدر من عمر بن الخطّاب عند احتضار الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، فجاء عن العلّامة الحلّي في (نهج الحقّ) في جملة المطاعن الواردة عليه ما نصّه: نقل الجمهور عن عمر مطاعنَ كثيرة: طعن عمر النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله حين وفاته،

---

(١) العنكبوت: ٨، لقمان: ١٥.

(٢) مقتل الحسين: ٨٢، نيل الأوطار ٣: ١٧٩.

(٣) نهج البلاغة /الحكمة ١١٧. والقالي: المُبغض الشديد البغض.

(٤) الكافي ١: ٣٢ / ح ٢ ـ باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء، بصائر الدرجات: ١٠ / ح ١ ـ باب نادر أنّ العلماء هم آل محمّد صلى الله عليه وآله ـ الجزء الأوّل.

منها: قوله عن النبيّ ﷺ لمّا طلب في حال مرضه دواة وكتفاً، ليكتب فيه كتاباً لا يختلفون بعده، وأراد أن ينصّ حال موته على عليّ بن أبي‌طالب عليه السلام فمنعه عمر وقال: إنّ نبيّكم لَيهجُر! حسبنا كتاب الله. فوقعت الغوغاء وضجر النبيّ ﷺ، فقال أهله: لا ينبغي عند النبيّ ﷺ هذه الغوغاء! فاختلفوا، فقال بعضهم: أحضروا ما طلب ومَنع آخرون، فقال النبيّ ﷺ: ابعدوا ـ هذا الكلام في صحيح مسلم[1].

وهذا الحديث معروف، وفيه قال عبد الله بن عبّاس: الرزيّة كلّ الرزيّة يوم الخميس، وما أدراك ما يوم الخميس! ويوم الخميس إشارة إلى هذه الواقعة، وقد ناقش الفضل بن روزبهان العلّامة الحلّي فقال: هذا الحديث مذكور في الصحاح لكنّه ألحق شيئاً وغيّره، والصحيح أنّه لمّا طلب رسول الله ﷺ الدواة والكتف قال عمر: إنّ رسول الله قد غلبه الوجع! وعندنا كتاب الله، فقال بعضهم: أحضروا ما طلب، وقال بعضهم: لاتحضروا، ووقع الاختلاف فقال رسول الله ﷺ: «قوموا عنّي فلا ينبغي عندي التنازع».

وأمّا قوله: إنّ نبيّكم لَيهجُر! فليس في (صحيح البخاري)، وإن سلّمنا صحّة الرواية فالهجر هو الكلام الذي يقوله المريض، فيكون المعنى موافقاً لما هو في بعض الصحاح، والمراد أنّه يتكلّم بكلام المرضى وهو متوجّع، فلا إساءة أدب في هذا. وأمّا منع عمر عن كتابة الكتاب، فقال العلماء: إنّ عمر خاف أن يكتب رسول الله ﷺ شيئاً لا يفهمه المنافقون، لغلبة وجعه، فيقع الاختلاف بين المسلمين....

---

(١) نهج الحق: ٢٧٣، صحيح البخاري ٤: ٥ ـ باب قول المريض..، وكتاب العلم ١: ٢٢و٢: ١١١ و١٢٦ و٣: ٦٣، صحيح مسلم ٢: ١٤، مسند أحمد ١: ٣٢٥، فتح الباري ١: ٢٧٥ ح١١٣، صحيح البخاري بشرح الكرماني ١: ١٢٦، عمدة القاري ٢: ١٦٩.

وفي هذا الأمر قال الشيخ محمّد حسن المظفّر في كتابه (دلائل الصدق): قد جاء في بعض أخبارهم نسبةُ الهجر إلى رسول الله ﷺ بنحو الجزم، والأخبار كما في (صحيح مسلم) في آخر كتاب الوصيّة: عن سعيد بن جبير، عن عبد الله ابن عبّاس قال: يوم الخميس وما يوم الخميس! ثمّ جعل تسيل دموعه حتّى رُئيت على خدّيه كأنّها نظام اللؤلؤ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إيتُوني بالكتف والدواة أكتبْ لكم كتاباً لن تَضلّوا بعده أبداً»، فقالوا: إنّ رسول الله يهجر! ومثله في (مسند أحمد بن حنبل)[1]، بل رواه البخاري بلفظ الهَجْر في خمسة مواضع من (صحيحه)، فقال في باب جواز الوفد: عن ابن جبير، عن ابن عبّاس قال: يوم الخميس وما يوم الخميس! ثمّ بكى حتّى خضب دمعه الحصباء، فقال: اشتدّ برسول الله وجعه يوم الخميس فقال: «إيتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً»، فتنازعوا ـ ولا ينبغي عند نبيّ تنازع ـ فقالوا: هجر رسول الله! قال: «دعوني، فالذي أنا فيه خير ممّا تدعوني إليه»[2].

يلاحظ على ما قاله الفضل بن روزبهان وأسياده من أنّ نسبة الهجر إلى رسول الله إساءة أدب، مخالف للعقل والشرع، لأنّه من جاز عليه الهجر ولم يُؤمَن عليه الهذيان أمكن التشكيك في كثير من أقواله وأفعاله ونبوّته، فلا يكون قوله وفعله حجّة، وأمّا للشرع فلقوله تعالى: ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**﴾[3]، و﴿**مَا**

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ١: ٣٥٥.

(٢) صحيح البخاري ١: ٢١ و٢: ١١١ و١٢٦ و٣: ٦٣ و٤: ١٨، فتح الباري ١: ٢٧٥، شرح الكرماني ١: ١٢٦، عمدة القاري ٢: ١٦٩.

(٣) المائدة: ٩٢.

﴿آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[١]، فتَلخَّص ممّا ذكرنا أنّ توجيه الفضل هو تحريف معنويّ لقول عمر[٢].

كلام الرسول صلى الله عليه وآله أيضاً

ومن جملة الروايات التي وقع فيها تحريف معنويّ وأُسيء فهمها هو قوله صلى الله عليه وآله: «اختلاف أُمّتي رحمة»، وقد فسّروه بأنّ الاختلاف ضدّ الاتّفاق، وهو رحمة للأُمّة وموجب لكمالها ورقيّها، ولكن إذا رجعنا إلى روايات أهل البيت عليهم السلام الذين يمثّلون ثقل القرآن وخلائف رسول الله صلى الله عليه وآله، قالوا بإنّ المراد في الحديث ليس هو النزاع والتنازع والمنازعة، بل المراد هو الإياب والذهاب، فإنّ الاختلاف بهذا المعنى هو لغة القرآن، فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الأَلْبَابِ﴾[٣]، فالاختلاف هنا هو الإياب والذهاب، وقد ذكر محمّد بن أبي بكر الرازي في (مختار الصحاح): الخِلْفة: اختلاف الليل والنهار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾[٤].

وقال أحمد بن علي الفيّومي في (المصباح المنير): خَلَفتُ بعده؛ أي جئت بعده وخلفه[٥]، والاختلاف هو هذ المجيء بعده.

أمّا أبو جعفر الثاني محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي [الصدوق]، فقد روى هذا قائلاً: حدّثني محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن

---

(١) الحشر: ٧، تشييد المراجعات ٤: ٣٣٣.

(٢) يراجع: كتاب (أجلى البرهان في نقد كتاب ابن رُزْبهان) للسيّد عليّ الحسينيّ الميلاني.

(٣) آل عمران: ١٩٠.

(٤) الفرقان: ٦٢، مختار الصحاح: ١٧٤.

(٥) المصباح المنير: ١٧٧.

الصفّار، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلّوب، عن إسحاق بن عمّار، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما وجدتم في كتاب الله عزّ وجلّ فالعمل لكم به لا عذر لكم في تركه، وما لم يكن في كتاب الله عزّ وجلّ وكانت فيه سنّة منّي فلا عذر لكم في ترك سنّتي، وما لم يكن فيه سُنّة منّي فما قال أصحابي فقولوا به، فإنّما مَثَلُ أصحابي فيكم كمثل النجوم، بأيِّها أُخذ اهتُدي، وبأيّ أقاويل أصحابي أخذتمُ اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة، فقيل: يا رسول الله، ومن أصحابك؟ قال: أهل بيتي»[1].

الفقرة المذكورة في هذا الحديث قد حظيت باهتمام علماء وأتباع مدرسة الخلفاء، حيث استندوا في أمر الخلافة بحديث مشهور على الألسن وفي الكتب وهو أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إنّ أصحابي كالنجوم، بأيّهم اقتديتم اهتديتم» فقد استدلّ به شهاب الدين القاضي اليحصبي في كتابه المعروف (الشفاء) في فصل الصحابة بعد تعريف الصحابة وذكر الرواية، ولكن بعد الرجوع إلى المصادر الأوّليّة يُعلَم ويُعرف أنّ هذا الحديث لم يَرِد في المصادر الأصليّة، بل هو حديث مشهور صرّح بشهرته ومصادره غير المشهورة إسماعيل بن محمّد العجلوني في كتابه (كشف الخفاء). وهذا الحديث وقع محلّ نقد وتحليل مِن قِبَل علماء الإماميّة، فالحديث مخالف للكتاب والسنّة، وقد قام بنقده العلماء الباحثون أمثال آية الله السبحاني في كتابه (الملل والنحل)، والأُستاذ بحر العلوم في هوامش (تلخيص الشافي)، وغيرهما من المصادر[2]، وكتب الأُستاذ السيّد علي الميلاني

---

(١) معاني الأخبار: ١٥٦ـ١٥٧/ح١، بصائر الدرجات: ١١/ح٢ـالجزء الأوّل، الاحتجاج ٢: ١٠٥.

(٢) كشف الخفاء ١: ١٤٧، شب‌هاى پيشاور: ٥٩٤، تلخيص الشافي ٣: ٣٧.

المعاصر مقالة ورسالة في موضوعيّته واختلاقه ونشرت الرسالة في (مجلّة تراثنا).

أمّا نحن فنقول: لو كان الكلام صادراً عن رسول الله ﷺ فهو مع صدره وذيله، إلّا أنّ العلماء تركوا صدره وذيله وجرّدوه منهما، ثمّ فسّروه بما أرادوا وأوّلوه تحقيقاً لأهدافهم وخدمةً لمقاصدهم التي منها الاستناد على عدالة الصحابة وخلافتهم.

وما نقوله نحن هنا هو الاستناد إلى قاعدة عامّة على مستوى البحث العلمي، وهي أنّ من جملة القواعد الأساسيّة في تفسير الأحاديث هو الاعتماد على صدر الحديث وذيله، وهذا هو الهدف الأسمى والغاية القصوى لتأليف (جامع أحاديث الشيعة)، فآية الله العظمى السيّد حسين البروجردي قد وَجَد في (وسائل الشيعة) للمحدّث الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي أنّ هناك قَطْعاً في الأحاديث، فلذلك فاتت بعض القرائن المعيّنة لتفسير الروايات، ومن هنا جاء الغلق في الروايات[1].

---

(١) وقد روى الصدوق أنّ الإمام الرضا عليه السلام سُئل عن قول النبيّ ﷺ: «أصحابي كالنجوم، بأيِّهِمُ اقتديتُمُ اهتديتم»، وعن قوله عليه السلام: «دَعُوا لي أصحابي»، فقال عليه السلام: «هذا صحيح، يريد مَن لم يغيّر بعدَه ولم يُبدِّل»، قيل: وكيف يُعلَم أنّهم قد غيّروا أو بدّلوا؟ قال: «لِما يَرْوُونه مِن أنّه ﷺ قال: «لَيُذادنّ برجالٍ من أصحابي يومَ القيامة عن حوضي كما تُذاد غرابيب الإبل عن الماء، فأقول: يا ربِّ أصحابي أصحابي، فيقال لي: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك! فيُؤخَذ بهم ذاتَ الشمال، فأقول: بُعداً لهم وسُحقاً لهم!»، أفتَرى هذا لِمَن لم يُغيّرْ ولم يُبدّل؟!» (عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٨٧ ـ الباب ٣٢/ح٣٣. ويراجع هذا الحديث النبويّ من مصادر أهل السنّة: صحيح البخاري ٧: ٢٠٩، ٤: ٩٤ و١٥٦ ـ باب الحوض، وصحيح مسلم ٧: ٦٦. كما يراجع حول إقرارات الصحابة بتغييرهم وتبديلهم: صحيح البخاري ٤: ٦٠، ٥: ٦٦). ويراجع كتابَي: أصحابي كالنجوم، وحديث الاقتداء بالشيخين لسماحة السيّد علي الحسينيّ الميلاني.

ثمّ نعود إلى حديث: «اختلاف أُمّتي رحمة» الذي أشرنا إليه، فإنّ للمحدّث الشهير الشيخ الصدوق حديثاً آخر يفسّر ما قلنا، فقد روى قائلاً: حدّثنا عليّ بن أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، عن أبي الخير صالح ابن أبي حمّاد، قال: حدّثني أحمد بن هلال، عن محمّد بن أبي عمير، عن عبد المؤمن الأنصاري قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ قوماً رووا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إنّ اختلاف أُمّتي رحمة»، فقال: صدقوا، قلت: إن كان اختلافهم رحمةً فاجتماعهم عذاب! قال: ليس حيث ذهبتَ وذهبوا، إنّما أراد قولَ الله عزّ وجلّ: ﴿**فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾[1]، فأمَرَهم أن ينفروا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ويختلفوا إليه، فيتعلّموا ثمّ يرجعوا إلى قومهم فيعلّموهم، إنّما أراد اختلافَهم من البلدان لا اختلافاً في دين الله، إنّما الدين واحد»[2]. فهذا الحديث يبيِّن ويوضّح المقصود بأنّ اختلاف أُمّتي ليس هوالنزاع والتنازع، ولا الجدال والمراء، ولا التفرقة والتناحر بين الناس.

حديث فاطمة بضعة منّي

وهذا مثال آخر على التحريف المعنويّ:

١ ـ عن المِسوَر بن مخرمة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «فاطمة بضعة منّي، فمَن أغضبها أغضبني».

٢ ـ عن المِسور بن مخرمة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول وهو على المنبر:

---

(١) التوبة: ١٢٢.

(٢) معاني الأخبار: ١٥٧ / ح ١.

«إنّ بني هاشم بن المُغيرة استأذنوني أن يُنكحوا ابنتهم عليَّ بن أبي طالب، فلا آذن، ثمّ لا آذن، ثمّ لا آذن إلّا أن يرسل ابنُ أبي طالب أن يطلّق ابنتي ويَنكح ابنتَهم، فإنّما هي بضعة منّي، يريبني ما أرابها ويؤذيني ما آذاها»[١].

وفيه قال محيي الدين البغوي في كتاب (شرح السنّة): إنّ هذا الحديث متّفق على صحّته، أخرجه البخاري ومسلم بسند واحد، فهو ممّا اتّفق عليه الشيخان[٢]؛ وكذلك صرّح به الطيّبي في (شرحه على مشكاة المصابيح)، وأخرجه الآجريّ في كتاب (الشريعة) عن محمّد بن الحنفيّة، عن رسول الله ﷺ قال... وقال في هامشه: إسناده مرسل[٣]. فهذا الحديث أصله صحيح، ولكن حُرّف عن معناه الأصلي وحُمل على غير مورده، فأين هذا مِن عليّ بن أبي طالب حتّى غضب رسول الله ﷺ؟ وصنّف الأنصاري رسالة في نقد هذه الرواية، سمّاها: أُسطورة تزويج عليّ عليه السلام بنت أبي جهل، نعم، قال رسول الله ﷺ: «فاطمة بضعة منّي» ولكن حرّفها المحرّفون عن قصدها الأصلي، وهذا تحريف معنوي، وربطوا موضوعه بالإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

وفي هذا قال شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني الشافعي في (تهذيب التهذيب): قال الزبيري: كان ممّن يلزم عمر بن الخطّاب، وكان من أهل الفضل والدين، ووقع في (صحيح مسلم) من حديثه في خِطبة عليّ لابنة أبي جهل، قال

---

(١) شرح السنّة للبغوي ٧: ٢٣٣.

(٢) مسند أحمد ٤: ٣٢٨، صحيح البخاري ٥: ٢٦ / ح٣٧٦٧ و٧: ٤٧، صحيح مسلم ٧: ١٤٠، شرح الطيّبي ١١: ٢٤٩، وشرح السنّة ٧: ٢٣٢، سنن ابن ماجة ١: ٦٤٣ / ح١٩٩٨، سنن الترمذي ٥: ٦٥٥ / ح٣٨٦٧، صحيح مسلم ٤: ١٩٠٢ / ح٢٤٤٩، صحيح ابن حبّان ١٥: ٤٠٨.

(٣) كتاب الشريعة ٥: ٢١٢٢.

المسور: سمعتُ النبيّ ﷺ وأنا محتلم يخطب الناس.. فذكر الحديث، وهو مشكل المأخذ؛ لأنّ المؤرّخين لم يختلفوا أنّ مولد المسوّر كان بعد الهجرة، وقصّة خطبة عليّ عليه السلام كانت بعد مولد المسور بنحو ستّ سنين، أو سبع سنين، فكيف يسمّى مُحتلِماً؟! فيحتمل أنّه أراد الاحتلام اللغوي وهو العقل، والله تعالى أعلم. ومن الشذوذ ما حُكي في (رجال المُوطّأ) لابن الحذّاء أنّه قيل: إنّ المسور عاش مائة وخمس عشرة سنة، ولعلّ قائل ذلك انتقل ذهنه إلى مخرمة والد المسور، فإنّ مخرمة قيل: إنّه عُمّر طويلاً[1].

وعن العلّامة شرف الدين الموسوي العاملي: وأمّا أبو هريرة، فرُوي عنه الحديث الذي معناه أنّ عليّاً عليه السلام خطب ابنة أبي‌جهل في حياة رسول الله ﷺ فأسخطه فخطب النبيّ ﷺ على المنبر وقال: «لاها إليه، لا تجتمع ابنة وليّ الله وابنة عدوّ الله أبي جهل، إنّ فاطمة بضعة منّي يؤذيني ما يؤذيها، فإن كان عليّ يريد ابنة أبي جهل فليفارقِ ابنتي وليفعل ما يريد»[2].

فقال: والحديث مشهور في رواية الكرابيسي، قال: قلت: وهذا الحديث مخرّج أيضاً في (صحيح مسلم) و(صحيح البخاري) عن المسور بن مخرمة الزهري، فقد ذكره المرتضى في كتابه المسمّى: (تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام) وذكر أنّه من رواية حسين الكرابيسي، وأنّه مشهور بالانحراف عن أهل البيت عليهم السلام وعداوتهم والمناصبة لهم، فلا تُقبَل روايته[3].

---

(١) تهذيب التهذيب ٥: ٤٢٢.

(٢) فتح الباري ٧: ٦٨، زاد المعاد ٥: ١٠٧.

(٣) النصّ والاجتهاد: ٣٥٤، معرفة الإمام ٨: ٢٩٨.

وعن السيّد المرتضى علم الهدى: أنّ هذا الخبر قد تضمّن ما يشهد ببطلانه ويقتضي على كذبه من حيث ادّعى فيه أنّ النبيّ ذمّ هذا الفعل وخطب بإنكاره على المنابر، ومعلوم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لو كان فعل ذلك على ما حُكي لَما كان فاعلاً لمحظور في الشريعة؛ لأنّ نكاح الأربع حلال على لسان نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله والمباح لا ينكره الرسول ويصرّح بذمّه وبأنّه متأذّيه، وقد رفعه الله تعالى عن هذه المنزلة وأعلاه عن كلّ منقصة ومذمّة.

ولو كان صلى الله عليه وآله نافراً من الجمع بين بنته وبين غيرها بالطباع التي تنفر من الحُسن والقبيح، لما جاز أن ينكره بلسانه، ثمّ ما جاز أن يبالغ في الإنكار ويعلن به على المنابر وفوق رؤوس الأشهاد، ولو بلغ من إيلامه لقلبه كلّ مبلغ، فما هو اختصّ به صلى الله عليه وآله من الحلم والكظم، ووصفه الله بأنّه من جميل الأخلاق وكريم الآداب ينافي ذلك ويحيله ويمنع من إضافته إليه وتصديقه عليه، وأكثر ما يفعله مثله صلى الله عليه وآله في هذا الأمر إذا ثقل على قلبه أن يعاتب عليه سرّاً ويتكلّم في العدول عنه خفيّاً على وجه جميل وبقول لطيف، وهذا المأمون الذي لا قياس بينه وبين الرسول صلى الله عليه وآله... فوالله، إنّ الطعن على النبيّ صلى الله عليه وآله بما تضمّنه هذا الخبر أعظم من الطعن على أمير المؤمنين عليه السلام، وما صنع هذا الخبرَ إلّا ملحد قاصد للطعن عليهما، أو ناصب معاند لا يبالي أن يشفي غيظه بما يرجع على أُصوله بالقدح والهدم...[1].

وحاصل كلام السيّد المرتضى هو: أنّ مضمون الخبر يشهد على وضعه، حيث قد صيغ بشكل يتنافى مع الأُسلوب الرسالي للنبيّ الخاتم وخلقه السامي، ويعرّض بمقامه الكريم دون أمير المؤمنين عليه السلام، إذ لو فعل ذلك لما كان فاعلاً

---

(١) تنزيه الأنبياء: ٢٢٠.

لمحظور في الشريعة، لأنّ نكاح الأربع حلال في كتاب الله تعالى[١].

ونقول مضافاً إلى ذلك: إنّ كون الحديث في الصحيحين أو غيرهما لا يصل إلى الدرجة القطعيّة في الصدور، وكذا مجرّد كون الراوي من رجال البخاري أو مسلم لا يعني كونه فوق النقد، بل حتّى كونه من الصحابة لا يعني ذلك بالضرورة، وعليه فورود قصّة خِطبة ابنة أبي جهل في الصحاح لا يعني أنّها فوق مستوى المناقشة، بل لا يمكن قبولها بأيّ شكل من الأشكال، لمخالفتها بعض الثوابت الدينيّة والقرآنيّة، وأهمّ ما يؤخذ على هذه القصّة هو:

الف ـ الحطّ من مقام رسول الله الشامخ، ومنافاته مع الأخلاق السامية لرسول الله التي عبّر عنها القرآن بالخلق العظيم، لأنّ نكاح الأربع حلال، فكيف ينكر رسول الله شيئاً أباحه الله تعالى، ويعلن به على المنابر؟!

ب ـ الحطّ من مكانة أهل البيت عليهم السلام السامية الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وحديث الطهارة وإذهاب الرجس عنهم أمر لا نستطيع أن نتخطّاه وفيهم قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[٢].

ولا شكّ أنّ فاطمة وأمير المؤمنين عليهما السلام من أهل البيت، وهم الذين صلّى الله عليهم حينما قال: ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً**﴾[٣].

---

(١) الردّ الكبير على مزاعم إلهي ظهير ٢: ٣٠٢.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

أخرج البخاري في (صحيحه) بسنده إلى كعب بن عجرة قال: قيل: يا رسول الله، أمّا السلام عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة؟ قال: قولوا: اللّهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد كما صلّيت على إبراهيم إنّك حميد مجيد، اللّهمّ بارك على محمّد وعلى آل محمّد كما باركت على إبراهيم إنّك حميد مجيد[١].

وآل محمّد عِدل كتاب الله، حيث قال رسول الله ﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتابَ الله وعترتي أهل بيتي»[٢].

وراجع كلام المباركفوري في توضيح الحديث في (تحفة الأحوذي ١٠: ١٩٧)، وهكذا كلام أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي في كتابه (الصواعق المحرقة)، حتّى تعرف مفاد الحديث، فإنّهما قالا وأقرّا.

ج ـ الحطّ من مقام الزهراء المعنوي، التي هي سيّدة نساء العالمين على لسان رسول الله ﷺ[٣]، وهي التي أفضل من عائشة وخديجة على لسان الحافظ ابن حجر[٤].

د ـ منافاتها مع حكمة تشريع جواز التعدّد في الزواج، وهذا رسول الله قد زوّج زينب بنت جحش، وأظهره الله تعالى في كتابه[٥].

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٨٠٢ / ح٤٥٩١٩ و٣: ١٢٣٣ / ح ٣١٩٠ و٥: ٢٣٣٨ / ح٥٩٩٦، صحيح مسلم ١: ٣٠٥ / ح٤٠٦.

(٢) صحيح مسلم ٤: ١٨٧٢ / ح٢٤٠٨، سنن الترمذي ٥: ٣٢٩، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٦٠.

(٣) صحيح البخاري ٣: ١٣٢٦ / ح٣٤٢٦ و٥: ٢٣١٧ / ح٥٩٢٨، صحيح مسلم ٤: ١٩٠٤ / ح ٢٤٥٠، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٦٠، سنن الترمذي ٥: ٦٦٠.

(٤) فتح الباري ٧: ١٠٥، فيض القدير ٤: ٥٥٧، روح المعاني ٣: ١٥٦، تاريخ الإسلام للذهبي ٣: ٤٥، تهذيب الكمال ٣٥: ٢٥١.

(٥) الأحزاب: ٣٧.

هـ ـ عدم قبول المؤمنين أكذوبة ثناء رسول الله على أبي العاص، وانتقاصه من أمير المؤمنين عليه السلام، ففي الحديث تصديق رسول الله لأبي العاص، وأنّه حدّثه وأخبره، فتصديقه يحمل تنقيصاً لأمير المؤمنين عليه السلام، وإذا أردت الحقيقة فراجع ترجمة أبي العاص حتّى تعرف شخصيّته[١].

وهل يعقل أن يفرّط أمير المؤمنين عليه السلام بالزهراء؟! ثمّ إنّ علاقة الإمام برسول الله وطاعته التامّة للّه، وامتثاله لأوامره يدلّنا على بطلان هذا الحديث.

ومضافاً إلى هذه الانتقادات المتينة، فإنّ سند القصة أيضاً مخدوش، لأنّه تفرّد به المسور بن مخرمة وهو معروف بعدائه لأمير المؤمنين عليه السلام[٢].

وثانياً: أنّ عُمر المسور لا يتناسب مع نقله القصّة، فقد كان مولده بعد الهجرة بسنتين، وقَدِم المدينة في ذي الحجّة بعد الفتح سنة ثمان وهو غلام يفع ابن ستّ سنين[٣]، وفيه إشكالات أُخر راجع مظانّها[٤].

ومن مصاديق التحريف المعنوي ما حكاه ابن أبي الحديد المعتزلي عن عبدالله بن عمر، فإنّه نُقل أنّ عبد الله بن عمر امتنع من بيعة الإمام عليّ عليه السلام ثمّ طرق على الحجّاج بابه ليبايع لعبد الملك كيلا يبيت تلك الليلة بلا إمام، متذكّراً أنّه رُوي عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «مَن مات ولا إمام له مات مِيتةً جاهليّة»، وقد بلغ من

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢: ١٥٠ ـ ٢٤٦، تاريخ الإسلام ٢: ٦٨. ويراجع: الغدير ٢: ١١٩ ـ ١٧٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣: ٣٩١، شرح نهج البلاغة ٤: ٦١، الصحيح من سيرة الإمام عليّ عليه السلام ٣: ٦١.

(٣) الإصابة ٦: ٦٤.

(٤) الردّ الكبير على مزاعم إلهي ظهير ٢: ٢٥٧. ويراجع: رسالة في حديث خِطبة عليٍّ بنتَ أبي جهل، للسيّد علي الحسينيّ الميلاني.

احتقار الحجّاج له وإذلاله أن أخرج رجله من الفراش فقال: صفق بيدك عليها[١]. فانظر إلى هذا الصحابي ابن الحاكم، كيف عنون المسألة حتّى راح يطبّق الحديث على عبد الملك ليسرع إلى مبايعته[٢].

ومن الأُمور المضحكة كشواهد على التحريفات المعنويّة ما ذكره مسلم بن الحجّاج النيشابوري صاحب (الصحيح) التالي تلو (صحيح البخاري) ـ وبعض المغاربة قدّمه على البخاري ـ بنقله: وحدّثني سلمة بن شبيب، حدّثنا الحُمَيدي، حدّثنا سفيان قال: سمعت رجلاً سأل جابراً عن قوله تعالى: ﴿**فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ**﴾[٣]، فقال جابر: لم يجئ تأويل هذه. قال سفيان: وكَذَب، فقلنا لسفيان: وما أراد بهذا؟ فقال: إنّ الرافضة تقول: إنّ عليّاً في السحاب فلا نخرج مع من خرج من وُلده حتّى ينادي منادٍ من السماء. يريد عليّاً أنّه ينادي: أُخرجوا مع فلان، يقول جابر: فذا تأويل هذه الآية؛ وكذب كانت في إخوة يوسف[٤].

والذي ينبغي أن نذكره أوّلاً أنّ مسلم بن الحجّاج يذكر رجلين: أحدهما جابر ابن يزيد الجعفي، والثاني المغيرة بن سعيد، غير أنّ المغيرة كان من الجعّالين

---

(١) شرح ابن أبي الحديد ١٣: ٢٤٢، ميزان الحكمة ١: ١٧١.

(٢) وفي رواية أنّ الحجّاج أخرج رِجلَه وقال له: خُذْ رِجلي، فإنّ يدي مشغولة! [وكان يأكل]، فقال ابن عمر: أتستهزئ منّي؟! قال الحجّاج: يا أحمقَ بَني عَدِيٍّ! ما بايعتَ مع عليّ وتقول اليوم: مَن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليّة؟! أوَ ما كان عليٌّ إمامَ زمانك؟! واللهِ ما جئتَ إليّ لقول النبيّ، بل جئتَ مخافةَ تلك الشجرة التي صُلِب عليها ابن الزبير! (الكنى والألقاب، للشيخ عبّاس القمّي ١: ٣٥٧).

(٣) يوسف: ٨٠.

(٤) صحيح مسلم ١: ٤٥، مؤسّسة عزّ الدين.

الوضّاعين حتّى على الأئمّة عليهم السلام، فإنّ الإمام الصادق عليه السلام قال: «لعن الله المغيرة بن سعيد فإنّه كان يكذب علينا!»[١]. والمغيرة هذا من الجعّالين والوضّاعين، ولكن جابراً على لسان مسلم عن أهل الجرح والتعديل قيل فيه: إنّ جابراً كان مستقيماً حتّى قال بالرجعة! فعليه أنّه لمّا قال بالرجعة انحطّ وسقط من أعينهم، فإنّه كان خصّيص الأئمّة وأهل سرّهم. ونقل مسلم أنّ جابراً قال: حفظت ثلاثين ألف حديث، بل نقل في المصادر الإماميّة أكثر من هذا، وجابر وإن ضعّفه النجاشي لمّا قال: إنّه كان مختلطاً، إلّا أنّه وثّقه المشاهير كابن الغضائري، وأمّا جنونه فإنّه كان سياسيّاً لمّا أراد الحكّام منه القضاء والسياسة والرئاسة؛ فوثّقه ابن الغضائري. نعم قال فيه النجاشي: أكثر من يروي عنه الضعفاء. وقال فيه المرجع الخوئي: الذي ينبغي أن يقال: أنّ الرجل لابدّ مِن عَدّه مِن الثقات الأجلّاء؛ لشهادة ابن قولويه، وعليّ بن إبراهيم، والشيخ المفيد في (رسالته العدديّة)، وشهادة ابن الغضائري على ما حكاه العلّامة الحلّي، ولقول الإمام الصادق عليه السلام في صحيحة زياد: «إنّه كان يصدق علينا»[٢]، ولا يعارض ذلك قول النجاشي: أنّه كان مختلطاً، وكان الشيخ المفيد ينشد أشعاراً تدلّ على الاختلاط، فإنّ فساد العقل ـ لو سلّم ذلك في جابر ولم يكن تجنّناً ـ كما صُرّح به فيما رواه الكليني في (الكافي ـ الجزء ١ كتاب الحجّة ٤ باب أنّ الجنّ يأتون الأئمّة سلام الله عليهم فيسألونهم عن معالم دينهم ٩٨ الحديث ٧)، فإنّه لا ينافي الوثاقة ولا لزوم الأخذ بروايته حين اعتداله

---

(١) دلائل الإمامة: ٢٨١ / ح ٢٢١، بصائر الدرجات: ٢٥٨ / ح ١٢، رجال الكشّي: ١٩١ / الرقم ٣٣٦، الثاقب في المناقب لابن حمزة الطوسي: ٤٠٣، مناقب آل أبي طالب ٣: ٣٤٧.

(٢) المصادر نفسها.

وسلامته[١]، فعلى هذا فجابر من أكابر المحدّثين والفقهاء.

فقد روى الكشّي قال: زياد بن أبي الحلال قال: اختلف أصحابنا في أحاديث جابر الجعفي فقلت: أنا أسأل أبا عبد الله عليه السلام، فلمّا دخلت ابتدأني فقال: «رحم الله جابراً الجعفي كان يصدق علينا، لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا».

وأيضاً روي عن جابر بن يزيد الجعفي قال: حدّثني أبو جعفر عليه السلام بسبعين ألف حديث لم أُحدّث بها أحداً قطّ، ولا أُحدّث بها أحداً أبداً، قال جابر: فقلت لأبي جعفر عليه السلام: جُعلت فداك، إنّك حمّلتني وقراً عظيماً بما حدّثتني به من سرّكم الذي لا أُحدّث به أحداً، وربّما جاش في صدري حتّى يأذني منه شِبه الجنون، قال: «يا جابر، فإذا كان ذلك فاخرج إلى الجبّان فاحفر حَفيرةً ودلَّ رأسك فيها ثمّ قل: حدّثَني محمّد بن عليّ بكذا وكذا»[٢].

فظهر ممّا ذكرنا أنّ جابراً الجعفي كان من أهل السرّ وكان من القائلين بالرجعة، وهذا هو السرّ في إبعاد علماء العامّة له[٣].

وأمّا أصل الحديث؛ الذي تمسّكوا به وحرّفوه، فكان في صفة عمامة الرسول و... «وكانت له عمامة يعتمّ بها يقال لها: السَّحاب، فكساها عليّاً عليه السلام وكان ربّما

---

(١) معجم رجال الحديث ٤: ٢٥، رجال النجاشي: ٣٣٠، المناقب ٤: ٣٠٣، خلاصة الأقوال: ٣٥، ميزان الاعتدال ١: ٣٧٩.

(٢) معجم رجال الحديث ٤: ٢٢، اختيار معرفة الرجال: ٣٤٣، راويان مشترك ١: ١٦٣، الاختصاص: ٦٦ ـ ٦٧، عنه: بحار الأنوار ٤٦: ٣٤٠/ ح ٣٠، كامل الزيارات: ٧١، مجمع البحرين ١: ٣٤١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢: ١١٣، الجرح والتعديل ١: ٤٩٧، أعيان الشيعة ٤: ٥١، الرسالة العدديّة: ٢٥، تهذيب الكمال ٤: ٤٦٥، موسوعة رجال الكتب الستّة ١: ٢٢٨، معجم قبائل العرب ١: ١٩٥، قاموس الرجال ٢: ٣٢٢ (طبع الصدوق).

طلع عليّ عليه السلام فيها فيقول: أتاكم عليّ عليه السلام تحت السحاب؛ يعني عمامته التي وهب له»[١].

وفي (البحار): وفيما رواه لنا السيّد أبو محمّد الحسيني القائني عن الحاكم أبي القاسم الحسكاني بالإسناد عن عمرو بن ثابت، عن أبيه، عن جدّه، عن حذيفة قال: فألبسه رسول الله صلى الله عليه وآله درعه ذات الفضول، وأعطاه سيفه ذا الفقار، وعمّمه عمامة السحاب على رأسه تسعة أكوار، ثمّ قال له: تقدّم، فقال لمّا ولّى: «اللّهمّ احفَظْه من بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وعن شماله، ومن فوق رأسه ومن تحت قدميه»[٢].

هذا أصل الحديث، واشتبه الأمر على مسلم بن الحجّاج النيشابوري، فتصرّف في الحديث وظنّه مجعولاً وموضوعاً من قِبل الإماميّة؛ مع أنّ المراد من: «أقبل عَليّ تحت السحاب» يعني عمامته؛ لا السحاب الذي في السماء، ذو المطر والظلّ، فجملة: «أتاكم عَلِيّ تحت السحاب»[٣] واضحة، إلّا أنّه حملها على المعنى الثاني فتصرّف في الحديث النبويّ بما لا يُرضي صاحبه، وأكثر صراحة من الجميع بأنّها عمامته صلى الله عليه وآله قول ابن الأثير في (نهايته) وهو العالم باللغة.

---

(١) الطبقات الكبرى ٦: ٣٤٦، طبقات خليفة: ١٦٣، التاريخ الكبير ٢: ٢١٠، الضعفاء والمتروكين: ٢٨٧، كتاب المجروحين ١: ٢٠٨، رجال الطوسي: ١١١، الفهرست: ٤٥، تهذيب التهذيب ٢: ٤٦، تقريب التهذيب ١: ١٢٣، البداية والنهاية ١٠: ٢٩، جامع الرواة ١: ١٤٤، تنقيح المقال ١: ٢٠٤، مكارم الأخلاق: ٣٦.

(٢) بحار الأنوار ٢٠: ٢٠٣ ـ غزوة الأحزاب، مستدرك الوسائل: ٢٧٨ / ح ٣٥٧٧ ـ كلاهما عن: مجمع البيان للطبرسي ٤: ٣٤٣.

(٣) سيرى در صحيحين: ١٤٤.

القلب نوع من التحريف

قد أشرنا سابقاً إلى أنّ القلب هو من مصاديق التحريف، وللتحريف والقلب ارتباط بالوضع، فإنّ الوضع قد يشمل تمام الحديث، وقد يشمل جُمَلاً خاصّة منه، وقد يتحقّق بقلب الحديث مثلاً بتصيير ذيله صدراً وتصيير صدره ذيلاً.

وكان بيّن شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني الشافعي في (نخبة الفكر) هذا بقوله: إن كانت المخالفة بتقديم وتأخير، أي: في الأسماء كمُرّة بن كعب وكعب بن مرّة لأنّ اسم أحدهما هو اسم أبي الآخر، فهذا هو المقلوب، وقد يقع القلب في المتن[١] أيضاً كحديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلّهم الله في ظلّ عرشه ففيه: «ورجل تصدّق بصدقة أخفاها حتّى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»، فهذا ممّا انقلب على يد أحد الرواة وإنّما هو: «حتّى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» كما في الصحيحين[٢].

ومن جملة الأحاديث المقلوبة التي ذكرها الأُستاذ السيّد علي الميلاني والعلّامة عبد الحسين الأميني والتي جاءت مقابل حديث المنزلة الذي أخرجه البخاري قائلاً: «حدّثنا محمّد بن بشّار، حدّثنا غندر، حدّثنا شعبة عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد، عن أبيه قال: قال النبيّ ﷺ لعليّ: «أما ترضى أن تكون

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢: ٨٧٩، مقباس الهداية ١: ٣٩٢، مقدّمة ابن الصلاح: ٨٢، المنهل الرويّ: ٥٣، الوجيز: ٣١٩، شرح شرح نخبة الفكر: ٤٧٥، ألفيّة السيوطي: ٦٩، الخلاصة: ٧٣، علوم الحديث: ١٠١، تدريب الراوي ١: ٢٩١، الرعاية: ١٥٠، إرشاد طلّاب الحقائق: ١٠٧، الموقظة: ٦٠، الباعث الحثيث: ٨٢، علوم الحديث ومصطلحه: ١٩١، بلغة الأريب: ١٩٤، فتح المغيث للعراقي: ١٣١، الوجيز: ٤٣، قفو الأثر: ٧٦، فتح المغيث للسخاوي ١: ٣١٨، قواعد في علوم الحديث: ٤٣، منهج النقد: ٤٣٥.

(٢) فتح الباري ٢: ١٤٢.

منّي بمنزلة هارون من موسى».

وقال: حدّثنا مسدّد، قال: حدّثنا يحيى، عن شعبة، عن الحكم، عن مصعب ابن سعد، عن أبيه أنّ رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك فاستخلف عليّاً فقال: «أتخلفني في الصبيان والنساء؟» قال: «ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه ليس نبيّ بعدي»(١).

وأخرج مسلم أيضاً بإسناده عن سعد بن أبي وقّاص قال: قال رسول الله ﷺ لعليّ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»، وروى أيضاً بإسناده عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ رسول الله ﷺ فلن أسبّه، لَأَن تكونَ لي واحدة منهنّ أَحبُّ إليّ من حُمر النَّعَم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له وخلّفه في بعض مغازيه، فقال له عليّ [عليه السلام]: السلام عليك يا رسول الله، خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبوّة بعدي»، وسمعته يقول يوم خيبر: «لأُعطينّ الراية رجلاً يحبّه الله ورسوله». قال: فتطاولنا لها فقال: «ادعو إليّ عليّاً» فأُتي به أرمد، فبصق في عينيه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولمّا نزلت

---

(١) شرح ابن أبي الحديد ١٣: ٢١٠، الاستيعاب ٣: ٣٤، صحيح البخاري ٥: ٨٩ / ح٢٠٢، صحيح مسلم ٤: ١٨٧ / ح٢٤٠٤، مصابيح السنّة ٤: ١٧١٠ / ح٤٧٦٢، مسند أحمد ١: ٧٣، جامع الأُصول ٩: ٤٦٨ / ح٦٤٧٧، الصواعق المحرقة: ١٠٧، المراجعات: ١٣٩، أعيان الشيعة ١: ٣٧١، صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٤: ٢٤٥ الحديث ٣٤٧٠، الفصول المهمّة: ٣٩، سنن الترمذي ٥: ٥٩٩، فرائد السمطين ١: ١٢٢، الطبقات الكبرى ٣: ١٤، المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٣٧، المناقب لابن المغازلي الشافعي: ٣٤، الفصول المائة في حياة أبي الأئمّة ١: ٦١٣، تاريخ بغداد ٧: ١٢.

هذه الآية: ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ..﴾[١]، دعا رسول الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: «اللّهمّ هؤلاء أهلي»[٢].

إنّ هذا الحديث قد دُسّ فيه، ووصلت يد الخيانة والجناية إليه وتلاعبت به، فإنّ القوم إذا رأوا صحّة سنده بل تواتره من طرقهم المعتبرة عندهم لجؤوا إلى التشكيك في دلالته على أفضليّة أمير المؤمنين وخلافته عن رسول الله ﷺ. وجاء آخرون منهم، فَقَدَحوا في سنده كالمحدّث الشهير عندهم وهو أحمد بن حجر الهيتمي في كتاب (الصواعق المحرقة)، وهناك مَن لهم المعروفيّة في نقل الحديث قد عمدوا إلى لفظ الحديث فقلبوه وحرّفوه، فبدّلوا جملة: «عليٌّ منّي بمنزلة هارون من موسى» بجملة: «عليّ منّي بمنزلة قارون من موسى!»، فهذا هو حريز بن عثمان، ترجمه أرباب التراجم في كتبهم الرجاليّة، إذ هو أحد الوضّاعين والمشهورين، وقد قام آخرون بقلب الحديث لمّا رأوا في تحريف حريز بن عثمان من الفضاحة فقالوا: في الحديث شيء يناسب الشيخين!

وقال أبو بكر الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد): أخبرنا الطاهري، أخبرنا أبو القاسم عليّ بن الحسن بن عليّ بن زكريّا الشاعر، حدّثنا أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري، حدّثنا بشر بن دحية، حدّثنا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عبّاس أنّ النبيّ ﷺ قال: «أبو بكر وعمر منّي بمنزلة هارون من موسى!»

---

(١) آل عمران: ٦١.

(٢) قادتنا ٣: ٥٧، شواهد التنزيل ١: ١٢٠ / ح١٦٨، الدرّ المنثور ٢: ٣٨، تشييد المراجعات ١: ٣٦٩، الكشّاف ١: ٣٦٩، الصواعق المحرقة: ٩٣، تفسير العيّاشي ١: ١٧٧، الحاشية على إلهيّات الشرح الجديد للتجريد: ٣٢٨، الفصول المهمّة: ١١٤، إحقاق الحقّ ٣: ٤٦ و٩: ٧٠، وانظر هامشه أيضاً تجد المصادر الأُخرى.

وهكذا روى المتّقي الهندي في (كنز العمّال) وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي في (الجامع الصغير)[١]. وهذه الأحاديث ضعيفة سنداً وقد أنكرها العلماء المحقّقون، فراجع ضعف رجالها في: (الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة، تأليف السيّد علي الحسينيّ الميلاني /الرسالة السابعة في: الأحاديث المقلوبة في مناقب الصحابة: ٦ ـ ١١). ولقد نصّ جماعة من نقّاد الحديث على أنّه حديث مجعول مكذوب موضوع؛ منهم: ابن عدي، وعبد الرحمن بن الجوزي، وشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني[٢].

والمثال الثاني من الأحاديث المقلوبة حديث المباهلة، وهو من الأحاديث التي تحكي فضائل أهل البيت عليهم السلام ومنزلتهم عند الخالق المتعال، وهذا الحديث أكّدته الآية المباركة: ﴿**فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِل فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ**﴾[٣].

وفيه قال جلال الدين السيوطي: أخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وأبو نعيم عن الشعبي قال: كان أهل نجران أعظمَ قوم من النصارى قولاً في عيسى بن مريم، فكانوا يجادلون النبيّ صلى الله عليه وآله فيه، فأنزل الله هذه الآيات في سورة آل عمران: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللَّهِ**﴾[٤] إلى قوله: ﴿**فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ**﴾[٥]، فأمر بملاعنتهم، فواعدوه لغد، فغدا النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ومعه

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٣٨٤، كنز العمّال ١١: ٥٦٧.

(٢) العلل المتناهية ١: ١٩٩، لسان الميزان ٢: ٢٣ و٤: ٢١٩.

(٣) آل عمران: ٦١.

(٤) آل عمران: ٥٩.

(٥) آل عمران: ٦١.

عليّ والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام، فأبوا أن يلاعنوه، وصالحوه على الجزية، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: «لقد أتاني البشير بهَلكة أهل نجران حتّى الطير على الشجر لو تمّوا على الملاعنة»[١].

قال: وأخرج مسلم والترمذي وابن المنذر والحاكم والبيهقي في (سننه) عن سعد بن أبي وقّاص قال: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿ **فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ** ﴾[٢] دعا رسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: «اللّهمّ هؤلاء أهلي».

قال: وأخرج الحاكم وصحّحه وابن مردويه وأبو نعيم في (الدلائل) عن جابر قال: قَدِم على النبيّ السيّد والعاقب و... فغدا رسول الله صلى الله عليه وآله وأخذ بيد عليّ وفاطمة والحسن والحسين، ثمّ أرسل إليهما فأبيا أن يجيباه وأقرّا له، فقال: «والذي بعثني بالحقّ، لو فَعَلا لَأمر الوادي عليهما ناراً».

قال جابر: فيهم نزلت: ﴿ **تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ** ﴾، قال جابر: أنفسنا: رسول الله صلى الله عليه وآله وعليّ عليه السلام، وأبناؤنا الحسن والحسين، ونساؤنا فاطمة عليها السلام.

وقال السيوطي أيضاً: وأخرج ابن جرير عن علباء بن أحمد اليشكري: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿ **تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ** ﴾ أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله إلى عليّ عليه السلام وفاطمة وابنَيهما الحسن والحسين عليهما السلام، ودعا اليهود ليلاعنهم، فقال شابّ من اليهود: وَيْحَكم! أليس عهدكم بالأمس إخوانكم الذين مُسخوا قردةً وخنازير! لا تلاعنوا، فانتهَوا[٣].

---

(١) الدرّ المنثور ٢: ٣٩.

(٢) آل عمران: ٦١.

(٣) الدرّ المنثور ٢: ٤٠ ـ في ظلّ آية المباهلة.

والرواية في نزول الآية فيهم عليهم السلام وجريان المباهلة متواترة، وقد ذكرها مشاهير المفسّرين من العامّة: كالزمخشري، والفخر الرازي، والبيضاوي، والخازن، والجلالين، والآلوسي وغيرهم، وقام العلّامة السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي رحمه الله بجمع جميع أسنادها في (إحقاق الحقّ). لكنّ الذين في قلوبهم زيغ قلبوا الحديث وقالوا: إنّ الآية نزلت في غيرهم، وهذه الآية على تصريح فخر الدين الرازي في (مفاتيح الغيب) هي من الآيات التي تدلّ على عصمة أمير المؤمنين عليه السلام والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام وتطهيرهم من الرجس، وعلى أنّ الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله[١].

وراجع أيضاً ما كتبه ابن العربي في تفسيره (أحكام القرآن) حول هذه الآية، فقد بيّن وأقرّ حيث ما كتب[٢].

وأمّا ابن عساكر فنقل في (تاريخ مدينة دمشق): أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم، أنبأنا أبو الفضل بن الكريداي، أنبأنا أبو الحسن العتيقي، أنبأنا أبو الحسن الدارقطني، أنبأنا أبو الحسين أحمد بن قاج، أنبأنا محمّد بن جرير الطبري إملاء، أنبأنا سعيد بن عنبة الرازي، أنبأنا الهيثم بن عديّ قال: سمعت جعفر بن محمّد، عن أبيه في هذه الآية: ﴿**تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ**﴾[٣] قال: فجاء بأبي بكر ووُلده، وبعُمر وولده، وبعثمان وولده، وبعليّ وولده!![٤]

---

(١) مفاتيح الغيب ٤: ٨٠.

(٢) أحكام القرآن ١: ٢٧٥، فتوح الغيب ٤: ١٣١ (حاشية الطيبي على الكشّاف).

(٣) آل عمران: ٦١.

(٤) تاريخ دمشق ـ ترجمة عثمان بن عفّان: ١٦٨.

وهذا الحديث كذب محض، باطل سنداً ومتناً، فعن شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في (لسان الميزان) أنّه نقل عن البخاري والنسائي وأبي داود والعجلي نسبته إلى الكذب والإنكار والإهمال في الحديث، وذكره الدارقطني من الضعفاء، وعدّ جماعةَ أحاديثٍ من الضعاف لكون الهيثم فيها، منهم: الطحاوي والبيهقي والجوزجاني[١].

وأمّا متناً، فلأنّه لم يُنقَل في المصادر الأوّليّة المشهورة، وإنّما كُتِب في المصادر المتأخّرة المؤلّفة في الشام على هوى الأُمويّين وأضاليلهم.

والمثال الثالث من الأحاديث المقلوبة، والذي صرّح بقلبه العلّامة الأميني والأُستاذ الميلاني، هو حديث سيادة أهل الجنّة، وهو من الأحاديث المرويّة الثابتة عن رسول الله ﷺ فإنّه قال: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة»، فراجع تمام أسناده في (إحقاق الحقّ) للعلّامة المرعشي، و(فضائل الخمسة) للعلّامة السيّد مرتضى الفيروزآبادي، و(غاية المرام) للسيّد هاشم البحراني، وغيرها.

وقد أخرج الترمذي بسنده عن أبي سعيد الخُدْري قال: قال رسول الله ﷺ: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة»[٢].

ورواه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري الشافعي في (المستدرك على الصحيحين)، فهو صحيح على شرط الشيخين، مع ذلك لم يورداه في كتابيهما،

---

(١) لسان الميزان ٦: ٢٠٩، ميزان الاعتدال ٧: ١١١.

(٢) صحيح الترمذي ٢: ٣٠٦، سنن ابن ماجة ١: ٤٤، مسند أحمد ٥: ٣٩١، المستدرك على الصحيحين ٣: ٣٨.

وهكذا صحّحه شمس الدين محمّد الذهبي في (تلخيص المستدرك) وهو من المعاندين لأهل البيت عليهم السلام، وهذا يكشف عن قوّة الرواية، وقد ذكره برهان الدين الزركشي في كتابه (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، وجلال الدين السيوطي في كتابه (الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة)، وشمس الدين السخاوي في (المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة)، وأورده الزبيدي في كتابه (لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة)، ورواه النسائي في (خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٣٦)، وأبو بكر الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٩: ٢٣١)، وأبو نعيم الأصفهاني في (حِلية الأولياء ٤: ١٩٠)، وشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في (الإصابة ١: ٢٦٦)، والجزري في (أُسد الغابة ٥: ٥٧٤)، ويتميّز هذا الحديث بكثرة رواته، فراجع ما ذكرنا من المصادر.

وأمّا قلب الحديث والدسّ فيه فقد قال الترمذي: حدّثنا الحسن بن الصباح البزّار، حدّثنا محمّد بن كثير العبدي، عن الأوزاعي، عن قَتادة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأبي بكر وعمر: «هذان سيّدا كهول أهل الجنّة من الأوّلين والآخرين إلّا النبيّين والمرسلين!» قال: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

وقال أيضاً: حدّثنا عليّ بن حجر، أخبرنا الوليد بن محمّد الموقري، عن الزهري، عن عليّ بن الحسين، عن عليّ بن أبي طالب قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله إذ طلع أبو بكر وعمر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «هذان سيّدا كهول أهل الجنّة من الأوّلين والآخرين إلّا النبيّين والمرسلين!! يا عليّ لا تخبرهما».

وعلّق عليه بقوله: هذا حديث غريب من هذا الوجه، والوليد بن محمّد الموقري يُضعَّف في الحديث، ولم يَسمع عليّ بن الحسين من عليّ بن

أبي طالب[١]، ولم يورده أحمد بن حنبل في (مسنده) مع أنّه قال: إنّ هذا كتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون من حديث رسول الله فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلّا فليس بحجّة.

نعم، رواه ابنه عبد الله بن أحمد في (زوائد المسند)[٢]، وأسناده ضعيفة للغاية.

والمثال الرابع من الأحاديث المقلوبة هو حديث سدّ الأبواب، وقصّته طويلة فراجع الرسالة السابعة من (الرسائل العشر: ٢٨ ـ ٧٣).

والرسالة الثامنة من الكتاب رسالة في خبر تزويج أُمّ كلثوم من عمر الذي رواه ابن سعد في (طبقاته)، وهذا المطلب هو معترك الآراء، وأنكره أكابر علمائنا كالمفيد والسيّد المرتضى في رسائلهما، ولعلّ أفضل ما كُتب في ردّه (زواج أمّ كلثوم.. الزواج اللُّغز!) للسيّد علي الشهرستاني في أكثر من (٤٦٠) صفحة.

والمثال الخامس من الأحاديث المقلوبة هو حديث خُلّة أبي بكر، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لو كنت متّخذاً خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً»، فإنّ هذا الحديث وضعته البكريّة مقابل حديث سدّ الأبواب: «وسَدَّ الأبواب إلّا بابه» الذي يمثّل منقبة من مناقب عليّ عليه السلام التي لا تُحصى، وفيه قال ابن أبي الحديد في (شرح نهج البلاغة): إنّ البكريّة قد وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث نحو: «لو كنت متّخذاً خليلاً»، فإنّهم وضعوه في مقابل حديث الإخاء، ونحو سدّ الأبواب، فإنّه كان لعليّ عليه السلام فقلبته البكريّة إلى أبي بكر[٣].

---

(١) صحيح الترمذي ٥: ٥٧٠، سنن ابن ماجة ١: ٣٦ و٣٨، مجمع الزوائد ٩: ٥٣، فيض القدير ١: ٨٩

(٢) المسند ١: ٨٠ (أحمد بن حنبل).

(٣) شرح نهج البلاغة ١١: ٤٩، الغدير ٥: ٣١١، الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله ٢: ٢٧٧.

وذكره العلّامة الأميني عن المحبّ الطبري والقسطلاني والمتّقي الهندي[١]، وهذا الحديث انتقده جمع من العلماء الباحثين كالعلّامة الأميني في (الغدير)، والأُستاذ السيّد جعفر مرتضى العاملي في (الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله)، وأخيراً كتب الأُستاذ السيّد علي الميلاني رسالة مستقلّة حول الحديث، فراجع (الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة)[٢].

الأصل الأوّلي نقد الحديث أو تأويله؟

اعلم أنّ مشرب العلماء في ذلك مختلف، فإنّ الأُصوليّين والمجتهدين إذا وجدوا حديثاً يخالف العقل، أو النقل الصحيح، أو التاريخ القطعي، فإنّهم يردّونه، ولا يقومون بتأويله، أمّا ما يشعر من البعض هو تأويله لا ردّه، فربّما يُتّفق على ردّه فيما إذا كان مردوداً كالشمس في رابعة النهار، فهذا الأُستاذ المهدوي أراد أن يبحث في (مقدّمة المعجم المفهرس لأحاديث بحار الأنوار) أنّ الأصل الأوّلي عند المجلسي هل هو ردّ الحديث أو تأويله[٣]، يعني أنّ الأصل عنده صدوره عن المعصوم، أو يمكن أن نقول بعدم صدوره، ثمّ يستشهد أنّ المجلسي يُصِرّ على التأويل، وهذا يشعر بأنّ الأصل الأوّلي عنده هو التأويل والتوجيه لا الردّ، ونذكر لذلك مثالاً من المدرستين:

قد صرّح آية الله الخوئي بأنّ حجّيّة روايات الكتب الأربعة غير تامّة بقوله: ثمّ

---

(١) الغدير ٨: ٣٤، الرياض النضرة ١: ٨٣، إرشاد الساري ٦: ٨٣، كنز العمّال ٦: ١٣٨.

(٢) الرسائل العشر: ٣٩٠.

(٣) المعجم المفهرس لأحاديث بحار الأنوار ١: ٨٤.

إنّ (الكافي) ولاسيّما في الروضة ـ روايات لا يسعنا التصديق بصدورها عن المعصوم، ولا بدّ من ردّ علمها إليهم عليهم السلام، والتعرّض لها يوجب الخروج عن وضع الكتاب، لكنّا نتعرّض لواحدة منها ونحيل الباقي إلى الباحثين.

فقد روى محمّد بن يعقوب بإسناده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ** ﴾[١]، فرسول الله الذِّكر، وأهل بيته المسؤولون، وهم أهل الذِّكر[٢].

أقول: لو كان المراد بالذّكر في الآية المباركة رسول الله صلى الله عليه وآله، فَمَن المخاطب، ومَن المراد من الضمير في قوله تعالى: «لك ولقومك»، وكيف يمكن الالتزام بصدور مثل هذا الكلام من المعصوم عليه السلام فضلاً عن دعوى القطع بصدوره[٣]؟

وتناول العلّامة السيّد عبد الله شبّر الحديث نفسه بقوله: الحديث السادس والخمسون ما رويناه عن ثقة الإسلام في (الكافي)، عن العدّة، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عزّ وجلّ: ﴿ **وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ** ﴾ فرسول الله الذِّكر، وأهل بيته هم المسؤولون، وهم أهل الذكر، انتهى.

وفيه إشكال وهو كما ترى والمعروف بين المفسّرين أنّ الذِّكْر هو القرآن، كما قال الله: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[٤].

وروي عن الصادق عليه السلام في تفسير الآية، قال: الذِّكر القرآن، ونحن قومه،

---

(١) الزخرف: ٤٤.

(٢) الكافي ١: ١٦٤، بصائر الدرجات: ٥١.

(٣) معجم رجال الحديث ١: ٣٦.

(٤) الحجر: ٩.

ونحن المسؤولون، ويمكن توجيهه بوجوه:

الأوّل: أن يكون المعنى: فرسول الله ﷺ صاحب الذكر على حذف مضاف كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[١]، ويكون المراد بالذِّكْر: القرآن.

الثاني: أن يكون الذِّكْر مصدراً بمعنى المفعول، أي: المذكور، كما في قوله تعالى: ﴿هٰذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾[٢]، وقولهم: هذا الثوب نسج اليمن، والمعنى أنّ رسول الله ﷺ هو المذكور في الخطاب.

الثالث: أن يكون المراد بالذِّكْر في كلامه تعالى، القرآن، ويكون إطلاق النبيّ ﷺ على الذِّكْر من باب المبالغة لاختصاص النبيّ ﷺ بعلمه، وكونه نازلاً عليه، وحافظَه ومفسّره.

الرابع: أن يكون المراد بالذِّكْر هو الرسول ﷺ، ويكون كاف الخطاب في «لك» و«لقومِك» غير متوجّه إلى مخاطب معيّن، بل إلى كلّ من له قابليّة الخطاب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[٣] و ﴿سَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾[٤] على هذا، خطاب لرسول الله ﷺ من باب الالتفات، وفيه بُعْد.

الخامس: أن يكون في الحديث وَهْماً من الرواة، أو إسقاطاً، أو تبديلاً لإحدى الآيتين بالأُخرى سهواً من الراوي، أو الناسخ، ويكون هذا الحديث تفسيراً لقوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُم لَا تَعْلَمُونَ﴾[٥].

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) لقمان: ١١.

(٣) الأنعام: ٢٧.

(٤) الزخرف: ٤٤.

(٥) النحل: ٤٣، مصابيح الأنوار ٢: ٣٦٤.

ونقول: إنّ في (الكافي) و(بصائر الدرجات) قد تكرّر هذا الحديث، وجاء فيهما أنّ الذِّكْر هو القرآن[١]، ولعلّ السهو من الرواة.

وقال أيضاً في ذيل الحديث التاسع والسبعين: ما رويناه عن المرتضى قال: روي عنه عليه السلام أنّ الميّت لَيُعذَّب ببكاء الحيّ عليه. وفي رواية أُخرى أنّ الميّت في قبره يُعذَّب بالنياحة عليه. ووجه الإشكال معارضته للأدلّة العقليّة والنقليّة وآية: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرىٰ ﴾[٢]، و ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعىٰ ﴾[٣]، وأنّ الإنسان لا يعذّب بفعل غيره، ووجّهه بوجوه:

الأوّل: أنّه إذا أوصى أهله بأن ينوحوا ويبكوا عليه، كما كان متعارَفاً في الجاهليّة يعذّب بسبب ذلك.

الثاني: أنّ معنى يُعذَّب ببكاء أهله أنّه إذا علم ببكائهم ونياحتهم تألّم بسبب ذلك، فكان عذاباً له.

الثالث: أن يكون المراد ما تعارف في الأعصار السابقة من أنّهم ينوحون على الميّت ويعدّدون أوصافه الجميلة عندهم، القبيحة عند الله مثل: قتل الأقران، والغارة على المسلمين، ونحو ذلك من الأوصاف التي يُعذَّب الميّت عليها، وهم ينوحون بها عليه[٤].

---

(١) الكافي ١: ١٦٤ / ح٥، بصائر الدرجات: ٥١ / ح١، البرهان ٧: ١٣٠ ـ طبعة مؤسسة الأعلمي، بيروت.

(٢) الأنعام: ١٦٤.

(٣) النجم: ٣٩.

(٤) مصابيح الأنوار ٢: ٤٢٦، وراجع: الكافي ـ طبعة دار الحديث ١: ٥٢٣، شرح الكافي للمولى صالح المازندراني ٥: ٣٢٢، الوافي ٣: ٥٣٨، مرآة العقول ٢: ٤٢٩، بصائر الدرجات: ٣٧، تفسير القمّي ٢: ٢٨٦، وسائل الشيعة ٢٧: ٦٣ / ح٣٣٢٠٤ ـ طبعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.

ونقول: إنّ الأصل الأوّلي في الأحاديث عدم الردّ، بل ردّه إلى الله والرسول وأهله وهم أهل البيت عليهم السلام، فكم من حديث لم يظهر معناه للقدماء ولكن ظهر وانكشف معناه للمتأخّرين، فلو قيل لنا آنذاك: إنّ النساء يأتين كاسيات عاريات فلا نقبله، وأمّا نحن اليوم فنرى بوضوح كالشمس في رابعة النهار أنّ المرأة الكاسية العارية مَن هي؛ حيث إنّ النساء اليوم يظهرن في المجتمع بملبس، فإنّهنّ ذوات لباس ومع ذلك كلّهنّ لَسْنَ بذوات لباس.

وقد قال أحد المحقّقين المعاصرين: قد وردت في روايات أهل السنّة أنّ الأرض قائمة على قرن ثور، وفي بعضها أنّ الأرض مخلوقة على قرن ثور، وفي بعضها أنّ الأرض على حوت.

فنقول: إنّ هذه الروايات لم ترد في مصادر الإماميّة، لكنّ العلّامة المجلسي أوردها في (البحار) عن مصادرهم، فإنّ هذه الروايات كلّها وردت في الاهتمام بالفلاحة، غير أنّ الكلام في أنّ هذه الأحاديث هل هي صحيحة أم لا، وما المراد منها بعد صحّتها؟ حيث ظواهرها على خلاف العقل والعلم، فعلى سبيل المثال قدثبت الآن علميّاً أنّ الأرض كرويّة، وهي معلّقة في الجوّ تدور حول الشمس ولها حركات متنوّعة، والناس يرون أنّ كلّ شيء يجب أن يستند على شيء، والأجسام الثقيلة والأجرام العظيمة لا تكون بلا استناد، وهم يعتقدون أنّ الأرض تستند على الفيل، مع أنّ الآيات والروايات تدلّ بوضوح على أنّ السماوات والأرض قائمة بلا عَمدٍ ترونها.

وأمّا الروايات الدالّة على أنّ الأرض قائمة على قرن ثور، ففيها رأيان، حيث صرّح عدّة من المحقّقين أنّ الروايات موضوعة وجعليّة وضَعَها معاندو الإسلام،

وصدرت من أحبار اليهود الذين التحقوا بالإسلام، ثمّ أوردوا الأخبار الخرافيّة وأدخلوها في الإسلام ونشروها بين المسلمين، وبمرور الأيّام والسنين أخذت لوناً قدسيّاً وعُرفت فيما بعد بالإسرائيليّات، وهكذا تلقّاها علماء مصر والقاهرة، فإنّهم ردّوها وقالوا: لا يصحّ قبولها، فلمّا عجزوا عن فهمها اهتمّوا بردّها، إلّا أنّ هناك عدّة من المحقّقين أصرّوا على أنّ هذه الروايات فيها محكمات ومتشابهات، ولعلّ المحقّقين قادرون على تأويل مثل هذه الروايات وتوجيهها.

ففي كلام الرسول والمعصومين عليهم السلام كلمات تحتاج إلى تقدير ومجاز وتأويل، وعلى هذا يُحمَل حديث «الحجر الأسود يمين الله» لأنّ اليد اليمنىٰ هي الوسيلة الوحيدة في مقام التعهّد والتعاقد عند الناس، فكذلك الناس يقومون مقابل الحجر الأسود ويجدّدون العهد، وعلى هذا فهم لا يجوّزون إنكار الحديث بدءاً وبلا دليل، إلّا أن يكون مخالفاً للأدلّة الواضحة.

وأحاديث «إنّ الأرض قائمة على قرن ثور» لها توجيه عقلائي، وهو أنّ معاش وحياة الناس الماديّة كانت تعتمد قديماً على البقر، والناس يرتزقون من زراعة الأرض، والبقر وسيلة للزراعة، سيّما فحول البقر ذوو القرون، فيحتاجونها للحصاد والطحن وسقي الأراضي وغيرها.

فللبقر في الحصول على الخبز دور كبير، يبدأ بحرث الأرض، ثمّ سقيها، ثمّ حصاد محصولها، ثمّ طحن ذلك المحصول، فهذا كلّه مَجاز، كما يقال: إنّ المملكة تدور على السلطان.

ونظير هذه التعابير شائع في الأدب الفارسي القديم، كقول القائل:

كار هر كس نيست خرمن كوفتن گاو نر مى‌خواهد و مرد كهن

وممّا تقدّم ينبغي علينا أن لا نـنظر إلى ظـواهـر الألفـاظ وشكـلها الظـاهري فحسب، بل ينبغي علينا أن ننظر إلى محتوى الكلمات والجمل ومعانيها العميقة وتعابيرها البلاغيّة البليغة، وما تنطوي عليه من مقاصد وأمورٍ غيبيّة بعيدة الآفاق، فحديث أنّ الأرض قائمة على قرن ثور، له معنى صـحيح يسـتفاد مـن مـفهوم ومضمون الحديث، وله توجيهات أُخر[١].

وقد وردت الرواية «ثور الأرض» في (تفسير القمّي) و(الكافي) لثقة الإسلام الكليني، عن محمّد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبان بن تغلب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأرض على أيّ شيء هي؟ قال: «هي على الحوت». قلت: فالحوت على أيّ هو؟ قال: «على الماء». قلت: فالماء على أيّ شيء هو؟ قال: «على صخرة». قلت: فعلى أيّ شيء الصخرة؟ قال: «على قَرن ثورٍ أملس». قلت: فعلى أيّ شيء الثور؟ قال: «على الثرى». قلت: فعلى أيّ شـيء الثـرى؟ فـقال: «هـيهات! عـند ذلك ضَـلّ عِـلمُ العلماء!»[٢]

وورد أيضاً: فأخبرني ما تحت هذه الأرض؟ قال: «تحتها ثور». وهذا في كلام ابن سلّام، أورده المجلسي كاملاً في (الباب ٢٧ باب نادر من الجزء ٥٧). قال: وجدت في بعض الكتب القديمة هذه الرواية فأوردتها بلفظها، ووجدتها أيضاً في كتاب ذِكر الأقاليم والبلدان والجبال والأنهار والأشجار مع اختلاف يسير في المضمون وتباين كثير في الألفاظ، وهي مسائل عبد الله بن سلّام، وكان اسـمه

---

(١) سرمايه سخن ٣: ١٧٣، تفسير القمّي ٢: ٥٨ (الهامش)، سبل الهدى والرشاد ٣: ٢٤٩.

(٢) الكافي ٨: ٨٩/ح٥٥، تفسير القمّي ٢: ٥٧ ـ عنه: بحار الأنوار ٦٠: ٧٩/ح٣.

اِسماويل فسمّاه النبيّ صلى الله عليه وآله عبدَ الله، عن ابن عبّاس رضي الله عنه وفيها أسئلة ابن سلّام رسولَ الله صلى الله عليه وآله[١].

وقال في آخرها: إنّما أوردت هذه الرواية لاشتهارها بين الخاصّة والعامّة، وذكر الصدوقُ وغيره من أصحابنا أكثر أجزائها بأسانيدهم في مواضع، وقد مرّ بعضها، وإنّما أوردتها في هذا المجلّد لمناسبة أكثر أجزائه لأبوابه.

وفي بعضها مخالفة ما لسائر الأخبار، فهي: إمّا محمولة على أنّه أخبره موافقاً لما في كتبهم ليصير سبباً لإسلامه، أو غير ذلك من الوجوه والمحامل التي تظهر على الناقد البصير[٢].

وممّن نقد أحاديث الثور كاتب مصريّ من القاهرة، كما في رسالة (المكتبة الشاملة) ففيها: ففكرة حمل الدنيا على قرن ثور إذن فكرة شِعريّة خياليّة سرت إلينا من المصريّين القدامىٰ بشكل جدّي.

ونذكر مثالاً آخر للتأويل الصحيح والردّ الباطل: قال السيّد الشريف الجرجاني، وكذا ما أورده الأُصوليّون من قوله: «إذا رُوي عنّي حديث فاعرضوه على كتاب الله؛ فإن وافقه فاقبلوه، وإن خالفه فردّوه»[٣].

قال الخطابي: وضعَتْه الزنادقة، ويدفعه: «إنّي قد أُوتيتُ الكتاب وما يعدله، ويروى: «أُوتيت الكتاب ومثلَه معه»[٤].

قال شارح الرسالة: وقد أخرج البيهقي في (المدخل) عن أبي جعفر عن

---

(١) بحار الأنوار ٦: ٢٤١.

(٢) بحار الأنوار ٦٠: ٢٦١ ـ ٢٦٢ / توضيح.

(٣) كشف الخفاء ١: ٨٩، رسالة في علم أُصول الحديث: ٧٠.

(٤) سنن أبي داود ٥: ١٠، سنن الترمذي ٥: ٣٨، سنن ابن ماجة ١: ٦.

رسول الله ﷺ أنّه دعا اليهود فسألهم فحدّثوه، حتّى كذبوا على عيسى، فصعد المنبر فخطب الناس وقال: «إنّ الحديث سيفشو؛ فما أتاكم عنّي يوافق القرآن فهو عنّي، وما أتاكم يخالف القرآن فليس عنّي»[١].

وردّه الفيروزآبادي والصغاني، ولكنّ هذا الحديث ـ كما قاله ـ أورده الأُصوليّون في كتبهم، فهذا فخر الدين الرازي أورده في (المحصول) في ثلاثة مواضع[٢].

وقال محقّق المحصول الدكتور جابر فيّاض العلواني في هامش الكتاب: جاء في الرسالة للإمام الشافعي ص٢٢٤ قال: فهذا عندي كما وصفت، أفتجد حجّة على من روى أنّ النبيّ ﷺ قال: ما جاءكم عنّي فاعرضوه على كتاب الله؛ فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله، فقلت: ما روى هذا أحدٌ يُثبت حديثه في شيء صَغُر ولا كَبُر.

وهذه أيضاً رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن لا نقبلها على أيّ حال. وقد قال محقّق الرسالة: هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حَسَن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة كلّها موضوعة أو بالغة الغاية في الضعف حتّى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد.

ونُقل عن (عون المعبود)[٣]: أنّه حديث باطل لا أصل له، وقد كتب ابن حزم في هذا المعنى فصلاً في كتاب (الإحكام)، وروى بعضَ ألفاظ هذا الحديث

---

(١) المقاصد الحسنة: ٣٦.

(٢) المحصول ٣: ٩١ و٤: ٣٣٨ و٤٣٨.

(٣) عون المعبود ٤: ٣٢٩.

المكذوب، وأبان عن عللها فشفى، وممّا قال فيه: ولو أنّ امرأ قال: لا نأخذ إلّا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأُمّة[١].

وفي الختام قال: إنّ الحديث من وضع الخوارج والزنادقة كما قاله السيّد الجرجاني وغيرهما. ولكن قال شارح كلام السيّد الجرجاني مذيّلاً كلامه: ويرد في هذا المقام أنّ هذه الأحاديث الصحيحة الدالّة على أنّ النبيّ ﷺ أُوتي من السُّنّة مثل القرآن وأنّه لا يجوز ردّ السنن استغناءً بالقرآن، لا تنافي ذلك الحديث، لأنّ مفاده الردّ عند المخالفة وهو أمر لا ريب فيه، ويوافقه حديث: «إذا حُدِّثتُم عنّي بحديث يوافق الحقّ فخذوا به؛ حدّثت به أو لم أُحدّث»[٢].

وممّا يشهد للحديث المذكور ما أخرجه أحمد في (مسنده) عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا أعرفنّ أحداً منكم أتاه عنّي حديث وهو متّكئ في أريكته يقول: أُتلوا علَيّ به قرآناً، ما جاءكم عنّي من خير قلته أو لم أقله فأنا أقوله، وما آتاكم عنّي من شرّ فإنّي لا أقول الشرّ»[٣].

وأخرج ابن ماجة عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا أعرفنّ ما يحدّث أحدكم عنّي الحديث وهو متّكئ على أريكته فيقول: أقرأ قرآناً، ما قيل من قول حسن فأنا قلته»[٤].

وأخرج الخطيب من حديثه مرفوعاً: «إذا حُدِّثتم عنّي حديثاً تعرفونه ولا

---

(١) الرسالة: ٢٢٤ (الهامش)، المحصول ٣: ٩٢، الإحكام في أُصول الأحكام ٢: ٥٦، جامع بيان العلم ٢: ١٩٠، المقاصد الحسنة: ٣٦ طبع مصر، كشف الخفاء ١: ٨٦.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٥٧.

(٣) مسند أحمد ٢: ٣٦٧.

(٤) سنن ابن ماجة ١: ٢٤.

تنكرونه فصدّقوا به، وإذا حُدِّثتم عنّي حديثاً تُنكرونه فكذّبوا به»[١].

فظهر من هذا البيان أنّ الحديث الذي ذكره الأُصوليّون ـ وإن سُلّم كونُه موضوعاً لفظاً ـ لا شبهة في كونه صحيحاً معنى[٢].

وهذا الحديث ذكره الأُصوليّون في باب التعارض من الروايات حلّاً للتعارض وعلاجاً له، والمطلب هو موافقة الكتاب من المرجّحات عند الأُصوليّين.

وقد جاء عن الإماميّة روايات متعدّدة بمعناه، كما في خبر عمر بن أُذينة المعروف الذي رواه المشايخ الثلاثة: الصدوق والكليني والطوسي[٣].

وروى رئيس المحدّثين الصدوق في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) بإسناده عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في حديث طويل قال فيه: «فما ورد عليكم من خبرَينِ مختلفَين فاعرضوهما على كتاب الله؛ فما كان في كتاب الله موجوداً حلالاً أو حراماً فاتّبعوا ما وافق الكتاب، وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ فما كان في السنّة موجوداً منهيّاً عنه نهيَ حرام أو مأموراً به عن رسول الله صلى الله عليه وآله أمرَ إلزام، فاتّبعوا ما وافق نهيَ رسول الله صلى الله عليه وآله وأمرَه، وما كان في السنّة نهي إعافةٍ أو كراهة ثمّ كان الخبر خلافه، فذلك رخصة فيما عافه رسول الله صلى الله عليه وآله وكرهه ولم يحرّمه، فذلك الذي يسع الأخذُ بهما جميعاً أو بأيّهما شئت وسِعَك الاختيار من باب التسليم والاتّباع والردّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وما لم تجدوه في شيء من هذه الوجوه فردّوا إلينا علمه، فنحن أَولى بذلك، ولا تقولوا فيه بآرائكم، وعليكم

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٣٩١، اللآلئ المصنوعة للسيوطي ١: ٢١٤.

(٢) ظفر الأماني: ٤٩٦.

(٣) الكافي ١: ٦٧، تهذيب الأحكام ٦: ٣٠١، من لا يحضره الفقيه ٣: ٨، وسائل الشيعة ١٨: ٧٥.

بالكفّ والتثبّت والوقوف وأنتم طالبون باحثون حتّى يأتيَكمُ البيان من عندنا»[١].

وجاء أيضاً: «فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقَ كتابَ الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فذَرُوه»[٢].

فهذا بعض ما عند أئمّة الهدى وأهل بيت رسول الله صلّى الله عليه وعليهم أجمعين، ولعلّ الأُصوليّين من أهل السنّة أخذوا هذا عن أهل البيت عليهم السلام ولذلك نسبه بعضهم، فهذه الروايات تقول: إنّ العرض على القرآن ملاك وقاعدة لمعرفة الحديث الصحيح عن غير الصحيح، كما أنّ العلماء هكذا عملوا حيث عرضوا الحديث على القرآن.

قال بدر الدين الزركشي الشافعي في كتابه (البحر المحيط): الثالث: الترجيح بحسب الأُمور الخارجيّة، وله أسباب، أوّلها اعتضاد أحد الخبرين بقرينة الكتاب كتقديم «الحجّ والعمرة فريضتان» على رواية «العمرة تطوّع» لموافقته لحكم القرآن من كتاب الله وهو قوله تعالى: ﴿**وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ**﴾[٣] وهذا قاله الشافعي. وكان الشافعي يقول: ما وافق ظاهر الكتاب كانت النفوس إليه أمْيَل[٤].

وبعد هذا الكلام المفصّل نقول: إنّ كلّ حديث لا يمكن أن نردّه لأنّا لا نفهم منه معنى يوافقنا، فإنّ الأُصوليّين الذين تمسّكوا بهذا الحديث كان مرادهم هو في باب التعارض والتضارب، فإذا كان هناك حديثان أحدهما موافق للقرآن، مثلاً

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢١ / ح٤٥ ـ الباب ٣٠، وسائل الشيعة ٢٧: ١١٥ / ح٣٣٣٥٤، فرائد الأُصول ٤: ٦٣.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٩ / ح٣٣٣٦٨ وفيه: فَدَعُوه، فرائد الأُصول ٤: ٦٤.

(٣) البقرة: ١٩٦.

(٤) البرهان ٧: ١٧٦.

كحديث سبب النزول لسورة عبس التي جاء فيها: أنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ـ حاشاه ـ هو العابس، فإنّا لا يمكن أن نأخذ به، لأنّه مخالف للقرآن الذي يقول: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[1]، فهل هذا يوجد فيه عيب؟

وهكذا إذا ورد ما يُنسب إليه افتراءً أنّه ـ حاشاه ـ كان يبول قائماً، وكان في سُباطة قوم، ومقابل هذا روت عائشة أنّ كلّ مَن روى: أنّ رسول الله بال قائماً فهو باطل، فبأيّهما نأخذ؟ نقول: نأخذ بما وافق القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾.

هذا فيما إذا ورد حديثان، ولا يعني أنّ كلّ حديث لم يوجد مضمونه في القرآن فهو باطل، فكم من حرمات للّه تعالى وردت في السنّة، ولم يَرد لها في القرآن ذِكر. إذن، فمع التأمّل نفهم هذه القاعدة أنّ الحديث صعب مستصعب لا يمكن أن نقوم بردّه لأوّل وهلة قبل التأمّل في القواعد الأصليّة: القرآنيّة أو العقليّة، والرجوع إليها.

---

(١) القلم: ٤.

القسم الثاني

أسباب وضع الحديث

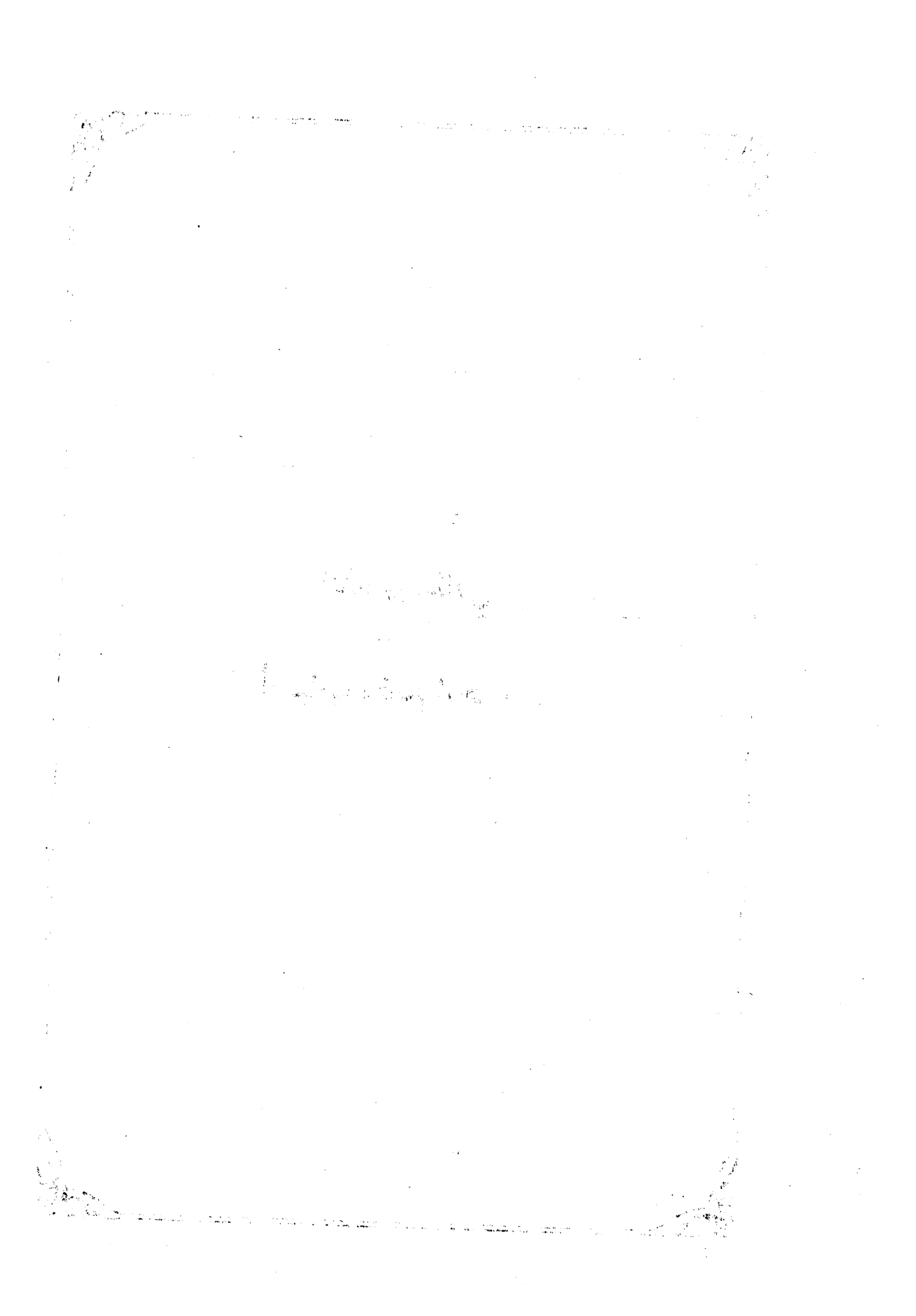

القسم الثاني
أسباب وضع الحديث

هذا هو الحقل الأوّل المفصّل في العوامل التي ساهمت ودفعت وأدّت إلى جعل الأحاديث، وتبيين الطرق التي اتّخذها الوضّاعون منهجاً لجعل الحديث، وجعلوها نصب أعينهم من أجل الوضع والجعل، فهذا عبد الرحمن بن الجوزي المتوفّى سنة ٥٩٧هـ ق ألّف كتابه (الموضوعات)، وجعل له مقدّمة فبحث، فيه العلل في جعل الحديث ووضعه وذكر منها عشراً، وهكذا هو ديدن كلّ مَن بحث حول الحديث الموضوع، نجده يتطرّق إلى أسباب الوضع وإلى المميِّز في معرفة الحديث الصحيح[1].

وهذه جملة من العوامل التي دعت إلى وضع واختلاق وجعل الحديث:

---

(١) الموضوعات ١: ١٤، السنّة قبل التدوين: ١٩٤، علوم الحديث ومصطلحه: ٢٨٢، أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٢١، مقدّمة الجامع لأحكام القرآن ١: ٧٩، التفسير والمفسّرون ٢: ٤٠، شرح نهج البلاغة ٤: ٦٣، شرح شرح نخبة الفكر: ٤٦٦، فتح المغيث للسخاوي ١: ٣١٤، ظفر الأماني: ٢٩، فتح الباقي بشرح ألفيّة العراقي (السنيكي): ٢١٥، الشذا الفيّاح ١: ٢٢٨، التقييد والإيضاح: ١٣٠، أُصول الحديث للفضلي: ١٣٢.

١ ـ وضع الحديث بدافع الحُسبة

إنّ بعض الوضّاعين كانوا من المقدّسين، ومن أهل الورع والتقوى المتحجّرين، جعلوا وضع الحديث شعارهم، فإنّ وضع الحديث والكذب على النبيّ الأعظم وعلى الثقات من الصحابة الأوّلين والتابعين لهم بإحسان لا يتنافى عند كثير من هؤلاء القوم مع الزهد والورع واتّصاف الرجل بالتقوى، بل هو شعار المتظاهرين المتشبّهين بالصالحين، فيتقرّبون به إلى المولى سبحانه، ومن هنا قال يحيى بن سعيد القطّان: ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث[١]، وما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمَن يُنسَب إلى الخير والزهد.

وقال القرطبي في (التذكار): لا التفاتَ لِما وضعه الواضعون واختلقه المختلقون من الأحاديث الكاذبة والأخبار الباطلة في فضل سور القرآن وغير ذلك من فضائل الأعمال، وقد ارتكبها جماعة كثيرة وضعوا الحديث حُسبةً ـ كما زعموا ـ يَدْعون الناس إلى الفضائل، كما رُوي عن: أبي عصمة نوح بن مريم المَروزي، ومحمّد بن عكاشة الكرماني، وأحمد بن عبد الله الجويباري وغيرهم، قيل لأبي عصمة: من أين لك عن عِكرمة، عن ابن عبّاس في فضل سور القرآن سورةً سورة؟ فقال: إنّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمّد بن إسحاق، فوضعت هذا حُسْبةً[٢].

ونقل العلّامة الأميني عن القرطبي في (التذكار ص١٥٥): أنّ الحاكم

---

(١) تاريخ بغداد ٢: ٩٨.

(٢) الغدير ٥: ٢٧٥، فتح المغيث ١: ٣٠٣، شرح شرح نخبة الفكر: ٤٤٥، التفسير والمفسّرون ٢: ٣٩، ظفر الأماني: ٤٧٧.

النيسابوري وغيره من شيوخ المحدّثين ذكروا أنّ رجلاً من الزهّاد انتدب في وضع أحاديث في فضل القرآن وسوره، فقيل له: لِمَ فعلت هذا؟ فقال: رأيت الناس زهدوا في القرآن فأحببت أن أُرغّبهم فيه، فقيل: فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «مَن كَذَب عليّ متعمّداً فَلْيتبوّأْ مقعده من النار»، فقال: أنا ما كذبت عليه، إنّما كذبت له![1]

وفي هذا قال شهاب الدين أحمد بن حجر وشارحه: إنّ الكرّاميّة[2] كبعض المتصوّفة أجازوا وضع الحديث لتقريب الناس إلى الدين وإبعادهم عن المعصية[3].

ونقل العلّامة الأميني عن القرطبي في (التذكار): قال في التحذير من الموضوعات: وأعظمهم ضرراً قوم منسوبون إلى الزهد، وضعوا الحديث حُسبةً فيما زعموا، فتقبّل الناس موضوعاتهم ثقةً منهم بهم، وركوناً إليهم، فضَلّوا وأَضلّوا[4].

---

(١) الغدير ٥: ٢٧٦.

(٢) بتشديد الراء على اللغة المشهورة، ذكره السخاوي قيل: هم فرقة من المُشبِّهة نُسِبت إلى عبد الله ابن كرّام وهو الذي صرّح بأنّ معبوده على العرش، وأطلق اسم الجوهر عليه تعالى، وهم يدّعون زيادة الورع والتقوى والمعرفة التامّة، نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، أي التخويف عن المعصية والباطل.
والكرّاميّة فئة لهم آراء تفسيريّة نقلها فخر الدين الرازي في (مفاتيح الغيب)، وقد حكموا عدّة أعوام خراسان وسيستان وغيرها ثمّ انقرضوا، وأخيراً رأينا كتاباً قد نُشر في آراء الكرّاميّة، وبحث الأُستاذ جعفر السبحاني عن الكرّاميّة وآرائهم في كتابه (الملل والنحل)، والدكتور محمد جواد مشكور في كتابه (موسوعة الفِرق الإسلاميّة: ٤٢١ ـ ٤٢٤).
وانظر أيضاً: شرح نخبة الفكر: ٤٥١، فتح المغيث ١: ٣٠٥، الفَرق بين الفِرق: ٢٠٢، الملل والنحل ١: ١٠٨.

(٣) ظفر الأماني: ٤٧٧.

(٤) الغدير ٥: ٢٧٦.

فهذا هو ميسرة بن عبد ربّه الفارسيّ البصريّ فإنّه كذّاب وضّاع، كان يختلق الحديث، وقد اختلق في فضل قزوين أربعين حديثاً. قال أبو زرعة: كان يقول: أحتسب في ذلك، وقال محمّد بن عيسى بن الطبّاع: قلت لميسرة: من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا وكذا؟! قال: وضعته أُرغّب الناس فيه. وَصَفَتْه جماعة مع هذا كلّه بالزهد[١]، فكأنّ الكذب والإفك وقول الزور ليست من الفواحش، ولم يكن فيها أيّ عيب أو منقصة أو مغمزة، ولا تنافي شيئاً من فضائل النفس، ولا تمسّ كرامة ذويها.

فهذا حرب بن ميمون مجتهد عابد، وهو أكذب الخلق.

ثمّ ذكر العلّامة الأميني عدّة من الزهّاد والعبّاد وغيرهم من الذين وضعوا الحديث حسبة وقربة إلى الله تعالى[٢]، فهذه فلسفتهم والسرّ في أنّه ترى كثيراً من الوضّاعين المذكورين في فهرست الغدير وغيره، بين: إمام مقتدى، وحافظ شهير، وفقيه حجّة، وشيخ في الرواية، وخطيب بارع. وكان فريق منهم يتعمّدون الكذب خدمة لمبدإ، أو تعظيماً لإمام، أو تأييداً لمذهب، ولذلك كثر الافتعال ووقع التضارب في المناقب والمثالب بين رجال المذاهب، وكان من تقصر يده عن الفرية على رسول الله صلى الله عليه وآله بالحديث عنه، فإنّه يُبهت الناس باختلاق أطياف حول المذاهب ورجالاتها[٣].

كما أنّ هناك من علماء السنّة أعلنوا بأعلى صوتهم ما وضعوا، فقد قال

---

(١) الغدير ٥: ٢٦٨، ميزان الاعتدال ٧: ٥٧٤.

(٢) المصدر نفسه ٥: ٢٧٦.

(٣) المصدر نفسه ٥: ٢٧٧.

شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في (شرح النخبة): والحامل للواضع أي السبب الباعث على الوضع إمّا: عدم الدِّين كالزنادقة، أو غلبة الجهل كبعض المتعبِّدين.

وقال شارح الشرح ملّا علي القارئ: أي المنتسبين إلى العبادة والزهادة وضعوا أحاديث في الفضائل والرغائب، كصلاة ليلة نصف شعبان وليلة الرغائب، ونحوهما ويتديّنون في ذلك في زعمهم وجهلهم، وهم أعظم الأصناف ضرراً على أنفسهم وغيرهم، لأنّه يرونه قربة، ويرجون عليه المثوبة، فلا يمكن تركهم لذلك، والناس يعتمدون عليهم، ويركنون إليهم لما نُسبوا إليه من الزهد والصلاح، ويقتدون بأفعالهم ويعتنون بنقل أقوالهم، حتّى قد يخفى على بعض علماء الأُمّة وأكابرهم ثقة واعتماداً على ما نقلوه فيقعون فيما وقعوا فيه كما ذكرنا في أحاديث أبي عصمة المروزي[1].

والعجيب في الأمر أنّ رواياته تَسَرّبت إلى كتب كثير من العلماء، فهذا هو عالمهم في مرو وخوارزم محمود بن عمر الزمخشري قد روى روايات أبي عصمة في تفسيره (الكشّاف).

وتبعه على هذا أمين الإسلام الطبرسي المعاصر له في تفسير (جوامع الجامع) الذي هو تلخيص للكشّاف، وكان ألّفه بعد تأليفه لتفسيره الكبير (مجمع البيان)، وأورده كذلك الواحدي والثعلبي في (البسيط) و(الكشف والبيان)، والبيضاوي في (أنوار التنزيل).

وقد ذكر الواحدي حديث أُبيّ بن كعب الطويل في فضائل السور سورة فسورة

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر: ٤٤٧.

تبعاً للثعلبي في تفسيره، وقلّده غيره في ذكر ما في تفاسيرهم كالزمخشري والبيضاوي وكلّهم أخطؤوا[١]. وانتقدهم السيّد شريف الدين الحسيني الجرجاني في (مختصر الجرجاني)[٢]، والشهيد الثاني من الإماميّة في كتابه (الرعاية)[٣].

قال ابن حجر: ولا ينافي ذلك ما ورد في فضائل كثير من السور ممّا هو صحيح أو حسن أو ضعيف، وتكفّل بإيراده أبو الفداء إسماعيل بن كثير في تفسير القرآن العظيم، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي في (الدرّ المنثور في التفسير المأثور)[٤]. وهكذا ما ورد في مصادرنا عن الإمام الصادق عليه السلام في ذلك.

ومن جملة الأسباب الواضحة لوضع الحديث هو فعل الزنادقة وأعمالهم المغرضة التي يسعون من خلالها في إبطال الدِّين، فكانت إحدى طرقهم هي وضع الحديث، وممّا لا شكّ فيه أنّ مَن لا دين له يستطيع أن يعبث ويضع ويختلق كلّ شيء حسب هواه، فعنادهم للدين حملهم على وضع الأحاديث والكلمات الباطلة، وهؤلاء الزنادقة ليسوا كفّاراً في الظاهر بل هم المبطنون للكفر المظهرون للإسلام، أو الذين لا يتديّنون بدين، يضعون الحديث استخفافاً بالدين ليضلّوا به الناس، فقد قال حمّاد بن زيد فيما أخرجه العقيلي: إنّهم وضعوا أربعة عشر ألف حديث، وقال المهديّ: أقرّ عندي رجل من الزنادقة بوضع أربعمائة حديث، وهي تجول في أيدي الناس، ذكره شمس الدين محمّد

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٠٥.

(٢) ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ٤٧٨.

(٣) الرعاية: ١٥٨.

(٤) شرح شرح نخبة الفكر: ٤٤٩.

السخاوي في (شرحه على ألفيّة العراقي)[١]، نقله عن ابن عدي في (الكامل) والخطيب البغدادي في (الكفاية)، وعبد الرحمن بن الجوزي في (الموضوعات)، وقصّة عبد الكريم بن أبي العوجاء الزنديق المعروف مشهورة في كتب العامّة كـ(الكامل) لابن عدي، و(لسان الميزان) لابن حجر العسقلاني الشافعي.

قال ابن عدي: لمّا أُخذ عبد الكريم بن أبي العوجاء ـ الذي أَمر بضرب عنقه محمّد بن سليمان بن عليّ ـ ليُضْرَب عنقه قال: لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث، أُحرّم فيها وأُحلّل![٢]

ومنهم الحارث الكذّاب الذي ادّعى النبوّة، وأمثاله، وضعوا جملاً بل آلاف الأحاديث استخفافاً بالدِّين وتلبيساً على المسلمين.

أقول: وفي كتاب (الكامل في الضعفاء) توجد أحاديث كثيرة عنهم، وهكذا في (لسان الميزان)، والكتب المؤلّفة في الرجال الضعفاء خاصّة.

يقول الأُستاذ محمود أبو رية وهو من أساتذة الفنّ في هذا الموضوع وكتابه (أضواء على السنّة المحمّديّة) من أحسن الكتب في هذا الحقل: إنّه راجت عليهم الأكاذيب، وحدّثوا عن غير معرفة ولا بصيرة، فيجب أن لا يُعتَمد على الأحاديث التي حُشيت بها كتب الوعظ والرقائق والتصوّف من غير بيان تخريجها ودرجتها. ولا يختصّ هذا الحكم بالكتب التي لا يُعرَف لمؤلّفيها قِدم في العلم ككتاب: (نزهة المجالس) المملوء بالأكاذيب في الحديث وغيره، بل إنّ كتب أئمّة العلماء

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٠٠، الموضوعات ١: ٣٨.

(٢) ميزان الاعتدال ٢: ٦٤٤، فتح المغيث ١: ٣٠٠، لسان الميزان ٥: ٥٥، علوم الحديث ومصطلحه: ٢٩١.

كـ (الإحياء) للغزالي لا تخلو من الموضوعات الكثيرة[١].

فالصوفيّة والمتصوّفة لهما دور كبير في ساحة الوضع والجعل، فالشيخ محمّد الغزالي إذا دخل في مبحث اللسان واللعن والغيبة والتهمة فإنّه يقول كلمته المشهورة: إنّ اللسان يناسب أن لا يشوّش باللعن حتّى لعن الشيطان، وخصوصاً لعن يزيد بن معاوية! الملعون، فإذا كانت هذه عقيدة رأس الصوفيّة والمتصوّفة فكيف بأسافلهم وأراذلهم وهم يتقرّبون إلى الله ويؤلّفون في مناقب يزيد بن معاوية كتباً، ويبرّرون عمل يزيد وفعلته النكراء بقتله الإمام الحسين عليه السلام.

هذا هو نموذج من أعمالهم التي لا تختصّ بالوعظ والخطابة بل قد دخلت ساحة القرآن، وفي هذا أخرج عبد الرحمن بن الجوزي بإسناده إلى محمود بن غيلان قال: سمعت مؤمّلاً يقول: حدّثني شيخ بفضائل سور القرآن التي تُروى عن أُبيّ بن كعب، فقلت للشيخ: من حدّثك؟ قال: حدّثني رجل بالمدائن وهو حيّ. فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بواسط وهو حيّ. فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بالبصرة وهو حيّ. فصرت اليه، فقال حدّثني شيخ بعبّادان. فصرت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني فإذا فيه قوم من المتصوّفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدّثني، فقلت: يا شيخ، مَن حدّثك؟ فقال: لم يحدّثني أحد، ولكن رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا وجوههم إلى القرآن[٢].

وكما أشرنا سابقاً من أنّ الإماميّة هي أيضاً تعاني من هذه الظاهرة فهي

---

(١) أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٢٢.

(٢) الموضوعات ١: ٢٤١، اللآلئ المصنوعة ١: ٢٢٧، التفسير والمفسّرون ١: ٤٠، الشذى الفيّاح ١: ٢٢٨، الرعاية: ١٥٨، الجامع للأحكام ١: ٧٩.

لا تختصّ بأهل السنّة كما يتصوّر، وإلى هذا أشار الأُستاذ محمّد هادي معرفت في كتابه (التفسير والمفسّرون).

ثمّ لا يخفى مِن أنّ هناك كتب الوعظ والإرشاد عندنا ككتاب (الأنوار النعمانيّة) للسيّد نعمة الله الجزائري ومثله كتاب (خزائن الجواهر) للشيخ علي أكبر النهاوندي وهكذا كتب المقاتل والمراثي من المتأخّرين ككتاب (محرق القلوب) للمولى مهدي النراقي، وكتاب (أسرار الشهادة) لآقا بن عابد الدربندي وأمثال هذه الكتب مع الأسف كثير، وهؤلاء يحقّ فيهم قوله تعالى ﴿**وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً**﴾[1] سامحهم الله تعالى.

وأقول: أمّا كتاب (الأنوار النعمانيّة) فهو للسيّد نعمة الله الجزائري تلميذ العلّامة المجلسي وهو أوّل مَن أثار مسألة تحريف القرآن فألّف رسالته منبع الحياة في إثبات تحريف القرآن، وهذه الرسالة طبعت ببغداد فالذي يتصدّى للقرآن بهذه الآراء فماذا يتوقّع منه إذا أراد أن يكتب شيئاً، فلا شكّ أنّه يحمل الغثّ والسمين فيما يكتب وهكذا فعل في (الأنوار النعمانيّة) إلّا أنّ هذا الكتاب صحّحه المفضال أهل التحقيق والتنقيب الأُستاذ آية الله الشهيد القاضي الطباطبائي التبريزي وهو في فنّ معرفة الوضع والجعل من المحقّقين فقد ذكر في كلّ مورد يناسب البحث بأنّ القصّة هي من الخرافات والموضوعات.

ثمّ بين أيدينا كتب في حياة الإمام الشهيد الحسين عليه السلام قد اختلطت فيها الحقائق بالأساطير ككتاب (محرق القلوب) المنسوب إلى النراقي، ونظيره كتاب (روضة الشهداء) للفاضل السبزواري الذي صرّح الأستاذ الشهيد المطهّري تبعاً

---

(١) الكهف: ١٠٤.

للمحدّث الميرزا حسين النوري بأنّ الكتاب مملوء بالأكاذيب، وذكر الأُستاذ المطهّري شطراً من أكاذيبه، فكلّ هذه الكتب وضعت أحاديث وروايات وتواريخ محرّفة كان القصد منها إبكاء الناس وهؤلاء للأسف محسوبون على الشيعة.

وفي هذا يقول عبد الرحمن بن الجوزي: منهم قوم وضعوا الأحاديث في الترغيب والترهيب ليحثّوا الناس بزعمهم على الخير ويزجروهم عن الشرّ، وهذا تعاطٍ على الشريعة، ومضمون فعلهم أنّ الشريعة ناقصة تحتاج إلى تتمّة فقد أتممناها، ثمّ أسند إلى أبي عبد الله النهاوندي قال: قلت لغلام خليل: هذه الأحاديث التي تحدّث بها من الرقائق؟ فقال: وضعناها لنرفق بها قلوب العامّة. وكان غلام خليل هذا يتزهّد ويهجر شهوات الدنيا ويتقوّت الباقلاء تصوّفاً، وغلّقت أسواق بغداد يوم موته[١].

وهذا ونظيره يصدّق كلام الأميني رحمه الله: إنّ حقلاً من الوضّاعين هم أهل فقه واجتهاد وزهد وتقوى.

وقال: وكان نعيم بن حمّاد يضع الحديث في تقوية السنّة، وكان الهيثم الطائي يقوم عامّة الليل بالصلاة فإذا أصبح يجلس ويكذب، وأمثاله كثير من الزهّاد كانوا من الوضّاعين حسبة للّه فيما زعموا[٢].

٢ ـ وضع الحديث لنصرة المذاهب الفقهيّة

لمّا كثر الفقهاء في بلاد الإسلام واشتهر بعضهم لتقرّبه بحكّام عصره، وربّما

---

(١) الموضوعات ١: ٣٩.

(٢) الغدير ٥: ٢٧٠.

ضُيِّق على هذا البعض في عصر آخر، أو قد يكون أدناه حاكمٌ وأبعده آخر، فالناس لاشتهار فقيه محبوب عندهم وضعوا أحاديث كثيرة في شأنه ووضعوا أحاديث تنال من منافسيه، فهذه كتب الحديث والتاريخ ترى فيها أُناساً افتروا على رسول الله ﷺ روايات في مناقب أبي حنيفة، أو الشافعي، أو أحمد بن حنبل، أو مالك بن أنس، وهدفهم من ذلك هو جمع الناس حوله وحولَ فقهه. وقد ذكر العلّامة الأميني قدس سره في (الغدير) عدداً من الروايات الموضوعة في شأن أبي حنيفة فقال: من الروايات رواية: سيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان بن ثابت ويكنّى أبا حنيفة، لَيُحيينّ دين الله وسنّتي على يديه.

ورواية: في كلّ قرن من أُمّتي سابقون، وأبو حنيفة سابق في زمانه. أخرجها الخوارزمي في كتابه (مناقب أبي حنيفة ١: ١٦) بهذا اللفظ. وفي (جامع مسانيد أبي حنيفة ١: ١٨) بلفظ: وأبو حنيفة سابق هذه الأُمّة. والسند مرسل عن ابن لهيعة المتوفّى ١٧٤ عن رسول الله ﷺ من طريق حامد بن آدم الكذّاب، كذّبه الجوزجاني وابن عدي، وعدّه أحمد السليماني فيمن اشتهر بوضع الحديث وقال ابن معين: كذّاب لعنه الله، مات ٣٣٩.

ورواية: إنّ في أُمّتي رجلاً اسمه النعمان، وكنيته أبو حنيفة، هو سراج أُمّتي، هو سراج أُمّتي، هو سراج أُمّتي. أخرجها الخطيب البغدادي في (تاريخه ١٣: ٣٣٥) وقال: حديث موضوع!

ورواية: يكون في آخر الزمان رجل يكنّى بأبي حنيفة، هو خير هذه الأُمّة.

ورواية: سيكون في أُمّتي رجل يقال له أبو حنيفة، هو سراج أُمّتي.

ورواية: يكون في أُمّتي رجل يقال له النعمان، يكنّى أبا حنيفة، يجدّد الله له

سنّتي على يديه. عدّه ابن عدي من موضوعات أحمد الجويباري الكذّاب الوضّاع. (لسان الميزان ١: ١٩٣، اللآلئ المصنوعة ١: ٢٣٨).

ورواية: أبوحنيفة سراج أهل الجنّة، في (أسنى المطالب ص١٤): موضوع باطل!

ورواية: سيأتي رجل من بعدي يقال له النعمان بن ثابت، ويكنّى أبا حنيفة يحيا دين الله وسنّتي على يديه.

ورواية: يجيء رجل فيحيي سنّتي ويميت البدعة، اسمه النعمان بن ثابت.

ورواية: إنّ سائر الأنبياء تفتخر بي وأنا أفتخر بأبي حنيفة، وهو رجل تقيّ عند ربّي، وكأنّه جبل من العلم، وكأنّه نبيّ من أنبياء بني إسرائيل، فمن أحبّه فقد أحبّني، ومن أبغضه فقد أبغضني! قال ابن الجوزي: موضوع. وقال العجلوني: لا يصلح وإن تعدّد طرقه. (كشف الخفاء ١: ٣٣).

ورواية: إنّ آدم افتخر بي وأنا أفتخر برجل من أُمّتي اسمه نعمان، وكنيته: أبو حنيفة، هو سراج أُمّتي. قال العجلوني: موضوع. (كشف الخفاء ١: ٣٣).

ورواية: لو كان في أُمّة موسى وعيسى مثل أبي حنيفة لما تهوّدوا وما تنصّروا.

ورواية: يخرج في أُمّتي رجل يقال له أبو حنيفة، بين كتفيه خال، يُحيي الله تعالى على يديه السنّة. مرسل عن مجاهيل، ذكره الخوارزمي في (مناقب أبي حنيفة ١: ١٦).

ورواية ابن عبّاس: يطلع بعد رسول الله بدر على جميع خراسان، يُكنّى بأبي حنيفة.

ورواية أبي البختري الكذّاب قال: دخل أبو حنيفة على جعفر بن محمّد

الصادق، فلمّا نظر إليه جعفر قال: كأنّي أنظر إليك وأنت تحيي سنّة جدّي ﷺ بعد ما اندرست، وتكون مفزعاً لكلّ ملهوف، وغياثاً لكلّ مهموم، بك يسلك المتحيّرون إذا وقفوا، وتهديهم الواضح من الطريق إذا تحيّروا، فلك من الله العون والتوفيق حتّى يسلك الربّانيّون بك الطريق. أخرجه الخطيب الخوارزمي في (مناقب أبي حنيفة ١: ١٩) عن أبي البختري.

ما عساني أن أقول في رجل يؤلّف كتاباً ضخماً في مناقب أبي حنيفة من هذه المخازي، ويأتي بهذه الأكاذيب الشائنة ويبثّها في الملأ الديني كحقائق راهنة، غير مكترث بمغبّة دَجَله، ولا مبالٍ بالكشف عن سَوْءته. انتهى.

هذا ما ذكره العلّامة الأميني ﷺ في أبي حنيفة، وعلى هذا المنوال ذكروا مناقب للشافعي، ووضعوا أحاديث في فضائله وفقهه، كما وضع أعداء الشافعي روايات في ذمّه، قال شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني: وقال الجزري: وقوم وصفوها تعصّباً وهوىً كمأمون بن أحمد الهروي في وضعه حديثاً «يكون في أُمّتي رجل يقال له محمّد بن إدريس، يكون أضرَّ على أُمّتي من إبليس»[1].

وذكر الأُستاذ أسد حيدر قسماً من الروايات الموضوعة في مناقب الفقهاء الأربعة، فراجع كتابه القيّم: (الإمام الصادق والمذاهب الأربعة).

قال الشيخ محمود أبو ريّة: وليس الوضع لنصرة المذاهب محصوراً في المبتدعة وأهل المذاهب في الأُصول، بل إنّ من أهل السنّة المختلفين في الفروع

---

(١) الغدير ٥: ٢٧٧، ميزان الاعتدال ٣: ٤٢٩، الموضوعات لابن الجوزي ٢: ٤٨، ظفر الأماني: ٤٦٦، المجروحين لابن حِبّان ٣: ٤٦.

مَن وضع أحاديث كثيرة لنصرة مذهبه أو تعظيم إمامه[١]. من ذلك ما رواه الأحناف قدحاً في الشافعي ومدحاً لأبي حنيفة بإسناد رفعوه إلى أبي هريرة عن النبيّ ﷺ: «يكون في أُمّتي رجل يقال له محمّد بن إدريس، أضرّ على أُمّتي من إبليس! ويكون في أُمّتي رجل يقال له أبو حنيفة، هو سراج أُمّتي».

وقد رواه الخطيب مقتصراً على ما ذكروه في أبي حنيفة وقال: موضوع وضعه محمّد بن سعيد المروزي البورقيّ، وهكذا حدّث به في بلاد خراسان، ثمّ حدّث به في العراق وزاد فيه: «وسيكون في أُمّتي رجل يقال له محمّد بن إدريس، فتنتُه أضرّ على أُمّتي من فتنة إبليس». وهذا الإفك ممّا لا يحتاج إلى بيان بطلانه، ومع هذا تجد فقهاء الأحناف المعتبرين يذكرون في كتبهم الفقهيّة شقّ الحديث الذي يصف أبا حنيفة بأنّه سراج الأُمّة ويسكنون إليه، بل يستدلّون على تعظيم إمامهم على سائر الأئمّة، الأمر الذي اضطرّ الشافعيّة إزاء ذلك أن يضعوا في إمامهم حديثاً يفضّلونه على كلّ إمام وهذا نصّه: «أكرموا قريشاً فإنّ عالمها يملأ طباق الأرض علماً»، وأنصار المالكية مالك بن يونس لم يلبثوا أن وضعوا في إمامهم هذا الحديث «يخرج من المشرق إلى المغرب، فلا يجدون أعلمَ من عالم أهل المدينة»[٢].

وجعلُ الحديث في هذا الاتّجاه صار ميداناً للمنافسة، فكلّ فريق منهم يسعى لتثبيت رأيه وتنصيب فقيهه، فلا يُبالي بما يأتي به؛ صحيح هو أم باطل، موضوع

---

(١) أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٢٢.

(٢) الغدير ٥: ٢٧٧، أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٢٢، التفسير والمفسّرون ٢: ٣٨، معرفة الإمام ج١٧.

أم مسلّم!

فقد روى ابن الجوزي بإسناده إلى الدارقطني عن أبي حاتم ابن حبّان قال: سمعت عبد الله بن علي يقول: سمعت محمّد بن أحمد بن الجنيد يقول: سمعت عبد الله بن يزيد المعتري يقول عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث ممّن تأخذونه، فإنّا كنّا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً[١].

وهذا يحكي عن ظاهرة سيِّئة عند الناس، فإنّهم كلّما أرادوا فرض نظريّة أو رأي أَتَوا بالحديث على حسب الرأي الكلامي أو الفقهي أو الحديثي الذي يعتقدونه.

٣ـ وضع الحديث لتثبيت الخلفاء والخلافة

إنّ الغلاة كما هم في الشيعة كذلك هم في أهل السنّة والجماعة، وقد وضعوا لأئمّتهم أحاديث كثيرة لاسيّما إزاء فضائل أهل البيت عليهم السلام، فانتشرت ظاهرة الأحاديث الموضوعة بحيث أنكرها كثير من المحقّقين من أهل العامّة.

وبهذا صرّح العلّامة عبد الحسين الأميني بقوله: أكثَرَ الوضّاعون في الكذب على سيّد العترة أمير المؤمنين عليه السلام وبان ذلك في الملأ حتّى قال عامر بن شراحيل: أكثر من كُذِّب عليه من الأُمّة الإسلاميّة هو أمير المؤمنين عليه السلام[٢]. ولهذا نجد أنّ العلّامة الأميني يفتح باباً واسعاً في غديره في غُلوّ أهل السنّة والجماعة في الخلفاء بوضعهم أحاديث في شأن أبي بكر وغيره من الحكّام، فجمع في المجلّد السابع

---

(١) الموضوعات ١: ٣٨.

(٢) تذكرة الحفّاظ ١: ٧٧.

والثامن سبعين من الأحاديث الموضوعة في فضائلهم المزعومة، وفي أبـي‌بكر خاصّة.

ومن هذه الموضوعات ثناء أمير المؤمنين عليه السلام عـليهم! مـع أنّـه لم يـقرّ لهـم بشرعيّة الخلافة وحاجَجَهم بالتي هي أحسن، وبمنطق الدليل والبـرهان، وهـو الذي خطب خطبته المعروفة بالشِّقشقيّة التي أكّد فيها أحـقيّته بـالخلافة وعـدم مشروعيّة ما حدث من تآمر، فـإذا كـان هـذا مـوقفه فكـيف يـتفوّه بـمثل هـذه الأحاديث؟! فراجع المجلّد الثامن من (الغدير)[1] ونحن في غنىً عنها.

ثمّ تجد كتاب (بحار الأنوار) قد تطرّق إلى انتقاد الأئمّة عليهم السلام وغيرهم لروايات موضوعة في شأن الحكام الغاصبين، ومنهم المأمون، فنقل العلّامة المجلسي في (المجلّد ٤٧ من بحاره: الصفحة ٣٥٤) الروايات الموضوعة التي جمعها بـعض أهل البصرة وعرضوها على أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وفي (المجلّد ٤٩ الصفحة ١٩) ذكر الأحاديث الموضوعة في فضل الرَّجُلَين وعرضت على المأمون فأبطلها، وفي (المجلّد الثاني من البحار الصفحة ٢١٨) ما يقرب من ذلك، وفي (المجلّد الخمسين الصفحة ٨٠) عرض يحيى بن أكثم الأحاديث الموضوعة فـي فـضل الرَّجُلين على أبي جعفر الثاني عليه السلام فردّها وأبـطلها. كـما تـوجد روايـاتٌ كـثيرة موضوعة في شأن أولئك ذُكرت في (غدير) العلّامة الأميني رحمه الله.

وتأييداً لما ذكرنا روى اليعقوبي في (تاريخه): ومنع عبدُ الملك أهل الشام من الحجّ، وذلك أنّ ابن الزبير كان يأخذهم إذا حجّوا بالبيعة، فلمّا رأى عبد الملك ذلك منَعَهم من الخروج إلى مكّة، فضجّ الناس وقالوا: تمنعنا من حجّ بـيت الله

---

(١) الغدير ٨: ٣٦، وراجع: نهاية الدراية: ٣٠٩، غريب الحديث (الخطابي): ٥.

الحرام وهو فرض من الله علينا! فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدّثكم أنّ رسول الله قال: لا تُشدّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد بيت المقدس. وهو يقوم لكم مَقامَ المسجد الحرام، وهذه الصخرة التي يروى أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وضع قَدَمه عليها لمّا صعد إلى السماء تقوم لكم مقام الكعبة! فبنى عبد الملك على الصخرة قبّة وعلّق عليها ستور الديباج وأقام لها سَدَنة، وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة، وأقام بذلك أيّام بني أُميّة[1].

وذكرت كتب التاريخ أنّه قد كانت الصخرة مكشوفة في حكومة عمر وعثمان ومع حكمهما على الشام، وكذلك في خلافة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام وإن كان لم يحكم عليها، ثمّ كذلك في حكومة معاوية وابنه وابن ابنه، فلمّا كان في زمن عبدالملك وجرى بينه وبين ابن الزبير من الفتنة ما جرى، كان هو الذي بنى القبّة على الصخرة، وعظّم عبد الملك شأن الصخرة بما بناه عليها وجعل عليها الكسوة في الشتاء والصيف، ليكثر قصد الناس إلى بيت المَقْدس فيُشغَلوا بذلك عن قصد ابن الزبير، والناس على دين ملوكهم، وظهر من ذلك الوقت من تعظيم الصخرة ما لم يكن المسلمون يعرفونه! وصار بعض الناس ينقل الإسرائيليّات في تعظيمها حتّى روى بعضهم عن كعب الأحبار عند عبد الملك بن مروان، وعروة بن الزبير حاضر: أنّ الله قال للصخرة: أنتِ عرشيَ الأدنى![2]

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٦١. والأحاديث مذكورة في الصحاح الست يراجع على سبيل المثال: صحيح مسلم بشرح النووي ٩: ١٦٧ والإمام الزهري وأثره في السنة: ٤٥٩.

(٢) معرفة الإمام ١٨: ٢٧٥.

قال مصطفى السباعي في كتابه (السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي): إنّ عبدالملك بن مروان منع الناس من الحجّ أيّام فتنة ابن الزبير، وبنى قبّة الصخرة في المسجد الأقصى ليحجّ الناس إليها ويطوفوا حولها بدلاً من الكعبة، ثمّ أراد أن يحمل الناس على الحجّ إليها بعقيدة دينيّة، فوجد الزهريَّ وهو ذائع الصِّيت في الأُمّة الإسلاميّة مستعدّاً لأن يضع له أحاديث في ذلك، فوضع أحاديث منها: حديث لا تُشدّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومنها حديث الصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة فيما سواه، وأمثال هذين الحديثين! والدليل على أنّ الزهري هو واضع هذه الأحاديث أنّه كان صديقاً لعبد الملك، وكان يتردّد إليه، وأنّ الأحاديث التي وردت في فضائل بيت المقدس مرويّة من طريق الزهري فقط[١]. والروايات المصنوعة في فضل بيت المقدس أكثر من هذا[٢].

وهكذا الأُمويّون، فإنّ لهم باعاً بوضع الأحاديث في مناقب الشام وأهلها، وقد أقرّ المحقّقون بأنّ أكثرها دسائس إسرائيليّة، وفي بعض الكتب أنّ مَن أهلّ مِن المسجد الأقصى للحجّ غُفِر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر[٣]، وأكثرها من كعب الأحبار، وهو البارع في فنّ وضع الحديث وجعله، وهكذا الروايات الواردة في فضل الشام وأهلها.

وفي (كشف الخفاء) للعجلوني /الحديث ٨٠٧: أهل الشام سوط الله تعالى في

---

(١) السنّة ومكانتها من التشريع الإسلامي: ٣٦٩.

(٢) نهاية الإرب ١: ٣٣٢.

(٣) يراجع: أضواء على السنّة المحمّديّة ١: ١٦٧، معرفة الإمام ١٨: ٢٨٠.

الأرض، ينتقم بهم ممّن يشاء من عباده، وحرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنيهم وأن يموتوا إلّا همّاً وغمّاً وغيظاً[١].

ولعلّ المراد من المنافقين ـ حاشاه ـ أمير المؤمنين عليه السلام وأتباعه، ومن المؤمنين معاوية وأتباعه. وسمعنا بعض أساتذتنا أنّ الأصل الأوّلي في روايات البقاع هو التأمّل، وهكذا في روايات المناقب للأشخاص فإنّها مظنّة التأمّل إلّا ما رواه المخالفون، فإنّ الفضل ما شَهِدت به الأعداء.

٤ ـ وضع الحديث للتقرّب إلى السلاطين

حينما نرجع إلى التاريخ ونتصفّح أوراقه نرى أنّ كثيراً من الوضّاعين ذهبوا إلى وضع الحديث تقرّباً إلى السلطان وحبّاً للرئاسة، وتمهيداً للدخول في حكومة السلاطين والعيش على فتات موائدهم. وكان من سمات ذلك العصر انتشار الفوضى والخروج على أمانة النقل، ولهذا فُتح باب التقرّب إلى السلطان بمفاتيح الأكاذيب، فدخل الكثير منهم فيه رغبة في دنيا الطواغيت، فهذا غياث بن إبراهيم يدخل على المهدي العبّاسي، وكان المهديّ يحبّ الحمام، فطلب منه أن يحدّثه، فَساق في الحال إسناداً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: لا سَبقَ إلّا في نصل، أو خُفّ، أو حافر، أو جناح[٢].

قال شارح (نخبة الفكر) وهو الملّا علي القارئ الهروي: كما وقع لغياث بن إبراهيم النخعي حيث دخل على المهديّ ـ وهو محمّد بن المنصور عبد الله

---

(١) كشف الخفاء ١: ٢٦١.

(٢) نهاية الدراية: ٣١٠، جامع الأُصول ١: ١٣٧، الباعث الحثيث: ٩٣، الرواشح السماويّة: ١٩٦.

العبّاسي والد هارون الرشيد، وهو الباني للمسجد الحرام سابقاً بناء مسقّفاً خلاف ما بناه بنو عثمان مقبّباً لاحقاً ـ فوجده، وصادف غياثُ المهديَّ حال كونه يلعب بالحمام، فساق في الحال لطمع المال إسناداً إلى النبيّ ﷺ أنّه قال: لا سَبْق.. ـ بفتح فسكون مصدر سَبَقتُ أسبِق، وبفتح الباء ما يجعل من المال رهناً على المسابقة، والمعنى لا يحلّ أخذ المال بالمسابقة إلّا في هذه الثلاثة، وقال الخطابي: الرواية الصحيحة بفتح الباء؛ كذا في (النهاية)[١] ـ إلّا في نصل ـ وهو حديدة السهم ـ أو خُفّ ـ وهو للإبل ـ أو حافر ـ وهو للخيل ـ أو جَناح ـ بفتح الجيم أي ريش وهو للطائر ـ أي إلّا في ذوات هذه الأشياء من السهام والإبل والخيل، فزاد في الحديث الثابت على ما في (الجامع الصغير) بلفظ: لا سبق إلّا في خفّ أو حافرٍ أو نصل، رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة عن أبي هريرة، أو «جناح» أي هذا اللفظ[٢].

فعرف المهديّ أنّه كذبَ في الزيادة لأجله، فأمر بذبح الحمام.

قال شمس الدين محمّد السخاوي: فأمر له بِبُدرة[٣] ـ يعني عشرة آلاف درهم، فلمّا قام قال المهديّ: أشهد على قفاك أنّه قفا كذّاب! ثمّ ترك الحمام بل أمر بذبحها وقال: أنا حملته على ذلك، انتهى. ورُوي نظيرُه عن وهب بن وهب[٤].

والأظهر ما روي أنّ المهدي استحسنه أوّلاً وأعطاه عشرة آلاف درهم، فلمّا

---

(١) هامش سنن أبي داود ٣: ذيل ٦٣، النهاية ٢: ٣٣٨٦.

(٢) سنن النَّسائي ٦: ٢٢٧، سنن ابن ماجة ٢: ٩٦٠، فيض القدير ٦: ٤٢٧، مسند أحمد بن حنبل ٢: ٢٥٦ و٣٥٨ و٣٨٥ و٤٢٥ و٤٧٤، سنن أبي داود ٣: ٦٣، الجامع الصحيح ٤: ١٧٨.

(٣) القاموس المحيط: ٤٤٤.

(٤) الجامع للأحكام ١: ٧٩، ميزان الاعتدال ٣: ٣٣٨، حياة الحيوان ١: ٣٧٠، حاشية مدارك الأحكام ٢: ١٧٤، رجال النجاشي: ٤٣٠ الرقم ١١٥٥، خلاصة الرجال: ٢٦٢، منتهى المقال ٦: ٤٠٠.

أدبر أُلقي في قلب المهدي أنّه كذبَ لأجله، فأمر بذبح الحمام لكونه سبباً لوضع الحديث، وكذب على رسول الله ﷺ لكن لم يتعرّض له، ولم يأخذ ما أعطاه، فهذا الحديث مأخوذ باعتبار جزئه الأخير، أي أنّه موضوع باعتبار جزئه الأخير[١].

وهنا كلام للدكتور عبد الهادي الفضلي، فهو يقول حين يعدّد العوامل لوضع الحديث: الخامس: العامل الاجتماعي، وأعني به ذلك السبب الرخيص المَهين الذي كان يدفع تلكمُ الطبقة من وعّاظ السلاطين إلى وضع الحديث للزُّلفى من حاكمٍ أو أميرٍ أو غيرهما، بُغيةَ الحصول على مركزٍ اجتماعي.

ويقول الدكتور صالح: وأدهى من ذلك (وهو يشير إلى العامل المذهبي) وأمرّ ما يضعه بعض علماء السوء في كلّ جيل تقرّباً إلى الطبقة الحاكمة وكسباً للحظوة عندها، كما صنع غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي، فإنّه دخل على أمير المؤمنين المهدي، وكان المهدي يحبّ الحمام ويلعب به، فإذا قدّامه حمام، فقيل له: حدّثْ أمير المؤمنين، فقال: حدّثنا فلان عن فلان أنّ النبيّ ﷺ قال: لا سبق إلّا في نصل، أو خفّ، أو حافر، أو جناح. فأمر له المهديّ ببدرة، فلمّا قام قال: أشهد على قفاك أنّه قفا كذّاب على رسول الله.

ثمّ قال المهديّ: أنا حملته على ذلك، ثمّ أمر بذبح الحمام، ورفض ما كان فيه[٢].

وأنا هنا لا أدري لماذا عاب الدكتور صالح على غياث بن إبراهيم كذبه على رسول الله ﷺ ولم يعقّبه بعيبه على المهديّ إعطاءَه المال، ألا يدلّ على تشجيع

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٠١، شرح شرح نخبة الفكر: ٤٤٢، نهاية الدراية: ٣٠٩، ظفر الأماني: ٤٧٤، المجروحين لابن حبّان ١: ٦٦، الرعاية: ١٥٥.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٦٨.

الوضع والكذب، وعلى من ...؟ على رسول الله ﷺ، وممّن؟ ... [ممّن يدّعي أنّه] خليفة المسلمين الأمين على أموالهم ودينهم! ألا يعدّ هذا أفضح وأدهى وأمرّ، ولا أقلّ من أنّهما اشتركا في الجريمة[1].

أقول: هذا السؤال وارد على كلّ مَن نَقَل هذا الحديث مثالاً لدواعي الوضع كابن صلاح وشارحي كلامه، والسخاوي، والعسقلاني، وغيرهم.

ولا يخفى أنّ للعبّاسيّين دوراً كبيراً في وضع الحديث، خصوصاً ضدّ السادات الحسنيّين، فإنّ العبّاسيّين قد طبّقوا أحاديث المهديّ المنتظر على هذا المهدي العباسي!

قال الأُستاذ الشهيد المطهري: إنّ أحد خلفاء العبّاسيّين هو المهديّ، وقد ادّعى المؤرّخون أنّ أباه سمّاه المهدي حتّى يَخدع الناس ويَدّعيَ بأنّ المهدي المنتظر هو ابنه، ولذلك نقل أبو الفرج الأصفهاني في كتابه (مقاتل الطالبيّين): أنّ المنصور والد المهديّ الخليفة الثاني للعبّاسيّين بعد السفّاح، كان إذا واجه خصماءه من العبّاسيّين يقول لهم: إنّ هذا الادّعاء كذب محض، فقد واجه مسلم بن قتيبة وهو من أقربائه وأحبّائه فقال له: ما يقول محمّد بن عبد الله المحض بن الحسن؟ قال: إنّه يقول: أنا المهديّ المنتظر، أنا مهديّ الأُمّة، قال: إنّه اختلط عليه، إنّه ليس مهديّ الأُمّة، ولا ابني. ولكن إذا واجه الآخرين يقول: هذا ابني هو مهديّ الأُمّة، وهو المهدي المنتظر. وهذا العنوان صار سبباً لخلط الناس، وكثير من الناس بايعوه على هذا العنوان إذ وصلت إليهم روايات من النبيّ، ولكنّهم لم يتحقّقوا من

---

(١) أُصول علم الحديث للفضلي: ١٥٦.

الأمر ولم يتفحّصوا، فلذلك سقطوا فيما زعموا[١].

وهذا دور العبّاسيّين في الإمام الحسن عليه السلام، اِدّعوا أنّه كان عثمانيّاً ومن أتباع عثمان، فالبلاذري صاحب (أنساب الأشراف) يقول: قال عليّ عليه السلام لابنه الحسن ـ وقد رآه يوماً يتوضّأ: أسبغِ الوضوء، فقال: قد قتلتم أمس رجلاً كان يُسبغ الوضوء، فقال عليّ: لقد أطال الله حزنك على عثمان![٢]

ثمّ نقل أنّ الحسن عليه السلام كان مطلاقاً، ونقل شطراً من خِطبته النساء وتطليقهنّ حتّى قال: حدّثني عبّاس، عن هشام الكلبي، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي صالح قال: أحصى الحسن بن عليّ تسعين امرأة، فقال عليّ: لقد تزوّج الحسن وطلّق حتّى خِفتُ أن يجيء بذلك علينا عداوةَ أقوام[٣].

وقد تطرّق بعض المحقّقين مثل فضيلة الشيخ مهدي خليل جعفر، لهذا الموضوع في الموسوعة الكبرى لأهل البيت ـ وهي باسم: (أعلام الهداية) ـ حيث قال:

هل كان الإمام الحسن عليه السلام عثمانيّاً؟

هناك جملة من الافتراءات ألحقها بعض كتّاب التاريخ بالحسن عليه السلام، ومن هذه الافتراءات: دعوى أنّ الإمام الحسن عليه السلام «كان عثمانيّاً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة»، قالوا: «وربّما غلا في عثمانيّته، حتّى قال لأبيه ذات يوم ما لا يحبّ، فقد روى الرواة أنّ عليّاً مرّ بابنه الحسن وهو يتوضّأ، فقال له: أسبغ الوضوء يا حسن!

---

(١) مجموعة آثار الشهيد المطهّري ١٨: ١٧٣.

(٢) أنساب الأشراف ٣: ٢٦٩.

(٣) المصدر نفسه ٣: ٢٧٧.

فأجابه الحسن بهذه الكلمة المرّة: لقد قتلتم بالأمس رجلاً كان يسبغ الوضوء، فلم يَزِد على أن قال: لقد أطال الله حزنك على عثمان! وفي نصّ آخر للبلاذري: لقد قتلت رجلاً كان يسبغ الوضوء[١].

وفي قصّة أُخرى يزعمون أنّ الحسن بن عليّ قال لعليّ: يا أمير المؤمنين، إنّي لا أستطيع أن أُكلّمك. وبكى، فقال عليّ: تكلّم، ولا تحنَّ حنين المرأة، فقال: إنّ الناس حصروا عثمان، فأمرتك أن تعتزلهم وتلحق بمكّة، حتّى تؤوب إلى العرب عوازبُ أحلامها، فأبيت، ثمّ قتله الناس، فأمرتك أن تعتزل الناس ـ إلى أن قال ـ: ثمّ أمرتك اليوم أن لا تَقْدم العراق فإنّي أخاف عليك أن تُقتَل بمَضيعة!..[٢].

وثمّة روايات أُخرى تفيد هذا المعنى[٣]، ونرى أنّ المتتبّع لهذه الروايات بعين التمحيص والتحقيق والبصيرة يجد الارتباك بادياً عليها، فضلاً عن عدم جمعها لشرائط القبول والحجيّة، فلا يمكن الاعتماد على مثل هذه النصوص، على أنّ بعض الباحثين قال: المشهور أنّ هذه المحاورة قد جرت بين أمير المؤمنين عليه السلام والحسن البصري حينما مرّ عليه بالبصرة وهو يتوضّأ[٤].

ولا يخفى أنّ أيدي الوضّاعين الخائنة لعبت دوراً كبيراً في خلق مثل هذه الروايات؛ لذا فلا يصحّ قبولها لعدّة أسباب، منها:

أوّلاً: كيف يمكن أن نجمع بين ما قيل قالوه وبين قولهم المدّعى الآنف الذكر: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام أرسل الإمام الحسن وأخاه عليهما السلام للدفاع عن عثمان... وأنّه لمّا

---

(١) الفتنة الكبرى قسم: عليّ وبنوه ١٧٦، وأنساب الأشراف ٣: ٢٧ بتحقيق الشيخ المحمودي.

(٢) أنساب الأشراف ٢: ٢١٦ ـ ٢١٧، تاريخ الطبري ٣: ٤٧٤.

(٣) يراجع: سيرة الأئمّة الاثني عشر ١: ٥٤٢ ـ ٥٤٤، وغير ذلك.

(٤) أنساب الأشراف، بتحقيق الشيخ المحمودي ـ ترجمة الإمام الحسن: ١٢.

علم بمصيره جاء كالواله الحزين، ولطم الحسن المخضّب بالدماء، ودفع في صدر الحسين عليه السلام بتخيّل أنّهما قد قصّرا في أداء مهمّتهما... الخ؟!

ثانياً: إنّ المتتبّع لجميع مواقف الإمام الحسن عليه السلام يجده باستمرار وبمزيد من الإصرار أنّه كان يشدّ أزر أبيه، ويدافع عن حقّه، ويهتمّ في دفع حجج خصومه، وقد خاض غمرات الحروب في الجمل وفي صفّين، معرّضاً نفسه للأخطار الجسام في سبيل الدفاع عنه عليه السلام وعن قضيّته، حتّى لقد قال الإمام عليه السلام: «اِملكوا عنّي هذا الغلامَ لا يَهُدَّني»[1].

وبالنسبة لدفاعه عن قضيّة أهل البيت عليهم السلام وحقّهم في الخلافة، فإنّنا لا نستطيع استقصاء جميع مواقفه وأقواله في هذا المجال، وإنّما نكتفي بذكر نماذج منها للاستدلال على دفاعه عن مواقف أبيه عليه السلام:

أ ـ قد جاء عنه عليه السلام أنّه قال: «إنّ أبا بكر وعمر عمدا إلى هذا الأمر، وهو لنا كلُّه، فأخذاه دوننا، وجعلا لنا فيها سهماً كسهم الجدّة، أمَا واللهِ لَتهمّنهما أنفسهما يوم يطلب الناس فيه شفاعتنا»[2].

ب ـ ومن خطبة له عليه السلام قال فيها: «ولولا محمّد صلى الله عليه وآله وأوصياؤه كنتم حيارى لا تعرفون فرضاً من الفرائض...»، قال هذا بعد أن عدّد الفرائض، وكان منها الولاية لأهل البيت عليهم السلام[3].

ج ـ وقال عليه السلام: «فإنّ طاعتنا مفروضة إذ كانت بطاعة الله عزّ وجلّ ورسوله

---

(١) نهج البلاغة / الخطبة ٢٠٧، المعيار والموازنة لأبي جعفر الإسكافي: ١٥١ وفيه: «..لا يَهدَّني فَقْدُه».

(٢) أمالي المفيد: ٤٩.

(٣) ينابيع المودّة ٣: ٣٦٥ / ح ٢ ـ الباب التسعون، الأمالي للطوسي: ٥٦.

مقرونة، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ...** ﴾[١]»[٢].

ثالثاً: إنّ تطهير الله سبحانه وتعالى للإمام الحسن عليه السلام كما نصّت على ذلك آية التطهير، ونصوص النبيّ صلى الله عليه وآله في حقّه، ثمّ ما عرف عنه عليه السلام من أخلاق فاضلة وسجايا كريمة، لَيُكذّب ذلك كلُّه ما نُسب إليه عليه السلام من أُمور وكلمات تتنافى مع أبسط قواعد الأدب الإسلامي الرفيع والخلق الإنساني الفاضل، ولاسيّما مع أبيه الذي يعرف هو قبل غيره قول النبيّ صلى الله عليه وآله فيه أنّه مع الحقّ وأنّ الحقّ معه يدور معه حيث دار[٣]، فكيف إذا كان ذلك الذي ينسب إليه ممّا يأباه حتّى الرَّعاع من الناس، فضلاً عن خامس أصحاب الكساء، وأشبه الناس برسول الله خَلقاً وخُلقاً وهدياً وسلوكاً ومنطقاً؟!

رابعاً: هل يُعقَل أن يكون الإمام الحسن عليه السلام ـ الذي عاش في كنف جدّه النبيّ المصطفى صلى الله عليه وآله وأبيه عليّ المرتضى عليه السلام، والذي كان بحراً من العلم لا يُنزَف، وقد أجاب منذ صغر سنّه على الأسئلة التي أحالها إليه جدّه، ثمّ أبوه بعد ذلك ـ أنّه لم يكن يحسن إسباغ الوضوء؟

خامساً: إذا كان عثمانيّاً بالمعنى الدقيق للكلمة، فمعنى ذلك قبوله لجميع

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٩٥ / ح٣٣٥٧٦، مناقب آل أبي طالب ٣: ٢٢٣، ينابيع المودّة ١: ٧٤ / ح ١٠ ـ الباب الثالث.. وغيرها.

(٣) مجمع الزوائد ٧: ٢٣٥، مناقب الإمام علي عليه السلام لابن المغازلي: ١١٧ / ح ١٥٥، تاريخ بغداد ١٤: ٣٢١ / الترجمة ٧٦٤٣، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٤٩، وغيرها. يراجع: عليّ عليه السلام ميزان الحقّ لمحمّد گوزل الآمدي / الفصل العاشر.

تصرّفات عثمان وأعماله التي خالفت كتاب الله وسنّة نبيّه، وذلك ممّا لا يحتمل في حقّه عليه السلام، وهو الذي يذكر في تعريفه للسياسة أنّ من جملة مراعاة حقوق الأحياء أن تُخلص لوليّ الأمر ما أخلص لأُمّته، وأن ترفع عقيرتك في وجهه إذا حاد عن الطريق السويّ. ومن الواضح أنّ عثمان وعمّاله قد كانوا من أجلى مصاديق كلمته هذه في حيادتهم عن الطريق السويّ، كما قرّره أُولئك الذين زعموا أنّ الإمام الحسن عليه السلام كان عثمانيّاً.

سادساً: وأمّا بخصوص الرواية التي تدّعي بأنّه عليه السلام أشار على أبيه بترك المدينة، فلم يكن ذلك بالرأي السديد إطلاقاً، فإنّ طلحة والزبير وغيرهما من الطامعين والمستأثرين كانوا ينتظرون فرصة كهذه، ثمّ إنّ الناس في تلك الظروف الحرجة لم يرضوا للإمام عليّ عليه السلام بترك المدينة، وهم الذين بقوا يلاحقونه أيّاماً من مكان إلى مكان حتّى بايعوه.

وهنا تهمتان أُخريانِ من العبّاسيّين والأُمويّين ضدّ الإمام الحسن المظلوم عليه السلام[1].

هل مُثِّل بابن ملجم؟

ذكر المسعودي في (مروجه): ولمّا أرادوا قتل ابن ملجم لعنه الله، قال عبد الله ابن جعفر: دعوني حتّى أُشَفِّيَ نفسي منه! فقطَّع يديه ورجليه، وأحمى له مسماراً، حتّى إذا صار جمرة كحَّلَه به، فقال: سبحان الذي خلق الإنسان، إنّك لتكحّل عمّك بملمول الرصاص. ثمّ إنّ الناس أخذوه وأدرجوه في بواري ثمّ طلوها بالنفط وأشعلوا فيها النار فاحترقت.

---

(١) أعلام الهداية، الإمام الحسن عليه السلام ٤: ٧٦.

ويقول عمران بن حِطّان الرقاشي يمدحه في ضربته الآثمة بشِعْر له طويل:

يـا ضـربةً مـن تـقيٍّ مـا أراد بـها إلّا ليبلغ من ذي العرش رضوانـا!

إنّـــي لَأذكـــره يـــوماً فأحسَـــبُه أوفـــى البـــريّة عـــند الله مـيزانـا!

وذكر ابن حجر في (صواعقه) أنّه قُطِّعت أطراف ابن ملجم وجُعل في قوصرة وأحرقوه بالنار، وقيل: بل أمر الحسن بضرب عنقه ثمّ حَرقت جيفتَه أُمّ الهيثم بنت الأسود النخعيّة.

وقال ابن أبي الحديد: إنّ الإمام الحسن قال له ـ بعد أن عرض ابن ملجم على الحسن عليه السلام أن يذهب إلى معاوية ويقتله ثمّ يرجع إليه إن بقي سالماً ـ: لا تشرب الماء البارد حتّى تلحق روحك بالنار.

وورد في (ميزان الاعتدال): «قُطِّعت أربعته ولسانه، وسُمِّلت عيناه ثمّ أُحرق».

وقال ابن سعد في (طبقاته): بعث الحسن إلى عبد الرحمن بن ملجم فأخرجه من السجن ليقتله، فاجتمع الناس وجاؤوه بالنفط والبواري والنار فقالوا: نحرقه، فقال عبد الله بن جعفر وحسين بن عليّ ومحمّد بن الحنفيّة: دعونا حتّى نشفِّي أنفسنا منه! فقطع عبد الله بن جعفر يديه ورجليه فلم يجزع ولم يتكلّم، فكحَّل عينيه بمسمار محمَّى فلم يجزع وجعل يقول: إنّك لتكحِّل عينَي عمّك بملمولٍ مضّ، وجعل يقول: ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَق** ﴾[1].. حتّى أتى على آخر السورة كلّها، وإنّ عينيه لتسيلان، ثمّ أُمر به فعولج عن لسانه ليقطعه فجزع، فقيل له: قطَّعنا يديك ورجليك وسمَّلنا عينيك يا عدوّ الله فلم تجزع، فلمّا صرنا إلى لسانك تجزع؟ فقال: ما ذاك منّي من جزع، إلّا أنّي أكره أن أكون في

---

(١) العلق: ١ و٢.

الدنيا فُواقاً لا أذكر الله! فقطعوا لسانه ثمّ جعلوه في قَـوْصرة، وأحـرقوه بـالنار، والعبّاس بن عليّ يومئذٍ صغير فلم يستأن به بلوغه.

وقد ذُكرت أقوال أُخرى في هذا المقام.

وقال طه حسين بهذا الشأن مصدِّقاً بهذه الافتراءات السقيمة: والشيء المحقَّق هو أنّ ولاة الدم لم ينفذوا وصيّة عليّ في أمر قاتله، فهو قد أمرهم أن يلحقوه به، ولا يعتدوا، ولكنّهم مثَّلوا به أشنع التمثيل، فلمّا مات أحرقوه بالنار.

وهذه الافتراءات البشعة باطلة لأُمور عدّة، منها:

أوّلاً: أنّ أبا بكر قد ندم قبل موته على ثلاث، منها إحراقه فجاءة السلمي بالنار، لأنّ ذلك خلاف الشريعة الإسلاميّة، مع أنّ فجاءة كان قاطعاً للـطرق ومـفسداً، فبقيت حسرة في قلبه إلى وقت وفاته.

فكيف يليق بالحسنين وعبد الله بن جعفر ومـحمّد بـن الحـنفيّة أن يـقطّعوا أطراف ابن ملجم ثمّ يحرقوه وهو لم يزل حيّاً؟!!

أفهل كانوا أقلّ شفقة وحلماً! أم أبعد قداسة عن الشريعة الإسلاميّة!!

ثانياً: أنّ الولد البارّ المخلص لوالديه، إن لم نقل معصوماً أو مؤمناً، ألا يـنفّذ وصيّة أبيه احتراماً وإخلاصاً وبرّاً، ولنقل حياء من الناس، كيف يليق به التخلّف عن وصيّته وقبرُه لم يجفّ بعد؟!

وخصوصاً إذا صار في منصب الخلافة، فعادةً يحاول الوالي استقطاب أكـبر عدد ممكن نحوه، لا أن يرهب أنصاره في أوّل يوم من بيعته، فإنّ الناس عندما ترى القسوة والفظاظة فإنّها سرعان ما ستتفرّق عنه أو لا تبايعه.

ثالثاً: أنّ آية التطهير لَأكبر دليل على عدم صدور المعصية من أهل النبيّ صلى الله عليه وآله،

فكيف رضي الحسن والحسين عليهما السلام وهما بمرأى ومسمع من فعل عبد الله بن جعفر ـ مثلاً ـ عندما قطّع له أطرافه، وسمَّل عينيه بمسمار من حديد محمّى؟

رابعاً: أنّ هذه الوحشيّة لا تُتَصوّر من إنسان عادي، فكيف بالحسن عليه السلام الذي وُصِف بالحلم حتّى مع ألدّ أعدائه ـ وهو مروان بن الحكم ـ الذي وَصَفه بأنّه يُوازن حلمُه الجبال. وفي روايةٍ أخرى بأنّه أحلم من الجبل[1].

هذا، فيما وصفوا عبد الرحمن بأنّه من الأتقياء الأوفياء الذاكرين للّه تعالى، مع ما ذُكر في ترجمته بأنّه خُتم له بالشرّ، فأين هذا التُّقى؟!!

خامساً: أنّ هذا الافتراء لم يُذكَر في أهمّ مصادر التاريخ، وإنّما ذكره مناوئو الإمام عليّ عليه السلام، فَلِمَ تمسّك طه حسين بما يشين كرامة أهل البيت عليهم السلام الذين نزلت في حقّهم الآيات المادحة التي يعترف بها الخاصّة والعامّة، ولم يرجع إلى المصادر النافية لذلك؟!![2] ومن ذلك الأُكذوبة التي وضعها عمر بن سعد تقرباً إلى يزيد على الإمام الشهيد عليه السلام في اختيار إحدى الثلاثة فراجع تفصيله ونقده تعليقات الأستاذ القاضي الطباطبائي الشهيد على كتاب اللوامع الإلهيّة[3].

٥ ـ وضع الحديث طلباً للدنيا

إنّ وضع الحديث جُلّه يرجع إلى طلب الدنيا، فهو أوّلاً وآخراً يعود إلى الحصول على مقاصد دنيويّة، وفي هذا ينقل الأُستاذ الشهيد المطهّري أنّ شخصاً

---

(١) مقاتل الطالبيين: ٤٩، تهذيب التهذيب للعسقلاني الشافعي ٢: ٢٩٨، تهذيب الكمال للمزّي ٦: ٢٣٥.

(٢) الموسوعة الكبرى لأهل البيت عليهم السلام ٤: ١٢٩.

(٣) اللوامع الإلهيّة: ٥٣٣ و ٤١٠.

أتى ببصلة من عكّة إلى مكّة، ولكن لم يشتر الناس منه، فمرّ عليه أبو هريرة فرآه مغموماً مهموماً، فقال: ما لي أرى هموماً في وجهك؟ فقال: إنّ بصلي لم يُشترَ منّي، قال أبو هريرة في الساعة: سمعت حبيبي رسول الله يقول: من أكل بصل عكّة في مكّة وجبت له الجنّة![1]

وهذا سَمُرة بن جندب قد وضع حديثاً حول آية الشراء (٢٠٧ البقرة) ـ وسيأتي ذكره ـ تقرّباً إلى معاوية، ولأجل الحصول على الدرهم والدينار، حيث تنافسوا فزاد معاوية الثمن حتّى رضي سمرة بجعل الحديث[2] فوضع الحديث لا لأجل شيء سوى طلب الدنيا.

وسمرة بن جندب بن هلال الفزاري من صحابة الرسول، وهو من أفسد الناس وأشدّ الناس قساوة، وهو صاحب القصّة المعروفة، المرويّة عند الإماميّة وأهل السنّة والمشهور بخبر: لا ضررَ ولا ضِرار في الإسلام.

ففي مرويّات الإماميّة عن أبي جعفر عليه السلام: «إنّ سمرة بن جندب كان له عذق في حائط لرجل من الأنصار، وكان منزل الأنصاري بباب البستان، وكان يمرّ به إلى نخلته ولا يستأذن، فكلّمه الأنصاري أن يستأذن إذا جاء، فأبى سمرة، فلمّا تأبّى جاء الأنصاريّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فشكا إليه وأخبره الخبر، فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وخبّره بقول الأنصاري، وقال: إذا أردت الدخول فاستأذن. فأبى، فلمّا أبى ساومه حتّى بلغ به من الثَّمن ما شاء الله، فأبى أن يبيع، فقال: لك بها عذق

---

(١) السيرة النبويّة ـ باللغة الفارسيّة ـ: ١٣٠، مجموعة آثار الأُستاذ الشهيد المطهّري ١٦: ١٠٤، آسيب شناسى حديث: ١٥٤.

(٢) تاريخ الأُمم والملوك ١٠: ٥٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ٣٦١، بحار الأنوار ٣٣: ٢١٥، سفينة البحار ٢: ٧٢٢ ـ طبعة مجمع البحوث الإسلاميّة، الغدير ٢: ١٠١ و١١: ٣٠.

يُمَدّ لك في الجنّة. فأبى أن يقبل، فقال رسول الله ﷺ للأنصاري: اذهب فاقلعها وارمِ بها إليه، فإنّه لا ضَرَر ولا ضِرار[١].

ولهذا الشخص تاريخ أسود في الإسلام، فقد روى الطبري في أحداث سنة خمسين عن محمّد بن سليم قال: سألت أنس بن سيرين: هل كان سمرة قتل أحداً؟ قال: وهل يُحصى مَن قتلهم سمرة؟ استخلَفَه زياد على البصرة وأتى الكوفة وقد قتل ثمانية آلاف من الناس، فقال له زياد: هل تخاف أن تكون قتلتَ أحداً بريئاً؟ قال: لو قتلتُ مِثلَهم ما خشيت![٢]

ونقل الطبري أيضاً أنّ معاوية أقرّ سمرة بعد زياد ستّة أشهر ثمّ عزله، فقال سمرة: لعن الله معاوية، والله لو أطعت الله كما أطعت معاوية ما عذّبني أبداً[٣].

ومن كان هذا دينه وفعله كيف لا يضع الحديث! ففي شرح ابن أبي الحديد المعتزلي في موضعين: أنّ معاوية بن أبي سفيان بذل له مائة ألف درهم على أن يروي أنّ آية: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ**﴾[٤] نزلت في عليّ عليه السلام ـ حاشاه وألف حاشاه ـ وأنّ آية: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ**﴾[٥] نزلت في

---

(١) تهذيب الأحكام ٧: ١٤٧، الموطّأ ٢: ٧٤٥، جامع العلوم والحكم: ٢١٦ / الرقم ٣٢، الكافي ٥: ٢٩٢ ـ ٢٩٣ / ح ٢ ـ باب الضرار، دعائم الإسلام ٢: ٥٠٤.

(٢) تاريخ الطبري ٥: ٢٣٦.

(٣) المصدر نفسه ٢٩١.

(٤) البقرة: ٢٠٤ و ٢٠٥.

(٥) البقرة: ٢٠٧.

عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله، فلم يقبل، فبذل له مائتي ألف، فلم يقبل، فبذل له ثلاثمائة ألف فلم يقبل، فبذل له أربعمائة ألف فقبل[١].

وهذا الملعون قد عاش حتّى حضر مقتل الحسين عليه السلام، وكان من شَرَطة ابن زياد، وكان أيّام مسير الحسين عليه السلام إلى العراق يحرّض الناس على الخروج إلى قتاله[٢].

وفي (أنساب الأشراف) للبلاذري: كان النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «آخر أصحابي موتاً في النار!»، فبقي سمرة بن جندب الفَزاري حليف الأنصار بالبصرة وأبو محذورة بمكّة، وكان سمرة يسأل مَن يقدم من الحجاز عن أبي محذورة وكان أبو محذورة يسأل من يقدم من البصرة عن سمرة، حتّى مات أبو محذورة قبله[٣]، إلّا أنّ الله جزاه شرّ جزاء.

قال السيّد علي خان المدني ـ شارح (الصحيفة السجّاديّة) وصاحب (الطراز في اللغة) ـ في مقدّمة شرحه حديثاً مسلسلاً عن آبائه: وحدّثنا والدي رحمه الله بالسند المذكور متّصلاً إلى زيد الشهيد أنّه قال: سمعت أخي الباقر يقول: سمعت أبي زين العابدين يقول: سمعت أبيَ الحسينَ يقول: سمعت أبي عليَّ بن أبي طالب عليه السلام يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «نحن بنو عبد المطّلب، ما عادانا بيت إلّا وقد خَرِب، ولا عاوانا كلب إلّا وقد جَرِب، ومن لم يصدّق فَلْيُجرّبْ»[٤].

---

(١) شرح نهج البلاغة ١: ٣٦١ و٤: ٧٣، تاريخ الطبري ١٠: ٥٥، بحار الأنوار ٣٣: ٢١٥، الغدير ١١: ٣٠ و٢: ١٠١، سفينة البحار ٢: ٧٢٢ ـ طبعة مجمع البحوث الإسلاميّة.

(٢) المصدر نفسه: ٧٨.

(٣) أنساب الأشراف ١: ٥٢٧.

(٤) رياض السالكين ١: ٣٨، الكنى والألقاب للشيخ عبّاس القمّي ١: ٤١٠.

وأمّا سمرة في آخر عمره فقد سقط في قدر مملوءة ماءً حارّاً كان يتعالج بالقعود عليها من كزاز شديد أصابه، فسقط فيها فمات[١].

هذا أحد الوضّاعين، وقس عليه حال الآخرين من سلفهم وخَلَفهم، والشجرة الملعونة أوراقها كعروقها.

٦ ـ دخول القصّاصين ساحة الوضع واستغلالهم من قبل الغير

إنّ الناس لهم علاقة مفرطة بنقل الأساطير والحديث عن الرجال الأبطال، سواء كان هذا يحمل من الحقيقة شيئاً أم لا، فقد سَمَّوُا التي لا واقع لها بالأُسطورة، والأساطير توجد عند كلّ ملّة وفي كلّ ثقافة، فمنها الجيّدة ومنها السيّئة، فبعضها للعبرة والموعظة يؤدّب الإنسان، وبعضها للخيال الوهمي يفسد الإنسان والمجتمع. والقَصّاص هو الذي يقوم بنقل هذه القصص والأساطير، ثمّ تأخذ هذه بالانتشار في عصر تقلّ أو تنعدم فيه وسائل الاتّصال، فتجد الناس يجلسون ساعات ليستمعوا إلى ما ينقله القصّاص، ولا يخفى من أن تكون يد السياسة ظهيراً للقصّاصين.

إنّ هؤلاء اتّخذوا المساجد والجوامع والطرقات والأندية أماكن لإشاعة تلك المنكرات، نصرةً منهم للسلطة وتأييداً للمبادئ المبتدعة، ولقد اتّخذت يد السياسة منهم سلاحاً فتّاكاً، فتراهم يرسلون القصّاصين إلى ساحات الحرب ليشجّعوا الجند على التضحية. وقد تطوّرت هذه الظاهرة حتّى وصل أمرها إلى اختلاق الأحاديث والقصص لإيقاع الفتن بين طوائف المسلمين، فخضعت

---

(١) أُسد الغابة ٢: ٣٥٥، قاموس الرجال ٥: ٣١٣.

العامّة لهم وقبلت ادّعاءاتهم، حتّى أصبح من العسير إنكار ما هم عليه.

يحدّثنا الشعبي أنّه أنكر على قَصّاص حدّث عن النبيّ ﷺ أنّ الله خلق صُورَين، في كلّ صور نفختان، فقال الشعبي: اتّقِ الله يا شيخ، ولا تحدّث بالخطإ، إنّ الله لم يخلق إلّا صوراً واحداً، فقال القصّاص: يا فاجر، إنّما حدّثني فلان عن فلان وتردّ عليّ؟! ثمّ رفع نعله فضربه، وتتابع القوم عليه بالضرب، فما خلّص نفسه حتّى حلف أنّ الله خلق ثلاثين صوراً في كلّ صور نفخة.

وحدّث أحدهم بحديث عن النبيّ ﷺ أنّ من بلغ لسانه أرنبة أنفه لم يدخل النار، فلم يبق أحد منهم إلّا وخرج لسانه يومئ به إلى أرنبة أنفه؛ هذا ما نقله أبو الفرج الأصفهاني في كتابه (الأغاني)[1].

أمّا محمّد بن جرير الطبري الرجل المعروف في الفقه والتاريخ والتفسير[2]، فقد أنكر على قاصّ ببغداد ما يحدّث به من الأكاذيب، فرمى العامّة باب دار الطبري بالحجارة حتّى سدّه وصعب الخروج منه.

ونزل القُصّاص إلى غمار العامّة يقصّون لهم القصص الدينيّة والأساطير والنوادر في المساجد والطرق، وينالون بها مالاً كثيراً، وكان يجتمع إليهم الرجال والنساء.

وذكر عبد الرحمان بن الجوزي في تاريخه «المنتظم»: وكان القصّاص في

---

(١) الأغاني ١٢: ٥.

(٢) البداية والنهاية ١: ١٤٥، تاريخ بغداد ٢: ١٦٢، تذكرة الحفّاظ ٢: ٣٥، تهذيب الأسماء ١: ٧٨، ريحانة الأدب ٤: ٤٢، شذرات الذهب ٢: ٢٦٠، طبقات الشافعيّة ٣: ١٢٠، طبقات الفقهاء: ٧٦، العبر ٢: ١٤٦، الكنى والألقاب ١: ٢٤١، وفيات الأعيان ٣: ٣٣٢، روضات الجنّات ٧: ٢٩٢، ميزان الاعتدال ٣: ٤٩٨، الوافي بالوفيات ٢: ٢٨٢، لسان الميزان ٥: ١٠٠، معجم الأُدباء ٦: ٤٢٣.

أواخر القرن الرابع مثيري الفتن بين السنّة والشيعة[١].

فالقصّاصون لهم الدَّور الكبير في وضع الحديث، وقد نجد هذا الأمر اليوم واضحاً في الأخبار والأحاديث في قضيّة عاشوراء ومصائب الأئمّة عليهم السلام، فما يسمّى اليوم بالمدّاحين قد جاؤوا بأشياء كثيرة لا توجد في أيّ كتاب، وأخبارهم في مصائب أهل البيت عليهم السلام لا توجد في أيّ مقتل، والأمر لا ينتهي بهم لوحدهم، فهناك الكثير من الوعّاظ الذين يعظون الناس فينقلون في مصائب أهل البيت عليهم السلام أشياء لا توجد في أيّ كتاب وأيّ مكتبات، نعم قد اهتمّ بعض العلماء بالقضيّة إلى حدّ لا يعظون الناس إلّا عن ورق وكتاب، فهم يكتبون الأحاديث ويعظون الناس، فهذا هو المحدّث الشهير الشيخ عبّاس القمّي صاحب (سفينة البحار) و(مفاتيح الجنان)، كان يعظ الطلّاب في مدرسة الميرزا جعفر بمشهد المقدّسة ويقرأ الأحاديث عن ورقة، ولهذا الأمر المهمّ ألّف آية الله الشيخ محمّد باقر الآيتي البيرجندي كتابه (الكبريت الأحمر) في شرائط المنبر، وذكر فيه شروطاً للواعظ، وألّف أُستاذه الميرزا حسين النوري كتابه (اللؤلؤ والمرجان) في شروط المنبر والوعظ والخطابة. والقصّاصون لا ينتهي دورهم في القرن الرابع، فهم يوجدون في كلّ عصر وزمان، ويظهرون في كلّ الأحوال بلباس خاصّ، وكم من كلمة طيّبة للشهيد الأُستاذ آية الله المطهّري في كتابه (تحريفات عاشوراء)، فإنّه أكمل الخطاب فجاء بموارد كثيرة من أفعالٍ وأذكار للقصّاصين في كتبهم وأقوالهم. وكان للسيّد جعفر مرتضى العاملي رأيه في هذا الموضوع، ثبّته في كتابه (مراسم عاشوراء)، و(عاشوراء فوق الشبهات).

---

(١) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١: ٢٦٨.

٧ـ تبرير أفعال الخلفاء وما يطرحونه من شعارات

ومن الأسباب المهمّة والأساسيّة في وضع الحديث، جعلُ الحديث من أجل تبرير ما يطرح الحكّام وما يقومون به من أفعال، فإذا صدر عنهم فعل أو ابتُدِع شعار مخالف للواقع، نراهم يلجؤون إلى تبريرات وذرائع، وحتّى إلى حيل وطرق ملتوية من أجل إظهار صحّة وشرعيّة ما يفعلونه ويرفعونه من شعار، فقد يتمسّكون بسكوت الصحابة الآخرين، والذي يعدّ عند العلماء دليلاً موجّهاً لبعض الأفعال، كون ما صدر هو بمرأى وحضور الصحابة، فلو كان خلافاً لأنكروه. وقد يتمسّكون بوضع الأحاديث، وهو أفضل الطرق للوصول إلى أهدافهم الفاسدة، وفي هذا الشأن نشير إلى طائفة من الروايات.

روايات منع كتابة الحديث

وهي من جملة الروايات الموضوعة قطعاً والتي دلّت على المنع عن كتابة الحديث، وهي روايات كثيرة جعلها بعض المحدّثين والعلماء دليلاً وحجّة لمنع عمر عن كتابة الحديث وتدوينه، وهذه الروايات موضوعة كما صرّح به كثير من المحقّقين، وذلك لِما تلوح منها وتبدو عليها من علامات الوضع وسماته، فهذا أبو سعيد الخدري وهو أحد الذين يروون هذا الحديث، ولعلّ الوضّاعين طبعوه على لسانه:

أخرج أحمد بن حنبل، عن همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: لا تكتبوا عنّي شيئاً سوى القرآن، ومن كتب شيئاً سوى القرآن فَلْيَمْحُه[1].

---

(١) مسند أحمد ٣: ١٢، تقييد العلم: ٢٩، حجيّة السنّة: ٣٩٣.

ومثله: أُخرج أيضاً بالسند المقروء عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: لا تكتبوا عنّي شيئاً، فمن كتب عنّي شيئاً فَلْيَمْحُه! وقد جمع أبو بكر الخطيب البغدادي في كتابه (تقييد العلم) عدّة من هذه الروايات[١].

فهذا السند وأمثاله ضعيف بزيد بن أسلم، فراجع (ميزان الاعتدال) لشمس الدين محمّد الذهبي، و(تهذيب التهذيب) لشهاب الدين ابن حجر العسقلاني، فقد نقلوا كلمات المعدّلين والجرّاحين حوله، وهو الذي اشتهر بأنّه يفسّر بالرأي، فقد روى الذهبي قال: رُوي عن حمّاد بن زيد قال: قدمت المدينة وهم يتكلّمون في زيد بن أسلم، فقال لي عبيد الله بن عمر: ما نعلم به بأساً، إلّا أنّه يفسّر القرآن برأيه[٢].

ومن روايات زيد بن أسلم أيضاً قال: استأذنت النبيّ ﷺ أن أكتب الحديث فأبى أن يأذن لي[٣].

وسلسلة رواته كلّها ضعيفة، ففي سندها سفيان بن عُيَينة، وهو من المعاندين للإمام عليّ بن أبي طالب كما صرّح به العلّامة الأميني في (الغدير)، وفي سندها عدّه من المدلّسين مشهورون بذلك.

ومنها: أخرج أحمد في مسنده عن أبي هريرة قال: كنّا قعوداً نكتب ما نسمع من النبيّ ﷺ، فخرج علينا فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع، فقال: اكتبوا كتاب الله، أمحِضوا كتاب الله،

---

(١) تقييد العلم: ٢٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٢ ـ ذيل ص٩٨ / الرقم ٢٩٨٩.

(٣) تقييد العلم: ٣٢.

أكتاب غير كتاب الله، أمحِضوا كتاب الله أو خَلِّصوه. قال: فجَمَعْنا ما كتبنا في صعيد واحد ثمّ أحرقناه بالنار، قلنا: أي رسول الله، أنتحدّث عنك؟ قال: نعم، تحدّثوا عنّي ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار، قال: فقلنا: يا رسول الله، أنتحدّث عن بني إسرائيل؟ قال: نعم، تحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، فإنّكم لا تحدّثون عنهم بشيء إلّا وقد كان فيهم أعجب منه[١].

وأخرج الخطيب البغدادي أيضاً عن أبي هريرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال: ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث سمعناها منك، قال: أكتاباً غير كتاب الله تريدون، ما أضلّ الأُممَ مِن قبلكم إلّا اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله. قال أبو هريرة: فقلت: أنتحدّث عنك يا رسول الله؟ قال: نعم، تحدّثوا عنّي ولا حرج، فمن كذب عليّ متعمّداً فَلْيتبوّأ مقعده من النار[٢].

وممّا روى الخطيب في كتابه (تقييد العلم) وهو من أهمّ الكتب في هذا الموضوع، سيّما ما كتبه من روايات عن أبي هريرة، فمنها: قال: بلغ رسول الله ﷺ أنّ ناساً قد كتبوا حديثه، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: ما هذه الكتب التي بلغني أنّكم قد كتبتم، إنّما أنا بشر، مَن كان عنده منها شيء فليأت به. فجمعناها فأُخرِجت كذا، فقلنا: يا رسول الله، نتحدّث عنك؟ قال: تحدّثوا عنّي ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار[٣].

وهذه الروايات المنقولة عن أبي هريرة أيضاً هي ضعيفة السند، فإنّ في سندها

---

(١) مسند أحمد ٣: ١٢.

(٢) تقييد العلم: ٣٣.

(٣) المصدر نفسه.

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو مشهور بالضعف والكذب والتفسير بالرأي.

ومنها: عن عبد الله بن حنطب قال: دخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث فأمر إنساناً يكتبه، فقال له زيد: إنّ رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه فمحاه[١]، ولا يخفى أنّ سنديهما ينتهيان إلى كثير بن زيد وهو ضعيف[٢]، وضعّفه النسائي.

والروايات التي جمعت في هذا المجال هي روايات ضعيفة السند كما سمعت ورأيت. وقد نقدها علماء باحثون معاصرون وقدماء كالعلّامة الأميني في (الغدير)، والأُستاذ السيّد علي الشهرستاني في (منع تدوين الحديث)، والأُستاذ جعفر السبحاني في (الحديث النبوي بين الرواية والدراية)[٣]، وكذلك غيرهم من الأعلام، ونحن بدورنا نسجّل على هذه الروايات عدّة ملاحظات، منها:

أوّلاً: أنّها ضعيفة الأسناد.

ثانياً: أنّها مخالفة لصريح القرآن، فإنّ كتاب الله قد اهتمّ بأمر الكتابة أشدّ اهتمام فقال: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ** ﴾[٤]، فإذا كان الدَّيْن بهذه المنزلة من الأهميّة فكيف بأقوال النبيّ ﷺ وأفعاله! وعن هذا قال أبو بكر الخطيب البغدادي في كتابه (تقييد العلم): وقد أدّب الله سبحانه عباده بمثل ذلك في الدَّيْن فقال عزّ وجلّ: ﴿ **وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَىٰ أَجَلِهِ**

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ميزان الاعتدال ٣: ٤٠٣ / الرقم ٦٩٣٨.

(٣) تاريخ الحديث النبوي للشهرستاني: ٥٢.

(٤) البقرة: ٢٨٢.

﴿ذٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾[١]، فلمّا أمر الله تعالى بكتابة الدَّيْنِ حِفظاً له واحتياطاً عليه وإشفاقاً من دخول الريب فيه، كان العلم الذي حِفْظُه أصعب من حفظ الدَّيْن أحرىٰ أن تباح كتابته خوفاً من دخول الرَّيْب والشكّ فيه[٢].

ثالثاً: أنّ هذه الروايات مخالفة للروايات الصحيحة الاعتبار بقولها وفعلها، والتي منها هذا الحديث المعروف الذي أخرجه البخاري في صحيحه في خمسة مواضع عن عبد الله بن عبّاس قال: لمّا اشتدّ بالنبيّ وجعه قال: «اِيتوني بكتابٍ أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده»، قال عمر: إنّ النبيّ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا! فاختلفوا وكثر اللغط، قال: قوموا عنّي ولا ينبغي عندي التنازع. فخرج ابن عبّاس يقول: إنّ الرزيّة كلّ الرزيّة ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه[٣].

ومنها: ما أخرجه أبو داود في (سننه) عن عبد الله بن عمر قال: كنت أكتب كلّ شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أُريد حفظه، فنهَتْني قريش وقالوا: أتكتب كلّ شيء تسمعه ورسول الله بشر يتكلّم في الغضب والرضاء؟! فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلّا حقّ»[٤].

---

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) تقييد العلم: ٧٠.

(٣) صحيح البخاري ١: ٣٠ و٢: ١١١ و١٢٦ و٣: ٦٢ و٤: ١٨، فتح الباري ١: ٢٧٥، شرح الكرماني ١: ١٢٦، عمدة القاري ٢: ١٦٩.

(٤) سنن أبي داود ٣: ٣١٨، مسند أحمد بن حنبل ٢: ١٦٢، سنن الدارمي ١: ١٢٥، جامع بيان العلم ١: ٦٥.

ومنها: ما أخرجه الترمذي في (سننه) عن أبي هريرة قال: «كان رجل من الأنصار يجلس إلى النبيّ ﷺ فيسمع من النبيّ ﷺ الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى النبيّ ﷺ فقال: يا رسول الله، إنّي أسمع منك الحديث فيعجبني ولا أحفظه، فقال رسول الله ﷺ: «اِستعنْ بيمينك ـ وأومأ بيده للخطّ»[1].

وأخرج الخطيب البغدادي عن رافع بن خديج قال: مرّ علينا رسول الله ﷺ ونحن نتحدّث فقال: ما تَحدَّثون؟ فقلنا: نتحدّث عنك يا رسول الله، قال: «تحدّثوا وليتبوّأ مَن كذب عليّ مقعداً من جهنّم». ومضى ﷺ لحاجته ونكّس القوم رؤوسهم... فقال ﷺ: «ما شأنكم، ألّا تَحدّثون؟» قالوا: الذي سمعنا منك يا رسول الله، قال: «إي لم أرد ذلك، إنّما أردت مَن تعمّد ذلك»، قال: فتحدّثنا، قال: قلت: يا رسول الله، إنّا نسمع منك أشياء فنكتبها، قال: «اكتبوا ولا حرج»[2].

رابعاً: أنّ هناك روايات أُخر تدلّ على كتابة الحديث في عصر الرسول ﷺ، فقد روي عن فاطمة عليها السلام أنّه ورد عليها نسوان من العرب فقالت عليها السلام لخادمتها فضّة: «أين هذه الجريدة التي كتبتُ كلام رسول الله عليها؟» قالت: فقدتُها، فقالت فاطمة عليها السلام: «اطلبيها فإنّها عندي تعدل الحسن والحسين»، ثمّ وجَدَتها فضّة فقرأتها على نساء العرب والوفد الذي ورد على فاطمة عليها السلام. وهذا الحديث هو معروف عند كثير من العلماء، منهم الشيخ عبّاس القمّي بنقله: روى أبو جعفر الطبري في (الدلائل) مُسنداً عن ابن مسعود قال: جاء رجل إلى فاطمة عليها السلام فقال:

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٣٩/ح٢٦٦٦.

(٢) تقييد العلم: ٧٢، تدوين السنّة لإبراهيم فوزي: ٤٣، حُجيّة السنّة: ٤٣٠.

يا بنت رسول الله، هل ترك رسول الله ﷺ عندكِ شيئاً تُطْرِفينيه؟![1]، فقالت: «يا جارية، هاتِ تلك الجريدة»، فطلبتها فلم تجدها، فقالت: «ويلكِ! اطلبيها فإنّها تعدل عندي حسناً وحسيناً»، فطلبتها فإذا هي قد قمّمتها في قمامتها، فإذا فيها: «قال محمّد النبيّ ﷺ: ليس من المؤمنين من لم يَأمَن جاره بوائقَه، ومن كان يؤمن باللّه واليوم الآخر فلا يؤذِ جاره، ومن كان يؤمن باللّه واليوم الآخر فليقل خيراً أو يسكت، إنّ الله تبارك وتعالى يحبّ الخيِّر الحليم المتعفّف، ويُبغض الفاحش العينين[2]، السَّأّال المُلحِف، إنّ الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنّة، وإنّ الفحش من البذاء، والبذاء في النار!»[3].

هذا ما عند فاطمة عليها السلام وهي بضعة الرسول ﷺ.

خامساً: أنّ كثيراً من المراسلات والكتب التي كانت على عهد الرسول هي موجودة الآن، وقد ألّف بعض الكتّاب في موضوعها كتاباً، وكتاب (مكاتيب الرسول) للشيخ علي الأحمدي الميانجي هو شمّة منها.

سادساً: أنّ هناك رجالاً من الصحابة كانوا أقدموا على كتابة الحديث، فقد تطرّق أهل الجرح والتعديل والرجال إلى أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، فقال أبو العبّاس النجاشي في (رجاله): أبو رافع مولى رسول الله ﷺ واسمه أسلم، كان للعبّاس بن عبد المطّلب فوهبه للنبيّ ﷺ، فلمّا بشّر النبيّ ﷺ بإسلام العبّاس أعتقه، وأسلم أبو رافع قديماً بمكّة وهاجر إلى المدينة وشهد مع النبيّ ﷺ

---

(١) تُطرفينيه أي: تتحفيني به. انظر: المعجم الوسيط ٢: ٥٥٥.

(٢) في المصدر: «الضَّنين» بدل من «العينين».

(٣) دلائل الإمامة ١، والطبعة الجديدة لمؤسّسة البعثة ص٦٥، الزهد: ٦، الكافي ٢: ٤٨٩، صحيح البخاري ٨: ١٩، صحيح مسلم ١: ٦٨، مصابيح السنّة ٣: ١٦٩، سفينة البحار ١: ٥٥٥.

مشاهده، ولزم أمير المؤمنين عليه السلام من بعده وكان من خيار الشيعة، وشهد معه حروبه، وكان صاحبَ بيتِ ماله بالكوفة، وابناه: عبيد الله وعليّ كاتبا أمير المؤمنين عليه السلام، ولأبي رافع (كتاب السنن والأحكام والقضايا)، أخبرَنا محمّد بن جعفر النحوي قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا حفص بن محمّد بن سعيد الأحمس، قال: حدّثنا حسن بن حسين الأنصاري، قال: حدّثنا عليّ بن القاسم الكندي، عن محمّد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه أبي رافع، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّه كان إذا صلّى قال في أوّل الصلاة... وذكر الكتاب إلى آخره باباً باباً، الصلاة والصيام والحجّ والزكاة والقضايا، وروى هذه النسخة من الكوفيّين أيضاً زيد بن محمّد بن جعفر بن المبارك يُعرف بابن أبي اليابس، عن الحسين بن الحكم الحِبري، قال: حدّثنا حسن بن حسين بإسناده.. وذكر شيوخاً: أنّ بين النسختين اختلافاً قليلاً، ورواية أبي العبّاس أتمّ[1].

ونقل المحدّث أبو بكر الخطيب البغدادي في كتابه (تقييد العلم) أنّ أبا رافع المدني كان يملي على ابن عبّاس الحديث فيكتبه[2].

وصحيفة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام معروفة، والتي اشتهرت بكتاب عليّ عليه السلام، والروايات في وصفه كثيرة، وكثيراً ما استشهد الأئمّة عليهم السلام بكتاب عليّ عليه السلام، ونال أخيراً أحد الأصدقاء في الجامعة الرضويّة بمشهد وهو السيّد عليّ سجّادي زادة شهادة الماجستير على رسالته التي كان موضوعها: كتاب عليّ عليه السلام، فقد استخرج موارد الاستشهاد في كلمات الأئمّة عليهم السلام من الروايات، وقال في

---

(١) رجال النجاشي: ٦.

(٢) تقييد العلم: ٩١.

وصفه للكتاب: إنّ كتاب عليّ عليه السلام هو من أهمّ المصادر الأُولى لعلوم أهل البيت عليهم السلام، وقد كان موضع اهتمامهم. وله أسماء متعدّدة في أحاديث وروايات الإماميّة: كالجامعة، والصحيفة، وكتاب رسول الله، وأمالي رسول الله صلى الله عليه وآله، وكتاب أمير المؤمنين، وصرّح بأنّ خمسة وسبعين من رواة الحديث ـ وأكثرهم من الإماميّة ـ قد ذكروا أسماءه، كما أشاروا إلى ميّزاته ومحتوياته، وقد عُرف هذا الكتاب طبق أحاديث أهل البيت عليهم السلام بسمات مثل: إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وتدوينه بخطّ عليّ عليه السلام، الجامع، الخلود، مواريث الإمامة[1].

وقد جمع العلّامة محمّد باقر المجلسي ما ورد من الأثر حول صحيفة الإمام عليّ عليه السلام في موسوعته (بحار الأنوار)[2] تحت عنوان: باب جهات علومهم وما عندهم من الكتب، وفيه: قال الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام لحُمران بن أعيَن[3] وهو يشير إلى بيت كبير: «يا حُمران، إنّ في هذا البيت صحيفةً طولها سبعون ذراعاً بخطّ عليّ وإملاء رسول الله صلّى الله عليهما، لو وُلِّينا الناسَ لَحكَمنا بينهم بما أنزل الله لم نَعْدُ ما في هذه الصحيفة»[4].

وقال عليه السلام لجابر الجعفي: «يا جابر، إنّا لو كنّا نحدّثكم برأينا وهوانا لَكُنّا من الهالكين، ولكنّا نحدّثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله صلى الله عليه وآله كما يكنز هؤلاء

---

(١) المجلّة الخاصّة بالجامعة الرضويّة، العدد ١.

(٢) بحار الأنوار ٢٦: ١٨ ـ ٣٩، سفينة البحار ١: ٤٤٢.

(٣) آل أعين كلّهم ثقات راجع ترجمتهم في الفوائد الرجاليّة للعلّامة السيّد محمّد مهدي بحر العلوم.

(٤) بصائر الدرجات ١: ٢٩١ / ح ٥٤٥ ـ عنه بحار الأنوار ٢٦: ٢٢ ـ ٢٣ / ح ١٢.

ذهبَهم وفضّتهم»[١].

ومنها ما عن الإمام الصادق عليه السلام عندما سُئل عن الجامعة: «فيها كلّ ما يحتاج الناس إليه، وليس من قضيّة إلّا وهي فيها حتّى أرشُ الخَدْش»[٢].

وعنه أيضاً وهو يصف كتاب عليّ عليه السلام: «كتابٌ طوله سبعون ذراعاً، إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله من فلق فيه وخطّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام بيده، فيه ـ واللهِ ـ جميع ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة، حتّى أنّ فيه أرش الخدش، والجلدة ونصف الجلدة»[٣].

وقال سليمان بن خالد: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ عندنا لَصحيفةً سبعون ذراعاً، إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ عليّ عليه السلام بيده، وما من حلال ولا حرام إلّا وهو فيها حتّى أرش الخدش»[٤].

والروايات في وصفها كثيرة في مصادر المدرستين وخاصّة الروايات التي استند الأئمّة عليهم السلام فيها في الأحكام بالرجوع إلى كتاب عليّ عليه السلام، فراجع كلمة «كتاب عليّ»[٥] في (معجم وسائل الشيعة) و(معجم بحار الأنوار) حتّى تعرف ما ادّعيناه، وهكذا (معجم الكتب الأربعة)، فعلى هذا وفي نهاية المطاف نتيقّن أنّ

---

(١) بصائر الدرجات ٢: ٧٠ / ح١٠٦٦، ورواه الشيخ المفيد في: الاختصاص: ٢٨٠.

(٢) بصائر الدرجات ١: ٢٩٠ / ح٥٤٢، ورواه الكليني في: الكافي ١: ٢٤١ / ح٥ ـ في ضمن رواية.

(٣) الاحتجاج ٢: ١٣٤، الإرشاد: ٢٥٧ ـ عنهما: بحارالأنوار ٢٦: ١٨ / ح١.

(٤) المحدّث الفاصل: ٦٠١ / الرقم ٨٦٨، فتح الباري ١: ١٦٦، إرشاد الساري ١: ٣٥٨، صحيفة عليّ ابن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله دراسةً توثيقيّةً فقهيّة، رفعت فوزي (طبعة ١٤٠٦هـ)، تدوين السنّة: ٦٥، العلل ومعرفة الرجال ١: ٣٤٦، بصائر الدرجات ١: ٢٩٠ / ح٥٤٣.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٩٦٣ و٩٦٦ وج٥ / ح١٣٣٧، تدوين السنّة: ٦٥، رجال النجاشي: ٣٦٠ / الرقم ٩٦٦.

الروايات الواردة في منع الحديث روايات موضوعة غرضها الأساس هو تبرير فعل عمر بن الخطّاب الذي منع كتابة الحديث النبويّ، هذا الموقف الذي أدّى إلى كارثة علميّة كانت سبباً في إحراق الأحاديث وتمزيقها، وجاؤوا بعدها بروايات موضوعة غرضها خدمة أهدافهم السياسيّة، ففعلهم الشنيع هذا أظهروا فيه أنّهم كالحيّة ظاهرها ليّن وباطنها خشن. ثمّ إنّ لهذا الفعل آثار وتبعات مدمّرة كثيرة، وعليه ينبغي البحث وفي الوقت المناسب عن أسباب منع تدوين الحديث والآثار الخطيرة، وهذا ما تصدّى له كلّ من الأساتذة: السيّد علي الشهرستاني في كتابه (منع تدوين الحديث)، والسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي في (تدوين السنّة)، والعلّامة العسكري في كتابه الفارسي (عوامل تحريف دين)[1].

٨ـ وضع الحديث لإتحاف الحكّام والولاة بالفضائل والمناقب

يقول ابن أبي الحديد المعتزلي: كتب معاوية إلى عمّاله في جميع الآفاق أن لا يجيزوا لأحد من شيعة عليّ شهادةً، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل ولايته الذين يَرْوون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقرّبوهم وأكرموهم، واكتبوا إليّ بكلّ ما يروي كلّ رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته. ففعلوا ذلك حتّى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصِّلات والكساء والحِباء والقطائع ويفيضه في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك في كلّ مصر، وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجد امرؤ من الناس عاملاً من عمّال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلّا كتب اسمه وقرّبه

---

(١) يراجع أيضاً: تاريخ السنّة النبويّة لصائب عبد الحميد: ٢٩.

وشفّعه، فلبثوا بذلك حيناً....

ولكن، بعد مدّة رأى معاوية أنّ الفضائل في عثمان صارت رخيصة وحطّاً له، فرأى منعَها هو الأنسب بشأن الحاكم الأموي، فلذلك كتب إلى عمّاله أنّ الحديث في عثمان قد هجر وفشا في كلّ مصر وكلّ وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأوّلين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلّا وائتوني بمُناقضٍ له في الصحابة، فإنّ هذا أحبّ إليّ وأقرّ لعيني وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله....

فقُرِئت كتبه على الناس، ثمّ رُوِيت أحاديث كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة[١].

تغيير أسباب النزول

بل إنّهم غيّروا بعض أسباب النزول وطبّقوها على من أرادوا، منها في قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾[٢]، فعن الشيخ الطبرسي في أسباب النزول: قيل: نزل قوله: ﴿**إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ**﴾ في أبي طالب، فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يحبّ إسلامه فنزلت هذه الآية، وكان يكره إسلام وحشي قاتل حمزة فنزل فيه: ﴿**يَا عِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَحْمَةِ اللَّهِ**﴾ الآية[٣]، فلم يُسلِم أبو طالب وأسلم وحشي!! رووا ذلك عن ابن

---

(١) يراجع: تدوين السنّة لإبراهيم فوزي: ٩١، شرح نهج البلاغة ١: ٣٥٨، معرفة الإمام ١٨: ٢٥٨.

(٢) القصص: ٥٦.

(٣) الزمر: ٥٣.

عبّاس وغيره، وفي هذا نظر كما ترى؛ فإنّ النبيّ ﷺ لا يجوز أن يخالف الله سبحانه في إرادته كما لا يجوز أن يخالفه في أوامره ونواهيه، وإذا كان الله تعالى على ما زعم القوم لم يُرد إيمان أبي طالب وأراد كفره وأراد النبيّ ﷺ إيمانه، فقد حصل غاية الخلاف بين إرادتَي الرسول ﷺ والمرسِل، فكأنّه سبحانه يقول على مقتضى اعتقادهم: إنّك يا محمّد تريد إيمانه ولا أُريد إيمانه، ولا أخلق فيه الإيمان مع تكلّفه بنصرتك وبذل مجهوده في إعانتك والذبّ عنك، ومحبّته لك ونعمته عليك، وتكره أنت إيمان وحشي لقتله عمَّك حمزة وأنا أُريد إيمانه وأخلق في قلبه الإيمان! وفي هذا ما فيه. وقد ذكرنا في سورة الأنعام أنّ أهل البيت عليهم السلام قد أجمعوا على أنّ أبا طالب مات مسلماً، وتظاهرت الروايات بذلك عنهم، وأورَدْنا هناك طُرفاً من أشعاره الدالّة على تصديقه للنبيّ ﷺ وتوحيده، فإنّ استيفاء ذلك جميعه لا تتّسع له الطوامير، وما رُوي من ذلك في كتب المغازي وغيرها أكثر من أن يحصى، يكاشف فيها من كاشف النبيّ ﷺ ويناضل عنه ويصحّح نبوّته، وقال بعض الثِّقات: إنّ قصائده في هذا المعنى التي تنفث في عُقَد السحر، وتُغبِّر في وجه شعراء الدهر، يبلغ قدر مجلّد وأكثر من هذا، ولا شكّ في أنّه لم يختر مجاهرة الأعداء استصلاحاً لهم وحسن تدبيره في دفع كيدهم، لئلّا يُلجئوا الرسول إلى ما ألجؤوه إليه بعد موته[1].

وممّا غيّروه في أسباب النزول في قوله تعالى: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلّىٰ * أَنْ جَاءَهُ الأَعْمىٰ**﴾[2] فقالوا: الضمير في «عبس» إلى مَن يرجع؟ إلى رسول الله ﷺ أم إلى

---

(١) مجمع البيان ٧: ٤٧٥ ـ طبع دار التقريب بمصر أُفست طهران، ويراجع: الدرّ المنثور ٦: ٣١٤.

(٢) عبس: ١ و٢.

رجل آخر؟ وقد بحث في هذا من القدماء السيّد المرتضى علم الهدى، ومن المعاصرين وغيرهم العلّامة الطباطبائي في (الميزان) وشرحه شرحاً وافياً.

وفي (مجمع البيان): قيل: نزلت الآيات في عبد الله بن أُمّ مكتوم، وهو عبد الله ابن شريح بن مالك بن ربيعة الفهري من بني عامر بن لؤي، وذلك أنّه أتى رسولَ الله ﷺ وهو يناجي عتبة بن ربيعة وأبا جهل بن هشام والعبّاس بن عبد المطّلب وأُبيّاً وأُميّة ابنَي خلف، يدعوهم إلى الله ويرجو إسلامهم، فقال: يا رسول الله، أقرِئْني وعلّمني ممّا علّمك الله. فجعل يناديه ويكرّر النداء ولا يدري أنّه مشتغل مقبل على غيره، حتّى ظهرت الكراهية في وجه رسول الله ﷺ لقطعه كلامه! وقال في نفسه: يقول هؤلاء الصناديد: إنّما أتباعه العميان والعبيد! فأعرض عنه وأقبل على القوم الذين كان يكلّمهم، فنزلت الآيات.

وكان رسول الله بعد ذلك يكرمه، وإذا رآه قال: مرحباً بمن عاتبني فيه ربّي، ويقول له: هل لك من حاجة؟ واستخلفه على المدينة مرّتين في غزوتين.

أقول: روى السيوطي في (الدرّ المنثور) القصّة عن عائشة وأنس وابن عبّاس على اختلاف يسير، وما أورده الطبرسي محصّل الروايات.

وليست الآيات ظاهرة الدلالة على أنّ المراد بها هو النبيّ ﷺ وليس من خبرٍ محض عندهم يصرّح بالمُخبَر عنه، بل في الآيات ما يدلّ على أنّ المَعْنِيّ بها غيره؛ لأنّ العبوس ليس من صفات النبيّ ﷺ مع الأعداء المعاندين، فضلاً عن المؤمنين المسالمين، ثمّ وصفُه بأنّه يتصدّى للأغنياء ويتلهّى عن الفقراء لا يليق بما عُرف عن أخلاقه الكريمة ـ كما عن المرتضى ﵀.

وقد عظّم الله خُلقه ﷺ إذ قال فيه ـ وقبل نزول تلك السورة ـ: ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلىٰ**

﴿خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[١]، والآية واقعة في سورة «القلم» التي أجمعت الروايات المبيِّنة لترتيب نزول السور على أنّها نزلت بعد سورة: «اقرأ باسم ربّك»، فكيف يُعقَل أن يعظّم الله خُلقه في أوّل بعثته ويطلق القول في ذلك، ثمّ يعود ويؤاخذه على سلوكه ويذمّه على مثل التصدّي للأغنياء وإن كفروا، والتلهّي عن الفقراء وإن آمنوا واسترشدوا؟!

ثمّ قد خاطبه تعالى بقوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ * وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٢]، فأمَره بخفض الجناح للمؤمنين، والسورة من السور المكّيّة، والآية في سياق قوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ النازلة في أوائل الدعوة.

وكذا مخاطبته تعالى له بقوله: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، وفي سياق هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾[٤] النازلة في أوّل الدعوة العلنيّة، فكيف يُتصوّر منه ﷺ العبوس والإعراض عن المؤمنين وقد أُمر باحترام إيمانهم وخفض الجناح لهم، وأن لا يمدّ عينيه إلى دنيا أهل الدنيا؟!

على أنّ قبح ترجيح غنى الغنيّ ـ وليس ملاكاً لشيء من الفضل ـ على كمال الفقير وصلاحه العبوس والإعراض عن الفقير والإقبال على الغنيّ لغناه قبحٌ عقليٌّ منافٍ لكريم الخُلق الإنساني لا يحتاج في لزوم التجنّب عنه إلى نهيٍ لفظيّ.

وبهذا وما تقدّمه يظهر الجواب عمّا قيل: إنّ الله سبحانه لم ينهه ﷺ عن هذا

---

(١) القلم: ٤.

(٢) الشعراء: ٢١٤ و٢١٥.

(٣) الحجر: ٨٨.

(٤) الحجر: ٩٤.

الفعل إلّا في هذا الوقت فلا يكون معصية منه إلّا بعده، وأمّا قبل النهي فلا.

وذلك أنّ دعوى أنّه تعالى لم ينهه إلّا في هذا الوقت تحكّم ممنوع، ولو سلّم فالعقل حاكم بقبحه، ومعه ينافي صدوره عن كريم الخلق، وقد عظّم الله خلقه ﷺ قبل ذلك إذ قال: ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾[١] وأطلق القول، والخُلق مَلَكة لا تتخلّف عند الفعل المناسب لها.

وعن الصادق عليه السلام ـ على ما في (المجمع) ـ أنّها نزلت في رجل من بني أُميّة كان عند النبيّ ﷺ، فجاءه ابن أُمّ مكتوم، فلمّا جاءه تقذّر منه وجمع نفسه وعبس وأعرض بوجهه عنه، فحكى الله سبحانه ذلك وأنكره عليه[٢].

وفي (المجمع) أيضاً: وروي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: كان رسول الله ﷺ إذا رأى عبد الله ابن أُمّ مكتوم قال: مرحباً مرحباً، والله لا يعاتبني الله فيك أبداً. وكان يصنع به من اللطف حتّى كان يكفّ عن النبيّ ﷺ ممّا يفعل به.

أقول: الكلام فيه كالكلام فيما تقدّمه، ومعنى قوله: حتّى إنّه كان يكفّ... الخ أنّه كان يكفّ عن الحضور عند النبيّ ﷺ لكثرة صنيعه ﷺ به انفعالاً منه وخجلاً[٣].

ومن الآيات التي تعرّضت إلى التحريف والوضع في سبب نزولها قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلَّا عَن مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ** ﴾[٤]، فإنّ تفاسير أهل السنة مملوءة بالروايات الدالّة على أنّ آزر هو أبو إبراهيم، وهو مشرك، وإبراهيم استغفر

---

(١) القلم: ٤.

(٢) البرهان ٤: ٤٢٨ / ح ١.

(٣) يراجع: الميزان ٢٠: ١٩٩، زبدة التفاسير ٧: ٣٣٣، تنزيه الأنبياء: ١٨، الفرقان ٣٠: ١٠٨.

(٤) التوبة: ١١٤.

له! وهذا خلاف إجماع الإماميّة، كما يتنافى مع ما أثبته التاريخ الصحيح.

قال العلّامة السيّد عبد الله شبّر: لا خلاف بين الإماميّة في أنّ آباء النبيّ وأجداده عليهم السلام كانوا مسلمين موحّدين، طاهري الأصلاب من الشرك والكفر والزنا والرجس، كما قال الله تعالى: ﴿**الَّذِى يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِى السَّاجِدِينَ**﴾[1]، أي في أصلاب الساجدين للّه. وتواتَرَ ذلك في أخبارنا، وما دلّ على خلاف ذلك فمحمول على التقيّة، وآزر لم يكن أباً حقيقيّاً لإبراهيم عليه السلام بل كان عمّه، وسُمّي أبوه لتربيته إيّاه، وأبوه تارخ. وأبواه عبد الله وآمنة كانا مسلمَين لِما ثبت عن أهل البيت. خلافاً للعامّة، وقد رووا أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله استغفر لهما ﴿**مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُوْلِى قُرْبَىٰ**﴾[2]، وعبد المطّلب جدّه كان من أوصياء إبراهيم عليه السلام، وكذلك سائر آبائه إلى إسماعيل كلُّهم كانوا أوصياء، وكذلك أبو طالب كان وصيّاً بعد أبيه عبد المطّلب ولم يكن كافراً، ولم يسجد لصنم قطّ، ولعلّ إيمانه من ضروريّات مذهب الإماميّة، ولذا ورد عنهم عليهم السلام: «ليس من شيعتنا مَن لم يقل بإسلام أبي طالب». ولعلّ إصرار المخالفين وحرصهم على القول بكفر أبي طالب دون سائر أعمام النبيّ صلى الله عليه وآله ـ مع تظافر رواياتهم واتّفاقهم على أنّه آوى النبيَّ صلى الله عليه وآله ونصره وقد قال الله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً**﴾[3]، ورووا عنه أشعاراً كثيرة تدلّ على إسلامه.. ـ؛ لأجل عداوة أهل البيت عليهم السلام[4].

---

(١) الشعراء: ٢١٨ و٢١٩.

(٢) التوبة: ١١٣.

(٣) الأنفال: ٧٤.

(٤) حقّ اليقين ١: ١٣٤.

وحول الأسباب التي أدّت إلى الوضع في آية ﴿ **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ** ﴾[١]، قال الشيخ محمّد جواد مغنية: جاء على لسان بعض الرواة أنّ جماعة من الصحابة اجتمعوا عند أحدهم، فصنع لهم طعاماً وشراباً قبل أن يبيِّن الله حكم الخمر، فأكلوا وشربوا، فلمّا ثملوا جاء وقت الصلاة فقدّموا أحدهم ليصلّي بهم، فخلّط في صلاته، وحرّف آية من القرآن. وقد تتبّع الشيخ محمّد جواد البلاغي في تفسيره (آلاء الرحمن) فأثبت كذب هذه الروايات بالأرقام، وخلص إلى أنّ الترمذي روى أنّ صاحب الدعوة هو عبد الرحمن بن عوف، وأنّ عليّاً عليه السلام كان إمام الجماعة....

وروى أبو داود أنّ صاحب الدعوة رجل من الأنصار وكان عبد الرحمن من جملة المدعوّين، وقال ابن جرير الطبري في تفسيره، والسيوطي في (الدرّ المنثور) بأنّ إمام الجماعة كان عبد الرحمن بن عوف، وفي (الدرّ المنثور) أيضاً: إنّ الآية نزلت في أبي بكر وعمر وعليّ وعبد الرحمن وسعد، وإنّ صاحب الدعوة هو عليّ.

وفي مسند أحمد والنسائي أنّ عمر قال: اللّهمّ بيّن لنا في الخمر بياناً، فنزلت: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذين آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ** ﴾[٢].

وكما اضطربت الروايات في الداعي والإمام والمأموم كذلك تناقضت وتضاربت في الآية التي حصل فيها التحريف، فرواية تقول: إنّ إمام الجماعة قرأ: أعبد ما تعبدون، وثانية تقول: بل قرأ: ليس لي دين. وكذلك اختلفت في زمن

---

(١) النساء: ٤٣.

(٢) النساء: ٤٣، يراجع: تفسير المنار ٥: ١١٥، في ظلال القرآن ٢: ٢، الكاشف ٢: ٣٣٢، آلاء الرحمن ٢: ٤١٣.

النزول وسببه، وفوق ذلك كلّه أثبت صاحب (آلاء الرحمن) أنّ الراوي الأوّل الذي قال: كان إمام الجماعة عليّاً ثبت أنّه خارجيّ، وأنّه من أعدى أعداء الإمام عليّ. وعلى أيّة حال، فإن صحّ أنّ جماعة من الصحابة شربوا، وأنّ إمامهم خلّط في صلاته، فإنّ هؤلاء هم الذين أشركوا باللّه وعبدوا الأوثان وشربوا الخمر وأكلوا الحرام في الجاهليّة التي نشؤوا فيها وتربّوا عليها... وعليّ بن أبي طالب سلام الله عليه ليس منهم، لأنّه نشأ وترعرع في كنف الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، وهو الذي تولّى تربيته وتهذيبه منذ نعومة أظفاره وصاغه كما يشاء ويريد.. وهو القائل: «أنا أديب الله وعليٌّ أديبي»[1].

وربّ قائل يقول: إنّ قولك هذا من وحي العقيدة لا من وحي الواقع، وأُجيبه بأنّ الحكم الذي يعتمد على نشأة الشخص وتربيته هو من وحي الحقّ والواقع لا من وحي العاطفة والعقيدة[2].

وعن العلّامة محمّد جواد البلاغي في ظلّ آية: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذين آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ** ﴾[3] قال: أخرج الترمذي في (الجامع) عن عطاء، عن أبي عبد الرحمن السلَمي[4]، عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: «صنع لنا عبد الرحمن بن عَوْف طعاماً فدعانا وسقانا من الخمر، فأخذت الخمر منّا، وحَضَرَت الصلاة فقدّموني، فقرأتُ: قل يا أيّها الكافرون، لا أعبد ما تعبدون،

---

(١) مكارم الأخلاق: ١٧ ـ عنه: بحار الأنوار ١٦: ٢٣١ / ح ٣٥. ورواه الميرزا النوري في: مستدرك الوسائل ٧: ٣٢ / ح ٧٥٧٥.

(٢) الكاشف ٢: ٣٣٢.

(٣) النساء: ٤٣.

(٤) بضم السين، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١: ٣٥٥.

ونحن نعبد ما تعبدون.. فأنزل الله!!»[١] وذكر الآية.

وأخرج أبو داود في كتاب الأشربة بسنده عن سفيان، عن عطاء، عن أبي عبد الرحمن السُلَمي، عن عليّ عليه السلام: أنّ رجلاً من الأنصار دعاه وعبد الرحمن بن عوف فسقاهما قبل أن تُحرّم الخمر، فأَمَّهم عليّ في المغرب، فقرأ: يا أيّها الكافرون، فخلّط فيها!! فنزلت الآية[٢].

وأخرج الحاكم في المستدرك بسنده عن سفيان، عن عطاء، عن أبي عبد الرحمن السُلَمي، عن عليّ عليه السلام: «دعانا رجل من الأنصار قبل تحريم الخمر، فحضرت صلاة المغرب فتقدّم رجل، فقرأ: قل يا أيّها الكافرون، فالتبس عليه، فنزلت الآية». قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرّجاه. (ثمّ قال الحاكم):

وفيه فائدة كثيرة، وهي: أنّ الخوارج تنسب هذا السُّكر وهذه القراءة إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام دون غيره، وقد برّأه الله منها، فإنّه راوي هذا الحديث[٣].

وفي (الدرّ المنثور): أخرج: عبد بن حُمَيد، وأبو داود، والترمذيّ، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والنحّاس، والحاكم وصحّحه، عن عليّ قال: «صنع لنا عبد الرحمن طعاماً..» إلى آخر المتن الذي رواه الترمذي[٤].

وقد سمعت روايتَي أبي داود والحاكم، ولم أطّلع على رواية الباقين ممّن

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٢٣٨ / ح٣٠٢٦.

(٢) سنن أبي داود ٣: ٣٢٥ / ح ٣٦٧١.

(٣) المستدرك ٢: ٣٠٧ ـ في شأن نزول آية ﴿لا تَقْرَبوا..﴾.

(٤) الدرّ المنثور ٢: ٥٤٥، سنن أبي داود ٣: ٣٢٥ / ح ٣٦٧١، سنن الترمذي ٥: ٢٣٨ / ح٣٠٢٦، تفسير الطبري ٥: ٦١، المستدرك ٢: ٣٠٧.

ذكرهم السيوطي لكي أعرف خطأه في النقل عنهم كما أخطأ في النقل عن أبي داود والحاكم[١].

وأخرج ابن جرير وفي (الدرّ المنثور) عن ابن المنذر، عن عليّ عليه السلام أنّه كان هو وعبد الرحمن ورجل آخر شربوا الخمر! فصلّى بهم عبد الرحمن فقرأ: قل يا أيّها الكافرون.. فخلَّط فيها[٢].

وفيه أيضاً: أخرج ابن المنذر عن عِكْرِمة في الآية، قال: نزلت في أبي بكر وعمر وعليّ وعبد الرحمن بن عوف وسعد، صنع لهم عليّ طعاماً وشراباً، فأكلوا وشربوا، ثمّ صلّى عليّ بهم المغرب، فقرأ: قل يا أيّها الكافرون، حتّى خاتِمَتها فقال: ليس لي دين، وليس لكم دين!! فنزلت الآية[٣].

وأخرج أحمد، والترمذيّ، وأبو داود، والنسائي، وفي (كنز العمّال) و(مختصره) ذكروا أيضاً جماعة ممّن أخرجوه أيضاً عن عمر: لمّا نزل تحريم الخمر، قال: اللّهمّ بيِّن لنا في الخمر بياناً. فنزلت الآية التي في البقرة، فقال: اللّهمّ بيِّن لنا في الخمر بياناً شافياً. فنزلت الآية التي في النساء: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذين آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ**﴾ الآية[٤].

---

(١) وصاحب (المنار) تبع السيوطي في هذا الخطأ أو... فقال في تفسيره ٥: ١١٤: وروى: أبو داود، والترمذي، والنسائي، والحاكم وصحّحه: صنع لنا عبد الرحمن، إلى آخر ما ذكره الترمذي. ولم أجد أثراً لهذه الرواية في (مُجتبى النسائي). «منه قدس سره» ـ أي الشيخ البلاغي رحمه الله.

(٢) تفسير الطبري ٥: ٦١، الدرّ المنثور ٢: ٥٤٥.

(٣) الدرّ المنثور ٢: ٥٤٥.

(٤) النساء: ٤٣. مسند أحمد ١: ٥٣، سنن الترمذي ٥: ٢٥٣ / ح٣٠٤٩، سنن أبي داود ٣: ٣٢٥ / ح ٣٦٧٠، سنن النسائي ٨: ٢٨٦، كنز العمّال ٥: ٤٧٢ / ح١٣٦٥٢، منتخب كنز العمّال ـ بهامش مسند أحمد ٢: ٤٢٢.

وفي (الدرّ المنثور) في آية المائدة: أخرج ابن المنذر، عن محمّد بن كَعْب القُرَظي، وذكر حديثاً فيه: ثمّ أُنزلت التي في النساء بينا رسول الله ﷺ يصلّي إذ غنّى سكران خلفه، فأنزل الله: ﴿ **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ** ﴾ الآية[١].

وإنّك لتعرف سقوط الرواية، وأنّها من جنايات الأهواء، إذا نظرت إلى الروايات الستّ المتقدّمة واختلافها واضطرابها[٢]، وإلى نسبة السيوطيّ، وصاحب المنار ومتن الترمذيّ، وإلى رواية أبي داود والنسائي والحاكم[٣].

وتزداد بصيرة إذا عرفت ما في (تهذيب التهذيب) عن الواقدي من أنّ أبا عبد الرحمن السُلَمي عبد الله بن حبيب شهد مع عليٍّ صفّين ثمّ صار عُثمانيّاً![٤] أي معادياً لعليّ وموالياً لمعاوية، وممّا يدلّ على معاداته للإمام عليّ ما أخرجه

---

(١) النساء: ٤٣. الدرّ المنثور ٣: ١٦٥.

(٢) ففي حديث الترمذي: أنّ صاحب الدعوة والطعام والشراب هو عبد الرحمن بن عوف وإمام الجماعة هو عليّ عليه السلام، والتخليط هو: «نعبد ما تعبدون»!

وفي حديث أبي داود: أنّ صاحب الدعوة رجل من الأنصار، وعبد الرحمن مدعوّ، وإمام الجماعة عليّ!

وفي حديث: أنّ صاحب الدعوة رجل من الأنصار، ولم يذكر اسماً.

وفي حديث ابن جرير: لم يذكر دعوةً، وذكر أنّ إمام الجماعة هو عبد الرحمن، ولم يذكر تخليطه.

وفي رواية عِكرمة: أنّ صاحب الدعوة هو عليّ عليه السلام وهو إمام الجماعة، وأنّ التخليط لم يكن في قراءة السورة بل بعدها، وهو: «ليس لي دين، وليس لكم دين»!

ومقتضى حديث عمر: أنّ هذه الآية نزلت بعد تحريم الخمر.

وفي روايتَي أبي داود والحاكم: أنّ الخمر عند نزول الآية لم تكن مُحرّمة. فانظر وتعجّب! «منه مدّ ظله»

(٣) الدرّ المنثور ٢: ٥٤٥، تفسير المنار ٥: ١١٤.

(٤) تهذيب التهذيب ٥: ١٨٤.

أحمد في مسند عليّ عليه السلام برجال الصحّة عندهم عن سعد بن عبيدة، قال: تنازع أبو عبد الرحمن السُلَميّ وحِبّان بن عطيّة، فقال أبو عبد الرحمن: قد علمت ما الذي جرّأ صاحبك ـ يعني عليّاً عليه السلام ـ قال حِبّان: فما هو لا أباً لك؟ قال.. وذكر عن عليّ عليه السلام حديث طلبه للمرأة التي كتب معها حاطِب بن بَلْتَعة إلى قريش يخبرهم بأنّ رسول الله يريد أن يغزوهم، فأراد عمر أن يضرب عنق حاطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «لعلّ الله اطّلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنّة»[1] الحديث؛ فإنّه لا يجرأ أحد بهذا الحدّ على أمير المؤمنين عليه السلام إلّا من كان معادياً له، ثمّ يقول فيه: إنّه يجترئ على الكبائر اغتراراً بكونه بدريّاً.

أمّا نحن فنذكر ما جاء في بعض المصادر؛ ليتعرّى الادّعاء وتنكشف الحقيقة ويظهر الحقّ ويُدحَض الباطل، فقد جاء في (أمالي الصدوق) بسند معتبر عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أوّل ما نهاني عنه ربّي جلّ جلاله عبادةُ الأوثان وشرب الخمر..»[2].

وفي (الدرّ المنثور): أخرج البيهقي في (الشُّعَب)[3] عن الإمام عليّ عليه السلام أنّه قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لم يزل جبرئيل ينهاني عن عبادة الأوثان وشرب الخمر»[4] الحديث.

وأخرج البيهقي عن أُمّ سلمة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «كان أوّل ما نهاني عنه ربّي

---

(١) مسند أحمد ١: ١٠٥.

(٢) أمالي الصدوق: ٣٣٩ ـ المجلس ٦٥ / ح ١.

(٣) أي في كتابه (شُعب الإيمان).

(٤) الدرّ المنثور ٣: ١٨٤.

وعَهِد إليّ بعدَ عبادة الأوثان وشرب الخمر لَمُلاحاةُ الرجال»[١].

وفي (كنز العمّال) و(مختصره) عن الطبراني، عن أبي الدرداء، وعن معاذ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله نحوه[٢].

وعن أبي نُعَيم في (الدلائل)[٣] عن الإمام عليّ عليه السلام: «قيل للنبيّ: هل عبدتَ وثناً قط؟ قال صلى الله عليه وآله: لا، قالوا: هل شربت خمراً قطّ؟ قال صلى الله عليه وآله: لا[٤].

وفي (الكافي) و(التهذيب) و(عيون الصدوق) و(علله): عن عليّ بن إبراهيم عن الريّان، وفي التفسير عن الريّان بن الصلت، عن الإمام الرضا عليه السلام: «ما بعث الله نبيّاً قطّ إلّا بتحريم الخمر..»[٥].

وفي (الكافي) و(التهذيب) في الصحيح عن زرارة، عن الإمام الصادق عليه السلام: «ما بعث الله نبيّاً قطّ إلّا وفي علم الله عزّ وجلّ أنّه إذا أكمل دينَه كان فيه تحريم الخمر، ولم تزل الخمر حراماً. إنّ الدين إنّما يحوّل من خصلةٍ إلى أخرى، فلو كان ذلك جملةً قطع بهم دون الدين»[٦].

ونحوه ما في (الكافي) و(التهذيب) عن إبراهيم اليماني، عن الإمام الصادق عليه السلام[٧]، وما في (الكافي) عن زرارة عن الإمام الباقر عليه السلام[٨].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) كنز العمّال ٥: ٣٤٦/ح ١٣١٦١، منتخب كنز العمّال ـ بهامش مسند أحمد ٢: ٤١٨.

(٣) أي: دلائل النبوّة.

(٤) كنز العمّال ج ١٢/ح ٣٥٤٣٩، منتخب كنز العمّال ـ بهامش مسند أحمد ٤: ٢٥٩.

(٥) الكافي ١: ١١٥/ح ١٥، تهذيب الأحكام ٩: ١٠٢/ح ٤٤٦، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٥/ح ٣٣، التوحيد: ٣٣٣/ح ٦، تفسير القمّي ١: ١٩٤.

(٦) الكافي ٦: ٣٩٥/ح ٣، تهذيب الأحكام ٩: ١٠٢/ح ٤٤٣ عن أبي جعفر عليه السلام.

(٧) الكافي ٦: ٣٩٥/ح ١، التهذيب ٩: ١٠٢/ح ٤٤٥.

(٨) الكافي ٦: ٣٩٥/ح ٢.

والمعنى أنّ الخمر لم تزل حراماً عند الله وفي كلّ دين، ولكن قد يستفحل الضلال وحكم الجاهليّة في الأُمم حتّى يَرَوها حلالاً، فإذا بعث الله نبيّاً آخر قد لا يفاجئهم في أوّل نبوّته وتبليغه بتحريمها، لأنّ الحكمة تقتضي أن يتدرّج معهم في بيان المُحرّمات خصلةً خصلة، ولو حملهم دفعةً على ترك جميع المحرّمات لَما انقادوا إلى الدين، ولَقُطع بهم دونه. ويشهد تدرّج القرآن الكريم ببيان أنّ في الخمرة إثماً كبيراً وإثمها أكبر ممّا يزعمه الناس، كما مضى في سورة البقرة[1]، وأنّها رجس من عمل الشيطان ليوقِع بها العداوة والبغضاء بينهم، كما في سورة المائدة[2]، وما كان ـ كما ذكرناه ـ لابدّ من أن يكون النبيّ عالماً بتحريمه من أوّل الأمر، ولا بدّ في كماله وعصمته وأهليّته للنبوّة ودعوتها من أن لا يكون مدّةَ عمره الشريف قد لَوّث قدسه بشربها قبل النبوّة وبعدها.

إذن، فمن تربّى بتربية رسول الله صلى الله عليه وآله ونَهَج من صغر سنّه نهجه، وتأدّب من طفولته بآدابه، وآمن برسالته من أوّلها، وكان أطوع له صلى الله عليه وآله من ظلّه، كيف يقال في شأنه أنّه كان يشرب الخمر أُمَّ الخبائث، والمُوقِعةَ في الفواحش، والسالبة للعقل وشرف الإنسانيّة، والمُلْحقة للإنسان بمجنون الوحوش؟! وأيضاً، إنّ الإنسان إذا سكر وعربد ظهر عليه في هَذيانه ما كان مطويّاً في نفسه من عاديّاته ومألوفاته ومُرتكزات مخيَّلته، ومكتومات خواطره في الحبّ والبغض.

وأمير المؤمنين صلوات الله عليه إذا أراد أن يبوح بما في خَلَده القدسي فإنّه سيذكر ما نشأ عليه من أوائل شعوره من بُغض الأوثان، وتسفيه عبادة الجاهليّة والشرك، ولعلّه سينادي: لا أعبدُ رجس الأوثان، تبّاً لكم أيّها المشركون، لا أعبدُ

---

(١) الآية ٢١٩.

(٢) الآيتان ٩٠ و٩١.

الحجر والخشب المنحوت، وكيف أجعل من ذلك إلهاً مع الله، وكيف أكون من المشركين؟ أو سينشد ما قاله أبوه أبو طالب رضوان الله عليه:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أديانِ البريّةِ دِينا[١]

ولكن قُصّاص الرواة نسبوا إلى قداسة رسول الله ﷺ في مناكير رواياتهم ما هو أشنع من ذلك:

رووا أنّه ﷺ ـ وحاشا قُدسه ـ قرأ في مكّة بمحضر قريش سورة النجم، ولمّا تلا: ﴿ **أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ** ﴾[٢] قال على الأثر: تلك الغرانيق العُلى، منها الشفاعة تُرْتَجىٰ!

ونسبوا إلى قداسة جميع الأنبياء والرسل أنّهم إذا قرؤوا ألقى الشيطان في قراءتهم مثل خُرافة الغرانيق، وفسّروا بذلك قوله تعالى في سورة الحجّ المدنيّة: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ** ﴾[٣]، وتتابعت على ذلك جملة من التفاسير كما أشرنا إليه في الجزء الأوّل من كتاب الهدى[٤]، وليُنظر في الأقلّ إلى ما ذكره السيوطي في (الدرّ المنثور) في الآية المذكورة من سورة الحجّ.

ولم تترك بعض الروايات قُدس رسول الله ﷺ بدون أن تنسب إليه الخمر، ففي (الدرّ المنثور) عن تميم الداري أنّه كان يهدي لرسول الله ﷺ كلّ عام راويةً من خمر، فلمّا كان عام حُرمة الخمر جاء براوية، فلمّا رآها رسول الله ﷺ ضحك!

---

(١) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٥٨، الطرائف: ٣٠٢ و٣٠٣.

(٢) النجم: ١٩ و ٢٠.

(٣) الحجّ: ٥٢. تفسير الطبري ١٧: ١٣١، الكشّاف ٣: ١٦٤، الدرّ المنثور ٦: ٦٥.

(٤) الهدى إلى دين المصطفى ١: ١٦٨.

الحديث[١]. وزِيد على ذلك بالنسبة لأمير المؤمنين عليه السلام، فقد ذكر السيّد الرضي في (حقائق التأويل ص٤٦٨) عن كتاب أبي الحسن الكرخي ـ في كتاب الأشربة من مختصره، حيث قرأ على القاضي عبد الله بن محمّد الأكفاني، وأجاز له روايته عن مصنّفه، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ـ صاحب أمير المؤمنين وخاصّته من أهل الكوفة ـ قال: شربت عند عليّ بن أبي طالب نبيذاً، فخرجت من عنده عند المغرب، فأرسل معي قنبراً مولاه يهديني إلى بيتي، انتهى. فذكرت الرواية الظالمة الضالّة المضلّة ذلك أنّ أمير المؤمنين عليه السلام ـ في أيّام خلافته يسقي بعض خواصّه في بيته نبيذاً يُسكره بحيث يحتاج من سكره إلى من يهديه إلى بيته!! مع ذلك الرجل كان كثير التردّد إلى أمير المؤمنين عليه السلام ومن المستغرَب أن يضلّ الطريق، فأرسل معه قنبراً مولاه ليهديه!! ونعم الحَكَم الله والموعد القيامة[٢].

ويحتمل كثيراً أن يكون هذا الوضع من باب القلب، يعني أن حديث شرب الخمر كان قد جرى عند سائر الصحابة، ولكن قلبوه عن موضعه وجعلوه لعليّ عليه السلام كما قلب معاوية سبب نزول: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ**﴾[٣] التي نزلت في حقّ عليّ عليه السلام وجعلها للخارجيّ عبد الرحمن بن ملجم قاتله لعنه الله، ففي الروايات الكثيرة نُقل عن عمر بن الخطّاب أنّه قال: «كنت صاحب خمر في الجاهليّة، فقلت: لو أذهب إلى فلان الخمّار فأشرب[٤] لا...» في جاهليّته قبل إسلامه، وبعده أيضاً طيلة فترة نزول

---

(١) الدرّ المنثور ٣: ١٦٧.

(٢) آلاء الرحمن ٢: ٤١٣.

(٣) البقرة: ٢٠٧.

(٤) في ظلال القرآن ٣: ٣٧٦.

الآيات الأربع النازلة بحرمتها، فعنه أنّه قال ـ لمّا نزل تحريم الخمر ـ: اللّهمّ بيّنْ لنا في الخمر بياناً شافياً؛ فإنّها تذهب المال والعقل! فنزلت الآية التي في البقرة: ﴿ **قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ** ﴾[١]، فدُعيَ عمر فقُرئت عليه فقال: اللّهمّ بيّن لنا في الخمر بياناً شافياً فنزلت الآية التي في النساء ﴿ **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ** ﴾[٢]، فكان منادي الرسول صلى الله عليه وآله إذا أُقيمت الصلاة ينادي: ألا لا يقربنّ الصلاة سكران. فدُعي عمر فقرئت عليه فقال: اللّهمّ بيّن لنا في الخمر بياناً شافياً»! فنزلت آية المائدة فدُعي عمر فقرئت عليه، فلمّا بلغ: ﴿ **فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ** ﴾[٣] قال عمر: انتهينا[٤]. ممّا يدلّ على تداومه في شربها حتّى كلمة (انتهينا)، فانتهى على حدّ قوله![٥]

---

(١) البقرة: ٢١٩.

(٢) النساء: ٤٣.

(٣) المائدة: ٩١.

(٤) سنن أبي داود ٢: ١٢٨، مسند أحمد ١: ٥٣، سنن النسائي ٨: ٢٧٨، تاريخ الطبري ٧: ٢٢، السنن الكبرى ٨: ٢٨٥، أحكام القرآن (جصّاص) ٢: ٢٤٥، المستدرك على الصحيحين ٢: ٢٧٨ و٤: ١٤٣ وصحّحه الذهبي في تلخيصه، الجامع للأحكام ٥: ٢٠٠، تفسير القرآن العظيم ١: ٢٥٥ و٢: ٩٢، الخازن ١: ٥١٣، مفاتيح الغيب ٣: ٤٥٨، فتح الباري ٨: ٢٢٥، الدرّ المنثور ١: ٢٥٢.

(٥) كتب الفضل بن شاذان: ورويتم على عمر بن الخطّاب أنّه كان يشربه [أي المُسكِر]، وكان أَحبُّ الشراب إليه النبيذ، ثمّ رويتم عليه أنّه شَرِبه عند موته فخرج من جُرحه. (الإيضاح: ١٤٨).
وهنالك عددٌ وفير من أخبار أهل السنّة تذكر أنّ عمر كان يشرب الخمرة حتّى كانت آخِرَ شرابه قبل موته، فليُراجَع:
ـ هوامش الصفحات ١٤٧ ـ ١٤٩ من كتاب: الإيضاح، للمحقّق السيّد جلال الدين الحسيني.
ـ الجزء السادس من كتاب: الغدير، للعلّامة الأميني: ٢٥٧ ـ ٢٥٨ تحت عنوان: اجتهاد الخليفة في الخمر وآياتها!
ـ النصّ والاجتهاد، للسيّد عبد الحسين شرف الدين الموسوي: ٢٣٧ ـ المورد ٤٦ حول الخمر وتحريمها.

وفي لفظ آخر «شربها عمر قبل آية المائدة، فأخذ بلِحى بعير وشجّ به رأس عبدالرحمن بن عوف، ثمّ قعد ينوح على قتلى بدر المشركين، فبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ فخرج مغضباً يجرّ رداءه، فرفع شيئاً كان في يده فضربه به، فقال عمر: أعوذ باللّه من غضبه وغضب رسول الله ﷺ! فأنزل الله آية المائدة، فقال عمر: انتهينا انتهينا[1]. ذلك رغم أنّ الرسول ﷺ نهى عن شربها كما نزلت آية البقرة[2]، وما كانت فِرية شربها على الإمام عليّ عليه السلام إلّا تغطيةً جاهلة على فعلة عمر، ونقمةَ معاوية على إمام المتّقين ويعسوب الدين وأعبد العابدين بعد رسوله الأمين ﷺ[3].

وأورد الحديث ابن تيمية في كتابه (منتقى الأخبار)، وشرحه محمّد بن علي الشوكاني في (نيل الأوطار)، فقال في ـ كتاب الأشربة (٣٧٠١) ـ وعن عليّ عليه السلام قال: صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً فدعانا وسقانا من الخمر، فأخذَتِ الخمر منّا! وقد حضرت الصلاة فقدّموني فقرأت: «قل يا أيّها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون»!! فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذين آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ** ﴾[4]، رواه الترمذي وصحّحه.

قال الشوكاني: قوله: وعن عليّ عليه السلام قال: صنع لنا عبد الرحمن... الخ، هذا الحديث صحّحه الترمذي، كما رواه المصنّف وأخرجه أيضاً النسائي وأبو داود، وفي إسناده عطاء بن سائب لا يُعرَف إلّا من حديثه، وقد قال يحيى بن معين:

---

(١) المستطرف ٢: ٢٩١.

(٢) تاريخ بغداد ٨: ٣٥٨، الدرّ المنثور ١: ٢٥٢.

(٣) الفرقان ٧: ٧٧.

(٤) النساء: ٤٣.

لا يُحتَجّ بحديثه، وفرّق مرّةً بين حديثه القديم وحديثه الحديث، ووافقه على التفرقة الإمام أحمد، وقال أبو بكر البزّار: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عليّ عليه السلام متّصل الإسناد إلّا من حديث عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن؛ يعني السلمي، وإنّما كان ذلك قبل أن تُحرَّم الخمر فحُرّمت من أجل ذلك.

قال المنذري: وقد اختُلف في إسناده ومتنه، فأمّا الاختلاف في إسناده فرواه سفيان الثوري، وأبو جعفر الرازي عن عطاء بن السائب فأرسلوه.

وأمّا الاختلاف في متنه، ففي كتاب أبي داود والترمذي، أنّ الذي صلّى بهم عبد الرحمن بن عوف، وفي كتاب أبي بكر البزّار: أمروا رجلاً فصلّى بهم، ولم يسمعه، وفي حديث غيره: فتقدّم بعض القوم، وأخرج الحاكم في تفسير سورة النساء عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن عليّ رضي الله عنه: دعانا رجل من الأنصار قبل تحريم الخمر، فحضَرتِ الصلاةُ فتقدّم رجل فقرأ: «قل يا أيّها الكافرون»، فأُلبس عليه، فنزلت: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ**﴾، ثمّ قال: صحيح، قال: وفي هذا الحديث فائدة كبيرة: وهي أنّ الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب دون غيره، وقد برّأه الله منها فإنّه راوي الحديث[1].

وممّا وضعوه وجعلوه من عقائد مذهب أهل البيت عليهم السلام أحاديثُ صومِ يوم عاشوراء. وهذا هو من وضع بني أُميّة، وهو اليوم الذي يعدّونه نصراً وغلبة بقتلهم الإمام الحسين عليه السلام، وأيّ نصر هذا يُقتَل فيه ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، وريحانته

---

(١) نيل الأوطار ٨: ٥١٨، ويراجع: الفرقان ٧: ٧٦، ويراجع: تفصيل نقد القضيّة، الصحيح من سيرة الإمام عليّ عليه السلام ٣: ٥٣.

وسيّد شباب أهل الجنّة؟! فقد سوّدوا بفعلهم الشنيع هذا وجههم ووجه التاريخ إلى قيام يوم الدين، فحكموا بصومه شكراً لفتحهم!

وفي هذا قال العلّامة السيّد حسن الصدر في كتابه (نهاية الدراية) في شرح الوجيزة: وذَكَر كلُّ هؤلاء [أي: ابن الجوزي في (الموضوعات)، والسيوطي في (اللآلئ المصنوعة)، وكتاب (العقبات)، والسخاوي في (المقاصد الحسنة)] أنّ من الموضوع «الاكتحال يوم عاشوراء، والتزيّن، والتوسعة، والصلاة فيه» وغير ذلك من فضائل لا يصحّ شيءٌ منها، ولا حديث واحد غير حديث صيامه، وما عداها باطل[1].

وأورد السخاوي حديث التوسعة هكذا: «من وسّع على عياله في يوم عاشوراء وسّع الله عليه السنةَ كلَّها»[2]، هذا الحديث وأمثاله، بل أحاديث صوم يوم عاشوراء، من موضوعات الأُمويّين، فإنّهم عدّوا يوم عاشوراء عيداً لهم، ولذلك أمروا بصومه والتوسعة فيه على العيال، وهذا هو ملاك العيد، فإنّ المسلمين يعدّون صوم الأيّام المباركة عملاً مستحبّاً، كما استحبّوا صوم يوم المباهلة، ويوم عرفة، وأيّام ذي الحجّة، عدا يوم العيد؛ فإنّ الصوم، والتوسعة على العيال من مظاهر العيد والسرور والفرح، وبنو أُميّة لعنهم الله أكّدوا على صوم هذا اليوم والتوسعة فيه على العيال ابتهاجاً بانتصارهم المزعوم على الحسين عليه السلام. أمّا نحن أتباع أهل البيت عليهم السلام فنقول في زيارة عاشوراء: وهذا يوم فَرِحَت به آلُ زيادٍ وآلُ مروان بقتلِهِمُ الحسينَ عليه السلام.

---

(١) نهاية الدراية: ٣١٥.

(٢) المقاصد الحسنة: ٤٣٨، ظفر الأماني: ٤٥٥.

فعلى هذا، فالروايات الدالّة على استحباب صوم يوم عاشوراء غير صحيحة، بل باطلة وموضوعة، وأنّ صومه شعار للأُمويّين[١].

وفي مصادر أهل السنّة توجد روايات دالّة على صوم يوم عاشوراء[٢]، فنقوم أوّلاً بنقل الروايات الدالّة على الاستحباب، ثمّ الروايات الدالّة على الكراهة، ففي (وسائل الشيعة) للحرّ العاملي:

١ ـ محمّد بن الحسن بإسناده عن عليّ بن الحسن بن فضّال، عن يعقوب بن يزيد، عن أبي همام، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «صام رسول الله صلى الله عليه وآله يوم عاشوراء».

٢ ـ وعنه، عن هارون بن مسلم، عن مَسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه، أنّ عليّاً عليه السلام قال: «صوموا العاشوراء: التاسع والعاشر، فإنّه يكفِّر ذنوب سنة».

٣ ـ وبإسناده عن سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن جعفر بن محمّد بن عبد الله، عن عبد الله بن ميمون القدّاح، عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال: «صيام يوم عاشوراء كفّارةُ سنة».

٤ ـ وبإسناده عن أحمد بن محمّد، عن البرقيّ، عن يونس بن هاشم، عن جعفر بن عثمان، عن جعفر بن محمّد عليهما السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله كثيراً ما يتفل يوم عاشوراء في أفواه الأطفال المراضع من وُلد فاطمة عليها السلام من ريقه، فيقول: لا تُطعموهم شيئاً إلى الليل. وكانوا يُروَون من ريق رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: وكانت الوحش تصوم يوم عاشوراء على عهد داود عليه السلام».

---

(١) منتهى المطلب ٩: ٣٦٢، تذكرة الفقهاء ٦: ١٩٢.

(٢) سنن الترمذي ٣: ١٢٨، صحيح البخاري ٣: ٥٧، صحيح مسلم ٢: ٧٩٥.

٥ ـ وبإسناده عن عليّ بن الحسن، عن محمّد بن عبد الله بن زرارة، عن أحمد ابن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان الأحمر، عن كُثَير النوّاء، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لَزِقت السفينة يوم عاشوراء على الجُوديّ، فأمر نوح عليه السلام مَن معه من الجنّ والإنس أن يصوموا ذلك اليوم. قال أبو جعفر عليه السلام: أتدرون ما هذا اليوم! هذا اليوم الذي تاب الله عزّ وجلّ فيه على آدم وحوّاء، وهذا اليوم الذي فلق الله فيه البحر لبني إسرائيل فأغرق فرعون ومن معه، وهذا اليوم الذي تاب الله فيه على قوم يونس، وهذا اليوم الذي وُلِد فيه عيسى بن مريم عليهما السلام، وهذا اليوم الذي يقوم فيه القائم عليه السلام».

٦ ـ وقد تقدّم في حديث الزهريّ عن عليّ بن الحسين عليه السلام «أنّ في الصوم الذي صاحبُه فيه بالخيار إن شاء صام، وإن شاء أفطر، صوم عاشوراء».

٧ ـ محمّد بن الحسن الطوسي في (مصباح المتهجّد)، عن عبد الله بن سنان قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام يوم عاشوراء ودموعه تنحدر على عينيه كاللؤلؤ المتساقط، فقلت: ممّ بكاؤك؟ فقال: «أفي غفلة أنت؟! أما علمت أنّ الحسين عليه السلام أُصيب في مثل هذا اليوم؟ فقلت: ما قولك في صومه؟ فقال لي: صُمْه من غير تبييت، وأفطره من غير تشميت، ولا تجعله يومَ صومٍ كَمَلاً، وليكن إفطارك بعد صلاة العصر بساعة على شربة من ماء، فإنّه في مِثل ذلك الوقت من ذلك اليوم تجلّت الهيجاء عن آل رسول الله صلى الله عليه وآله... الحديث»[1].

وفيه روايات في كراهة الصوم:

١ ـ محمّد بن عليّ بن الحسين، بإسناده عن زرارة بن أعين ومحمّد بن مسلم

---

(١) وسائل الشيعة ٧: ٣٣٨.

جميعاً أنّهما سألا أبا جعفر الباقر عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء، فقال: «كان صومه قبل شهر رمضان، فلمّا نزل شهر رمضان ترك».

٢ ـ محمّد بن يعقوب، عن الحسين بن عليّ الهاشمي، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن أبان، عن عبد الملك قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صوم تاسوعاء وعاشوراء من شهر المحرّم، فقال: «تاسوعاء يومٌ حُوصِر فيه الحسين عليه السلام وأصحابه كرّم الله وجوههم، وأيقنوا أن لا يأتيَ الحسين ناصر، ولا يمدّه أهل العراق، بأبي المستضعفَ الغريب! ثمّ قال: وأمّا يوم عاشوراء فيومٌ أُصيب فيه الحسين عليه السلام صريعاً بين أصحابه، وأصحابه صرعى حوله، أفَصوم يكون في ذلك اليوم؟! كلّا وربِّ البيت الحرام، ما هو يوم صوم، وما هو إلّا يومُ حزنٍ ومصيبة دخلت على أهل السماء وأهل الأرض وجميع المؤمنين، ويومُ فرحٍ وسرور لابن مرجانة وآل زياد وأهل الشام، غضب الله عليهم وعلى ذرّيّاتهم، وذلك يومٌ بكت فيه جميع بقاع الأرض خلا بقعة الشام؛ فمن صام أو تبرّك به حشره الله مع آل زياد ممسوخَ القلب مسخوطٌ عليه، ومَن ادّخر إلى منزله فيه ذخيرة أعقبه الله تعالى نفقاً في قلبه إلى يوم يلقاه، وانتزع البركة عنه وعن أهل بيته وولده، وشاركه الشيطان في جميع ذلك».

٣ ـ وعنه، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن جعفر بن عيسى أخيه قال: سألت الرضا عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء، وما يقول الناس فيه، فقال: «عن صوم ابن مرجانة تسألني؟! ذلك يوم صامه الأدعياء من آل زياد لقتل الحسين عليه السلام، وهو يوم يتشاءم به آل محمّد صلى الله عليه وآله، ويتشاءم به أهل الإسلام، واليوم الذي يتشاءم به أهل الإسلام لا يُصام ولا يُتبرَّك به. ويوم الإثنين يوم نحس قبض الله فيه نبيّه صلى الله عليه وآله،

وما أُصيب آل محمّد إلّا في يوم الإثنين فتشاءمنا به، وتبرّك به عدوّنا. ويوم عاشوراء قتل الحسين عليه السلام وتبرّك به ابن مرجانة، وتشاءم به آل محمّد صلى الله عليه وآله؛ فمن صامهما أو تبرّك بهما، لقيَ اللهَ تبارك وتعالى ممسوخ القلب، وكان حشره مع الذين سنّوا صومهما والتبرّك بهما».

٤ ـ وعنه، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبي عُمَير، عن زيد النرسيّ قال: سمعت عبيد بن زرارة يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء، فقال: «من صامه كان حظّه من صيام ذلك اليوم حظَّ ابن مرجانة وآل زياد. قال: قلت: وما كان حظّهم من ذلك اليوم؟ قال: النار أعاذنا الله من النار، ومِن عملٍ يقرّب من النار!».

٥ ـ وعنه، عن محمّد بن موسى، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء قال: حدّثني نجيّة بن الحارث العطّار قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء فقال: «صومٌ متروك بنزول شهر رمضان، والمتروك بدعة». قال نجيّة: فسألت أبا عبد الله عليه السلام من بعد أبيه عليه السلام عن ذلك فأجابني بمثل جواب أبيه ثمّ قال: «أمّا إنّه صومُ يومٍ ما نزل به كتاب، ولا جرت به سنّة إلّا سنّة آل زياد بقتل الحسين بن عليّ عليهما السلام».

٦ ـ وعن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن نوح بن شعيب النيسابوريّ، عن يس الضرير، عن حريز، وعن زرارة، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا: «لا تصم في يوم عاشوراء، ولا عرفة بمكّة، ولا في المدينة، ولا في وطنك، ولا في مصر من الأمصار».

٧ ـ محمّد بن الحسن في (المجالس) و(الأخبار)، عن الحسين بن إبراهيم

القزويني، عن محمّد بن وهبان، عن عليّ بن حبشي، عن العبّاس بن محمّد بن الحسين، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن الحسين بن أبي غندر، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صوم يوم عرفة، فقال: «عيد من أعياد المسلمين، ويومُ دعاءٍ ومسألة. قلت: فصوم يوم عاشوراء؟ قال: ذاك يوم قُتل فيه الحسين عليه السلام، فإن كنت شامتاً فصُم! ثمّ قال: إنّ آل أُميّة نذروا نَذراً إن قتل الحسين عليه السلام أن يتّخذوا ذلك اليوم عيداً لهم يصومون فيه شكراً، ويفرّحون أولادهم، فصارت في آل أبي سفيان سُنّةً إلى اليوم، فلذلك يصومونه ويدخلون على أهاليهم وعيالاتهم الفرح ذاك اليوم. ثمّ قال: إنّ الصوم لا يكون للمصيبة، ولا يكون إلّا شكراً للسلامة، وإنّ الحسين عليه السلام أُصيب يوم عاشوراء؛ فإن كنت فيمن أُصيب به فلا تصم، وإن كنتَ شامتاً ممّن سرّه سلامةُ بني أُميّة فصم شكراً للّه تعالى!»[1].

قال موفّق الدين ابن قدامى المَقْدسي في (المغني): صوم يوم عاشوراء رواه أبو قَتادة عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وأخرجه مسلم في (صحيحه)، وروى عطاء عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «صوموا التاسع والعاشر، ولا تَشَبّهوا باليهود»، ونقله شمس الدين ابن قدامى المقدسي في (الشرح الكبير) أيضاً[2].

وقال أبو قتادة الشامي: قال شمس الدين محمّد الذهبي في (ميزان الاعتدال): قال يحيى بن معين: ليس بشيء، كتَبْنا عنه ثمّ تركناه[3].

---

(١) وسائل الشيعة ٧: ٣٩٠، تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٩، الاستبصار ٢: ١٣٤، الكافي ٤: ١٤٥ ـ ١٤٧ ـ باب صوم عرفة وعاشوراء.

(٢) المغني والشرح الكبير ٣: ١٠٤.

(٣) ميزان الاعتدال ٧: ٤١٤، المغني ٢: ٨٠٣.

إنّ مجموع الروايات السبع التي أوردها المحدّث العامليّ في (وسائله) الدالّة على استحباب صوم يوم عاشوراء ضعيفة سنداً؛ إمّا بإهمال رواتها أو تضعيفهم، أو إرسالها، وفقهاؤنا رضي الله عنهم لم ينظروا إلى الجهة التاريخيّة.

ومن المجعولات التي هدفها النَّيل من شخصيّة الإمام الحسن عليه السلام وهو السبط الأكبر لرسول الله صلى الله عليه وآله: كثرة زواجه وطلاقه للنساء حتّى سمّوه مطلاقاً، بحيث نهى أمير المؤمنين عليه السلام الناس عن تزويج بناتهم إيّاه، وقالوا فيه: إنّه تزوّج خمسين امرأه أو سبعين، وقالوا: تزوّج تسعين بل مئتَين وخمسين، وبلغوا فيها إلى ثلاثمائة، وقد صوّروا الإمام رجلاً من أهل اللهو يتزوّج نهاراً ويطلّق ليلاً، والأخبار هذه كلّها يرجع مصدرها إلى ثلاثة أو أربعة أشخاص، وهم: يحيى بن العلاء، وأبو الحسن المدائني، والشبلنجي ـ صاحب (نور الأبصار) ـ، وأبو طالب المكّي ـ صاحب (قوت القلوب) ـ، وإنّ (دائرة المعارف الإسلاميّة) هي من أكثر الدوائر نشراً وترويجاً لهذه الأكاذيب[1]:

روى أبو طالب المكّي في كتابه (قوت القلوب): تزوّج الحسن بن عليّ رضي الله عنهما مائتين وخمسين امرأة، وقيل: ثلاثمائة . وروىٰ: وقد كان عليّ عليه السلام يضجر من ذلك... وكان يقول: إنّ حسناً مطلاق فلا تُنكحوه.

وروى الكفعمي في (المصباح): إنّ زوجاته أربع وستّون[2]. وقال ابن عساكر: وكان الحسن تزوّج سبعين امرأة، وكان قلّما يفارقه أربع حرائر، وكانت عنده ابنة منظور وامرأة من أسد فطلّقهما وبعث إلى كلّ منهما بعشرة آلاف درهم وزقاق من

---

(١) دائرة المعارف الإسلاميّة ٧: ٤٠٠.

(٢) حياة الإمام الحسن المجتبى ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٥٩٧.

عسل، وقال لغلامه: احفظ ما يقولان لك، فقالت الفزاريّة: بارك الله فيه وجزاه خيراً، وقالت الأسديّة: متاعٌ قليل من حبيبٍ مُفارقٍ، فلمّا بلغه قولهما راجع الأسديّة وترك الفزاريّة. وقال عليّ عليه السلام: يا أهل الكوفة، لا تُزوّجوا الحسن فإنّه رجل مطلاق. فقال رجل من هَمْدان: والله لَنُزوّجنّه، فما رضي أمسك، وما كره طلّق[١].

وقال عبد الله بن الحسن بن الحسن: كان الحسن قلّما تفارقه أربع حرائر، وكان صاحب ضرائر. وقال عليّ بن الحسين: كان مطلاقاً، وكان لا يفارق امرأة إلّا وهي تحبّه[٢].

وقال المدائني: أُحصِيت زوجات الحسن بن عليّ فكنّ سبعين امرأة[٣].

وهذه الروايات وردت في المجامع الروائيّة المعروفة كـ(الكافي)، ففيه: روى محمّد بن يعقوب الكليني عن الصادق عليه السلام: إنّ عليّاً عليه السلام قال وهو على المنبر: لا تزوّجوا الحسن فإنّه رجلٌ مطلاق! فقام رجلٌ من همدان فقال: بلى واللهِ لنزوّجنّه وهو ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وابن أمير المؤمنين عليه السلام، فإن شاء أمسك، وإن شاء طلّق[٤].

ورواه أهل السنّة في الكثير من مصادرهم، منهم:

فقد رواه البلاذري في (أنساب الأشراف)[٥] والقلقشندي في (مآثر الإنافة في

---

(١) تهذيب ابن عساكر ٤: ٢١٦، الإمام المجتبى: ٢٥٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٢: ٢٩٨، الإمام المجتبى: ٢٥١.

(٣) شرح ابن أبي الحديد ٤: ٨، الإمام المجتبى: ٢٥٢.

(٤) الكافي ٦: ٥٦ / ح ٤ ـ عنه: بحار الأنوار ٤٤: ١٧٢ / ح ٦.

(٥) أنساب الأشراف ٣: ٢٧٥.

معالم الخلافة)[١].

واللفظ الثاني لهذا الحديث: وكان ﷺ مطلاقاً تزوّج كثيراً من النساء، فصعد عليّ كرّم الله وجهه المنبر وقال: يا أيّها الناس، ألا لا يُزَوِّجنّ أحد منكم الحسن بن عليّ فإنّه مطلاق! فنهض رجل من همدان ـ قبيلة من اليمن ـ وقال: لنزوّجنّه، إن أمهرَ أمهرَ كثيفاً، وإن أولد أولد شريفاً، فقال عليّ ﷺ عند ذلك:

ولو كنت بوّاباً على باب جنّةٍ لقلتُ لهَمْدانَ: آدْخُلي بسلامِ[٢]

وهذه القضيّة قد تعرّض لنقدها الباحثون، منهم:

الأُستاذ السيّد حسن المصطفوي، فقد قال: لا يخفى أنّ تعدّد الزوجات بأيّ سبب كان أو بأيّ وسيلة، كان مرسوماً وشائعاً في ذلك الزمان، وما من رجل إلّا وله زوجات متعدّدة، وهذا واضح لمن راجع كتب الرجال والتواريخ، ويظهر من بعض القرائن أنّ بعضاً من رؤساء القبائل أو الأشراف يَعرِضون بناتهم على الإمام للزواج منهنّ ليحصلوا على الشرف والفخر والفضل والانتساب إلى النبيّ ﷺ وكان لا يقبل التزويج إلّا نادراً، ويدلّ على ذلك قلّة الأولاد، كما أنّه يظهر من الروايات الواردة أنّ الإمام ﷺ كان يمسك بالمعروف أو يسرّح بإحسان، وعلى أيّ حال فأزواجه كنّ راضيات وهنّ كما قال تعالى: ﴿ **وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ** ﴾[٣]، وهذا هو المناط في المزاوجة بأن يكون كلٌّ من الزوجين راضيين وموافقين على ذلك من الزواج أو الفراق. وقد نُقل عن

---

(١) مآثر الإنافة في معالم الخلافة ١: ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البقرة: ٢٣١.

ابن سيرين أنّ الحسن بن عليّ عليه السلام طلّق امرأة له فمتّعها بعشرة آلاف درهم، فقالت: متاع قليل من حبيب مُفارق. فبلغه ذلك فراجعها[١].

وقال أحمد بن حجر العسقلاني: كان لا يفارق امرأة إلّا وهي تحبّه[٢].

فعلى هذا إذا أحصينا زوجاته فلا يتجاوزن اثنتي عشرة زوجة؛ واحدة منها باكر والأُخريات بين أُمّ ولد وثيِّب. وأمّا الأقوال التي نقلت الكثرة فهي غير مستندة ولا برهان لها، وتنتهي إلى قول المدائني وهي دعوى بلا دليل، وأمّا كونه طِلِّيقاً أو مطلاقاً فيتحقّق مفهومه عرفاً بثلاث تطليقات أو أكثر منها[٣]. كان هذا ما عند الأُستاذ المصطفوي. وللعلّامة القرشي أيضاً نقد عميق على هذا البهتان سنداً ودلالةً، فراجع[٤].

وفيها قال الأُستاذ آية الله الشهيد مرتضى المطهّري تحت عنوان «شايعة لا أساس لها»: يلزم علَيّ أن أُشير إلى شائعة حاكتها الخلافة العبّاسيّة حين قالوا: إنّ الحسن تزوّج أزواجاً كثيرة، وانتشرت هذه بعد قرن من شهادة الإمام الحسن عليه السلام.

قد نقل أتباع الإمام عليه السلام هذا عنه بلا تحقيق ولا مراجعة، وكان هذا في حقّ إمامٍ حجّ ماشياً أكثر من عشرين مرّة، وقسّم أمواله بين الفقراء، فما قالوه هل يتناسب مع منزلة الإمام؟!

ثمّ قد برّر العبّاسيّون موقفهم المضادّ من بني الحسن عليه السلام بقولهم: إنّ الحسن

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٧: ٢٤٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٢: ٢٩٨.

(٣) الإمام المجتبى: ٢٤٦.

(٤) زندگانى حسن بن علي عليهما السلام لباقر القرشي ٢: ٥٥٢، حياة الإمام الحسن عليه السلام لباقر القرشي ٢: ٤٥٦، زندگانى امام حسن مجتبى عليه السلام للمحلاتي: ٤٢٦.

خَلَف أباه إثر موته، وكان خليفة على أُمور المسلمين ولكن لمّا كان رجلاً من أهل الدنيا وكان همّه تزوّج النساء وتطليقهنّ لم يكن صالحاً للخلافة فترك الخلافة لمعاوية. وانبرى المحقّقون في هذا العصر للتحقيق في هذه الافتراءات وأثبتوا زيفها، وأنّ قاضي المنصور الدوانيقي هو الذي نشر هذه الأكاذيب وبأمرٍ من المنصور نفسه.

ويقول أحد المؤرِّخين: لو كان الإمام الحسن عليه السلام قد تزوّج هذا العدد من النساء، فأين أبناؤه وأولاده؟! هل كان الإمام عليه السلام عقيماً أم كان إسقاط الجنين شائعاً آنذاك؟ وأنا أتعجّب من بعض محدّثي الإماميّة كيف نقلوا هذا الذي علينا أن نقول: إنّ الطلاق أمر لا عيب فيه، أو هم يقولون: إنّ الحسن لم يكن مطلاقاً، أو يقولون: إنّ الحسن ـ ونعوذ باللّه ـ لم يكن ملتزماً بالأُمور الشرعيّة، ولم يستنّ بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله.

وقد ذهبوا إلى أكثر من ذلك لمّا نقلوا الحديث القائل بأنّ الإمام عليّاً عليه السلام كان ساخطاً لما فعله ابنه[1]. كان هذا ما ذكره الأُستاذ المطهّري رحمه الله.

وممّا وضعه الأُمويّون ضدّ الإمام الحسن والحسين عليهما السلام ـ مع أنّ الحسين عليه السلام نَهَج نَهْج الإمام الحسن عليه السلام مدّة حياته ولم يُقدم على ما يُخالفهم ـ ما رواه ابن الأثير الجزري في (أُسد الغابة)، وابن كثير في (البداية والنهاية)، وابن عساكر في تاريخه الكبير (تاريخ مدينة دمشق)؛ من أنّ الحسين عليه السلام كان

---

(١) نظام حقوق زن در اسلام = (نظام حقوق المرأة في الإسلام): ٣٠٦. وراجع: حسن كيست لفضل الله الكمپاني: ٢٨٦، زندگانى حسن بن علي عليهما السلام لباقر شريف القرشي ٢: ٥٥٤ (ترجمة فخر الدين الحجازي).

كارهاً لما فعله الحسن عليه السلام وأنّه قال له: أُنشدُك الله أن لا تصدّق أُحدوثة معاوية وتكذّب أُحدوثة أبيك! وأنّ الحسن قال له: أُسكت أنا أعلم بهذا الأمر منك! كما يدّعي الجزري في (أُسد الغابة). وأنّه قال: لقد هممت أن أَسجننّك في بيت وأُطيِّنه عليك حتّى أقضي بشأني هذا وأفرغ منه ثمّ أُخرجك منه! كما يزعم ابن كثير في (البداية والنهاية). وأنّه قال له: والله ما أردت أمراً إلّا خالفتني إلى غيره؛ كما يزعم ابن عساكر في (تاريخه).

وممّا ذُكر في روايات أهل البيت عليهم السلام يتبيّن أنّ هذه المرويّات لا أساس لها من الصحّة، هذا بالإضافة إلى أنّ الحسين عليه السلام كان أبعد نظراً وأعمق تفكيراً في الأُمور ومعطياتها حتّى من أفذاذ عصره الذين قدّروا للحسن موقفه الحكيم الذي لم يكن له مجال لاختيار سواه، وكان أرفع شأناً من أن تخفى عليه المصلحة التي أدركها غيره فيما فعله أخوه حتّى يقف منه ذلك الموقف المزعوم. والذين وضعوا أُسطورة الخلاف بينهما بهذا الشكل أرادوا بذلك أن يسجّلوا على أحدهما ولو خطأً من هذا النوع بعد أن تعسّر عليهم أن يقفوا لأحدهما على عثرة أو زلّة قدم في تاريخهما الناصع الحكيم، والمحفوف بالمصاعب والأحداث، لأنّ النتيجة الحتميّة للموقف السلبي من أحدهما ـ لو صحّ ولم يصحّ ولن... ـ هو خطأ أرادوا اختلاقه؛ إذ لا يعقل أن يكون الصواب حليفهما وكلّ منهما يرى ويتبنّى خلاف ما يراه الآخر ويتبنّاه.

ومن الجائز أن تكون غاية أُولئك الذين وضعوا أُسطورة الخلاف بينهما ونسبوا إلى الحسين ذلك الموقف من أخيه أن يسجّلوا الاختلاف وعدم العصمة، أي بمعنى آخر: نفي الإمامة، بحجّة أنّ ما فعله الحسن عليه السلام كان لمصلحة

المسلمين، وقد نفّذ فيه أُمنيّة جدّه الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله حيث قال كما روى أبو بكر: إنّ هذا سيّد سيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، ولازمُ ذلك حسب تقديرهم أنّ الحسين لم يكن مصيباً في موقفه من أخيه كما لم يكن مصيباً في ثورته لأنّه تجاهل مصلحة المسلمين كما يزعمون ويفترون[١].

٩ ـ الغلوّ

ومن العوامل الأساسيّة والمشهورة في وضع الحديث هو المغالاة في الأئمّة عليهم السلام وهذا هو الذي حذّرونا منه، فعن الرسول صلى الله عليه وآله قال: «يا علي ... وإنّ أُمّتي ستفترق فيك ثلاث فرق: ففرقةٌ شيعتك وهم المؤمنون، وفرقة عدوّك وهم الشاكّون، وفرقة تغلو فيك وهم الجاحدون»[٢].

وعن أمير المؤمنين عليه السلام في أمر البراءة والتبرّؤ منهم جاء قوله: «اللّهمّ إنّي بريء من الغلاة كبراءة عيسى بن مريم من النصارى، اللّهمّ اخذُلْهم أبداً ولا تنصر منهم أحداً»[٣].

وعن الصادق عليه السلام في التحذير من الغلاة: «احذروا على شبابكم الغلاةَ لا يفسدوهم؛ فإنّ الغلاة شرُّ خلق الله»[٤].

وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «يا ابن خالد، إنّما وَضَع الأخبارَ عنّا الغلاة..»[٥].

---

(١) يراجع: سيرة الأئمّة الاثني عشر ٢: ٢٢.

(٢) بحار الأنوار ٢٥: ٢٦٥ / ح ٤ ـ عن: كتاب المناقب، لمحمّد بن أحمد بن شاذان.

(٣) أمالي الطوسي: ٦٥٠ / ح ١٣٥٠ ـ عنه: بحار الأنوار ٢٥: ٢٦٦ / ح ٧.

(٤) بحار الأنوار ٢٥: ٢٦٥ / ح ٦ ـ عن: أمالي الطوسي ١: ٦٥٠ / ح ١٣٤٩.

(٥) بحار الأنوار ٢٥: ٢٦٦ / ح ٨ ـ عن: عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٤٣ / ح ٤٥ ـ الباب ١١.

وقصّة الغلاة في عصر أمير المؤمنين عليه السلام وإحراقه إيّاهم بالنار معروفة[١].

والأحاديث المرويّة عن الغلاة في فضائل الأئمّة عليهم السلام وغيرهم بطوائفهم المختلفة وآرائهم المتشتّتة هي من المباحث المطوّلة الموجودة في الكتب الحديثيّة كـ(البحار) وكتب الفِرق[٢].

إنّ الغلاة والغالي والغلوّ مفاهيم[٣] لا حدّ ولا تعريف لها حقيقة، بل لها مفهوم مجمل، فمَن نسب بعضاً إلى الغلوّ فهو قبال من ينفونه عن أنفسهم.

فإنّ الشيخ الصدوق أبا جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي، وأُستاذه محمّد ابن الحسن بن أحمد بن الوليد، وأبا الصدوق عليّ بن بابويه القمّي صاحب الرسالة قالوا: إنّ كلّ من ينفي عن الرسول السهو فهو غالٍ[٤]، في مقابل قول المجتهدين كالشيخ البهائي الذي يقول: إنّ نسبة الصدوق إلى السهو أولى وأسهل من نسبة الرسول صلى الله عليه وآله إلى السهو.

فأمّا الغلاء في اللغة فقد قال فيه زين الدين محمّد بن أبي بكر الرازي في (مختار الصحاح): غَلَتِ القِدر من باب رمى، وغَلَياناً أيضاً بفتحتين ولا يقال: غَلِيَت. وغلا في الأمر: جاوز فيه الحدّ، وبابه سما، وغلا السعرُ يغلو غلاءً، وغلا بالسهم: رمى به أبعد ما يقدر عليه، وبابه عدا، والغَلْوة: الغاية؛ مقدار رَمْية. وغالى باللحم اشتراه بثمن غالٍ وأغلى به[٥].

---

(١) مستدرك الوسائل ٣: ٢١٥، سفينة البحار ٣: ٨١١.

(٢) الفَرق بين الفِرق، بحار الأنوار ٢٥: ٢٦١ ـ ٣٥٠.

(٣) بحار الأنوار ٢٥: ٢٦٦.

(٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٥٥.

(٥) مختار الصحاح: ٤١٩.

وقال أحمد بن علي الفيّومي في (المصباح المنير): الغَلْوة: الغاية، وهي رمية سهم أبْعَدَ ما يقدر عليه، ويقال: هي قَدْر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة، والجمع غَلَوات مثل: شهوة وشهوات، وغلا بسهمه: رمى به أقصى الغاية، وغلا في الدين غُلُوّاً ـ من باب قَعَدَ: تصلّب وشدّد حتّى جاوز الحدّ، وفي التنزيل: ﴿**لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ**﴾[1]. وغالى في أمره: بالغ، وغلا السعرُ يغلو والاسم الغلاء بالفتح والمدّ: ارتفع، ويقال للشيء إذا زاد وارتفع: قد غلا، ويتعدّى بالهمزة فيقال: أغلى الله السعر، وغاليت اللحم وغاليت به: اشتريته بثمن غالٍ، أي زائد، وغَلَت القدر غَلْيًا ـ من باب ضرب، وغلياناً أيضاً، وفي الكتاب العزيز: ﴿**يَغْلِي فِي الْبُطُونِ**﴾[2]، ويتعدّى بالهمزة فيقال: أغليت الزيت ونحوه إغلاء فهو مُغْلىً[3].

وفي حديث الإمام الجواد عليه السلام: «الثقة باللّه ثمنٌ لكلّ غالٍ، وسُلَّمٌ إلى كلّ عالٍ»[4].

والغلاء: زيادة الشيء، أيّ شيء كان، وغلى القِدرُ إذا حرّ شديداً فهو يغلي لأنّه يزيد عن حدّة، والسعر إذا جاوز الحدّ يقال: غلا. فالأصل والأساس في هذه اللغة هو زيادة الحدّ المعيّن للشيء، فكلّ شيء جاوز عن حدّه المعيّن له عرفاً أو عقلاً أو شرعاً فهو غُلُوّ وغلاء[5].

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) الدخان: ٤٥.

(٣) المصباح المنير: ٤٥٢، صحاح اللغة ٦: ٢٤٤٨، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٢٨٢، القاموس المحيط ٤: ٣٧١، تاج العروس ١٠: ٢٦٩.

(٤) الدرة الباهرة من الأصداف الطاهرة، للشهيد الأوّل: ٤٠، إعلام الدين: ٣٠٩ ـ عنه: بحار الأنوار ٧٨: ٣٦٤/ح٥.

(٥) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١: ٣٦٩، كلّيّات في علم الرجال، تصحيح الاعتقادات: ١١٨

فالغلاء والغلوّ في الرسول والأئمّة عليهم السلام هو نسبة شيء إليهم يزيد على قدرهم ومنزلتهم ويخرجهم عن حدّ الإنسان، فتعريف الغلوّ ومعرفة الغلاة مشكلة كبرى، فهما أعظم مشكلة أثارها أعداء الإسلام بين أهله، ولم تُعالَج هذه المشكلة بحلّ صحيح على ضوء الواقع من حيث هو، ولذلك حصلت مشكلة في الوسط الشيعي وأتباع أهل الولاية والإمامة، ثمّ حصلت أُخرى مع غير الشيعة الذين ينسبون الغلوّ إلى التشيّع، والشيعة عندهم بدرجة الغلاة ويعتبرون الغلوّ هو عقيدة الشيعة، ويعدّ هذا من أعظم المشكلات.

وممّا لا يخفى هو أنّ هناك خلافاً لبعض القدماء مع الأُصوليّين، فالشيخ الصدوق وأبوه وأُستاذه وجميع القمّيّين ينسبون إلى الرسول صلى الله عليه وآله السهو، وينفي الأُصوليّون والبغداديّون كالمفيد وتلميذَيه ـ السيّد المرتضى علم الهدى والشيخ الطوسي ـ عن الرسول ما نسبوه إليه، ويعتقدون بكونه معصوماً في جميع الأُمور عن الخطأ والنسيان والسهو وتعرّض الشيطان.

وما في علم الجرح والتعديل وعلم الرجال هو أنّ الغلوّ أحد أسباب الجرح والتعديل، وهذا شائع بين الرواة، فمنهم مَن قد نُسبوا إلى الغلوّ، وعدّ غلوّهم علامة لعدم وثاقتهم، نعم ذكر المتأخّرون أنّ القدماء طعنوا في رجل بالغلوّ، والغلوّ عندهم هو نقل المعجزات عن الأئمّة عليهم السلام، ولكن ليعلم هؤلاء أنّ هذا شيء والغلوّ المنفيّ عند الأئمّة عليهم السلام هو الغلوّ الذي ادّعاه بعض الصوفيّة. ويُعلم من

⇐(ترجمة علي قلعه كهنو)، الملل والنحل ١: ١٧٣، فرق الشيعة: ٤٤، الفَرقُ بين الفِرَق: ٧٢، ١٧٤، فرهنگ معين ٥: ١٢٦٥، دائرة المعارف وجدي ٧: ٨٣، مقالات الإسلاميّين ١: ١١٤، نفائس الفنون ٢: ٢٧٥، مقباس الهداية ٢: ٣٩٣، كشّاف اصطلاحات الفنون ١: ٨٢١، وضوء النبي: ٣٦٩.

الروايات أنّه كان في عصر الأئمّة عليهم السلام محلّ بحث، وما طَرْد الأئمّة عليهم السلام للغالين إلّا لما كان من بطلان ما يعتقدونه وهو ترك العبادة اعتماداً على ولايتهم عليهم السلام، وهذا باطل مرفوض من قبل الأئمّة عليهم السلام وهؤلاء هم الذين فسّروا الإيمان بالاعتقاد القلبي، وقالوا: لا دخل للعمل في الإيمان، ويُعلَم من (نهج البلاغة) أنّ هذه الفرقة وعقائدها كانت موجودة في عصر أمير المؤمنين عليه السلام، وكدحض منه لعقائدهم الفاسدة قال الإمام عليه السلام: «الإيمان معرفةٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وعملٌ بالأركان»[1]؛ فإنّ تصريحه عليه السلام أنّ للإيمان ثلاث دعائم: الاعتقاد القلبي، ثمّ الإقرار اللساني، ثمّ العمل بالأركان والجوارح، يكشف لنا أنّ عدّة من الناس كانوا يعتقدون أنّ الإيمان هو محض الاعتقاد القلبي والإقرار باللسان، فلذلك ردّ عليهم أمير المؤمنين عليه السلام.

وفي كلام آخر له عليه السلام في (نهج البلاغة) قوله: «هلك فِيّ رجلان: محبٌّ غالٍ، ومُبغض قالٍ»[2]، فالمراد من المحبّ الغالي هو الذي ترك العبادات والأعمال الصالحة اعتماداً على حبّهم وولايتهم، وجعل حبّهم وولايتهم وقاءً لنفسه وجُنّة عن الجحيم، وهذا هو اعتقاد المُرجئة الذين قالوا: الإيمان هو الاعتقاد ولا عمل فيه! وشاع هذا الشعار أيضاً في عصر الإمام الرضا عليه السلام ممّا استدعى إلى نفي الإمام عليه السلام هذا المعتقد الفاسد بقوله عليه السلام: «الإيمان عَقدٌ بالقلب، ولفظٌ باللسان، وعمل بالجوارح»[3]، وهذا يعدّ ردّاً على المدّعين للولاية كالصوفيّة وغيرهم لمّا

---

(١) نهج البلاغة / الحكمة ٢٢٧، شرح ابن أبي الحديد ١٩: ٥١. ورواه الشيخ الصدوق عن رسول الله صلى الله عليه وآله في: الخصال: ١٧٨ / ح ٢٣٩، و: عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٢٦ / ح ١ ـ الباب ٢٢.

(٢) نهج البلاغة / الحكمة ١١٧، فيض الإسلام: ١١٣.

(٣) معاني الأخبار: ١٨٦ / ح ٢.

قالوا: الولاية سبب لترك العمل، وهذا هو المعنى المعروف للغلوّ في عصر الأئمّة عليهم السلام، فقد روى أحمد بن الحسين الغضائري، عن الحسن بن محمّد بن بندار القمّي، قال: سمعت مشايخي يقولون: إنّ محمّد بن أُورمة لمّا طُعن عليه بالغلوّ بعث إليه الأشاعرة ليقتلوه فوجدوه يصلّي الليل من أوّله إلى آخره ليالي عدّة، فتوقّفوا عن اعتقادهم(١).

وعن (فلاح السائل) لعليّ بن طاووس الحلّي عن الحسين بن أحمد المالكي، قال: قلت لأحمد بن مالك الكرخي: أخبِرْني عمّا يقال في محمّد بن سنان من أمر الغلوّ، فقال: مَعاذ الله! هو واللهِ علّمني الطَّهور وحبس العيال، وكان متقشّفاً متعبّداً(٢).

وعَنْون الكشّي جمعاً من الرواة، منهم: عليّ بن عبد الله بن مروان وقال: إنّه سأل العيّاشي عنهم فقال: وأمّا عليّ بن عبد الله بن مروان، فإنّ القوم ـ يعني الغلاة ـ يُمتَحنون في أوقات الصلوات، ولم أحضره وقت صلاة ولم أسمع فيه إلّا خيراً.

وعنون الكشّي أيضاً الغلاة في وقت الإمام الهادي عليه السلام ـ وروى عن أحمد بن محمّد بن عيسى: كتبت إليه عليه السلام في قوم يتكلّمون ويقرؤون أحاديث ينسبونها إليك وإلى آبائك، ومن أقاويلهم أنّهم يقولون: إنّ قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ**﴾(٣) معناها رجل، لا ركوع ولا سجود، وكذلك الزكاة معناها ذلك الرجل، لا عدد درهم ولا إخراج مال، وأشياء من الفرائض والسنن والمعاصي

---

(١) المراد بالأشاعرة في الحديث نسبة إلى أحمد الأشعري وذويه لا الأشاعرة مذهباً.

(٢) فلاح السائل: ١٣.

(٣) العنكبوت: ٤٥.

فأوّلوها وصيّروها على هذا الحدّ الذي ذكرت لك....

وهذا هو الغلوّ المطروح في الكتب وهو المنفيّ عند الأئمّة عليهم السلام، وأصحابُه هم الملعونون على لسانهم، والغلوّ بهذا المعنى مبعد عن ساحة الشيعة وأئمّتهم وعلمائهم، فإنّ الإيمان عندهم هو العلم؛ لا الاعتقاد القلبي وحده.

نعم، قد نسب أهل الجرح والتعديل بعض الرواة إلى الغلوّ، كما أنّ أكثر القدماء طعناً بالغلوّ هو أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، وقد شهّر المتأخّرون على ابن الغضائري أنّه يتسرّع إلى الجرح فلا عبرة بطعونه، وفي آرائه في الجرح والتعديل آراء بالقبول والردّ[1] كتبناها مفصّلاً في كتبنا: (دانش دراية الحديث)، و(دانش رجال الحديث)، فإنّه كان كثيراً ما يقول في الراوي: «فيه ارتفاع» «إنّه كان غالياً» «فيه غلوّ» وأمثال هذه التعبيرات، فقال أكثر العلماء والفقهاء: إنّ في طعونه غلوّاً، وعليه فلا اعتبار بطعونه، كما صرّح بذلك العلّامة المجدّد الوحيد البهبهاني في (مقدّمة التعليقة على منهج المقال)، والشيخ علي الخاقاني في (رجاله) قائلَين: إنّ ابن الغضائري نسب كلّ الرواة الذين يروون معجزات الأئمّة إلى الغلوّ، بل كان القمّيّون بأجمعهم يضعّفون الراوي إذا نقل معاجز الأئمّة وكراماتهم، وقد أخرجوا أحمد بن محمّد بن خالد البرقي من قم ونفوه إلى برق رود؛ من توابع قم، كونه نقل معجزات الأئمّة عليهم السلام واعتبروه أنّه غلا فيهم!

---

(١) سماء المقال ١: ١٤، دانش رجال الحديث: ٦٦، كليّات في علم الرجال: ٧٩، الرواشح السماويّة: ١١١، نقد الرجال ١: ١١٩، روضة المتّقين ١٤: ٣٢٠، بحار الأنوار ١: ٢٢، معجم رجال الحديث ٢: ٩٨، قاموس الرجال ١: ٢٩٠، موسوعة طبقات الفقهاء ٥: ٢٠.

وفي مقابل قول أكثر العلماء الذين صرّحوا بعدم اعتبار تضعيف الغضائري ونسبته الغلوّ إلى الرواة، قال الشيخ محمّد تقي التستري في كتابه (قاموس الرجال) وهو من النقّاد في الجرح والتعديل ردّاً على المتقدّمين:

مع أنّ الذي وجدنا بالسير في الذين وقفنا على كتبهم ممّن طُعن فيهم ككتاب (الاستغاثة) لعليّ بن أحمد الكوفي، وكتاب تفسير محمّد بن القاسم الإسترآبادي، وكذلك كتاب الحسن بن عبّاس بن حريش على نقل (الكافي) تسعة من أخباره في باب شأن «إنّا أنزلناه» أنّ الأمر كما ذكر. والرجل نقّاد وقد قوّى مَن ضعّفه القمّيّون جميعاً كأحمد بن الحسين بن سعيد، والحسين بن شاذَويه، والزيدين ـ الزرّاد والنرسي ـ، ومحمّد بن أُورمة، بأنّه رأى كتبهم وأحاديثهم صحيحة[1]، فعليه ما هو من اصطلاحات الجرح عند علماء الرجال هو هذا الاصطلاح الذي ذكرناه وقلنا: لا شكّ ولا شبهة بأنّه لا جرح في هذا اللفظ في ذلك العصر، بل في عصر الأئمّة عليهم السلام كلّ من نقل معاجز الأئمّة فهو عند الناس مطعون وغالٍ، ومنهم هشام بن الحكم الذي نسبوه إلى المغالاة والتشبيه[2].

وهذا هو الذي صار سبباً لاتّهام عدّة من الرواة الذين كانوا أصحاب سرّ الأئمّة عليهم السلام كمحمّد بن سنان.

وعن العلّامة محمّد تقي المجلسي في (روضة المتّقين): محمّد بن سنان، وثّقه المفيد وضعّفه الباقون، ونسبوه إلى الغلوّ، ولا نجد في أخباره غُلوّاً أصلاً، بل يظهر منها كونه من أصحاب الأسرار، ولو كان كذلك لكان اللّازم على الشيخ

---

(١) قاموس الرجال ١: ٦٧، مقباس الهداية ٢: ٤٠٣.

(٢) منتهى المقال ٦: ٤٢٨، الشافي في الإمامة ١: ٨٣.

لا أقلّ أن لا يروي عنه مع أنّ كتبه مشحونة من أخباره، وإذا كان لم يَجُز نقل خبره فكيف أصبح يجوز بعد وفاة الفضل[١].

ونظير هذا في أصحاب الأئمّة عليهم السلام كثير، ولذلك قال كثير من المحقّقين: إنّ نسبة الغلوّ والتشدّد مع الرواة لا يوجب الطعن فيهم، نعم إذا كان الغلوّ بمعنى ترك الصلاة والزكاة والحجّ والعبادات، وينتهي إلى عدم المبالاة بالدين، فهو غلوّ مذموم قبيح!

الغلوّ في الأئمّة

وهنا يوجد معنى آخر للغلوّ غير ما مضى، وهو أنّ الأئمّة عليهم السلام خالقون.

قال العلّامة محمّد باقر المجلسي في كتابه (بحار الأنوار) بعد البحث في منزلة الأئمّة وولايتهم ومعاجزهم، ومعنى التفويض ـ وهو المراد من الغلوّ في بعض التعبيرات ـ: وأمّا التفويض فيُطلق على معانٍ، بعضها منفيّ عنهم عليهم السلام، وبعضها مثبّت لهم:

فالأوّل: التفويض في الخلق، والرزق، والتربية، والإماتة، والإحياء، فإنّ قوماً قالوا: إنّ الله تعالى خلقهم وفوّض إليهم أمر الخلق فهم يَخلقون ويرزقون ويُمِيتون ويُحيُون، وهذا الكلام يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يقال: إنّهم يفعلون جميع ذلك بقدرتهم وإرادتهم وهم الفاعلون حقيقة [بالاستقلال عن قدرة الله تعالى وإرادته]، وهذا كفر صريح دلّت على استحالته الأدلّة العقليّة والنقليّة، ولا يستريب كلّ عاقل في كفر مَن قال به.

وثانيهما: أنّ الله تعالى يفعل ذلك مقارناً لإرادتهم: كشقّ القمر، وإحياء الموتى

---

(١) روضة المتّقين ١٤: ٢٩، منتهى المقال ٦: ٦٩.

وقلب العصا حيّةً، وغير ذلك من المعجزات، فإنّ جميع ذلك إنّما يحصل بقدرته تعالى مقارناً لإرادتهم لإظهار صدقهم [صدق إمامتهم وولايتهم]، فلا يأبى العقل عن أن يكون الله تعالى خلقهم وأكملهم وألهمهم ما يصلح في نظام العالم، ثمّ خلق كلّ شيء مقارناً لإرادتهم ومشيّتهم....

ثمّ قال: هذا وإن كان العقل لا يعارضه كفاحاً، لكنّ الأخبار السالفة تمنع من القول به[١].

ولتوضيح المطلب نقول: إنّ التفويض يمكن تفسيره بوجوه:

الأوّل: تفويض خلق العالم إلى النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام وأنّهم هم الخالقون والرازقون والمدبّرون للعالم، وهذا المعنى هو الذي أصرّ عليه الغلاة قديماً وحديثاً وهو المعنى المنفيّ عنهم عليهم السلام، وما ورد في ذلك كخطبة البيان ونحوها الذي استند إليه الشيخيّة وغيرهم فلم يوجد إلّا في كتب الغلاة وأشباههم، وفي ذلك فلْيُراجع القارئ كتابين للسيّد الدكتور علاء الدين القزويني:

١ ـ عقائد الشيخيّة.

٢ ـ الولاية التكوينيّة والتشريعيّة.

وهذا المعنى ردّه المجلسي[٢] وغيره[٣]، وصرّحوا بأنّه شرك مخالف لصريح الآيات والروايات، والغلاة ملعونون وهم أُولئك الذين طُردوا من قِبَل الأئمّة عليهم السلام ولكنّ بعض علماء العامّة أصرّوا على أن تُلصَق هذه التهمة بالشيعة وبعقائدهم

---

(١) بحار الأنوار ٢٥: ٣٤٧. ويراجع: إثبات الهداة ٣: ٧٤٤، الفوائد الرجاليّة: ٣٩ (خاتمة رجال الخاقاني)، قاموس الرجال ١: ٦٢، نهاية الدراية: ٤٣٣.

(٢) بحار الأنوار ٢٥: ٣٤٥.

(٣) كليّات في الرجال: ٤٣٠.

وآرائهم، وهي أعظم تهمة ألصقوها بالشيعة؛ في حين أنّهم بعد أئمّتهم عليهم السلام بُرآء منها ومن أتباعها.

وذكر المحقّقون أنّ تلك الفِرق المغالية قد آزرتهم السياسة وسهّلت ومهّدت لهم الطرق حتّى يبلغوا ويصلوا إلى غايات سياسيّة، وهي الوقيعة في الأئمّة والشيعة والحطّ من كرامة الشيعة، إذ لا يستطيعون أن ينالوا من عقائد أهل البيت عليهم السلام أو ينقصوهم بشيء، فإنّ مذهب أهل البيت لا يأتيه باطل من بين يديه ولا من خلفه لأنّهم عِدل القرآن، فهم والقرآن كالسبّابتين؛ كالسبّابة والوسطى، وهذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي، فإن تمسّكتم بهما لن تضلّوا أبداً»[1].

والقرآن هو الكتاب الصامت، وأهل البيت كتاب الله الناطق، فكان دخول الغلاة في صفوفهم حركةً سياسيّة، ولكنّ الأئمّة عرفوا هذه المشكلة الخطرة فدفعوها عن أنفسهم وشيعتهم، وأوضحوا غايات خصومهم الذين كانوا يوقعون فيهم، فأظهروا البراءة منهم، كما أعلنوا للملإ البراءة من الغلاة ولعنوهم جهراً، وكتبوا كتباً في التبرُّؤ عنهم وأمروا شيعتهم بالتبرُّؤ منهم والابتعاد عنهم، وتلقّى الشيعة تلك الأوامر الشريفة بالقبول والامتثال، حتّى إنّ فقهاءنا أفتوا بنجاستهم وحرمة مخالطتهم، وعدم جواز غسلهم أو دفن موتاهم، وحرّموا إعطاهم الزكاة، كما لم يُجيزوا للمسلمين تزويجهم ولا توريثهم، إلى غير ذلك من الأحكام[2].

---

(١) وهذا الحديث الشريف من أوسع الأحاديث تواتراً وشهرة، وانتشاراً في الكتب الروائية لدى جميع المسلمين. يراجع: جامع أحاديث الشيعة ١: ٤٦.

(٢) طوائف غلاة: ٢٥١.

قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام لمرازم: «قل للغالية: توبوا إلى الله فإنّكم فسّاقٌ كفّارٌ مشركون»[١].

وقال عليه السلام له: «إذا قدمت الكوفة فَأْتِه[٢] وقل له: يقول لك جعفر بن محمّد: «يا كافر، يا فاسق، أنا بريء منك». قال مرازم: فلمّا قدمت الكوفة... فقلت له: يقول لك جعفر بن محمّد: «يا كافر، يا فاسق، يا مشرك، أنا بريء منك»، فقال لي: وقد ذكرني سيّدي؟! قلت: نعم، ذكرك بهذا الذي قلت لك، فقال: جزاك الله خيراً.... ولمّا دخل بشّار الشعيري على أبي عبد الله عليه السلام قال له: «اخرج عنّي ـ لعنك الله ـ لا والله لا يظلّني وإيّاك سقفُ بيتٍ أبداً»، فلمّا خرج قال عليه السلام: «ويله!... والله ما صغّر اللهَ تصغير هذا الفاجر أحد، إنّه شيطان ابن شيطان، خرج من البحر ليغوي أصحابي وشيعتي فاحذروه، وليبلّغ الشاهدُ الغائبَ أنّي عبد الله ابن عبد الله، فواللهِ ضمّتني الأصلاب والأرحام، وأنّي لميّت وأنّي لمبعوث ثمّ مسؤول»[٣].

وكتب الإمام الحسن العسكري عليه السلام ابتداءً منه إلى أحد مواليه: «أَبرأُ إلى الله من الفهري وابن بابا القمّي، فابرَأْ منهما، فإنّي محذّرك وجميعَ مواليّ، وإنّي ألعنهما، عليهما لعنة الله... يزعم ابن بابا أنّي بعثته نبيّاً، وأنّه باب، عليه لعنة الله، سَخِر منه الشيطان فأغواه، فلعن الله مَن قَبِل منه ذلك. يا محمّد، إن قَدَرت أن تشدخ رأسه فافعل»[٤].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٨: ٥٦٦ / ح ٣٤٩١٩، اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٨٧ / ح ٥٢٧.

(٢) أي: بشّاراً الشعيري.

(٣) رجال الكشّي: ٢٥٣ ـ عنه: بحار الأنوار ٢٥: ٣٠٦ ـ ٣٠٧ / ح ٧٣، اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٠٢ ـ ٧٠٣ / ح ٧٤٦.

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٠٥ / ح ٩٩٩، بحار الأنوار ٢٥: ٣١٧ ـ ٣١٨ / ح ٨٤ ـ عن: رجال الكشّي:

وقال أبو عبد الله عليه السلام يوماً لأصحابه: «لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن الله يهوديّة كان يختلف إليها، يتعلّم منها السحر والشعبذة والمخاريق. إنّ المغيرة كذب على أبي عليه السلام فسلبه الله الإيمان، وإنّ قوماً كذبوا عليّ، ما لهم أذاقهم الله حرّ الحديد، فوالله ما نحن إلّا عبيد خلَقَنا الله واصطفانا، ما نَقدُر على ضُرّ، وإن رَحِمَنا فبرحمته، وإن عذَّبَنا فبذنوبنا. لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا، ولعن الله من أزالنا عن العبوديّة للّه الذي خلقنا وإليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا»[1].

وقال عليه السلام: «إنّ أبا منصور كان رسول إبليس، لعن الله أبا منصور» ـ قالها ثلاثاً ـ.

وقال عليه السلام: «إنّا أهل بيت صادقون، لا نخلو من كذّاب يكذب علينا، فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس»، ثمّ ذكر المغيرة، وبزيعاً، والسري، وأبا الخطّاب، ومعمّراً، وبشّاراً الشعيري، وحمزة اليزيدي، وصائداً النهدي فقال: «لعنهم الله أجمع وكفانا مؤونة كلّ كذّاب»[2].

وعن حمدويه قال: كنت جالساً عند أبي عبد الله وميسرة عنده فقال له ميسرة: جُعلت فداك، عجبت لقوم كانوا يأتون إلى هذا الموضع فانقطعت أخبارهم وآثارهم، وفَنِيت آجالهم، قال عليه السلام: «ومَن هم؟» قلت: أبو الخطّاب وأصحابه، قال عليه السلام ـ وكان متّكئاً ورفع بنظره إلى السماء ـ: «على أبي الخطّاب لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، فأشهد باللّه أنّه كافر، فاسق، مشرك، وأنّه يُحشَر مع

⇒٣٢٣.

(١) رجال الكشي: ١٩٤ ـ ١٩٥ ـ عنه: بحار الأنوار ٢٥: ٢٩٧ / ح٥٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٩٣ / ح٥٤٩، بحار الأنوار ٢٥: ٢٦٣ / ح١ ـ عن: رجال الكشّي: ١٩٦ ـ ١٩٧.

فرعون في أشدّ العذاب»[١].

وذُكر عنده أصحاب الخطّاب والغلاة فقال عليه السلام: «لا تُقاعِدوهم، ولا تُؤاكلوهم، ولا تشاربوهم، ولا تصافحوهم، ولا توارثوهم»[٢].

وقال عليه السلام: «إنّ من الغلاة مَن يكذب حتّى إنّ الشيطان يحتاج إلى كذبه!»[٣].

وقال عليه السلام: «إنّ قوماً يزعمون أنّي لهم إمام، والله ما أنا لهم بإمام، ما لهم لعنهم الله! كلّما سترتُ ستراً هتكوه، هتك الله ستورهم! أقول كذا ويقولون كذا، إنّما أنا إمامُ مَن أطاعني، ومن قال بأنّنا أنبياء فعليه لعنة الله، ومن شكّ في ذلك فعليه لعنة الله»[٤].

هذا هو موقف مدرسة الإمامة والولاية ورأيهم في الغلاة، فقد أخرجوهم من ساحتهم ومقابل هذا الموقف الصريح، حيث عَمِل الغلاة على وضع مجموعةٍ من الأحاديث على خلاف آرائهم.

الثاني: تفويض الحلال والحرام إليهم؛ أي فُوِّض إليهم أن يحلّلوا ما شاؤوا، ويحرّموا ما شاؤوا، وهذا المعنى أيضاً ضروريّ البطلان عندنا ومنفيّ عنهم عليهم السلام، حيث إنّ الرسول والأئمّة صلوات الله عليهم ليسوا مشرِّعين للأحكام، ودورهم عليهم السلام هو دور الناقل والمبيّن والمبلّغ، وشأنهم شأن المفتين، ولهم مقام

---

(١) بحار الأنوار ٢٥: ٢٨٠ / ح ٢٤ ـ عن: رجال الكشّي: ١٩١.

(٢) بحار الأنوار ٢٥: ٢٩٦ / ح ٥٥ ـ عن: رجال الكشّي: ١٩١.

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٨٧ / ح ٥٢٦، بحار الأنوار ٢٥: ٢٩٦ / ح ٥٦ ـ عن: رجال الكشّي: ١٩١ ـ ١٩٢.

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٩٠ / ح ٥٣٩.

نظير مقام المفتين بالنسبة إلى المقلِّدين، قال تعالى: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحىٰ إِلَيَّ﴾[١]، وهذا ما نجده في الروايات الكثيرة، إذ إنّ الرسول والأئمّة عليهم السلام ليسوا مشرِّعين بل هم مبلِّغون إلى الناس.

الثالث: تفويض بيان العلوم والأحكام إليهم، وهذا هو الحقّ الذي لا شكّ ولا شبهة فيه، وفي هذا المعنى روايات كثيرة، منها: قال أبو جعفر عليه السلام: «يا جابر، إنّا لو كنّا نحدِّثكم برأينا وهوانا لَكنّا من الهالكين، ولكنّا نحدِّثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله صلى الله عليه وآله كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضّتهم»[٢].

وفي رواية أُخرى: «ولكنّا نفتيهم بآثار من رسول الله، وأُصول علم عندنا نتوارثها كابراً عن كابر»[٣].

وفي رواية محمّد بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام: «فَوَاللهِ ما نقول بأهوائنا، ولا نقول برأينا، ولا نقول إلّا ما قال ربّنا»[٤].

وفي رواية أُخرى قال لرجلٍ سأله عن مسألة: «مهما أجبتُك فيه بشيءٍ فهو عن رسول الله، لسنا نقول برأينا من شيء»[٥].

وقال العلّامة محمّد باقر المجلسي: تفويض بيان العلوم والأحكام بما رأوا المصلحةَ فيها بسبب اختلاف عقولهم، أو بسبب التقيّة، فيُفتون بعض الناس بالواقع من الأحكام، وبعضهم بالتقيّة، ويبيّنون تفسير الآيات وتأويلها. وبيان

---

(١) الأنعام: ٥٠، يونس: ١٥، الأحقاف: ٩.

(٢) بصائر الدرجات ٢: ٧٠ ـ ٧١ / ح١٠٦٦، الاختصاص: ٢٨٠ ـ عنه: بحار الأنوار ٢٦: ٢٨ / ح ٣٠.

(٣) بصائر الدرجات ٢: ٧١ ـ ٧٢ / ح١٠٦٩ ـ عنه: بحار الأنوار ٢: ١٧٢ / ح٣.

(٤) بصائر الدرجات ٢: ٧٢ ـ ٧٣ / ح١٠٧٢، ورواه الشيخ المفيد في الأمالي: ٥٩ ـ ٦٠ / ح ٤.

(٥) بصائر الدرجات ٢: ٧٣ / ح١٠٧٣، الكافي ١: ٥٨ / ح ٢١.

المعارف بحسب ما يحتمل عقل كلّ سائل، ولهم أن يبيّنوا، ولهم أن يسكتوا كما ورد في أخبار كثيرة «عليكم المسألة وليس علينا الجواب»، كلّ ذلك بحسب ما يُريهم الله من مصالح الوقت كما ورد في خبر ابن أشيم وغيره[١].

الرابع: ما ذكره العلّامة المجلسي ـ وهو: تفويض أُمور الخلق إليهم من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم وتعليمهم، وأمر الخلق بإطاعتهم فيما أحبّوا وكرهوا وفيما علموا جهة المصلحة فيه وما يعلمون ـ هو حقّ؛ لقوله تعالى: ﴿**مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[٢].

الغلوّ والحقيقة

الغلوّ اصطلاح استُعمل كثيراً في كلمات القدماء خصوصاً في مقام الجرح، فمنهم من نسب الرواة إلى الجرح والضعف والكذب بمجرّد نقلهم الفضائل والمناقب وسمَّوهم غُلاة، وهذا هو المعنى الذي أنكره المحقّق التستري في مقدّمة كتابه (قاموس الرجال). ومنهم مَن نسب الرواة إلى الغلوّ بمحض نفيهم السهوَ عن النبيّ صلى الله عليه وآله، ومنهم من غلا في الأئمّة فنُسب إليهم ما لا يناسبهم، كونهم مخلوقين لا خالقين، فالغلوّ بهذا المعنى هو المردود، وأمّا بالمعنى الأوّل والثاني فهو محلّ الاختلاف بين علماء الشيعة، فبعضهم قالوا بثبوت الولاية التكوينيّة للأئمّة، وبعضهم نفاها عنهم، وهذا المعنى هو الذي أُلّف له بعض المواضيع وكُتبت عدّة رسالات. وعلى ضوئه فهل لهم المعجزات والأُمور الخارقة للعادة، والكرامات، أم لا؟ فالذي يظهر من مجموع الروايات هو ثبوت المعجزات لهم

---

(١) بحار الأنوار ٢٥: ٣٤٩.

(٢) الحشر: ٧، كليّات في علم الرجال: ٤٢٨.

وعلى أيديهم، ولكن كلّ ذلك كان بإذن الله وقدرته، فهم عليهم السلام يُعَدُّون مظهر قدرته، كما صارت العصا على يد موسى حيّة تسعى، وكما كان يجري شفاء الأعمى والأبرص على يد عيسى عليه السلام بل قام بإحياء الموتى، غير أنّ هذا كان بإذن الله؛ وإذنُ الله هو قدرة الله وإرادته، فهذه الأُمور قد تجري على أيدي مَن هم أقلّ كرامة ومنزلة منهم كبعض أولياء الله، ولا ريب فيه، وهذا المعنى هو الذي أنكره القدماء على الرسول والأئمّة عليهم السلام وظنّوا أنّ من نسبهم إلى هذه الأُمور فهو قد غالى فيهم وبالغ، نعم قد وقع الاختلاف في بعض التعبيرات، فعلماء الشيعة في هذا على ثلاث طوائف:

منها: طائفة الصدوق وشيخه والقميّين.

ومنها: طائفة سائر العلماء الذين يعدّونهم بشراً في حين أنّ المعاجز تجري على أيديهم بإذن الله.

والطائفة الثالثة هم الغلاة قطعاً وتبنّىٰ الشيخيّة هذا المفهوم وأصرّوا عليه، وتمسّكوا بخطبٍ كخطبة البيان وغيرها، وكان صاحب مشارق أنوار اليقين للحافظ رجب البرسي، فوقفوا منه على طرفَي نقيض: فمنهم مَن نسبه إلى الغلوّ، ومنهم من برّأه وعدّه عالماً حقيقيّاً وجديراً بالبحث والتحقيق، فمن المعاصرين العلّامة عبد الحسين الأميني، حيث بحث وحقّق في شخصيّة البرسي في طبقات شعراء الغدير فقال: الحافظ الشيخ رضي الدين رجب بن محمّد بن رجب البرسي الحلّي، من عرفاء علماء الإماميّة وفقهائها المشاركين في العلوم، على فضله الواضح في فنّ الحديث، وتقدّمه في الأدب وقرض الشعر وإجادته، وتضلّعه من علم الحروف وأسرارها واستخراج فوائدها، وبذلك كلّه تجد كتبه طافحة

بالتحقيق ودقّة النظر. وله في العرفان والحروف مسالك خاصّة، كما أنّ له في ولاء أئمّة الدين عليهم السلام آراء ونظريّات لا يرتضيها لفيف من الناس، ولذلك رموه بالغلوّ والارتفاع، غير أنّ الحقّ أنّ جميع ما يثبته المترجِم لهم عليهم السلام من الشؤون هي دون مرتبة الغلوّ وغير درجة النبوّة، وقد جاء عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «إيّاكم والغلوّ فينا، قولوا إنّا عبيد مربوبون، وقولوا في فضلنا ما شئتم»[1]، وقال الإمام الصادق عليه السلام: «اجعلوا لنا ربّاً نؤوب إليه وقولوا فينا ما شئتم»[2]، وقال عليه السلام: «اجعلونا مخلوقين وقولوا فينا ما شئتم فلن تبلغوا»[3] وأنّى لنا البلاغ مدية ما منحهم المولى سبحانه من فضائل ومآثر؟! وأنّى لنا الوقوف على غاية ما شرّفهم الله به من ملكات فاضلة، ونفسيّات نفيسة، وروحيّات قدسيّة، وخلائق كريمة، ومكارم ومحامد؟!

«فمَن ذا الذي يبلغ معرفة الإمام، أو يمكنه اختياره؟! هيهات هيهات، ضلّت العقول، وتاهت الحلوم، وحارت الألباب، وخَسِئت العيون، وتصاغرت العظماء، وتحيّرت الحكماء، وتقاصرت الحلماء، وحَصِرت الخطباء، وجَهِلت الألبّاء، وكلّت الشعراء، وعجزت الأُدباء، وعَيِيَت البلغاء عن وصف شأنٍ من شأنه، أو فضيلة من فضائله، وأقرّت بالعجز والتقصير، وكيف يوصف بكُلّه، أو ينعت بكنهه، أو يُفهَم شيء من أمره، أو يوجد من يقوم مقامه ويغني غِناه؟! لا، كيف وأنّى؟! فهو بحيثُ النجمِ مِن يد المتناولين

---

(١) الخصال ٢: ٦١٤ / حديث الأربعمئة ـ عنه: بحار الأنوار ٢٥: ٢٧٠ / ح ١٥.

(٢) مختصر بصائر الدرجات: ٥٩.

(٣) بصائر الدرجات ١: ٤٥٩ / ح ٨٦٢.

ووصفِ الواصفين، فأين الاختيار من هذا؟ وأين العقول عن هذا؟ وأين يوجد مِثلُ هذا؟!»[١].

وهناك من العلماء من يرمي بالغلوّ كلَّ مَن روى شيئاً من تلكم الأسرار، حتّى قال قائلهم: إنّ أوّل مراتب الغلوّ نفي السهو عن النبيّ صلى الله عليه وآله، إلى أن جاء بعدهم المحقّقون وعرفوا الحقيقة فلم يقيموا لكثير من تلكم التضعيفات وزناً، وهذه بليّة مُني بها كثيرون من أهل الحقائق والعرفان... وإنّ الناس لمعادن كمعادن الذهب والفضّة، وقد تواتر عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام «إنّ حديثنا [وفي بعض الروايات: «إنّ أمرَنا..»] صعب مُستصعَب، لا يتحمّله إلّا ملك مقرّب أو نبيّ مرسل أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان»[٢].

وفي هذا عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: «لو جلست أُحدّثكم ما سمعت من فم أبي القاسم عليه السلام لخرجتم من عندي وأنتم تقولون: إنّ عليّاً من أكذب الكاذبين»[٣].

وعن إمامنا السجّاد عليه السلام: «واللهِ لو علم أبو ذرّ ما في قلب سلمان لَقَتلَه، ولقد آخىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله بينهما، فما ظنّكم بسائر الخلق؟!»[٤].

وعلى هذا الأساس من العقائد والآراء والنظريّات وقع غير واحد من الشعراء والعلماء في شِباك النقد الظالم ورُموا بالغلوّ، والغلوّ على ما صرّح به أصحاب

---

(١) الكافي ١: ٢٠١ / ح١ ـ باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته.

(٢) أمالي الصدوق: ١٣ / ح٦ ـ المجلس الأول، الخصال: ٢٠٨ / ح٢٧ ـ باب الأربعة. وفي بصائر الدرجات ٢: ٤٠٢ / ح١٧٠٣: «إنّ حديثنا صعبٌ مستصعَب، لا يؤمن به إلّا عبدٌ امتحن اللهُ قلبه للإيمان».

(٣) مِنَح المنّة: ١٤.

(٤) بصائر الدرجات: ١: ٧١ / ح٢٠، الكافي ١: ٤٠١ / ح٢، الغدير ٧: ٣٣ ـ ٣٥.

اللغة كالجوهري، والفيّومي، والراغب وغيرهم[١] هو تجاوز الحدّ، ومنه غلا السعر يغلو غَلاءً، وغلا الرجل غُلُوّاً، وغلا بالجارية لحمها وعظمها: إذا أسرعت الشباب فجاوزت لداتها، ومنه قول رسول الله ﷺ: «لا تغالوا في النساء فإنّما هنّ سقيا الله»[٢]. والغلوّ ممقوت لا محالة، أينما كان، وحيثما كان، وفي أيّ أمر كان، أمّا ما عناه المفسّرون فهو غلوّ اليهود في عيسى، فقد بلغ بهم حتّى قذفوا مريم، وغلوّ النصارى فيه حتّى جعلوه ربّاً. وكذا الغلاة بالنسبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام حيث جعلوه إلهاً، فالإفراط والتفريط كلّهما سيّئ، والاعتدال هو الحسن.

والمغالاة في الفضائل والمناقب والمعاجز هي على طرفَي نقيض من الإنكار والتأييد كما أنّ الأُصوليّين كالشهيد الثاني والأردبيلي وتلميذَيه السيّد محمّد الموسوي العاملي والشيخ حسن العاملي قد حملوا على هذه الأخبار وردّوا طيفاً كثيراً منها، حتّى ناقشوا وبحثوا في روايات حسنة كروايات إبراهيم بن هاشم واعتبروها من الروايات الصحاح، بل في منتهى الصحّة. وهذا الإنكار منهم للكثير من الروايات صار سبباً لإنكار الأخباريّين عليهم، ودافعاً لمواقف وإحداث الأخباريّين تجاههم، فهم ردّوا الأُصوليّين ردّاً قاسياً وأنكروا عليهم إنكاراً شديداً بحيث اعتبروا صدق كلّ خبر وحديث؛ وإن لم يكن من المصادر المعتبرة، وكان هذا عاملاً لإحداث الشيخيّة.

---

(١) المفردات: ٣٦٥، صحاح اللغة ٦: ٢٤٤٨، تاج العروس ١٠: ٢٦٩، المصباح المنير ٢: ٤٥٢، الكشّاف ١: ٥٩٣، منتهى المطلب ٢: ٧٢٩ ـ الطبعة الحجريّة، المجموع في شرح المهذّب ٨: ١٧١، محاسن التأويل ٦: ٢١٠.

(٢) البيان والتبيين ٢: ٢١.

أمّا نحن فنعتقد أنّ الأخباريّين والشيخيّة هم حصيلة تحامل الأُصوليّين على الأخبار، بحيث أفرطوا، وأُولئك قد فرّطوا وكلاهما محلّ نقاش، فإنّ الشهيد والسيّد العاملي وأتباعهم متزمّتون في ردّ الأخبار وبالوقوف بوجه الأخباريّين والشيخيّة وغيرهم من المخالفين.

وفي تعيين الحدّ المقبول يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ دين الله بين المقصّر والغالي؛ فعليكم بالنُّمْرُقة الوسطى، فيها يلحق المقصّر ويرجع إليها الغالي»[1]، غير أنّ من الواجب تعيين الحدّ الذي لا يجوز في الدين أن يتجاوزه الإنسان لاستلزام الغلوّ الكذب تارة، والإغراء بالجهل أُخرى، وبخس الحقوق الواجبة آونة؛ لا ما دأبت عليه أُمّة من الرمي بالغلوّ كلَّ قائل ما لا يروقها، وتحدوها العصبيّة العمياء إلى التهجّم أمام القول بما لا يلائم ذوقها[2].

وهنا معترك الآراء، لكون بعض علماء الشيعة متّهماً من فريقين: الأوّل: فريق علماء السنّة كابن تيميّة، والقصيمي، وموسى جار الله، وابن كثير وغيرهم حيث اتّهموا الشيعة بالغلوّ في أئمّتهم، والفريق الثاني: هم بعض علماء الشيعة أنفسهم. فالفريق الأوّل أكثر ما يرمي به الشيعة الإماميّة من الغلوّ لاعتقادهم أو روايتهم لفضائل الأئمّة عليهم السلام، وقد طفحت به الصحاح والمسانيد وتدافعت بنقلها الكتب

---

(١) ربيع الأبرار ٢: ٦٣، نهج البلاغة /الحكمة ١٠٩ وفيها: «نحن النُّمرُقة الوسطى، بها يَلحَق التالي، وإليها يَرجِع التالي»، وفيض الإسلام /ح١٠٦، الغرر والدرر (شرح الخوانساري) ٦: ١٩٤، وسائل الشيعة ١٤: ٤٢٦/ح١٤، الكافي ٢: ٧٥/ح٦ وفيه عن الإمام الباقر عليه السلام: «يا معاشرَ الشيعة، شيعةِ آل محمّدٍ عليهم السلام، كونوا النُّمرقة الوسطى، يَرجِع إليكم الغالي، ويَلحق بكم التالي»، تذكرة الفقهاء ١: ٣٧٥ ـ الطبعة الحجريّة، الاحتجاج: ٢٤٢، تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ١٨، أمالي المفيد: ١٤٨، أمالي الطوسي: ١٤.

(٢) الغدير ٧: ٧٠.

والمؤلّفات، فعدّوا من الغلوّ الفاحش القول بعلم الغيب فيهم أو إخبارهم عمّا في الضمير، أو تكلّم الموتى معهم، أو علمهم بمنطق الطير والحيوانات، أو إحياء الله الموتى بدعائهم، أو استجابة دعواتهم في بُرء الأكمه والأبرص بل وكلّ ذي عاهة، أو القول بالرجعة، أو ظهور كرامة لهم تخرق العادة، أو الشخوص إلى زيارة قبورهم، والتوسّل بهم، والتبرّك بتربتهم، والدعاء والصلاة عند مراقدهم، أو التلهّف والتأسّف على ما انتابهم من المصائب، وإلى كثير من أمثال هذه، من مبادئ تراها الشيعة في العترة الهادية من فضائلهم المدعومة بالبرهنة الصحيحة، والحجج القويّة ممّا أنكرته أبناء حزم وابن الجوزي وابن تيمية، وكثير ممّن حذا حذوهم ولفّ لفّهم[1]. مع أنّهم وأتباعهم يثبتون مثل هذه الفضائل لكثير من مشايخهم. وقد ذكر العلّامة الأميني طائفة من هذه المغالاة والفضائل للمشايخ ردّاً عليهم. وأيضاً أجابهم دحضاً لما يدّعون بما يرى في العلوم الجديدة من سرعة طيران الطائرات ووصولها بعد ساعات قليلة من مكان إلى آخر بعيد[2]، وحركة الأمواج من المذياع وغيرها.

كما توجد نظير هذه الهجمات، من العامّة على الشيعة هجمات بعض الشيعة على علمائهم مثل أحمد بن أبي جمهور، فقد ذكر آية الله العظمى المرعشي النجفي في مقدّمة (عوالي اللآلئ) هذه الشبهات التي أُلقيت على ابن أبي جمهور فأجاب عنها، وذلك أنّ بعض الناس قد اتّهموه بالصوفيّة، وهكذا الحال بالنسبة إلى الشيخ البهائي، والفيلسوف المشهور الميرداماد وغيرهم من العلماء، وهذا

---

(١) الغدير ٧: ٧٠، والطبعة الجديدة: ٩٢.

(٢) الغدير ٧: ٧٣.

بحث ساخن ذو خفايا وجوانب متعدّدة، ونحن إذا تفحّصنا نرى بعضهم كالأميني قد حقّق فيه، والبعض الآخر ينكره.

فعلى كلّ حال ليس هناك معيار أو مقياس دقيق لتمييز الغلوّ عن غيره، فما هو واضح كونه من الغلوّ فهو عندنا مردود، وغيره يُرجع إليهم، فإنّ حديثهم صعب مستصعب، وعليه قال العلّامة محمّد باقر الوحيد البهبهاني وغيره: إنّ جرح ابن الغضائري وغيره بالمغالاة والارتفاع لا إشكال فيه.

وأمّا أمثال البرسي ونظيره فهم متّهمون من قبل العلماء، كالعلّامة السيّد محسن الأمين العاملي في كتابه (أعيان الشيعة)[١]، وكذا المحقّق المعاصر هاشم معروف الحسني فإنّه انتقد في كتابه الموضوعات في الأخبار والآثار كتاب المشارق للبرسي، ونسبه إلى الغلوّ، وعدّه وأتباعه من الغلاة، وردّ كثيراً من أحاديثه.

والدكتور السيّد علاء الدين القزويني الذي قد قال في كتابه (عقائد الشيخيّة): قال محمّد باقر الخوانساري في كتابه «روضات الجنّات» بعد ترجمة البرسي[٢] نقلاً عن صاحب (رياض العلماء) قال: الأُستاذ أيّده الله تعالى في مقدّمة (بحار الأنوار) عند عدّه كتب الشرائع والأخبار المنقولة منها فيه: وكتاب (مشارق الأنوار)، و(كتاب الألفين) للحافظ رجب البرسي، ولا أعتمد على ما يتفرّد بنقله؛ لاشتمال كتابَيه على ما يوهم الخبط والخلط والارتفاع، والمحتمل عندي كون لفظ الحافظ تلخيصاً له لا بمعانيه المعروفة عند أهل القراءة والحديث والتجويد[٣].

---

(١) أعيان الشيعة ٦: ٤٦٥.

(٢) روضات الجنّات ٣: ٣٢٩.

(٣) بحار الأنوار ج ١ ـ المقدّمة، رياض العلماء ٢: ٣٠٥.

أمّا العلّامة المحدّث الشيخ الحرّ العاملي فقال في كتابه أمل الآمل: وفي كتابه إفراط وربّما نسب إلى الغلوّ[١].

هذا رأيهم، وإن كان للشيخ الأميني رأيٌ آخر دافع فيه عن البرسي دفاعاً منصفاً، يراجع الجزء السابع من موسوعة (الغدير).

وذكر العلماء من أحاديث الغلوّ فيما روي حول آية: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾[٢] فقالوا فيها: يفوح منها الغلوّ، وهذا ما رواه عليّ بن إبراهيم القمّي في تفسيره، والعيّاشي أيضاً في تفسيره، ففي تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي: والسماء والطارق قال: الطارق، النجم الثاقب، وهو نجم العذاب، ونجم القيامة وهو زحل في أعلى المنزل، حدّثنا جعفر بن أحمد، عن عبيد الله بن موسى، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾، قال: «السماء في هذا الموضع أمير المؤمنين، والطارق الذي يطرق الأئمّة من عند الله ممّا يحدث بالليل والنهار، وهو الروح الذي مع الأئمّة يسدّدهم. قلت: والنجم الثاقب؟ قال: ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله»[٣].

ولعلّ هذا الحديث صار هو المؤسّس لأُسطورة «عليّ في الغمام» فقد قال أبو الحسن الأشعري رئيس الأشاعرة في ذكر الغالين «ومنهم من يسلّم على السحاب ويقول إذا مرّت سحابة به: إنّ عليّاً رضوان الله عليه ضياء»[٤].

وهذه الأُسطورة ذكرت في كثير من كتب أهل السنّة والجماعة، وقام السيّد

---

(١) روضات الجنّات ٣: ٣٣٨.

(٢) الطارق: ١.

(٣) نور الثقلين ٥: ٥٤٩ ـ ٥٥٠ / ح٣.

(٤) مقالات الإسلاميّين: ٨٥.

مرتضى العسكري في كتابه عبد الله بن سبأ ببحثها وتحليلها وانتقادها، ولعلّ هذا كان هو السبب في أنّ العلّامة الطباطبائي لم يشر إليها مع أنّه يذكر الروايات ذيل الآية المتقدّمة الذكر[١] و[٢].

فهذه الروايات الدالّة على الغلوّ وغيرها من الروايات الجعليّة كانت وسيلة ومبرّراً لمعاداة مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وعن دورها المشؤوم يقول العلّامة السيّد مرتضى العسكري: إنّها كانت تدمغ شيعة أئمّة أهل البيت في جميع العصور[٣].

١٠ ـ وضع الحديث لتحقيق أهداف سياسيّة

ومن جملة أغراض الوضّاعين في وضع الحديث هو الهدف السياسي، ولهذا الهدف سهم كبير في وضع الحديث خصوصاً عند معاوية وأصحابه، فإنّه شاور مرّة عَمرَو بن العاص في اختبار الناس بالتحاقهم به في محاربة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، فقال عمرو بن العاص: نحن نمتحنهم هل يجيبونا أم لا، فجاء الناس وصعد المنبر فقال: سمعت حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إذا أردتم أكل القرع فاذبحوه كما تذبحون الغنم والبقر، يعني قولوا: بسم الله الرحمن الرحيم، واجعلوه نحو القبلة!! ويجب أن يكون الذابح مسلماً حتّى يحلّ القرع، والآلة حديديّة أيضاً، هذا ما قاله عمرو بن العاص على المنبر وسمعه الناس، ثمّ بعد أيّام

---

(١) انظر: آسيب شناسى و روش شناسى تفسير معصومان (باللغة الفارسيّة): ٨٥.

(٢) وقال بعض: في القرآن الكريم صورٌ بلاغيّة من التشبيه والتأويل والمجاز وغير ذلك، فلا يجوز ردّ الروايات المُفصِحة عن الآيات الكريمة، أو المبيّنة للفضائل والمناقب السامقة للنبيّ وآله صلوات الله عليهم.

(٣) عبد الله بن سبأ ٣: ٢٥١.

مرّ على الناس فشاهدهم أنّهم إذا أرادوا أكل القرع هكذا يفعلون، وهذا هو السرّ في الحديث الذي روي في (وسائل الشيعة) و(المحاسن) عن الحسين بن عليّ عليه السلام قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام وسُئل عن القرع، أيذبح؟ فقال: «ليس شيء يُذكّى، فكلوا القرع ولا تذبحوه، ولا يستفزّنّكم الشيطان»[1].

وفي رواية (المحاسن) قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «..كُله، فإنّه يزيد في العقل والدِّماغ»[2]، فهذا الحديث لو لم ينصرف إلى هذه القرينة الحاليّة والخارجيّة فإنّه لا يُفهَم له معنى واضح، فهو يُظهر ويكشف هدفهم السياسي والعسكري في استغباء الناس.. بعد ذلك أخبر عمرو معاويةَ أنّهم سيلحقون به في محاربة عليّ عليه السلام.

١١ ـ وضع الحديث تستّراً على عيوب الصحابة

قال العلّامة العسكري حول أهداف السلطات من الدفاع وتبنّي أُسطورة عبد الله بن سبأ في كتابه (عبد الله بن سبأ): فقد كان للناس والسلطات على مرّ العصور أكثر من دافع قويّ في نشر الأسطورة وإذاعتها، لأنّها تدافع عن الصحابة فيما انتُقِدوا عليه، وهذا ما ترغب فيه السلطات والناس بمختلف طبقاتهم على مرّ العصور.

وقال العلّامة الأميني: مُنذ عهده (معاوية) شاعت الأحاديث المزوّرة فيما يعنيه

---

(١) بحار الأنوار ٦٣: ٢٢٦ / ح٥ ـ عن: أمالي الطوسي. ورواه البرقي في: المحاسن ٥٢٠ / ح٧٢٨ وفيه أنّ عليّاً عليه السلام سُئل عن القرع، هل يُذبَح؟ فقال: «القرع ليس شيئاً يُذكّى، فكُلوه ولا تذبحوه، ولا يَستهوِينّكمُ الشيطان!» والرواية فيه صادقيّة.

(٢) المحاسن: ٢١ / ح٧٣٢.

من فضل بني أُميّة والوقيعة في بني هاشم عترة الوحي وأنصاره، يوم كان يهب القناطير المقنطرة من الذهب والفضّة لأهل الجباه السود فيضعون له في ذلك روايات مَعْزوّة إلى صاحب الرسالة ﷺ، فإنّ معاوية بذل لسَمُرة بن جُندب مائة ألف درهم ليروي أنّ قوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ** ﴾[١] نزل في ابن ملجم أشقى مراد، وأنّ قوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ** ﴾[٢] نزل في عليّ أمير المؤمنين عليه السلام حاشاه، فلم يقبل سَمُرة هذا، فبذل له مائتي ألف درهم فلم يقبل، فبذل له أربعمائة ألف درهم فقبل[٣].

وعن العلّامة السيّد حسن الصدر في الوضع نفسه، قال: وقد صنّف بعض قصّاص زماننا كتاباً ذكر فيه أنّ الحسن والحسين عليهما السلام دخلا على عمر وهو مشغول، ثمّ انتبه لهما فقام وقبّلهما ووهب لكلّ واحد منهما ألفاً فرجعا فأخبرا أباهما، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: عمر نور الإسلام في الدنيا وسراج أهل الجنّة في العقبى! فرجعا إلى عمر فحدّثاه فاستدعى دواة وقرطاساً وكتب: حدّثني سيّدا شباب أهل الجنّة عن أبيهما عن رسول الله ﷺ كذا وكذا.. فأوصى أن يُجعَل في كفنه، ففُعِل ذلك، فأصبحوا وإذا القرطاس على القبر وفيه: صدق الحسن والحسين، وصدق رسول الله ﷺ![٤]

---

(١) البقرة: ٢٠٧.

(٢) البقرة: ٢٠٤ و٢٠٥.

(٣) شرح ابن أبي الحديد ٤: ٧٣، تاريخ الأُمم والملوك ١٠: ٥٥، بحار الأنوار ٣٣: ٢١٥، الغدير ١١: ٣٠.

(٤) نهاية الدراية: ٣١٧.

الوجوه المتنوّعة لوضع الحديث خصوصاً الأحاديث الواردة في شأن الأماكن والبلدان والأقوام

وردت روايات كثيرة في شأن البلدان والأماكن، فهناك طائفة من الروايات مُدِحت فيها بلدان، وطائفة أُخرى ذمّت فيها بلدان أُخرى، وهكذا وردت روايات في مدح أهلها وأُخرى في ذمّ أهل بلاد أُخرى، كما يوجد هناك تعارض في الروايات؛ ففي حقّ بعض البلدان ورد المدح والذمّ. وهذه الروايات حَظِيت باهتمام وانتقادٍ من بعض العلماء، ومن المناسب للبحث أن نذكر موضوعاً وقاعدة عن المرحوم آية الله العظمى الحاج آقا حسين البروجردي الفقيه الرجالي للإماميّة في القرن الرابع عشر، حيث قال: الأصل الأوّلي في روايات البلدان وروايات الفضائل وروايات العلل، الردُّ والنقد، فيجب علينا أن نبحث في الروايات المذكورة؛ لأنّ هاتين الطائفتين من الروايات موضع ظنٍّ ووضع وجعلٍ وتزوير، فإنّ الناس كلّهم يحبّون أن يضعوا الحديث في شأن ولاياتهم، وبلدانهم، ويضعوا الأحاديث في شأن سائر البلدان خصوصاً البلدان المعادية. وهكذا في أحاديث الفضائل، فإنّ الناس يولعون بأن يضعوا لأوليائهم الأحاديث والفضائل، فإنّ كلّ شخص يرى أميره وإمامه على حق، ولذا يرى أنّ من حقّه أن يجعل ويضع الأحاديث في مقامه وشأنه.

وقد قيل لآية الله البروجردي: فإنّكم أيضاً تَرْوون الأحاديث في فضائل أهل البيت عليهم السلام! فقال: أوّلاً: نروي أكثر هذه الفضائل من طرق أهل السنّة والمخالفين، فإنّ الفضل ما شَهِدَت به الأعداء، وقلّما نروي فضيلة ولا تكون قد رواها أهل السنّة، بل هناك بعض الفضائل مرويّة من طرقهم فقط لا غير. ثمّ إنّ الفضائل نُقلت

في الكتب المعتبرة مع الأسانيد المعتبرة.

أمّا عن فضائل البلدان فنقول: هذا أبو هريرة رئيس الوضّاعين الذي ضربه عمر بن الخطّاب بالدرّة، ومنعه عن الحديث بعد أن أكثر لمّا قدم العراق، فإنّه جاء مع معاوية عام الهدنة مع الإمام الحسن عليه السلام، جاء إلى مسجد الكوفة، فلمّا رأى كثرة من استقبله من الناس جثا على ركبتيه، ثمّ ضرب صلعته مراراً وقال: يا أهل العراق، أتزعمون أنّي أكذب على الله ورسوله وأُحرق نفسي بالنار؟! واللهِ لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إنّ لكلّ نبيّ حَرماً، وإنّ حرمي بالمدينة ما بين عير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. وأشهد أنّ عليّاً أحدث فيها!!

فلمّا بلغ معاويةَ قولُه أجازه، وأكرمه، وولّاه إمارة المدينة[1].

وهذا الحديث موضوع لا محالة، وقد صرّح بوضعه العلماء، ومن الواضح أنّ جبل ثور[2] خارج المدينة على مسافة قريبة من مكّة وهو الغار الذي أوى إليه رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا هاجر من مكّة[3].

وفي (البلدان) أيضاً، فإنّ ابن عساكر ألّف كتاباً في تاريخ الشام سمّاه (تاريخ مدينة دمشق) فأورد أحاديث في مدح الشام عن كعب الأحبار، منها: «أَحبُّ البلاد

---

(١) شرح نهج البلاغة ٤: ٦٧، الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله ١: ٤٩.

(٢) البلدان: ٧٨، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: ١٠٢، معجم البلدان ٢: ٨٦، الروض المعطار في خبر الأقطار: ١٥١، المصباح المنير، النهاية، لسان العرب، القاموس المحيط، تاج العروس، مادّة «ثَوْر».

(٣) تاريخ الطبري ٢: ٣٧٨ ـ طبعة دار المعارف بمصر، السيرة النبويّة لابن هشام ١: ٤٨٥، أنساب الأشراف ١: ٢٦٠، الكامل ٢: ٧٣، الطبقات الكبرى ١: ٢٢٨، عيون الأثر ١: ١٨٤، الوفا بأحوال المصطفى ١: ٢٣٦.

إلى الله الشام، وأحبّ الشام إلى الله القدس»، وفي حديث آخر: «إنّ تسعة أعشار الخير بالشام، وعشراً بغيرها»[١]، وعنه أيضاً: «إنّ الكعبة تسجد لبيت المقدس في كلّ غداة»، وقد ورد في الحديث أنّ الإمام أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: «كذب كعب الأحبار»[٢].

ونظيره حديث آخر: «خيرُ القرى بيهق» وبيهق اسم بلد بسبزوار، قال المحقّقون: إنّه موضوع، ولعلّ وجه الوضع فيه هو حبّ الوطن.

١٢ ـ وضع الحديث بهدف نشر الإسرائيليّات

إنّ من أهمّ الأغراض عند الوضّاعين هو إدخال الإسرائيليّات في المجتمعات الإسلاميّة لينشغلوا عن المعارف الإسلاميّة الأصيلة، ولا يخفى أنّ الإسرائيليّات أخبار دخيلة في الإسلام مأخوذة من رجال اليهود والنصارى عن التوراة والإنجيل المُحَرَّفَين.

وفي هذا الموضوع يقول العلّامة محمّد حسين الطباطبائي قدس سره في (الميزان): إنّ انسراب الإسرائيليّات وما يلحق بهما من الموضوعات والمدسوسات بين رواياتنا لا سبيل إلى إنكاره[٣].

أمّا الباحثون، فقد كتبوا حول الإسرائيليّات رسالات مستقلّة، منهم: الدكتور محمّد حسين الذهبي حيث ألّف كتاباً مستقلّاً في الإسرائيليّات بحث فيه تسريب

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ١: ١٤٧، دور الأئمّة في إحياء الدين ـ باللغة الفارسيّة ـ ٦: ٢٥.

(٢) الدرّ المنثور ١: ١٣٦، الكافي ٤: ٢٤٠ / ح ١.

(٣) الميزان ١٢: ١١٢.

الإسرائيليّات في التفاسير، وتناول أمر المفسِّرين الذين اهتمّوا بالإسرائيليّات ودوّنوها في تفاسيرهم.

كما بحث الأُستاذ محمّد هادي معرفت في كتابه (التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب) حول الإسرائيليّات وأخبارها، وحول المفسِّرين الذين تطرّقوا إلى الإسرائيليّات في كتبهم التفسيريّة وعلى رأسهم محمّد بن جرير الطبري، حيث ذكر طائفة منها في كتابه (تاريخ الأُمم والملوك)، وأكثر ما ذكر منها ما جاء في تفسيره (جامع البيان) الذي يُعدّ أكبر تفسير روائي عند أهل السنّة، حيث ذكر فيه الإسرائيليّات بشكل واسع.

ثمّ يأتي بعده الفقيه الحافظ الشافعي البغوي صاحب (معالم التنزيل)، فجاء بالإسرائيليّات وعمد إلى ذكرها بهدف تفسير الآيات المبيّنة لقصص القرآن خاصّة.

ولكن جاء بعده جيل من المفسّرين قاموا بنقد الإسرائيليّات، ويقف على رأس هؤلاء: محمود بن عمر الزمخشري الذي قام بنقد بعض القصص والإسرائيليّات في تفسيره (الكشّاف) وأعرض عن ذكرها. كما أنّ العلّامة أمين الإسلام الطبرسي وهو من معاصريه كان قلّما يهتمّ بالإسرائيليّات، وما تناول منها في تفسيره فهو قليل. وأمّا معاصرهما، وهو العلّامة المفسّر الإمامي أبو الفتوح الرازي، فقد ذكر في تفسيره (روض الجنان) قسماً كبيراً من الإسرائيليّات كان قد أخذها عن تفسير الطبري، حيث اعتمد أبو الفتوح في تفسيره على تفسيرين هما: (التبيان) للشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي ـ حتّى عُدّ تفسير (روض الجنان) كالشرح والترجمة لتفسير (التبيان وجامع التأويل) للطبري. والعَلَم

المعروف الآخر هو الفخر الرازي صاحب (مفاتيح الغيب)، فإنّه كان خطيباً متكلّماً، فيلسوفاً فقيهاً، وله في العلوم الأُخرى باع طويل، وشهرته في الآفاق تغنيه عن أن يُذكَر، فتفسيره (مفاتيح الغيب) مليء بنقد الإسرائيليّات، وإذا أردت التأكّد فراجع كمثال ذيل آية هاروت وماروت من سورة البقرة: الآية ١٠٢، وراجع أيضاً تفسير (الكشّاف) ذيل الآية من سورة يوسف: ﴿ **وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ** ﴾[١]، يقول الزمخشري فيها: ذكروا هنا قصصاً يستحيي الإنسان عن ذكرها.

ثمّ جاء بعد هؤلاء المفسّر الخازن، فجاء في تفسيره (الخازن) بجملة من الإسرائيليّات حذا فيها حذو البغوي والطبري[٢].

ثمّ ظهر في القرن الثامن أبو الفداء محمّد بن إسماعيل بن كثير الدمشقي الشامي صاحب (تفسير القرآن العظيم)، و(البداية والنهاية في التاريخ)، و(الباعث الحثيث) وغيرها من الكتب وقد تبع في أكثر النقول التاريخيّة محمّد بن جرير الطبري في (البداية والنهاية)، بينما انعكس الأمر في التفسير، فقد تعرّض كثيراً إلى الإسرائيليّات الواردة في تفاسير الطبري وغيره، فلذا يُعدّ ناقداً للإسرائيليّات!

ثمّ ظهر في القرن التاسع المفسّر جلال الدين السيوطي، وتعرّض هو الآخر إلى الإسرائيليّات بجميع جوانبها في تفسيره بالمأثور، وهو المعروف بـ(الدرّ المنثور)، فجمع فيه الإسرائيليّات بأجمعها.

---

(١) يوسف: ٢٤.

(٢) تفسير الطبري ١٢: ١٠٨، الدرّ المنثور ١٤: ١٣، تفسير ابن كثير ٢: ٤٧٤، معالم التنزيل ٢: ٤١٨، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب ٢: ٦٧١ ـ الطبعة الثانية.

ولم نر في القرون الأربعة السالفة من اهتمّ بذكرها، بل إنّ علماء التفسير كلّهم بين راغب عن ذكرها كالقاسمي في (محاسن التأويل)، والمراغي في (تفسير المراغي)، وعبد الكريم الخطيب، ومحمّد عزّة دَرْوَزة، والدكتور وهبة الزحيلي، وسيّد قطب، ومن علماء الشيعة الإماميّة محمّد حسين فضل الله في: (من وحي القرآن)، والسيّد محمّد تقي المدرّسي في (من هُدى القرآن)، وآية الله المكارم الشيرازي في (الأمثل)، وهناك من ردّها وانتقدها كالشيخ محمّد عبده في تفسيره (المنار)، والسيّد محمّد حسين الطباطبائي صاحب تفسير (الميزان) الذي انبرى إلى نقدها ووضع أُصول وقواعد في نقد متون الأحاديث قد ذكرناها في موضعها من مراحل تاريخ تطوّر البحث والنقد للإسرائيليّات.

ونتطرّق الآن إلى الجانب اللغوي من الكلمة، فالإسرائيليّات هي جمع مؤنّث لكلمة إسرائيليّة، وهي كما قالوا: قصّة أو أُسطورة تروى عن مصدر إسرائيلي، سواء كان عن كتاب، أو شخص تنتهي إليه سلسلة أسناد القصّة. وإسرائيل هو لقب يعقوب النبيّ، وبنو إسرائيل يُنسَبون إليه، واللفظة عبريّة بمعنى الغلبة على الله، حيث القصّة الأُسطوريّة في مصارعة يعقوب مع الله ليلة كاملة وغلبته عليه عند الصباح[1]، والإسرائيليّات في اصطلاح علماء التفسير والأخبار هي القصص التي تُروى عن مصادر يهوديّة.

قال الأُستاذ محمّد هادي معرفت: ولفظ إسرائيليّات ـ وإن كان بالظاهر يدلّ على القصص التي تروى أصلاً عن مصادر يهوديّة ـ يستعمله علماء التفسير والحديث ويطلقونه على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهوديّة، فهو في

---

(١) التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب لمحمد هادي معرفت ٢: ٧٩.

اصطلاحهم يدلّ على كلّ ما تطرّق إلى التفسير والحديث والتاريخ من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهوديّ، أو نصرانيّ أو غيرهما، بل توسّع بعض المفسّرين والمحدِّثين فعدّوا من الإسرائيليّات ما دسّه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير والحديث من أخبار لا أصل لها حتّى في أيّ مصدر قديم، وإنّما هي من صنع أعداء الإسلام صنعوها بخبثِ نيّة، وسوء طويّة، ثمّ دسّوها على التفسير والحديث ليفسدوا بها عقائد المسلمين(١).

وقال العلّامة محمّد باقر المجلسي: وروي في وجه تسمية يعقوب عليه السلام بإسرائيل أنّ «إسراء» هو عبد، و«إيل» هو الله عزّ وجلّ بمعنى: إسرائيل عبد الله. وروي في خبر آخر أنّ الإسراء هو القوّة، وإيل هو الله عزّ وجلّ، فمعنى إسرائيل هو: قوّة الله عزّ وجلّ(٢).

وجاء في المصادر الروائيّة العامّة عن الرسول صلى الله عليه وآله أنّه قال: «حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»!!(٣)

ولعلّ هذا هو المبرِّر القويّ في ذكر الإسرائيليّات في المصادر الروائيّة والتفسيريّة عند أهل السنّة، ثمّ إنّ كثيراً من الفقهاء والمفسِّرين لم يهتمّوا بالقصص والفضائل والمناقب كما اهتمّوا بذكر الحلال والحرام، فقد دقّقوا فيهما ولم يدقّقوا في القصص حتّى اشتهر أنّهم يتناقلون هذا الشعار كثيراً: «يجوز العمل بالضعيف

---

(١) المصدر نفسه: ٨٠.

(٢) بحار الأنوار ١٢: ٢٦٥ / ح ٣٠ ـ عن: علل الشرايع: ٤٣ / ح ١ ـ الباب ٣٩، سفينة البحار ١: ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) النهاية ١: ٣٦١، صحيح ابن حِبّان: ١٦٦٣ / ح ٦٢٥٤، المقاصد الحسنة: ١٩٢، صحيح البخاري ٤: ١٣٦، سنن الترمذي ٣: ٣٧٦، سنن أبي داود ٣: ٤٣٨، كشف الخفاء ١: ٣٥٢، سنن الدارمي ١: ١٣٦، فيض القدير ٣: ٢٠٦.

في الفضائل» فيبرّرون به جميع ما يتساهلون في روايته من الأحاديث التي لم تصحّ عندهم، ويدخلون في الدين كثيراً من التعاليم التي لا تستند إلى أصل معروف، وإنّ هذه العبارة ليست على مرّ العصور أكثر من صدى لعبارة أُخرى مماثلة لها منسوبة إلى ثلاثة من كبار أئمّة الحديث هم: أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، فقد روي عن هؤلاء أنّهم كانوا يقولون: «إذا روينا في الحلال والحرام شدّدنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا»[١].

ومرادهم من ذلك هو أنّهم: إذا رووا في الحلال والحرام يتشدّدون فلا يحتجّون إلّا بأعلى درجات الحديث، وهو المتّفق في عصرهم على تسميته بالصحيح، وإن رووا في الفضائل ونحوها ممّا لا يمسّ الحلّ والحرمة لم يجدوا ضرورة للتشدّد أو اقتصار مرويّاتهم على الصحيح، بل جنحوا إلى قبول ما هو دونه في الدرجة وهو الحسن الذي لم تستقرّ تسمية الأحاديث به في عصرهم، وإنّما كان يعتبر قسماً من الضعيف في اصطلاح المتقدّم، وإن كان في نظرهم أعلى درجة ممّا يصطلح بعدهم على وصفه بالضعيف[٢].

ولعلّ هذا هو السرّ في اهتمام العلماء والمفسّرين بالإسرائيليّات، لأنّ النبيّ [ﷺ ـ كما يدّعون ـ أنّه] قال بأنْ لا حرج في الاستناد إليه، ثمّ العلماء أيضاً تساهلوا في نقل القصص والفضائل ولم يهتمّوا فيه كما اهتمّوا في الحلال والحرام، وقد ذكرنا ما المراد من التساهل. وعلماء الشيعة أيضاً هكذا فإنّ الشهيد

---

(١) الكفاية: ١٣٣، الباعث الحثيث: ١٠١. أمّا في فقه المذهب الشيعيّ، فهناك قاعدة «التسامح في أدلّة السنن، رجاءَ المطلوبيّة» بالنسبة لأخبار الأعمال المستحبّة والعبادات المندوبة.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٢٢.

الثاني قدس سره قال في (الدراية): هذا التفحّص والتحقيق والتبحّث عن رجال الإسناد إنّما هو في الروايات الواردة في الأحكام، وأمّا القصص والمواعظ والعبر والكلمات الأخلاقيّة، فلا يلزم فيها التحقيق في إسنادها[١].

وأكثر الإسرائيليّات دخلت في التفاسير في القرن الرابع، وكما ذكرنا، وكان على رأس هؤلاء محمّد بن جرير الطبري المتوفّى سنة ٣١٠هـ ق، أمّا قبله فالإسرائيليّات لم يكن لها ذكر في الجوامع الروائيّة والتفسيريّة، بل ولا عمدة التفاسير في القرنين الثاني والثالث، حيث كان التأكيد على الأدب واللغة فلم تتعرّض للأخبار الشارحة للآيات، كما أنّ المحدِّثين في القرنين الأوّلين اهتمّوا بحفظ الأحاديث وتداولها، والدقّة في إسنادها، أمّا في القرن الرابع فضعف اهتمام المحدِّثين بأخذ الحديث، كما صرّح بذلك أبو بكر الخطيب البغدادي في (الكفاية)[٢]، وليس كما في القرنين الأوّلين حيث سافروا لطلب الحديث، ورحلوا لسماعه وجمعه، فهذا شهاب الدين أحمد بن محمّد بن حجر العسقلاني يذكر في آخر صفحة من كتابه (شرح نخبة الفكر) أنّالرحلة كانت من دأب المحدّثين، وذكر أيضاً شارح شرحه ملّا فتح الله القارئ بقوله: ففي الحديث عن كثير بن قيس قال: كنت جالساً مع أبي الدرداء في مسجد دمشق، فجاء رجل فقال: يا أبا الدرداء، جئتك من مدينة الرسول صلى الله عليه وآله لحديث بلغني أنّك تحدّثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله ما جئت لحاجة، قال: فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك اللهُ به طريقاً من طرق الجنّة، وإنّ الملائكة لَتضع أجنحتها رضىً لطالب العلم، وإنّ العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض

---

(١) الدراية: ٩٠.

(٢) الكفاية: ١٣٣.

والحيتان في جوف الماء، وإنّ فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلةَ البدر على سائر الكواكب، وإنّ العلماء ورثة الأنبياء، وإنّ الأنبياء لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً وإنّما ورّثوا العلم؛ فمن أخذه أخذ بحظّ وافر». رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجة والدارمي[١].

وكذلك ذكر المحدّث الشيخ عبّاس القمّي في (سفينة البحار) مطلباً يناسب بحثنا هذا، حيث قال: أقول: ذكر ابن عبد البرّ الأندلسي المتوفّى سنة ٤٦٣هـ في (مختصر جامع بيان العلم وفضله) ـ في باب ذكر الرحلة في طلب العلم: عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال: بلغني حديث عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فابتعت بعيراً [أي اشتريتُه] فشددت عليه رحلي، ثمّ صرت إليه شهراً حتّى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس الأنصاري، فأتيت منزله وأرسلت إليه أنّ جابراً على الباب، فرجع إليّ الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟! فقلت: نعم، فخرج إليّ فاعتنقته واعتنقني، قال: حديث بلغني عنك أنّك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله في المظالم لم أسمعه أنا منه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «يحشر الله تبارك وتعالى العباد...»[٢]. ونقل أيضاً عن عطاء أنّ أبا أيّوب رحل إلى عقبة بن عامر، فلمّا قَدِم مصر أخبروا عقبة فخرج إليه قال: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «مَن ستر مؤمناً على خِزيةٍ ستر الله عليه يوم القيامة»، قال: فأتى أبو أيّوب راحلته فركبها وانصرف إلى المدينة وما حلّ رحله. وقال الشعبي: لو أنّ رجلاً سافر من

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ٢: ٢٥٢، الجامع الصحيح ٥: ٤٧، سنن أبي داود ٤: ٥٧، سنن ابن ماجة ١: ٨١، سنن الدارمي ١: ١٠٠.

(٢) مسند أحمد ٣: ٤٩٥.

أقصى الشام إلى أقصى اليمن ليسمع كلمةَ حكمةٍ ما رأيتُ أنّ سفره ضاع[١].

وممّا تقدّم يظهر جليّاً أنّ القرن الأوّل والثاني شهدا اهتماماً بالحديث، والقرن الرابع شهد اهتماماً بأخذ القصص والأساطير التوراتيّة والإنجيليّة فضلاً عن الأساطير الإسرائيليّة، ولم نبتعد عن الحقيقة إذا كنّا ندّعي أنّ الحديثين بل الأحاديث التي تدلّ على جواز نقل أخبار بني إسرائيل هي أيضاً من الموضوعات والمجعولات على رسول الله صلى الله عليه وآله، ودليل وضعها روايات تمنع عن مراجعة أهل الكتاب والأخذ بحديثهم، بل ما صدر من النبيّ صلى الله عليه وآله من نهي صريح عن مراجعة أهل الكتاب كونهم لا يخلصون النصيحة للمسلمين، ولا يبالون أن يقولوا حقّاً أو باطلاً ما دام الهدف هو إيقاع الفساد والعنت بين المؤمنين، فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده، وكذا ابن أبي شيبة والبزّار من حديث مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: إنّ عمر بن الخطّاب أتى النبيّ صلى الله عليه وآله بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأ عليه ـ وفي نسخة أحمد: فقرأه النبيّ ـ فغضب! فقال لعمر: «أَمُتَهوِّكون[٢] فيها يابن الخطّاب؟! والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقيّة، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحقّ فتكذِّبوا به، أو بباطل فتصدّقوا به، والذي نفسي بيده لو أنّ موسى عليه السلام كان حيّاً ما وَسِعه إلّا أن يتّبعني»[٣]،[٤].

---

(١) سفينة البحار ١: ٥٥٨، مختصر جامع بيان العلم وفضله: ٤٦، جامع بيان العلم وفضله ١: ٩٣.

(٢) التهوّك كالتهوُّر، وهو الوقوع في الأمر بغير رويّة، والمتهوِّك: الذي يقع في كلّ أمر. وقيل: التحيّر. النهاية ٥: ٢٨١.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ٣: ٣٨٧، معاني الأخبار: ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٤) وعن محمّد بن مسلم أنّه قال للإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: إنّ مَن عندَنا يزعمون أنّ قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فاسأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنتُم لا تَعلَمون ﴾ [النحل: ٤٧] أنّهم اليهود والنصارى؟!

⇐

ومع أنّ الخطاب شديد اللحن، فلا يليق بإنسان عاقل بصير الرجوع إلى التوراة والإنجيل، ولهذا عقد أبو عبد الله البخاري في (صحيحه) باباً عنونه بقول النبيّ ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»، ولا يخفى أنّ المخاطب في الحديث هو عمر، ورجاله ثقات. قال شهاب الدين بن حجر العسقلاني: رجاله ثقات إلّا أنّ في مجالد ضعفاً... غير أنّ البخاري قال: إنّه صدوق. وقال يعقوب بن سفيان: تكلّم الناس فيه وهو صدوق، قال ابن عَدِي: له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة؛ قلت: وهذا الحديث من هذا الطريق الصالح[1]. وهذا هو عبد الله بن عبّاس ينادي بأعلى صوته فيقول: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أُنزل على رسول الله أحدثُ، تقرؤونه محضاً لم يُشَبْ، وقد حدّثكم أنّ أهل الكتاب بدّلوا كتاب الله وغيّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً! ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم من مسألتهم؟! لا واللهِ ما رأينا منهم رجلاً قطّ يسألكم عن الذي أُنزل عليكم[2]. وهذا الحديث يكذّب حديث: حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج[3]. وللسلفي أحمد بن تيمية الحرّاني والأُستاذ أبي شهبة، وأبي الفداء إسماعيل بن كثير الشامي، وعبد الرحمن ابن خلدون، والدكتور الذهبي، والأُستاذ معرفت وغيرهم آراء ووجهات نظر

⇐فقال عليه السلام: «إذاً يَدْعونكم إلى دينهم»، ثمّ قال بيده إلى صدره: «نحن أهلُ الذكر، ونحن المسؤولون» (الكافي ١: ٢١١ / ح٧ ـ عنه: تفسير نور الثقلين ٣: ٥٦ / ح ٩٤).

(١) صحيح البخاري ٩: ١٢٦ و٣: ٢٣٧.

(٢) المصدر نفسه ٣: ٢٣٧ و٩: ١٣٦.

(٣) المصدر نفسه ٤: ٢٠٧.

حول الإسرائيليّات ونقلها، ووجه الجمع بين الطائفتين من الروايات، فراجع[١].

وحديث «حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» لو صحّت روايته ـ ولم تَصُحّ! ـ فليس معناه هو التحدّث والأخذ عنهم، بل هو التحدّث فيهم، والإكثار من الوقيعة فيهم، فهو نظير المَثَل «حدّث عن البحر ولا حرج»، كناية عن التوسّع فيه، وأنّه كلّ ما قلت فيه فهو قليل لما فيه من العوالم، ومنه قولهم: «حدّث عن مَعْنٍ ولا حرج» يعني كلّ ما حدّثت عنه من فضيلة فهو صدق وواقع[٢].

هذا تمام الكلام عمّا هو من الإسرائيليّات وتاريخ ورودها في التفاسير، أمّا نشأة هذا الفنّ فله أصل وأساس في عصر عمر بن الخطّاب ومعاوية بن أبي سفيان فراجع لغرض التعرّف على أعلام الناشرين للإسرائيليّات والكتب المؤلّفة في ذلك.

---

(١) التفسير والمفسّرون لمعرفت ٢: ٨٨، التفسير والمفسّرون للذهبي، فتح الباري ٦: ٣٠٢، الإسرائيليّات والموضوعات: ٩٢، مقدّمة في أُصول التفسير (ابن تيمية): ٤٥، الإسرائيليّات في التفسير والحديث: ٦٠.

(٢) مجمع الأمثال ١: ٢٠٧.

القسم الثالث

دراسة تحليليّة تتناول مخالفات متنوّعة لروايات موضوعة

الفصل الأوّل
روايات تحطّ من منزلة الرسول والأئمّة عليهم السلام

الف) روايات عدم الوضوء والصلاة جنباً

نسب أهل السنّة إلى الرسول صلى الله عليه وآله أنّه كان يخرج لصلاة الصبح وهو جُنُب وبعد أن تُصَفّ الصفوف يتذكّر بأنّه على جنابة، وهذا الفعل لا يليق أن يصدر عن مؤمن فهو بلا أدنى ريب لا يصدر عن معصوم أراد الله له أن يكون القائد والقدوة ورحمة للعالمين وخاتماً للأنبياء والمرسلين، فالمؤمن الملتزم يعمل بقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ** ﴾[1]، وعليه إذا نُسب إلى رسول الله هذا الفعل كان انتقاصاً وانتهاكاً لنبوّته ودوره الرسالي.

ولم يقتصر هذا الاتّهام والانتقاص على الرسول الأكرم وحده، فقد نسب نظيرهما إلى الإمام عليّ عليه السلام بأنّه حضر الجمعة بلا وضوء[2]. وهذا يمثّل قمّة التعدّي على المقام الشامخ لوصيّ رسول الله وابن عمّه وأوّل الناس إسلاماً وأكثرهم جهاداً ونصرة ودفاعاً عن الإسلام.

---

(١) النساء: ٤٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٣: ٤٠، مدارك الأحكام ٤: ٣٧٤.

وممّا روى أبو عبد الله البخاري في كتاب (الصحيح) في باب «إذا ذكر في المسجد أنّه جنب» عن أبي هريرة قال: أُقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً، فخرج إلينا رسول الله، فلمّا قام في مصلّاه ذكر أنّه جنب، فقال لنا: مكانَكم. ثمّ رجع فاغتسل...[١].

وفي باب «إذا قام الإمام مكانكم حتّى رجع» عن أبي هريرة قال: أُقيمت الصلاة فسوّى الناس صفوفهم، فخرج رسول الله ﷺ فتقدّم وهو جنب، ثمّ قال: على مكانكم. فرجع فاغتسل، ثمّ خرج ورأسه يقطر ماءً فصلّى بهم[٢].

وروى مسلم بن حجّاج النيسابوري في (صحيحه) في باب «متى يقوم الناس للصلاة» عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ: أُقيمت الصلاة فقمنا فعدّلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ، حتّى إذا قام في مصلّاه قبل أن يكبّر ذكر فانصرف، وقال لنا: مكانَكم، فلم نزل قياماً ننتظره حتّى خرج إلينا وقد اغتسل ينطِف رأسه ماءً فكبّر فصلّى بنا[٣].

وذكر الشيخ الطوسي في (تهذيب الأحكام) خبراً عن صلاة الإمام عليّ عليه السلام بالناس على غير طهر، وقد ردّه بقوله: هذا خبر شاذّ مخالف للأخبار كلّها، وما هذا حكمه لا يجوز العمل به، والخبر هو: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صلّى عليّ عليه السلام بالناس على غير طهر، وكانت الظهر، ثمّ دخل فخرج مناديه أنّ أمير المؤمنين عليه السلام صلّى على غير طهر فأَعيدوا، وليبلّغ الشاهدُ الغائب[٤].

---

(١) صحيح البخاري ١: ٧٢ ـ ٧٣، كتاب الغُسل.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٤.

(٣) صحيح مسلم ٢: ١٠١.

(٤) تهذيب الأحكام ٣: ٤٠، مدارك الأحكام ٤: ٣٧٤.

فلينظر العاقل اللبيب، هل يصحّ من الرسول ووصيّه أن يحضرا الصلاة الجامعة والمسجد وهما على جنابة أو على غير وضوء؟! وهل هي إلّا قلّة مبالاة في العبادة؟! وعدم المسارعة إليها والله يقول: ﴿ وَسَارِعُوا إِلىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[1] وقوله تعالى ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾[2].

وهذان الفعلان منفيّان بالمرّة وبعيدان كلّ البُعد عن الساحة القدسيّة للرسول ووصيّه، فمِثل هذا الفعل لا يُناسب شأن المسلمين، فكيف يناسب شأن الرسول الأعظم وقد تظافرت الأخبار أنّه صلى الله عليه وآله تنام عيناه ولا ينام قلبه، فكيف ينام عن عبادة ربّه وهو يقظان؟!

ورواية جنابته صلى الله عليه وآله في الصلاة ذكرتها الجوامع الروائيّة المتعدّدة والمختلفة عند العامّة، بل هي ممّا جمع رواتهم ومحدّثوهم عليها، فعندهم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله صلّى بالناس وهو جنب! وهي من الروايات المدسوسة والمقصودة قصدَ طعن بيد خبيثة! ولعلّها من الإسرائيليّات اللئيمة!!

فعن أبي هريرة أنّه قال: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله خرج إلى الصلاة، فلمّا كبّر انصرف وأومأ إليهم، أي كما أنتم، ثمّ خرج فاغتسل، ثمّ جاء ورأسه يقطر، فصلّى بهم، فلمّا صلّى قال: إنّي كنت جنباً فنسيت أن أغتسل.

وفي رواية أُخرى في مسند أحمد بن حنبل أيضاً: صلّى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً فانصرف، ثمّ جاء ورأسه يقطر ماء، فصلّى بنا ثمّ قال: إنّي صلّيت بكم آنفاً وأنا

---

(١) آل عمران: ١٣٣.

(٢) البقرة: ١٤٨.

جنب، فمن أصابه مثل الذي أصابني ... فليصنع مثل ما صنعت[١].

هذا ما نُسب إلى الرسول، وما هو إلّا انتقاص ومصادرة لنبوّته وبعثته وقيادته ﷺ، وغرض ذلك هو التعرّض بالسوء لشخصيّته النورانيّة وشخصيّة وصيّه الإمام عليّ عليه السلام، وانطلاقاً من الدليل العقلي والعرفي نقول: إنّ تلك الروايات لا تصحّ[٢].

ب) روايات التبوّل من قيام

هناك روايات تَنسب بعض الأفعال القبيحة إلى الرسول الأعظم ـ حاشاه ـ وهو أشرف الخَلق وأصدق الناس، والذي بُعث ليؤدّب الناس على الفضائل والمحامد من الأفعال، فقال ﷺ: «إنّما بُعثتُ لأُتمِّم مكارم الأخلاق»[٣]، وقد خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾[٤]. ومع ذلك كلّه فقد نَسب أهل السنّة إلى النبيّ ﷺ أنّه كان يتبوّل من قيام! ولا شكّ ولا ريب أنّ التبوّل من قيام يعدّ من القبائح التي لا تليق بمنزلة النبوّة فضلاً عن عامّة الناس، لأنّ الإنسان إذا تبوّل من قيام فسوف تتنجّس ملابسه وكذلك أعضاء بدنه، وهذا من الصفات الذميمة التي تخالف خلق القرآن، فكيف يجوز أن يُنسب هذا الفعل إلى الرسول الأكرم ﷺ

---

(١) مسند أحمد ١: ٩٩ و٢: ٤٤٨.

(٢) يراجع: نقض شبهات أهل السنّة حول الشيعة: ١٤٤.

(٣) تفسير نور الثقلين ٥: ٣٩٢ / ح٢٨ ـ عن: مجمع البيان، وح٢٩: «أدّبني ربّي فأحسن تأديبي». وقال ﷺ: «أنا أديب الله وعليٌّ أديبي» (مكارم الأخلاق: ١٧). وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «إنّ رسول الله ﷺ أدّبه الله عزّ وجلّ وهو أدّبني، وأنا أُؤَدِّب المؤمنين، وأُورِّث الآدابَ المُكْرَمين» (تحف العقول: ١١٩).

(٤) القلم: ٤.

فيقال: إنّ أشرف المخلوقات يتبوّل قائماً في الوقت الذي يستحيي فيه الناس أن يتبوّلوا من قيام، بل أرذلهم لو نُسب إليه ذلك لاستحيى وكفّ، ومع الأسف نجد الكثير مثل هذه الروايات المدسوسة في كتب أهل السنّة والتي لم يطرحها ولم يستنكرها منهم شرّاح الحديث.

روى البخاري ومسلم في (صحيحيهما) في باب «من الكبائر أن لا يستتر من بوله» عن عبد الله بن عبّاس قال: مرّ النبيّ صلى الله عليه وآله بحائط من حيطان المدينة أو مكّة فسمع صوت إنسانين يعذَّبان في قبورهما، فقال النبيّ: «يعذّبان وما يعذّبان في كبير» ثمّ قال: «بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة»[1].

وفي رواية أُخرى كما في (صحيح البخاري) عن ابن عبّاس قال: مرّ النبيّ صلى الله عليه وآله بقبرين فقال: «إنّهما لَيُعذّبان، وما يعذّبان في كبير، أمّا أحدهما فكان لا يستتر من البول..»[2].

وذكر البخاري أيضاً في (صحيحه) في باب البول عند صاحبه والتستّر بالحائط، عن أبي وائل، عن حذيفة قال: رأيتني أنا والنبيّ صلى الله عليه وآله نتماشى، فأتى سُباطةَ[3] قوم خلف حائط، فقام كما يقوم أحدكم فبال، فانتبذتُ منه فأشار إليّ فجئته فقمت عند عقبه حتّى فرغ!![4]

وروى في باب «البول عند سُباطة قوم»... أتى رسول الله صلى الله عليه وآله سباطةَ قومٍ فبال

---

(١) صحيح البخاري ١: ٦٤.

(٢) المصدر نفسه ١: ٦١.

(٣) السُّباطة: الكُناسة وزناً ومعنى، وهي الموضع الذي يُرمى فيه التراب والأوساخ. المصباح المنير: ٢٦٤، النهاية ٢: ٢٣٥، صحاح اللغة ٣: ١١٣٠.

(٤) صحيح البخاري ١: ٦٥.

قائماً!![١]

وروى في باب «من تبرّز على لبنتين» عن عبد الله بن عمر قال: لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيتٍ لنا فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته!!...[٢].

وفي باب «المسح على الخفّين» من (صحيح مسلم) عن حذيفة قال: كنت مع النبيّ ﷺ فانتهى إلى سُباطة قوم فبال قائماً، فتنحّيت فقال: ادنُه، فدنوت حتّى قمت عند عَقِبَيه فتوضّأ فمسح على خُفّيه!![٣]

وروى البخاري ومسلم في (صحيحيهما) في: باب التبرّز في البيوت عن عبد الله بن عمر قال: ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي، فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام[٤].

هذه الروايات جاءت في صحيحي مسلم والبخاري وفي غيرهما، وهذا ممّا لا يمكن تصوّر صدوره عن الإنسان العادي، فكيف الأمر إذا كان عن الرسول ﷺ؟! هذا أوّلاً، وثانياً: ذَكراه في باب الكبائر الموجبة للعذاب. وثالثاً: كيف يصدر عن الرسول الأعظم وقد أدّبه تعالى حيث يقول ﷺ: إنّ الله أدّبني. ورابعاً: أنّها مخالفة لأدب القرآن، لأنّ الله تعالى خاطبه: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[٥]، فخلقه خلق القرآن، فكيف لم يستتر من بوله وهو واقف أمام الناس

---

(١) المصدر نفسه: ٦٦.

(٢) صحيح البخاري ١: ٤٨ و٤٩، صحيح مسلم ٣: ١٦٠.

(٣) صحيح مسلم ٣: ١٦٠.

(٤) صحيح البخاري ١: ٤٩، صحيح مسلم ٣: ١٦١، شرح السنّة ١: ٢٩٠.

(٥) القلم: ٤.

وعلى مرآىٰ منهم؟! ويُعَدّ هذا قمّة التعدّي على شخص اختاره الله جلّ وعلا ليكون النبيَّ القدوة والخاتم للأنبياء والمرسلين، ولتكون رسالته خاتمة الرسالات السماويّة.

ثمّ ناهيك عمّا نقله البخاري عن عبد الله بن عمر حين قال: لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله!!![1]. كما أوردنا أيضاً عن عبد الله بن عمر أنّه قال: ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يقضي حاجته!![2].

وكيف يجوز لعبد الله بن عمر أن يرتقي فوق ظهر بيت حفصة ليتجسّس على عورات المؤمنين، وأيّ مهانة هذه لرسول الله صلى الله عليه وآله أعظم من جلوسه على لبنتين ليقضي حاجته من دون أن يستتر عن أعين الناس، كيف وقد روي عنه ـ كما في (الصحيحين) ـ أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله مرّ بقبرين فقال: «إنّهما يعذّبان، وما يعذّبان في كبير، أمّا أحدهما فكان لا يستتر من بوله»، أليس الأحرى والأحقّ والأولى به أن يستتر من بوله فهو بالحقيق والحريّ أن يستتر من بوله عن الناس، ولا سيّما مع دعوى طلب دنوّ حذيفة منه وهو مناف للحياء، نعوذ باللّه من أن ننسب ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله[3].

وللعيني شارح صحيح البخاري في (عمدة القاري) وهو من الأحناف،

---

(١) صحيح البخاري ١: ٤٨ و٤٩، صحيح مسلم ٣: ١٦٠.

(٢) صحيح البخاري ١: ٤٩، صحيح مسلم ٣: ١٦١، المنهاج شرح صحيح مسلم ١: ٥٤٨، سنن النسائي ١: ٢٣، ظفر الأماني: ٤٤٨، المجموع ١: ٨١، منتهى المطلب ١: ٢٣٨، سنن الترمذي ١: ١٣، سنن أبي داود ١: ٣، نيل الأوطار ١: ٩٣، عمدة القارئ ١: ٢٧٥، شرح السنّة ١: ٢٧٥.

(٣) يراجع: نقض شبهات أهل السنّة حول الشيعة: ١٤٦.

والنووي شارح صحيح مسلم وهو من الشوافع، كلام في توجيه هذه الأحاديث، فراجع إن شئت[١].

وأيضاً هناك كلام للعلّامة الحلّي في (نهج الحقّ) في بحث عصمة الأنبياء عليهم السلام حيث يقول معلّقاً على ما جاء في (الصحيحين): وفي الصحيحين عن حذيفة بن اليمان قال: كنت مع النبيّ صلى الله عليه وآله فانتهى إلى سُباطة قومٍ فبال قائماً، فتنحّيت، فقال: ادنه، فدنوت حتّى قمت عند عقبيه، فتوضّأ ومسح على خفّيه. فكيف يجوز أن يُنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله البول قائماً مع أنّ أرذل الناس لو نُسب هذا إليه تبرّأ منه، ولكنّ فقهاء أهل السنّة وإن صرّح بعضهم بكذب حديث البول قائماً وتبرئة الرسول من ذلك، أمّا أكثرهم فقد قاموا بتوجيه الحديث!

فالفضل بن روزبهان يقول: اختُلف في جواز البول قائماً، فالذي يجوّزه يستدلّ بهذا الحديث، وعن الأطبّاء أنّ البول قائماً ينفع الكلية، والمحصر! فالنبيّ عمل هكذا ليشرّع جواز البول قائماً! وأيّ منقصة يُتصوَّر من البول قائماً سيّما إذا كان متضمّناً لتشريع، وطلبُ الدنوّ من حذيفة ربّما يكون لتشريع جواز البول قائماً بقرب من الناس بخلاف الغائط لغلظته، ولهذا كان يبعد من الناس في الغائط دون البول.

وعن الشيخ محمّد حسن المظفّر في ردّه: يدلّ على كذب الحديث أُمور:

الأوّل: ما رواه أحمد في (مسنده) عن عائشة قالت: ومن حدّثك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله بال قائماً فلا تصدّقه، ما بالَ رسول الله صلى الله عليه وآله قائماً منذ أُنزل عليه

---

(١) عمدة القاري ٣: ١٣٤، إرشاد الساري ١: ٢٩٣، فتح الباري ١: ٤٢٩ ـ طبعة دار السلام، شرح السنّة ١: ٢٨٩.

القرآن[١]. ونحوه في كتاب الطهارة من (مستدرك) الحاكم[٢]، وصحّحه هو والذهبي في (التلخيص) على شرط البخاري ومسلم.

الثاني: ما نقله البغوي في: باب أدب الخلاء من (مصابيحه) عن الحسان، عن عمر قال: رآني النبيّ صلى الله عليه وآله أبول قائماً، فقال: «يا عمر، لا تبل قائماً!».

الثالث: أنّ البول قائماً يستلزم بحسب العادة وصولَه إلى البائل، ولاسيّما عند قرب انقطاعه، ولا ريب أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أولى بتجنّب موارد احتمال الإصابة فضلاً عن موارد القطع العادي، كيف وقد روى مسلم في آخر كتاب الطهارة «أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله مرّ بقبرين فقال: «أما إنّهما يعذّبان، وما يعذّبان في كبير، أمّا أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وكان الآخر لا يستنزه عن البول»[٣].

ونحوه في موارد كثيرة من (صحيح البخاري)، وقد نقل البغوي في باب: «آداب الخلاء» عن حسّان «أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أراد أن يبول فأتى دَمِثاً في أصلِ جدارٍ فبال، ثمّ قال: إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتدَّ لبوله». فمع هذه الأخبار[٤] وأضعاف منها، كيف نصدّقهم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله بال قائماً، سيّما في مورد طلب دنوّ حذيفة وهو فعل منافٍ للحياء، وأنّ سنّته صلى الله عليه وآله كان يبتعد حتّى لم يُر على بول أو غائط قطّ، ودعوى التشريع واضحة البطلان، إذ ليس لإباحة البول قائماً على قرب ومرأى من الناس من الأهميّة ما يحتاج الى تشريعه بالفعل، وقد كان التصريح بشرعيّته ممكناً وأظهر بياناً، وليس البول قائماً في الجواز إلّا كالتغوّط قائماً وإرسال الريح

---

(١) مسند أحمد ٦: ١٣٦ و١٩٢ و٢١٣.

(٢) المستدرك على الصحيحين ١: ١٨١.

(٣) صحيح مسلم ١: ١٦٦.

(٤) شرح السنّة ١: ٢٨٩، إرشاد الساري ١: ٢٩٣، عمدة القاري ٣: ١٣٤.

جالساً بين الناس، فهل هي أفعال حسنة حتّى تكون مدعاة للتشريع ؟!

وأمّا قوله: وأيّ منقصة تُتصوَّر من البول قائماً فهو مكابرة للضرورة، إلّا أنّه كان باستطاعته نفي المنقصة حيث كان خليفتهم عمر يفعل ذلك كما عرفت، وكذلك ابنه عبد الله.

فقد روى مالك في (موطّئه) تحت عنوان «ما جاء في البول قائماً» عن عبد الله ابن دينار: رأيت عبد الله بن عمر يبول قائماً![١]

وعن النووي أنّ عمر كان يقول: البول قائماً أحصن للدبر![٢] ولعلّه كان لهذه الحكمة يفعله ويفعله أصحابه[٣].

ج) روايات مزمار الشيطان

روى أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري في (الصحيح) أنّ أبا بكر دخل عليها (أي: عائشة) والنبيّ ﷺ عندها يوم فطرٍ أو ضحى وعندها قَينتان...

فقال أبو بكر: مزمار الشيطان! مرّتين، فقال النبيّ ﷺ: دَعْهما يا أبا بكر، إنّ لكلّ قوم عيداً، وإنّ عيدنا هذا اليوم[٤].

وفي رواية أُخرى عن عائشة أنّها قالت: دخل علَيّ رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنّيان بغناء بعّاث، فاضطجع على الفراش وحوّل وجهه، فدخل أبو بكر فانتهرني وقال: مزمارة الشيطان عند رسول الله، فأقبل عليه رسول الله فقال:

---

(١) الموطّأ ١: ٦٥/ح١١٢.

(٢) شرح صحيح مسلم ٣: ١٦٦ ـ باب جواز البول قائماً.

(٣) دلائل الصدق ٢: ٤٠٩.

(٤) صحيح البخاري ٢: ٢٠.

دعهما... قالت: وكان يومَ عيد... ـ إلى قوله ـ: تشتهين تنظرين؟ فقالت: نعم، فأقامني وراءه خدّي على خدّه[١].

وممّا رواه أصحاب الصحاح في صحاحهم ـ وهي أصحّ ما يعتقدونه من الكتب بعد القرآن ـ هو أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يتلذّذ بسماع مزامير الشيطان حتّى أنّه يضع خدّه على خدّ عائشة، وأنّ أبا بكر استنكر ذلك عليهما، أليست هذه المزامير من عمل الشيطان؟ وإذا كانت هي من عمل الشيطان فكيف يرضى النبيّ صلى الله عليه وآله بعمل الشيطان؟! ولكن المصيبة أنّ علماء أهل السنّة والجماعة يعتقدون بأنّ أنبياء الله يعصون ويرتكبون الكبائر والصغائر عمداً، وأيّ انتقاص لأنبياء الله سبحانه أعظم من ذلك؟![٢]

د) روايات فوات الصلاة

ومن الروايات التي لا تناسب شأن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ـ فضلاً عن علماء الدين ـ الروايات القائلة بفوات صلاة الرسول، وأنّه ينام كسائر الناس، ولا يدري هل أدّى الصلاة أم لا! ولا يخفى أنّ العوامّ فضلاً عن المتّقين والعلماء، إذا كانوا على مرأى ومسمع من الناس يراقبون صلاتهم ويهتمّون بها، وإن كان في ذلك رياء، فعلماء أهل السنّة والجماعة نسبوا في كتبهم إلى رسول الله ـ حاشاه ـ فوات الصلاة، وأنّه لا يستيقظ لصلاة الصبح، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بنقلهم أنّه صلّى بلا وضوء!! فمن روايات الطائفة الأُولى ما رواه مسلم بن الحجّاج

---

(١) المصدر نفسه ٤: ٤٧.

(٢) نقض شبهات أهل السنّة حول الشيعة: ١٣٨.

النيسابوري في (صحيحه) عن عمران بن الحصين قال: كنت مع نبيّ الله في مسير له، فأدلجنا ليلتنا، حتّى إذا كان وجه الصبح عرّسنا[١] فغلبَتْنا أعيننا حتّى بزغت الشمس! قال: فكان أوّل من استيقظ منّا أبو بكر، وكنّا لا نوقظ نبيّ الله من منامه إذا نام حتّى يستيقظ، ثمّ استيقظ عمر، فقام عند نبيّ الله ﷺ فجعل يكبّر ويرفع صوته حتّى استيقظ رسول الله ﷺ، فلمّا رفع رأسه ورأى الشمس قد بزغت قال: ارتحلوا. فسار بنا حتّى ابيضّت الشمس فنزل فصلّى بنا الغداة[٢].

وروى أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري في كتابه (الصحيح) في باب «الصعيد الطيّب» عن عمران قال: كنّا في سفر مع النبيّ ﷺ وإنّا أسرينا، حتّى إذا كنّا آخر الليل وقعنا وقعة، ولا وقعة أحلىٰ عند المسافر منها، فما أيقَظَنا إلّا حرّ الشمس، وكان أوّل من استيقظ فلان ثمّ فلان... ثمّ عمر بن الخطّاب الرافع، وكان النبيّ ﷺ إذا نام لم يُوقَظ حتّى يكون هو يستيقظ... فلمّا استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس، وكان رجلاً جليداً، فكبّر ورفع صوته بالتكبير، فما زال يكبّر ويرفع صوته بالتكبير حتّى استيقظ بصوته النبيُّ ﷺ...[٣].

وعن أبي هريرة قال: عرّسنا مع النبيّ ﷺ فلم نستيقظ حتّى طلعت الشمس، فقال النبيّ ﷺ: ليأخذْ كلّ رجل برأس راحلته، فإنّ هذا منزلٌ حضَرَنا فيه الشيطان[٤].

وفي رواية أُخرى:... فلم يستيقظ رسول الله ﷺ ولا بلال ولا أحد من أصحابه

---

(١) عرّس القوم: نزلوا من السفر للاستراحة.

(٢) صحيح مسلم ٥: ١٩٤ و١٩٧.

(٣) صحيح البخاري ١: ٩٣ و٩٤.

(٤) المصدر نفسه ٥: ١٨٩.

حتّى ضربتهم الشمس، فكان رسول الله صلى الله عليه وآله أوّلهم استيقاظاً، ففزع رسول الله صلى الله عليه وآله[١].

وفي أُخرى قال: فمال رسول الله صلى الله عليه وآله عن الطريق فوضع رأسه ثمّ قال: احفظوا علينا صلاتنا. فكان أوّل من استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله والشمس في ظَهره، قال: فقمنا فَزِعين... قال: فجعل بعضنا يهمس إلى بعض: ما كفّارة ما صنعنا بتفريطنا في صلاتنا؟![٢]

فهل هذا يتناسب ومنزلة الرسول الأعظم من أنّه ـ حاشاه ـ نام، وعمر هو الذي استيقظ وكبّر ورفع صوته بالتكبير غضباً على نوم الرسول؟! وهل يلتقي هذا مع ما روي من أنّ الرسول الأعظم «تنام عيناه ولا ينام قلبه»؟

وهناك روايات تصرّح بفوات صلاة العصر عن الرسول صلى الله عليه وآله وهو الذي استفرغ وسعه في العبادة حتّى تورّمت قدماه.

فقد روى البخاري في (صحيحه) في باب «من صلّى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت» عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنّ عمر بن الخطّاب جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس، فجعل يسبّ كفّار قريش، قال: يا رسول الله، ما كدتُ أُصلّي العصر حتّى كادت الشمس تغرب، قال النبيّ صلى الله عليه وآله: والله ما صلّيتُها. فقمنا إلى بطحان فتوضّأ للصلاة وتوضّأنا لها، فصلّى العصر بعد ما غربت الشمس! ثمّ صلّى بعدها المغرب[٣].

---

(١) صحيح مسلم ٢: ١٣٨.

(٢) المصدر نفسه ٥: ١٨٩، المحرّر: ١٣٠، شرح الطيّبي ٣: ٤٩٠.

(٣) صحيح البخاري ١: ١٥٤، شرح النووي على صحيح مسلم ٥: ١٣٧.

وروى مسلم بن الحجّاج النيسابوري في باب «الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر» عن عليّ عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الأحزاب: شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً! ثمّ صلّاها بين العشاءَين بين المغرب والعشاء[١].

وفيها يقول أبو زكريّا يحيى بن شرف النووي: قال العلماء: يحتمل أنّه أخّرها نسياناً لا عمداً، وكان السبب في النسيان الاشتغال بأمر العدوّ، ويحتمل أنّه أخّرها عمداً للاشتغال بالعدوّ، وكان هذا عذراً في تأخير الصلاة قبل نزول صلاة الخوف[٢].

وليعلم الجميع أنّ هذا ممّا لا يقبله الإمام عليّ عليه السلام، فكيف به يُنسَب إليه وإلى رسول الله صلى الله عليه وآله ؟! وهذا عبد الله بن عبّاس في وقعة صفّين يقول لعليّ عليه السلام وقد رآه بين الصفَّين يرقُب الشمسَ: يا أمير المؤمنين، ما هذا الفعل؟ قال: أنظر إلى الزوال حتّى نصلّي، فقال له: هل هذا وقتُ صلاة؟ إنّ عندنا لشغلاً بالقتال عن الصلاة؛ فقال عليه السلام: على ما نُقاتلهم؟ إنّما نقاتلهم على الصلاة. فكيف يجوز إذن أن ينقل الإمام عليّ عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه فاتته صلاته؟!

وأمّا قول النووي: «يحتمل أنّه أخّرها نسياناً» فلا يمكن قبوله، لأنّ النسيان لو صدر عن النبيّ صلى الله عليه وآله ـ وهو منفيّ عنه بالعصمة ـ فلا يمكن بعده الاعتماد عليه والاطمئنان إليه كونه مبلّغاً عن الله تبارك وتعالى.

وجاء عن الشيخ الأعظم الأنصاري في الرسالة المعروفة بـ«المواسعة

---

(١) صحيح مسلم ٥: ١٣٤.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٥: ١٣٥.

والمضايقة»: الطائفة الثالثة: ما دلّ من الأخبار على جواز النفل أداءً وقضاءً لمن عليه فائتة، فمن جملة ذلك ما استفاض من قصّة نوم النبيّ عن صلاة الصبح حتّى طلعت الشمس، فقام فصلّى هو وأصحابه أوّلاً نافلة الفجر، ثمّ صلّى الصبح[١]، ولا إشكال في سندها ودلالتها إلّا من جهة تضمّنها نوم النبيّ صلى الله عليه وآله، بل في بعضها ما يدلّ على صدور السهو أيضاً منه على ما يقوله الصدوق[٢] تبعاً لشيخه ابن الوليد، بل عن ظاهر الطبرسي في قوله تعالى: ﴿**إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا**﴾[٣] نسبة ذلك إلى الإماميّة في غير ما يؤدّونه عن الله تعالى[٤]، لكن الظاهر شذوذ هذا القول ومهجوريّته، خصوصاً فيما يتعلّق بفعل المحرّمات وترك الواجبات.

نعم حُكي عن العلّامة الحلّي أنّه قال بعد ذكر بعض الأخبار في ذلك: إنّ حديثهم باطل لاستحالة صدور ذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله.

وعن الشيخ المفيد: أنّ الخبر في هذا المعنى من جنس الخبر في السهو، وأنّه من الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً.

وعن السيّد ابن طاووس أنّه ـ بعد ما ذكر عن بعض طرق العامّة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نام هو وأصحابه آخر الليل إلى أن طلعت الشمس، فأوّل من استيقظ أبو بكر، ثمّ عمر فكبّر تكبيراً عالياً فأيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله فأمرهم بالارتحال، وسار غير بعيد فنزل فصلّى الصبح ـ قال: انظر أيّها العاقل في وصفهم

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٣٠٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٥٨ ـ ٣٦٠/ح ١٠٣١.

(٣) الأنعام: ٦٨.

(٤) مجمع البيان ٢: ٣١٧.

لعناية الله سبحانه بنبيّهم، وأنّه سبحانه لا يصحّ أن ينام، وأنّ جبرئيل ما كان شفقته على نبيّهم دون عناية عمر حتّى كان يوقظه الله أو جبرئيل، فإذا نظرت إلى روايتهم عن محمّد ﷺ أنّه تنام عينه ولا ينام قلبه وتفسيرهم لذلك بأنّ نومه لا يمنعه من معرفة الله، ونظرت في رواياتهم لوجوب قضاء ما فات عقيب ذِكره، ثمّ يذكرون في هذه الرواية أنّه أخّر القضاء إلى بعد الارتحال، فإنّه قد نام قلبه حتّى لا يحسّ بخروج الوقت، فكلّ ذلك يشهد بالمناقضة في رواياتهم ومقالاتهم وتكذيب أنفسهم.

والإنصاف أنّ نوم النبيّ أو أحد المعصومين صلوات الله عليهم عن الواجب ـ سيّما آكد الفرائض ـ نقص عليهم ينفيه ما دلّ من أخبارهم على كمالهم وكمال عناية الله بهم في تبعيدهم من الزلل. بل الظاهر بعد التأمّل أنّ هذا أنقص من سهو النبيّ ﷺ عن الركعتين في الصلاة. وبالجملة، فصدور هذا مخالف لما يحصل القطع به من تتبّع متفرّقات ما ورد في كمالاتهم وعدم صدور القبائح منهم، فعلاً وتركاً، في الصغر والكبر، عمداً أو خطأً[1].

وعن العلّامة الشيخ عبد الله المامقاني في (نهاية المقال في تكملة غاية الآمال) ـ بعد نقله للروايات الصحيحة ـ قوله: فمنها الصحيح الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن محبوب، عن الرباطي، عن سعيد الأعرج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ الله تبارك وتعالى أنام رسوله ﷺ عن صلاة الفجر حتّى طلعت الشمس، ثمّ قام فبدأ فصلّى الركعتين اللتين قبل الفجر»[2].

---

(١) الرسائل الفقهيّة للشيخ الأنصاري: ٣٢١.

(٢) بحار الأنوار ١٧: ١٠٦ ـ ١٠٧ / ح ١٧ ـ عن: من لا يحضره الفقيه ١: ٣٥٨ / ح ١٠٣١.

ومنها: الموثّق الذي رواه الكليني عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل نسي أن يصلّي الصبح حتّى طلعت الشمس، قال: يصلّيها حين يذكرها، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله رقد عن صلاة الفجر حتّى طلعت الشمس ثمّ صلّاها حين استيقظ، ولكنّه تنحّى عن مكانه ذلك ثمّ صلّى[1].

ومنها: ما رواه الصدوق في محكيّ (التوحيد) عن عليّ بن أحمد بن عبد الله، عن أبيه، عن جدّه أحمد بن أبي عبد الله، عن عليّ بن الحكم، عن أبان الأحمر، عن حمزة بن الطيّار، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: إنّ الله أمر بالصلاة والصوم فنام رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصلاة، فقال: أنا أُنيمك، وأنا أُوقظك، فإذا قمتَ فصلِّ، ليعلموا إذا أصابهم ذلك كيف يصنعون، ليس كما يقولون: إذا نام عنها هلك، وكذلك الصيام أنا أُمرضك وأنا أُصِحّك، فإذا شفيتك فاقضه[2].

ومنها: الصحيح الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله رقد فغلبته عيناه فلم يستيقظ حتّى آذاه حرّ الشمس، ثمّ استيقظ فعاد ناديه ساعة وركع ركعتين ثمّ صلّى الصبح وقال: يا بلال، ما لك؟ فقال بلال: أرقدني الذي أرقدك يا رسول الله، قال: وكره المقام، وقال: نمتم بوادي الشيطان[3].

ومنها ما رواه الشهيد في (الذكرى) بسنده الصحيح عن زرارة عن أبي

---

(١) الكافي ٣: ٢٩٤ / ح٨.

(٢) التوحيد: ٤١٣ / ح ١٠ ـ الباب ٦٤، وغيره.

(٣) وسائل الشيعة ٤: ٢٨٣ / ح ٥١٧٠.

جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا حضر وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافلة حتّى يبدأ بالمكتوبة، قال: فقدمتُ الكوفة فأخبرت الحكم بن عتيبة وأصحابه فقبلوا ذلك منّي، فلمّا كان في القابل لقيت أبا جعفر عليه السلام فحدّثني أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله عرّس في بعض أسفاره وقال: مَن يكلؤنا؟ فقال بلال: أنا. فنام بلال وناموا حتّى طلعت الشمس، فقال: يا بلال، ما أرقدك؟ فقال: يا رسول الله أخذ بنَفَسي الذي أخذ بأنفاسكم، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قوموا فتحوّلوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة. وقال: يا بلال، أذّنْ، فأذّن فصلّى رسول الله صلى الله عليه وآله ركعتي الفجر وأمر أصحابه فصلّوا ركعتي الفجر، ثمّ قام فصلّى بهم الصبح وقال: مَن نَسِي شيئاً من الصلاة فليصلِّها إذا ذكرها، فإنّ الله يقول: ﴿ **وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِى** ﴾[1].

قال زرارة: فحملت الحديث إلى الحكم وأصحابه فقالوا: نقضتَ حديثك الأوّل، فقدمت على أبي جعفر عليه السلام فأخبرته بما قال القوم، فقال: يا زرارة، ألا أخبرتَهم أنّه قد فات الوقتان جميعاً، وأنّ ذلك كان قضاءً من رسول الله صلى الله عليه وآله ؟![2]

وقال المامقاني بعد نقل هذه الأحاديث: ما أنصف به هو الحقّ اليقين عند كلّ من كَمُل يقينه بمراتب النبيّ صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام، ودقّق النظر في معنى العصمة، ولاحظ ما نطق بأنّه صلى الله عليه وآله كانت له أرواحٌ خمس منها روح القدس[3]، وأنّه لا يصيبه الحدثان، ولا يلهو، ولا ينام قلبه وإن نامت عيناه، وكيف يُعقَل ممّن هذا حاله

---

(١) طه: ١٤.

(٢) ذكرى الشيعة: ١٣٤.

(٣) بصائر الدرجات ٢: ٣٦٣ ـ ٣٦٤/ ح ١٠٦٥.

ذهولُه عن الصلاة التي هي من أوجب الواجبات وأقرب القربات؟![1]

ونرى من المناسب في الختام أن ننقل كلمة طيّبة عن شجرة طيّبة، وهي كلمة هشام بن الحكم في موضوع العصمة، عن محمّد بن أبي عمير قال: ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي إيّاه شيئاً أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام عليه السلام، فإنّي سألته يوماً عن الإمام أهو معصوم؟ فقال: نعم. قلت له: فما صفة العصمة فيه؟ وبأيّ شيء تُعرف؟ قال: إنّ جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها: الحرص، والحسد، والغضب، والشهوة؛ فهذه منتفية عنه، لا يجوز أن يكون حريصاً على هذه الدنيا وهي تحت خاتمه؛ لأنّه خازن المسلمين فعلى ماذا يحرص؟! ولا يجوز أن يكون حسوداً؛ لأنّ الإنسان إنّما يحسد مَن هو فوقه، وليس فوقه أحد، فكيف يحسد مَن هو دونه؟! ولا يجوز أن يغضب لشيء من أُمور الدنيا إلّا أن يكون غضبه للّه عزّ وجلّ؛ فإنّ الله قد فرض عليه إقامة الحدود، وأن لا تأخذه في الله لومةُ لائم، ولا رأفةٌ في دينه حتّى يقيم حدود الله عزّ وجلّ. ولا يجوز أن يتّبع الشهوات ويُؤْثر الدنيا على الآخرة؛ لأنّ الله عزّ وجلّ حبّب إليه الآخرة كما حبّب إلينا الدنيا، فهو ينظر إلى الآخرة كما ننظر إلى الدنيا، فهل رأيت أحداً ترك وجهاً حسناً لوجه قبيح؟ وطعاماً طيّباً لطعام مرّ؟ وثوباً ليّناً لثوب خشن؟ ونعمةً دائمة باقية لدنيا زائلة فانية؟![2]

ونقول بعد ذلك: إنّ الروايات التي لا تتناسب ومنزلة الرسول والإمام عليهما السلام

---

(١) نهاية المقال في تكملة غاية الآمال ١: ٤٩٣، الرسائل الفقهيّة (الشيخ الأنصاري): ٣١٩، الحبل المتين: ١٥١ (الطبع الحجري)، بحار الأنوار ١٧: ١٢٢.

(٢) بحار الأنوار ٢٥: ١٩٢ ـ ١٩٣، عن: الخصال: ٢١٥ / ح٣٦ ـ باب الأربعة، وغيره من كتب الصدوق.

مردودة.

وسوف نستعرض هنا روايات يُستشَمّ منها أنّ كلّ ما لا يناسب شأن الرسول لا يجوز أن يُنسَب إليه، فإنّ بعض ما يُنسب إلى الرسول والإمام يأباه عوامّ الناس فضلاً عن العلماء والمفكّرين. وإليكم بعض هذه الروايات بهذا الخصوص:

١ ـ إذا سمعتم الحديث عنّي تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنّه منكم قريب، فأنا أولاكم به. وإذا سمعتم الحديث عنّي تُنْكِره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنّه بعيد منكم، فأنا أبعدكم منه[١].

٢ ـ قال الإمام الباقر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ حديث آل محمّد صعب مستصعب، لا يؤمن به إلّا ملك مقرّب.... فما ورد عليكم من حديث آل محمّد صلى الله عليه وآله فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، وما اشْمأزّت منه قلوبكم وأنكرتموه فردّوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالِم من آل محمّد صلى الله عليه وآله، وإنّما الهالك أن يُحدِّث أحدُكم بشيء منه لا يحتمله، فيقول: واللهِ ما كان هذا، واللهِ ما كان هذا، والإنكار هو الكفر[٢].

٣ ـ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا حُدِّثتُم عنّي بحديث تعرفونه ولا تنكرونه، قلتُه أو لم أقله، فصدّقوا به، فإنّي أقول ما يُعرَف ولا يُنكَر. وإذا حُدِّثتم عنّي بحديث تنكرونه ولا تعرفونه فكذِّبوا به، فإنّي لا أقول ما يُنكَر ولا يُعرَف[٣].

ومصداق ذلك قوله صلى الله عليه وآله عندما صلّى في خميصة ذات عَلَمٍ أهداها له أبو جهم:

---

(١) الجامع الصغير ١: ٢٩، كنز العمّال ١: ١٧٩، جامع الشمل ١: ١٨٦، السراج ١: ١٢٩.

(٢) الكافي ١: ٤٠١/ح١.

(٣) جمع الجوامع ١: ٣٠٠، كنز العمّال ١٠: ٢٣٠.

اذهبوا بهذه الخميصة إلى أبي جهم بن حذيفة وأْتُوني بأنبجانيّته[١]، فإنّها ألهتني آنفاً عن صلاتي![٢]

ومصداقه الآخر: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لرجل: أعطني تمرتك وخذ تمرتي، قال: يا رسول الله، تمرتك أجود من تمرتي، قال: أجل ولكنّ فيها خيطاً أحمر فخشيت أن أنظر إليها فتفتنّي عن صلاتي![٣]

ونستعرض أيضاً أحاديث لا تتناسب شأن الإمام عليه السلام وأدبه، منها:

١ ـ ما روى الإربلي في (كشف الغمّة) نقلاً من كتاب (الدلائل) لعبد الله بن جعفر الحِمْيري عن أبي هاشم الجعفري قال: خرج أبو محمّد عليه السلام في جنازة أبي الحسن عليه السلام وقميصه مشقوق، فكتب إليه ابن عون: مَن رأيتَ أو بلغك من الأئمّة عليهم السلام شقّ قميصه في مثل هذا؟! فكتب إليه أبو محمّد عليه السلام: يا أحمق، وما يدريك ما هذا، قد شقّ موسى على هارون[٤]. ورواه الكشّي أيضاً مسنداً[٥].

وجاء عن صاحب (الجواهر) في مقام ردّ الروايات الدالّة على شقّ الثوب في غير الأب والأخ: هذا منافٍ للصبر والرضا بقضاء الله[٦].

فهل يعقل أن يكتب الإمام المعصوم المؤيَّد من عند الله تعالى: «لم يزل مرعيّاً بعين الله» كما ورد في الكافي أن يخاطب الرجل حتّى لو كان كافراً، أو فاسقاً، أو

---

(١) كساء أنبجانيّة يُتَّخذ من الصوف له خَمْل ولا عَلَم له. (اللسان)

(٢) كنز العمّال ٧: ٣٥، الفتح ١: ١٦٥.

(٣) جمع الجوامع ١: ٤٤٨.

(٤) كشف الغمّة ٢: ٤١٨، وسائل الشيعة ٢: ٩١٧.

(٥) رجال الكشّي: ٤٧٩ الرقم ٤٦٧، وسائل الشيعة ٢: ٩١٧.

(٦) جواهر الكلام ٤: ٦٣٧.

زنديقاً: يا أحمق، وهذا الأُسلوب الفضّ لا يليق بشأن المسلم فكيف بالإمام المعصوم عليه السلام.

ومن هذا القبيل ضرب زينب رأسها بالهودج يوم عاشوراء، فقد كُتب في بعض مكتوبات مؤسّسة فخر الأئمّة عليهم السلام الثقافيّة أنّ راوي هذه القصّة رجل يسمّى مسلم الجصّاص وهو ينقل المشهد هكذا: لمّا وصل ركب الأُسارى إلى مداخل الكوفة ونظرت زينب عليها السلام إلى منظر هؤلاء الأسرى من آل بيت الرسول صلى الله عليه وآله ورأت بعينها رأس أخيها الحسين عليه السلام على الرمح اشتدّ حزنها وضربت رأسها بالمحمل وسال الدم على رأسها وخمارها.... وهذه القصّة ضعيفة السند أوّلاً، ثمّ إنّها مأخوذة من كتاب يسمّى (نور العين في مشهد الحسين عليه السلام) وكاتبه مجهول، ونسبه بعض إلى إبراهيم بن محمّد النيشابوري الإسفرائيني، وهو رجل أشعريّ المسلك وشافعيّ المذهب، وصرّح الكثير من العلماء بعدم اعتبار هذا الكتاب منهم آية الله الحاج ميرزا محمّد الأرباب فإنّه أكّد على ضعف هذا الكتاب وكذب قصّة مسلم الجصّاص[1].

كما صرّح المحدّث الشهير الشيخ عبّاس القمّي في هامش منتهى الآمال حول الحادثة قائلاً: إنّ نسبة كسر الرأس إلى السيّدة زينب عقيلة بني هاشم بعيدة، فإنّها عقيلة بني‌هاشم، وصاحبة مقام رضى وتسليم[2].

وهذه القصّة مشهورة يتناولها اليوم خطباء المنبر الحسيني والمدّاحون، وقد لاقت قبولاً وأنشدوا فيها أشعاراً فقالوا:

---

(١) الأربعون الحسينيّة: ٢٣٢.

(٢) منتهى الآمال ١: ٧٥.

آنكه زد سر را بر چوب محمل در آن ساعت

كه ديد رأس پر نور برادر در برابر زينب است

هناك ما يدلّل على عدم صحّة هذا المشهد منها أوّلاً وبناء على ما روي في الكتب المعتبرة من أنّ ركْب الأُسارى كان على نوق عاريات من المحامل والهوادج والجهاز.

وثانياً: إنّ هذه الأعمال منهيّ عنها عن الأئمّة عليهم السلام فقد كان الإمام أبو عبد الله الحسين عليه السلام ينهى أهل بيته عن هذه الأفعال المنافية لمقام الرضا والتسليم، وقد صرّح عليه السلام ليلة عاشوراء لأُخته زينب: يا أُختاه لا يذهبنّ بحلمك الشيطان وقد روى المؤرّخون عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال ذلك ليلة عاشوراء[1].

وثالثاً: يكفي في ضعف هذه الرواية والنقل التاريخي لها أنّهم نقلوا أشعاراً نسبوها إلى زينب نعتت أخاها الإمام أبا عبد الله الحسين عليه السلام بقساوة القلب، حين قالت:

يا أخي قلبك الشفيق علينا ما له قد قسى وصار صليبا

ومن الواضح أنّ معرفة أُخت الإمام عليه السلام بالنسبة إلى أخيها الحسين عليه السلام لا يسمح لها أن تخاطبه بهكذا.

ورابعاً: أنّ قول عليّ بن الحسين عليه السلام لعمّته: «أنتِ عالمة غير معلّمة، وفاهمة غير مفهّمة»[2] يدلّ على أنّ لزينب عليها السلام مقام العصمة، ولها مقام الرضا والتسليم،

---

(١) الكامل في التاريخ ٤: ٥٩، البداية والنهاية ٨: ١٧٧، تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٤٤، بحار الأنوار ٤٥: ٢، أنساب الأشراف ٣: ١٨٥ وفي طبعة أُخرى ٣: ٣٩٢، المنتظم ٥: ٣٢٨، تاريخ الطبري ٥: ٤٢٠.

(٢) الموسوعة الكبرى لأهل البيت عليهم السلام (السيّدة زينب) ١٥: ١٤٣.

وهذه الأفعال منافية لهذا المقام.

٢ ـ ما رواه الشيخ في التهذيب في الموثّق كالصحيح عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام توضّأ للصلاة ثمّ مسح وجهه بأسفل قميصه، ثمّ قال: يا إسماعيل، افعل هكذا، فإنّي هكذا أفعل[١].

٣ ـ وما رواه محمّد بن يعقوب الكليني، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الأهوازي، عن فضالة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اغتسل أبي من الجنابة فقيل له: قد أبقيت لمعة من ظهرك لم يصبها الماء، فقال له: ما عليك لو سكتّ! ثمّ مسح تلك اللمعة بيده[٢].

وقد ردّ هذا العلّامة محمّد إسماعيل الخواجوي في تعليقته على مشرق الشمسين في بعض فوائده بالقول: يجب عليه إعلامه من باب الأمر بالمعروف، والرواية ممنوعة، فإنّ منصب الإمامة أجلّ من أن يخلّ الإمام عليه السلام فيه بشيء من الواجبات جهلاً أو سهواً[٣].

هـ) روايات قيء الإمام

روى محمّد بن يعقوب الكليني عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد جميعاً عن ابن محبوب، عن يونس بن يعقوب، عن عبد الحميد بن سعيد قال: بعث أبو الحسن عليه السلام غلاماً يشتري له بيضاً فأخذ الغلام

---

(١) تهذيب الأحكام ١: ٣٦٤، التعليقة على مفتاح الفلاح: ٩٣.

(٢) الكافي ٣: ٤٥/ح ١٥.

(٣) مشرق الشمسين مع تعليقات العلّامة الخواجوي: ٢٢٩.

بيضة أو بيضتين فقامر بها، فلمّا أتى به فأكله، فقال له مولى له: إنّ فيه من القمار، قال: فدعا بطشت فتقيّأ فقاءه[١].

وتعرّض لها الشيخ الأعظم الأنصاري بقوله: فلعلّه للحذر من أن يصير الحرام جزءاً من بدنه، لا للردّ على المالك، لكن يشكل بأنّ ما كان تأثيره كذلك يشكل أكل المعصوم عليه السلام له جهلاً بناء على عدم إقدامه على المحرّمات الواقعيّة غير المتبدّلة بالعلم لا جهلاً ولا غفلة، لأنّ ما دلّ على عدم جواز الغفلة عليه في ترك الواجب وفعل الحرام دلّ على عدم جواز الجهل عليه في ذلك[٢].

و) قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله بقول القائف

القائف ـ كما صرّح به اللغويّون ـ الذي يعرف الآثار، وقيل: إنّه يعرف شَبه الرجل بأخيه وأبيه[٣]. والقيافة عرّفها الفقهاء بأنّها: إلحاق الناس بعضهم ببعض[٤].

والقيافة عمل مردود عند الإماميّة، فقد روى رئيس المحدّثين محمّد بن عليّ ابن بابويه القمّي في (الخصال) أنّ الإمام عليه السلام قال: ما أُحبّ أن تأتيَهم.

وعن (مجمع البحرين): أنّ في الحديث لا آخذ بقول قائف[٥].

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ١١٩.

(٢) المكاسب ١: ٣٧٩.

(٣) صحاح اللغة ٤: ١٤١٩، القاموس المحيط ٣: ١٨٨، المصباح المنير: ٥١٩، النهاية ٤: ١٢١، مجمع البحرين ٥: ١١٠.

(٤) جامع المقاصد ٤: ٣٣، مسالك الأفهام ٣: ١٢٩، مفتاح الكرامة ٤: ٨٢، المكاسب ٢: ٨، الدروس الشرعيّة ٣: ١٦٥، التنقيح الرائع ٢: ١٣، منتهى المطلب ٢: ١٠١٤، كفاية الأحكام: ٨٧، الحدائق الناضرة ١٨: ١٨٢.

(٥) الخصال ١: ٢٠، وسائل الشيعة ١٢: ١٠٩، مجمع البحرين ٥: ١١٠.

وقد أنكر الإمام الرضا عليه السلام ذلك أيضاً، كما يشهد به ما عن (الكافي): عن زكريّا ابن يحيى بن النعمان الصيرفي قال: سمعت عليّ بن جعفر يحدّث الحسن بن الحسين بن عليّ بن الحسين فقال: واللهِ لقد نصر الله أبا الحسن الرضا عليه السلام، فقال له الحسن: إي واللهِ جُعلت فداك، لقد بغى عليه إخوته، فقال عليّ بن جعفر: إي والله ونحن عمومته بغينا عليه.

فقال له الحسن عليه السلام: جعلت فداك، كيف صنعتم فإنّي لم أحضركم؟ قال: قال له إخوته ونحن أيضاً: ما كان فينا إمام قطُّ حائلَ اللون! فقال لهم الرضا عليه السلام: هو ابني [أي الجواد عليه السلام]، قالوا: فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد قضى بالقافة، فبيننا وبينك القافة، قال: ابعثوا أنتم إليهم، فأمّا أنا فلا، ولا تُعْلِموهم لِما دعوتموهم إليه، ولتكونوا في بيوتكم. فلمّا جاؤوا أقعدونا في البستان، واصطفّ عمومته وإخوته وأخواته، وأخذوا الرضا عليه السلام وألبسوه جبّة صوف وقلنسوة منها ووضعوا على عنقه مسحاة وقالوا له: ادخل البستان كأنّك تعمل فيه. ثمّ جاؤوا بأبي جعفر (الجواد) عليه السلام وقالوا: ألحقوا هذا الغلام بأبيه، فقالوا: ليس له هاهنا أب، ولكن هذا عمّ أبيه، وهذا عمّ أبيه، وهذا عمّه، وهذه عمّته، وإن يكن له هاهنا أب فهو صاحب البستان، فإنّ قدميه وقدميه واحدة. فلمّا رجع أبو الحسن عليه السلام قالوا: هذا أبوه. فقال عليّ بن جعفر: فقمت فمصصت ريق أبي جعفر عليه السلام وقلت: أشهد أنّك إمامي عند الله..[1] و[2].

---

(١) الكافي ١: ٣٢٢/ح ١٤، المكاسب ٢: ٨.

(٢) وقال بعض حول الحديث: والإمام الرضا عليه السلام تركهم بما ألزموا به أنفسهم، ليكون ذلك أبلغَ في الحجّة عليهم، وقد قال لهم عندما اقترحوا عليه القافة: «فأمّا أنا فلا!»، والموقف كان موقف ⇐

وفي هذه الرواية دليل قاطع على أنّ ما نقله أهل السنّة من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حكم بالقافة مردود؛ وهذا ما نجده في ردّ الشيخ الأعظم الأنصاري بقوله: وقد افترى بعض أهل السنّة على رسول الله صلى الله عليه وآله في أنّه قضى بقول القافة[1].

وأقول: إنّ الرواية التي دلّت على حكم القائف للجواد عليه السلام بأنّه ابن الإمام الرضا عليه السلام لا تتناسب وشأن الإمام عليه السلام وإن وردت في الكافي، فإنّ الرجل من العوامّ لو قال هذا ولدي فسوف يقبل الناس منه هذا الادّعاء، فهل يا تُرى لو أنّ الإمام عليه السلام قال هذا ولدي، لم يقبله الناس؟ وهل يمكن للرضا عليه السلام أن يرضى بهذا العمل ويلبس القلنسوة، ويجعل المسحاة على كتفه حتّى يحكم القائف؟

وخبر القيافة هذا أورده ثقة الإسلام الكليني في الكافي واعتمد عليه المحدّث البحراني في الحدائق الناضرة فقال بعد نقل الحديث: فظاهر هذا الخبر جوازها والاعتماد عليها، أمّا أوّلاً: فلأنّهم لمّا دعوه إلى حكم القافة أجابهم إلى ذلك، ولو كان ذلك محرّماً لا يجوز الاعتماد عليه لَما أجابهم بل منعهم وقال: إنّه محرّم غير مشروع، ولا يجوز الاعتماد عليه في نفي ولا إثبات.

وأمّا ثانياً: فإنّهم نقلوا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قضى بالقافة، وظاهره عليه السلام تقريرهم على ذلك، حيث لم يكذّبهم، وأمّا قوله عليه السلام: ابعثوا أنتم إليهم وأمّا أنا فلا، فالظاهر أنّ المراد منه إنّما هو لدفع التهمة عنه عليه السلام، بأنّه ربّما يكون إعلامه لهم بذلك قرينة لهم على إلحاقه به، كما يشعر به قوله: ولا تُعْلموهم لِما دعوتُموهم، لا أنّ المراد

⇐احتجاج، ثمّ حكم الله تعالى للإمام بالمعجزة، فأقرّوا بِبنُوّة الإمام الجواد سلام الله عليه من أبيه الإمام الرضا صلوات الله عليه.

(١) صحيح البخاري ٨: ١٩٥.

منه ما ربّما يُتوَهَّم من أنّه لمّا لم يكن مشروعاً لم يرض عليه السلام بأن يكون هو الداعي لهم. وبالجملة فإنّ ظاهر الخبر هو ما ذكرناه من جواز ذلك، وصحّة الاعتماد عليه[١].

هذا ما عند البحراني، وأمّا المحقّقون ـ كما أشرنا ـ فقد صرّحوا بأنّ في الرواية إشكالاً، فهي ضعيفة بزكريّا الصيرفي الراوي لها، فإنّه مجهول الحال، ثمّ إنّ مضمونها لا يمكن قبوله؛ إذ كيف يُحتمل وصول المستوى بأعمام الإمام عليه السلام وإخوته إلى هذا الحدّ الذي لا وازع لهم من إبراز مخدّراتهم ـ بنات النبوّة والإمامة ـ أمام القائف ناظراً في أرجلهنّ؟! وكيف يحتمل ذلك في حقّ عليّ بن جعفر الذي كان يقدّس مقام الإمامة إلى أبعد الحدود؟!

فقد روى الكليني بسنده إلى محمّد بن الحسن بن عمّار قال: كنت عند عليّ بن جعفر بن محمّد جالساً بالمدينة وكنت أقمت عنده سنتين أكتب عنه ما يسمع من أخيه ـ يعني أبا الحسن عليه السلام ـ إذ دخل عليه أبو جعفر محمّد بن عليّ الرضا عليه السلام المسجد ـ مسجد الرسول صلى الله عليه وآله ـ فوثب عليّ بن جعفر بلا حذاء ولا رداء فقبّل يده وعظّمه، فقال له أبو جعفر عليه السلام: يا عمّ اجلس رحمك الله، فقال: يا سيّدي، كيف أجلس وأنت قائم! فلمّا رجع عليّ بن جعفر إلى مجلسه جعل أصحابه يوبّخونه ويقولون: أنت عمّ أبيه، وأنت تفعل به هذا الفعل؟! فقال: اسكتوا، إذا كان الله عزّوجلّ ـ وقبض على لحيته ـ لم يؤهّل هذه الشيبة وأهّل هذا الفتى، ووضعه حيث وضعه، أُنكر فضله؟! نعوذ باللّه ممّا تقولون بل أنا له عبد[٢].

---

(١) الحدائق الناضرة ١٨: ١٨٣.

(٢) الكافي ١: ٣٢٢/ح١٢، دروس تمهيديّة في القواعد الفقهيّة ٢: ١٩٨.

والخبر الموضوع الذي أشار إليه الشيخ الأنصاري هو ما روي في كتب أهل السنّة بشكل مكرّر عن عائشة أنّها قالت: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله دخل علَيّ مسروراً تبرق أسارير وجهه، فقال: ألم تَرَي أنّ مجزّزاً نظر إلى زيد بن حارثة، وأُسامة بن زيد، فقال: إنّ بعض هذه الأقدام لَمِن بعض[1].

وكأنّ الوجه في التشكيك في نسبة أُسامة إلى زيد أنّ زيداً أبيض اللون بينما أُسامة شديد السواد لأنّ أُمّه أُمّ أيمن كانت حبشيّة سوداء، واسترّ النبيّ صلى الله عليه وآله لأنّ شهادة مجزّز القائف الذي كان يجزّ ناصية الأُمراء في الجاهليّة ومن هنا سمّي بمجزّز أزالت ذلك، والسرور المذكور وركونه صلى الله عليه وآله إلى شهادة القائف يدلّ على جواز القيافة والاستناد إليها.

وأمّا الرواية الثانية فلو ثبتت صحّة سندها وفرض نزول تحريم القيافة تلك الفترة فيمكن أن يقال: إنّ سرور النبيّ صلى الله عليه وآله كان للنتائج التي توصّل إليها مجزّز وهي نفي التشكيك عن نسب أُسامة، وذلك ليس فيه أيّ دلالة على إمضاء القيافة وفعل القائف[2].

وقال آية الله الخوئي ذيل الحديث: نعم يرد على الرواية الأُولى وجوه، الأوّل: أنّها ضعيفة السند، الثاني: أنّها مخالفة لضرورة المذهب فإنّها اشتملت على عرض أخوات الإمام وعمّاته على القافة وهو حرام لا يصدر من الإمام عليه السلام، وتوهّمُ أنّ ذلك من جهة الاضطرار وهو يبيح المحظورات توهّم فاسد إذ لم

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٠٥ (باب القائف من كتاب الفرائض)، صحيح مسلم باب ١١ من كتاب الرضاع الحديث ١٤٥٩، سنن أبي داود ٢: ٢٨٠.

(٢) دروس تمهيديّة في القواعد الفقهيّة ٢: ١٩٨.

يتوقّف معرفة بنوّة الجواد للرضا عليه السلام على إحضار النساء. الثالث: أنّ الجماعة الذين بغوا على الرضا عليه السلام لينفوا بنوّة الجواد عليه السلام عنه لو كانوا معتقدين بإمامة الرضا عليه السلام لما احتاجوا إلى القافة بعد إخباره بالبنوّة[١].

وممّا لا يتناسب مع منزلة الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام، ما رواه عليّ بن شهرآشوب المازندراني في (المناقب): أمالي الحاكم قال أبو رافع: كنت أُلاعب الحسين عليه السلام وهو صبي بالمداحي، فإذا أصابت مدحاتي مدحاته قلت: احملني، فيقول: أترك ظهراً حمله رسول الله؟ فأتركه، إذا أصابت مدحاته مدحاتي قلت: لا أحملك كما لم تحملني، فيقول: أما ترضى أن تحمل بدناً حمله رسول الله صلى الله عليه وآله، فأحمله[٢].

قال العلّامة المجلسي: بيان: قال الجَزري دحا أي رمى وألقى، ومنه حديث أبي رافع: كنت أُلاعب الحسن والحسين عليهما السلام بالمَداحي. هي أحجار أمثال القِرَصة كانوا يحفرون حفيرة ويدحون فيها بتلك الأحجار، فإن وقع الحجر فيها فقد غَلب صاحبها وإن لم يقع غُلِبَ[٣]. إنّ مقام الإمامة باعتقادنا لا يخصّ فئة من الأعمار فلا فرق هناك بين من ينال منهم عليهم السلام الإمامة في صغره أو كبره كإمامة أبي جعفر الثاني محمّد بن عليّ بن موسى عليهما السلام الإمام التاسع التي كانت في صغره. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ الإمام عليه السلام لمنزلته يبتعد عن مثل ما يقوم به الآخرون من أقرانه، فهذا الإمام العسكريّ عليه السلام يقول في صغره للّاعبين: «ما للّعب خُلقنا إنّما

---

(١) موسوعة السيّد الخوئي (مصباح الفقاهة) ٣٥: ٥٨٧، منهاج الفقاهة ٢: ١٠٨.

(٢) مناقب آل أبي طالب ٣: ٢٢٣ ـ عنه: بحار الأنوار ٤٣: ٢٩٧ / ح٥٨.

(٣) النهاية ٢: ١٠٠.

خلقنا للعلم والعبادة»[١].

ومن هذا مقامه وشأنه، فهل يُتصوَّر ذلك بحقّه؟!

قاعدة

إنّ للإماميّة قاعدة متقنة ومحكمة تنطلق منها عقائدها، فهي تستقي أفكارها وعلومها وأُصولها من عين جارية صفا ماؤها فصار كالزلال، وهذه العين الجارية بالعلم والمعرفة هم أهل البيت عليهم السلام الذين يعتقدون اعتقاداً جازماً بتنزيه ساحة الأنبياء عن الأُمور القبيحة التي يعتقد الناس بقبحها فلا يرتكبونها بمحضر غيرهم وحتّى العوامّ منهم.

نعم، إذا ارتفع الحياء بين الناس وانعدم ـ كما هو اليوم في المجتمعات الغربيّة ـ فهم يرتكبون كلّ فعل ولو كان منكراً، ويضعون له قواعد وقوانين، وأمّا أتباع الأديان الإلهيّة والإلهيّون فهم يستحيون حتّى من أقلّ القبائح لأنّ الله تعالى حييّ، فأنبياء الله وأولياؤه على درجة عالية من الحياء، فإذا ورد في القصص أو الروايات المرويّة عن القصّاصين ما ينافي شأن الأنبياء والأولياء فهو عند علماء الإماميّة، وعلى رأسهم أهل بيت النبيّ عليهم السلام مردود ومرفوض، وبعيد جدّاً عن ساحة قدسهم فحياتهم حياة طيّبة لا يدنّسها شيء. واللّه تعالى قد طهّرهم من الأرجاس حين خصّ النبيّ الأعظم وأهل بيته حيث قال: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[٢]، فالأنبياء بما أنّهم مبلّغون عن الله تعالى فيجب أن

---

(١) أعلام الهداية ١٣: ٥٠، حياة الإمام العسكري عليه السلام: ٢٢.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

يُنزَّهوا عمّا كره الناس، وعمّا يوجب تنفير الناس عنهم، ولكن ما في (صحيح) البخاري ومسلم وغيرهما نجد هناك انتهاكات لقدسيّة الأنبياء ومنزلتهم الإلهيّة، فقد جاء في الرواية التي هي ممّا اتّفق عليها البخاري ومسلم وكما أوردها محمّد فؤاد عبد الباقي في (اللؤلؤ والمرجان) عن أبي هريرة أنّه قال: لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلّا ثلاث كذبات؛ ثنتين منهنّ في ذات الله عزّ وجلّ قوله: ﴿**إِنِّي سَقِيمٌ**﴾[1] وقوله: ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذَا**﴾[2]، وقال: بينا هو ذات يوم وسارة إذ أتى على جبّار من الجبابرة فقيل له: إنّ هاهنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس. فأرسَلَ إليه فسأله عنها، فقال: من هذه؟ قال: أُختي، فأتى سارة قال: يا سارة، ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك، وإنّ هذا سألني فأخبرته أنّكِ أُختي، فلا تكذّبيني، فأرسل إليها، فلمّا دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأُخذ، فقال: اِدعي الله لي ولا أضرّكِ. فدَعَت اللهَ، فأُطلق، ثمّ تناولها الثانية فأُخذ مثلها أو أشدّ، فقال: ادعي الله لي ولا أضرّك. فدَعَت فأُطلق فدعا بعض حَجَبته فقال: إنّكم لم تأتوني بإنسانٍ إنّما أتيتموني بشيطان. فأخدَمها هاجرَ فأتته وهو قائم يصلّي فأومأ بيده مَهْيا قالت: ردّ الله كيد الكافر أو الفاجر في نحره، وأخدم هاجَر[3].

وجاء أيضاً في باب «من فضائل موسى» حديث أبي هريرة في (اللؤلؤ والمرجان)، عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: كان بنو إسرائيل يغتسلون عُراة ينظر بعضهم إلى

---

(١) الصافّات: ٨٩.

(٢) الأنبياء: ٦٣.

(٣) صحيح البخاري، الحديث ٣٣٥٨، صحيح مسلم ٤: ١٨٤٠، اللؤلؤ والمرجان ٣: ٨٤٩، ومعه عقود الجمان، الحديث ١٥٣١ ـ طبعة دار إحياء التراث ٢: ١١٤ / ح ١٥٣١، فتح الباري ١٦: ٤٥٣، المستدرك على الصحيحين ٢: ٥٧٨.

بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالوا: ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلّا أنّه آدَر. فذهب مرّة يغتسل فوضع ثوبه على حَجَر ففرّ الحجر بثوبه، فخرج موسى في إثره يقول: ثوبي يا حجر، ثوبي يا حجر! حتّى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى فقالوا: والله ما بموسى من بأس. وأخذ ثوبَه فطفق بالحجر ضرباً. فقال أبو هريرة: والله إنّه لنَدَبٌ بالحجر ستّة أو سبعة ضرباً بالحجر[1].

وقال محمّد فؤاد عبد الباقي: آدَر أي: عظيم الخصيتين، أي منتفخهما، وفي رواية: كان موسى رجلاً حَيِيّاً لا يُرى من جلده شيء.

وفي صحيح مسلم: كان لا يُرى متجرّداً.

وفي ذيل الحديث لشرّاح البخاري ومسلم ـ كالعيني والنووي ـ كلماتٌ لتوجيه الحديث المتقدّم، منها قولهم: بل الرواية دالّة على علوّ شأن موسى، وأنّ فيها معجزتين لموسى، فإنّ الله تعالى حرّك الحجر، ثمّ إيجاد آثار الضرب في الحجر، فهذا الحديث يدلّ على منقبة من مناقب موسى[2].

وللمحقّقين من الإماميّة وأهل السنّة حول الحديث آراء معتبرة، منها: وأنتَ ترى ما في هذا الحديث من المُحال الممتنع عقلاً، فإنّه لا يجوز تشهير كليم الله بإبداء سوأته على رؤوس الأشهاد من قومه، لأنّ ذلك يُنقصه ويُسقطه من مقامه، لاسيّما إذا رأوه يشتدّ عارياً ينادي: الحجر ـ وهو لا يسمع ولا يبصر ـ: ثوبي حجر، ثوبي الحجر، ثمّ يقف عليه وهو عارٍ أمام الناس فيضربه والناس تنظر إليه

---

(١) صحيح البخاري، الحديث ٣٤٠٤، صحيح مسلم ٤: ١٨٤٢، اللؤلؤ والمرجان ٣: ٨٥٠ ـ طبعة دار إحياء التراث ٢: ١١٧.

(٢) عمدة القاري ١٥: ٣٠٢، شرح النووي على صحيح مسلم ١٥: ١٢٧، نسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض ٥: ٤٢٣.

وهو مكشوف العورة، وهذه الحركة لو صحّت فإنّما هي من فعل الله، فكيف يغضب منها كليم الله فيعاقب الحجر عليها؟![1]

مضافاً إلى أنّ هروب الحجر لو كان من المعجزات ـ كما ادّعاه شرّاح البخاري ومسلم ـ إذن يجب أن يكون في مقام التحدّي، ولو فرض ابتلاؤه بالأُدرة فأيّ نقص فيه بعد أن كان مستوراً، أفلا ابتُليَ شعيب ببصره، وأيّوب بجسمه؟ وأنبياء الله كلّهم تمرّضوا، واستشفوا من الله تعالى، على أنّ هذه المنقولات الخرافيّة ناقلها وراويها أبو هريرة ولم يروها غيره، فلو كان صدقاً وحقيقةً لنقله غيره أيضاً، وإنّ المرء لَيعجب من البخاري ومسلم إذ يُخرّجان هذا الحديث في فضائل موسى! فأيّ فضيلة بضرب ملائكة الله المقرّبين؟! وإذا أردت ذلك فراجع كتاب (سيري در صحيحين) للأُستاذ النجمي[2].

وأيضاً روى البخاري ومسلم فيما رواياه عن أبي هريرة، قال: أُرسل مَلَك الموت إلى موسى عليه السلام فلمّا جاءه صكّه، فرجع إلى ربّه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت! فردّ الله عليه عينه وقال: ارجع فقل له يضع يده على متن ثور فله بكلّ ما غطّت به يدُه بكلّ شعرة سَنة، قال: أي ربّ، ثمّ ماذا؟ قال: ثمّ الموت، قال: فالآن. فسأل اللهَ أن يُدنيَه من الأرض المقدّسة رَمْيَةً بحجر. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: فلو كنت ثَمّ لَأريتُكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر[3].

---

(١) أبو هريرة للسيّد شرف الدين الموسوي: ٧٣.

(٢) سيري در صحيحين: ٢٨٨.

(٣) اللؤلؤ والمرجان ٣: ٨٥١ / ح١٥٣٣ ـ طبعة دار إحياء التراث ٢: ١١٧، صحيح مسلم ٢: ٢٣، صحيح البخاري ٢: ٣٠٩، و٢: ١٦٣، و١: ١٥٨.

وفي مسند أحمد أيضاً أخرجه عن أبي هريرة، وفيه أنّ ملك الموت كان يأتي الناس عياناً، قال: فأتى موسى فلطَمَه ففقأ عينه![1] الحديث.

وأخرجه محمّد بن جرير الطبري في (تاريخ الأُمم والملوك): عن أبي هريرة أنّ ملك الموت كان يأتي الناس عياناً، حتّى أتى موسى فلطمه ففقأ عينه! وفي آخره أنّ ملك الموت جاء إلى الناس حَفِيّاً بعد موت موسى[2].

وأنت ترى ما فيه ممّا لا يجوز على الله تعالى ولا على أنبيائه ولا على ملائكته، أيليق بالحقّ تبارك وتعالى أن يصطفي من عباده من يبطش على الغضب بطش الجبّارين، ويوقع بأسه حتّى في ملائكة الله المقرّبين، ويعمل عمل المتمرِّدين، ويكره الموت كراهة الجاهلين؟! كيف يجوز ذلك على موسى وقد اختاره الله لرسالته، وائتمنه على وحيه؟ وآثره بمناجاته؟

ثمّ إنّ من المعلوم أنّ قوّة البشر بأسرهم، بل قوّة جميع الحيوانات منذ خلقها الله تعالى، لا تثبت أمام قوّة ملك الموت.. وقد جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام، وهكذا المرويّ عن عبد الله بن عبّاس قضيّة اتّهامهم إيّاه بقتل هارون! وقيل: آذَوه من حيث نسبوه إلى السحر والكذب والجنون بعد ما رأوا الآيات[3].

ز) الدخول في الصلاة على الجنابة

وممّا لا يناسب شأن الرسول صلى الله عليه وآله شروعه بالصلاة وهو على الجنابة، ثمّ قطعها

---

(١) مسند أحمد ٢: ٣١٥.

(٢) معرفة الإمام ١٨: ٣١١ ـ عن الطبري.

(٣) معرفة الإمام ١٨: ٣١٥، نظرة في الصحيحين ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٢٩٠، أبو هريرة لشرف الدين الموسوي ٧٢.

واغتسل! فقد روى: السخاوي، وابن ماجة، وأبو داود، والبيهقي في صحاحهم وسننهم، واللفظ للثاني: حدّثنا يعقوب بن حُميد بن كاسب، حدّثنا عبد الله بن موسى التيمي، عن أُسامة بن زيد، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن محمّد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة قال: خرج النبيّ صلى الله عليه وآله إلى الصلاة وكبّر، ثمّ أشار إليهم فمكثوا ثمّ انطلق فاغتسل، وكان رأسه يقطر ماءً فصلّى بهم، فلمّا انصرف قال: إنّي خرجت إليكم جنباً، وإنّي نَسِيتُ حتّى قمت في الصلاة[1].

وفي (مجمع الزوائد): هذا إسناد ضعيف لضعف أُسامة بن زيد، رواه الدارقطني من طريق أُسامة بن زيد، وهذا الحديث صار عندهم مَدركاً للمسألة الفقهيّة.

قال العلّامة الحلّي: مسألة: لو أحدث الإمام جاز له الاستخلاف، سواء فرغ من الخطبة ولم يشرع في الصلاة أو شرع فيها، وهو مذهب علمائنا أجمع، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، والشافعي في الجديد، وقال في القديم: لا يجوز له الاستخلاف....

احتجّ المخالف بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله صلّى بأصحابه، فلمّا أحرم بالصلاة ذكر أنّه جنب فقال لأصحابه: كما أنتم. ومضى ورجع ورأسه يقطر ماءً، ولم يستخلف النبيّ صلى الله عليه وآله، فدلّ على عدم الجواز. والجواب: أنّ هذا باطل، والخبر كذب، إذ

---

(١) صحيح البخاري ١: ٧٧، سنن ابن ماجة ١: ٣٨٥/ الحديث ١٢٢٠، سنن أبي داود ١: ٦٠ الأحاديث ٢٣٣ ـ ٢٣٥، السنن الكبرى ٢: ٣٩٨.

الأنبياء معصومون عن وقوع الذنب عمداً وسهواً[١].

وممّا جاء أيضاً بما لا يليق ومنزلَة الأنبياء ما ذكره الغزالي في (بحر المحبّة) أنّ يوسف عليه السلام استقبل يعقوب عليه السلام وجمَعَ الناس أيضاً على طريق خروج يوسف، ومنهم زَليخا، ولمّا وصل يوسف إلى مجتمع الناس، قالت زليخا: يا يوسف. ولم يعتن بها يوسف، قال جبرئيل: يا يوسف، هذه زليخا اسمع إلى ما قالت. فنادته زليخا فقالت: الحمد للّه الذي أعطى عبيده الرياسة والسلطنة للطاعة والعبوديّة، وأذلّ السلاطين والملوك للطغيان والتمرّد، قال جبرئيل: كلّ ما تريده فاقبَلْه، فقال يوسف: يا زليخا ما تريدين؟ ألكِ حاجة؟ قالت: أُريد أن أكون زوجك، قال يوسف: أنت شيخة وكذا كافرة تعبدين الأصنام. فأشار جبرئيل إلى زليخا، فصارت شابّة وآمنت باللّه، وتمايل إليها يوسف، وذهبت في ليلة الزفاف إلى حجرة واشتغلت بالعبادة، وذهب يوسف إليها وقالت: ارجع فقد تغيّرت المسألة، أنا وجدتُ مَن هو خير منك! وكسر يوسف الباب ودخل على زليخا، ولكن فرّت زليخا وذهب يوسف وراءها، وأخذ بقميصها وانخرقت، فنادى منادٍ: يا يوسف، ليس هاهنا خلاف، محبّةٌ بمحبّة، وطَلَبٌ بطلب، وعشق بعشق، وهَرَبٌ بهرب، وتمزيق بتمزيق[٢].

فهل يليق هذا بشأن أنبياء الله ورسله؟ وهل يمكن مقارنة سلوكه كنبيّ مرسل؟! وهل هذا يعني أنّ يوسف عليه السلام اجتنب زمان نبوّته المعصية، وقد جاء

---

(١) منتهى المطلب ٥: ٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٢) عن كتاب: بحر المحبّة في أسرار المودّة ـ في تفسير سورة يوسف: ١٥٩، طبع سنة ١٨٧٦م ببمبئي الهند، ومؤلّفه الشيخ أحمد الغزالي.

على لسانه عليه السلام قال: ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾[١].

وفي هذا يقول الأُستاذ المحقّق السيّد فاطمي نيا: إنّ هذه القصّة لم ينقلها إلّا أبو حامد محمّد الغزالي في كتابه (إحياء علوم الدين)، ولم نجد لها أثراً في كتاب معتبر، وكتابه هذا مليء بالقصص الخرافيّة[٢].

وممّا هو غريبٌ ما ذكره الشيخ أحمد الغزالي من زواجِ يوسف بزليخا، وهذه القصّة مرويّة في المتون الروائيّة الشيعيّة والعامّة، ولكن نقَدَها بعض المحقّقين، رواها: القمّي عن يحيى بن أكثم، والصدوق عن وهب بن منبّه في (الأمالي)، كما ذكرها في (علل الشرائع) مرفوعةً[٣] إلى الصادق عليه السلام، وهو نوع من الإرسال ولعلّه أخذها من مصادر أهل السنّة[٤] وهي رواية وهب، وذكرها أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي في (الأمالي) عن رجل عاميّ، ونسبه في (الغَيبة) إلى أصحاب السير، والأسناد كلّها ضعيفة عاميّة، ووهب من أكذب الناس في الرجال، ونقدها علماء التفسير والحديث من المحقّقين.

قال رشيد رضا: ومعظم الخرافات والأكاذيب نقلت عن وهب بن منبّه وكعب الأحبار[٥]، وهو مناف لسائر الروايات أيضاً[٦].

والحديث هذا، كما في (الصافي) عن القمّي: عن الهادي عليه السلام: لمّا مات العزيز

---

(١) يوسف: ٣٣.

(٢) نمونه معارف اسلام ١٠: ٤٤٥.

(٣) تفسير القمّي ١: ٣٥٧، أمالي الصدوق: ٥٢، علل الشرائع ١: ٥٥ / ح ١ ـ الباب ٤٧.

(٤) تفسير القرطبي ٩: ٢١٣، تفسير القرآن العظيم ٢: ٥٠٠، الدرّ المنثور ٤: ٢٥، حُسن يوسف (مسعود أنصاري): ١٥١.

(٥) المنار ٨: ٣٥٦.

(٦) يُنظر: مجلّة الحوزة / الرقم ١٥٢، ص٢٥٢.

في السنين الجدبة افتقرت امرأة العزيز واحتاجت حتّى سألت، فقالوا لها: لو قعدت للعزيز، وكان يوسف سمّي العزيز وكلّ ملكٍ كان لهم سمّي بهذا الاسم، فقالت: أستَحْيِي منه، فلم يزالوا بها حتّى قعدت له، فأقبل يوسف في موكبه، فقامت إليه فقالت: سبحان الذي جعل الملوك بالمعصية عبيداً، وجعل العبيد بالطاعة ملوكاً! فقال لها يوسف: أنت هاتيك؟ فقالت: نعم. وكان اسمها زَليخا، فقال لها: هل لكِ فيّ رغبة؟ قالت: دعني بعد ما كبرت، أتهزأ بي؟! قال: لا، قالت: نعم، فأمر بها فحُوِّلت إلى منزله وكانت هرمة، فقال: ألستِ فعلتِ بي كذا وكذا؟! فقالت: يا نبيّ الله لا تلمني فإنّي بُلِيت بثلاثة لم يُبْلَ بها أحد! قال: وما هي؟ قالت: بُليت بحبّك ولم يخلق الله لك في الدنيا نظيراً، وبُليت بأنّه لم يكن بمصر امرأة أجمل منّي ولا أكثر مالاً منّي فَنُزِعا منّي، وبُليت برجل عِنّين! فقال لها يوسف: فما تريدين؟ فقالت: تسأل اللهَ أن يردّ علَيّ شبابي. فسأل الله فردّ عليها شبابها، فتزوّجها وهي بِكر[1].

---

(١) الصافي ٣: ٥١، نور الثقلين ٢: ٤٧٢ / ح٢١٨ ـ عن تفسير القمّي، بحار الأنوار ١٢: ٢٨١ ـ ٢٨٢ / ح ٦٠ ـ عن: علل الشرايع: ٥٥ ـ ٥٦ / ح ١ ـ الباب ٤٨، معالم التنزيل ٢: ٤٣٣، تفسير القمّي ١: ٣٥٧، البداية والنهاية ١: ٢٣٢، تفسير أبي السعود ٤: ٢٤٢، روح المعاني ١٢: ٢٠٧، زاد المسير ٤: ١٥٢، قصص الأنبياء لابن كثير ١: ٣١٨.

الفصل الثاني
دراسة تحليليّة حول روايات مخالفة للعلم القطعي

إنّ مرادنا من العنوان هو أنّ العلم أثبت أشياء من قبيل أنّ الأرض لها قوّة جاذبة والشمس تجري والأرض تدور حولها، وما شاكلها من المسائل العلميّة التي لا شكّ ولا ترديد فيها فإذا ورد كلام مخالف للتجربة فهو يخالف العلم قطعاً، فمثلاً لو ورد في الحديث: لبن الجارية يخرج من مثانة أُمّها، ولبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين، فهذا مخالف للعلم التجريبي، فإنّ الأُمّهات في خروج اللبن متساويات، وهكذا قال المفسّر الميبدي في كشف الأسرار ذيل الآية: ﴿ **وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا** ﴾[1] إنّ الأرض ثابتة ولا حركة لها، فهذا أيضاً يخالف العلم التجريبي، كما أنّ المنجّمين القدامى كبطلميوس وأتباعه كانوا يعتقدون ذلك، فقد قالوا: إنّ الأرض ثابتة والشمس تدور حول نفسها، وأمّا إذا لم يثبت العلم شيئاً بشكلٍ يقيني فنحن نحتمل أنّ العلم التجريبي لم يستقصِ ذلك بشكل كامل عند البحث عنها. فهذه هي الزائدة الدوديّة فقد ظنّوا أنّها ليست ضروريّة للبدن فاستخرجوها من جسم الإنسان، ثمّ بعد مدّة طويلة توصّلوا إلى أنّ لهذا الشيء في جسم الإنسان فوائد كثيرة، فلذلك منعوا بعد ذلك استخراجها.

---

(١) الحجر: ١٩.

١ ـ روايات إرث الخنثى

وهذه من الروايات التي تلقّاها بعض بالقبول لصحّة سندها، وبعض بالردّ والإيراد، لأنّ المتن مخالف للعلم والحسّ، وهذا لا يمكن قبوله والتسليم أمامه؛ فالحديث إذا كان مخالفاً للعلم لا يمكن صدوره عن المعصوم عليه السلام.

وفي هذا الموضوع يقول الإمام الخميني قدس سره في (تحرير الوسيلة) في ميراث الخنثى: المسألة ١: لو كان بعض الورّاث خنثى، بأن كان له فَرْج الرجال والنساء، فإن أمكن تعيين كونه رجلاً أو امرأة بإحدى المراجعات المنصوصة أو غير المنصوصة يُعمَل على طبقها، وإلّا فهو مشكل.

المسألة ٢: المراجعات المنصوصة أُمور:

الأوّل... الرابع: عَدّ الأضلاع، فإن كانت أضلاع جنبه الأيمن أكثر من الأيسر فهو من الرجال ويرث إرث الذَّكَر، وإن كانتا متساويتين يرث إرث الأُنثى.

وقال آية الله الفاضل اللنكراني في شرحه على تحرير الوسيلة، وهو (تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة): ويدلّ عليه مِثْلُ موثّقة السكوني عن جعفر الصادق، عن أبيه عليهما السلام أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان يورِّث الخنثى فيعدّ أضلاعه؛ فإن كانت أضلاعه ناقصة من أضلاع النساء بضلع وُرِّث ميراث الرجال، لأنّ الرجل تنقص أضلاعه عن أضلاع النساء بضلع، لأنّ حوّاء خُلِقت من ضلع آدم القصوى اليسرى فنقص من أضلاعه ضلع واحد[1].

وهناك بعض الروايات في هذا السياق، كرواية شُريح القاضي التي حكاها أبو جعفر الباقر عليه السلام قال: إنّ شريحاً القاضي بينما هو في مجلس القضاء إذ أتته

---

(١) وسائل الشيعة ٢٦: ٢٨٧ ـ طبعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.

امرأه فقالت: أيّها القاضي اقضِ بيني وبين خصمي، فقال لها: ومَن خصمك؟ قالت: أنت، قال: أَفرِجوا لها. فأفرجوا لها، فدخلت فقال لها: وما ظلامتك؟ فقالت: إنّ لي ما للرجال وما للنساء! قال شريح: فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام يقضي على المبال، قالت: فإنّي أبول منهما جميعاً ويسكنان معاً، قال شريح: واللهِ ما سمعتُ بأعجب من هذا! قالت: وأعجب من هذا، قال: وما هو؟ قالت: جامَعَني زوجي فولدت منه، وجامعتُ جاريتي فولَدَت منّي!! فضرب شريح إحدى يديه على الأُخرى متعجّباً، ثمّ جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقصّ عليه قصّة المرأة، فسألها عن ذلك، فقالت هو كما ذكر، فقال لها: مَن زوجك؟ قالت: فلان. فبعث إليه فدعاه، فقال: أتعرف هذه المرأة؟ فقال: نعم هي زوجتي. فسأله عمّا قالت، فقال: هو كذلك، فقال عليه السلام له: لَأنت أجرأ من راكب الأسد حيث تَقْدم عليها بهذه الحال، ثمّ قال: يا قنبر، أدخلها بيتاً مع امرأة تعدّ أضلاعها، فقال زوجها: يا أمير المؤمنين، لا آمن عليها رجلاً، ولا أئتمن عليها امرأة، فقال عليّ عليه السلام: علَيّ بدينار الخَصيّ. وكان من صالحي أهل الكوفة، وكان يثق به، فقال له: يا دينار، أدخلها بيتاً وعرّها من ثيابها ومُرها أن تشدّ مِئزراً وعُدَّ أضلاعها. ففعل دينار ذلك، فكان أضلاعها سبعة عشر: تسعة في اليمين، وثمانية في اليسار، فألبسها عليّ عليه السلام ثياب الرجال والقلنسوة والنعلين، وألقى عليه الرداء وألحقه بالرجال، فقال زوجها: يا أمير المؤمنين، ابنة عمّي وقد ولَدَت منّي، تُلحقها بالرجال؟! فقال: إنّي حكمت عليها بحكم الله، إنّ الله تبارك وتعالى خلق حوّاء من ضلع آدم الأيسر الأقصى، وأضلاع الرجال تنقص وأضلاع النساء تمام[1].

---

(١) وسائل الشيعة ٢٦: ٢٨٨ ـ طبعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، تفصيل الشريعة ـ كتاب الإرث: ٤٨٥.

هذا ما عن المحقّق الفاضل اللنكراني، ولكن المحقّق الحلّي في (شرائع الإسلام) ضعّف الرواية، وفي (جواهر الكلام) أنّ الشيخ النجفي نسبها في محكيّ (الخلاف) إلى رواية الأصحاب. وعن (الحائريّات) أنّها مشهورة بين أهل النقل في أصحابنا، والمفيد رواها في المحكيّ عن (الإرشاد) مسندةً إلى الأصبغ بن نُباتة عن الإمام عليّ عليه السلام، والصدوق بطريق صحيح، بل عن الحلّي دعوى تواترها.

أقول: ويؤيّدها رواية السكوني المتقدّمة الموثّقة، مضافاً إلى دعوى الإجماع على طبقها من المفيد والمرتضى؛ وإن قال المحقّق في (الشرائع): والإجماع لم نتحقّقه، لكنّ الظاهر أنّه لا محيص عن الأخذ بالرواية، والفتوى على طبقها، سواءً كان الإجماع له أصالة أو كان مستنداً إلى الرواية، ومع هذا فإنّ هناك علماء ومحقّقين سجّلوا عليها إشكالات، ونقدوها متناً لا سنداً، ومنها:

١ ـ قال الأُستاذ علي أكبر الغفّاري في حاشية (من لا يحضره الفقيه): السند ضعيف على المشهور (رواية السكوني) والمتن لا يلائم المحسوس، والمشهور في كتب التشريح مساواة عدد أضلاع الذكر والأُنثى وقالوا: إنّ عددها أربع وعشرون في كلّ جانب اثنتا عشرة ضِلعاً، سواء كان ذكراً أو أُنثى، إلّا أنّ الضلعين الأسفلين غير محيطين، بل هما من فقار الظهر إلى الجنب ولا ينعطفان على البطن[1].

ولم يكن له أصالة، نعم ربّما يقال بعدم تيسّر هذه العلامة غالباً على وجه تطمئنّ النفس بمعرفة ذلك خصوصاً في الجسم السمين، ولكنّ الكلام بعد

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٣٢٧ ـ طبعة مكتب النشر الإسلامي.

تيسّرها واطمئنان النفس كما لا يخفى[١].

وروى عاصم بن حميد، عن محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ شريحاً القاضي بينما هو في مجلس القضاء إذ أتته امرأة....

قال المحقّق علي أكبر الغفّاري في حاشية (من لا يحضره الفقيه): هذا الخبر مرويّ في (التهذيب) بلفظ آخر واختلاف يسير، ورواه القاضي في (الدعائم) مرفوعاً نحو ما في (التهذيب)، ورواه المفيد عن العبدي، عن ابن طريف، عن ابن نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام مثل ما في المتن، وليس في (التهذيب): «جامَعَني زوجي فولدتُ منه»، فكأنّه مِن توهّم الراوي، حيث إنّ الخنثى كان في الواقع رجلاً كما حكم به أمير المؤمنين عليه السلام فكيف يحبل من ابن عمّه ويلد له، وأيضاً في (التهذيب) أنّ عدد الأضلاع للجنب الأيمن اثنتا عشرة، والجنب الأيسر إحدى عشرة، وهذا أقرب إلى قول علماء التشريح.

ثمّ اعلم أنّ الكليني لم يخرّج هذا الخبر، إنّما أورد الأخبار المشتملة على اعتبار البول، والأصل في رواية خلق حوّاء من ضلع آدم العامّة، وورد الطعن فيما استفيد من خبر شريح من الأحكام من اعتبار عدد الأضلاع في الخنثى، وقبول خبر الواحد الموثّق، وجواز التعرية للخصيّ، أو غيره لمثل هذا الغرض، واختصاص الرداء والقلنسوة والنعلين بالرجال، وغير ذلك لا يخفى ما فيه[٢].

وهذه الرواية في كتب الإماميّة كـ(من لا يحضره الفقيه) عن عاصم بن حميد،

---

(١) شرائع الإسلام ٤: ٤٥، الخلاف ٤: ١٠٦، السرائر ٣: ٢٨٢، الإرشاد للمفيد ١: ٢١٣، من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٣٨، جواهر الكلام ٣٩: ٢٨٤، الإعلام بما اتّفقت عليه الإماميّة من الأحكام: ٦٢، تفصيل الشريعة، كتاب الإرث: ٤٨٦، الانتصار: ٣٠٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٣٢٨ ـ طبعة مكتب النشر الإسلامي.

عن محمّد بن قيس؛ وروايات محمّد بن قيس عند الفقهاء ضعاف، لأنّ محمّد بن قيس مشترك بين الثقة وغير الثقة، وهذا التضعيف ثابت في كتب المتأخّرين كالمحقّق الحلّي في (المعتبر) ونكت (النهاية)، والعلّامة الحلّي في (المختلف) و(المنتهى)، وتلميذ المحقّق ابن أبي زينب في (الرموز)، وفخر الدين الحلّي في (الإيضاح)، وتلميذ الفخر محمّد بن مكّي العاملي في (غاية المراد)، وأحمد بن فهد الحلّي في (المهذّب البارع)، والمقداد بن عبد الله السيوري في (التنقيح الرائع)، والشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي في (الروضة) و(مسالك الأفهام)[1].

وبعد عصر الشهيد الثاني غربل المحقّق الأردبيلي أحاديثه في كتابه (مجمع الفائدة والبرهان)، فقال: إن كان الراوي عن محمّد بن قيس عاصم بن حميد أو عبد الله بن مسكان فهو محمّد بن قيس البجلي الثقة، من أصحاب الباقر عليه السلام الذي يروي كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا الغربال تلقّاه العلماء بالقبول[2].

٢ ـ روايات بول الرضيع

ومن جملة الروايات المردودة بالعلم الحسّي ما ذكرها آية الله الخوئي في كتابه

---

(١) غاية المراد ١: ٣٣٨، الرعاية: ٣٧٢ و٢: ٤٨٠، كشف الرموز ٢: ٥٤٣، الروضة ٩: ١٠٩ و١٠: ١٤٣ و١٦٨، المهذّب البارع ٥: ٣٠، نكت النهاية: ٤٧ (الجوامع الفقهيّة).

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ٧: ٣٠ و٧٩ و٩: ٦٥، نهاية المرام ١: ٤٠٣، زبدة البيان: ٤٥٥، مدارك الأحكام ٦: ١٧٤ و٥: ٦١، معجم رجال الحديث ١٧: ١٧٣، مباني تكملة المنهاج ٢: ١٦٤، الفوائد الرجاليّة ٤: ١٣٨، الحدائق الناضرة ٢٢: ٣٩٦، هداية المحدّثين: ٢٥١، جواهر الكلام ٤٣: ١٥٣، مستند العروة الوثقى، كتاب النكاح ١: ٣٣٨، منتهى المقال ٦: ١٦٩، رجال النجاشي: ٣٢٣ / الرقم ٨٨١.

(التنقيح): قال آية الله السيّد كاظم الطباطبائي اليزدي في كتابه (العروة الوثقى): المسألة ١٧: لا يُعتبَر العصر ونحوه فيما تنجّس ببول الرضيع، وإن كان مثل الثوب والفرش ونحوهما، بل يكفي صبّ الماء عليه مرّة على وجه يشمل جميع أجزائه، وإن كان الأحوط مرّتين، لكن يُشترَط أن لا يكون متغذّياً معتاداً بالغذاء، ولا يضرّ تغذيته اتّفاقاً نادراً، وأن يكون ذكراً لا أُنثى على الأحوط، ولا يشترط فيه أن يكون الحولَين؛ بل هو كذلك ما دام يُعدّ رضيعاً غير متغذٍّ وإن كان بعدهما، كما أنّه لو صار معتاداً بالغذاء قبل الحولين لا يلحقه الحكم المذكور بل هو كسائر الأبوال، وكذا يشترط في لحوق الحكم أن يكون اللبن من المسلمة، فلو كان من الكافرة لم يلحقه.

وعلّق آية الله الخوئي على هذه المسألة فقال: قد يقال الوجه في هذا الاشتراط هو ما يستفاد من التعليل الوارد في رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أنّ عليّاً عليه السلام قال: «لبن الجارية وبولها يُغسَل منه الثوب قبل أن تطعم؛ لأنّ لبنها يخرج من مثانة أُمّها، ولبن الغلام لا يُغسَل منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم؛ لأنّ لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين». حيث يستفاد منها أنّ العلّة في الغسل من لبن الجارية وبولها هي نجاسة لبنها لخروجه من مثانة أُمّها، كما أنّ العلّة في عدم لزوم الغسل من لبن الغلام وبوله طهارة لبنه لأنّه يخرج من العضدين والمنكبين، وبتعليلها هذا يتعدّى من موردها إلى كلّ لبن نجس كلَبَن: الكلبة، والخنزيرة، والمشركة، والكافرة، فإذا ارتضع به الولد وجب الغَسل من بوله، وهذا الاستدلال مخدوش من جهات.

... الثالثة: أنّ الرواية لا يحتمل صحّتها ومطابقتها للواقع أبداً، للقطع بعدم

اختلاف اللبن في الجارية والغلام من حيث المحلّ، بأن يخرج لبن الجارية من موضع ويخرج لبن الغلام من موضع آخر، لأنّ الطبيعة تقتضي خروج اللبن عن موضع معيّن في النساء؛ بلا فرق في ذلك بين كون الولد ذكراً أو أُنثى، فإذا سقطت الرواية عن الحجيّة من هذه الجهة ـ أعني دلالتها على خروج لبن الجارية من مثانة أُمّها ـ فلا محالة تسقط عن الحجيّة في الحكم المترتّب عليه، وهو الحكم بوجوب الغسل من بول الرضيع فيما إذا ارتضع باللبن النجس[1].

ومن هذا القبيل حديث الذباب.

---

(١) التنقيح ـ باب الطهارة ٣: ٨٣.

الفصل الثالث
الروايات المخالفة للحسّ

الف ـ رواية التأبير

روى أحمد بن حنبل عن عائشة أنّها قالت: إنّ النبيّ ﷺ سمع أصواتاً فقال: ما هذه الأصوات؟ قالوا: النخل يؤبِّرونه، فقال: لو لم يفعلوا لَصَلح.

ورواه مسلم بن الحجّاج النيسابوري في (صحيحه)، وفي رواية أُخرى: كان خيراً فلم يؤبِّروا عامئذٍ فصار شيصاً، فذكروا ذلك للنبيّ ﷺ فقال: «إذا كان شيء من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيء في أمر دينكم فإليّ»[1].

قال الشيخ محمّد حسن المظفّر في كتابه (دلائل الصدق) في معرض ردّه على هذه الفرية التي نسبوها إلى النبيّ ﷺ بعد نقل الرواية: فليت شعري، كيف لا يعلم رسول الله ﷺ أنّ النخل لا يصلح بغير تأبير وهو في محلّ النخل فعلاً، وفي قربه سابقاً، وقد قارب عمره الستِّين أو تجاوز؟! ولو فُرِض أنّه لا يعلم، فكيف يقول: «لو لم يؤبِّروا لصلح ـ أو كان خيراً ـ»؟!.. فيرسل... وهل يوثَق بـه بـعد هـذا، أو يُسترشَد برأيه في الأُمور العامّة ومصادر الزعامة؟! ولو نُسب هذا إلى أحد لكان

---

(١) المنهاج بشرح صحيح مسلم ١٥: ١٢٥.

مسخرة لمن سمع، وأُعجوبة لمن عقل، فكيف يُنسَب إلى سيّد النبيّين، العالم بأسرار الأشياء، المُعَلَّم من ربّ الأرض والسماء، الذي لا ينطق إلّا عن وحي، ولم يُعط مِثلَه أحدٌ جوامعَ الكلم؟![1]

وفي الموضوع ذاته عن الدكتور السيّد علاء الدين القزويني:... قال حول ما نُسب إليه ﷺ افتراءً: إن كان ينفعهم ذلك فليضعوه، فإنّي إنّما ظننت ظنّاً فلا تؤاخذني بالظنّ، ولكن إذا حدّثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإنّي لن أكذب على الله عزّ وجلّ! فإنّ معنى ذلك أنّه يجوز عليه ﷺ... حاشاه في غير ذلك، ومعلوم أنّ الكذب من الكبائر، والمراد من الكذب هو الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه، سواء أكان عمداً أم خطأً، والكذب من الباطل مطلقاً، سواء كان فيما يبلّغه عن الله تعالى أو غير ذلك، وكيف أجازوا للنبيّ ﷺ أن يظنّ بشيء وهو لا يعلمه، أو لا يعرفه؟ مع أنّ الظنّ لا يغني من الحقّ شيئاً: ﴿**إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ**﴾[2]، فهذه مخالفة صريحة لنصّ القرآن. بالإضافة إلى ذلك؛ هل من المعقول أنّ النبيّ ﷺ لا يعرف معنى التأبير أو التلقيح وقد قضى حياته بين مكّة والمدينة والبادية، وكان صلوات الله عليه وآله أفصح العرب لساناً، كما كان على علم بلغاتهم، وهو مع ذلك لا يعرف معنى التأبير![3]

وأيضاً قال الأُستاذ جعفر السبحاني في نقد هذا الحديث:

أوّلاً: نفترض أنّ النبيّ ﷺ لم يكن نبيّاً، ولا أفضل الخليقة، ولم ينزل عليه

---

(١) دلائل الصدق ١: ٤١٤.

(٢) الأنعام: ١١٦.

(٣) نقض شبهات أهل السنّة حول الشيعة: ١٥٧.

الكتاب والحكمة؛ بل كان عربيّاً صميماً ولد في أرض الحجاز، وعاش بين ظهرانَي قومه وغيرهم في الحضر والبادية، وقد توالى سفره إلى الشام، وكلّ مَن كان هذا شأنه يقف على أنّ النخيل لا يثمر إلّا بالتلقيح، فما معنى سؤاله: ما يصنع هؤلاء؟ فيجيبونه أنّهم يلقّحونه، أفيمكن أن يكون هذا الشيء البسيط خافياً على النبيّ صلى الله عليه وآله.

ثانياً: كيف يمكن للنبيّ النهي عن التلقيح الذي هو سنّة من سنن الله أودعها في الطبيعة، قال الله سبحانه: ﴿**فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً**﴾[1]. ومع ذلك فكيف يقول: ما أظنّ يغني ذلك شيئاً؟!

ثالثاً: إنّ الاعتذار الوارد في الرواية يسيء الظنّ بكلّ ما يخبر به عن الله بلسانه ويخرج من شفتيه، وأسوأ من ذلك ما نسب إليه من الاعتذار بقوله: «وإذا حدّثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإنّي لن أكذب على الله عزّ وجلّ»، لأنّ فيه تلميحاً إلى أنّه ـ والعياذ باللّه ـ يكون منه ذلك في مواضع أُخر ـ فلو كانت الرواية ونظائرها مصدراً للعقيدة فسيعقبها ـ والعياذ باللّه ـ عدم معرفة النبيّ صلى الله عليه وآله بأبسط السنن الجارية في الحياة، فهل يصحّ التفوّه بذلك؟! كيف يصحّ للنبيّ أن يعتذر عمّا قال، بقوله صلى الله عليه وآله: وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنّما أنا بشر، مع أنّه يقول في جواب عبد الله بن عمر (حيث نقل إليه اعتراض قريش عليه) بأنّه يكتب كلّ شيء يسمعه من رسول الله، ورسول الله بشر يتكلّم في الغضب والرضا، مومياً بإصبعه إلى فيه: اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلّا حقّ[2].

---

(١) فاطر: ٤٣.

(٢) الحديث النبويّ بين الرواية والدراية: ١٥٦، سنن أبي داود ٢: ٣٤٣/ح٣٦٤٦ـ دار الجنان.

ب ـ رواية الكُرّ ومسألة علم الإمام عليه السلام

ونظير هذا الكلام ما قاله الفقيه الإمامي الشيخ محمّد حسن النجفي في كتابه (جواهر الكلام) عند البحث حول مساحة الكُرّ، فإنّه بعد أن ذكر الأقوال في مساحة الكرّ، قال: لكن قد يُشكَل بأنّه لا داعي إلى هذا التقدير المختلف بعد علمه بنقص الوزن عن المساحة دائماً مع القدرة على ضابط بغير ذلك منطبق عليه، ويُدفَع:

أوّلاً: بأنّ دعوى علم النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام بذلك ممنوعة ولا غضاضة، لأنّ علمهم عليهم السلام ليس كعلم الخالق عزّ وجلّ، فقد يكون قدّروه بأذهانهم الشريفة وأجرى الله الحكم عليه[1].

ولكنّ هذا مردود، أمّا أوّلاً: فلأنّ الأئمّة الخلفاء لرسول الله صلى الله عليه وآله، كما يعلمون شرائع دينه وأحكامه يعلمون الجزئيّات والأُمور الخارجيّة، فهم عالمون بالأحكام والشرائع والموضوعات، وهذا لا غبار عليه، ولا غلوّ فيه.

وثانياً: لقد دلّت الآثار المتواترة معنىً ـ المرويّة في (الكافي) و(بصائر الدرجات) ـ على أنّ الله تعالى منح الإمام الحجّة ـ الذي أقامه مناراً يُهتدى به إلى السبيل بعد انقضاء أمد الرسالة ـ قوّةً قدسيّة، عُبّر عنها في الحديث بـ(عمود نور) «إذا وُلد المولود منّا رُفع له عمودُ نور، يرى به أعمال العباد، وما يحدث في البلدان» يستعلم به الإمام عليه السلام ما يقع في الكون من حوادث وملاحم، وما تكنّه جوانح البشر من خير وشرّ، حتّى كأنّ الأشياء كلّها حاضرة لديه على حدّ تعبير أبي عبد الله [الصادق عليه السلام] إقداراً من لدن حكيم عليم تعالى شأنه.

---

(١) جواهر الكلام ١: ١٨٢.

وهذه الذوات المطهّرة بنصّ الذكر المجيد ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[١] قابلة لتحمّل الفيض الأقدس بتمام معانيه، فالغيب المدّعى فيهم غير المختصّ بالبارئ تعالى فإنّه فيه ذاتيّ وفي النبيّ والأئمّة من أبنائه مجعول من الله تعالى، فبواسطة فيضه ولطفه كانوا يتمكّنون من استعلام خواصّ الطبائع والحوادث وما كان ويكون وما هو كائن[٢].

وثالثاً: روي أنّ أبا جعفر الجواد عليه السلام لمّا أخبر أُمّ الفضل بنت المأمون حينما أُدخلت عليه بما فاجأها ممّا يعتري النساء عند العادة، قالت له: فَمِن أين لك علمُ ما لا يعلمه إلّا الله؟! فقال عليه السلام: «وأنا أيضاً أعلمه من علم الله»[٣].

فالأئمّة عليهم السلام محتاجون في جميع الآنات إلى الفضل الإلهي بتمكينهم من الوقوف على ما كان ويكون، بحيث لولا دوام الاتّصال وتتابع الفيوضات لَنفِدَ ما عندهم.

ورابعاً: نصّ أبو عبد الله عليه السلام على أنّ الله تعالى أعلمهم بالغيب، ويزداد في كلّ

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

(٢) يراجع: بحار الأنوار ٢٦: ١٨ ـ ٦٦ / ١٤٩ حديثاً تحت عنوان: جهات علومهم عليهم السلام .. وص٦٦ ـ ٨٥ / ٤٧ حديثاً تحت عنوان: أنّهم عليهم السلام محدَّثون مُفَهَّمون، وص١٠٥ ـ ١٠٨ / ١٤ حديثاً تحت عنوان: أنّهم عليهم السلام خُزّان الله على علمه، وص١٣٢ ـ ١٣٦ / ١٦ حديثاً تحت عنوان: أنّ الله يرفع للإمام عموداً ينظر إليه، وص١٣٧ ـ ١٥٤ / ٤٣ حديثاً تحت عنوان أنّهم عليهم السلام لا يُحجَب عنهم شيء. وكما تراجع الروايات في ظلّ الآيتين ٢٦ و٢٧ من سورة الجنّ في جملة التفاسير الروائيّة، وكذلك كتاب السيّد المقرّم: مقتل الحسين عليه السلام: ٤٤ ـ ٥٤. ويراجع أيضاً: بصائر الدرجات ١: ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٣) بحار الأنوار ٥٠: ٨٤ / ح٧ ـ عن: مشارق أنوار اليقين للبرسي.

آنٍ، فإنّه قال: «لولا نُزاد لنفد ما عندنا»[١]، ومراده عليه السلام التعريف بأنّ علمهم مجعول من الباري تعالى، وأنّهم في حاجة إلى هذه المنحة المباركة، والتخصيص بليلة الجمعة من جهة بركتها بنزول الألطاف الرحمانيّة فيها من أوّل الليل، على العكس من سائر الليالي، وإلى هذا يرجع قول أبي الحسن الرضا عليه السلام: «يُبسط لنا العلم فنعلم، ويُقبض عنّا فلا نعلم»[٢].

وخامساً: هل يشكّ من يقرأ في سورة الجنّ الآية ٢٦ ـ ٢٧ ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلىٰ غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضىٰ مِن رَّسُولٍ**﴾ إنّ مَن كان مِن ربّه تعالى قاب قوسين أو أدنى هو الرسول المرتضى حيث لم يفضّله أحد من الخلق[٣].

وسادساً: روي أنّه لمّا نفى عمرو بن هداب عن الأئمّة عليهم السلام علم الغيب استناداً إلى ظاهر هذه الآية، قال له أبو الحسن الرضا عليه السلام: «.. فرسول الله صلى الله عليه وآله عند الله تعالى مرتضى، ونحن ورثة ذلك الرسول الذي أطْلَعه الله على ما شاء من غيبه، فعَلِمنا ما كان ويكون إلى يوم القيامة»[٤].

وسابعاً: إذا كان سليمان يفقه منطق الطير وكلام النملة إقداراً له من المهيمن تعالى شأنه وتمكيناً له على ذلك، فلا يفوت هذا العلم عمّن جاز أرقى صفات الجلال والجمال، وتخطّىٰ إلى أعلى مستوى الفضائل.

ولرفع الاستبعاد عمّا ذكرنا في حقّ الأئمّة عليهم السلام ومن كلمات بعض الأعلام

---

(١) بصائر الدرجات ٢: ٢٥٩ / ح ١٤١١.

(٢) مختصر البصائر: ٦٣، وفي: البصائر ٢: ٤٧٣ / ح ١٨٣٤ وقد نسبه إلى أبي جعفر عليه السلام، وكذلك في الكافي ١: ٢٥٦ / ح ١ ـ باب نادر فيه ذكر الغيب.

(٣) مقتل الحسين عليه السلام: ٤٨.

(٤) تفسير نور الثقلين ٥: ٤٤٤ / ح ٦٠ ـ عن: الخرائج والجرائح ١: ٣٤٣ / ح ٦.

الذين يصرّحون بأنّ الله تعالى أعطى لأوليائه علم الغيب، فهو علم بالغيب ولكنه إعطائيّ، وتفضّلٌ من الله تعالى وسبحانه، لا أنّه ذاتيّ، نذكر:

١ ـ السيّد محمود الآلوسي في قوله تعالى: ﴿**قُل لَّا يَعْلَمُ مَنْ فِى السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ**﴾[١]: ولعلّ الحقّ أن يقال: إنّ علم الغيب المنفيّ عن غيره جلّ وعلا هو ما كان للشخص لذاته أي بلا واسطة في ثبوته له، وهذا ممّا لا يعقل لأحد من أهل السماوات والأرض... وما وقع للخواصّ ليس من هذا العلم المنفيّ في شيء، ضرورةَ أنّه من الواجب عزّ وجلّ إفاضة منه عليهم بوجه من وجوه الإفاضة، فلا يقال: إنّهم علموا الغيب بذلك المعنى، ومن قاله كفر قطعاً، يقال: إنّهم أظهروا واطّلعوا على الغيب[٢].

٢ ـ أحمد بن حجر في كتابه (الفتاوى الحديثيّة)، فإنّه رفع الاستبعاد عن إعطائه تعالى وسبحانه علمَه الغيب بالأشياء للأئمّة عليهم السلام، فإنّه قال: إعلام الله تعالى للأنبياء والأولياء بعض الغيوب ممكن لا يستلزم مُحالاً بوجه، وإنكار وقوعه عناده؛ لأنّهم علموا بإعلام الله لهم[٣].

٣ ـ أبو زكريّا يحيى بن شرف النووي، قال في (فتاويه): لا يُعلَم ذلك استقلالاً، وإنّما هو بإعلام الله لهم[٤].

٤ ـ العالم الباحث السيّد المقرّم عن عبد القادر العَيْدَرُوس في كتابه (النور السافر عن أخبار القرن العاشر) أنّ نظام الدين الحسن بن محمّد النيسابوري قال

---

(١) النمل: ٦٥.

(٢) روح المعاني ٢٠: ١١.

(٣) الفتاوى الحديثيّة: ٢٢٣.

(٤) المصدر نفسه.

في (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) في امتناع الكرامة من الأولياء: إمّا لأجل أنّ الله تعالى ليس أهلاً له، فذلك قدح في قدرته، وإمّا لأنّ المؤمن ليس أهلاً له، وهو بعيد؛ لأنّ معرفة الله والتوفيق على طاعته أشرف العطايا وأجزلها، وإذا لم يبخل الفيّاض بالأشرف فلأن لا يبخل بالأدون أَولى[1].

وقد نقل العلّامة الباحث الشيخ عبد الحسين الأميني ﵀ كرامات كثيرة يدّعونها أهل السنّة في أوليائهم! كما أنّ الكرامات عن أولياء الإماميّة من غير المعصومين كثيرة، وإذا كان لغير المعصوم كرامات، فالمعصوم كالرسول وأبنائه ﵈ هم أَولى بهذه المقامات والكرامات من غيرهم، بل هي منهم معجزات.

والهدف الأسمى من نقل كلماتهم هو رفع الاستبعاد عن أنّه يمكن أن يعطي الله تعالى لأوليائه العلم بالمغيّبات، فيكون وقوعه أدلّ دليل على جوازه. ولكنّ الملاك الذي قرّروه لمعرفة الأنبياء والأولياء ببعض الغيب، وهو تمكين المولى سبحانه لهم من الوقوف على المغيّبات، تفيد ما تعتقده الشيعة من سعة العلم، فإنّ الميزان للوقوف على الغيب إذا كان بإقدار الله تعالى فمن الجائز أن تكون تلك القوّة النوريّة بالغةً أقصى مداها، حتّى كأنّ الأشياء كلّها حاضرة لديهم على حدّ تعبير الإمام الصادق ﵇، اَللهمّ إلّا ما استأثر به الله لنفسه جلّ وعلا، فإنّه لا وقوف لأحد عليه مهما ترقّى المرء إلى فوق ذروة الكمال.

وعلى هذا الذي سجّلناه من سعة علم الإمام الشامل لجميع الحوادث وأسرار الكائنات وخواصّ الطبائع هو حَبوةٌ من مُفيض النعم، تعالت نعماؤه، فيتجلّى

---

(١) غرائب القرآن ١: ٤٥٧٦.

أنّه عليه السلام لم يَفُتْه العلم فيما يحدّ الكرُّ من المساحة المطابقة تحقيقاً للوزن[1].

إشكال وجواب

وإنكار الإمام الصادق عليه السلام العلم ـ لمّا همّ بضرب جاريته وهربت ولم يعلم بها في أيّ بيوت الدار ـ لا يكون حجّة للمنكرين، لأنّه:

أوّلاً: بعد كون رواة الحديث من المجاهيل كما في (مرآة العقول)، ففي المجلس مَن لا قابليّة له على هضم سعة علمهم كداود الرقّي.

ثانياً: الراوي لهذا الحديث دخل عليه في وقت آخر، وذكر له استغراب ما سمعه منه من نفي العلم بالغيب، فطَمْأنه أبو عبد الله عليه السلام بأنّه يعلم ما هو أرفع منه، وهو العلم بالكتاب كلّه، وما حواه من المعارف وأسرار الكائنات.

ثالثاً: أنّه يحتمل أن يريد من نفي علمه بمكان الجارية (الرؤية البصريّة) فقوله عليه السلام: «ما علمت» أي: ما رأيتها بعيني في أيّ بيت دخلت، والتورية في كلامهم جارية لمصالح يعرفونها.

رابعاً: فمَن يقول في صفة علمه: «لم يفُتني ما سبقني، ولم يعزُب عنّي ما غاب عنّي»، كيف خَفِيَ عليه أمر الجارية؟!

خامساً: أنّ ما ورد عنهم عليهم السلام من أنّ الإمام عليه السلام إذا أراد أن يعلم شيئاً أعلمه الله، لا دلالة فيه على تحديد علمهم بوقت من الأوقات، بل الحديث يدلّ على أنّ إعمال تلك القوّة القدسيّة الثابتة لديهم منذ الولادة موقوف على إرادتهم المتوقّفة على وجود المصلحة في إبراز الحقائق المستورة، وإظهار ما عندهم من مكنون العلم.

---

(١) جواهر الكلام ١: ١٨٦.

سادساً: على أنّ هذا المضمون ورد في أحاديث ثلاثة ردّها المجلسي في (مرآة العقول) بضعف بعض رجالها، ومجهوليّة الآخرين. وشهادة الكتاب المجيد على النبيّ صلى الله عليه وآله في قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الخَيْرِ﴾[1] لا تفيد إلّا كونَه مفتقراً إلى الله تعالى في العلم بالمغيّبات، وأنّه لم يكن عالماً بالمغَيَّب من تلقاء نفسه.

فالمتحصّل ممّا ذكرناه أنّ الله تعالى بمنّه ولطفه أفاض على نبيّه الأقدس صلى الله عليه وآله وخلفائه المعصومين عليهم السلام مَلَكةً نورانيّةً تمكّنوا بواسطتها من استعلام ما يقع من الحوادث، ولا غلوّ فيه بعد قابليّتهم لتحمّل هذا الفيض المبارك، وعدم الشحّ في عطاء الربّ سبحانه: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ، يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ﴾[2]، وقد حبا الأئمّةَ عليهم السلام بهذه الحبوة العظيمة، وأنّه غير بعيد عمّن تجرّد للطاعة، وعُجِنَت طينته بماء النزاهة، من الأولياء والصدِّيقين فضلاً عمّن جعلهم الباري عزّ شأنه أُمناء شرعه، وأعلاماً لعباده، وقد بيّن أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد في (أوائل المقالات)[3] بأنّ الله سبحانه أكرَمَ الأئمّة عليهم السلام من آل محمّد عليهم السلام بمعرفة ضمائر العباد، وما يكون قبل كونه لطفاً منه سبحانه لهذه الذوات القدسيّة، وإن لم يجب ذلك عقلاً لكنّه وجب لهم بالسماع[4].

وذكر أبو عليّ أمين الإسلام الطبرسي في تفسيره القيّم (مجمع البيان) عند قوله

---

(١) الأعراف: ١٨٨.

(٢) الشورى: ٤٩.

(٣) أوائل المقالات: ٧٧.

(٤) يراجع: بصائر الدرجات ١: ٤٥٧ ـ ٤٩٤/الأبواب ١٠ ـ ١٢.

تعالى في سورة الأنعام ﴿ **لَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ** ﴾[١] أنّه لم يَعلَم الغيب من تلقاء نفسه، وإنّما يعلم ما يُعلِّمه الله به.

وفي (مرآة العقول) قال المجلسي: والحاصل أنّ مقتضى الجمع بين الآيات والأخبار حملُها على أنّ نفي الغيب عنهم معناه أنّهم عليهم السلام لا يعلمون ذلك من أنفسهم بغير تعليمه تعالى بوحيٍ أو إلهام، وإلّا فالظاهر أنّ عمدة معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام من هذا القبيل....

وجاء عن المحقّق الشيخ محمّد حسن الآشتياني في (بحر الفوائد) كلام في هذا المطلب، فراجعه تجد روايات وردت في خلاف شأن الرسول صلى الله عليه وآله، وهي كلّها مخالفة للقرآن والعقل، منها:

ما رواه جلال الدين عبد الرحمن السيوطي في (الجامع الصغير): قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّما أنا بشر، وإنّي اشترطت على ربّي عزّ وجلّ أيّ عبد من المسلمين شتمتُه أو سببته أن يكون ذلك له زكاةً وأجراً!»[٢].

وفي رواية أُخرى: «إنّما أنا بشر مثلكم، وإنّ الظنّ يُخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم قال الله فلن أكذب على الله»[٣].

وفي رواية ثالثة: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «فُضِّلتُ على آدم بخَصلتين: كان شيطاني كافراً فأعانني الله عليه حتّى أسلم، وأزواجي عوناً لي، وكان شيطان آدم كافراً وكانت زوجته عوناً على خطيئته!»[٤].

---

(١) الأنعام: ٥٠.

(٢) الجامع الصغير ١: ٣٩٣.

(٣) المصدر نفسه ٢: ٢١٧.

(٤) المصدر نفسه.

وهذه الروايات كلّها مخالفة لشأن الرسول ﷺ، فإنّ الرسول الأعظم كيف يكون سبّاباً وهو يدعو الناس إلى الأخلاق، وقد نزل القرآن يقول للناس: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾[١]، وخاطبه الله تعالى بقوله: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[٢]. كما أنّ الرواية الأخيرة أيضاً مخالفة للعقل والقرآن؛ فإنّ الشيطان إذا نفذ في نبيّ، فكيف تطمئنّ النفس إلى أقواله وقد سُلِبت منه الوثاقة والاطمئنان.

ثمّ هناك آيات بيّنات تصرّح بأنّ الشيطان لا يُغوي خاصةَ أولياء الله، فإنّهم مخلَصون لا قدرة للشيطان عليهم، حيث قوله تعالى نقلاً عن الشيطان: ﴿**وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ**﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ**﴾[٤].

فهذه الآيات تدلّ على أنّ المخلَصين مستثنون عن الإغواء، بل الرسول على رأس المخلَصين، وعليه فهذه الروايات بعضها لا يناسب شأن الرسول، كما أنّها في الوقت ذاته تخالف القرآن والعقل. وتراجع مثالاً آخر[٥].

ج ـ رواية الجَسّاسة

وممّا يخالف الواقع والحسّ الحديثُ المعروف عن تميم الداري، وهو حديث جسّاسة، حيث أخرج مسلم في (صحيحه) عن عامر بن شراحيل الشعبيّ

---

(١) الأحزاب: ٢١.

(٢) القلم: ٤.

(٣) الحجر: ٣٩ و ٤٠.

(٤) الحجر: ٤٢.

(٥) أصول الحديث للفضلي: ١٦١.

شعبُ هَمْدان أنّه سأل فاطمة بنت قيس أُختَ الضحّاك بن قيس ـ وكانت من المهاجرات الأُوَل ـ فقال: حدِّثيني حديثاً سمِعْتيه من رسول الله ﷺ لا تُسنديه إلى أحد غيره، فقالت: لئن شئت لأفعلنّ... إلى أن قالت: سمعت نداء المنادي منادي رسول الله ﷺ ينادي الصلاةَ جامعةً، فخرجت إلى المسجد فصلّيت مع رسول الله ﷺ فكنت في صفّ النساء التي تلي ظهور القوم، فلمّا قضى رسول الله ﷺ صلاته جلس على المنبر وهو يضحك فقال: لِيلزَمْ كلّ إنسان مصلّاه، ثمّ قال: أتدرون لِمَ جمعتكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم.

قال: إنّي واللهِ ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة، ولكن جمعتكم لأنّ تميماً الداري كان رجلاً نصرانيّاً فجاء فبايع وأسلم، وحدّثني حديثاً وافق الذي كنت أُحدّثُكم عن مسيح الدجّال. حدّثني أنّه ركب في سفينة بحريّة مع ثلاثين رجلاً من لَخْم وجُذام، فلعب بهم الموج شهراً في البحر، ثمّ أرفؤوا إلى جزيرة في البحر حتّى مغرب الشمس، فجلسوا في أقرُب السفينة، فدخلوا الجزيرة فلقيتهم دابّة أهلب كثير الشَّعر لا يدرون ما قُبُلُه من دُبُره من كثرة الشعر، فقالوا: ويلكِ ما أنتِ؟ فقالت: أنا الجَسّاسة، قالوا: وما الجَسّاسة؟ قالت: أيّها القوم، انطلقوا إلى هذا الرجل في الدَّيْر فإنّه إلى خبركم بالأشواق. قال: لمّا سمّت لنا رجلاً فرِقْنا منها أن تكون شيطانة!

قال: فانطلقنا سراعاً حتّى دخلنا الدَّيْر، فإذا فيه أعظمُ إنسان رأيناه قطُّ خَلْقاً وأشدُّه وثاقاً؛ مجموعةٌ يداه إلى عُنُقه ما بين رُكبتيه إلى كعبيه بالحديد، قلنا: ويلكَ ما أنت؟ قال: قد قدرتُم على خَبري فأخبروني ما أنتم؟

قالوا: نحن أُناس من العرب، ركبنا في سفينة بحريّة فصادَفَنا البحر حين اغتلم

فلعب بنا الموج شهراً، ثمّ أرفأنا إلى جزيرتك هذه فجلسنا في أقرُبها، فدخلنا الجزيرة فَلقِيَتْنا دابّة أهلب كثير الشعر لا يُدرى ما قُبُلُه من دُبُرِه من كثرة الشعر، فقلنا: ويلكِ ما أنتِ؟ فقالت: أنا الجسّاسة، قلنا: وما الجسّاسة؟ قالت: اعمدوا إلى هذا الرجل في الدَّيْر فإنّه إلى خبركم بالأشواق، فأقبلنا إليك سراعاً وفزِعنا منها ولم نأمن مِن أن تكون شيطانة.

فقال: أخبروني عن نخل بيسان، قلنا: عن أيّ شأنها تستخبر؟ قال: أسألكم عن نخلها هل يُثمِر؟ قلنا له: نعم، قال: أما إنّه يُوشِك أن لا تُثمر. قال: أخبروني عن بُحيرة الطبريّة، قلنا: عن أيّ شأنها تستخبر؟ قال: هل فيها ماء؟ قالوا: هي كثيرة الماء، قال: أما إنّ ماءها يُوشك أن يذهب. قال: أخبروني عن عين زُغَر، قالوا: عن أيّ شأنها تستخبر؟ قال: هل في العين ماء؟ وهل يزرع أهلها بماء العين؟ قلنا له: نعم، هي كثيرة الماء، وأهلها يزرعون من مائها. قال: أخبروني عن نبيّ الأُمّيّين ما فعل؟ قالوا: قد خرج من مكّة ونزل يثرب، قال: أقاتَلَه العرب؟ قلنا: نعم، قال: كيف صنع بهم؟ فأخبرناه أنّه قد ظهر على من يليه من العرب وأطاعوه، قال لهم: قد كان ذلك؟ قلنا: نعم، قال: أما إنّ ذاك خير لهم أن يُطيعوه، وإنّي مخبركم عنّي، إنّي أنا المسيح، وإنّي أُوشِك أن يؤذن لي في الخروج، فأخرج فأسير في الأرض فلا أدع قرية إلّا هبطتها في أربعين ليلة، غيرَ مكّة وطَيبةَ فهما محرَّمتان علَيّ كلتاهما، كلّما أردت أن أدخل واحدة أو واحداً منهما استقبلني ملك بيده السيف صلتاً يصُدُّني عنه، وإنّ على كلّ نَقْب منها ملائكة يحرسونها.

قالت: قال رسول الله ﷺ ـ وطعن بمِخصَرَته في المنبر ـ: «هذه طَيْبة، هذه

طَيْبة، هذه طَيْبة» يعني المدينة، «ألا هل كنت حدّثتكم ذلك؟» فقال الناس: نعم «فإنّه أعجبني حديث تميم أنّه وافق الذي كنت أُحدِّثكم عنه، وعن المدينة ومكّة، ألا إنّه في بحر الشأم أو بحر اليمن، بل من قِبَل المشرق، ما هو من قِبَل المشرق، ما هو» وأومأ بيده إلى المشرق.

قالت: فحفظت هذا من رسول الله ﷺ[1].

وفي معرض الردّ على هذا الحديث قال الأُستاذ جعفر السبحاني: وفي الحديث أمارات كثيرة على الدسّ والوضع، ونحن نقتصر منها على أمرين:

الأوّل: أنّ النبيّ ﷺ أعلم الأُمّة وأفضلهم ولا يدانيه أحد في ذلك، وقد قال فيه الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً** ﴾[2]، فإذا كان هو أعلم الأُمّة، فكتابه هو المهيمن على جميع الكتب السماويّة، كما قال سبحانه: ﴿ **وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ** ﴾[3]، فإذا كان الأمر كذلك فما هي الحاجة للحصول على تأييد تميم الداري بصحّة كلامه؟! وهذا يحطّ من شأن النبيّ ﷺ وكتابه المنزل، فتميم الداري أحوج إلى تأييد النبيّ ﷺ.

الثاني: أنّ هذه الجزيرة التي حدّث عنها تميم الداري، هي في أيّ مكان من الأرض تقع؟ فعلماء الجغرافية قد مسحوا الأرض مسحاً دقيقاً فلم يعثروا على مثل تلك الجزيرة، مضافاً إلى ما في متن الحديث من أُمور خرافيّة لا يستحسنها إلّا

---

(١) صحيح مسلم ٨: ٢٠٣ ـ ٢٠٥، باب في خروج الدجّال ومكثه في الأرض من كتاب الفتن وأشراط الساعة.

(٢) النساء: ١١٣.

(٣) المائدة: ٤٨.

السُذَّج من الناس[١].

فعلى هذا نقول: إنّ قصّة الجسّاسة المرويّة في (صحيح مسلم) عن تميم الداري ـ وهو تميم بن أوس بن خارجة بن سود بن حذيفة اللخمي الفلسطيني ـ وكان قد وفد هذا الرجل سنة تسع، وكان نصرانيّاً فأسلم فحدّث عنه النبيّ صلى الله عليه وآله على المنبر بقصّة الجسّاسة في أمر الدجّال!

وفيه قال ابن سعد: لم يزل بالمدينة حتّى تحوّل بعد قتل عثمان إلى الشام، فهذا هو دليل واضح على وضعه وشخصيّته، فإنّه كان من أهل الدنيا لا الآخرة، فيطلب المال أينما كان، ولمّا كان الإمام عليّ عليه السلام لا يسمح بهذه الخرافات والأباطيل في العقيدة والمسلك لذلك وجدناه بعد مقتل عثمان لم يُطقِ البقاء في المدينة، فتركها ونزل بالشام دار الطالبين للدنيا والدرهم والدينار، ودار الحقد والنزاع والخدعة والمكر، فكم من وفود نزلت ووفدت على الشام قصدت معاوية وأصحابه، يعني دنياهم ودينارهم، وتميم الداري هذا هو أحدهم، وهو الذي أسّس رواية القصص وبيانها في المدينة، فروى الزهري عن السائب بن يزيد قال: أوّل من قصّ تميم الداري، وهو الذي استأذن عمرَ فأذِن له، فقصّ له مرتجلاً.

نعم، الذي أجاز له أن يقصّ في المسجد والسوق، وأن ينقل للمسلمين القصص التوراتيّة والإنجيليّة والخرافات الشخصيّة وغيرها من أساطيرهم وخرافاتهم، هو (عمر خليفة المسلمين!) الذي منع رسولَ الله صلى الله عليه وآله عن كتابة حديث فيه صلاح دنياهم وآخرتهم، فقد صرّح البخاري في مواضع خمسة من

---

(١) الحديث النبوي بين الدراية والرواية: ١٩٠.

(صحيحه) أنّ رسول الله ﷺ طلب عند احتضاره كتفاً ودواة وقال: اِيتوني بدواة وقلم أكتبْ لكم شيئاً لا تَضلّوا أبداً، فقال عمر: إنّ الرجل ليهجر!! هذا هو لفظ أبي عبد الله البخاري في (صحيحه)، ونقل مسلم بن الحجّاج النيسابوري الحديث بلفظ آخر قائلاً: «قال عمر: إنّ الرجل قد غلب عليه الوجع!»، وهو الذي نقل أيضاً آخر كتاب الوصيّة وفيه: «إنّ الرجل هجر!».

نعم، هذا خليفة المسلمين! قد منع رسولَ الله ﷺ عن كتابة حديث وأجاز لتميم الداري الدجّال النصراني الفلسطيني أن يقصّ ويروي قصصهم في ملإ المسلمين. والأدهى ما في الأمر هو أن يبرّر العلماء فعل عمر بمنع رسول الله من كتابة وصيّته بقولهم: أراد خيراً، هذا كتاب الله يكفينا معاشر المسلمين، وهو أراد أن لا يفرّق بين المسلمين، وخاف أن يكتب رسول الله شيئاً يكون مدعاةً للفتنة والاضطراب!

وتعرّض الباحث السيّد مرتضى العسكري لحديث الجسّاسة مفنّداً مزاعمه، كما كشف ضعفه الأُستاذ محمّد هادي معرفت بقوله: هذه القصّة على غرابتها، في سندها ضعف؛ لأنّها رويت بطريقين هما: مسلم في (الصحيح)، وأحمد في (المسند)[1]، وكلاهما ينتهي إلى عامر الشعبي، غير أنّ الذي يروي عن الشعبي في المسند هو مجالد بن سعيد وكان يكذب في الحديث!

قال عمرو بن عليّ: سمعت يحيى بن سعيد يقول لبعض أصحابه: أين تذهب؟ قال: إلى وهب بن جرير أكتب السيرة عن أبيه، عن مجالد بن سعيد. قال: تكتب كذباً كثيراً! لو شئت أن يجعلها إلى مجالد كلّها عن الشعبي، عن

---

(١) صحيح مسلم ٨: ٢٠٣، مسند أحمد ٦: ٢٧٣.

مسروق بن عبد الله فعل. وقال أبو طالب عن أحمد: ليس بشيء، يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس. وقال الدوري عن ابن معين: لا يُحتَجّ بحديثه. وقال ابن خيثمة عن ابن معين: ضعيف واهي الحديث، كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردتُ أن يرفع لي مجالد حديثه كلّه لرفعه، إلى غيرها من شهادات بضعفه في الحديث، ورفعُه الحديث لمكان ضعفه!

وقال محمّد بن حِبّان البستي: كان رديء الحفظ، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به![1]

وفي (صحيح مسلم) و(مسند أحمد) ينقل ابن بريدة عن الشعبي، وابن بريدة هذا هو عبد الله بن بريدة أخو سليمان. قال البزّار: فحيث أبهم علقمة ومحارب ومحمّد وكذا الأعمش عند ابن حجر فالمراد سليمان بن بريدة، وأمّا من عدا هؤلاء حيث أبهموا فهو عبد الله بن بريدة كما هنا، لأنّ أبهم في إسناد مسلم هو الحسين بن ذكوان، وعبد الله بن بريدة هذا قد ضعّف حديثَه أحمد، وكانوا يرجّحون أخاه سليمان عليه. وقال إبراهيم: له عن أبيه أحاديث منكرة، وتعجّب الحاكم كيف زُعم أنّ سند حديثه من رواية الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أصحّ الأسانيد لأهل مَرْو[2].

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠: ٤٠، كتاب المجروحين والضعفاء لابن حبّان ٣: ١٠، الكنى في تهذيب التهذيب ١٢: ٢٨٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٦: ٤٦٢ ـ دار المعرفة، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب ٢: ٦١٣، وترجمته ٢: ٩١.

د ـ رواية الجزيرة الخضراء

أقول: إنّ الحوادث والقصص الأُسطوريّة كثيرة في كتب الحديث، والذي وضع أساسها هم علماء أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وقد أشرنا إلى دَورهم الفاسد والمفسد في حياة المسلمين، وفي الروايات والتفسير وغيرها، فليس هناك ساحة تخلو من حضورهم، سيّما روايات قصص الأنبياء، وروايات التفسير، فأكثر تفاسيرنا قد ابتُليت بهذا النهر وشربت ممّا لا يمتّ إلى الدين والحقيقة بصلة. ومن بين هذه الأساطير هي قصّة الجزيرة الخضراء في كتاب بحار الأنوار، حيث لاقت قبولاً لدى بعض العلماء ورفضاً لدى البعض الآخر، وممّن قَبِلها وقام بترجمتها آية الله العظمى السيّد شهاب الدين المرعشي ﵀ فإنّه، قدّم للترجمة ونشرها بأعداد كثيرة.

فالجزيرة الخضراء هي جزيرة يسكن فيها الإمام الحجّة صاحب الزمان صلوات الله عليه وآله. وهناك مَن عدّها من الأساطير المصنوعة والقصص الرمانتيكيّة والخياليّة التي لا واقع لها ولا حقيقة، بل هي مجموعة تخيّلات لفّقها المصنّف لشدّ الناس إلى مسألة الإمام ﷺ، وأراد أن يزيد في ترويج سوق الأُسطورة والقصص حيث قالوا: إنّا لم نجد على سطح الأرض نظير هذه الجزيرة، ثمّ بعض الناس قارنوا بين هذه الجزيرة والجزائر الثلاث المعروفة بمثلّث برمودة، وهي جزائر مجهولة محيّرة فكلّ من يقربها يغرق، وكلّ منجزات التكنلوجيا الحديثة من الطيّارات والسفن الحربيّة تغرق فيها، فلا خبر عنها ولا أثر لها، وهذا يعدّ من الخفايا والألغاز عند العلماء والمحقّقين في مجال البرّ والبحر.

وجزائر برمودة تبلغ حوالي خمسين جزيرة بل أكثر من ذلك، بحيث صارت

موضوعاً رائجاً للصحف والمجلّات حتّى عُدَّت من العجائب السبعة في العالم، وصرّح بعض المحقّقين بأنّها قاعدة عسكريّة للألمان ولكنّ الأمر بقي إلى الآن مجهولاً وخفيّاً، والله أعلم.

والمسألة المهمّة عندنا هي مقارنة الجزيرة الخضراء مع الجزائر الثلاث المعروفة ببرمودة، وهذا أمر لا يقبله العقل السليم، فكم من حيل للغربيّين ضدّ الإسلام ولعلّ هذه إحداها، فيحتمل أن يأتي اليوم الذي ينكشف فيه الغرض من هذه المقارنة بالجزيرة الخضراء. فعلينا أن ننظر إلى الأحاديث وخاصّة المرويّة في قصص الأنبياء والأساطير بعين البصيرة حتّى نجد الحقيقة، فالعقل والقرآن وشهادة الطبع تكذّب بعض الأشياء، وبل الحسّ كذلك، فإنّا إذا راجعنا المعاجم الجغرافيّة لم نجد لتلك الجزيرة أثراً فنشكّ في أنّ هذه القصّة هل تملك من الحقيقة شيئاً أم هي من الأوهام، وقد اعتمد العلماء هذه المعايير والملاكات لتشخيص الحديث الصحيح عن غيره.

فهذا هو الأُستاذ المحقّق والباحث باقر شريف القرشي يذكر في كتابه (حياة الإمام محمّد المهدي صلوات الله عليه وآله) ذيل البحث عن الدجّال «رواية موضوعة» روى الضحّاك أنّ الدجّال ليس له لحية، وافر الشارب، طول وجهه ذراعان، وقامته في السماء ثمانون ذراعاً، وعرض ما بين منكبيه ثلاثون ذراعاً، ثيابه وخفّاه وسرجه ولجامه بالذهب والجوهر، على رأسه تاج مرصّع بالذهب والجوهر، في يده طبرزن، هيئته هيئة المجوس، ترسه ترس فارسيّة، وكلامه الفارسيّة، تطوى له الأرض ولأصحابه طيّاً طيّاً، يطأ مجامعها ويرد مناهلها إلّا المساجد الأربعة: مسجد مكّة، ومسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس، ومسجد الطور[1].

---

(١) الأُنس الجليل بتاريخ القدس والخليل ١: ٢٣٣.

قال الأُستاذ بعد نقل هذا: وهذا الجسم بهذه الكيفيّة من الارتفاع والعرض خارج عن أجسام الإنسان، ويكون من فصيلة أُخرى، ولم تنصّ آية أو رواية على ذلك[1].

وللعلّامة السيّد مرتضى العاملي أيضاً كتاب حول هذا الموضوع ونقده، وكذلك الشيخ ناجي النجار، فلتراجع.

فالأُستاذ باقر القرشي ـ وفي جميع تأليفاته القيّمة ـ كان ملتفتاً وحذراً من القصّاصين وخاصّة علماء اليهود والنصارى المتظاهرين بالإسلام، فهو يقول: وابتُلي الفكر الإسلامي بجمهرة كبيرة من الروايات الموضوعة التي افتُعل بعضها لتدعيم الأفكار السياسيّة القائمة في تلك العصور، والتي منها تشويه سمعة مخالفي السلطة وأعدائها، كما افتُعل بعضها للكيد من الإسلام والحطّ من قيمه ومبادئه، وقد صاغها وابتدعها الحاقدون على الإسلام والناقمون على قيمه، وعلى رأس المبتدعين لبعض الأخبار هم الإسرائيليّون، فقد دسّوا في الأخبار جملة من الأحاديث لتشويه صورة الإسلام ودعم أفكارهم، ومن هذه الروايات الرواية التالية:

روى الگنجي وغيره بسنده عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: المهديّ رجل من وُلدي، وجهه كالكوكب الدرّيّ، اللون لون عربيّ، والجسم جسم إسرائيليّ، يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً، يرضى في خلافته أهل الأرض وأهل السماء، والطير في الجوّ، يملك عشرين سنة.

أمّا السبب في وضع هذه الرواية وزيفها فهو ما احتوت عليه من أنّ جسم

---

(١) حياة الإمام محمّد المهدي عليه السلام: ٢٦٧.

الإمام عليه السلام كجسم الإسرائيليّين في روائه ونضارته، وهو كذب مفضوح، فإنّ جسم الإمام جزء من جسم رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن جسم باب مدينة علمه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فكيف يُشبَّه هذا الجسم الطاهر المليء بالهداية والنور بأجسام الإسرائيليّين الذين جسومهم من أخبث جسوم البشر، بما يحملونه من أفكار خبيثة وقذرة ومعادية للإنسان، فهم ذئاب البشر، وجراثيم الرذائل، وأكبر الظنّ أنّ هذه الرواية قد وضعها الإسرائيليّون لرفع قذارة أجسامهم التي يحتقرها المسلمون وغيرهم[1].

وهذا أيضاً الأُستاذ أبو الحسن الشعراني أكبر أساتذة الفنّ في القرن الأخير، ترجم كتاب (نَفَس المهموم) للعلّامة الشيخ عبّاس القمّي وعلّق على حديث أورده المصنّف في كتابه، حيث ذكر مترجم (نفس المهموم) الميرزا أبوالحسن الشعراني رحمه الله في هامشه: لا يجوز نقل الحديث الذي كان يقيناً أو ظنّاً على خلاف الواقع إلّا أن يشير المؤلّف إلى ضعفه أو كذبه، والحديث المنقول في المتن روي مرسلاً (ولم يُعلَم سنده، فلعلّ الذي أُسقط من سنده هو الراوي الضعيف) ولم يذكروا له سنداً، وبنظري الرواية مجعولة أو حصل فيها تصرّف وتغيير، لأنّه ثبت متواتراً أنّ بين بحر عمان والصين يعني المحيط الهندي جزائر كثيرة، يسكن كثير من الناس فيها، وأكثر الناس هناك كانوا نصارى وسكنوا فيها من القديم، ولم يُعلَم في زمن يزيد بن معاوية بأنّ في هذه الجزائر وجوداً للنصرانيّة، بل النصرانيّة كانت في نواحي الروم. نعم يصحّ ما جاء في الحديث مِن أنّ المسيحيّين يقدّسون كلّ موضع يُنسَب إلى المسيحيّة ويعظّمون المسيح وأُمّه، ولعلّ صومعة حافر كانت

---

(١) حياة الإمام محمّد المهدي عليه السلام: ٣٧.

في موضع آخر غير المحيط الهندي، أو كانت هناك ولم ينقل أحد عنها، وعليه فإنّ هذه الرواية لا تصحّ، لأنّها لا تنسجم مع الحسّ والمشاهدة والتواتر وعلم الجغرافيا.

وقال في آخر كلامه: ونقلُ هذه القصص مع عدم الالتفات إلى بطلانها وضعفها ممّا يوجب وهنَ عقائد الناس وتديّنهم، خاصّة أنّ الملاحدة صمّموا وأرادوا وضع الأحاديث وتزويرها وتلفيقها ضمن أحاديث أهل البيت حتّى يوهنوا إيمان الناس وينفّروهم عن الدِّين.

وفي هذا يقول العلّامة الأُصولي الحسن بن فضل بن يوسف بن مطهّر في كتابه القيّم (نهاية الأُصول): إنّ الملاحدة صنعوا وجعلوا واختلقوا رواياتٍ مخالفةً للعقل حتّى ينفّروا الناس عن الدين[1].

هذه هي المعايير والملاكات العلميّة لنقد الحديث ومعرفته، وهذا هو من زعماء الإماميّة في منهج النقد.

---

(١) ترجمة نفس المهموم: ٢٦٤.

الفصل الرابع
الروايات المخالفة للتاريخ القطعي

للتاريخ أثر عظيم في معرفة الوقائع التاريخيّة الصحيحة. قال صلاح الدين الصفدي في مقدّمة كتابه: الفصل التاسع في فوائد التاريخ، منها واقعة رئيس الرؤساء مع اليهودي الذي أظهر كتاباً فيه: أنّ رسول الله ﷺ أمر بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة منهم عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فجعل الكتاب إلى رئيس الرؤساء ووقع الناس به في حيرة، فعرضه على الحافظ أبي بكر خطيب بغداد فتأمّله وقال: إنّ هذا مزوَّر! فقيل له: من أين لك ذلك؟ فقال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح وفتوح خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن مُعاذ ومات سعد يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين، ففرّج ذلك عن المسلمين غمّاً[1].

فهذا هو التاريخ يكون ميزاناً لمعرفة النقول الصحيحة عن النقول الباطلة الفاسدة، ومضافاً إلى ما ذكرنا فقد ذكر الصفدي موارد أُخر للمسألة، والعلّامة الطباطبائي والعلّامة المجلسي في كتابيهما «الميزان» و«بحار الأنوار» استندا بشكل كبير على هذا الميزان، وجعلوه ملاكاً لتمييز الصحيح من الفاسد، فمن هذه الروايات:

---

(١) الوافي بالوَفَيات ١: ٤٤.

١ ـ روايات كفر أبي طالب

ومن الروايات المخالفة للتاريخ القطعي وإجماع أهل البيت عليهم السلام الروايات الواردة في شأن أبي طالب عليه السلام، وهو والد عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام، والروايات ثلاث طوائف: طائفتان وردتا في الآيتين، وطائفة أُخرى وردت في شأن أبي طالب، والمحقّقون الأكابر نقدوها ونظروا إليها نظرةً دقيقة وبعين بصيرة، فقد ألّف بعضهم كتباً مستقلّة في شأن أبي طالب، منهم:

١ ـ شمس الدين فخّار بن مَعَدّ الموسوي الّف كتابه «إيمان أبي طالب» والذي طبع بتحقيق السيّد محمّد بحر العلوم.

٢ ـ السيّد عبد الله الخُنَيزي الذي ألّف كتابه في شأن أبي طالب والدفاع عنه وهذا المؤلّف حبس في السجن سنين لتأليفه هذا الكتاب (مؤمن قريش).

كما بحث المحقّقون في كتبهم العلميّة منهم: الشيخ المفيد في كتابه (إيمان أبي طالب)، والسيّد محمّد بن حيدر بن نور الدين الموسوي العاملي في كتابه (بُغية الطالب في إيمان أبي طالب)، وابن أبي الحديد المعتزلي في (شرحه لنهج البلاغة)، والشيخ العلّامة عبد الحسين الأميني في (الغدير / ج٧ و٨)، والأُستاذ جعفر مرتضى العاملي في كتابه (الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم)، والأُستاذ السبحاني في كتابه (في تاريخ الرسول صلى الله عليه وآله)، والشيخ محمّد رضا الطبسي النجفي في كتابه (مُنية الراغب في إيمان أبي طالب)، والسيّد عبد الرحيم الموسوي في كتابه (سيّد البطحاء أبو طالب عليه السلام ـ سلسلة المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام)، والأستاذ محمّد جواد خليل في كتابه (أبو طالب حامي الرسول وعظيم الإسلام)، وغيرهم.. وقد قام هؤلاء ـ عدا الأُستاذ السبحاني ـ بنقد هذه الروايات وبحثوا فيها

بشكل مفصّل.

كما خصّص العلّامة محمّد باقر المجلسي في كتابه (بحار الأنوار / ج٣٥) فصلاً موسّعاً في إيمان أبي طالب والدفاع عنه.

الطائفة الأُولى:

الروايات التي وردت في سبب نزول الآية ٢٦ من سورة الأنعام في شأن أبي طالب في قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**﴾.

١ ـ أخرج محمّد بن جرير الطبري عن طريق سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عمّن سمع ابن عبّاس أنّه قال: إنّها نزلت في أبي طالب، ينهى عن أذى رسول الله ﷺ أن يؤذى، وينأى أن يدخل في الإسلام[1].

قال القرطبي المفسّر المالكي في كتابه (الجامع لأحكام القرآن): هو عامّ في جميع الكفّار. أي ينهون عن اتّباع محمّد ﷺ وينأون عنه، عن ابن عبّاس والحسن. وقيل: هو خاصّ بأبي لهب، ينهى الكفّار عن أذيّة محمّد ﷺ ويتباعد من الإيمان به.

عن ابن عبّاس أيضاً روى أهل السير قال: كان النبيّ ﷺ قد خرج إلى الكعبة يوماً وأراد أن يصلّي، فلمّا دخل في الصلاة قال أبو جهل لعنه الله: من يقوم إلى هذا الرجل فيفسد عليه صلاته؟ فقام ابن الزِّبَعْرى فأخذ فَرْثاً ودماً فلطّخ به وجه النبيّ ﷺ فانفتل النبيّ ﷺ من صلاته، ثمّ أتى أبا طالب عمّه فقال: «يا عمّ، ألا ترى

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ١: ١٠٥، تاريخ الطبري ٧: ١١٠، تفسير القرآن العظيم ٢: ١٢٧، الكشّاف ١: ٤٤٨، تفسير ابن جزّي ٢: ٦، الخازن ٢: ١١.

إلى ما فُعِل بي؟» فقال أبو طالب: مَن فعل هذا بك؟! فقال النبيّ ﷺ: «عبد الله بن الزبعرى»، فقام أبو طالب ووضع سيفه على عاتقه ومشى معه حتّى أتى القوم، فلمّا رأوا أبا طالب قد أقبل جعل القوم ينهضون، فقال أبو طالب: واللهِ لَئن قام رجل جلّلته بسيفي! فقعدوا حتّى دنا إليهم، فقال: يا بُنَيّ، مَن الفاعل بك هذا؟ فقال: «عبد الله بن الزبعرى»، فأخذ أبو طالب فرثاً ودماً فلطّخ به وجوههم ولحاهم وثيابهم وأساء لهم القول، فنزلت هذه الآية: ﴿**وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ**﴾، فقال النبيّ ﷺ: يا عمّ، نزلت فيك آية»، قال: وما هي؟ قال: «تمنع قريشاً أن تؤذيني، وتأبى أن تؤمن بي!»، فقال أبو طالب:

واللهِ لن يصلوا إليك بجمعِهِم حتّى أُوسَّدَ في الترابِ دَفينا...

وهذا الشعر طويل سنتعرّض إليه لاحقاً، فقالوا: يا رسول الله، هل تنفع أبا طالب نصرتُه؟ قال: «نعم، دفع بذلك الغلّ ولم يُقرَن مع الشياطين، ولم يدخل في جُبّ الحيّات والعقارب، إنّما عذابه في نعلين من نار في رجليه يغلي منهما دِماغه في رأسه، وذلك أهون أهل النار عذاباً!»[1].

لقد تعرّض المحقّقون إلى نقد هذا الحديث وذكروا مطالب ذكرنا بعضها في مقالة «التحريف في أسباب النزول» المنشورة في مجلّة «پژوهش‌های قرآنی = تحقيقات قرآنيّة»، وذكروا أنّ نزولها في أبي طالب باطل، ولا يصحّ أن يكون هذا سببَ النزول، والدليل على ذلك أُمور عدّة، منها:

١ ـ أنّ الحديث الذي روي في أنّ الآية نزلت في أبي طالب روي مرسلاً، والراوي بين حبيب بن أبي ثابت وابن عبّاس محذوف، وكم من أُناس غير ثقة

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦: ٤٠٦.

رووا عن ابن عبّاس، ولعلّ هذا المجهول هو أحدهم، والحديث المرسل لا اعتبار له.

٢ ـ أنّ الراوي لهذا الحديث هو حبيب بن أبي ثابت، وقد انفرد بنقله ولم يروه أحد غيره، وعليه لا يمكن الاعتماد على ما يرويه، ولو فرضنا أنّه ثقة في نفسه بعد قول ابن حبّان: أنّه كان مدلّساً، وقول العقيلي: غمزه ابن عون، وله عن عطاء أحاديث لا يُتابَع عليها، وقول القطّان: له غير حديث عن عطاء لا يتابع عليه، وليس بمحفوظ، وقول آخر عن أبي داود: ليس لحبيب عن عاصم بن حمزة شيء يصحّ، وقول ابن خزيمة: كان مدلّساً[١].

وفي السند أيضاً سفيان الثوري، وهو الذي قال عنه الرجالي شمس الدين محمّد الذهبي: إنّه يدلّس، ويكتب عن الكذّابين[٢].

٣ ـ أنّ هناك روايات كثيرة تدلّ على أنّ سبب نزول الآية هو المشركون، والثابت عن عبد الله بن عبّاس بعدّة طرق هو خلاف ما يزعمون، فمثلاً روى: محمّد بن جرير الطبري، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه من طريق عليّ بن أبي طلحة وطريق العوفي عنه أنّها نزلت في المشركين الذين كانوا ينهون الناس عن محمّد أن يؤمنوا به، وينأون عنه: يتباعدون عنه[٣]. والروايات كثيرة مسندة من طرق متعدّدة وليس فيها أيّ ذكر لأبي طالب، وإنّما المراد فيها الكفّار الذين كانوا ينهون عن اتّباع رسول الله أو القرآن، وينأون عنه بالتباعد والمناكرة،

---

(١) تهذيب التهذيب ٢: ١٧٩.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٣٩٦.

(٣) جامع التأويل ٧: ١٠٩، الدرّ المنثور ٣: ٨ ـ الطبعة الحجريّة.

وأنت تعلم بأنّ ذلك كلّه خلافُ ما ثبت من سيرة شيخ الأبطح الذي آوى النبيَّ الأكرم محمّداً ﷺ ونصره وذبّ عنه إلى آخر حياته.

٤ ـ أنّ المستفاد من سياق الآية الكريمة أنّه تعالى يريد ذمّ أُناس أحياء ينهون عن اتّباع نبيّه ويتباعدون عنه، وإنّ ذلك سيرتهم السيِّئة التي كاشفوا بها رسول الله ﷺ، وهم متلبّسون بها عند نزول الآية كما هو صريح ما أسلفناه من رواية القرطبي، وأنّ النبيّ ﷺ أخبر أبا طالب بنزول الآية. لكن نظراً إلى ما يأتي عن (الصحيحين) فيما زعموه من أنّ قوله تعالى في سورة القصص: ﴿**إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ**﴾[1] نزلت في أبي طالب بعد وفاته لا يتمّ نزول آية ينهون وينأون النازلة في أُناس أحياء في أبي طالب، فإنّ سورة الأنعام التي فيها الآية المبحوث عنها نزلت جملة واحدة[2] بعد سورة القصص بخمس سور، كما صرّح به عبد الرحمن السيوطي[3]، فكيف يمكن تطبيقها على أبي طالب الذي قد توفّي قبل نزول الآية ببرهة طويلة؟!

٥ ـ أنّ سياق الآيات الكريمة هو هكذا: ﴿**وَمِنْهُم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِى آذَانِهِمْ وَقْراً وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ * وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**﴾[4].

---

(١) القصص: ٥٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٦: ٣٨٢، تفسير القرآن العظيم ٢: ١٢٢، الدرّ المنثور ٣: ٢، تفسير الشوكاني ٣: ٩١.

(٣) الإتقان ١: ١٧.

(٤) الأنعام: ٢٥ و٢٦.

فيكون من الواضح بأنّ المراد بالآيات هم الكفّار الذين جاؤوا النبيّ فجادلوه وقذفوا كتابه المبين بأنّه من أساطير الأوّلين، وهؤلاء هم الذين نهوا عنه ﷺ وعن كتابه الكريم، ونأوا عنه وتباعدوا، فأين هذه من أبي طالب الذي لم يَتوانَ طيلة حياته عن دفع الخطر عن ابن أخيه، وهو القائل له:

واللهِ لن يَصِلوا إليك بجمعِهِم حتّى أُوسَّدَ في الترابِ دَفينا

وصرّح بلسان الشعر بقصيدة رائعة قال فيها:

ألم تعلموا أنّا وجَدْنا محمّداً رسولاً كموسى خُطّ في أوّل الكُتْبِ؟!

وفي أُخرى:

أوَ يؤمنوا بكتابٍ مُنزَلٍ عَجبٌ على نبيٍّ كموسى أو كذي النونِ

٦ ـ قد صرّح المفسّرون والمؤرّخون بأنّ الآية نزلت في الكفّار، ولذلك لم يقيموا للقول بنزولها في أبي طالب وزناً، فمنهم من عزاه إلى القيل، وجعل آخرون أنّ خلافه أظهر، وصرّح بعضهم بأنّ القول الآخر، أي نزولها في المشركين أشبه.

فقد صرّح محمّد بن جرير الطبري في تفسيره أنّ المراد بالمشركين هم المكذِّبون بآيات الله، يَنهَون الناس عن اتّباع محمّد ﷺ والقبول منه ﴿وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾[1] ويتباعدون عنه، ثمّ رواه من الطرق التي أسلفناها عن: ابن الحنفيّة، وابن عبّاس، والسُّدّي، وقتادة، وأبي مُعاذ، ثمّ ذكر قولاً آخر بأنّ المراد: ينهون عن القرآن أن يُسمع له ويُعمَل بما فيه، وعُدّ ممّن قال به: قتادة، ومجاهد، وابن زيد، ومرجع هذا إلى القول الأوّل. ثمّ ذكر الطبري القول بنزولها في أبي طالب.

---

(١) الأنعام: ٢٦.

وروى حديث حبيب بن أبي ثابت عمّن سمع ابن عبّاس وقال في تحليل كلامه: وأَولى هذه الأقوال بتأويل الآية قولُ مَن قال: تأويل ﴿ **وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ** ﴾[1] عن اتّباع محمّد ﷺ مَن سواهم من الناس وينأون عن اتّباعه، وذلك أنّ الآيات قبلها جرت بذكر جماعة المشركين العادين به، والخبر عن تكذيبهم رسول الله ﷺ والإعراض عمّا جاءهم به من تنزيل الله ووحيه فالواجب أن يكون قوله: ﴿ **وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ** ﴾ خبراً عنهم، إذ لم يأتنا ما يدلّ على انصراف الخبر عنهم إلى غيرهم، بل ما قبل هذه الآية وما بعدها يدلّان على صحّة ما قلنا من أنّ ذلك خبر عن جماعة مشركي قوم رسول الله ﷺ دون أن يكون خبراً عن خاصّ منهم. وإذ كان ذلك كذلك، فتأويل الآية: وإن يَرَوا هؤلاء المشركون ـ يا محمّد ـ كلَّ آية لا يؤمنوا حتّى إذا جاؤوك يجادلونك يقولون: إنْ هذا الذي جئتَنا به إلّا أحاديث الأوّلين وأخبارهم، وهم ينهون عن استماع التنزيل وينأون عنك، فيبعدون منك ومن اتّباعك، وإن يهلكون إلّا أنفسهم[2].

وذكر الفخر الرازي في تفسيره (مفاتيح الغيب) قولين:

الأوّل: نزولها في المشركين الذين كانوا ينهون الناس عن اتّباع النبيّ ﷺ والإقرار برسالته.

الثاني: نزولها في أبي طالب خاصّة.

ولكنّ القول الأوّل أشبه؛ لوجهين:

الأوّل: أنّ جميع الآيات المتقدّمة على هذه الآية تقتضي ذمّ طريقتهم، فكذلك

---

(١) الآية نفسها.

(٢) جامع التأويل ٧: ١٠٩.

قوله: ﴿ **وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ** ﴾ ينبغي أن يكون محمولاً على أمر مذموم، فلو حملناه على أنّ أبا طالب كان ينهى عن إيذائه لَما حصل هذا النظم.

الثاني: أنّه تعالى قال بعد ذلك: ﴿ **وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ** ﴾ يعني به ما تقدّم ذِكره، ولا يليق ذلك بأن يكون المراد من قوله: ﴿ **وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ** ﴾ النهيَ عن أذيّته، لأنّ ذلك حسن لا يوجب الهلاك[١].

كما ذكر أبو الفداء إسماعيل بن كثير الشامي في (تفسير القرآن العظيم) القول الأوّل نقلاً عن ابن الحنفيّة، وقتادة، ومجاهد، والضحّاك وغير واحد، فقال: هذا القول أظهر، وهو اختيار ابن جرير[٢].

وعن النسفي في (تفسيره) حول القول الأوّل قال: قيل عُني به أبو طالب، والأوّل أشبه[٣].

وجاء عن محمود بن عمر الزمخشري في (الكشّاف) ومحمّد علي الشوكاني في (فتح القدير)، والسيّد محمود الآلوسي البغدادي القولان، ونسبوا القول الثاني إلى القيل، واستحسن الآلوسي ما استدلّ به الفخر وذكره مفصّلاً.

أمّا القرطبي فقد قال ـ وليت القرطبي لمّا جاءنا يخبط في عشواء وبين شفتيه رواية التقطها كحاطب ليل، دَلَّنا على مصدر هذا الذي نسجه، ممّن أخذه؟: ومن الذي يقول إنّ ما ذكره من الشعر قاله أبو طالب يوم ابن الزبعرى، ومن الذي يروي نزول الآية يوم ذلك؟![٤]

---

(١) مفاتيح الغيب ١٢: ١٨٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٢: ١٢٧.

(٣) حاشية تفسير الخازن ٢: ١٠، الكشّاف ١: ٤٨، فتح القدير ٢: ١٠٣.

(٤) الغدير ٨: ٨.

٧ ـ أنّ الروايات مخالفة لإجماع أهل البيت عليهم السلام وأهل البيت أدرى بما في البيت، فقد قال أمين الإسلام الطبرسي: قد ثبت إجماع أهل البيت عليهم السلام بإيمان أبي طالب، وإجماعهم حجّة لأنّهم أحد الثقلين اللَّذَين أمر النبيّ صلى الله عليه وآله بالتمسّك بهما بقوله: «ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا»[1].

٨ ـ قد روى علماء أهل السنّة روايات صريحة على إيمان أبي طالب، فكيف يمكن أن ينسب إليه ممّا قيل في نزول الآية، وكيف يمكن أن نقول بأنّه كافر أو مات كافراً؟!

فقد روى الطبراني عن عبد الله بن عمر قال: جاء أبو بكر بأبيه أبي قحافة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله يقوده وهو شيخ أعمى يوم فتح مكّة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: ألا تركت الشيخ حتّى نأتيه؟ قال: أردت أن يؤجر، واللهِ لَأَنا كنت بإسلام أبي طالب أشدّ فرحاً منّي بإسلام أبي ألتمس بذلك قرّة عينك..[2].

وروى محمّد بن جرير الطبري بإسناده أنّ رؤساء قريش لمّا رأوا ذبّ أبي طالب عن النبيّ صلى الله عليه وآله اجتمعوا عليه وقالوا: جئناك بفتى قريش جمالاً وجوداً وشهامة، عمارة بن الوليد ندفعه إليك وتدفع إلينا ابن أخيك الذي فرّق جماعتنا وسفّه أحلامنا فنقتله! فقال أبو طالب: ما أنصفتموني! تعطونني ابنكم فأغذوه، وأُعطيكم ابني فتقتلونه، بل فليأت كلّ امرئٍ منكم بولده فأقتله، وقال:

مَنَعْنا الرسولَ رسولَ المليك ... بِبِيضٍ تَلألا كلمعِ البروقِ
أذود وأحمي رسولَ المليك ... حمايةَ حامٍ عليه شفيقِ

---

(١) حديث مشهور متواتر، رواه الخاصّة والعامة بطرقٍ عديدة.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٩: ٤٠.

٩ ـ ومن الأدلّة الواضحة على إيمان أبي طالب عليه السلام أشعاره الكثيرة، وهذا هو الذي أشار إليه: العلّامة المجلسي في (البحار)، وابن أبي الحديد في (شرحه لنهج البلاغة)، والعلّامة الطباطبائي في (الميزان). وأشعاره المفصحة عن إسلامه كثيرة قد جمعها بعضهم في ديوان خاصّ، فمنها قوله رضوانُ الله عليه:

ألم تعلموا أنّا وجَدْنا محمّداً نبيّاً كموسى خُطّ في أوّل الكُتْبِ

أليس أبونا هاشمٌ شَدَّ أزرَهُ وأوصى بَنيهِ بالطعامِ وبالحربِ

وفي قصيدة أُخرى:

وقالوا لأحمد: أنت آمرؤٌ خلوفُ اللسانِ ضعيفُ السبَبْ

ألا إنّ أحمدَ قد جاءَهُم بحقٍّ ولم يأتِهِم بالكذِبْ

وأشعاره في هذا المضمار كثيرة[1].

ثمّ إنّ هناك روايات تخالف سبب النزول الذي ذكرناه، وهي روايات أربع:

١ ـ رواية صحيحة أخرجها: الطيالسي، وابن أبي شيبة، وأحمد، والترمذي، والنسائي، وأبو يعلى، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتِم، والحاكم وصحّحه، وابن مردَوَيه، والبيهقي في (شُعب الإيمان)، والضياء في (المختارة) عن عليّ عليه السلام قال: سمعت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان، فقلت: تستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: أوَلم يستغفر إبراهيم لأبيه! فذكرت ذلك للنبيّ صلى الله عليه وآله فنزلت ﴿ **مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ * وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا**

---

(١) الميزان ٧: ٥٨، كتاب عول وتعصيب: ٢٦٣، إيمان أبي طالب لفخّار بن مَعَد، الغدير ٧: ٣٣٤، شرح شواهد المغني ١: ٣٩٥.

﴿إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾[١].

ويظهر من هذا أنّ عدم الاستغفار للكفّار كان أمراً معهوداً قبل نزول آية الاستغفار.

وعن السيّد زيني دحلان في (أسنى المطالب): هذه الرواية صحيحة، وقد وجدنا لها شاهداً برواية صحيحة من حديث ابن عبّاس رضي الله عنهما قال: كانوا يستغفرون لآبائهم حتّى نزلت هذه الآية، فلمّا نزلت أمسكوا عن الاستغفار لأمواتهم، ولم يُنهَوا أن يستغفروا للأحياء حتّى يموتوا، ثمّ أنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية، يعني استغفر له ما دام حيّاً، فلمّا مات أمسك عن الاستغفار له. قال: وهذا شاهد صحيح، فحيث كانت هذه الرواية أصحّ كان العمل بها أرجح، فالأرجح أنّها نزلت في استغفار أُناس لآبائهم المشركين لا في أبي طالب[٢].

٢ ـ رواية رواها مسلم بن الحجّاج النيسابوري في (صحيحه)، وأحمد في (مسنده)، وأبو داود في (سننه)، والنسائي وابن ماجة عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ أتى قبر أُمّه فبكى وأبكى من حوله، فقال رسول الله ﷺ: «اِستأذنتُ ربّي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنّها تذكرة الآخرة»[٣].

وأخرجه أيضاً: الحاكم النيشابوري، وابن أبي حاتم، والبيهقي عن ابن

---

(١) التوبة: ١١٣ و١١٤.

(٢) أسنى المطالب: ١٨.

(٣) إرشاد الساري في شرح البخاري ٧: ١٥١، مسند أحمد ٢: ٤٤١، صحيح مسلم ٣: ٦٥، سنن النسائي ٤: ٩٠، وغيرها كثير.. وفي بعضها: «تذكّر الموت»، أو: «تُذكّركمُ الموت».

مسعود، وبريدة، والطبراني، وابن مردويه، والطبري من طريق عكرمة[١].

قال الزمخشري بعد أن روى الروايتين: الأُولى في شأن أبي طالب، والثانية في استغفار النبيّ لأُمّه، هذا أصحّ؛ لأنّ وفاة أبي طالب كان قبل الهجرة، وهذا آخر ما نزل في المدينة.

وقال القسطلاني: هذا يدلّ على تأخير نزول الآية عن وفاة أبي طالب، لأنّ رسول الله جاء قبر أُمّه، وهو معتبر، والأصل عدم تكرار نزول الآية.

٣ ـ رواية ثالثة رواها الطبري عن قتادة، فقال: ذُكر لنا أنّ رجالاً من أصحاب النبيّ ﷺ قالوا: يا نبيّ الله، إنّ من آبائنا مَن كان يحسن الجوار، ويصل الرحم، ويفكّ العاني، ويوفي بالذمم، أفلا نستغفر لهم؟ فقال النبيّ ﷺ: لأستغفرنّ لأبي كما استغفر إبراهيم لأبيه، فأنزل الله ﴿**مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ**﴾ الآية، ثمّ عذر الله إبراهيم عليه السلام فقال: ﴿**وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ**﴾ الآية[٢].

٤ ـ ورواية رابعة: قال الطبري: وقال آخرون: الاستغفار في هذا الموضع بمعنى الصلاة. ثمّ أخرج عن عطاء بن أبي رباح قوله: ما كنت أدع الصلاة على أحد من أهل هذه القبلة ولو كانت حبشيّة، حبلى من الزنا، لأنّي لم أسمع الله يحجب الصلاة إلّا عن المشركين يقول الله: ﴿**مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ**﴾ الآية[٣].

فكلّ هذه الروايات الأربع ذُكرت ذيل آية الاستغفار، فإذن كيف يمكن أن

---

(١) جامع التأويل ١١: ٣١، إرشاد الساري ٧: ٢٧٠، الدرّ المنثور ٣: ٢٨٣.

(٢) جامع التأويل ١١: ١، الدرّ المنثور ٣: ٢٨٣.

(٣) جامع التأويل ١١: ٣٣.

يَدَّعوا أنّ الآية نزلت في أبي طالب؟! قال الشيخ الأميني: ونفس هذا الاضطراب والمناقضة بين هذه المنقولات وبين ما جاء به البخاري ممّا يفتّ في عضد الجميع، ويُنهك من اعتباره، فلا يُحتَجّ بمثله ولاسيّما في مثل المقام من تكفير مسلم بارّ[١].

وهناك أُمور أُخرى تدلّ على المقصود، وهي:

١. إنّ المستفاد من رواية البخاري نزول آية الاستغفار عند موت أبي طالب، كما هو ظاهر ما أخرجه إسحاق بن بشر وابن عساكر عن الحسن قال: لمّا مات أبوطالب قال النبيّ صلى الله عليه وآله: إنّ إبراهيم استغفر لأبيه وهو مشرك، وأنا أستغفر لعمّي حتّى أبلغ... وما أخرجه ابن سعد وابن عساكر عن عليّ عليه السلام يخالفه، بل يدلّ على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله يستغفر له أيّاماً، ولا يخرج من بيته حتّى نزلت الآية[٢]، وهذا أيضاً تعارضٌ بين الحديثين، ودليل على اضطرابهما!

٢. إنّ سياق الآية الكريمة ـ آية الاستغفار ـ سياق نفي لا نهي، فلا نصّ فيها على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله استغفر فنُهي عنه، وإنّما يلتئم مع استغفاره لعلمه بإيمان عمّه، بما أنّ في الحضور مَن كان لا يعرف ذلك من ظاهر حال أبي طالب الذي كان يماشي به قريشاً، فقالوا في ذلك... وإنّما اقتصروا في الاحتجاج بعمل إبراهيم عليه السلام كما مرّ في (صحيحه) عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: سمعت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان، فقلت: تستغفر لأبويك وهما مشركان؟ قال: أوَلم يستغفر إبراهيم... .

---

(١) الغدير ٨: ١٥.

(٢) الدرّ المنثور ٣: ٢٨٢، الطبقات ١: ١٠٥، الغدير ٨: ١٥.

٣. إنّ على تقدير التسليم لرواية البخاري.. فبعد غضّ الطرف عن هذه كلّها لا نسلّم أنّ أبا طالب عليه السلام أبى عن الإيمان في ساعته الأخيرة، لقوله: «على ملّة عبد المطّلب». ونحن لا نرتاب في أنّ عبد المطّلب سلام الله عليه كان على المبدأ الحقّ، وعلى دين الله الذي ارتضاه للناس ربّ العالمين يومئذٍ[١].

٤. لا أستبعد أن تكون آية الاستغفار في سورة التوبة، وآية براءة من المشركين في صدر السورة نفسها ـ وهي التي أمر رسول الله صلى الله عليه وآله أبا بكر أن يقرأها على الناس يوم الحجّ الأكبر ثمّ نزل جبرئيل وقال: لا ينالها إلّا أنت أو رجل من أهلك، فأرجع رسول الله أبا بكر وبعثها مع عليّ عليه السلام، فمن هنا جاءت الشحناء، وحرّف المحرِّفون سبب النزول في آية الاستغفار للحطّ من شأن أمير المؤمنين عليه السلام لأنّهم اعتبروا إرجاع النبيّ لأبي بكر حطّاً ومصادرة لشأن أبي بكر.

٥. إجابة عن الآية الثانية نقول: إنّ سياق الآيات التي تصف المؤمنين بالإيمان، والكفّار بعدمه، وتذكر أنّ الإيمان والهداية، منوطتان بمشيئة الله تعالى، فالآية: ﴿**إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ**﴾[٢] كسائر الآيات التي في القرآن توصف الهداية والإيمان بأنّهما معلّقتان على مشيئة الله لقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿**إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ**﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنتَ بِهَادِى الْعُمْىِ عَن**

---

(١) الغدير ٨: ١٧.

(٢) القصص: ٥٦.

(٣) البقرة: ٢٧٢.

(٤) النحل: ٣٧.

﴿ضَلَالَتِهِمْ﴾[١]..ونظير هذه الآيات كثير في القرآن، وقد سيق بيانها بعد آيات المؤمنين لإفادة ما أُريد من إفادتها، فلا علاقة لها بأيّ إنسان خاصّ، ولو كانت تخصّ أبا طالب، فسياقها دالٌّ على إيمانه لا على عدم إيمانه.

٦. وفي الختام، فإنّ الروايات القائلة بأنّ الآية نزلت في أبي طالب، معظمها إن لم يكن كلّها هي من المراسيل، فلا يمكن الاعتماد عليها، فأبو هريرة كان يوم وفاة أبي طالب شحّاذاً من متكفّفي دوس باليمن الكفرة، وربّما نقل آيات ادّعى فيها المشاهدة، وبعضها عن عبد الله بن عبّاس، ورُويَ من طريق أبي سهل السري ابن سهل وهو أحد الكذّابين، فتلك الروايات إذن لا قيمة لها[٢].

الطائفة الثانية:

الروايات الواردة في شأن أبي طالب روايات وردت في سبب نزول الآيتين:

١ ـ من قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ**﴾[٣].

٢ ـ من قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾[٤].

فمنها ما رواه البخاري قائلاً: حدّثنا أبو اليمن، أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: أخبرني سعيد بن المسيّب، عن أبيه قال: لمّا حضرَتْ أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أُميّة بن المغيرة، فقال

---

(١) النمل: ٨١.

(٢) يراجع: الغدير ٨: ٢٠.

(٣) التوبة: ١١٣.

(٤) القصص: ٥٦.

رسول الله ﷺ: يا عمّ، قل: لا إله إلّا الله كلمةً أشهد لك بها عند الله، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أُميّة: أترغب عن ملّة عبد المطّلب؟ فلم يزل رسول الله يعرضها عليه ويعيدان عليه بتلك المقالة حتّى قال أبو طالب آخر ما كلّمهم به: على ملّة عبد المطّلب، فقال رسول الله ﷺ: والله لأستغفرنّ لك ما لم أُنهَ عنك! فأنزل الله: ﴿ **مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ** ﴾، وأنزل الله في أبي طالب فقال رسول الله ﷺ: ﴿ **إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ** ﴾[1].

وأخرجه مسلم بن الحجّاج النيسابوري في (الصحيح) من طريق سعيد بن المسيّب، وتبع الشيخين جلُّ المفسّرين.

أمّا هذه الرواية التي ذكروها في سبب نزول الآية فمردودة، والدليل على بطلانها أُمور:

١ ـ منها أنّ سعيد بن المسيّب انفرد بنقل هذه الرواية، والشيخان: البخاري ومسلم نقلا الرواية عنه بمفرده، وهذا كان بنصب العداء لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام معروفاً، ومَن اشتهر بنصبه العداء فلا يتورّع من أن يطعن في شأن الإمام عليّ عليه السلام وأبيه، فإنّ الولد امتداد لأبيه والأب أصل الولد، فإذا انتقصتَ من الولد فقد أسقطت الأب وإذا انتقصت من الأب فقد أسقطت الولد، فإنّ سعيد بن المسيّب كان قد أعلن العداء والوقيعة في عليّ وأبيه وزوجته وابنَيه سلام الله عليهم، وفيه يقول عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي في (شرح نهج البلاغة): كان سعيد بن المسيّب منحرفاً عنه عليه السلام. روى عبد الرحمن بن أبي الأسود عن أبي داود الهمداني قال: شهدت سعيد بن المسيّب وأقبل عمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام

---

(١) صحيح البخاري ٧: ١٨٤ ـ طبعة مشكول.

فقال له سعيد: يا ابن أخي، ما أراك تكثر غشيان مسجد رسول الله كما يفعل إخوتك وبنو أعمامك! فقال عمر: يا ابن المسيّب، أكلّما دخلتُ المسجد أجيء فأُشهدك! فقال سعيد: ما أُحبّ أن تغضب، سمعت أباك يقول: إنّ لي من الله مقاماً لهو خير لبني عبد المطّلب ممّا على الأرض من شيء، فقال عمر: وأنا سمعت أبي يقول: «ما كلمة حكمة في قلب منافق فيخرج من الدنيا إلّا يتكلّم بها» فقال سعيد: يا ابن أخي، جعلتني منافقاً؟! قال: هو ما أقول لك، ثمّ انصرف.

وأخرج الواقدي أنّ سعيد بن المسيّب مرّ بجنازة السجّاد عليّ بن الحسين بن أبي طالب عليهما السلام ولم يصلِّ عليها، فقيل له: ألا تصلّي على هذا الرجل الصالح من أهل البيت الصالحين! فقال: صلاة ركعتين أحبُّ إليّ من الصلاة على الرجل الصالح[١].

وروى ابن حزم الأندلسي في كتابه الفقهي (المحلّى) عن قتادة قال: قلت لسعيد: أنصلّي خلف الحجّاج؟ قال: إنّا لنصلّي خلف مَن هو شرّ منه[٢].

٢ ـ ومن الأُمور التي تطرح في حديث البخاري ومسلم أنّ الآيتين ـ على الظاهر ـ نزلتا معاً، ونزلتا عند وفاة أبي طالب، وكما صرّح من أنّ الآيتين كان نزولهما عند الوفاة، ولا يصحّ ذلك؛ لأنّ الآية الثانية مكّيّة، والأُولى مدنيّة نزلت بعد الفتح باتّفاق الجميع، والآية الثانية من سورة التوبة المدنيّة وهي آخر ما نزل من القرآن[٣]، فبين نزول الآيتين ما يقرب من عشر سنين أو يربو على ذلك، وعليه

---

(١) شرح ابن أبي الحديد ١: ٣٧٠ (أربع مجلّدات) ٤: ١٠١، اختيار معرفة الرجال: ١١٥، الغارات ٢: ٥٨٠ ـ عنه: بحار الأنوار ٣٤: ٢٩٧.

(٢) المحلّى ٤: ٢١٤.

(٣) صحيح البخاري ٧: ٦٧ ـ طبعة مشكول، الكشّاف ٢: ٤٩، الجامع لأحكام القرآن ٨: ٢٧٣، الإتقان ١: ١٧، فتح القدير ٣: ٣١٦.

فإنّ زمان النزول لا يتّفق مع الرواية.

٣ ـ إذا كانت آية الاستغفار نزلت في المدينة بعد وفاة أبي طالب بعدّة سنين تربو على الثمان، فهل كان النبيّ ﷺ خلال هذه المدّة يستغفر لأبي طالب عليه السلام أخذاً بقوله: «والله لأستغفرنّ لك ما لم أُنهَ عنك»؟! وكيف كان يستغفر له، وكان هو ﷺ والمؤمنون ممنوعين عن مُوادّة المشركين والمنافقين، وموالاتهم، والاستغفار لهم؟!

٤ ـ إنّ سبب النزول مخالف للقرآن، فإنّ القرآن ينهى المؤمنين عن مُوادّة الكفّار، فكيف يمكن للرسول أن يحبّهم ويستغفر لهم ولو كان أحدهم عمَّه، فقد قال تعالى: ﴿**لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ**﴾[1].

فهذه الآية من سورة المجادلة ـ وهي مدنيّة ـ نزلت قبل سورة التوبة التي فيها الاستغفار، بسبع سور[2]، وهذا دليل واضح على أنّ وظيفة الرسول هي عدم الاستغفار للكافر ولو كان من أقربائه، فكيف يمكن للرسول أن يخالف هذا الأمر الإلهي؟! فعن: ابن أبي حاتم، والطبراني، والحاكم أبي عبد الله النيسابوري وأبي نعيم الأصفهاني، والبيهقي، وإسماعيل بن كثير، والشوكاني، والآلوسي.. أنّ هذه الآية[3] نزلت يوم بدر، وبدر في السنة الثانية من الهجرة، أو نزلت في أُحد

---

(١) المجادلة: ٢٢.

(٢) الإتقان ١: ١٧.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٤: ٣٢٩، فتح القدير ٥: ١٨٩، روح المعاني ٢٨: ٣٨.

وكانت في السنة الثالثة باتّفاق جمهور المؤرِّخين ـ كما قاله الحلبي في (السيرة الحلبيّة)، فعلى هذا يثبت أنّ آية المجادلة نزلت قبل آية التوبة وهي آية الاستغفار بعدّة سنين، أوَ ليس آية الاستغفار منافية لقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً مُبِيناً** ﴾[1]، ففي هذه الآية من سورة النساء قولان:

الأوّل: أنّها مكيّة، كما صرّح بذلك النحّاس وعلقمة، وغيرهما من العلماء، ودليلهم ما رُوي عن بعض: أنّ كلّ آية فيها «يا أيّها الناس» فهي مكّيّة، وهذه إحدى العلامات الفارقة بين السور المكّيّة والمدنيّة، حيث خطاب القرآن في صدر البعثة كان خطاباً عامّاً لجميع الناس وليس للمؤمنين خاصّة.

الثاني: أنّ سورة النساء مدنيّة، لأنّ فيها الأحكام الكثيرة والسور الطويلة، وهما ممّا يميّز بين المدنيّة والمكّيّة، بل ورد حديث صحّحه القرطبي وغيره ورواه البخاري عن عائشة أنّها قالت: ما نزلت سورة النساء إلّا أنا عند رسول الله. فإنّها نزلت في بدايات الهجرة الشريفة بالمدينة. وعلى كلا القولين فسورة النساء نزلت قبل سورة التوبة التي فيها آية الاستغفار بإحدى وعشرين سورة[2]، وهو كما صرّح به عبد الرحمن جلال الدين السيوطي وغيره.

وأيضاً نقول: إنّ آية الاستغفار منافية لآيات أُخر نزلت قبل آية الاستغفار، فقوله تعالى: ﴿ **لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذٰلِكَ**

---

(١) النساء: ١٤٤.

(٢) الإتقان ١: ١٧.

﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾[١] نزلت في بداية الهجرة يوم وفد نجران، أو هي نزلت في عُبادة بن الصامت يوم الأحزاب وكانت في سنة خمس من الهجرة[٢]، فالآية في سورة آل عمران، وآل عمران نزلت قبل التوبة بأربع وعشرين سورة. والآية التي ادُّعي أنّها نزلت في أبي طالب منافية أيضاً لعدّة آيات، منها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾[٣] في سورة النساء وهي نازلة قبل التوبة، وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾[٤] من سورة المنافقون وقد نزلت عام غزوة بني المصطلق سنة ستّ، ونزلت قبل التوبة بثمان سور[٥].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الإِيمَانِ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِنكُمْ فَأُولٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٦].

وقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾[٧].

وهاتان الآيتان نزلتا قبل آية الاستغفار من سورة التوبة، وعلى هذا فهل يُعقَل أن يستغفر رسول الله ﷺ لعمّه أبي طالب طيلة سنين وقد مات ـ حاشاه ـ بزعمهم

---

(١) آل عمران: ٢٨.

(٢) السيرة النبويّة لابن هشام ٢: ٢٠٧، الإتقان ١: ١٧٠.

(٣) النساء: ١٣٩.

(٤) المنافقون: ٦.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٨: ١٢٧، تفسير القرآن العظيم ٤: ٣٦٩، الإتقان ١: ١٧.

(٦) التوبة: ٢٣.

(٧) التوبة: ٨٠.

الضالّ كافراً؟!

ولعلّ لهذا كلّه استبعد الحسين بن الفضل نزولها في أبي طالب، فقال: هذا بعيد؛ لأنّ السورة من آخر ما نزل من القرآن، وقد مات أبو طالب في عنفوان الإسلام والنبيُّ بمكّة[١].

كما أنّ هناك روايات أُخرى لا علاقة لها بشأن أبي طالب، بل لها شأن آخر، منها ما استشهد به العلّامة الطباطبائي بتاريخه الصحيح لردّ الروايات الموضوعة، فإنّه قال: ينقل الزمخشري عن عائشة في ذيل آية: ﴿ **يَا أَيُّهَا المُزَّمِّلُ** ﴾[٢] أنّها سُئِلَت: ما كان تزميله؟ فقالت: كان مِرْطاً طوله أربع عشرة ذراعاً، نصفه علَيّ وأنا نائمة، ونصفه عليه وهو يصلّي، فسئلت: ما كان؟ قالت: والله ما كان خزّاً ولا قزّاً، ولا مِرْعزيّاً، ولا إبريسماً، ولا صَوْفاً، كان سُداه شعراً ولُحمته وَبراً.

قال العلّامة الطباطبائي: الرواية مرميّة بالوضع، فإنّ السورة من العتائق النازلة بمكّة، وعائشة إنّما بنى عليها النبيّ صلى الله عليه وآله بالمدينة بعد الهجرة[٣].

المِرْعزّى ـ بكسر الميم وتشديد الزاي مقصور ـ الزَغَب الذي تحت شعر العنز[٤].

ونظير الروايات المذكورة ما يشهد التاريخ الصحيح على بطلانه ما روي في الكافي بسند صحيح أو حسن عن أبي جعفر عليه السلام ونقله المحدّث الشيخ الحرّ العامليّ في (وسائل الشيعة)، والعلّامة المجلسي في (بحار الأنوار) و(مرآة

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٨: ٢٧٣.

(٢) المزّمّل: ١.

(٣) الميزان ٢٠: ٧٠.

(٤) مختار الصحاح: ١٠٤.

العقول)، و(جلاء العيون) ترجمة السيّد عبد الله شبّر، وذكره المحدّث القمّي في متن نفس المهموم تبعاً لهؤلاء المحدّثين، أمّا آية الله العلّامة أبو الحسن الشعراني فقد نقله إلى الهامش، وهو هكذا: ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن بريد بن معاوية قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنّ يزيد بن معاوية دخل المدينة وهو يريد الحجّ، فبعث إلى رجل من قريش فأتاه فقال له يزيد: أتقرّ لي أنّك عبد لي؟ إن شئتُ بعتك، وإن شئت استرقيتك، فقال له الرجل: والله يا يزيد، ما أنت بأكرم منّي في قريش حسباً، ولا كان أبوك أفضل من أبي في الجاهليّة والإسلام، وما أنت بأفضل منّي في الدين، ولا بخير منّي، فكيف أقِرّ لك بما سألتَ؟! فقال له يزيد: إن لم تُقرّ لي والله قتلتك، فقال له الرجل: ليس قتلك إيّاي بأعظم من قتلك الحسين بن عليّ عليهما السلام ابن رسول الله صلى الله عليه وآله، فأمر به فقُتل، ثمّ أرسل إلى عليّ بن الحسين عليهما السلام فقال له مثل مقالته للقرشيّ، فقال: أرأيت إن لم أُقرّ لك أليس تقتلني كما قتلت الرجل بالأمس؟ فقال له يزيد لعنه الله: بلى، فقال له عليّ بن الحسين عليه السلام: قد أقررت لك بما سألتَ، أنا عبد مكرَه، فإن شئت فأمسِك، وإن شئت فَبِعْ، فقال له يزيد: أولى لك، حقنت دمك ولم ينقصك ذلك من شرفك[1].

وقال العلّامة أبو الحسن الشعراني: ذكر علماء الأُصول من علائم كذب الخبر عدم تواتر ما من شأنه أن يُتواتر، ومثّلوا لذلك بخبر سقوط المؤذّن من المنارة يوم الجمعة في المسجد الجامع، إذا لم يُتواتر، ووجود بلد عظيم بين بغداد وسرّ من رأى لم يره أحد، وسفر يزيد إلى الحجاز ـ في زمن خلافته ـ لم ينقله أحد، ولو

---

(١) الكافي ٨: ٢٣٥، وسائل الشيعة ١١: ٤٩٧، بحار الأنوار ٤٦: ١٣٧، جلاء العيون (شبّر) ٣: ١٠، نفس المهموم: ٢٩٦.

كان حقّاً يتواتر[١].

وقال العلّامة المجلسي: المعروف بين أهل السِيَر أنّ هذا الملعون بعد الخلافة لم يأتِ المدينة، بل لم يخرج من الشام حتّى مات ودخل النار[٢].

وذكر قريب منه في (مرآة العقول)، وصرّح الشعراني بكذبه، لمخالفته للتاريخ القطعي[٣].

٢ ـ روايات الضحضاح

أخرج البخاري ومسلم من طريق سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الحارث قال: حدّثنا العبّاس بن عبد المطّلب أنّه قال: قلت للنبيّ ﷺ: ما أغنيتَ عن عمّك، فإنّه كان يحوطك ويغضب عليك! قال: هو في ضحضاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل!! وهناك روايات بمضمونها[٤].

وخلاصة ما نقول فيها:

أوّلاً: ضعف أسنادها، فإنّ الراوي في بعض هو سفيان الثوري وهو يدلّس عن الضعفاء، ويكتب عن الكذّابين[٥]. وفيها عبد الملك بن عمير اللخمي الكوفي الذي طال عمره وساء حفظه، وفيه قال أبو حاتم البستي: ليس بحافظ، تغيّر

---

(١) نفس المهموم: ٢٩٦.

(٢) بحار الأنوار ٤٦: ٢٤٧.

(٣) عشر رسائل للأُستادي: ٣١٨.

(٤) صحيح البخاري ٦: ٣٣ ـ طبعة مشكول و٩: ٩٢، الطبقات ١: ١٠٦، مسند أحمد ١: ١٠٧، عيون الأثر ١: ١٣٢، البداية والنهاية ٣: ١٢٥.

(٥) ميزان الاعتدال ١: ٣٩٦.

حفظه، وقال أحمد: ضعيف يغلط، وقال ابن معين: مِخْلَط[١]، وقال ابن خراش: كان شعبة لا يرضاه، وذكر الكوسج عن أحمد أنّه ضعّفه جدّاً[٢].

وثانياً: في أسنادها أيضاً عبد العزيز الدراوَرْدي، وقد قال فيه أحمد بن حنبل: إذا حدّث من حفظه ليس هو بشيء، وإذا حدّث من كتابه فنعم، وقال أيضاً: إذا حدّث من حفظه جاء ببواطيل. وقال أبو حاتم: لا يُحتَجّ به، وقال أبو زرعة: سيّئ الحفظ[٣].

وثالثاً: أنّ فيها اضطراباً وتعارضاً مع بعضها البعض فقوله: لعلّه تنفعه شفاعتي، إشارة إلى رجائه، وقوله: وجدتُه في غمرات النار فأخرجته إلى ضحضاح، حيث كما في بعض الأحاديث قد أناط رسول الله صلى الله عليه وآله شفاعته بالشهادة بكلمة الإخلاص.

ورابعاً: أنّ الشفاعة هي تخفيف في العذاب، وهي مخالفة للآيات الكثيرة التي تقول بأنّ العذاب لا يخفّف عن الكفّار وذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ**﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ**﴾[٥]، وكذلك قوله تعالى في سورة فاطر الآية ٣٦ وآيات أُخر[٦].

---

(١) أي كثير المخالطة! ولعلّه يريد أنّه مُخلِّط، أي كثير الخلط.

(٢) المصدر نفسه ٢: ١٥١.

(٣) المصدر نفسه ٢: ١٢٨.

(٤) النحل: ٨٥.

(٥) البقرة: ١٦٢، آل عمران: ٨٨.

(٦) يراجع: الغدير ٨: ٢٥ـ٢٦.

وعلى هذا، فحديث الضحضاح حديث يخالف الكتاب والسنّة الثابتة، فيُضرَب به عرض الحائط.

وقد جاء في الصحيح مرفوعاً عنهم عليهم السلام أنّهم قالوا: «إذا جاءكم عنّا حديث فاعرضوه على كتاب الله؛ فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالفه فاطرحوه أو ردّوه إلينا»[1].

٣ـ قصّة سيف

ومن الروايات التي ثبت أنّها موضوعة ولا أصل لها ولا أساس هي رواية سيف، فإنّ المصدر الوحيد لها هو محمّد بن جرير الطبري في كتابه (تاريخ الأُمم والملوك)، ومحمّد بن جرير رئيس الفرقة الجريريّة وهي أحد المذاهب البائدة والتي اندرست الآن، ولكنه اشتهر بتاريخه وتفسيره، فقد قال في مقدّمة كتابه: فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين ممّا يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنّه لم يعرف له وجهاً في الصحّة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنّه لم يؤت في ذلك مِن قِبلنا، وإنّما أُتي من قِبل بعض ناقليه إلينا، وإنّا إنّما أدّينا ذلك على نحو ما أُدِّي إلينا[2].

فإنّ كتاب الطبري كتاب تاريخ، فيجب أن يراعي فيه أسناده بل ونصوص أخباره، حيث بعض رواته كما يشاهد في كتب الرجال ضعاف، بل مجاهيل،

---

(١) تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٥ / ح١١٦٩، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٦٣ / ح٢٦١٠٠، ومصادر أخرى في بعضها: «وما خالَفَ كتابَ الله فَدَعُوه» مرويٌّ عن النبيّ وأمير المؤمنين وأئمّة الهدى صلوات الله وسلامه عليهم.

(٢) تاريخ الطبري ١: ٥.

وهذا التاريخ هو المصدر الوحيد لقصّة سيف[١]، وإنّما غاية ما يدلّ عليه حديث سيف هو أنّ ابن سبأ بعد إسلامه آمن بما آمنت به الشيعة من إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأنّه هو الوصيّ والخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأيضاً فيه دلالة على أنّ ابن سبأ أوّل من أخذ يظهر ويجاهر بعقيدته في أمير المؤمنين عليه السلام بشكل علنيّ وحادّ، مستعملاً أُسلوباً وطريقة غريبة على ما اعتاده المجتمع الإسلامي بعد مضيّ خمس وعشرين سنة من التقيّة والخوف[٢].

وأراد خصوم الشيعة أن يُدخلوا في أُصول مذهب الإماميّة (الشيعة) هذا الرجل، وهو عنصر يهوديّ، فلذلك ألصقوا بالشيعة ما لا يليق بشأنهم، فهو كما قال طه حسين في كتابه (الفتنة الكبرى) شخص ادّخره خصوم الشيعة للشيعة وحدهم[٣].

وليست هذه أوّل قارورة كُسرت في الإسلام، وليست آخر تهمة ذكروها ضد الشيعة كما قال العلّامة محمّد جواد مغنية في رسالته إلى السيّد مرتضى العسكري المذكورة في مقدّمة كتابه (عبد الله بن سبأ).

وقصّة عبد الله بن سبأ التي أثارها سيف المذكور في (تاريخ الطبري)، وهو أوّل من نقلها عن كتابين في التاريخ: قال محمّد بن جرير الطبري في (تاريخ الأُمم والملوك): كتب به السري عن شعيب عن سيف عن عطيّة عن يزيد الفقعسي قال:

---

(١) يراجع: عليّ وبنوه ٢: ٢٤ ـ ط ١٢ دار المعارف القاهرة، نشأة الفكر الفلسفي ٢: ٣٩ ـ ط ٨ دار المعارف القاهرة، عبد الله بن سبأ ١: ١٧، الردّ الكبير على مزاعم إلهي ظهير ٣: ٢٥٠، أصل الشيعة وأُصولها: ١٧٩، معجم رجال الحديث ١١: ٢٠٧، الميزان ٩: ٢٦٠، الغدير ٣: ٣٦٦، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ٦: ٤٥٥، الفتنة الكبرى ٢: ٩٨، عبد الله بن سبأ للشيخ علي آل محسن.

(٢) الردّ الكبير على مزاعم إلهي ظهير ٣: ٢٦٧.

(٣) الفتنة الكبرى ٢: ٩٨، عبد الله بن سبأ دراسة وتحليل، للشيخ علي آل محسن.

كان عبد الله بن سبأ يهوديّاً من أهل صنعاء، فبدأ بالحجاز ثمّ البصرة ثمّ الكوفة ثمّ الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتّى أتى مصر فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: العجب ممّن يزعم أنّ عيسى يرجع، ويكذِّب بأنّ محمّداً يرجع! وقد قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ**﴾[1]، فمحمّد أحقّ بالرجوع من عيسى. قال: فقُبل ذلك عنه، ووَضَع لهم الرجعة فتكلّموا فيها.

ثمّ قال لهم بعد ذلك: إنّه كان ألفُ نبيّ، ولكلّ نبيّ وصيّ، وكان عليّ وصيَّ محمّد.

ثمّ قال: محمّد خاتم الأنبياء، وعليّ خاتم الأوصياء.

ثمّ قال بعد ذلك: مَن أظلمُ ممّن لم يُجِزْ وصيّة رسول الله ﷺ ووثب على وصيّ رسول الله ﷺ وتناول أمر الأُمّة؟![2]

هذا غيض من فيض ممّا أثاروه ضدّ الشيعة، وأضافوا إلى هذا الرجل أُموراً منها: نشأة الشيعة، وازدهار آرائهم، والثمرات العلميّة، فهو أصل الشجرة الإماميّة!

وقصّة سيف قد نقدها العلماء والمحقّقون، منهم الأُستاذ أسد حيدر في كتابه (الإمام الصادق والمذاهب الأربعة)، والعلّامة الشيخ عبد الحسين الأميني في كتابه (الغدير)، والأُستاذ محمود أبو ريّة في (الأضواء على السنّة المحمّديّة)، والدكتور طه حسين في (الفتنة الكبرى)، والذي بحثها بحثاً عميقاً وأوضح طريق الحديث وشخصيّة عبد الله بن سبأ وقصّة سيف هو المحقّق المعاصر السيّد مرتضى العسكري، فإنّه ألّف كتاباً مستقلّاً في شخصيّة عبد الله بن سبأ كونه المحور لقصّة

---

(١) القصص: ٨٥.

(٢) تاريخ الطبري (تاريخ الأُمم والملوك) ٣: ٣٧٨، الردّ الكبير على مزاعم إلهي ظهير ٣: ٢٤٣.

سيف، والروايات المنقولة عن سيف، فكتاب (عبد الله بن سبأ) يُعدّ أهمّ كتاب حول الموضوع، فقد جاء بأوضح البراهين وأقوى أدلّة على بطلان أُكذوبة سيف وما رواه الطبريّ في كتابه.

ثمّ بعد الطبري جاء مَن أخذ هذه القصّة والأُسطورة منه، فصارت كتبهم مصدراً لها! وهم المؤرّخون المعروفون: كابن الأثير في (الكامل)، وأبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي الشامي في (البداية والنهاية)، وعبد الرحمن بن خلدون في كتابه (العِبَر).. وغيرهم.

فـ(تاريخ الطبري) هو مصدرها الأُمّ، وهي عن سيف المتوفّى في عصر هارون الرشيد أو بعده، ورواية سيف ـ وإن كثر نقلها وتداولها ـ ولكن إذا بُحثت بحثاً تاريخيّاً فإنّ النتيجة هي أنّ القصّة من الأكاذيب، وعليه فلا يمكن الاعتماد على الخبر التاريخي، فالرواة وإن كثروا في سلسلة الإسناد إلّا أنّها لا تبلغ التواتر، فإنّ المتواتر كما قال علماء الحديث والدراية: ما كان في صدر سنده ووسطه وآخره متواتراً، بحيث يمتنع التوافق على الكذب، فهذا حديث «إنّما الأعمال بالنيّات» المرويّ عن رسول الله ﷺ في أوّل (صحيح البخاري) وسائر الصحاح والمسانيد وقد نقله أحمد بن حنبل في (مسنده) من أربعين طريقاً.. تجده مع ذلك كلّه وكما صرّح عنه علماء الحديث والدراية بأنّه غير متواتر، ولذلك قال الشهيد الثاني في (الرعاية)، وملّا علي القارئ الهروي في (مرقاة المفاتيح) وغيرهما في حديث «إنّما الأعمال بالنيّات»: الحديث مشهور بالنسبة إلى آخره، غريب بالنسبة إلى أوّله[1].

---

(١) الرعاية: ١٠٧، مرقاة المفاتيح ١: ١٠٥.

وممّن صرّح أيضاً بعدم تواتره عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوري حيث قال في مقدّمته في (علم الحديث): إنّ حديث «إنّما الأعمال بالنيّات» ليس متواتراً[١]، بل هو خبر واحد، لأنّ ناقله في السلسلة الأُولى عمر بن الخطّاب عن رسول الله صلى الله عليه وآله ونقله علقمة عنه، فهو في السلاسل الثلاث الأُولى خبر واحد. نعم نقله في سلسلة المراتب الأخيرة أكثر من ستّين رجلاً عنهم، فهو ليس من أوّله متواتراً، ومجرّد كثرة الراوي في آخر السند لا يعدّ متواتراً[٢].

فرواية عبد الله بن سبأ ـ وإن كثر ناقلوها ـ فإنّ سندها ينتهي ويتّصل بسيف، وهو واحد ضعيف، بل مجهول ومهمل، بل على ما ثبت لدى العلّامة السيّد مرتضى العسكري أنّه شخصيّة مختلقة لا وجود حقيقيَّ لها، فهو واحد من الصحابة الذين صنعهم القصّاصون والوضّاعون، فإنّ الوضّاعين كما وضعوا أحاديث نسبوها إلى النبيّ وأهل بيته عليهم السلام وضعوا كذلك رواة لسلسلة أسناد الروايات، لأنّ الوضّاع المتجرّئ على وضع الحديث لا يتوانى عن أن يضع ويختلق رواة لا وجود لهم في الرجال والدراية والحديث والتاريخ، فإنّ القصّاصين كما اختلقوا قصصاً وأساطير اختلقوا رواة لها أيضاً، ومنها أسطورة سيف.

وفي هذا يقول الدكتور طه حسين في مقام نقده: هذه كلّها أُمور لا تستقيم

---

(١) مسند أحمد ١: ٢٥، سنن النسائي ١: ٥٨ و٦: ١٥٨، سنن ابن ماجة / ح٤٢٢٧، سنن أبي داود / ح ٢٢٠١، صحيح البخاري ١: ٢، صحيح مسلم ٦: ٤٨ / ح١٩٠٧، السنن الكبرى / ح٧٨.

(٢) فتح الباري ١: ٨، عمدة القاري ١: ١٩، إرشاد الساري ١: ٧٩، معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهيم: ١٦٤ و ٣٧٠، التقييد والإيضاح: ١٠١، تدريب الراوي ١: ١٢٤ دار الكتب العلميّة.

للعقل ولا تثبت للنقد، ولا ينبغي أن تقام عليها أُمور التاريخ[١].

فالقضيّة باطلة عقلاً ولا تصحّ تاريخاً، ونظراً لما في هذه القصّة من أهميّة، وأنّ بعض الناس يظنّون أنّ رواتها ثقات، فقد دعت الحاجة إلى تنقيح السند ومراجعة كتب الرجال حتّى نقف على حقيقة الأمر من أنّ رواتها ثقات أم لا؟ ولا يخفى أنّ سند القصّة هو سيف وحده، وقد انفرد بذلك سيف ثمّ الطبريّ عنه، فهذا يُعَدّ في اصطلاح علماء الدراية والحديث منفرداً، لأنّه انفرد بنقلها الطبري، وهو عن سيف.

وقد ذكر أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري في (تاريخه في حوادث سنة ٣٠هـ ق) مكاتبةً عن السري: أنّ شعيباً حدّثه عن سيف، عن عطيّة، عن يزيد الفقعسي...[٢].

فالحديث ـ على مختلف نقوله لا يخرج عن دائرة: الطبري، والسري، وشعيب، وسيف، وعطيّة، ويزيد الفقعسي، وقد استند إليه: أحمد أمين، وضياء الدين الريس، ونظراؤهم في الحكم على الشيعة باليهوديّة!![٣]

وبعد هذا نقدّم دراسة مختصرة عن رجال هذه القصّة فنقول: إن:

١ ـ السري: هو أوّل سلسلة الرواية، والطبري يروي عنه ويقول: كتب إليّ السري، أو فيما كتب إليّ السري، أو حدّثني السري بن يحيى؛ فهذا شاهد على أنّ نقل الحديث عند الطبري عن السري هو نقل بالمشافهة، وكلاهما دليل على أنّ

---

(١) الفتنة الكبرى: ١٣٤، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ٢: ٤٧٢.

(٢) تاريخ الطبري ٥: ٦٦.

(٣) فجر الإسلام: ١١٠، النظريّات السياسيّة الإسلاميّة: ٤١.

السري هو أُستاذ الطبري، غير أنّ الطبري لم يعرّفْه مَن هو؟ لأنّ المعروف والمشهور في كتب الرجال هو سريّ بن يحيى الذي توفّي سنة ١٦٧هـ ق والطبري ولد سنة ٢٢٤، وتوفّي سنة ٣١٠هـ ق، فإذن بين موت السري وولادة الطبري فاصلة زمنية تبلغ سبعاً وخمسين سنة، فكيف يروي الطبري عنه بلا واسطة؟! ومع ذلك يقول: حدّثني، أو كاتبني، وهذان يحصلان في المعاصرة، فإن لم يلتقِ الطبري بسريّ بن يحيى ولم يَروِ عنه مشافهةً ولا مكاتبة، فإنّ التدليس في الأسناد لا في المتن، والتدليس في الأسناد هو أن ينقل عنه مباشرةً ولم يكن قد التقاه، بعبارة: مكاتبةً، أو مشافهة، ويُظهِر ويبيّن أنّه لَقِيَه، وهذا تدليس في السند وفيه قالوا: المدلّس ما خفي عيبه[1].

فإذا كان السريّ بن يحيى هذا حاله، فالرواية تدليس من قِبل الطبري، نعم ذكر ابن أبي حاتم البستي في كتابه (الثقات): سريّ بن يحيى بن السري المتوفّى سنة ٣٢٧، فهذا هو الذي يمكن أن يروي عنه الطبري، غيرَ أنّه مجهول ومهمل في كتب الرجال، وهذا معاصر لابن أبي حاتم البستي، ولم يشر إلى أنّه محدِّثٌ أو راوٍ أو فقيه أو مؤرّخ.

وبعضهم يرى أنّ السريّ الذي يروي عنه الطبري هو سريّ بن إسماعيل الهَمْداني الكوفي ابن عمّ الشَّعبي، ولا يصحّ هذا أيضاً، لأنّ الشعبي توفّي سنة ١٠٣هـ ق وولادة الطبري كانت في سنة ٢٢٥هـ ق، ومع هذا فهو في كتب الرجال

---

(١) يراجع: مقباس الهداية ١: ٣٦٧، علوم الحديث ومصطلحه: ١٧٠، مقدّمة ابن الصلاح: ٥٨، أُصول الحديث: ١١٤، قواعد التحديث: ١٣٢، تدريب الراوي ١: ٢٢٣، نهاية الدراية: ٢٩٥، جامع المقاصد ١: ٢٨٧، مقدّمة المنهاج شرح مسلم ١: ٣٣، جامع الأُصول ١: ١٦٧، فتح المغيث ١: ١٦٩، ظفر الأماني: ٣٧٣، شرح التبصرة والتذكرة ١: ٣٠٣، معرفة علوم الحديث: ١٠٣.

موصوف بصفات دالّة على جرحه وفسقه، فهو ضعيف، متروك الحديث كما صرّح به: ابن المبارك، وأبو داود، والنسائي، وعنه قال ابن عَدي في (الكامل في الضعفاء): هو ليس بثقة، وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه عليها أحد. وفيه يقول ابن حِبّان البستي: كان يقلّب الأسانيد، ويرفع المراسيل![1]

ويروي بعضهم أنّ السريّ هو سريّ بن عاصم، مؤدّب المعتزّ المتوفّى سنة ٢٨٥هـ ق، وكان معاصراً للطبري، وهذا يمكن أن يروي عنه الطبري، ولكن فيه قال ابن خداش: إنّه كذوب! وقال ابن عديّ: إنّه يسرق الحديث! وقال النقّاش: إنّه وضّاع. وذكر شمس الدين محمّد الذهبي في (ميزان الاعتدال) حديثين من موضوعاته، فهذا يُظَنّ أنّه أوّل الرواة الذين نقل الطبري عنه.

٢ ـ وشعيب الذي نقل عنه السريّ هو مجهول في كتب الرجال والجرح والتعديل، فقد قال شمس الدين محمّد الذهبي في (ميزان الاعتدال): شعيب بن إبراهيم الكوفي، رواية كتب سيف عنه: فيه جهالة. ونظيره قال ابن عديّ.

٣ ـ وسيف بن عمر الضَبّي الأسدي هو بطل أخبار السبائيّة ونشأتهم وتطوّرهم في المجتمع الإسلامي، وهو المختلِق لهؤلاء الأساتذة، وقد وصفوه بأنّه: وضّاع، كذّاب، زنديق، يروي الموضوعات عن الأثبات.

قال شهاب الدين ابن حجر العسقلاني: قال ابن معين: ضعيف الحديث. وفي أُخرى: فليس خير منه أنا. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي. وقال أبو داود: ليس بشيءٍ. وقال النسائي والدارقطني: ضعيف. وقال ابن عديّ: بعض أحاديثه مشهورة، وعامّتها منكرة لم يتابَع عليها.

---

(١) تهذيب التهذيب ٣: ٤٥٩، ميزان الاعتدال ١: ٢٧٠.

وقال ابن حبّان: قالوا عنه: إنّه كان يضع الحديث، واتُّهم بالزندقة. وقال الدارقطني: متروك. وقال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: اتُّهم بالزندقة[١].

وقال شمس الدين محمّد الذهبي نحو ما قاله شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، ونقل كلمات العلماء في طعنه، وضعّفه، ونقل في ترجمة القعقاع حديثاً موضوعاً عنه[٢].

٤ ـ وعطيّة هو الآخَر مجهول لا يُعلم مَن هو، هل هو عطيّة العوفي المتوفّى سنة ١١٠هـ ق، أو عطيّة بن قيس الكلابي المتوفّى سنة ١٢١هـ ق؛ فإن كان الأوّل فهو تابعيّ لم يُدركه سيف، وإن كان الثاني فهو أيضاً شاميّ لم يتّصل به سيف، ونحن لا نعلم مَن هو، وأيّ شخص كان، فسيف نفسه وضّاع يضع الحديث عن كلّ شخص!

٥ ـ ويزيد الفقعسي هو أيضاً مجهول، لم يوجد له في كتب الرجال والتراجم والجرح والتعديل أثر ولا خبر.

أمّا تقييم الحديث متناً، فقد أورد عليه كلّ من العلّامة الأميني والعسكري بما لا يدعو للشكّ مجالاً بوضعه[٣]، فلا أدري كيف يكون مثل هكذا حديث محلَّ اهتمام الشيخ محمّد حسن الكوثري، والحنفي المخالف لغيره بشدّة، والمستشرقين الذين تمسّكوا بالموضوع وشنّوا ـ على الشيعة خاصّة وعلى الإسلام ـ عامّة حرباً إعلاميّة ظالمة. ولا يخفى أنّ المستشرقين إمّا جواسيس

---

(١) تهذيب التهذيب ٤: ٢٩١.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٤٣٨، الجرح والتعديل ٢: ٢٧٨ و٣: ٣٦ / القسم ٢، الإصابة ٢: ٢٣٩، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ٢: ٤٧٨.

(٣) الغدير ٣: ١٣٧ و٨: ٥٢٧ و٩: ٣٠١.

للغرب المستعمر، أو هم قساوسة للنصارى المعادين للإسلام.

وإذا أردت المزيد فراجع كتاب (عبد الله بن سبأ) للعلّامة السيّد مرتضى العسكري ﷺ فإنّه قد توسّع فيه، وأثبت أنّ الرجل لم يكن له أثر في التاريخ، وهكذا راجع كتابه الآخر (مائة وخمسون صحابيّ مُختلَق).

الفصل الخامس
الروايات المخالفة للعقل

الف ـ روايات سهو النبيّ صلى الله عليه وآله

عنوان العصمة عند الشيعة والعامّة من العناوين المتنازع فيها، والمراد هي عصمة الأنبياء، ونحن كتبنا رسالة موسّعة في عصمة النبيّ صلى الله عليه وآله وما يتعلّق بها.

وفي معناها لغةً، قال إسماعيل بن حمّاد الجوهري في (الصحاح): العصمة: المنع، يقال: عصمه الطعام، أي منعه من الجوع. والعصمة الحفظ، يقال: عصمته فانعصم. واعتصمت باللّه، إذا امتنعت بلُطفه من المعصية[1].

وقال أحمد بن فارس القزويني: عَصَمَ أصل واحد صحيح يدلّ على إمساك ومنع وملازمة. والمعنى في ذلك كلّه واحد، من ذلك العصمة أن يعصم الله تعالى عبدَه من سوء يقع فيه، واعتصم العبد باللّه تعالى، إذا امتنع. واستعصم: التجأ. وتقول العرب: أعصمت فلاناً، أي هيّأت له شيئاً يعتصم بما نالته يده، أي يلتجئ ويتمسّك به[2].

فالعصمة أصلها عند ابن فارس ترجع إلى المنع، فإنّه يُرجِع الكلمات إلى

---

(١) الصحاح ٥: ١٩٨٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤: ٣٣١.

المعنى المصدري. وأمّا نحن فنعتقد أنّ الأصل في العصمة هي القلادة، والعصمة بالضمّ والكسر وجمعها أعصام، فكأنّ القلادة تكون سبب منع.

والعصمة في الاصطلاح: قال العلّامة محمّد حسين الطباطبائي صاحب (تفسير الميزان): العصمة: قوّة تمنع الإنسان عن اقتراف المعصية والوقوع في الخطأ[1]. وكان عرّفها المقداد بن عبد الله السيوري ـ المعروف بالفاضل المقداد بين فقهائنا ومتكلّمينا ـ بقوله: العصمة: عبارة عن لطف يفعله الله في المكلّف بحيث لا يكون له مع ذلك داعٍ إلى ترك الطاعة، ولا إلى فعل المعصية، مع قدرته على ذلك[2].

فنحن نعتقد أنّ المعاصي سموم وقاذورات، والعارف والعالم بها لا يتناولها بل لا يتقرّب منها، فللعصمة عندنا مرتبة عالية من التقوى، فالمعصوم هو المتّقي الكامل العارف، ولذلك سأل محمّد بن أبي عُمَير ـ المحدّث والفقيه المعروف والذي هو عند الرجاليّين من المشايخ الثلاثة، ومشايخه كلّهم ثقات، ومراسيله عندهم كمسانيده معتبرة، وهو الذي صرّح النجاشي عنه بأنّ الأصحاب يسكنون إلى مراسيله ـ سأل هشامَ بن الحكم المتكلّم الذائد عن الولاية، عن علل المعصية وأُسسها، فقال ابن أبي عمير: ما سمعت طول صحبتي لهشام بن الحكم كلاماً أحسن من هذا الكلام، وهذا نصّ الحديث:

روى محمّد بن عليّ بن بابويه، عن ماجيلويه، عن عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير قال: ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي إيّاه شيئاً

---

(١) الميزان ٨: ١٤٢.

(٢) إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: ٣١٠، دلائل الصدق ١: ٣٧٠، الإلهيّات ٣: ١٥٨.

أحسنَ من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام، فإنّي سألته يوماً عن الإمام أهو معصوم؟ قال: نعم. قلت له: فما صفة العصمة فيه؟ وبأيّ شيء تُعرَف؟ قال: إنّ جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها: الحرص، والحسد، والغضب، والشهوة؛ فهذه منتفية عنه:

لا يجوز أن يكون حريصاً على هذه الدنيا وهي تحت خاتمه؛ لأنّه خازن المسلمين، فعلى ماذا يحرص؟!

ولا يجوز أن يكون حسوداً؛ لأنّ الإنسان إنّما يحسد من هو فوقه، وليس فوقه أحد، فكيف يحسد مَن هو دونه؟!

ولا يجوز أن يغضب لشيء من أُمور الدنيا إلّا أن يكون غضبه للّه عزّ وجلّ، فإنّ الله قد فرض عليه إقامة الحدود، وأن لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا رأفة في دينه حتّى يقيم حدود الله عزّ وجلّ.

ولا يجوز أن يتّبع الشهوات ويُؤْثر الدنيا على الآخرة، لأنّ الله عزّ وجلّ حبّب إليه الآخرة كما حبّب إلينا الدنيا، فهو ينظر إلى الآخرة كما ننظر إلى الدنيا، فهل رأيت أحداً ترك وجهاً حسناً لوجه قبيح؟ وطعاماً طيّباً لطعام مرّ؟ وثوباً ليّناً لثوب خشن؟ ونعمةً دائمة باقية لدنيا زائلة فانية؟![1]

فهذا يدلّ على أنّ العصمة هي فرع شجرة العلم، والعلم القطعي بعواقب المعاصي يجعل في نفس الإنسان رادعاً عن المعصية؛ والمعاصي عند المعصومين كالأمراض المسرية، لا يقربها أحد من الناس.

---

(١) رواه الشيخ الصدوق في كتبه هذه: الخصال: ٢١٥ / ح٣٦، علل الشرائع: ٢٠٤ ـ ٢٠٥ / ح ٢ ـ الباب ١٥٥، معاني الأخبار: ١٣٣ / ح ٣، أمالي الصدوق: ٣٧٥ ـ المجلس ٩٢ / ح ٥.

والمتكلّمون اختلفوا في عصمة الأنبياء وخصوصيّاتها، ولكنّ الإماميّة اتّفقوا على عصمة الأنبياء والأئمّة صلوات الله وسلامه عليهم[١].

قال العلّامة الحلّي: لا يجوز على الأنبياء صغيرةٌ ولا كبيرة؛ لا قَبل البعثة ولا بعدها[٢].

وقال ابن حزم الأندلسي في كتابه المعروف (الفصل في المِلل والأهواء والنِّحَل): اختلف الناس؛ هل تعصي الأنبياء أم لا؟ فذهبت طائفة إلى أنّ رسل الله يعصون الله في جميع الكبائر والصغائر عمداً، حاشا الكذبَ في التبليغ فقط. وهذا قول الكرّاميّة من المرجئة، وقول ابن الطيّب الباقلّاني من الأشعريّة ومن اتّبعه، وهو قول اليهود والنصارى. وسمعت من يحكي عن بعض الكرّاميّة أنّهم يجوّزون على الرسل الكذب في التبليغ أيضاً، وأمّا هذا الباقلّاني فإنّا رأينا في كتاب صاحبه أبي جعفر السمناني قاضي الموصل أنّه كان يقول: إنّ كلّ ذنب، دَقّ أو جلّ، فإنّه جائز على الرسل، حاشا الكذب في التبليغ فقط، قال: وجائز عليهم أن يكفروا، قال: وإذا نهى النبيّ عن شيء ثمّ فعله، فليس ذلك دليلاً على أنّ ذلك النهي قد نُسخ، لأنّه قد يفعله عاصياً للّه عزّ وجلّ[٣].

هذا ملخّص ما عند الإماميّة من معنى العصمة وعند غيرهم، والإماميّة يعتقدون بها للأدلّة العقليّة والنقليّة. إنّ الإماميّة يوجّهون ما ظاهره نسبة المعصية والخطأ إلى الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، ولأجل ذلك فقد ألّف السيّد المرتضى علم الهدى كتابه

---

(١) بحار الأنوار ١٧: ١٠٨ ـ ١٠٩ (تبيين) و٢٥: ٢٠٩ ـ ٢١١ (تذنيب)، نهج الحقّ: ١٤٢، رياض السالكين ٢: ٤٧١، اللوامع الإلهيّة: ٢٤٥، صراط الحقّ ٣: ١٠٢.

(٢) كشف المراد: ٢١٧.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤: ٢.

(تنزيه الأنبياء)، وبحث ذلك مفصّلاً العلّامة المجلسي في (بحار الأنوار)[1]، والأُستاذ آية الله معرفت في كتابه (تنزيه الأنبياء).

فقد صرّح العلّامة المجلسي بقوله: اعلم أنّ الإماميّة اتّفقوا على عصمة الأئمّة عليهم السلام من الذنوب.

أمّا العامّة، فالمعصوم عندهم غير موجود، ولو فرضوا وجوده فهو في دائرة تبليغ الأحكام عند بعضهم، فضلاً عن العصمة عن تعرّضه للخطأ والسهو والمعصية وغيرها كالسحر والكهانة والأمراض القبيحة والأفعال المرفوضة عند العرف، ففي عقيدتهم أنّها كلّها لا تمتنع على الرسول، حيث إنّه بشر لا غير، نبيّ في تبليغ الدين لا غير. وفلسفة ما قالوا في النبيّ من أنّه ينسى ويخطأ في الأحكام الشرعيّة هو ما جاء في صحاح أهل السنّة والجماعة.

فعن أبي هريرة قال: صلّى بنا النبيّ صلى الله عليه وآله الظهر ركعتين، ثمّ سلّم، ثمّ قام إلى خشبة في مُقدّم المسجد ووضع يده عليها، وفي القوم يومئذٍ أبو بكر وعمر فهابا أن يكلّماه، وخرج سَرَعانُ الناسِ، فقالوا: قَصُرَت الصلاة! وفي القوم رجل كان النبيّ صلى الله عليه وآله يدعوه ذا اليدين، فقال: يا نبيّ الله، أنسيت أم قَصُرت؟ فقال: لم أنسَ ولم تقصُر، قالوا: بل نسيتَ يا رسول الله، قال: صدق ذو اليدين! فقام فصلّى ركعتين!

وروى الشيخان البخاري ومسلم في (صحيحيهما) عن أبي هريرة أنّه قال: صلّى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة العصر فسلّم في ركعتين، فقام ذو اليدين فقال:

---

(١) بحار الأنوار ١١: ٧٢ـ٩٦، و١٩٨ـ٢٠٣ و١٧: ٣٤ـ٩٧ باب عصمة النبي صلى الله عليه وآله، سفينة البحار ٣: ٥٠٧ـ٥١٠ باب «عَصَم».

أقصُرَت الصلاة يا رسول الله أم نسيتَ؟ فقال رسول الله ﷺ: كلّ ذلك لم يكن، فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله. فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: أصدَقَ ذو اليدين؟ فقالوا: نعم يا رسول الله. فأتمّ رسول الله ما بقي من الصلاة، ثمّ سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم(١).

وعن أبي هريرة أيضاً أنّ رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيتَ يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: أصدَقَ ذو اليدين؟ فقال الناس: نعم...(٢).

ونقل مسلم بن الحجّاج النيسابوري في كتابه (الصحيح) في باب السهو في الصلاة عن علقمة قال: قال عبد الله: صلّى رسول الله ﷺ ـ قال إبراهيم: زاد أو نقص ـ فلمّا سلّم قيل له: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟! قال: وما ذاك؟ قالوا: صلّيتَ كذا كذا، قال: فثنّى رجليه واستقبل القبلة فسجد سجدتين، ثمّ سجد سجدتين ثمّ سلّم، ثمّ أقبل علينا بوجهه فقال: إنّه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به، ولكن إنّما أنا بشر أنسى كما تنسَون، فإذا نسيت فذكّروني...(٣).

وفي باب «إذا سلّم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدتين» في (صحيح البخاري) عن أبي هريرة قال: صلّى بنا النبيّ ﷺ الظهر أو العصر فسلّم، فقال له ذو اليدين: الصلاة يا رسول الله، أنقَصَت؟ فقال النبيّ لأصحابه: أحقٌّ ما يقول؟ قالوا: نعم. فصلّى ركعتين أُخريَين، ثمّ سجد سجدتين(٤).

---

(١) صحيح مسلم ١: ٤٠٣.

(٢) صحيح البخاري ٢: ٨٦.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٥: ٦٥ـ٦٦، ٧٠.

(٤) صحيح البخاري ٢: ٨٦، صحيح مسلم ٥: ٧٣.

وروى الدارمي في (سننه) عن أبي هريرة كذلك أنّه قال: صلّى النبيّ ﷺ إحدى صلاتَيِ العشيّ فصلّى ركعتين، ثمّ سلّم وقام إلى خشبة معترضة في المسجد فوضع يده عليها، قال....

وقام كأنّه غضبان قال: فخرج السرعان من الناس وجعلوا يقولون: قَصُرَت الصلاة، قصُرت الصلاة! وفي القوم أبو بكر وعمر فلم يتكلّما، وفي القوم رجل طويل اليدين يُسمّى ذا اليدين، فقال: يا رسول الله، أنسيت الصلاة أم قَصُرَت؟! فقال: ما نسيت وما قصرت الصلاة، فقال: أوَ كذلك؟ قالوا: نعم. قال: فرجع فأتمّ ما بقي، ثمّ سلّم وكبّر فسجد طويلاً...[1].

وروى أبو داود في (سننه) عن عِمران بن حُصَين أنّ رسول الله ﷺ كان في مسير له، فناموا عن صلاة الفجر فاستيقظوا بحَرّ الشمس، فقال عليه الصلاة والسلام: تنحَّوا عن هذا المكان. ثمّ أمر بلالاً فأذّن، ثمّ توضّؤوا وصَلَّوا ركعتي الفجر، ثمّ أمر بلالاً فأقام الصلاة فصلّى بهم صلاة الصبح[2].

اِعلم أنّ هذه الروايات كثيرة موزّعة على الجوامع الحديثيّة، ويمكن جمعها من (التاج الجامع للأُصول في أحاديث الرسول) للشيخ علي ناصف، و(جامع الأُصول) لمبارك بن محمّد الجزري وغيرهما من الجوامع الروائيّة، ومع ذلك كلّه فقد وردت هذه الروايات في المصادر الروائيّة الشيعيّة؛ كـ(الكافي) للكليني، و(من لا يحضره الفقيه) لمحمّد بن عليّ بن بابويه القمّي الصدوق، والتهذيبين ـ (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار) ـ للطوسي. هذا في الجوامع المتقدّمة، أمّا

---

(١) سنن الدارمي ١: ٣٥١، ٣٥٢.

(٢) سنن أبي داود ١: ١٠٩.

الجوامع المتأخّرة فهي: (بحار الأنوار) للعلّامة محمّد باقر المجلسي، و(الوافي) للفيض الكاشاني، و(وسائل الشيعة) لمحمّد بن الحسن الحرّ العاملي، و(مستدرك الوسائل) للمحدّث الميرزا حسين النوري، و(جامع أحاديث الشيعة) المؤلَّف بإشراف ورعاية آية الله العظمى الحاج حسين البروجردي، فالمصادر الروائيّة الشيعيّة تروي هذا جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن، فما طُعن به على العامّة طُعن به على الخاصّة.

والعلماء أمام هذه الروايات فئتان: فئة تلّقته بالقبول، وهم العامّة جميعهم، فقد قالوا بأنّ هذه الروايات صريحة على أنّ النبيّ ليس بمعصوم في المسائل الخارجيّة اليوميّة والشخصيّة، ولكنّه معصوم في الأُمور التشريعيّة والتبليغيّة. كما أنّ علماء الشيعة أيضاً فئتان، فالفئة المتقدّمة كالشيخ أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي صاحب (مَن لا يحضره الفقيه)، وأُستاذه وأبيه عليّ بن بابويه القمّي المعروفَين في الكتب الفقهيّة والعلميّة بابنَي بابويه، وأُستاذه الآخر محمّد بن الحسن بن محمّد بن الوليد، الأُستاذ الرجالي في الجرح والتعديل ـ فعن الصدوق في خبر صوم الغدير في (مَن لا يحضره الفقيه): كلّ ما صحّحه أُستاذي فهو عندي صحيح، وكلّ ما ردّه فهو عندي مردود[1] ـ وهكذا القمّيّون المعاصرون لهم، كمحمّد بن يحيى الأشعري القمّي صاحب (نوادر الحكمة) الذي أخرج البرقي من قم لروايته فضائل ومناقب ومعجزات أهل البيت عليهم السلام فالأخباريّون كلّهم وعلى رأسهم المشايخ الثلاث هم ناقلون لهذه الروايات، وأكثرهم يعتمد عليها، بل قاموا بانتقاص مَن ردّها. والروايات كما ذكرنا في الجوامع المتقدّمة والمتأخّرة

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٩٠، قاموس الرجال ٩: ١٩١.

موجودة، ومن الفقهاء العظام الذين اتّبعوا هؤلاء في عدم العصمة في المسائل الخارجيّة هو العلّامة الفقيه الملّا أحمد النراقي صاحب (مستند الشيعة)[1]، فإنّه استند كثيراً في مستنده على الروايات المذكورة ولم يناقش فيها؛ لا سنداً ولا دلالة، بل صرّح في مورد أنّ النبيّ لا يجب أن يكون معصوماً في المسائل الخارجيّة.

وروايات الشيعة فيها روايات صحاح لا غبار عليها سنداً، ولكن مَن وضع الحديث وضع سنده أيضاً، فذلك لا يصعب عليه كما لا يصعب عليه أن يضع ألفاظاً وعبارات فصيحة لكي لا ينفر عنها القارئ والسامع.

ففي (الكافي) روى ثقة الإسلام الكليني بسند موثّق معتبر: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: مَن حفظ سهوه فأتمّه فليس عليه سجدتا السهو، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صلّى بالناس الظهر ركعتين ثمّ سها فسلّم، فقال له ذو الشمالين: يا رسول الله، أنزَلَ في الصلاة شيء؟ فقال: وما ذاك؟ قال: إنّما صلّيت ركعتين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أتقولون مثل قوله؟ قالوا: نعم. فقام صلى الله عليه وآله فأتمّ بهم الصلاة وسجد بهم سجدتَي السهو...[2].

وروى الشيخ الطوسي: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مَن حفظ سهوه فأتمّه فليس عليه سجدتا السهو، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صلّى بالناس الظهر ركعتين ثمّ سها، فقال له

---

(١) مستند الشيعة ٧: ٩٥.

(٢) الكافي ٣: ٣٥٥ـ٣٥٦/ح ١.

ذو الشمالين: يا رسول الله، أنزَلَ في الصلاة شيء؟ فقال: وما ذاك؟ قال: إنّما صلّيت ركعتين، فقال رسول الله ﷺ: أتقولون مثل قوله؟ قالوا: نعم. فقام فأتمّ بهم الصلاة وسجد سجدتي السهو. قال: قلت: أرأيت من صلّى ركعتين وظنّ أنّها أربع فسلّم وانصرف ثمّ ذكر بعدما ذهب أنّه إنّما صلّى ركعتين؟ قال: يستقبل القبلة من أوّلها.

قال: قلت: فما بال الرسول ﷺ لم يستقبل الصلاة، وإنّما أتمّ ما بقي من صلاته؟ فقال: إنّ رسول الله ﷺ لم يبرح من مجلسه، فإن كان لم يبرح من مجلسه فليتمّ ما نقص من صلاته إذا كان قد حفظ الركعتين الأُولتَين[1].

وطريق الشيخ إلى الحسين بن سعيد صحيح كما في (الخلاصة)، و(نقد الرجال)، و(جامع الرواة)، و(معجم رجال الحديث). وزرعة وسماعة ـ وإن كانا واقفيّين ـ ولكنّهما ثقتان.

وفي رواية أُخرى: أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن أبي جميلة، عن زيد الشحّام أبي أُسامة قال: سألته عن الرجل صلّى العصر ستّ ركعات أو خمس ركعات، قال: إن استيقن أنّه صلّى خمساً أو ستّاً فَلْيُعد، وإن كان لا يدري أزاد أم نقص فليكبّر وهو جالس، ثمّ ليركع ركعتين يقرأ فيها بفاتحة الكتاب في آخر صلاته ثمّ يتشهّد، وإن هو استيقن أنّه صلّى ركعتين أو ثلاثاً ثمّ انصرف فتكلّم فلم يعلم أنّه لم يتمّ الصلاة قائماً؛ عليه أن يتمّ الصلاة ما بقي منها، فإنّ نبيّ الله ﷺ صلّى بالناس ركعتين ثمّ نسي حتّى انصرف، فقال له ذو الشمالين: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ فقال: أيّها الناس، أصَدَق ذو الشمالين؟

---

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٧/ح١٤٣٨.

فقالوا: نعم، لم تصلّ إلّا ركعتين. فقام فأتمّ ما بقي من صلاته[١].

وروى الشيخ الطوسي عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن النعمان، عن سعيد الأعرج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله ثمّ سلّم في ركعتين، فسأله مَن خلفه: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك! قالوا: إنّما صلّيت ركعتين، فقال: أكذاك يا ذا اليدين؟ وكان يُدعى ذا الشمالين، فقال: نعم، فبنى على صلاته فأتمّ الصلاة أربعاً، وقال: إنّ الله عزّوجلّ هو الذي أنساه رحمةً للأُمّة، ألا ترى لو أنّ رجلاً صنع هذا لعُيِّر وقيل: ما تقبل صلاتك، فمن دخل عليه اليوم ذلك قال: قد سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وصارت أُسوة، وسجد سجدتين لمكان الكلام[٢].

وعنه في (الاستبصار): فأمّا ما رواه سعد بن عبد الله، عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليّ، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام فإنّه قال: صلّى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله الظهر خمس ركعات، ثمّ انفتل، فقال له بعض القوم: يا رسول الله، هل زِيد في الصلاة شيء؟ فقال: وما ذاك! قال: صلّيت بنا خمس ركعات. قال: فاستقبل القبلة وكبّر وهو جالس، ثمّ سجد سجدتين ليس فيها قراءة ولا ركوع، ثمّ سلّم، وكان يقول: هما المرغمتان[٣].

قال الشيخ محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني العاملي في (استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار): الحديث ضعيف السند، لأنّه مشتمل على مَن هو عامّيّ

---

(١) المصدر نفسه: ٣٥٢/ح١٤٦١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٤٥/ح١٤٣٣.

(٣) الاستبصار ١: ٣٧٧/ح١٤٣٢.

وزيديّ، كما مضى القول فيه[١].

والشيخ نفسه صرّح في باب مسح الرجلين ما يقتضي أنّ عمرو بن خالد إمّا زيديّ أو عامّيّ[٢].

وقال في نقد متنه: فالذي أظنّ أنّ علامات الوضع فيه لائحة، لا من حيث تضمّنه سهو النبيّ صلى الله عليه وآله بل تضمّنه أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يصلّي مع النبيّ صلى الله عليه وآله ولم ينسبه لسهوه ويكون المنبّه غيره[٣].

ما تقدّم كان ما ورد في صحاح أهل السنّة من سهو النبيّ صلى الله عليه وآله وفي الجوامع الروائيّة للإماميّة، وبهذا فهي تدلّ على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يعرض عن عبادة ربّه، ويهتمّ بأُمور الدنيا ويتكلّم في الصلاة، وعلى عدم تداركه للسهو من قبل نفسه حتّى ينبّهه بعض المسلمين على ذلك، ولا شكّ أنّ السهو في الصلاة من عمل الشيطان وذلك لقوله صلى الله عليه وآله كما في الصحيح عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إنّ أحدكم إذا قام يصلّي جاء الشيطان فلبّس عليه حتّى لا يدري كم صلّى، فإذا وَجَد ذلك أحدُكم فليسجد سجدتين وهو جالس»[٤]؛ هذا **أوّلاً**.

وثانياً: كيف يجوز لهؤلاء الاعتراض على فعل النبيّ صلى الله عليه وآله لو أنّه صلّى ركعتين كما يزعمون نسياناً وسهواً، أليس فعل النبيّ صلى الله عليه وآله حجّةً؛ لقوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾[٥]؟! أم ما قيل أو يقال في سهو النبيّ صلى الله عليه وآله هو

---

(١) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار ١: ٤٣٧.

(٢) الاستبصار ١: ٦٦/ح١٩٦، استبصاء الاعتبار في شرح الاستبصار ٢: ٢٠٣.

(٣) استقصاء الاعتبار ٢: ٢١٥.

(٤) صحيح مسلم ٢: ٨٧.

(٥) الحشر: ٧.

افتراء على الله وعلى رسوله وانتقاص منه، والله يقول في محكم كتابه: ﴿**فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ**﴾[١]، حيث جعل سبحانه السهو صفة نقص، وأنّه يوجب استحقاق الويل والعذاب فكيف يكون من الساهين؟! ما لكم كيف تحكمون.

وثالثاً: قد استفاضت الأخبار والروايات على أنّ النبيّ ﷺ تنام عيناه ولا ينام قلبه، حتّى عقد له البخاري باباً في كتاب بدء الخلق، وروى فيه ثلاث روايات، وفي أحدها «وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم»[٢].

فكيف مَن لا ينام قلبه حالَ النوم ينام قلبه حال اليقظة عن عبادة ربّه فينسى ويسهو حتّى ينبّهه بعض الصحابة على نسيانه وسهوه؟![٣]

ورابعاً: هناك آيات تدلّ بصراحة على عصمة الرسول ﷺ بل تستفاد العصمة للأنبياء، لا الرسول الأعظم وحده عن الخطأ في مجال تطبيق الشريعة والموضوعات الخارجيّة، منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً**﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً**﴾[٥].

---

(١) الماعون: ٤ و٥.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٢٣١، سنن أبي داود ١: ٥٢ / ٢٠٢، مسالك الأفهام ٧: ٧٧.

(٣) نقض شبهات أهل السنّة حول الشيعة: ١٣٤.

(٤) النساء: ١٠٥.

(٥) النساء: ١١٣.

كلتا الآيتين نزلت في شكوى رُفعت إلى النبيّ ﷺ وكان كلّ من المتخاصمين يسعى ليبرّئ نفسه ويلقي التهمة على الآخر، لكن كان إلى جانب أحدهما رجل طليق اللسان حاول أن يخدع النبيّ الأكرم بإثارة عواطفه على المتّهم البريء ليقضي على خلاف الحقّ، فعند ذلك نزلت الآيات، ورفعت النقاب عن وجه الحقيقة وظهر الحقّ وزهق الباطل، إنّ الباطل كان زهوقاً[1].

والدقّة والعناية في فقرات الآية الشريفة ـ بل الآيتين ـ توقفانِنا على أنّ العصمة له ﷺ ثابتة لأنّها مؤلّفة من فقرات أربع، كلّ يشير إلى أمر خاصّ:

١ ـ ﴿ **وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ** ﴾.

٢ ـ ﴿ **وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ** ﴾.

٣ ـ ﴿ **وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ** ﴾.

٤ ـ ﴿ **وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً** ﴾.

فالفقرة الأُولى تدلّ على أنّ النبيّ مصون والصائن هو الله سبحانه، ولولا فضله ورحمته لهمَّ الخنّاسون وشياطين الإنس أن يدفعوه عن إحقاق الحقّ، وبما أنّ رعاية الله سبحانه وفضله الجسيم على النبيّ ليسا مقصورَين على حال دون حال، بل هما في كنف رحمته كما أشارت الآية: ﴿ **وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ** ﴾، فلا يتعدّى إضلال هؤلاء أنفسهم ولا يتجاوز إلى النبيّ ﷺ.

والفقرة الثالثة تدلّ بوضوح على تعليم الرسول ﴿ **وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ** ﴾،

---

(١) تفسير الطبري ٥: ١٦٩، تفسير القمي ١: ١٥٩، تفسير نور الثقلين ١: ٥٤٨، مجمع البيان ٣ ـ ٤: ١٦٧، الميزان ٥: ٨١، تسنيم ٢٠: ٤٠٧.

فاللّه تعالى هو الذي أنزل عليه الكتاب والحكمة وعلّمه ما لم يكن يعلمه، فالمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه هو الأصل الأوّلي في كلام العرب، فتكون الفقرة الأُولى ناظرة إلى القضاء الصحيح بين الناس، وهو العلم والمعرفة للموضوعات الخارجيّة والجزئيّات، والعلم الشرعيّ هو العلم بالأحكام الكلّيّة الواردة في الكتاب والسنّة، فالعلم بالحكم الشرعيّ أوّلاً، وتشخيص الصغريات وتمييز الموضوعات ثانياً جناحان للقاضي والحاكم.

قال العلّامة محمّد حسين الطباطبائي في (الميزان): إنّ المراد من قوله سبحانه ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ ليس علمَه بالكتاب والحكمة، فإنّ مورد الآية قضاء النبيّ في الحوادث الواقعة والدعاوى المرفوعة إليه برأيه الخاصّ، وليس ذلك من الكتاب والحكمة بشيء، وإن كان متوقّفاً عليهما، بل المراد رأيه ونظره الخاصّ[1].

وخامساً: أنّ هذه الروايات التي صدرت عن العامّة والخاصّة معارَضةٌ بأحاديث كثيرة تدلّ على صيانة النبيّ ﷺ عن السهو، وقد جمعها المحدّث الحرّ العاملي في كتاب (التنبيه بالمعلوم من البرهان).

وسادساً: أنّ ما روته الإماميّة من أخبار السهو أكثر أسانيدها ضعيفة، وأمّا النقيّ منها فهو خبر واحد لا يصحّ الاعتماد عليه في باب الأُصول، وقد قام الشيخ الحرّ العاملي بتحقيق مسانيد تلك الروايات وبيان ضعفها[2].

قال أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد في

---

(١) الميزان ٥: ٨١.

(٢) التنبيه بالمعلوم من البرهان: ٦٤.

رسالته التي يردّ فيها على مَن ذهب إلى تجويز السهو على النبيّ والأئمّة في العبادة ما هذا لفظه: الحديث الذي روته الناصبة والمقلّدة من الشيعة أنّ النبيّ ﷺ سها في صلاته فسلّم ركعتين ناسياً، فلمّا نُبّه على سهوه أضاف إليهما ركعتين ثمّ سجد سجدتي السهو، من أخبار الآحاد التي لا تثمر علماً، ولا توجب عملاً[١].

وقال تلميذه أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي في شرحه على (المقنعة) لأُستاذه المفيد بعد ذكر الروايات، خصوصاً بعد ما روى الحديث أنّ رسول الله ﷺ ما سجد سجدتي السهو قطّ، قال بأنّ الذي يفتي به هو ما تضمّنه هذا الخبر لا الأخبار التي تقدّم ذكرها، وفيها أنّ النبيّ ﷺ سها فسجد[٢].

وقال أيضاً في (الاستبصار) الذي هو جزء من (التهذيب): فبيّن عليه السلام في هذا الخبر أنّ مَن لا يدري ما صلّى يجب عليه الإعادة دون مَن تيقّن، مع أنّ في الحديثين ما يمنع من التعلّق بهما، وهو حديث ذي الشمالين وسهو النبيّ ﷺ، وذلك ما تمنع منه الأدلّة القاطعة في أنّه يجوز عليه السهو والغلط ﷺ[٣].

وسابعاً: أنّ العقل يحكم بأنّ النبيّ يجب أن لا يسهو حتّى يحصل الوثوق بكلامه.

قال المحقّق نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّي في كتابه (المختصر النافع): والحقّ رفع منصب الإمامة عن السهو في العبادة[٤].

وقال الأُستاذ السبحاني دام ظلّه: ورَفعُ منصب الإمامة عنه السهو يقتضي رفع

---

(١) التنبيه بالمعلوم من البرهان: ٧، الإلهيّات ٣: ٢٠١.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥١.

(٣) الاستبصار ١: ٣٧١.

(٤) المختصر النافع: ٤٥.

منصب النبوّة عنه[١].

أقول: وهذا مضمون كلام الإمام عليه السلام في (الكافي) حيث قال: «لم يزل مرعيّاً بعين الله»[٢]، فإذا كان الإمام عليه السلام مرعيّاً بعين الله فالرسل بطريق أولى مرعيّون بعين الله.

وقال المحقّق خواجة نصير الدين الطوسي في (التجريد): ويجب في النبيّ العصمة؛ ليحصل الوثوق فيحصل الغرض... ويجب: كمالُ العقل والذكاء والفطنة، وقوّة الرأي وعدم السهو[٣].

وقال العلّامة الحسن بن الفضل بن يوسف بن المطهّر الحلّي في (تذكرة الفقهاء): وخبر ذي اليدين عندنا باطل، لأنّ النبيّ معصوم لا يجوز عليه السهو[٤].

وقال أيضاً في (الرسالة السعديّة): فإنّه لو جاز عليه السهو والخطأ لجاز ذلك في جميع أفعاله ولم يبق وثوق بإخباراته عن الله تعالى ولا بالشرائع والأديان، لجواز أن يزيد فيها وينقص سهواً، فتنتفي فائدة البعثة، وفي المعلوم بالضرورة أنّ وصف النبيّ بالعصمة أكملُ وأحسن من وصفه بضدّها، فيجب المصير إليه، لِما فيه من الاحتراز عن الضرر المظنون، بل المعلوم[٥].

وعن محمّد بن مكّي العاملي المعروف بالشهيد الأوّل في (ذكرى الشيعة) بعد ذكره خبر ذي اليدين: وهو متروك بين الإماميّة؛ لقيام الدليل العقلي على عصمة

---

(١) الإلهيّات ٣: ٢٠١.

(٢) الكافي ١: ٢٠٤، بحار الأنوار ٢٥: ١٥٢.

(٣) كشف المراد: ١٩٥.

(٤) تذكرة الفقهاء ٣: ٣٠٩، منتهى المطلب ٥: ٢٨١.

(٥) الرسالة السعديّة: ٧٦، الإلهيّات ٣: ٢٠٢.

النبيّ عن السهو[١].

وعن الفاضل المقداد السيوري: لا يجوز على النبيّ ﷺ السهو مطلقاً أي في الشرع وغيره، أمّا في الشرع فلجواز أن لا يؤدّيَ جميع ما أُمر به فلا يحصل المقصود من البعثة، وأمّا في غيره فإنّه ينفّر عنه[٢].

وقال الشيخ بهاء الدين العاملي عندما سأله سائل عن قول ابن بابويه أنّ النبيّ قد سها: بل ابن بابويه قد سها، فإنّه أَولى بالسهو من النبيّ[٣].

وقد صنّف غير واحد من الأصحاب كتباً ورسائل في نفي السهو عن النبيّ، منها: رسالة الشيخ المفيد التي أدرجها العلّامة المجلسي في (البحار)، ورسالة إسحاق بن الحسن الأقرائي، ورسالة الحرّ العاملي المسمّاة (التنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان)، وفصّل الكلام فيها المجلسي في (البحار)، والسيّد عبد الله شبّر في (حقّ اليقين في معرفة أصول الدين) و(مصابيح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار).

وثامناً: أنّ ما روته الإماميّة من أخبار السهو أكثر أسانيدها ضعيفة، نعم بعضها صحيحة كما صرّح به النراقي في (مستند الشيعة) فقال: صحيحة الأعرج، وقال

---

(١) ذكرى الشيعة: ١٣٤.

(٢) إرشاد الطالبين: ٣٠٥.

(٣) التنبيه بالمعلوم من البرهان: ١٣، الحبل المتين: ١٥١، بحار الأنوار ١٧: ١٠١ / ح ٤ ـ ٧، نهج الحقّ: ١٤٧، رسالة المواسعة والمضايقة للشيخ الأنصاري، رسائل فقهيّة: ٣١٨، غاية الآمال ١: ٤٨٧، أدوار الفقه ١: ٣٤٢، منتهى المطلب ١: ٤١٩، بحار الأنوار ١٧: ١٢٢، الطرائف: ٣٦٧، الباب الحادي عشر: ٣٧، منتهى المطلب ٥: ٢٨٠، كشف المراد: ٢٧٤، نهج المسترشدين: ٥٩، ذكرى الشيعة: ١٣٤، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٠٩، مصنّفات المفيد (رسالة عدم سهو النبيّ): ١٨، إحقاق الحقّ ٢: ١٩٦ ـ ٢٧٥، المبحث الثاني في أنّ الأنبياء معصومون.

الشيخ محمّد بن الحسن بن زين الدين ـ الشهيد الثاني ـ في (استقصاء الاعتبار): ولكنّ ذلك قليل، وخبرٌ واحد لا يصحّ الاعتماد عليه في باب الأُصول[1]، كما صرّح به المحدّث الأخباري الشيخ الحرّ العاملي في (التنبيه)، فراجع.

وتاسعاً: ما رواه أصحاب الصحاح، فمع غضّ النظر عن أسناده فإنّه مضطرب المتن جدّاً.

وأخيراً قال بعض المحقّقين: إنّها معارِضةٌ للأدلّة العقليّة التي تقدّم ذكرها.

ومن جملة رواياتهم:

١ ـ روى البخاري: صلّى رسول الله ﷺ الظهر ركعتين، فقيل: صلّيتَ ركعتين! فصلّى ركعتين... الخ.

٢ ـ وفي رواية أُخرى له: صلّى بنا رسول الله ﷺ الظهر والعصر ركعتين، فسلّم، فقال له ذو اليدين: الصلاة يا رسول الله، أنقَصَت؟!... الخ.

٣ ـ وروى مسلم عن أبي هريرة يقول: صلّى النبيّ ﷺ صلاة العصر، فسلّم في ركعتين، فقام ذو اليدين فقال: أَقُصِرتِ الصلاة يا رسول الله أم نسيتَ؟ فقال: كلّ ذلك لم يكن... الخ.

٤ ـ وفي رواية أُخرى له: إنّ رسول الله ﷺ صلّى ركعتين من صلاة الظهر ثمّ سلّم، فأتاه رجل من بني سُليم فقال: يا رسول الله، أقصرت الصلاة أم نسيتَ؟... الخ.

٥ ـ وروى البخاري وأبو داود ومسلم عن عمران بن حُصَين أنّ رسول الله ﷺ صلّى العصر وسلّم في ثلاث ركعات ودخل منزله، فقام له رجل يقال له: (الخرباق) وكان في يده طول... الخ.

---

(١) استبصار الاعتبار في شرح الاستبصار ٢: ٣١٥.

٦ ـ وأخرج أبو داود، قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي ـ الظهر أو العصر ـ قال: فصلّى بنا ركعتين ثمّ سلّم، فقام إلى خشبة في مقدّم المسجد فوضع يده عليها إحداهما على الأُخرى، يُعرَف في وجهه الغضب، ثمّ خرج سرَعانَ الناس وهم يقولون: قُصِرت الصلاة، قصرت الصلاة! وفي الناس أبو بكر وعمر، فهابا أن يكلّماه. وقام رجل كان رسول الله يسمّيه (ذا اليدين) فقال: يا رسول الله، أنسيتَ أم قُصِرتِ الصلاة؟ فقال: لم أنس ولم تقصر الصلاة، قال: بل نسيتَ يا رسول الله. فأقبل رسول الله على القوم فقال: أصدق ذو اليدين؟ فأومؤوا، أي نَعَم. فرجع رسول الله إلى مقامه، فصلّى الركعتين الباقيتين ثمّ سلّم... الخ[1].

٧ ـ وأخرج البخاري ومسلم عن ابن مسعود قال: وصلّى النبيّ ﷺ فزاد أو نقص ـ شكّ بعض الرواة ـ والصحيح أنّه زاد، فلمّا سلّم قيل له: يا رسول الله، أحَدَث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: فإنّك صلّيت خمساً. فانفتل ثمّ سجد سجدتين ثمّ سلّم.

وفي أُخرى لمسلم قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ خمساً، فقلنا: يا رسول الله، أزيد في الصلاة؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صلّيت خمساً، فقال: إنّما أنا بشر مثلكم، أذكر كما تذكرون، وأنسى كما تنسون... الخ.

وروى الترمذي نحوها مع قوله: صلّى الظهر خمساً، وأخرجه أبو داود والترمذي[2].

---

(١) سنن أبي داود ١: ٣٣٠ ـ طبعة دار الجنان.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٢٣١ و٢: ٨٦ صحيح مسلم ١: ٤٠٤، سنن الترمذي ٢: ٢٤٧، سنن النسائي ٣: ٢٢، الموطّأ ١: ٩٣، الأُمّ ١: ١٢٣، السنن الكبرى ٢: ٣٥٧، سنن ابن ماجة ١: ٣٨٤، الإصابة ١: ٤٢٢، طبقات ابن سعد ٣: ١٦٧، سيرة ابن هشام ٢: ٣٣٧، الروض الأُنُف ٥: ٢٩٨.

فيلاحظ على ما ذكرناه ما يلي:

أوّلاً: اضطراب الروايات في تعيين الصلاة التي ـ كما يذكرون ـ سها فيها رسول الله، فهي بين الظهر (الرواية الأُولى والرابعة) أو العصر (الثالثة والخامسة) أو مردّدة بينهما (الثانية والسادسة).

وثانياً: أنّ الرواية الخامسة تدلّ على نسيانه ركعةً واحدة، بخلاف السابعة فتدلّ على زيادته ركعة، وبخلاف بقيّة الروايات فتدلّ على نسيانه ركعتين!

وثالثاً: قوله: «لم أنس ولم تقصر الصلاة» في الرواية الخامسة، أو قوله في الثالثة: «كلّ ذلك لم يكن» غير لائق بمَن هو..، لأنّه لو كان يجوّز على نفسه السهو لما نفاه عن نفسه بنحو القطع.

ورابعاً: أنّ إنكاره قول ذي اليدين مستلزم لتجويز سهوَين عليه، مكان تجويز سهو واحد، وهو أيضاً عجيب في مورد واحد.

وخامساً: الظاهر أنّ سهو الرسول في الصلاة، واقعة واحدة، فاختلاف السهو بين الزيادة والنقيصة، واختلاف الاعتراض بين قولهم: «أقُصِرتِ الصلاة أم نَسِيتَ؟» وقولهم: «أزِيدَ في الصلاة؟» كما في رواية الترمذي من القسم السابع من الروايات، فيه تناقض واضح!

وسادساً: اضطراب الروايات في بيان زمن التذكير، فإنّ في بعضها أنّه كان بعد الصلاة بلا فصل، وفي أُخرى بعد قيامه من الصلاة واستناده إلى خشبة في المسجد، وفي الثالثة بعد دخوله حجرته، فما هذا التناقض مع كون الواقعة واحدة كما يظهر من مجموع ما تهدف إليه الروايات؟!

وسابعاً: في ذيل الرواية الخامسة، أنّه بعد ما ذكر ذو اليدين صنيع رسول الله

من السهو: فخرج غضبانَ يجرّ رداءه حتّى انتهى إلى الناس، فقال: أصَدَق هذا؟ قالوا: نعم. فصلّى ركعة ثمّ سجد سجدتين.

ففي هذه الرواية ذَكَرَ الغضب بعد تذكير ذي اليدين، وفي الرواية التي أخرجها أبو داود أنّ الغضب كان متقدّماً على تذكيره.

وثامناً: ما منشأ غضب رسول الله؟ هل هو تذكير ذي اليدين؟! فلا وجه له. مع أنّ الغضب لهذا الأمر لا يناسب قوله سبحانه في حقّ نبيّه: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[1].

ومجمل ما يقال هو أنّ هذه الروايات مع ما فيها ممّا ذكرناه وممّا لم نذكره، لا تصحّ أن تكون سنداً للعقيدة.

وفي هذا الموضوع قال العلّامة السيّد عبد الله شبّر ولنعم ما قال[2]:

واتّفق المخالفون على عدم وجوب العصمة ووقوعها على أئمّتهم، وأكثرهم بل جمهورهم على تجويز المعاصي على الأنبياء، وبعضهم جوّز الكفر عليهم قبل النبوّة وبعدها!! وجوّزوا عليهم السهو والغلط، ونسبوا إلى رسول الله ﷺ السهو في القراءة ممّا يوجب الكفر، فقالوا ورَوَوا: أنّه ﷺ صلّى يوماً الصبح وقرأ في سورة النجم عند قوله: ﴿**أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ**﴾[3]: تلك الغرانيق العُلى، منها الشفاعة تُرْتَجىٰ[4]!

---

(١) القلم: ٤.

(٢) حقّ اليقين ١: ٩١.

(٣) النجم: ١٩ و ٢٠.

(٤) فتح الباري ٨: ٤٣٩، تاريخ الأُمم والملوك ٢: ٧٥، لباب المنقول: ١٥٠، أحكام القرآن ٣: ٢٤٦، الجامع لأحكام القرآن ١٢: ٨١.

نعوذ باللّه من هذه الاعتقادات الفاسدة، والمقالات الكاسدة[١]، وكيف كان فالذي عليه الإماميّة أنّه يوجب في الحجّة أن يكون معصوماً من الكبائر والصغائر، منزّهاً عن المعاصي قبل النبوّة وبعدها على سبيل العمد والنسيان، وعن كلّ رذيلة ومَنقصة وعمّا يدلّ على الخسّة والضِّعة، ويكون سبباً لتنفّر الناس عنه. والدليل على وجوب العصمة ـ مضافاً إلى النقل المتواتر، وإجماع الفرقة المحقّة، والطائفة الحقّة ـ أُمور:

الأوّل: أنّه لو انتفت العصمة لم يحصل الوثوق بالشرائع والاعتماد عليها، فإنّ المبلِّغ إذا جوّزنا عليه الكذب وسائر المعاصي جاز أن يكذب عمداً أو نسياناً، أو يترك شيئاً ممّا أُوحي إليه، أو يأمر مِن عندِه، فكيف يبقى اعتماد على أقواله؟!

الثاني: أنّه إن فعل المعصية فإمّا أن يجب علينا اتّباعه فيها فيكون قد وجب علينا فعلُ ما وجب تركه واجتمع الضدّان، وإن لم يجب انتفت فائدة البعثة!

الثالث: أنّه لو جاز أن يعصي لوجب إيذاؤه والتبرّي منه؛ لأنّه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكنّ الله تعالى نصّ على تحريم إيذاء النبيّ فقال: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ**﴾[٢].

الرابع: أنّه يلزم بعصيانه سقوطُ محلّه ورتبته عند العوامّ فلا ينقادون إلى طاعته، فتنتفي فائدة البعثة.

الخامس: أنّه يلزم أن يكون أَدْونَ حالاً من آحاد الأُمّة، لأنّ درجات الأنبياء في

---

(١) نهج الحقّ: ١٤٣، التمهيد في علوم القرآن ١: ٥٩، اللوامع الإلهيّة: ٢٧٠، رساله عدم السهو: ٢٥ ـ من مصنّفات المفيد.

(٢) الأحزاب: ٥٧.

غاية الشرف، وكلّ من كان كذلك كان صدور الذنب عنه أفحش، كما قال تعالى: ﴿ **يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ** ﴾[1]. والمُحصَن يُرجَم، وغيره يحدّ، وحدّ العبد نصف حدّ الحرّ. والأصل فيه أنّ علمهم باللّه أكثر وأتمّ، وهم مَهبِط وحيه، ومنازل ملائكته، ومن المعلوم أنّ كمال العلم يستلزم كثرة معرفته والخضوع والخشوع فينا في صدورَ الذنب، لكنّ الإجماع دلّ على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لا يجوز أن يكون أقلّ حالاً من آحاد الأُمّة.

السادس: أنّه يلزم أن يكون مردودَ الشهادة؛ لقوله تعالى: ﴿ **إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا** ﴾[2]، فكيف تُقبَل عموم شهادته في الوحي وأحكام الله تعالى؟! ويلزم أن يكون أدنى حالاً من عدول الأُمّة، وهو باطل بالإجماع.

السابع: أنّه لو صدر عنه الذنب لوجب الاقتداء به، لقوله تعالى: ﴿ **أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ** ﴾[3]، و ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾[4]، و ﴿ **قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ** ﴾[5]. والتالي باطل بالإجماع، وإلّا لاجتمع الوجوب والحرمة!

الثامن: أنّه لو لم يكن معصوماً لانتفى الوثوق بقوله ووعده ووعيده، فلا يطاع في أقواله وأفعاله، فيكون إرساله عبثاً!

التاسع: أنّه لو لم يكن معصوماً لكان محلَّ إنكار، ومورد عتاب، كما في قوله

---

(١) الأحزاب: ٣٠.

(٢) الحجرات: ٦.

(٣) آل عمران: ٣٢.

(٤) الأحزاب: ٢١.

(٥) آل عمران: ٣١.

تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[٢]، فيجب أن يكون مؤتمِراً بما يأمر به، منتهياً عمّا ينهى عنه.

العاشر: أنّه لو كان يُخطئ لاحتاج إلى مَن يسدّده ويمنعه عن خطئه، وينبّهه على نسيانه، فإمّا أن يكون ذلك معصوماً فيثبت المطلوب، أو غير معصوم فيتسلسل!

الحادي عشر: أنّه يقبح من الحكيم أن يكلّف الناس باتّباع مَن يجوز عليه الخطأ، فيجب كونه معصوماً، ولأنّه يجب صدقه، إذ لو كذب والحال أنّ الله أمرنا بإطاعته لَسقط محلّه عن القلوب، فتنتفي فائدة بعثته![٣]

قال العلّامة السيّد عبد الله شبّر: وقد استقصينا الكلام في عصمة الأنبياء في (مصابيح الأنوار)[٤]، والعمدة في ثبوت العصمة الأخبارُ المتظافرة عن أهل البيت عليهم السلام في أنّ الأنبياء معصومون، وتنزيههم عن ذلك، وإجماع الفرقة المحقّة، وما ورد في ظاهر الكتاب والسنّة من نسبة الذنوب والمعاصي إلى الأنبياء والأئمّة عليهم السلام فله محامل صحيحة عديدة، وتأويلات سديدة مذكورة في مظانّها، منها: أنّهم عليهم السلام لمّا كانوا مستغرقين في طاعة الله عزّ وجلّ ومراضيه، ويعلمون أنّهم بمرأى من الله ومسمع، ومطّلع على ظواهرهم وبواطنهم، وسرائرهم وعلانيتهم، فإذا اشتغلوا أحياناً عن ذكر ربّهم ببعض المباحات زيادة على القدر الضروريّ عدّوا ذلك ذنباً ومعصية في حقّهم، واستغفروا منه، فإنّ حسنات الأبرار

---

(١) البقرة: ٤٤.

(٢) الصفّ: ٢ و٣.

(٣) حقّ اليقين: ١٤١ ـ طبعة أنوار الهدى (ص ٩١ ـ ٩٢ طبعة العرفان ـ صيدا، لبنان سنة ١٣٥٢هـ).

(٤) مصابيح الأنوار ٢: ١٢٨.

سيّئات المقرّبين[١].

تتمّة: إعلم أنّ بعض علمائنا كالصدوق محمّد بن بابويه، وأُستاذه محمّد بن الحسن بن الوليد ذهبا إلى جواز السهو على النبيّ ﷺ وقالا: ليس سهو النبيّ ﷺ كسهونا، لأنّ سهوه من الله عزّ وجلّ أسهاه ليعلم أنّه بشر مخلوق فلا يُتّخَذ معبوداً دونه، وسهونا من الشيطان، وليس للشيطان على النبيّ والأئمّة عليهم السلام سلطان. واستندا في ذلك إلى بعض الأخبار الشاذّة الموافقة لأهل السنّة، وإن رُوِيت بطرق عديدة، وهي أنّ رسول الله ﷺ سلّم في ركعتين، فسأله مَن خلفه: يا رسول الله، أحَدَث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: إنّما صلّيت ركعتين، فقال ﷺ: أكذلك يا ذا اليدين ـ وكان يُدعى ذا الشمالين ـ؟ فقال: نعم. فبنى على صلاته فأتمّ الصلاة أربعاً[٢].

وقال الصادق عليه السلام: «إنّ الله تعالى هو الذي أنساه رحمةً للأُمّة، ألا ترى لو أنّ رجلاً صنع هذا لَعُيِّر»[٣]، ونحوه، وغيره، وفي بعضها: «أنّه صلّى الظهر خمس ركعات، ثمّ انفتل فقال له بعض القوم: يا رسول الله، هل زِيد في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صلّيت بنا خمس ركعات. فاستقبل القبلة، وكبّر وهو جالس، ثمّ سجد سجدتين»[٤]، و«أنّه ﷺ نام عن الصبح والله عزّ وجلّ أنامه حتّى طلعت

---

(١) حقّ اليقين: ٩٢.

(٢) يراجع: تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٦، الاستبصار ١: ٣٦٩، وسائل الشيعة ٥: ٣٠٩ و٨: ٢٠١ ـ طبعة آل البيت عليهم السلام، مجمع البيان ٢: ٣١٧، من لا يحضره الفقيه ١: ٢٣٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٣٣، بحار الأنوار ١٧: ١٠٦، الخلاف ١: ١٤٤، الموطّأ ١: ١٠٠.

(٤) نور الحقّ الصبيح ٢: ٦٠٠، شرح الطيّبي ٢: ٤٨٧، موطّأ مالك ١: ٧٩، صحيح البخاري ١: ١٨٣، صحيح مسلم ٢: ٨٦.

الشمس عليه، وكان ذلك رحمةً من ربّك للناس»[١]، ومنها: «أنّ أمير المؤمنين عليه السلام صلّى بالناس على غير طهر، وكانت الظهر، ثمّ دخل فخرج مناديه أنّ أمير المؤمنين عليه السلام صلّى على غير طهر، فأَعيدوا، وليبلّغ الشاهد الغائب»[٢]. وفي بعضها: «أنّ الباقر عليه السلام اغتسل من الجنابة، فقيل: قد بقيت لمعة من ظهرك لم يصبها الماء، فقال له: ما كان عليك لو سكتّ! ثمّ مسح تلك اللمعة بيده»[٣].

وروى الكليني: أنّ أوّل كتاب كُتب في الأرض أنّ الله عرض على آدم ذرّيّته، فلمّا نظر إلى داود وعرف قصر عمره قال: قد وهبتُ له من عمري أربعين سنة، فقال الله تعالى لجبرائيل وميكائيل: اكتبوا عليه كتاباً، فإنّه ينسى. هذا أقصى ما استدلّ به، وهذه الأخبار مع مخالفتها لإجماع الشيعة المحقّة بل ضرورة المذهب، وشذوذها وموافقتها لمذهب أهل السنّة الذين أُمرنا بخلافهم في الرأي، فيقع الكلام فيه من وجوه:

الأوّل: مخالفتها للآيات القرآنيّة كقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ**﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿**فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ**﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ**

---

(١) وسائل الشيعة ٣: ٢٠٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٣: ٤٠، مدارك الأحكام ٤: ٣٧٤.

(٣) الكافي ٣: ٤٥، مشرق الشمسين: ٢٢٩.

(٤) النجم: ٣ و ٤.

(٥) الحشر: ٧.

(٦) الأعلى: ٦.

(٧) الماعون: ٤ و ٥.

﴿الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[١].. ونحو ذلك.

الثاني: أنّها مخالفة للأخبار الصحيحة المعتضدة بإجماع الإماميّة الدالّة على نفي السهو والشكّ والنسيان عنهم عليهم السلام.

ففي (من لا يحضره الفقيه) عن الرضا عليه السلام قال: «للإمام علامات: يكون أعلمَ الناس، وأحكم الناس، وأتقى الناس، وأحلم الناس، وأشجع الناس، وأعبد الناس، ويولد مختوناً، ويكون مطهَّراً، ويرى مَن خلفه كما يرىٰ مَن بين يديه».. إلى أن قال: «ولا يحتلم، وتنام عينه ولا ينام قلبه... الحديث»[٢].

وفي (الكافي) عن الصادق عليه السلام في جنود العقل والجهل قال عليه السلام: «فكان ممّا أعطى الله العقل من الخمسة والسبعين الجند: الخير وهو وزير العقل وجعل ضدّه الشرّ... إلى أن قال: والعلم وضدّه الجهل»، إلى أن قال: «والتسليم وضدّه الشكّ»، إلى أن قال: «والتذكّر وضدّه السهو، والحفظ وضدّه النسيان». ثمّ قال عليه السلام: «لا تجتمع هذه الخصال كلّها من أجناد العقل إلّا في نبيّ، أو وصيِّ نبيّ، أو مؤمنٍ قد امتحن الله قلبه للإيمان... الحديث»[٣].

وفيه أيضاً عن أمير المؤمنين عليه السلام يذكر حاله مع رسول الله صلى الله عليه وآله وممّا قال: «فما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله آية من القرآن إلّا أقرأَنِيها»، إلى أن قال: «ودعا الله أن يُعطيَني فهمها وحفظها؛ فما نَسِيتُ آية من كتاب الله، ولا عِلماً أملاه عليّ وكتبته منذ دعا اللهَ لي بما دعا، وما ترك شيئاً علّمه اللهُ مِن حلالٍ ولا حرام، ولا أمر ولا

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤١٨.

(٣) الكافي ١: ٢٨ / ح ١٤ ـ كتاب العقل والجهل.

نهي، كان أو يكون، ولا كتابٍ مُنزَلٍ على أحد قبله، من طاعةٍ أو معصية، إلّا علّمَنِيه وحَفِظتُه، فلم أنسَ حرفاً واحداً»، إلى أن قال: «فقال: لا، لست أتخوّف عليك النسيان والجهل»[١].

وفي (التهذيب) عن ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: هل سجد النبيّ صلى الله عليه وآله سجدتَي السهو؟ قال: «لا، ولا يسجدهما فقيه»[٢].

وفي الحديث المشهور بين الطرفين قوله صلى الله عليه وآله: «صلّوا كما رأيتموني أُصلّي، خذوا عنّي مناسككم»[٣].

وفي (معاني الأخبار) عن الرضا عليه السلام في وصف الإمام عليه السلام: «عالم لا يجهل، داع لا ينكل»، إلى أن قال: «إنّ الأنبياء والأئمّة عليهم السلام يوفّقهم الله ويؤتيهم من مخزون علمه وحكمه ما لا يؤتيه غيرَهم»[٤].

وفي أخبار كثيرة عنهم عليهم السلام: «إنّ الإمام إذا شاء أن يعلم علم».

وفي (الكافي) عن الباقر عليه السلام قال: «لا والله، لا يكون عالم جاهلاً أبداً، عالماً بشيء جاهلاً بشيء»، ثمّ قال عليه السلام: «اللّه أجلُّ وأعزّ وأكرم من أن يفرض طاعةَ عبدٍ يَحجِب عنه علم سمائه وأرضه»[٥].

وعن الصادق عليه السلام في حديث قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان مسدّداً موفّقاً مؤيّداً

---

(١) المصدر نفسه: ٨٥ / ح ١ ـ باب اختلاف الحديث.

(٢) التهذيب ٢: ٣٥١.

(٣) بحار الأنوار ١٠٧: ١٠٨.

(٤) معاني الأخبار: ١٠٠ / ح ٢.

(٥) الكافي ١: ٢٨٦ / ح ٦.

بروح القدس، لا يزلّ ولا يُخطئ في شيء ممّا يَسُوس به الخَلق»[١].

وعن الباقر عليه السلام قال: «للإمام عليه السلام عشر علامات: يولد مطهَّراً، مختوناً..» إلى أن قال: «ولا يجنب، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يتثاءب ولا يتمطّى، ويرى مِن خَلْفِه كما يرى من أمامه»[٢].

وفي (العيون) عن الرضا عليه السلام في علامات الإمام عليه السلام قال: «إنّ الإمام مؤيَّد بروح القدس، وبينه وبين الله تعالى عمودٌ من نور يرى فيه أعمال العباد، وكلّما احتاج إليه لدلالة اطّلع عليه»، إلى أن قال: «والإمام يولد ويلد، ويصحّ ويمرض، ويأكل ويشرب، ويبول ويتغوّط، وينكح وينام، ولا ينسى ولا يسهو»[٣].

وعن الإمام الصادق عليه السلام قال: «واللهِ ما يتقلّب جناح طائر في الهواء إلّا ولنا فيه عِلم»[٤].

الثالث: أنّها مخالِفة للأدلّة العقليّة المعتضدة بالنقليّة، وهي أُمور:

الأوّل: أنّه لو جاز شيء من ذلك عليهم لَلَزِم التنفّر عنهم، وعدمُ قبول أقوالهم وأفعالهم، وهو نقض للغرض.

الثاني: أنّا مأمورون باتّباع النبيّ صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام وعدم الاعتراض عليهم، فلو جاز الخطأ والسهو والنسيان عليهم لَوجَب متابعتهم وكنّا مأمورين به، والأمر باتّباع الخطأ قبيح لا يصدر من الحكيم، والنقض (بالراوي) و(الشاهد) و(المفتي) مع عدم عموم حكمهم مردود؛ بأنّهم ليسوا بحاكمين وإنّما هم ناقلون، ولا

---

(١) المصدر نفسه: ٣٩٣/ح٤.

(٢) المصدر نفسه: ٥٧٥/ح٨.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢١٣ ـ ٢١٤/ح٢ ـ الباب ١٩.

(٤) المحتضر: ٢٠٥/ح٢٥٣.

يشترط العصمة في الناقل إجماعاً.

الثالث: أنّ مِن وجه احتياج الخلق إلى النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام هو جواز الخطأ على الأُمّة، فلو جاز عليهما لاحتاجا إلى نبيّ أو إمام، لاشتراك العلّة ولزوم الترجيح بلا مرجّح، والدور أو التسلسل!

الرابع: أنّ المعصوم هو حافظ للشرع، فلو جاز عليه الخطأ والسهو والنسيان لَأدّى ذلك إلى التضليل، والإغراء بالجهل والتبديل، وصار احتمال النسخ مساوياً لاحتمال السهو، واحتمال الصحّة مساوياً لاحتمال الفساد، وهذا نقيض الغرض المطلوب من العصمة.

الخامس: أنّه لو جاز السهو عليه لم يوثق بشيء من أقواله وأفعاله أبداً، وهو نقض للغرض من نصبه.

السادس: أنّه لو جاز السهو والنسيان على المعصوم لجاز تركه للواجبات وفعله للمحرّمات سهواً، لأنّ فعل الواجب عبادة وترك المحرّم عبادة، وإذا جاز السهو في ترك بعضها جاز في ترك الجميع، فلا تَصْدق العصمة التي تستلزم انتفاء المعاصي مطلقاً.

السابع: أنّه لو جاز السهو والنسيان والخطأ على المعصوم في العبادة دون التبليغ، لجازت جميع المعاصي والكفر عليه قبل كونه نبيّاً أو إماماً، واللّازم باطل بالأدلّة العقليّة والنقليّة[1].

ومع هذا كلّه فقد بنى بعض فقهاء العامّة جواز التكلّم العمدي في الصلاة،

---

(١) حقّ اليقين: ١٢٤، وفي طبعةٍ أخرى: ٩٣ ـ ٩٥ تحت عنوان: في شبهة مَن جوّز السهوَ على النبيّ والجواب عنها.

وإنّما لا تبطل به متعمّداً، فقد قال العلّامة الحلّي في كتابه (منتهى المطلب في تحقيق المذهب):

المطلب الثالث: لو تكلّم متعمّداً لمصلحة الصلاة بطلت صلاته عندنا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايات، وفي الأُخرى أنّها لا تبطل وبه قال مالك والأوزاعي، وفي الثالثة أنّ صلاة الإمام المتكلّم لا تفسد وتفسد صلاة المأمومين الذين تكلّموا[1].

إلى أن قال: احتجّوا بما رواه أبو هريرة قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلّم في الركعتين، فقام ذو اليدين فقال: أقُصِرتِ الصلاة أم نسيتَ يا رسول الله؟ فأقبل على القوم وقال: أصدق ذو اليدين؟ فقالوا: نعم. فأتمّ ما بقي من صلاته، وسجد وهو جالس بعد التسليم[2].

والجواب أنّ هذا الحديث مردود لوجوه:

أحدها: أنّه يتضمّن إثبات السهو في حقّ النبيّ ﷺ، وهو محال عقلاً.

الثاني: أنّ أبا هريرة أسلم بعد أن مات ذو اليدين بسنين، فإنّ ذا اليدين قُتِل يوم بدر وذلك بعد الهجرة بسنتين وأسلم أبو هريرة بعد الهجرة بسبع سنين، واعترض على هذا بأنّ الذي قُتِل يوم بدر ذو الشمالين واسمه عُمَير بن عمرو بن نضلة الخزاعي، وذو اليدين عاش بعد وفاة النبيّ ﷺ ومات في أيّام معاوية، قال: وقبره بذي خشب واسمه الخرباق، والدليل عليه أنّ عمران بن الحصين روى هذا الحديث فقال فيه: فقام الخرباق فقال: أَقُصِرت الصلاة أم نَسِيتَ يا رسول الله!

---

(١) المغني والشرح الكبير ١: ٧٤٠، نيل الأوطار ٢: ٣٦٥، منتهى المطلب ٥: ٢٧٩.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٨٣ و٢: ٨٥ و٨: ٢٠.

وأُجيب بأنّ الأوزاعي روى فقال: فقام ذو الشمالين فقال: أقُصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟[١] وذو الشمالين قتل يوم بدر لا محالة. وروى الأصحاب أنّ ذا اليدين كان يقال له ذو الشمالين.

الثالث: أنّه قد رُويَ في هذا الخبر أنّ ذا اليدين قال: أقُصِرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال: كلّ ذلك لم يكن! وروي أنّه قال: إنّما أسهو لأُبيّن لكم[٢]. وروي أيضاً أنّه قال: لم أنس ولم تُقصَر الصلاة[٣]،[٤].

وفي نهاية الكلام أنّ الروايات فيها اضطراب شديد، يراجع (إرشاد الساري) وسائر الشروح[٥].

وممّا يناسب ذكره في المقام روايات نوم النبيّ صلى الله عليه وآله وقضائه الصلاة، وهذه الروايات منقولة في الجوامع الروائيّة الإماميّة وعند العامّة، ذكرها الشيخ الأعظم الأنصاري في (رسالة المواسعة والمضايقة) ضمن الاستدلال على المواسعة، فمن جملة ذلك ما استفاض من قصّة نوم النبيّ صلى الله عليه وآله عن صلاة الصبح حتّى طلعت الشمس، فقام فصلّى هو وأصحابه أوّلاً نافلة الفجر ثمّ صلّى الصبح[٦].

ولا إشكال في سندها ودلالتها إلّا من جهة تضمّنه نوم النبيّ صلى الله عليه وآله، بل في بعضها ما يدلّ على صدور السهو أيضاً منه عليه السلام على ما يقوله الصدوق، تبعاً لشيخه ابن

---

(١) سنن ابن ماجة ١: ٣٨٤ الحديث ١٢١٥، إرشاد الساري ٢: ٣٦٥، المجموع ٤: ٨٧.

(٢) الموطّأ ١: ١٠٠، الخلاف ١: ١٤٤.

(٣) سنن النسائي ٣: ٢٠.

(٤) منتهى المطلب ٥: ٢٨١.

(٥) إرشاد الساري ٢: ٣٦٥.

(٦) وسائل الشيعة ٣: ٢٠٦، من لا يحضره الفقيه ١: ٣٥٨.

الوليد[١]، بل عن ظاهر الطبرسي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾[٢] نسبةُ ذلك إلى الإماميّة في غير ما يؤدّونه عن الله[٣]، لكن الظاهر شذوذ هذا القول ومهجوريّته، خصوصاً فيما يتعلّق بفعل المحرّمات وترك الواجبات.

نعم قال في (الذكرى) ـ بعد ذكر رواية زرارة الدالّة على نوم النبيّ صلى الله عليه وآله ـ: إنّه لم نقف على رادّ لهذا الخبر، من حيث توهّم القدح بالعصمة فيه[٤].

وظاهره أنّ قدح مضمونها في العصمة توهّم مخالف لما عليه الأصحاب ممّن تعرّض لذكر هذه الروايات.

ويؤيّد ما ذكره عن (رسالة في عدم سهو النبيّ صلى الله عليه وآله) للمفيد قدس سره أنّه قال: لسنا ننكر أن يغلب النوم على الأنبياء عليهم السلام في أوقات الصلوات حتّى تخرج، فيقضوها بعد ذلك، وليس عليهم في ذلك عيب ولا نقص، لأنّه ليس ينفكّ بشر من غلبة النوم، ولأنّ النائم لا عيب عليه. وليس كذلك السهو، لأنّه نقص عن الكمال في الإنسان، وهو عيب يختصّ به من اعتراه، وقد يكون من فعل الساهي تارة كما يكون من فعل غيره؛ والنوم لا يكون إلّا من فعل الله تعالى، وليس من مقدور العباد على حال، ولو كان من مقدورهم لم يتعلّق به نقصٌ وعيب لصاحبه، لعمومه جميعَ البشر، وليس كذلك السهو، لأنّه يمكن التحرّز منه. ولأنّا وجدنا الحكماء يجتنبون أن يُودِعوا أموالهم وأسرارهم ذوي السهو والنسيان، ولا يمتنعون من

---

(١) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٥٨، وسائل الشيعة ٥: ٣٠٩.

(٢) الأنعام: ٦٨.

(٣) مجمع البيان ٢: ٣١٧.

(٤) الذكرى: ١٣٤.

إيداع ذلك مَن يغلبه النوم أحياناً، كما لا يمتنعون من إيداعها مَن تعتريه الأمراض والأسقام[١].

وعن شيخنا البهائي ـ في بعض أجوبة المسائل ـ ما لفظه: الرواية المتضمّنة لنوم النبيّ صلى الله عليه وآله صحيحة السند[٢]، وقد تلقّاها الأصحاب بالقبول، حتّى قال شيخنا في (الذكرى): إنّه لم يجد لها رادّاً[٣]، فقبول من عدا الصدوق من الأصحاب لها، شاهدُ صدق على أنّهم لا يعدّون فوات الصلاة بالنوم سهواً، وإلّا لردّوها كما ردّوا غيرها ممّا هو صريح في نسبة السهو[٤]، ومن شدّة وثوقهم بها استنبطوا منها أحكاماً كثيرة ذكرتُها في (الحبل المتين)، منها: قضاء النافلة، ومنها: جواز النافلة لمن عليه فريضة[٥]، انتهى.

وعن والده في رسالة مفردة منسوبة إليه: إنّ الأصحاب تلقّوا أخبار نوم النبيّ صلى الله عليه وآله بالقبول، انتهى.

وحينئذٍ نقول: إنّه لو لم نقل من جهة كثرة هذه الأخبار بجواز صدور ذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله ـ وفاقاً لظاهر من عرفت ـ لم يثبت بالعقل ولا بالنقل امتناع ذلك عليه، فلا يجوز ردّ الاستدلال بالأخبار بما لم يثبت امتناعه عقلاً ولا نقلاً ولا ادّعى أحد امتناعه.

نعم، حُكي عن العلّامة الحلّي أنّه قال ـ بعد ذكر بعض الأخبار في ذلك ـ: إنّ

---

(١) رسالة في عدم سهو النبيّ: ٢٨ ـ من مصنّفات الشيخ المفيد، الإلهيّات ٣: ٢٠٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٣٣، الكافي ٢: ٣٥٥، تهذيب الأحكام ٢: ٢٤٥، سنن أبي داود ١: ١١٨.

(٣) ذكرى الشيعة: ١٣٧.

(٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٣٣.

(٥) الحبل المتين: ١٥١.

حديثهم باطل؛ لاستحالة صدور ذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله[١].

وعن (رسالة نفي السهو) المتقدّمة ـ بعد الاعتراف بعدم امتناعه عقلاً على ما عرفت ـ ذكر أنّ الخبر في هذا المعنى من جنس الخبر في السهو، وأنّه من الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً[٢].

وعن السيّد ابن طاووس أنّه ـ بعد ما ذكر عن بعض طرق أهل السنّة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نام هو وأصحابه آخر الليل إلى أن طلعت الشمس، فأوّل من استيقظ أبو بكر ثمّ عمر، فكبّر عمر تكبيراً عالياً فأيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله فأمرهم بالارتحال، وسار غير بعيد، فنزل فصلّى الصبح ـ قال: أنظر ـ أيّها العاقل ـ في وصفهم لعناية الله سبحانه نبيّهم، وأنّه سبحانه لا يصحّ أن ينام، وأنّ جبرئيل عليه السلام ما كان شفقته على نبيّهم دون عناية عمر حتّى كان يوقظه الله أو جبرئيل، فإذا نظرتَ إلى روايتهم عن محمّد صلى الله عليه وآله أنّه تنام عينه ولا ينام قلبه[٣]، وتفسيرهم لذلك بأنّ نومه لا يمنعه عن معرفة الأحوال، ونظرت في رواياتهم لوجوب قضاء ما فات عقيب ذكره، ثمّ يذكرون في هذه الرواية أنّه أخّر القضاء إلى بعد الارتحال، فإنّه قد نام قلبه حتّى لا يحسّ بخروج الوقت، فكلّ ذلك يشهد بالمناقضة في رواياتهم ومقالاتهم وتكذيب أنفسهم[٤]، انتهى.

والإنصاف أنّ نوم النبيّ صلى الله عليه وآله أو أحد المعصومين صلوات الله عليهم عن الواجب ـ سيّما آكد الفرائض ـ نقصٌ عليهم ينفيه ما دلّ من أخبارهم على كمالهم

---

(١) المنتهى ١: ٤١٩، منتهى المطلب ٥: ٢٨٢ ـ الطبعة الجديدة.

(٢) رسالة في عدم سهو النبيّ صلى الله عليه وآله: ٢٧ ـ من مصنّفات الشيخ المفيد.

(٣) صحيح البخاري ٤: ٢٣١.

(٤) الطرائف: ٣٦٧، رسائل فقهيّة للشيخ الأنصاري: ٣٢١.

وكمال عناية الله تعالى بهم في تبعيدهم من الزلل، بل الظاهر بعد التأمّل أنّ هذا أنقصُ مِن سهو النبيّ ﷺ عن الركعتين في الصلاة.

وما تقدّم من صاحب رسالة نفي السهو ممنوع، بل العقل والعقلاء يشهدون بكون السهو عن الركعتين في الصلاة أهون من النوم عن فريضة الصبح، وأنّ هذا النائم أحقّ بالتعيير من ذلك الساهي، بل ذاك لا يستحقّ تعييراً، وكون نفس السهو نقصاً دون نفس النوم، لا ينافي كون هذا الفرد من النوم أنقص؛ لكشفه عن تقصير صاحبه ولو في المقدّمات.

وبالجملة، فصدور هذا مخالف ما يحصل القطع به من تتبّع متفرّقات ما ورد في كمالاتهم، وعدم صدور القبائح منهم فعلاً وتركاً، في الصغر والكبر، عمداً أو خطأً.

ب ـ روايات كذب الأنبياء عليهم السلام وحاشاهم

وممّا يرون مخالفاً للعقل روايات كذب إبراهيم، وهذا ورد في الصحاح والمسانيد والسنن، بل في التفاسير أيضاً؛ كـ(الجامع لأحكام القرآن)، و(مفاتيح الغيب).. وغيرهما.

فقد روى البخاري عن أبي هريرة قال: لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلّا ثلاث كذبات، ثنتانِ منهنّ في ذات الله عزّ وجلّ قوله: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾[1] وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذَا﴾[2]...: وإنّ هذا سألني فأخبرته أنّكِ أُختي ـ يعني أخبره أنّ زوجته

---

(١) الصافّات: ٨٩.

(٢) الأنبياء: ٦٣.

سارة هي أُخته ـ فلا تكذّبيني !![١]

وفي رواية أُخرى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لم يكذب إبراهيم إلّا ثلاثاً..!»[٢].

وروى الفخر الرازي في كتابه (عصمة الأنبياء): ما كذب إبراهيم إلّا ثلاث كذبات: قوله: ﴿**إِنِّى سَقِيمٌ**﴾، وقوله: ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذَا**﴾، وقوله لسارة أنّها أُختي، وهو كذب[٣].

وفي (الجامع الصحيح) للترمذي عن أبي هريرة أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «لم يكذب إبراهيم في شيء قطّ إلّا في ثلاث: قوله: ﴿**إِنِّى سَقِيمٌ**﴾ ولم يكن سقيماً، وقوله لسارة: أُختي، وقوله: ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ**﴾[٤].

وروى القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «لم يكذب إبراهيم النبيّ الأُمّي إلّا في ثلاث كذبات: ثنتان في ذات الله قوله: ﴿**إِنِّى سَقِيمٌ**﴾[٥] وقوله: ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذَا**﴾[٦]، وواحدة في شأن سارة[٧].

هذا ما عند أهل السنّة وهو صريح بأنّ الأنبياء ـ عندهم ـ يكذبون، وقد نُسب نظير هذا الافتراء إلى رسول الله ﷺ، فروى مسلم بن الحجّاج النيسابوري في (صحيحه) عن موسى بن طلحة، عن أبي طلحة، عن أبيه قال: مررت مع رسول

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٧١، صحيح مسلم ١٥: ١٣٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) عصمة الأنبياء: ٧١. ورواه: البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي.

(٤) الجامع الصحيح ٥: ٣٠١.

(٥) الصافّات: ٨٩.

(٦) الأنبياء: ٦٣.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١١: ٣٠٠.

الله ﷺ بقوم على رؤوس النخل فقال: ما يصنع هؤلاء؟ فقالوا: يُلقِّحونه؛ يجعلون الذَّكَر في الأُنثى فتَلقَح، فقال رسول الله ﷺ: ما أظنّ يُغني ذلك شيئاً. قال: فأُخبروا بذلك فتركوه، فأُخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال: إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه. فإنّي إنّما ظننت ظنّاً فلا تؤاخذوني بالظنّ، ولكن إذا حدّثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإنّي لن أكذب على الله عزّ وجلّ[1]. فهذا الحديث صريح بأنّ الرسول ﷺ عندهم يمكن أن يسهو، ويرتكب الخطأ والكذب في الأُمور الخارجيّة والموضوعات، نعم هو في الأُمور الشرعيّة معصوم، هذا ما عند العامّة.

وأمّا الإماميّة فمعتقدون بأنّ الأنبياء لا يكذبون، ولا يرتكبون الخطأ أو الكذب، لا في صغرهم ولا في كبرهم، والذي يصدر عنه الكذب لا يكون معصوماً، فهل يمكن أو يجوز على الله تعالى أن يرسل رسلاً كذّابين غير موثوقين، لأنّه لو لم يكن النبيّ ﷺ والإمام معصومَين لم يحصل لنا الوثوق بقولهما، إذ من الجائز أن يكذبا عمداً أو نسياناً. ولا يجوز على الله سبحانه أن يرسل إلى الخلق أنبياء كذّابين، أو أن ينصب أئمّة كذّابين، لأنّه قبيح بحكم العقل، فوجب أن يكون النبيّ أو الإمام معصوماً لأنّه لو جاز عليه الخطأ والنسيان والكذب لم يبق وثوق بما تعبَّدَنا الله تعالى به، وذلك ينافي الغرض من التكليف والانقياد إلى أمر الله تعالى[2].

وفي مقابل هذه الروايات هناك نظريّة الشيعة الإماميّة، فإنّهم يعتقدون بعصمة الأنبياء عن الكذب والسهو والخطأ. وقد ناظر المأمون العبّاسي الإمام الرضا عليه السلام

---

(١) صحيح مسلم ٥: ١٢٥.

(٢) نقض الشبهات حول الشيعة: ١١٩، عقائد الإماميّة: ٣٦.

حول هذا الحديث وغيره وخصوصاً عصمة الأنبياء وقام بضبطه العلماء والمحدّثون، وذكره العلّامة محمّد باقر المجلسي في كتابه (بحار الأنوار)، ونقد الأحاديث القادحة بعصمتهم سلام الله عليهم وردّ سندها وضعّفها لأدلّة عقليّة ونقليّة[١].

قال العلّامة الفاضل المقداد بن عبد الله السيوري في (اللوامع الإلهيّة): العصمة ملكة نفسيّة تمنع المتّصف بها من الفجور مع قدرته عليه، وتتوقّف هذه الملكة على العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات، لأنّ العفّة متى حصلت في جوهر النفس وانضاف إليها العلم التامّ بما في المعصية من الشقاء وفي الطاعة من السعادة، صار ذلك العلم موجباً لرسوخها في النفس فتصير مَلَكة[٢].

فالشيعة الإماميّة يعتقدون أنّ للأنبياء عليهم السلام ملكة العصمة، وهي تمنعهم عن الكذب، فكيف يجوز أو يمكن أن يأمر شخصٌ بالصدق وهو يكذب؟!

وفي عصمة الأنبياء قال خواجة نصير الدين الطوسي وشارح كلامه العلّامة الحلّي في (التجريد) وشرحه: قالت الإماميّة: لا يجوز على الأنبياء صغيرةٌ ولا كبيرة، لا قبل البعثة ولا بعدها[٣].

وبالجملة تقول الإماميّة: إنّ ثقة الناس بالأنبياء وحصول الغرض من بعثتهم

---

(١) بحار الأنوار ١١: ٧٢ ـ ٩٦ باب عصمة الأنبياء وتأويل ما يُوهِم خطأَهم وسهوهم و١٢: ٤٩ ـ ٥٥ باب قصص ولادة إبراهيم عليه السلام.

(٢) اللوامع الإلهيّة: ١٧٠.

(٣) كشف المراد: ٢١٧، المواقف: ٣٥٩، شرح تجريد للقوشجي: ٤٦٤، شرح الأُصول الخمسة: ٥٧٣، اللوامع الإلهيّة: ١٧٠، الإلهيّات ٣: ١٦٦، سفينة البحار ٣: ٥٠٧ ـ باب عصمة الأنبياء عليهم السلام، بحار الأنوار ١١: ٧٢ ـ عن: اعتقادات الصدوق.

إنّما يكون رهنَ اعتقاد الناس بصحّة مقالهم وسلامة أفعالهم، وهذا فرع كونهم معصومين، وذلك لأنّ المبعوث إليه إذا جَوّز الكذبَ على النبيّ جوّز ذلك في أمره ونهيه وأفعاله، وبهذا الاحتمال لا ينقاد لأوامره، وفي ذلك قال خواجة نصير الدين الطوسي: يجب في النبيّ العصمة، ليحصل الوثوق، فيحصل الغرض[1].

(١) كشف المراد: ٢١٧.

الفصل السادس
الروايات المخالفة للنصّ القرآني

الف) روايات سحر النبيّ ﷺ

ومن الروايات التي يجب أن ننظر فيها بعين البصيرة روايات سحر النبيّ ﷺ، وقد وردت في مصادر المدرستين، فتلقّته بعضها بالقبول وبعضها بالنقد والإيراد والمناقشة.

ففي بعض هذه الروايات أنّ جبرئيل أتى النبيّ ﷺ فقال: يا محمّد، قال: لبّيك يا جبرئيل، قال: إنّ فلاناً سحرك وجعل السحر في بئر بني فلان، فابعث إليه ـ يعني البئر ـ أوثقَ الناس عندك، وأعظمهم في عينك، وهو عديل نفسك، حتّى يأتيك بالسحر. قال: فبعث النبيّ ﷺ عليّ بن أبي طالب عليه السلام وقال: انطلق إلى بئر ذروان (أزوان)؛ فإنّ فيها سحراً، سحرني به لبيد بن أعصم اليهودي، فائْتني به. قال: فانطلقت في حاجة رسول الله ﷺ فهبطتُ فإذا ماء البئر صار كأنّه الحنّاء من السحر، فطلبته مستعجلاً حتّى انتهيت إلى أسفل القليب فلم أظفر به، قال الذين معي: ما فيه شيء فاصعد، قلت: لا والله ما كذبتُ ولا كُذّبت، وما نفسي بيده مثل أنفسكم ـ يعني رسول الله ﷺ ـ ثمّ طلبت طلباً بلطف فاستخرجت حُقّاً، فأتيت النبيّ ﷺ فقال: افتحه. ففتحته وإذا في الحُقّ قطعة كرب النخل في جوفه وُتِر عليه

إحدى عشرة عقدة، وكان جبرئيل عليه السلام أنزل يومئذٍ المعوِّذتين على النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: يا عليّ، اقرأها على الوتر. فجعل أمير المؤمنين عليه السلام كلّما قرأ آية انحلّت عقدة، حتّى فرغ منها، وكشف الله عزّ وجلّ عن نبيّه ما سُحِر وعافاه.

وفي رواية أنّ جبرئيل وميكائيل أتيا النبيّ صلى الله عليه وآله فجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله، فقال جبرئيل لميكائيل: ما وجعُ الرجل؟ فقال ميكائيل: هو مطبوب، فقال جبرئيل: ومن طَبَّه؟ قال: لبيد بن أعصم اليهوديّ.. ثمّ ذكر الحديث[1].

وروى البخاري في (صحيحه) في باب: صفة إبليس وجنوده، عن عائشة قالت: سُحر النبيّ صلى الله عليه وآله حتّى كان يُخيَّل إليه أنّه يفعل الشيء وما يفعله، حتّى كان ذات يوم دعا ودعا ثمّ قال: أشعرتِ أنّ الله أفتاني فيما فيه شفائي؟ أتاني رجلان: فقعد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب ـ أي مسحور ـ قال: ومَن طَبّه؟ قال: لبيد بن الأعصم، قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاقة وجُفّ طلعة ذكر، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذروان. فخرج إليها النبيّ صلى الله عليه وآله ثمّ رجع، فقال لعائشة حين رجع: نخلُها كأنّها رؤوس الشياطين! فقلت: استخرجتَه؟ فقال: لا، أمّا أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شرّاً ثمّ دفنت البئر[2].

وروى مسلم بن الحجّاج النيسابوري في (صحيحه) في: باب السحر عن عائشة قال: سَحر رسولَ الله صلى الله عليه وآله يهوديّ من يهود بني زريق يقال له لبيد بن

---

(١) الصافي ٥: ٣٩٦، كنز الدقائق وبحر الغرائب ١٤: ٥٤٠، مجمع البيان ٥: ٥٦٧، طبّ الأئمّة: ١٢٢، نور الثقلين ٥: ٧١٨/ح١٦، معالم التنزيل ٤: ٥٤٦.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٤٨.

الأعصم، قالت: كان رسول الله ﷺ يخيّل إليه أنّه يفعل الشيء وما يفعله، حتّى إذا كان ذات يوم ...[1].

وهذه الروايات مرويّة بشكل مفصّل من طرق أهل السنّة، ومنها سرت إلى المصادر الروائيّة الإماميّة منها المرويّة في (طبّ الأئمّة) لحسين وعبد الله ابنَي بسطام المجهولين في كتب الرجال.

فأمّا ما أخرجه أهل السنّة، فقد أخرج الشيخان عن عائشة أنّ النبيّ ﷺ سُحر حتّى كان يخيّل إليه أنّه يضع الشيء ولم يضعه، وفي رواية يُخيَّل إليه أنّه فعل الشيء وما كان فعله، حتّى إذا كان ذات يوم وهو عندي دعا إليه ودعا ثمّ قال: أشَعرتِ يا عائشة أنّ الله قد أفتاني فيما استفتيته؟ قلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، ثمّ قال أحدهما لصاحبه: ما وجعُ الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومَن طَبّه؟ قال: لبيد بن الأعصم اليهودي من بني زريق، قال: فيم ذا؟ قال: في مشط ومشاقة وجفّ طلعة ذكر، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذروان ـ ومن الرواة من قال: في بئر زريق ـ. فذهب النبيّ ﷺ في أُناس من أصحابه إلى البئر فنظر إليها وعليها نخل، ثمّ رجع إلى عائشة فقال: والله لكأنّ ماءها نقاعةُ الحنّاء، ولكأنّ نخلها رؤوس الشياطين! قلت: يا رسول الله، فأخرِجْه، قال: أمّا أنا فقد عافاني الله وشفاني، وخفت أن أُثير على الناس منه شرّاً. وفي رواية البخاري: أنّه كان يرى أنّه يأتي النساء ولا يأتيهنّ!

قال سفيان: وهذا أشدّ ما يكون من السحر إذا كان كذلك، وكانت مدّة سحره ﷺ أربعين يوماً، وقيل: ستّة أشهر، وقيل: عاماً.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٤: ٤٢٤، ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

وعن ابن حجر وهو المعتمد، وعن زيد بن أرقم قال: سحر رجل من اليهود النبيَّ ﷺ فاشتكى ذلك أيّاماً، فأتاه جبرئيل فقال: إنّ رجلاً من اليهود سحرك وعقد لك عُقَداً لذلك في بئر كذا. فأرسل رسول الله ﷺ عليّاً عليه السلام فاستخرجها فجاء بها، فجعل كلّما حلّ عقدة وجد لذلك خفّة، فقام رسول الله ﷺ كأنّما نُشِط من عِقال، فما ذَكَرَ ذلك لليهوديّ ولا رآه في وجهه قطّ.

كما أخرجه النسائي، وروى أنّه كان تحت صخرة في البئر، فرفعوا الصخرة وأخرجوا جفّ الطلعة، فإذا فيه مُشاطة من رأسه وأسنان من مشطه، وقيل: كان في وتر عقد عليه إحدى عشرة عقدة. وقيل: كان مغروزاً بالإبَر، فأنزل الله هاتين السورتين وهما إحدى عشرة آية: سورة الفلق خمس آيات، وسورة الناس ستّ آيات، فكان كلّما قرأ آية انحلّت عقدةٌ حتّى انحلّت العقد كلّها، فقام النبيّ ﷺ كأنّما نُشِط مِن عِقال، وروي أنّه لبث ستّة أشهر، واشتدّ عليه ذلك ثلاث ليال فنزلت المعوِّذتان[1].

وفي مصادر الإماميّة عن كتاب (طبّ الأئمّة)، ورُويَ عنه الفيض الكاشاني في (الصافي) فقال: في (طبّ الأئمّة) عنه عليه السلام أنّ جبرئيل أتى النبيّ ﷺ فقال: يا محمّد، قال: لبّيك يا جبرئيل. قال: إنّ فلاناً اليهوديّ سحرك، وجعل السحر في بئر بني فلان، فابعث إليه ـ يعني البئر ـ أوثقَ الناس عندك، وأعظمهم في عينك، وهو عديل نفسك حتّى يأتيك بالسحر. قال: فبعث النبيّ ﷺ عليّ بن أبي طالب عليه السلام وقال: انطلق إلى بئر ذروان، فإنّ فيها سحراً سحرني به لبيد بن أعصم اليهودي، فائتِني به. قال عليّ عليه السلام: فانطلقتُ في حاجة رسول الله ﷺ فهبطت فإذا

---

(١) تفسير حدائق الروح والريحان في علوم القرآن ٣٢: ٤٥٥.

ماء البئر صار كأنّه ماء الحياض من السحر، فطلبته مستعجلاً حتّى انتهيت إلى أسفل القليب فلم أظفر به، قال الذين معي: ما فيه شيء فاصعد، فقلت: لا والله ما كذبت ولا كذّبت، وما نفسي بيده مثل أنفسكم ـ يعني رسول الله ﷺ. ثمّ طلبت طلباً بلطف فاستخرجت حُقّاً فأتيت النبيّ ﷺ فقال: افتحه. ففتحه وإذا في الحُقّ قطعة كرب النخل في جوفه وتر عليه إحدى عشرة عقدة، وكان جبرئيل عليه السلام أنزل يومئذٍ المعوِّذتين على النبيّ ﷺ، فقال النبيّ ﷺ: يا عليّ، اقرأها على الوتر. فجعل أمير المؤمنين عليه السلام كلّما قرأ آية انحلّت عقدة حتّى فرغ منها، وكشف الله عزّ وجلّ عن نبيّه ما سُحِر به وعافاه.

وفي رواية أنّ جبرئيل وميكائيل أتيا النبيّ ﷺ فجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله، فقال جبرئيل لميكائيل: ما وجع الرجل؟ فقال ميكائيل: هو مطبوب. فقال جبرئيل: ومَن طَبّه؟ قال: لبيد بن أعصم اليهودي.. ثمّ ذكر الحديث.

وعن الصادق عليه السلام أنّه سُئل عن المعوِّذتين، أهُما من القرآن؟ فقال: نعم هما من القرآن، فقال الرجل: ليستا من القرآن في قراءة ابن مسعود ولا في مصحفه، فقال عليه السلام: أخطأ ابن مسعود، [أو قال: كذب ابن مسعود]؛ هما من القرآن. قال الرجل: فأقرأُ بهما يا ابنَ رسول الله في المكتوبة؟ قال: نعم، وهل تدري ما معنى المعوّذتين، وفي أيّ شيء نزلتا؟! إنّ رسول الله ﷺ سحره لبيد بن أعصم اليهودي. فقال أبو بصير: وما كاد أو عسى أن يبلغ من سحره؟!

قال الصادق عليه السلام: بلى، كان النبيّ ﷺ يرى أنّه يجامع وليس يجامع، وكان يريد الباب ولا يبصره حتّى يلمسه بيده، والسحر حقّ، وما يُسلَّط السحر إلّا على العين

والفرج، فأتاه جبرئيل فأخبره بذلك، فدعا عليّاً عليه السلام وبعثه ليستخرج ذلك من بئر ذروان...[١].

فنقول: أوّلاً: إنّ الرسول معصوم عن الخطأ والسهو، كما ذكرنا ذلك مراراً.

وثانياً: إنّه معصوم عن المعصية والذنب فهو طاهر طيّب.

وثالثاً: هو معصوم في تلقّي الوحي، فلا يغفل عن شيء ممّا يبلّغه به الأمين جبرائيل.

ورابعاً: هو معصوم في تبليغ الدين، فهو لا يتوانىٰ عن تبليغه كما صرّح به الله تعالى بقوله: ﴿ **يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ وَإِن لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ** ﴾[٢].

وخامساً: هو محفوظ عن نفوذ الشيطان وشياطين الجنّ، فلذلك سبق منّا أنّ أُسطورة الغرانيق باطلة.

وسادساً: هو عليه السلام معصوم، وعناية الله محيطة به عن نفوذ السحر، فلو كان للسَّحَرة قدرة على النفوذ إلى روحه وجسمه لم يَفتُروا عن ذلك لحظة واحدة، ولَكان السحرة آنذاك قادرين على أن يهلكوا الرسول مرّات.

وسابعاً: هو بعين الله تعالى ورعايته، فهو رسوله ومختاره ومصطفاه، فكيف يقصّر في حفظه؟! فهو محفوظ عن عين الغادرين، وحسد الحاسدين، ولذلك علّمه الله تعالى: ﴿ **قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلٰهِ النَّاسِ * مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ**

---

(١) طبّ الأئمّة: ١١٣ ـ ١١٤، البرهان ٨: ٤٤٠، الصافي ٥: ٣٩٦.

(٢) المائدة: ٦٧.

الْخَنَّاسِ * الَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾[١]، فهو محفوظ من أعينهم وخطراتها، فلو كانت العين نافذة في رسول الله لَأعانه العائنون من العرب، وهم يقدرون على جعل الرجل في التراب والبعير في القِدر.

وعن الشيخ محمّد جواد مغنية في ذيل سورة الناس كتب يقول: وبهذا اتّضح أنّ المراد من شرّه سوءُ مقاصده وأقواله وأفعاله لا نظرات عينيه وإضرارها بالمحسود، كما قال أكثر المفسّرين... ومن الطريق ما ذكره بعضهم في تفسيره أنّ رجلاً كان مشهوراً بإصابة العين حتّى كان الناس يستأجرونه لهذه الغاية، وفي ذات يوم استأجرته امرأة ليحسد عدوّاً لها ويقتله بعينيه، وصَحِبَته إلى الرجل وقالت: هذا هو فاحسده، فقال لها الحاسد: ما أجمل عينيكِ! فما أتمّ كلامه حتّى عَمِيَت![٢]

ونقل بعض أصدقائي من مشايخ بلدي: أنّا شاهدنا رجلاً له عين، إذا رأى شيئاً يكسره في الحال، ثمّ قال ذلك الشخص: إنّي أقدر على كسر الأشياء ولكن بعد رؤيتها، ولكنّ الشخص الفلاني المعين، له قدرة على كسر الأشياء مع أنّه لا يلزم أن يراها، بل إذا وُصف الشيء له وتَعجّب هو منه يكسره جزءاً جزءاً!

وختاماً للبحث نقول: ثامناً: إنّ الرسول يجب عقلاً أن يكون منزّهاً عن الأمراض التي يشمئزّ منها الناس، فيفقدهم بذلك من حوله، ولذلك نقول: إنّ الروايات التي وردت في أيّوب وابتلائه على ما جاء في الإسرائيليّات[٣] ممنوعة

---

(١) سورة الناس.

(٢) الكاشف ٧: ٦٢٦.

(٣) قصص الأنبياء للراوندي: ١٤٠، قصص الأنبياء لابن كثير: ٢١٢، الدرّ المنثور ٥: ٣١٥، الأمالي للصدوق: ٦٠، عرائس الفنون: ٩٧، بحار الأنوار ١٢: ٣٧٢، الكامل ١: ١٣٩، تفسير القمّي ٢: ٢٣٩، علل الشرائع: ٧٥، معالم التنزيل ٤: ٦٨.

مردودة عندنا، لأنّها تنفّر الناس مَن حوله، وهو الرسول المبلّغ للدين[١].

قال المحقّق خواجة نصير الدين الطوسي في (تجريد الاعتقاد): ويجب في النبيّ العصمة ليحصل الوثوق فيحصل الغرض، ولوجوب متابعته، وضدّها الإنكار عليه، وكمال العقل، والذكاء، والفطنة، وقوّة الرأي، وعدم السهو، وكلّ ما ينفّر عنه من: دناءة الآباء وعهر الأُمّهات، والفظاظة، والأُبنة وشبهها، والأكل على الطريق وشبهه.

ذكر العلّامة الحلّي في شرحه: قالت الإماميّة: إنّه يجب عصمتهم عن الذنوب كلّها؛ صغيرةً كانت أو كبيرة، والدليل عليه بوجوه:

أحدها: أنّ الغرض من بعثة الأنبياء عليهم السلام إنّما يحصل بالعصمة، فتجب العصمة تحصيلاً للغرض، وبيان ذلك أنّ المبعوث إليهم لو جَوّزوا الكذب على الأنبياء والمعصية جوّزوا في أمرهم ونهيهم وأفعالهم التي أمروهم باتّباعهم فيها ذلك، وحينئذٍ لا ينقادون إلى امتثال أوامرهم، وذلك نقض للغرض من البعثة.

الثاني: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله يجب متابعته، فإذا فعل معصية؛ فإمّا أن يجب متابعته أو لا، والثاني باطل لانتفاء فائدة البعثة، والأوّل باطل لأنّ المعصية لا يجوز فعلها، وأشار بقوله لوجوب متابعته وضدّها إلى هذا الدليل، لأنّه بالنظر إلى كونه نبيّاً يجب متابعته، وبالنظر إلى كون الفعل معصيةً لا يجوز اتّباعه.

الثالث: أنّه إذا فعل معصية وجب الإنكار عليه لعموم وجوب النهي عن

---

(١) الإلهيّات ٣: ١٩٨، إرشاد الطالبين: ٣٠٤، قواعد المرام: ١٢٧، بحار الأنوار ١٢: ٣٣٩ ـ ٣٧٢، الخصال ٢: ٣٤، تاريخ الأنبياء للمحلّاتي: ٣٣٧، تنزيه الأنبياء: ٦٣، قصص الأنبياء (النجّار): ٣٥٠، حياة القلوب ١: ٥٦٠، مجمع البيان ٨: ٤٧٥، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب ٢: ٢٧٩، تفسير القرآن العظيم ٣: ١٨٩، نسيم الرياض ٦: ٣٠ ـ طبعة دار الكتب العلمية.

المنكر، وذلك يستلزم إيذاءَه، وهو منهيّ عنه، وكلّ ذلك محال!

ويجب أيضاً أن يكون في النبيّ كمال العقل، وذلك ظاهر، وأن يكون في غاية الذكاء والفطنة وقوّة الرأي بحيث لا يكون ضعيف الرأي متردّداً في الأُمور متحيّراً، لأنّ ذلك من أعظم المنفّرات عنه، وأن لا يصحّ عليه السهو لئلّا يسهو عن بعض ما أُمر بتبليغه، وأن يكون منزّهاً عن دناءة الآباء وعهر الأُمّهات لأنّ ذلك منفّر عنه، وأن يكون منزّهاً عن الفظاظة والغلظة لئلّا تحصل النفرة عنه، وأن يكون منزّهاً عن الأمراض المنفّرة نحو الأُبنة وسلس الريح والجذام والبرص، وعن كثير من المباحات الصارفة عن القبول منه القادحةِ في تعظيمه، نحو الأكل على الطريق وغير ذلك، لأنّ كلّ ذلك ممّا ينفّر عنه فيكون منافياً للغرض من البعثة[1].

نرجع إلى البحث فنقول: إنّ الرسول عندنا ـ معاشر الإماميّة ـ مصون عن عين العائنين وسحر الساحرين، وشيطنة الشياطين، فهو محفوظ عن نفوذ الأجنّة، فإنّ الناس بأصنافهم يعتقدون أنّ الجنّ قد يؤثّر في الأشخاص، فكم هناك من حكايات ينقلها الأشخاص من أنّ الجنّ ارتبط معه ولازَمَه، ولي شواهد من ذلك عن رجال ثقات.

وخلاصة ما نقول هو أنّ الجنّ لا يؤثّر في الرسول، وله أمره ونهيه؛ فهذا هو الرسول عندنا، فما هو الرسول عندكم؟ فإنّ أهل السنّة والجماعة أصرّوا على أنّ النبيّ ليس بمعصوم في كلّ هذه الأُمور، فقالوا: إنّه يُسحَر، كما ورد في رواياتهم، ولكنّ علماءنا أنكروا ذلك.

وفي هذا فقد ذكر الشيخ أبو جعفر الطوسي في (الخلاف) أنّهم رَوَوا عن

---

(١) كشف المراد: ٣٧٦.

عائشة أنّها قالت: مكث رسول الله ﷺ ستّة أشهر ـ وفي رواية أُخرى: أيّاماً ـ يُخيَّل إليه أنّه يأتي النساء ولا يأتيهنّ.. وذكر تمام الحديث[١].

وروى زيد بن أرقم أن: سَحَر رسولَ الله ﷺ رجلٌ من اليهود واشتكى من ذلك أيّاماً، فأتاه جبرئيل فقال له: إنّ رجلاً من اليهود سحرك، وعقد لك عُقداً في بئر كذا. فبعث عليّاً فأخرجه، وكلّما حلّ منه عقداً وجد رسول الله ﷺ راحة، فلمّا حلّ الكلّ فكأنّما نُشِط عن عقال[٢]، وهذا نصّ، وهذه أخبار آحاد لا يُعمَل عليها في هذا المعنى[٣].

وقال أمين الإسلام الطبْرِسي في (مجمع البيان): فأمّا ما روي من الأخبار أنّ النبيّ ﷺ سُحِر فكان يرى أنّه فعَلَ ما لم يفعله، وأنّه لم يفعل ما فعله! فأخبار مفتعلة لا يُلتَفت إليها، وقد قال الله تعالى حكاية عن الكفّار: ﴿**إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً**﴾[٤]، فلو كان السحر عَمِل فيه ﷺ لكان الكفّار صادقين في مقالهم، حاشا النبيّ ﷺ من كلّ صفة تنفّر عن قبول قوله، فإنّه حجّة الله على خليقته، وصفوته على بريّته[٥].

وهكذا قال الملّا فتح الله الكاشاني في (زبدة التفاسير)[٦].

وعن العلّامة السيّد محمّد جواد العاملي في (مفتاح الكرامة): وليُعلَم أنّ هناك

---

(١) الخلاف ٥: ٣٢٨، صحيح البخاري ٧: ١٧٧، فتح الباري ١٠: ٣٣٢، عمدة القاري ٢١: ٢٨٠.

(٢) مجمع الزوائد ٦: ٢٨١، المعجم الكبير للطبراني ٥: ١٨٠ /ح٥٠١٦.

(٣) الخلاف ٥: ٣٢٨.

(٤) الإسراء: ٤٧، الفرقان: ٨.

(٥) مجمع البيان ١: ١٧٧.

(٦) زبدة التفاسير ١: ٢٠٣.

مَن روى بعض أخبارنا وفاقاً لروايات العامّة عن عائشة أنّه سحره لبيد بن عاصم اليهودي، وقد أنكره الشيخ في (الخلاف) والمصنّف [العلّامة الحلّي] في (المنتهى) وجماعة، وهو كذلك قطعاً كما تقتضي به أُصول المذهب. والروايات شاذّة، ضعيفة محمولة على التقيّة، مخالِفةٌ للأُصول والقواعد والاعتبار، فلا يُلتَفت إلى ما احتمله في (البحار)[1].

وقال الشيخ الطوسي في (التبيان): ولا يجوز أن يكون النبيّ سُحِر على ما رواه القُصّاص الجهّال، لأنّ من يوصف بأنّه مسحور فقد خَبِل عقله، وقد أنكر الله تعالى ذلك في قوله: ﴿**وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَّسْحُوراً**﴾[2].

وعن محمّد بن إدريس الحلّي في إبطالها: والرسول ما سُحِر عندنا بلا خلاف؛ لقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾[3]، وعند بعض المخالفين أنّه سُحِر، وذلك بخلاف التنزيل المجيد.

وعن العلّامة الحلّي في (منتهى المطلب): روى الجمهور عن عائشة أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله سُحِر حتّى يُخيَّل له أنّه يفعل الشيء وما يفعله... إلى أن قال: وهذا القول عندي باطل، والروايات ضعيفة خصوصاً رواية عائشة، لاستحالة تطرّق السحر إلى الأنبياء عليهم السلام[4].

وقال العلّامة المجلسي في (بحار الأنوار): والأخبار الواردة في ذلك أكثرها

---

(١) مستدرك الوسائل ١٣: ١٠٧ / ح٧، منتهى المطلب ٢: ١٠١٤، الحدائق الناضرة ١٨: ١٧٩، بحار الأنوار ١٨: ٦٩ ـ ٧٠ / ح٢٥، مفتاح الكرامة ١٢: ٢٣٩.

(٢) الفرقان: ٨.

(٣) المائدة: ٦٧.

(٤) منتهى المطلب ٢: ١٠١٤ ـ الطبعة الحجريّة.

عامّيّة أو ضعيفة، ومعارَضة بمثلها، فيَشكُل التعويل عليها في إثبات مثل ذلك[١].

وأشار بعض الأساطين، منهم الشيخ الكبير الشيخ جعفر كاشف الغطاء في حواشيه على (قواعد الأحكام): ولا وجه للاستناد إلى ما رُوي من أنّ لبيد بن الأعصم اليهودي سحر النبيّ ﷺ فأثّر أثراً حقيقيّاً كما يظهر من الرواية؛ لقصور السند أوّلاً، ولظهور الوضع عليها ثانياً، لا لأنّ العقل يحكم بأنّ النبيّ ﷺ قادر على دفعه بالأسماء والتعويذات فلا يمكن أن يصاب بذلك كما قيل، إذ ليس للأنبياء دفعُ جميع ما قدروا على دفعه بدعاء أو تعويذ أو نحوهما[٢]، وإلّا لما حدث عليهم عَرَض ولا مرض سماويّان أو أرضيّان، ولا لأنّ ذلك ينافي العصمة، إذ حدوث المرض غير الغالب على العقل لا ينافيها، بل لمنافاة اللطف الواجب؛ لأنّ المكلّفين إذا رأوا سلطان الساحر على النبيّ ﷺ وتصرّفه فيه اختلّت عقائدهم، ولم يبق لهم اطمئنان ولا وثوق ولا اعتماد، لظهور نقصه حينئذٍ ولتجويزهم إذَنْ تسلّطَ الساحر على عقله، فيصحّ قولهم: ﴿**إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً**﴾[٣].

وقال الشيخ محمّد جواد مغنية: روى الرواة عن عائشة أنّ يهوديّاً اسمه لبيد بن الأعصم سحر النبيّ وأثّر فيه سحره حتّى كان يخيّل له أن يفعل الشيء وهو لا يفعله، وأنّ هذه السورة والتي بعدها نزلت في ذلك... وهذه الرواية يجب طرحها شرعاً وعقلاً، أمّا عقلاً فلأنّ النبيّ معصوم ولا ينطق إلّا بالوحي فيستحيل أن يخيّل له أنّه يوحى إليه ولا يوحى إليه، وأمّا شرعاً فلأنّ الله تعالى قد كذّب

---

(١) بحار الأنوار ٦٣: ٤١.

(٢) الحدائق الناضرة ١٨: ١٧٩.

(٣) الإسراء: ٤٧، الفرقان: ٨. ويراجع: التبيان ١٠: ٤٣٤، مجمع البيان ٥: ٥٦٨، بحار الأنوار ١٨: ٧١، الحدائق الناضرة ١٨: ١٧٩، الميزان ٢٠: ٣٩٤، شرح القواعد ١: ٢٤٦.

السحر وأهله حيث قال عزّ من قائل: ﴿**يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّها تَسْعَىٰ * فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ * قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَىٰ * وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ**﴾[1]، وأيضاً كذّب المشركين الذين وصفوا النبيّ ﷺ بالمسحور: ﴿**إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً**﴾[2].

وعنه أيضاً: ومن الطريق ما نقله الشيخ محمّد عبده عن كثير من المقلّدين ـ على حدّ تعبيره ـ حيث قالوا: لقد صحّ الخبر بتأثير السحر في نفس رسول الله ﷺ، ومن أنكر ذلك فقد أبدع في الدين، لأنّ القرآن قد جاء بصحّة السحر. وعلّق الشيخ محمّد عبده على ذلك بقوله: فانظر كيف ينقلب الدين الصحيح إلى بدعة عند المقلّدين! ويحتجّون بالقرآن الذي نفى السحر على ثبوت السحر وتأثيره في رسول الله ﷺ تماماً كما قال المشركون عنه «إنّه رجل مسحور»[3].

أقول: مضافاً إلى الدليلين المذكورين، أعني مخالفة العقل ومخالفة الشرع: فإنّ الروايات التي وردت في كتب الإماميّة مرويّة عن (طبّ الأئمّة)، ومؤلّفُه ـ كما صرّح به المجلسي في مقدّمة (بحار الأنوار) ـ: حسين بن بسطام وأخوه عبد الله ابن بسطام وهما مجهولان في كتب الرجال، فليس عنهما خبر، ولا أثر، ثمّ إنّ الروايات مرسلة بل أخبار آحاد لا يمكن الاعتماد عليها، وهو ما قاله الشيخ محمّد عبده، وقرّره الأُستاذ محمود أبو ريّة، وهكذا سائر المحقّقين من الإماميّة وأهل

---

(١) طه: ٦٦ ـ ٦٩.

(٢) الإسراء: ٤٧.

(٣) الكاشف ٧: ٦٢٦، والكلام متّخذ من الآية: ﴿**وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً**﴾ الفرقان: ٨.

السنّة، فراجع المصادر التالية[١].

وعن محمّد بن مؤمن المشهدي: وهذا لا يجوز، لأنّ من وُصِف بأنّه مسحور فكأنّه قد خَبِل عقله، وقد أبى الله سبحانه ذلك في قوله: ﴿ **وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً * انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ فَضَلُّوا** ﴾[٢]. ولكن يمكن أن يكون اليهودي أو بناته ـ على ما روي ـ اجتهدوا على ذلك فلم يقدروا عليه، وأطْلع الله نبيّه على ما فعلوه من التمويه حتّى استخرج، وكان ذلك دلالة على صدقه ﷺ، وكيف يجوز أن يكون المرض من فعلهم، ولو قدروا على ذلك لقتلوه، وقتلوا أكثر المؤمنين مع شدّة عداوتهم له[٣].

وقال المفسّر المعروف بالشريف اللّاهيجي في تفسيره الفارسي ما ترجمته بالعربيّة: وعلى مذهب الأصحاب، فإنّ هذا المعنى هو من الأكاذيب المحضة، وإلّا يصدق قول الكفّار: ﴿ **إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً** ﴾[٤]، في حين أنّ الحقّ تعالى أنكر ذلك بقوله: ﴿ **وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً * انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ فَضَلُّوا** ﴾. ومن الواضح أنّ السحرة لو كانوا قادرين على إمراض الغير فَهُم إذن قادرون على قتل بعض المؤمنين!

---

(١) التمهيد ١: ١٣٢، دور الأئمّة في إحياء الدين ـ باللغة الفارسيّة ـ ٣: ٧٣، ألف مسألة وواحدة ـ باللغة الفارسيّة ـ ١: ٧٦٨، الحدائق الناضرة ١٨: ١٨١، روض الجنان ٥: ٥١٦ ـ الطبعة الحجريّة، التبيان ١٠: ٤٣٤، إيضاح الفوائد ٣: ٥٣٤، بحار الأنوار ١: ٣٠ و١٨: ٧٠ و٣٨: ٣٠٢ و٦٣: ٢٨، روح المعاني ٣٠: ٣٨٤، الميزان ٣٠: ٣٩٢، الجامع لأحكام القرآن ٣٠: ٣٥٦، مسالك الأفهام ٢: ٣٦٤ ـ الطبعة الحجريّة، السرائر ٣: ٥٣٤، جلاء الأذهان ١٠: ٤٨٩.

(٢) الإسراء: ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) كنز الدقائق ١٤: ٥٤١ ـ طبع الإرشاد.

(٤) الإسراء: ٤٧.

وفي (الكافي) هناك حديث للإمام الصادق عليه السلام يتضمّن أحوال الأئمّة وصفاتهم حيث قال عليه السلام بعد ذكره للإمام: «مطروداً عنه حبائلُ إبليسَ وجنودِه، مدفوعاً عنه وُقوبُ الغواسق، ونُفوثُ كلِّ فاسق»[1]، وهذا صريح في نفي تأثير السحر عليه، وعلى هذا فحديث (طبّ الأئمّة) يُحمل على التقيّة.

وقال المفسّر الشيخ أبو الفتوح الرازي في (روض الجنان): إنّ ما ذُكر من قصّة أنّه صلى الله عليه وآله قد سُحر لا أصل له، لكونه مخالف للأدلّة العقليّة، فقد قُصّ بأنّ بنات لبيد ابن الأعصم اليهودي قد سحرن رسول الله بعد أن سرقن مُشاطة من رأسه وأسناناً من مشطه ودَفَنتاهما تحت صخرة في بئر، وبعد ذلك مَرِض الرسول وأخذ شعر رأسه بالتساقط، حتّى جاء إليه الملكان وأخبراه بأن يُرسل أمير المؤمنين عليّ عليه السلام والزبير بن العوّام ليستخرجاهما ويأتيا بهما ليحلّا عقدهما، فكان كلّما تحلّ عقدة وجد صلى الله عليه وآله لذلك خفّة، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله بعد حلّها جميعاً كأنّما نُشِط من عقال. فإذا سلّمنا بأنّ الأذى يصل إلى غير الرسول فالحقّ أن لا يقال ذلك بحقّه، لأنّ المشركين طعنوا كذباً برسول الله حين قالوا: ﴿**إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً**﴾ فإذ صحّ هذا الطعن فقد خبل عقله. ولكن قد يجوز أن يكون بعض اليهود اجتهد في ذلك فلم يقدر عليه، فأطْلع الله نبيّه على ما فعله حتّى استخرج ما فعلوه من التمويه، وكان دلالةً على صدقه ومعجزة له. أمّا غير هذا فتأتي الاحتمالات التي ذكرت[2].

---

(١) الكافي ١: ٢٠٤ / ح٢ ـ باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته.

(٢) تفسير روض الجنان ٥: ٦١٢ ـ الطبعة الحجريّة.

وهذا ما قاله الشيخ الطوسي في تفسيره (التبيان)[١].

وأشار إليه بالقول أمين الإسلام الطبرسي في (مجمع البيان) بعد نقل الحديث عن أهل السنّة عن ابن عبّاس وعائشة: وهذا لا يجوز؛ لأنّ مَن وُصف بأنّه مسحور فكأنّه قد خَبِل عقله، وقد أبى الله سبحانه ذلك في قوله: ﴿ **وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَّسْحُوراً * انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ فَضَلُّوا** ﴾[٢]. ولكن يمكن أن يكون اليهودي أو بناته ـ على ما رُوي ـ اجتهدوا في ذلك فلم يقدروا عليه، وأطْلع الله نبيّه صلى الله عليه وآله على ما فعلوه من التمويه حتّى استخرجه، وكان ذلك دلالة على صدقه، وكيف يجوز أن يكون المرض من فعلهم، ولو قدروا على ذلك لقتلوه وقتلوا كثيراً من المؤمنين مع شدّة عداوتهم له[٣].

وقال السيّد علي الحسيني الشاهرودي في إضافاته على تقريرات آية الله العظمى الخوئي في الفقه الجعفري في بحث حرمة السِّحر: ومن العجيب استدلال ابن قدامة في (المُغني) على وقوعه برواية عائشة المرويّة في (البخاري) في كتاب الطبّ: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله سُحِر حتّى إنّه يُخيَّل إليه يفعل الشيء ولم يفعله! وفي (إرشاد الساري): أنّه يخيّل إليه يأتي النساء ولا يأتيهنّ! قال أحمد: بقي ستّة أشهر على هذا، وعن الإسماعيلي أربعين يوماً، وعن الزهري سنة؛ وهو الصحيح، وفي (الزواجر) لابن حجر: بقي سنة إلى أن رأى في النوم ملكين يتساءلان عن سحره وتذكّرا أنّه في بئر ذي أزوان، ولمّا انتبه أرسل مَن استخرجه

---

(١) التبيان ١٠: ٤٣٤.

(٢) الفرقان: ٨ و٩.

(٣) مجمع البيان ١٠: ٥٦٨.

فذهب السحر. والأغرب من ذلك ما ذكره ابن حجر عن العلماء من التوجيهات الباردة في ذلك، ولكن لم يعبأ بهذه الأساطير الأُستاذ محمّد محيي الدين عبد الحميد فضربها عرض الجدار فيما علّق على (المثل السائر) لابن الأثير: لأنّها لم تتّفق وقدسيّة من يخاطبه الجليل سبحانه: ﴿ **وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ** ﴾[١]، وذكر أنّه بيّن خطأ ذلك فيما كتبه في تفسير «عمّ يتساءلون»[٢].

ثمّ نقول لهؤلاء الذين لم يفهموا معنى الرسالة ولا قدسيّة النبيّ الأعظم: إذا بقي سنة يخيّل إليه يفعل الشيء ولم يفعله، كيف يصحّ أخذ الأحكام منه؟! وإذا كان ابن تيميّة ـ كما في (مختصر فتاواه) ـ يقول: إذا بلغ السحر في أحد إلى حدّ لا يعلم ما يقول فطلاقه باطل[٣]. إذ لا يُقبل من النبيّ كلّ شيء تلك المدّة المسحور فيها[٤].

وعن الشيخ مصطفى المراغي تلميذ الشيخ محمّد عبده في تفسيره حكايةً عن أُستاذه: قال الأُستاذ الإمام ما خلاصته: قد رووا هنا أحاديث في أنّ النبيّ ﷺ سحره لبيد بن الأعصم، وأثّر سحره فيه حتّى كان يخيّل إليه أنّه يفعل الشيء وهو لا يفعله، أو يأتي شيئاً وهو لا يأتيه! وأنّ الله أنبأه بذلك، وأُخرجت موادّ السحر من بئر وعُوفِي ﷺ ممّا كان نزل به من ذلك، ونزلت هذه السورة. ولا يخفى أنّ تأثير السحر ـ في نفسه ـ ماسّ بالعقل آخذ بالروح، فهو ممّا يصدّق قول المشركين

---

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) إرشاد الساري ٨: ٤٠٣، فتح الباري ١٠: ١٧٧، المثل السائر ١: ١٣٩.

(٣) مختصر الفتاوى: ٥٤٤.

(٤) محاضرات في الفقه الجعفري ١: ٣٢٦.

فيه: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً﴾[١].

والذي يجب علينا اعتقاده هو أنّ القرآن المتواتر جاء بنفي السحر عنه عليه الصلاة والسلام، حيث نسب القول بإثبات حصوله له إلى المشركين ووبّخهم على ذلك، والحديث ـ على فرض صحّته ـ هو من أحاديث الآحاد التي لا يؤخذ بها في العقائد، وعصمة الأنبياء عقيدة لا يؤخذ فيها إلّا باليقين، ونفي السحر عنه ﷺ لا يستلزم نفي السحر مطلقاً، فربّما جاز أن يصيب السحر غيره بالجنون، ولكن من المحال أن يُصيبه ﷺ لأنّ الله عصمه منه. إلّا أنّ هذه السورة مكيّة في قول عطاء والحسن وجابر، وما يزعمونه من السحر إنّما وقع بالمدينة، فهذا ممّا يضعف الاحتجاج بالحديث ويضعف التسليم بصحّته، وعلى الجملة فعلينا أن نأخذ بنصّ الكتاب، ونفوّض الأمر في الحديث ولا نحكّمه في عقيدتنا[٢].

وفي مقابل ذلك نظريّة أُخرى تقول: إنّ الرسول لا يمنع من أن يكون مسحوراً في بدنه، يعني يمرض، نعم فالممنوع هو السحر في عقله ودرايته، قال السيّد محمود الآلوسي:

١ ـ قال المازري: قد أنكر ذلك الحديث المبتدعة من حيث إنّه يحطّ منصب النبوّة ويشكّك فيها، وإنّ تجويزه يمنع الثقة بالشرع. وأُجيب بأنّ الحديث صحيح وهو غير مراغم للنصّ، ولا يلزم عليه حطّ منصب النبوّة، والتشكيك فيها لأنّ الكفّار أرادوا بقولهم «مسحوراً» أنّه مجنون وحاشاه، ولو سلّم إرادة ظاهره فهو كان قبل هذه القصّة، أو مرادهم أنّ السحر أثّر فيه وأنّ ما يأتيه من الوحي من

---

(١) الإسراء: ٤٧، الفرقان: ٨.

(٢) تفسير المراغي ٣٠: ٢٦٨.

تخيّلات السحر وهو كذب أيضاً؛ لأنّ الله تعالى عصمه فيما يتعلّق بالرسالة. وأمّا ما يتعلّق ببعض أُمور الدنيا التي لم يُبعَث عليه الصلاة والسلام بسببها، وهي ممّا يعرض للبشر، فغير بعيد أن يُخيَّل إليه من ذلك ما لا حقيقة له، وقد قيل: إنّه إنّما كان يخيّل إليه أنّه وطئ زوجاته وليس بواطئ، وقد يتخيّل الإنسان في مثل هذا في المنام فلا يبعد تخيّله في اليقظة![1]

٢ ـ وقال القاضي عياض: قد جاءت روايات حديث عائشة مبيّنة أنّ السحر إنّما تسلّط على جسده الشريف ﷺ وظواهر جوارحه لا على عقله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وقلبه واعتقاده، ويكون معنى ما في بعض الروايات حتّى يظنّ أنّه يأتي أهلَه ولا يأتيهنّ، وفي بعض أنّه يخيّل إليه أنّه... إلخ: أنّه يظهر له من نشاطه ومتقدّم عادته القدرة عليهنّ فإذا دنا منهنّ أخذته أخذة السحر فلم يأتهنّ، ولم يتمكّن من ذلك كما يعتري المسحور. وكلّ ما جاء في الروايات من أنّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ يخيّل إليه فعل شيء ولم يفعله ونحوه فمحمول على التخيّل بالبصر، لا لخللٍ تطرّق إلى العقل، وليس في ذلك ما يُدخِل لبساً على الرسالة، ولا طعناً لأهل الضلالة[2].

٣ ـ وعن العلّامة محمّد حسين الطباطبائي في تفسيره (الميزان): في (الدرّ المنثور) أخرج عبد بن حميد عن زيد بن أسلم قال: سَحَر النبيَّ ﷺ رجل من اليهود فاشتكى، فأتاه جبرئيل فنزل عليه بالمعوِّذتين وقال: إنّ رجلاً من اليهود سحرك والسحر في بئر فلان. فأرسل عليّاً فجاء به، فأمره أن يحلّ العقد ويقرأ

---

(١) روح المعاني ٣: ٢٨٤.

(٢) روح المعاني ٣٠: ٢٨٣، نسيم الرياض ٦: ٣٠.

آية، فجعل يقرأ ويحلّ حتّى قام النبيّ ﷺ فكأنّما نُشِط من عقال.

أقول: وعن كتاب (طبّ الأئمّة) بإسناده إلى محمّد بن سنان، عن المفضّل، عن الصادق عليه السلام مثله، وفي هذا المعنى روايات كثيرة من طرق أهل السنّة باختلاف يسير، وفي غير واحد منها أنّه أرسل مع عليّ عليه السلام زبيراً وعمّاراً، وفيه روايات أُخرى أيضاً من طريق أئمّة أهل البيت عليهم السلام. وما استشكل به بعضهم في مضمون الروايات أنّ النبيّ ﷺ كان مصوناً من تأثير السحر، كيف وقد قال الله تعالى: ﴿ **وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَّسْحُوراً * انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً** ﴾[1] يدفعه أنّ مرادهم بالمسحور والمجنون بفساد العقل بالسحر، وأمّا تأثّره عن السحر بمرض يصيبه في بدنه ونحوه فلا دليل على مصونيّته منه[2].

٤ ـ وعن الفخر الرازي في تفسيره (مفاتيح الغيب): واعلم أنّ المعتزلة أنكروا ذلك [أي سحر النبيّ] بأسرهم. قال القاضي: هذه الرواية باطلة، وكيف يمكن القول بصحّتها والله يقول: ﴿ **وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ** ﴾[3]، وقال: ﴿ **وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ** ﴾[4]، ولأنّ تجويزه [أي السِّحر] يُفضي إلى القدح في النبوّة، لأنّه لو صحّ ذلك لكان من الواجب أن يصلوا إلى الضرر لجميع الأنبياء والصالحين، ولَقَدروا على تحصيل المُلك العظيم لأنفسهم، وكلّ ذلك باطل، ولأنّ الكفّار كانوا يعيّرونه بأنّه مسحور، فلو وقعت هذه الواقعة لكان الكفّار صادقين في تلك الدعوة، ولحصل فيه عليه السلام ذلك العيب، ومعلوم أنّ ذلك غير جائز.

---

(١) الفرقان: ٨ و٩.

(٢) الميزان ٢٠: ٣٩٤.

(٣) المائدة: ٦٧.

(٤) طه: ٦٩.

قال الأصحاب: هذه القصّة قد صحّت عند جمهور أهل النقل، والوجوه المذكورة قد سبق الكلام عليها في سورة البقرة، أمّا قوله: «الكفّار كانوا يعيبون الرسول عليه السلام بأنّه مسحور، فلو وقع ذلك لكان الكفّار صادقين في ذلك القول» فجوابه أنّ الكفّار كانوا يريدون بكونه مسحوراً أنّه مجنون أُزيل عقله بواسطة السحر، فلذلك ترك دينهم، فأمّا أن يكون مسحوراً بألم يجده في بدنه فذلك ممّا لا ينكره أحد. وبالجملة، فاللّه تعالى ما كان يسلّط عليه لا شيطاناً ولا إنسيّاً ولا جنيّاً يؤذيه في دينه وشرعه ونبوّته، فأمّا في الإضرار ببدنه فلا يبعد[1].

فكما ترى ما قاله العلّامة الطباطبائي ـ وقد نقلناه قبل قول الفخر ـ هو مأخوذ من الفخر الرازي وسائر علماء الأشاعرة الذين أصرّوا على وقوع السحر في جسم النبيّ لا في عقله وروحه.

قال عصام الدين القونوي في هامشه وشرحه على تفسير (أنوار التنزيل) لناصر الدين البيضاوي[2]: وقد ثبت أنّ السحر تأثيره حقّ، وتأثير السحر فيه عليه السلام من حيث إنّه بشر وإنسان، يعرض له عليه السلام ما يعرض لسائر البشر من المرض والعافية والصحّة والأكل والشرب وما لزم منهما، فعُلِم أنّ كون السحر أو تأثيره حقّاً عامّ لجميع البشر؛ نبيّاً كان أو غير نبيّ، فالممنوع عن الأنبياء عليهم السلام تأثير السحر في العقل كما زعمه الكفرة، وكذا تأثيره في أمر النبوّة ممنوع أيضاً، فاضمحلّ إنكار المعتزلة تأثيرَ السحر في الأنبياء عليهم السلام، وإنكارُ صحّة الرواية وقالوا: كيف يمكن

---

(١) مفاتيح الغيب ٣٢: ١٨٧.

(٢) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ٢: ٦٣٢ ـ طبعة دار الكتب العلميّة.

القول بصحّتها وقد قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[١]؟! وجه الاضمحلال هو أنّ المراد به ما يتعلّق بأمر النبوّة، ولا كذلك بالنظر إلى الخارج عن النبوّة وإلى البشريّة[٢].

ب) روايات بدء الوحي

الحديث الثاني والثالث من كتاب البخاري، قال: حدّثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أُمّ المؤمنين أنّ الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس؛ وهو أشدُّه عليّ فيُفصم عنّي وقد وعيتُ عنه ما قال، وأحياناً يتمثّل ليَ المَلكُ رجلاً فيكلِّمني فأعِي ما يقول». قالت عائشة: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإنّ جبينه ليتفصّد عرقاً[٣].

وقال: حدّثنا يحيى بن بكير، قال: حدّثنا الليث، عن عقيل، عن ابن هشام، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أنّها قالت: أوّل ما بُدئ به رسول الله من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلّا جاءت مثل فلق الصبح، ثمّ حُبّب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حِراء فيتحنَّث فيه [أي يتعبّد فيه] في الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزوّد لذلك، ثمّ يرجع إلى خديجة فيتزوّد لمثلها، حتّى

---

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ٢٠: ٥١٠.

(٣) صحيح البخاري ١: ٥٩.

جاءه الحقّ وهو في غار حراء، فجاءه المَلَك فقال: اقرأ، قال: «ما أنا بقارئ». قال: «فأخذني فغطّني حتّى بلغ منّي الجَهد، ثمّ أرسلني فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطّني الثانية حتّى بلغ منّي الجَهد، ثمّ أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطّني الثالثة ثمّ أرسلني فقال: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ**﴾[1]». فرجع بها رسول الله ﷺ يرْجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد ـ رضي الله عنها ـ فقال: «زمّلوني زمّلوني»، فزمّلوه حتّى ذهب عنه الرَّوع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: «لقد خَشِيتُ على نفسي». فقالت خديجة: كلّا، والله ما يخزيك الله أبداً، إنّك لتصل الرحم، وتحمل الكَلّ، وتكسب المعدوم، وتُقري الضيف، وتعين على نوائب الحقّ. فانطلقت به خديجة حتّى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العُزّى ابن عمّ خديجة ـ وكان امرءاً تنصّر في الجاهليّة، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانيّة ما شاء أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عَمي ـ فقالت له خديجة: يابن عمّ، اسمع من ابن أخيك، فقال له ورقة: يا ابن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزّل الله على موسى، يا ليتني فيها جَذَعاً، ليتني أكون حيّاً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله ﷺ: «أوَ مُخرجي هم» قال: نعم، لم يأت رجل قطّ بمثل ما جئت به إلّا عُودِي، وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزّراً. ثمّ لم ينشب ورقة أن تُوفّي وفترَ الوحي.

قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أنّ جابر بن عبد الله الأنصاري قال ـ وهو يحدّث عن فترة الوحي فقال في حديثه ـ: بينا أنا أمشي إذ

---

(١) العلق: ١ ـ ٣.

سمعت صوتاً من السماء، فرفعت بصري فإذا المَلك الذي جاءني بِحِراء جالس على كرسيّ بين السماء والأرض، فرُعِبتُ منه، فرجعت فقلت: «زمّلوني زمّلوني»، فأنزل الله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا المُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ** ﴾[1] فحَمي الوحي وتتابع. تابعه عبد الله بن يوسف وأبو صالح، وتابعه هلال بن ردّاد عن الزُّهري[2].

ورواه جلال الدين عبد الرحمن السيوطي في (الدرّ المنثور)، وعن عبد الرزّاق في (المصنّف)، وأحمد بن حنبل في (المسند)، وعوالي مسند عبد بن حميد، والبخاري في (الصحيح)، وهكذا عن مسلم، ومحمّد بن جرير الطبري في (تفسيره)، وابن الأنباري في (المصاحف)، وابن مردويه، والبيهقي في (سننه) من طريق ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أنّها قالت: أوّل ما بدئ به رسول الله من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلّا جاءت مثل فلق الصبح، ثمّ حبّب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنّث فيه في الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزوّد لذلك، ثمّ يرجع إلى خديجة فيتزوّد لمثلها، حتّى جاءه الحقّ وهو في غار حراء، فجاءه المَلك فقال: اقرأ، قال: «ما أنا بقارئ»، قال: «فأخذني فغطّني حتّى بلغ منّي الجَهد، ثمّ أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ ... الحديث».

وقد علّق عليها العلّامة محمّد حسين الطباطبائي في تفسيره (الميزان) بالقول:

---

(١) المدّثّر: ١ ـ ٥.

(٢) صحيح البخاري ١: ٥٩، صحيح البخاري بشرح الكرماني ١: ٣٦، عمدة القاري ١: ٤٦، وطبعة المشكول: ٣ و٤، حياة محمّد لهيكل: ٩٥، السيرة النبويّة لابن هشام ١: ٢٥٢، صحيح مسلم ١: ٩٧، تاريخ الطبري: ٢٩٨، تفسير الطبري ٣٠: ١٦١.

والقصّة لا تخلو من شيء، وأهون ما فيها من الإشكال شكُّ النبيّ ﷺ في كون ما شاهده وحياً إلهيّاً من مَلَكٍ سماويّ ألقى إليه كلام الله، وتردّده بل ظنّه أنّه من مسّ الشياطين بالجنون، وأشكلُ منه سكون نفسه في كونه نبوّة إلى قول رجل نصرانيّ مترهّب وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّى عَلىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّى﴾[1]. وأيّ حجّة بيّنة في قول ورقة؟ وقال تعالى: ﴿قُلْ هٰذِهِ سَبِيلِى أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِى﴾[2]، فهل بصيرته ﷺ هي سكون نفسه إلى قول ورقة؟ وبصيرة مَنِ اتّبعه سكون أنفسهم إلى سكون نفسه إلى ما لا حجّة فيه قاطعة؟

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ﴾[3]، فهل كان اعتمادهم في نبوّاتهم على مثل ما تقصّه هذه القصّة؟ والحقّ أنّ وحي النبوّة والرسالة يلازم اليقين من النبيّ ﷺ والرسول بكونه من الله تعالى على ما ورد عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام[4].

وقد ناقشه علماء آخرون سنداً ومتناً: فعن السيّد الأُستاذ جعفر مرتضى العاملي في مجمل قوله عن الحديث: وما نريد أن نشير إليه هنا هو:

أوّلاً: من حيث السند، وحيث إنّ العمدة في ذلك هو ما ورد في (الصحيحين) وغيرهما، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، فنحن نكتفي بالإشارة الإجماليّة إلى حال هؤلاء، فنقول:

أمّا الزهري فهو كان من أعوان الظالمين، ومن الذين يركنون إليهم، وكان كاتباً

---

(١) الأنعام: ٥٧.

(٢) يوسف: ١٠٨.

(٣) النساء: ١٦٣.

(٤) الميزان ٢: ٣٢٩.

لهشام بن عبد الملك، ومعلّماً لأولاده، وعدّه الثقفيّ من فقهاء الكوفة الذين خرجوا عن طاعة عليّ عليه السلام، وكانوا أهل عداوة له وبغض، وخذلوا عنه، وجلس هو وعروة في مسجد المدينة فنالا من عليّ عليه السلام فبلغ ذلك السجّاد عليه السلام فجاء حتّى وقف عليهما، فقال: ...وأمّا أنت يا زُهْري، فلو كنتُ أنا وأنت بمكّة لأريتك كِنَّ أبيك [أي بيته][(١)].

وأمّا عروة بن الزبير، عن عروة نفسه قال: أتيت عبدَ الله بن عمر بن الخطّاب فقلت له: يا أبا عبد الرحمن، إنّا نجلس إلى أئمّتنا هؤلاء فيتكلّمون بالكلام، نعلم أنّ الحقّ غيره فنصدّقهم، ويقضون بالجور فنقوّيهم ونحسّنه لهم، فكيف ترى في ذلك؟ فقال: يا ابن أخي، كنّا مع رسول الله نعدّ هذا هو النفاق، فلا أدري كيف هو عندكم! فعروة يعتبر أئمّة الجور أئمّته، وابن عمر يحكم عليه بالنفاق، وعدّه الإسكافي من التابعين الذين يضعون أخباراً قبيحة في عليّ عليه السلام[(٢)].

ونحن لا نستطيع أن نثق بأعوان الظلمة وبمبغضي أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، كيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من سبّ عليّاً فقد سبّني»؛ رواه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في (المستدرك على الصحيحين) وصحّحه شمس الدين محمّد الذهبي في هامشه على المستدرك وهو (تلخيص المستدرك)[(٣)].

وأمّا عائشة... فقد أرسلت هذه الرواية، ولم تُبيّن لنا عمّن روتها، فإنّهم

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٨: ١٦٥، الترغيب والترهيب ٤: ٣٨٢، إحياء علوم الدين ٣: ١٥٩، شرح نهج البلاغة ٤: ٦٣، صفوة الصفوة ٢: ٨٥، تهذيب التهذيب ٧: ١٨٢، الغارات ٢: ٥٧٦، قاموس الرجال ٦: ٣٠٠ ـ طبعة الغفّاري.

(٢) شرح نهج البلاغة ٤: ١٠٢، الغارات ٢: ٥٧٨، بحار الأنوار ٤٦: ١٤٣.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢١.

يقولون: إنّها قد وُلِدت بعد البعثة[١]. وإن صرّح الكرماني في شرحه على (صحيح البخاري) بأنّ العلماء يعتمدون على مراسيل عائشة، ولكن المرسل مرسل، والإرسال في سنده موجود.

وأمّا المناقشة التي تكون الملاك والقانون الأساس في نقد الأحاديث فنبدأها:

أوّلاً: أنّ الروايات تناقض نفسها، وذلك يفهم بالملاحظة والمقارنة، والتناقض لا يكون بالزيادة والنقيصة حتّى يمكن توجيهه، فإنّ التناقض والاختلاف إن لم يكن في كلّ ما تضمّنته تلك الروايات ففي معظمها هناك علامة وضع، فإنّ القدماء قالوا: لا حافظة لكذوب!

وثانياً: أنّ البخاري هو نفسه نقل في كتاب بدء الوحي أنّ أوّل ما أُنزل عليه هو سورة المدّثّر، وليس في تلك الرواية شيء عجيب ممّا يوجد في رواية بدء الوحي.

وثالثاً: أنّ أحاديث بدء الوحي، وهي أحاديث الصحاح وغيرها، تذكر أنّ جبرئيل أخذ النبيّ ﷺ فغطّه، أي: عصره وحبس نفسه، أو خنقه حتّى بلغ منه الجهد أو ظنّ أنّه الموت، ثمّ أرسله وأمره بالقراءة، ثمّ أخبره النبيّ فقال: ما أقرأ؟! ثمّ غطّه ثانية وثالثة، فما الحكمة والفلسفة من ذلك؟! ولماذا يروّع جبرئيل رسول الله ﷺ فيؤذيه بالعصر والخنق؟! ولماذا صدّقه رسول الله في المرّة الثالثة ولم يصدّقه في المرّة الأُولى؟! وبعد هذا كلّه، لماذا يُعلم رسول الله ﷺ جبرئيل ليعذّبه هكذا؟ ثمّ لماذا يرجع مرعوباً؟ ألم يكن يمكن لرسول الله أن يدفعه بل يلطمه كما لطم موسى عزرائيل حين جاء لقبض روحه كما في (صحيح

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ ١: ٢٢٠ ـ ٢٢٢، وفي الطبعة الأخيرة لدار الهادي ص٢٩٣.

البخاري)، وإن كان هو أيضاً باطل لا يمكن الإيمان بـه لأنّـه لا يـتناسب وشأن موسى عليه السلام وبالأَولى لا يتناسب وشأنَ النبيّ المصطفى الأكرم صلى الله عليه وآله.

ورابعاً: كيف يجوز إرسال نبيّ يجهل نبوّة نفسه، ويـحتاج لأداء دورهـا إلى امرأة أو نصرانيّ؟ ولِمَ يكونا أعرف بالنبوّة من النبيّ؟ ولماذا لم يستطع الرسول أن يدرك ما كان يدركان؟

وإذا ارتابت نفسه حين المشاهدة، فكيف يؤخذ على مَن ارتـاب مـن سـائر الناس عند عدم المشاهدة؟ والتفت لهذا الإشكال السندي في حاشية البـخاري وحاول أو يجيب عنه، فراجع[1].

وكيف يمكن أن يبعث رجلاً وهو لم يكتمل ولم يؤدَّب أدباً كاملاً؟!

وخامساً: هذه هي آيات القرآن صريحة بأنّ القرآن باعثٌ على اطمئنان وأمان الرسول والمؤمنين، فكيف يحصل الرسول عـلى الاطـمئنان مـن خـلال قـلب نصرانيّ؟ وقد أشار سبحانه وتعالى بقوله: ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ** ﴾[2]، ونظير هذه الآية آيات كثيرة.

وسادساً: فإنّ المحدّثين والمؤرِّخين ذكروا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حين بُعث وصار نبيّاً قد سلّم الشجر والمَدَر والحجر عليه[3]، فكيف سلّموا عليه وهو لا يعلم أنّه نبيّ؟

وسابعاً: أنّ ورقة بن نوفل النصراني الذي قيل بأنّه لو أدركه لأسـلم، فكـيف

---

(١) حاشية السندي على صحيح البخاري ١: ٣.

(٢) الفرقان: ٣٢.

(٣) السيرة النبويّة لابن هشام ١: ٢٢٤.

اختلف الناس في إسلامه، فقال عدّة بموته كافراً؟! وقالوا بأنّه مات على نصرانيّته![1]

إذن فلا شكّ أن تكون قضيّة بدء الوحي أُسطورة خرافيّة حاكتها عقول ساذجة، جاهلة بمقام أنبياء الله الكرام، فهو حَطّ لشأنهم، ومرفوض لعدّة أُمور صرّح بها بعض المحقّقين:

الأوّل: ساعة البعثة هي ساعة عظيمة فيها قد وصل النبيّ صلى الله عليه وآله إلى قمّة الكمال الإنساني وهي موقف حرج، حاشا للّه أن يترك حبيبه يكتوي بنيران الخوف ويروّعه بتلك الصورة الفظيعة التي تستحوذ عليه بشكل رهيب.

الثاني: أليس محمّد صلى الله عليه وآله أكرم على الله من إبراهيم الخليل، وموسى الكليم، وغيرهما من الأنبياء العظام، فلَم يتركهم ساعة العسرة ليلجؤوا إلى غيره، حاشاه من ربّ رؤوف رحيم! وأليس يُروى أنّ جبرئيل قال لإبراهيم حين ألقاه نمرود في النار: ألك حاجة؟ فقال إبراهيم: عِلمُه بحالي يُغني عن سؤالي، فهل يمكن أن يدفع الله تعالى عن بيته الحرام حين هجم عليه جيش إبرهة وقد خرج عبد المطّلب يطلب إبله فقال له إبرهة: سقطتَ من عيني، فقال عبد المطّلب: أنا ربّ الإبل وللبيت ربّ يحميه، أليس مقام الرسول الأكرم أعظم عند الله من مقام الكعبة؟ مع أنّه وردت الروايات أنّ المؤمنين أعظم شأناً من الكعبة.

الثالث: هل يمكن لنا أن نصدّق هذا الحديث ونقبل أنّ عقليّة امرأة لا معرفة لها

---

(١) إرشاد الساري ١: ٦٧، الإصابة ٣: ٦٣٣، السيرة الحلبيّة ١: ٢٥٠، السيرة النبويّة لابن كثير ١: ٤٩٢، السيرة النبويّة لزيني دحلان ١: ٨٣، فتح الباري ١: ٢٦، النهاية ١: ٢٦٦، الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله ١: ٢٢٩.

بأسرار النبوّات تفوق عقليّة إنسان كامل بلغ القمّة التي أهّلته لحمل الرسالة، ثـمّ يطمئنّ الرسول لقولها بل قول رجل كان قارئاً للكتب لا غير، وفي ذلك الزمان فإنّ كلّ الكتب الإلهيّة قد حُرّفت، وكأنّه لم يحصل تصديق لنبوّته أنّـها مـن الله بـل حصل ذلك من البشر.

الرابع: أنّ في الكتب الحديثيّة والتاريخيّة روايات كثيرة تُشعِر بأنّ الأشياء من قبيل الحجر والشجر والمدر قد سلّمت عـلى رسـول الله حـين رجـع إلى بـيت خديجة، واستمرّ مدّة طويلة يتردّد على غار حراء للعبادة والتـفكّر، أليس ذلك كافياً لنجاته، لا قول امرأة أو رجل. ثمّ إنّ هذا حطّ لمقام النبوّة، وازدراء لمـقام الرسالة.

الخامس: اختلاف القصّة من حيث طريقة نقلها وسردها بما لا ينسجم بعضها مع البعض، وهذا الاضطراب في المتن دليل على أنّه مصنوع. ففي رواية: انطلقت خديجة إلى ورقة فأخبرته بما جرى. وفي أُخرى: انطلقت بي إلى ورقة وقالت: اسمع من ابن أخيك، فسألني فأخبرته، فقال: هـذا النـاموس الذي أُنـزل عـلى موسى. وفي ثالثة: لقيه ورقة بن نوفل وهو يطوف بالبيت فقال: يا ابـن أخـي، أخبرني بما رأيتَ وسمعت، فأخبره رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال له ورقة: والذي نفسي بيده، إنّك لَنبيُّ هذه الأُمّة، ولئن أدركتُ ذلك لأنصرنّ الله نصراً يعلمه. وفي رابعة عن ابن عبّاس، عن ورقة بن نوفل قال: قلت: يا محمّد، أخبرني عن هذا الذي يأتيك ـ يعني جبرئيل عليه السلام ـ فقال: يأتيني من السماء، جناحاه لؤلؤ، وباطن قدميه أخضر[1]. وهذا ليس في روايات خديجة مع ورقة على ما جـاء فـي الصـحاح

---

(١) أُسد الغابة ٥: ٨٨.

المتقدّمة. وفي خامسة أنّ أبا بكر دخل على خديجة فقالت: انطلق بمحمّد إلى ورقة، فانطلقا فقصّها عليه[١].

السادس: لو صحّت القصّة، فلِمَ لم يؤمن به ورقة حين ذاك، وقد علم أنّه نبيّ مبعوث، وقد صحّ أنّه مات كافراً لم يؤمن به. وقصّة رؤيا النبيّ صلى الله عليه وآله «كان ورقة في ثياب بيض» أيضاً مكذوبة، وسندها مقطوع، وإلّا لسجّل اسمه فيمن آمن به، قال ابن حجر: لا أعرف أحداً قال أنّه أسلم[٢]. وقد عاش ورقة إلى زمن بعد البعثة، وقد روي أنّه مرّ ببلال وهو يعذّب[٣].

قال شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في (الإصابة): وهذا يدلّ على أنّه عاش حتّى ظهرت دعوته صلى الله عليه وآله ودعا بلالاً فأسلم. إذن فَلِمَ بقي على كفره ولم يسلم كما أسلم الآخرون؟! ولمَ لم ينصره كما نصره الآخرون؟ وقد خالف عهده وميثاقه ووعده كما جاء في الأُسطورة[٤].

السابع: إنّ هذه القصّة مخالفة للآيات القرآنيّة التي صرّحت بشكل واضح من بأنّ النبوّة مقرونة بدلائل نيّرة، ولا تشتبه النبوّة على النبيّ، فالأمين جبرئيل مؤدَّب بأدب الله، له أهليّة عالية، قال الله تعالى: ﴿**نُودِيَ يَا مُوسىٰ * إِنِّي أَنَا رَبُّكَ**﴾[٥]، ﴿**يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدْبِراً وَلَمْ**

---

(١) الإتقان ١: ٢٤.

(٢) الإصابة ٣: ٦٣٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تلخيص التمهيد ١: ٤٣.

(٥) طه: ١١ و١٢.

يُعَقِّبْ يَا مُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾[١]، فالرسول هو الموقن، فاللّه تعالى يريهم ملكوت السماوات والأرض ليكونوا من الموقنين، وهو قوله تعالى في إبراهيم: ﴿**وَكَذٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ**﴾[٢]، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تدلّ على نصرة الله تعالى لأنبيائه ورسله.

الثامن: أنّ هناك روايات وردت عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام في الرسول وشخصيّته صلى الله عليه وآله وأهل البيت أدرى بما في البيت.

فعن الإمام الصادق عليه السلام قال: «أبى الله أن يعرِّف باطلاً حقّاً، أبى الله أن يجعل الحقّ في قلب المؤمن باطلاً لا شكّ فيه، وأبى الله أن يجعل الباطل في قلب الكافر المخالف حقّاً لا شكّ فيه، ولو لم يجعل هذا هكذا ما عُرف حقّ من باطل».

وعنه أيضاً قال: «ليس من باطل يقوم بإزاء الحقّ إلّا غلب الحقُّ الباطل، وذلك قوله تعالى: ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ**﴾[٣].

وعنه كذلك: سأل زرارة بن أعيَن الإمام أبا عبد الله عليه السلام عن الأمر نفسه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف لم يَخَف رسول الله صلى الله عليه وآله فيما يأتيه من قِبَل الله أن يكون ذلك ممّا يَنزَغ به الشيطان؟ قال: فقال عليه السلام: «إنّ الله إذا اتّخذ عبداً رسولاً أنزل عليه السكينة والوقار، فكان الذي يأتيه من قِبل الله مثلَ الذي يراه بعينه»[٤]، أي: يجعله واضحاً لا غبار عليه أبداً، فيرى الواقع بشكل جليّ بحيث لا يشكّ ولا

---

(١) النمل: ٩ و١٠.

(٢) الأنعام: ٧٥.

(٣) الأنبياء: ١٨. ويراجع المحاسن: ٢٧٧ / ح ٣٩٤ و ٣٩٥. والآية في سورة الأنبياء: ١٨.

(٤) تفسير العيّاشي ٢: ٢٠١ / ح١٠٦ ـ عنه: بحار الأنوار ١٨: ٢٦٢ / ح١٦.

يضطرب في رأيه، ولا في عقله. وفي رواية أخرى، سُئل عليه السلام: كيف عَلِمت الرسل أنّها رُسُل؟ قال: «كُشِف عنها الغطاء»(١).

وإلى ما قدّمنا يشير العَلَمان من الخاصّة وأهل السنّة وهما: أمين الإسلام الطبرسي، والقاضي عياض إلى ذلك:

فقد قال أمين الإسلام الطبرسي: إنّ الله لا يوحي إلى رسوله إلّا بالبراهين النيّرة، والآيات البيّنة الدالّة على أنّ ما يُوحى إليه إنّما هو من الله تعالى، فلا يحتاج إلى شيء سواها ولا يَفزَع، ولا يَفرَق(٢).

وقال القاضي عياض اليحصبي في (الشفاء): لا يصحّ أن يتصوّر له الشيطان في صورة الملك ويُلبس عليه الأمر؛ لا في أوّل الرسالة ولا بعدها، والاعتماد ـ أي اطمئنان النبيّ ـ في ذلك دليل المعجزة، بل لا يشكّ النبيّ أنّ ما يأتيه من الله تعالى هو الملك، ورسوله حقيقة: إمّا بعلم ضروريّ يخلقه الله له، أو ببرهان يظهره لديه، لتتمّ كلمة ربّك صدقاً وعدلاً لا مبدّل لكلماته(٣).

فعلى هذا يحكم العقل بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله من حين انبعاثه كان على علم ويقين، لم يشكّ في ذلك ولم يضطرب، وهو قوله تعالى: ﴿ **لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ** ﴾(٤).

التاسع: أنّ الله تعالى لم يختر النبيّ للنبوّة إلّا بعد أن أكمل عقله، وأدّبه فأحسن تأديبه. وحول العناية الإلهيّة قبل البعثة للرسول الأكرم يقول أمير المؤمنين عليه السلام في (نهج البلاغة): «ولقد قَرَن اللهُ به مِن لَدُن أن كان فَطيماً أعظمَ مَلَكٍ من ملائكته،

---

(١) بحار الأنوار ١١: ٥٦، ح٥٦ ـ عن: المحاسن: ٣٢٨/ ح ٨٥.

(٢) مجمع البيان ١٠: ٣٨٤.

(٣) الشفاء بحقوق المصطفى: ١١٢.

(٤) النمل: ١٠.

يَسلك به طريقَ المكارم، ومحاسنَ أخلاق العالَم، ليلَه ونهارَه»[١].

وعن الإمام أبي محمّد العسكريّ عليه السلام: «.. فلمّا ٱستكمل أربعين سنةً، ونظر اللهُ عزّ وجلّ إلى قلبه فوجَدَه أفضلَ القلوب وأجَلَّها، وأطوعَها وأخشعَها وأخضعها، أَذِن لأبواب السماء ففُتِحت ومحمّدٌ صلى الله عليه وآله ينظر إليها..»[٢]. وبهذا المضمون أشار العلّامة محمّد باقر المجلسي فقال: منذ أن أكمل الله عقله لم يزل مؤيّداً بروح القدس، يكلّمه ويسمع صوته، ويرى الرؤيا الصادقة حتّى بعثه الله نبيّاً رسولاً[٣].

العاشر: وردت روايات عن أهل البيت عليهم السلام أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله رأى رؤيا صادقة قبل البعثة وعرف نبوّته.

وعن عليّ بن إبراهيم القمّي أُستاذ الكليني محمّد بن يعقوب والذي رويت أكثر روايات (الكافي) عنه، وأبوه إبراهيم بن هاشم أكثر الرواة رواية في (الكافي)، وغيره: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لمّا أتى له سبع وثلاثون سنة، كان يرى في منامه كأنّ آتياً يأتيه فيقول: يا رسول الله.. ومضت عليه بُرهة من الزمن وهو على ذلك يكتمه، وإذا هو في بعض الأيّام يرعى غنماً لأبي طالب في شعب الجبال إذ رأى شخصاً يقول له: يا رسول الله، فقال له: مَن أنت؟ قال: أنا جبرئيل، أرسلني الله إليك ليتّخذك رسولاً[٤].

---

(١) نهج البلاغة / الخطبة ١٩٢.

(٢) بحار الأنوار ١٨: ٢٠٦ / ح٣٦ ـ عن: تفسير الإمام العسكريّ عليه السلام: ١٥٧. ورواه السيّد هاشم البحراني في: حلية الأبرار ١: ٦٥ ـ ٦٦ / ح١.

(٣) بحار الأنوار ١٧: ٩٧ ـ ١٢٩، الإلهيّات للسبحاني ٣: ٢٠٠.

(٤) بحار الأنوار ١٨: ١٨٤ / ح١٤ ـ عن: قصص الأنبياء، تلخيص التمهيد ١: ٢٤.

ج) روايات هاروت وماروت

ومن جملة الروايات المخالفة للقرآن قطعاً روايات وردت في قصّة هاروت وماروت، وهذه الروايات وردت في الجوامع الروائيّة، فمنها ما عن (تفسير عليّ ابن إبراهيم القمّي)، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سأله عطا ونحن بمكّة عن هاروت وماروت، فقال أبو جعفر عليه السلام: «إنّ الملائكة كانوا ينزلون من السماء إلى الأرض في كلّ يوم وليلة، يحفظون أعمال أوساط أهل الأرض من ولد آدم والجنّ، فيكتبون أعمالهم ويعرجون بها إلى السماء، قال: فضجّ أهل السماء من معاصي أهل أوساط أهل الأرض، فتآمروا فيما بينهم ممّا يسمعون ويرون من افترائهم الكذب على الله وجرأتهم عليه، ونزّهوا الله ممّا يقول فيه خلقه ويصفون، فقالت طائفة من الملائكة: يا ربّنا، أما تغضب ممّا يعمل خلقك في أرضك وما يصفون فيك الكذب ويقولون الزور، وممّا يرتكبون المعاصي وقد نهيتَهم عنها، ثمّ أنت تَحلُم عنهم وهم في قبضتك وقدرتك وخلال عافيتك؟

قال أبو جعفر عليه السلام: فأحبّ الله أن يُريَ الملائكة القدرة ونفاذ أمره في جميع خلقه ويعرّف الملائكة ما مَنّ به عليهم ممّا عدله عنهم من صنع خلقه، وما طبعهم عليه من الطاعة وعصمهم من الذنوب. قال: فأوحى الله إلى الملائكة أن انتخبوا منكم ملَكَين حتّى أُهبطهما إلى الأرض، ثمّ أجعل فيهما من طبائع المطعم والمشرب والشهوة والحرص والأمل مثل ما جعلته في ولد آدم، ثمّ أختبرهما في الطاعة لي. قال: فندبوا لذلك هاروت وماروت، وكانا من أشدّ الملائكة قولاً في العيب لِوُلد آدم واستئثار غضب الله عليهم. قال: فأحى الله إليهما أنِ اهبطا إلى

الأرض فقد جعلت فيكما من طبائع المطعم والمشرب والشهوة والحرص والأمل مثل ما جعلت في ولد آدم. قال: ثمّ أوحى الله إليهما: انظرا أن لا تشركا بي شيئاً، ولا تقتلا النفس التي حرّم الله، ولا تزنيا، ولا تشربا الخمر.

قال: ثمّ كشف عن السماوات السبع ليريهما قدرته، ثمّ أهبطهما إلى الأرض في صورة البشر ولباسهم، فهبطا ناحية بابل، فرفع لهما بناءٌ مشرفٌ فأقبلا نحوه، فإذا بحضرته امرأة جميلة حسناء متزيّنة عطرة مقبلة نحوهما، قال: فلمّا نظرا إليها وناطقاها وتأمّلاها وقعت في قلوبهما موقعاً شديداً لموضع الشهوة التي جعلت فيهما، ثمّ إنّهما ائتمرا بينهما وذكرا ما نهيا عنه من الزنا فمضيا، ثمّ حرّكتهما الشهوة التي جُعلت فيهما، فرجعا إليها رجوع فتنة وخذلان وراوداها عن نفسها، فقالت لهما: إنّ لي دِيناً أدين به، وليس أقدر في ديني على أن أجيبكما إلى ما تريدان إلّا أن تدخلا في دينيَ الذي أدين به، فقالا لها: وما دينك؟ قالت: لي إله، مَن عبده وسجد له كان ليَ السبيل إلى أن أجيبه إلى كلّ ما سألني، فقالا لها: وما إلهك؟ قالت: إلهي هذا الصنم. قال: فنظر أحدهما إلى صاحبه، فقال: هاتان خصلتان ممّا نُهِينا عنهما: الشرك، والزنا؛ لأنّا إن سجدنا لهذا الصنم وعبدناه أشركنا باللّه، وإنّما نشرك باللّه لنصل إلى الزنا! وهو ذا نحن نطلب الزنا فليس نُعطاه إلّا بالشرك.

قال: فأتمرا بينهما فغلبتهما الشهوة التي جُعِلت فيهما، فقالا لها: فإنّا نجيبك إلى ما سألت، فقالت: فدونكما فاشربا هذا الخمر، فإنّه قربان لكما عنده، وبه تصلان إلى ما تريدان. فأتمرا بينهما، فقالا: هذه ثلاث خصال ممّا نهانا عنها ربّنا: الشرك، والزنا، وشرب الخمر، وإنّما ندخل في شرب الخمر والشرك حتّى نصل إلى الزنا! فأتمرا بينهما، فقالا: ما أعظمَ البليّةَ بكِ وقد أجبناكِ إلى ما سألت، قالت:

فدونكما فاشربا من هذا الخمر، واعبدا هذا الصنم، واسجدا له. فشربا الخمر، وعبدا الصنم، ثمّ راوداها عن نفسها، فلمّا تهيّأت لهما وتهيّئا لها دخل عليهما سائل يسأل، فلمّا أن رآهما ورأياه ذُعِرا منه، فقال لهما: إنّكما لَمُريبان ذَعِران قد خلوتما بهذه المرأة العطرة الحسناء؟! إنّكما لَرجُلا سَوء! وخرج عنهما، فقالت لهما: لا وإلهي لا تصلان الآن إليّ وقد اطّلع هذا الرجل على حالكما وعن مكانكما، فيخرج الآن ويُخبر بخبركما! ولكن بادرا إلى هذا الرجل فاقتلاه قبل أن يفضحكما ويفضحني، ثمّ دونكما فاقضيا حاجتكما وأنتما مطمئنّان آمنان. قال: فقاما إلى الرجل فأدركاه فقتلاه، ثمّ رجعا إليها فلم يرياها وبدت لهما سوآتهما، ونزع عنهما رياشهما، وأُسقط في أيديهما.

قال: فأوحى الله إليهما: إنّما أهبطتكما إلى الأرض مع خَلقي ساعةً من النهار، فعصيتماني بأربع [من] معاصي، كلّها قد نهيتكما عنها، وتقدّمت إليكما فيهما، فلم تراقباني، ولم تَسْتَحِيا منّي، وقد كنتما أشدّ مَن نَقَم على أهل الأرض بالمعاصي وسجّر أسفي وغضبي عليهم، ولمّا جعلت فيكما من طبع خَلقي وعصمتي إيّاكما من المعاصي، فكيف رأيتما موضع خذلاني فيكما، اِختارا عذاب الدنيا أو عذاب الآخرة، فقال أحدهما لصاحبه: نتمتّع من شهواتنا في الدنيا إذ صرنا إليها إلى أن نصير إلى عذاب الآخرة، فقال الآخر: إنّ عذاب الدنيا له مدّة وانقطاع، وعذاب الآخرة قائم لا انقضاء له، فلسنا نختار عذاب الآخرة الدائم الشديد على عذاب الدنيا المنقطع الفاني. قال: فاختارا عذاب الدنيا، وكانا يعلّمان الناس السحر في أرض بابل، ثمّ لمّا علّما الناس السحر رُفِعا من الأرض إلى

الهواء، فهما معذّبان منكّسان معلّقان في الهواء إلى يوم القيامة»[1].

وعن أبي الطفيل قال: كنت في مسجد الكوفة فسمعت عليّاً وهو على المنبر وناداه ابن الكوّاء وهو في مؤخّر المسجد، فقال: يا أمير المؤمنين، ما الهدى؟ فقال: «لعنك الله ـ ولم يسمعه ـ ما الهدى تريد، ولكن العمى تريد». ثمّ قال له: «أُدن»، فدنا منه فسأله عن أشياء فأخبره، فقال: أخبِرْني عن هذه الكوكبة الحمراء ـ يعني الزُّهرة ـ قال:

«إنّ الله أطْلع ملائكته على خلقه وهم على معصية من معاصيه، فقال الملكان هاروت وماروت: هؤلاء الذين خلقتَ أباهم بيدك، وأسجدت له ملائكتك، يعصونك! قال: فلعلّكم لو ابتُلِيتم بمثل الذي ابتُليتهم به عصيتموني كما عصوني، قالا: لا وعزّتك. قال: فابتلاهم بمثل الذي ابتلى به بني آدم من الشهوة، ثمّ أمرهم: أن لا يشركوا به شيئاً، ولا يقتلوا النفس التي حرّم الله، ولا يزنوا، ولا يشربوا الخمر. ثمّ أهبطهما إلى الأرض، فكانا يقضيان بين الناس هذا في ناحية وهذا في ناحية، فكانا بذلك حتّى أتت إحداهما هذه الكوكبة تخاصم إليه، وكانت من أجمل الناس فأعجبته، فقال لها: الحقّ لك ولا أقضي لك حتّى تمكّنيني من نفسك. فواعدت يوماً، ثمّ أتت الآخر، فلمّا خاصمت إليه وقعت في نفسه وأعجبته كما أعجبت الآخر، فقال لها مثل مقالة صاحبه، فواعدته الساعة التي وعدت صاحبه، فاتّفقا جميعاً عندها في تلك الساعة، فاستحيا كلّ واحد من صاحبه حيث رآه، وطأطأ رؤوسهما ونكّسا، ثمّ نُزع الحياء منهما، فقال أحدهما

---

(١) تفسير القمّي ١: ٥٥ ـ ٥٨، تفسير العيّاشي ١: ٥٢ ـ ٥٤ / ح ٧٥، تفسير نورالثقلين ١: ١١٢ ـ ١١٤ / ح ٣٠٤.

لصاحبه: يا هذا، جاءني الذي جاء بك. قال: ثمّ أعلماها وراوداها عن نفسها، فأبت عليهما حتّى يسجدا لوثنها، ويشربا من شرابها، وأبيا عليها وسألاها فأبت إلّا أن يشربا من شرابها، فلمّا شربا صلّيا لوثنها، ودخل مسكين فرآهما، فقالت لهما: يخرج هذا فيخبر عنكما! فقاما إليه فقتلاه، ثمّ راوداها عن نفسها فأبت حتّى يخبراها بما يصعدان به إلى السماء، وكانا يقضيان بالنهار فإذا كان الليل صعدا إلى السماء، فأبيا عليها وأبت أن تفعل فأخبراها، فقالت ذلك لتجرّب مقالتهما وصعدت، فرفعا أبصارهما إليها فرأيا أهل السماء مشرفين عليهما ينظرون إليهما، وتناهت إلى السماء فمُسِخت، فهي الكوكبة التي ترى»[1].

ورواه أهل السنّة أيضاً[2]، وقال فيها الفخر الرازي في تفسيره (مفاتيح الغيب): واعلم أنّ هذه الرواية فاسدة مردودة غير مقبولة؛ لأنّه ليس في كتاب الله ما يدلّ عليها، بل فيه ما يبطلها من وجوه:

الأوّل: ما تقدّم من الدلائل الدالّة على عصمة الملائكة عن كلّ المعاصي.

وثانيها: أنّ قولهم: إنّهما خُيّرا بين عذاب الدنيا وبين عذاب الآخرة فاسد، بل كان الأَولى أن يخيّرا بين التوبة والعذاب، لأنّ الله تعالى خيّر بينهما من أشرك به طول عمره، فكيف يبخل عليهما بذلك.

وثالثها: أنّ من أعجب الأُمور قولهم: إنّهما يعلّمان الناس السحر في حال كونهما معذّبين، ويدعوان إليه وهما يعاقبان[3].

---

(١) تفسير العيّاشي ١: ٥٤ ـ ٥٥ / ح٧٦.

(٢) بحار الأنوار ٥٩: ٣١٩.

(٣) المصدر نفسه: ٣٠٦.

وعن الفاضل الدواني في (شرح العقائد العضديّة) قال: إنّ هذه القصّة ليست في كتاب الله، ولا في سنّة رسول الله ﷺ ما يدلّ على صدقها، ثمّ إنّه استدلّ على أنّه من جملة الأكاذيب بأنّ تمكّن تلك المرأة من الصعود إلى السماء بما تعلّمته من الملكين، أعني الاسم الأعظم، وعدم تمكّنهما من ذلك مع علمهما به غير معقول[١].

ونقل الصدوق في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) رواية هي مقابل هذه الرواية، فقال: حدّثنا محمّد بن القاسم المعروف بأبي الحسن الجرجاني رضي الله عنه، قال: حدّثنا يوسف بن محمّد بن زياد وعليّ بن محمّد بن سيّار، عن أبويهما... (الخبر).

وقال العلّامة المجلسي بعد نقل الحديث وشرحه لغريبه: أقول: يمكن حمل الخبر على التقيّة بقرينة كون السائل من علماء العامّة[٢].

وقال الشيخ البهائي في نقده لكلام الفاضل الدواني: والحاصل أنّ هذه القصّة مرويّة من طرقنا، ومن طرق العامّة أيضاً، وليس من جملة الحكايات غير المسندة كما يظهر من كلام الفاضل الدواني في (شرح العقائد العضديّة)[٣]. فالبهائي تأثّر بالبيضاوي لأنّ له حاشية على (تفسير البيضاوي)، وأجاب فيها عن أدلّة الفخر الرازي.

وعن العلّامة البلاغي في (آلاء الرحمن): روى القمّي في (تفسيره) أنّ الباقر عليه السلام سأله عطا بمكّة عن هاروت وماروت فذكر في أمرهما في المعصية نحو ما يذكر الجمهور عن: ابن عبّاس، وابن عمر، وكعب الأحبار، كما تراه مجموعاً

---

(١) المصدر نفسه: ٣١٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣١٩.

(٣) المصدر نفسه: ٣١١.

في (الدرّ المنثور)، وفيما ذكرنا روايته عن الرضا عليه السلام معارضة لما روي عن الباقر عليه السلام وراويه عن الباقر محمّد بن قيس وهو مشترك بين الضعيف وغيره، ويمكن أن يكون الباقر عليه السلام بحسب حال الوقت وعطا حكى له ما يروونه عن ابن عمر، وابن عبّاس وكعب، من دون ما يشعر بتصديقه.

والشيخ في (التبيان) لم يُشر إلى هذه الرواية، وبعد أن يكون لم يطّلع عليها[1].

بيان القاعدة في نقد الحديث

قال العلّامة الطباطبائي بعد نقله الحديث عن (الدرّ المنثور): وقد روي قريب منه في بعض كتب الشيعة مرفوعاً عن الباقر عليه السلام، وروى السيوطي فيما يقرب من هذا المعنى في أمر هاروت وماروت والزهرة نيّفاً وعشرين حديثاً، صرّحوا بصحّة طريق بعضها، وفي منتهى إسنادها عدّة من الصحابة كابن عبّاس، وابن مسعود، وعليّ، وأبي الدرداء، وعمر، وعائشة، وابن عمر، وهذه قصّة خرافيّة تُنسَب إلى الملائكة المكرّمين الذين نصّ القرآن على نزاهة ساحتهم، وطهارة وجودهم عن الشرك والمعصية، وأغلظ الشرك وأقبح المعصية وهو عبادة الصنم، والقتل، والزنا، وشرب الخمر، وتنسب إلى كوكبة الزهرة أنّها امرأة زانية مُسخت ـ وأنّها أُضحوكة ـ وهي كوكبة سماويّة ظاهرة في طليعتها وصنعها، أقسم الله تعالى عليها في قوله: ﴿**الْجَوَارِ الْكُنَّسِ**﴾[2] على أنّ علم الفلك أظهر اليوم هويّتها، وكشف عن عنصرها، وكميّتها، وكيفيّتها، وسائر شؤونها، فهذه القصّة كالتي قبلها

---

(١) آلاء الرحمن ١: ٢٢٢.

(٢) التكوير: ١٦.

المذكورة في الرواية السابقة تطابق ما عند اليهود على ما قيل من قصّة هاروت وماروت، تلك القصّة الخرافيّة التي تشبه خرافات يونان في الكواكب والنجوم.

ومن هاهنا يظهر للباحث المتأمّل: أنّ هذه الأحاديث كغيرها الواردة في مطاعن الأنبياء وعثراتهم لا تخلو من دسّ دسّته اليهود فيها، وتكشف عن تسرّبهم الدقيق ونفوذهم العميق بين أصحاب الحديث في الصدر الأوّل، فقد لعبوا في رواياتهم بكلّ ما شاؤوا من الدسّ والخلط، وأعانهم على ذلك قوم آخرون، لكنّ الله عزّ اسمه جعل كتابه في محفظة إلهيّة من هوسات المتهوّسين من أعدائه، كلّما استرق السمع شيطان من شياطينهم أتبعه بشهاب مبين، فقال عزّ من قائل: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1]، وقال: ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[2]، وقال: ﴿**وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَاراً**﴾[3].

فأطلق القول ولم يقيّد، فما من خلط أو دسّ إلّا ويدفعه القرآن، ويظهر خسار صاحبه بالكشف عن حاله، وإقراء صفحة تاريخه، وقد قال رسول الله فيما رواه الفريقان: «ما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالفه فاتركوه»، فأعطى ميزاناً كلّيّاً تُوزن به المعارف المنقولة منه ومن أوليائه.

وبالجملة، فبالقرآن يُدفع الباطل عن ساحة الحقّ، ثمّ لا يلبث أن يظهر بطلانه ويمات عن القلوب الحيّة كما أُميت عن الأعيان. قال تعالى: ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى**

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) فصّلت: ٤١ و٤٢.

(٣) الإسراء: ٨٢.

الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿**وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ**﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿**لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ**﴾[٣]، ولا معنى لإحقاق الحقّ ولا لإبطال الباطل إلّا إظهار صفتهما.

وبعض الناس ـ وخاصّة من أهل عصرنا من المتوغّلين في الأبحاث المادّيّة والمرعوبين من المدنيّة الغربيّة الحديثة ـ استفادوا من هذه الحقيقة المذكورة سوءاً فأخذوا بطرح جميع ما تضمّنته سنّة رسول الله، واشتملت عليه جوامع الروايات، فسلكوا في ذلك مسلك التفريط، قبال ما سلكه بعض الأخباريّين وأصحاب الحديث والحروريّة وغيرهم مسلك الإفراط، والأخذ بكلّ رواية منقولة كيف كانت.

وكما أنّ القبول المطلق تكذيب للموازين المنصوبة في الدين لتمييز الحقّ من الباطل، ونسبة الباطل واللغو من القول إلى النبيّ ﷺ، كذلك الطرح الكلّي تكذيب لها، وإلغاء وإبطال للكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو القائل جلّ ثناؤه: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾[٥]، إذ لو لم يكن لقول رسول الله ﷺ حجّيّة، أو لما ينقل من قوله ﷺ إلينا معاشر الغائبين في عصره أو الموجودين بعد ارتحاله من الدنيا حجّيّة لَما استقرّ من الدين حجر على حجر،

---

(١) الأنبياء: ١٨.

(٢) الأنفال: ٧.

(٣) الأنفال: ٨.

(٤) الحشر: ٧.

(٥) النساء: ٦٤.

والركون على النقل والحديث ممّا يعتوره البشر ويقبله في حياته الاجتماعيّة قبولاً يُضطَرّ إليه بالبداهة، ويهديه إلى ذلك الفطرة الإنسانيّة لا غنى له عن ذلك.

وأمّا وقوع الدسّ والخلط في المعارف المنقولة الدينيّة فليس ببدع يختصّ بالدين، كيف ورحى الاجتماع بجميع جهاتها وأركانها تدور على الأخبار الدائرة اليوميّة العامّة والخاصّة، ووجوه الكذب والدسّ والخلط فيها أزيد، وأيدي السياسات الكلّيّة والجزئيّة بها ألعب، ونحن على فطرتنا الإنسانيّة لا نجري على مجرّد قرع السمع في الأخبار المنقولة إلينا في نادي الاجتماع، بل نعرض كلّ واحد واحد منها على ما عندنا من الميزان الذي يمكن أن يوزن به، فإن وافقه وصدّقه قبلناه، وإن خالفه وكذّبه طرحناه، وإن لم يتبيّن شيء من أمره ولم يتميّز حقّه من باطله وصدقه من كذبه توقّفنا فيه، من غير قبول ولا ردّ على الاحتياط الذي جُبلنا عليه في الشرور والمضارّ.

هذا كلّه بشرط الخبرة في نوع الخبر الذي نقل إلينا، وأمّا ما لا خبرة للإنسان فيه من الأخبار بما يشتمل عليه من المضمون فسبيل العقلاء من أهل الاجتماع فيه الرجوع إلى أهل خبرته، والأخذ بما يرون فيه ويحكمون به هذا.

فهذا ما عليه بناؤنا الفطري في الاجتماع الإنساني، والميزان الديني المضروب لتمييز الحقّ من الباطل، وكذا الصدق من الكذب، لا يغاير ذلك بل هو هو بعينه، وهو العرض على كتاب الله، فإن تبيّن منه شيء أُخذ به، وإن لم يتبيّن لشبهة فالوقوف عند الشبهة، وعلى ذلك أخبار متواترة عن النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة من أهل بيته، هذا كلّه في غير المسائل الفقهيّة، وأمّا هي فالمرجع في البحث عنها فنّ أُصول الفقه[1].

---

(١) الميزان ١: ٢٣٩.

وعن العلّامة الطباطبائي أيضاً: وفي (الدرّ المنثور) أيضاً: أخرج سعيد بن جرير والخطيب في (تاريخه) عن نافع قال: سافرت مع ابن عمر، فلمّا كان في آخر الليل قال: يا نافع، انظر، هل طلعت الحمراء؟ قلت: لا. مرّتين أو ثلاثاً، ثمّ قلت: قد طلعت، قال: لا مرحباً بها ولا أهلاً، قلت: سبحان الله! نجم مسخّر سامع مطيع، قال: ما قلت لك إلّا ما سمعتُ من رسول الله ﷺ قال: إنّ الملائكة قالت: يا ربّ، كيف صبرك على بني آدم في الخطايا والذنوب؟ قال: إنّي ابتليتهم وعافيتكم، قالوا: لو كنّا مكانهم ما عصيناك، قال: فاختاروا ملكين منكم. فلم يألوا جهداً أن يختاروا فاختاروا هاروت وماروت فنزلا، فألقى الله عليهما الشبق، قلت: وما الشبق؟ قال: الشهوة، فجاءت امرأة يقال لها الزهرة فوقعت في قلوبهما، فجعل كلّ واحد منهما يُخفي عن صاحبه ما في نفسه، ثمّ قال أحدهما للآخر: هل وقع في نفسك ما وقع في قلبي؟ قال: نعم. فطالباها لأنفسهما، فقالت: لا أُمكّنكما حتّى تعلّماني الاسم الذي تعرجان به إلى السماء وتهبطان. فأبيا، ثمّ سألاها أيضاً فأبت، ففعلا، فلمّا استَطْيَرت طمسها الله كوكباً، وقطّع أجنحتهما، ثمّ سألا التوبة من ربّهما فخيّرهما، فقال: إن شئتما رددتكما إلى ما كنتما عليه، فإذا كان يوم القيامة عذّبتكما، وإن شئتما عذّبتكما في الدنيا، فإذا كان يوم القيامة رددتكما إلى ما كنتما عليه، فقال أحدهما لصاحبه: إنّ عذاب الدنيا ينقطع ويزول. فاختارا عذاب الدنيا على عذاب الآخرة، فأوحى الله إليهما أن ائتيا بابل فانطلقا إلى بابل فخُسِف بهما فهما منكوسان بين السماء والأرض معذَّبان إلى يوم القيامة.

وفي ختام الكلام نقول مضافاً إلى ما نقلناه من مفسّري الإماميّة وأهل السنّة في نقد الحديث: إنّ المأمون سأل الرضا عليه السلام عن جريان هاروت وماروت والحديث

نقله رئيس المحدّثين أبو جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) مسنداً، قال: حدّثنا تميم بن عبد الله بن تميم القرشي رضي الله عنه، قال: حدّثني أبي، عن أحمد بن عليّ الأنصاري، عن عليّ بن محمّد بن الجهم، قال: سمعت المأمون يسأل الرضا عليّ بن موسى عليه السلام عمّا يرويه الناس من أمر الزهرة وأنّها كانت امرأة فُتن بها هاروت وماروت، وما يروونه من أمر سهيل، أنّه كان عشّاراً[1] باليمن، فقال عليه السلام: «كذبوا في قولهم، إنّهما كوكبان وإنّما كانتا دابّتين من دوابّ البحر، فغلط الناس وظنّوا أنّهما الكوكبان، وما كان الله تعالى ليمسخ أعداءه أنواراً مضيئة ثمّ يبقيهما ما بقيت السماء والأرض، وإنّ المسوخ لم تبقَ أكثر من ثلاثة أيّام حتّى ماتت، وما تناسل منها شيء، وما على وجه الأرض اليوم مسخ، وإنّ التي وقع عليها اسم المسوخيّة، مثل القرد والخنزير والدبّ وأشباهها، إنّما هي مثل ما مَسَخ الله على صورها قوماً غضب الله عليهم ولعنهم بإنكارهم توحيد الله، وتكذيبهم رسله، وأمّا هاروت وماروت فكانا مَلكَين علّما الناس السحر ليحترزوا به من سحر السحرة ويبطلوا به كيدهم، وما علّما أحداً من ذلك شيئاً إلّا قالا له: ﴿**إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ**﴾[2]، فكفر قوم باستعمالهم لما أُمروا بالاحتراز منه، وجعلوا يفرّقون بما تعلّموه بين المرء وزوجه، قال الله تعالى: ﴿**وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾[3] يعني بعلمه»[4].

---

(١) عَشَرهم يعشِرهم عَشْراً وعُشوراً، وعَشَّرهم: أخذ عُشر أموالهم. والعشَّار: قابض العشر. (القاموس المحيط ـ مادّة «عشر»).

(٢) البقرة: ١٠٢.

(٣) الآية نفسها.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٤٥ / ح٢.

كان هذا ما عندنا من الروايات عن الإمام الرضا عليه السلام وكلامه هو المعيار والميزان في المطلب، فإذا لم نُبطل الحديث الأوّل فالثاني مطابق للقرآن والعقل والنقل، فهو مرجّح لو تعارضا، وقلنا كلاهما حجّة، وإنّ المصادر التفسيريّة تنقل كلا الحديثين[1].

ومع هذا كلّه، فلو كان الحديث الأوّل ـ يعني حديث عكرمة ـ صادراً عن الإمام عليه السلام لَتعرّض له زعيم الطائفة الحقّة المحقّة الإماميّة الشيخ أبو جعفر الطوسي في (التبيان)، وكذلك لم يتعرّض له العلّامة المحدّث السيّد هاشم البحراني في (البرهان)، فإنّه كما لم ينقل حديث الرضا عليه السلام والمنسوب إلى العسكري عليه السلام، لم ينقل ما نقله القمّي ذيل الآية، فهذه علامة بالنسبة لنا من المحدّث البحراني والمفسّر المتكلّم الفقيه الشيخ الطوسي، كما لم يتعرّض له المفسّر المشهدي في (كنز الدقائق) مع أنّه تفسير روائي.

وبعد تقديمنا هذا للموضوع، نقول ختاماً للبحث: هذا محمّد بن أبي عُمَير وهو الفقيه المحدّث الأديب المؤرّخ وأحد أصحاب الإمامين موسى بن جعفر والرضا عليهما السلام، والذي أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصحّ عنه، واعتبروا مراسله كمسانيده، لأنّه لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة[2]، ومحمّد بن أبي عمير وما أدراك ما محمّد بن أبي عمير.

---

(١) يراجع: تفسير نور الثقلين ١: ١٠٧ ـ ١٠٩ / ح ٢٩٤، البرهان ١: ١٣٦ ـ ١٣٨ / ح ١، تفسير القمّي ج ١ ـ ذيل الآية الشريفة.

(٢) العدّة في أُصول الفقه ١: ١٥٤، كلّيّات في علم الرجال: ١٦٣، اختيار معرفة الرجال: ٢٠٦، معجم رجال الحديث ١: ٦٠، وسائل الشيعة ٢٠: ٧٥، ذكرى الشيعة ١: ٤٥، علم رجال الحديث ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٢٨٨، منتهى المقال ٤: ٣١، رجال النجاشي: ٣٢٦ / الرقم ٨٨٧، الطهارة (الإمام الخميني) ٣: ٢٤٩.

وفي قبال هذا الفقيه هناك رواة في الإسناد لا يبالون عمّن أخذوا، ويعتمدون المراسيل ويأخذون الأحاديث عن كلّ راوٍ، بل عندهم المراسيل معتبرة بشكل مطلق، فهذا هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي صاحب (المحاسن) وهو أحد أصحابنا، فإنّه كان يُحسن الظنّ بالرواة فيأخذ عن كلّ أحد يدّعي حديثاً، مع أنّه ثقة عندنا وليس في نفسه طعن[1].

وهذا كذلك محمّد بن أحمد بن يحيى صاحب (نوادر الحكمة)، فإنّه أيضاً ثقة معتبر ولكنّ النجاشي قال: محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن سعد بن مالك الأشعري القمّي أبو جعفر، كان ثقة في الحديث، إلّا أنّ أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ، وما عليه في نفسه طعن في شيء[2].

وهناك في اصطلاح علماء الرجال من أهل السنّة كلمة تدلّ على تسهيل الراوي في أخذ الحديث، فيقول أهل الجرح والتعديل: «ليّن الحديث»، «متساهل»، وهما كلمتان تدلّان على أنّ الراوي المتّصف بهما يأخذ الحديث عن كلّ شخص مدّعٍ لنقل الحديث.

وبهذا فلا يبعد أنّ بعض رواتنا أخذوا الأحاديث عن رواة أهل السنّة، فحديث هاروت وماروت قبل أن يَنقله محمّد بن قيس عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قد نُقل عن: كعب الأحبار، وعبد الله بن عبّاس، وعمر، وعبد الله بن عمر، ولعلّ الأصل

---

(١) معجم رجال الحديث ١: ٨١ و٣: ٢٢٩، الفهرست: ٢٠، خلاصة الرجال: ١٤، روضة المتّقين ١٤: ٤٢، منتهى المقال ١: ٢١٩.

(٢) رجال النجاشي: ٣٤٨ الرقم ٩٣٩، جامع الرواة ٢: ٦٣، منتهى المقال ٥: ٣٤١، خلاصة الرجال: ١٤٦، الفهرست: ١٤٤، تعليقة منهج المقال: ٣١٣، علم رجال الحديث ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٣٣٥.

فيه كعب الأحبار، ثمّ تسرّبت القصّة إلى سائر الرواة، ونسبه بعض رواتنا إلى المعصوم بحجّة أنّه حديث صدر عن رسول الله ﷺ، فنسبته إلى أحد ولده لا إشكال فيه، ومثل هكذا نموذج يمكن تطبيقه على روايات أُخرى، فقصّة هاروت وماروت وردت فقط في (تفسير القمّي) والعياشي[1] وهما من المصادر الإماميّة، ولا يوجد في أيّ مصدر من مصادر الإماميّة، وهكذا قصّة داود لا توجد في المصادر الروائيّة الموجودة عندنا إلّا في (تفسير القمّي).

د) روايات تحريف القرآن

ومن جملة الروايات الموضوعة المجعولة هي الروايات الدالّة على وقوع التحريف في القرآن، وهناك قلّة قليلة معدودة من علماء الشيعة تعتقد ذلك، وهم من الأخباريّين كالمحدّث الجزائري السيّد نعمة الله، والمحدّث النوري الميرزا حسين صاحب (مستدرك الوسائل).

وممّا لا شكّ فيه ولا ريب هو أنّ القرآن لم يحرّف، ولم ينقص منه، ولا زيد عليه، فالقرآن الذي نزل على الرسول الأعظم هو الذي بأيدينا، وقد قام علماء الشيعة ردّاً على تهمة التحريف من قبل أهل السنّة بطرح تأليفات كثيرة في نفي التحريف عن القرآن، فمنهم من وضع وصنّف كتاباً ورسالة مستقلّة حول عدم تحريف القرآن كآية الله محمّد هادي معرفت حيث صنّف كتاب (صيانة القرآن من التحريف)، وترجم إلى الفارسيّة، والأُستاذ المعاصر السيّد علي الميلاني فإنّه ألّف كتابه التحقيقي في نفي التحريف من القرآن، فهذان الكتابان هما من أفضل ما

---

(١) تفسير العياشي ١: ٥٢ ـ ٥٤ / ح٧٥ و٧٦، ونقلها الحويزي في (تفسير نورالثقلين ١: ١١٢ ـ ١١٣ / ح٣٠٤).

كُتب وحقّق في هذا الموضوع، كما أنّ الرسالات الموجزة في نفي التحريف كثيرة، وتعرّض له بعضهم في كتبهم في علوم القرآن والتفسير، كآية الله الخوئي في كتابه (البيان)، والأُستاذ العلّامة الشيخ محمّد جواد البلاغي في مقدّمة تفسير (آلاء الرحمن)، والأُستاذ الدكتور محمّد الصادقي في مقدّمة تفسيره (الفرقان)، والعلّامة محمّد حسين الطباطبائي في (الميزان) في تفسير الآية ٩ من سورة الحجر: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾، وغيرهم من المفسّرين، فإنّهم بحثوا بحثاً علميّاً وأجابوا عن الشبهة[١].

والتحريف في اللغة عرّفه الفيّومي في (المصباح المنير) قائلاً: حَرَفتُ الشيء عن وجهه حرفاً من باب قتل والتشديد مبالغة: غيّرتُه[٢]، وانحرف عن كذا مال عنه، وقوله تعالى: ﴿ **إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ** ﴾[٣] أي: إلّا مائلاً لأجل القتال.

وقال الرازي في (مختار الصحاح): تحريف الكلام عن مواضعه: تغييره[٤].

والتحريف في الاصطلاح على وجوه سبعة:

١ ـ التحريف بمدلول الكلام: وهو تفسيره على غير وجهه، وهو المعبَّر عنه بالتفسير بالرأي.

٢ ـ التحريف الموضعي: يعني ضبط الآية أو السورة على خلاف ترتيب نزولها.

٣ ـ التحريف القرائي: فتُقرأ الكلمة على خلاف قراءتها المعهودة لدى جمهور المسلمين.

---

(١) انظر: نقض شبهات السنّة حول الشيعة للسيّد علاء الدين القزويني، جوامع الجامع: ٢٣٦، الأمثل ٨: ٢٠، تقريب القرآن إلى الأذهان ١٤: ١٩، المبين: ٣٢٨.

(٢) المصباح المنير ـ مادّة «ح ر ف».

(٣) الأنفال: ١٦.

(٤) مختار الصحاح، والمعجم الوسيط ـ مادّة «ح ر ف».

٤ ـ التحريف في لهجة التعبير: فإنّا مأمورون بقراءة القرآن كما قال ﷺ: «تعلّموا القرآن بعربيّته»[١].

٥ ـ التحريف بتبديل الكلم: بأن تُبدَّل الكلمة إلى غيرها مرادفة لها، أو غير مرادفة لها.

٦ ـ التحريف بالزيادة: أي بزيادة آية أو سورة في القرآن.

٧ ـ التحريف بالنقصان: يعني بإنقاص آية، أو آيات، أو كلمات، والتحريف هذا هو موضع التهمة والشبهة التي نُسبت إلى الشيعة، فالكثير من علماء السنّة إذا ألّفوا كتاباً حول الشيعة نسبوهم إلى التحريف، والشيعة بُراء من هذا[٢]، وأدلّتهم على ذلك تتمثّل في الأُمور التالية[٣]:

١ ـ بديهيّة العقل: فحيث إنّ القرآن ومنذ اليوم الأوّل من نزوله كان موضع عناية واهتمام من قِبل الأُمّة الإسلاميّة، وكان أساس الدين والمصدر الأُمّ للأحكام والمعارف الإسلاميّة، فكيف يمكن لأهل الهوى والتضليل أن يحرّفوا هذا الكتاب.

وعن هذا الأمر يقول العلّامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كتابه (كشف الغطاء): وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها، ولاسيّما ما فيه نقص ثلث القرآن أو كثير منه، فإنّه لو كان ذلك لتواتر نقله لتوفّر الدواعي عليه، ولَاتّخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام وأهله... وإنّما لو حدث فيه نقص لظهر واستبان وشاع[٤].

٢ ـ ضرورة تواتر القرآن: فإذا كان من الضروري لثبوت قرآنيّة كلّ حرف وكلمة

---

(١) وسائل الشيعة ٤: ٨٦٥.

(٢) موسوعة طبقات فقهاء الشيعة /المقدّمة ـ القسم الأوّل ص٣٦، صيانة القرآن من التحريف: ١١.

(٣) صيانة القرآن من التحريف: ٣٥، البيان: ٢٢٤، النص الخالد: ٧١ (فيه نصوص أكابر الإماميّة).

(٤) كشف الخفاء ٣: ٤٥٣.

ولفظ من القرآن أن يثبت تواترها منذ عهد الرسالة إلى الآن، فما تواتر نقله لا يمكن أن يَرِد فيه شيء غير القرآن، أو ينقص عنه شيء، وتواتر نقل القرآن شيء نقله العلّامة الحلّي والمقدَّس الأردبيلي والسيّد محمّد جواد العاملي[١].

٣ ـ مسألة الإعجاز: فالقرآن يتحدّى بقوّة وبصوت عالٍ في قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾[٣] وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾[٤]، وقوله جلّ وعلا: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ﴾[٥].

فإذا أعلن القرآن التحدّي، فكيف يمكن أن يسري إليه التحريف والمرض؟! وهذا الدليل هو الذي استدلّ به العلّامة أبو الحسن الشعراني في هامش (ترجمة نَفَس المهموم) فقال: التحدّي من القرآن، دليل على أنّ القرآن دُوّن زمن الرسول لا بيد الخلفاء.

٤ ـ آية الحفظ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٦] و[٧].

---

(١) منتهى المطلب ٥: ٦٤، مفتاح الكرامة ٧: ٢١١، مجمع الفائدة والبرهان ٢: ٢١٨، مدارك الأحكام ٣: ٣٣٨، الوافية: ١٤٨، سعد السعود: ١٤٥، النشر في القراءات العشر ١: ٩.

(٢) الإسراء: ٨٨.

(٣) هود: ١٣.

(٤) يونس: ٣٨.

(٥) البقرة: ٢٣.

(٦) الحجر: ٩.

(٧) البيان: ٢٢٥.

ذكر الدكتور محمّد الصادقي في مقدّمة تفسيره (الفرقان) أنّ في الآية ثمانية مؤكّدات على تأكيد صيانة القرآن، وهذا ضمان إلهيّ لا يتخلّف؛ لأنّه قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾[١].

٥ ـ نفي الباطل عنه: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٢]، فهذه الآية تعلن صراحةً بأنّ الله تعالى وعد بصيانته من الضياع، وسلامته من حوادث الأزمان[٣].

٦ ـ العرض على كتاب الله: فقد وضع الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام قاعدة عامّة لتمييز المُختلَق عن غيره، وهي العرض على كتاب الله، كما أنّ قاعدة التعادل والتراجيح هي كذلك ميزان القضاء، فلو كان القرآن باطلاً ومحرّفاً وموضوعاً فالعرض على المقياس والميزان الباطلين غير صحيح، فالقرآن ليس باطلاً.

٧ ـ نصوص أهل البيت عليهم السلام: قد وصل عنهم عليهم السلام روايات كثيرة دالّة على صيانة القرآن من التحريف، جاء ذلك في رسالة الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام إلى سعد الخير: «وكان مِن نَبذِهمُ الكتابَ أن أقاموا حروفَه، وحرّفوا حدودَه»[٤]، فهذه رواية صحيحة السند[٥].

---

(١) آل عمران: ٩.

(٢) فصّلت: ٤١ و٤٢.

(٣) البيان: ٢٢٨.

(٤) الكافي ٨: ٥٣ / ح١٦.

(٥) يراجع: صيانة القرآن من التحريف: ٣٥، التحقيق في نفي القرآن من التحريف للسيّد علي الميلاني، القرآن الكريم وروايات المدرستين ٢: ١٧ للسيّد مرتضى العسكري، الدفاع عن الكافي ج٢ للسيّد هاشم ثامر العميدي، الكليني وكتابه الكافي لدرياب الخوئي، الفرقان ١: ٢٧، البيان: ٢١٥.

وأمّا الروايات الواردة في عنوان تحريف القرآن والتي جمعها الميرزا حسين النوري في كتابه (فصل الخطاب) من (الكافي) وغيره، فأكثرها إمّا ضعيفة السند، أو من كتب مجهولة المؤلّفين، أو تُؤَوَّل بتأويل خاصّ، فالأُستاذ ثامر هاشم العميدي بحث عن روايات تحريف القرآن في كتابه (الدفاع عن الكافي)، فأجاب به عن شبهة أبي زهرة في كتابه (الإمام الصادق). كما ردّ كلّ من الأُستاذ معرفت والسيّد علي الميلاني في كتابيهما على الروايات المنقولة عن سائر الكتب، والروايات المؤوَّلة. وكذلك انبرى لها الأُستاذ الدكتور محمّد الصادقي في مقدّمة تفسيره (الفرقان)، وآية الله الخوئي في (البيان)[1]. وعليه فإنّ روايات التحريف تكون موضوعة، ضعيفة السند، رجالها مجاهيل، مجهولة المؤلّفين، فهي إذن مخالفة للعقل، والقرآن، والسنّة.

وأخيراً، فقد صرّح آية الله الخوئي بالقول: روايات التحريف كلّها موضوعة، أو مؤوَّلة[2].

ثمّ لا يخفى أنّ الأكابر من السنّيين شنّوا الإغارة على الشيعة في باب التحريف، غافلين عن أنهم أيضاً وقعوا في هذا المأزق وعبّروا عن التحريف في كتبهم بالنسخ التلاويّ، وهل هو إلّا تحريف سنّي وقع على القرآن الكريم، ولكن لا يُعَدُّ ذلك عنهم تحريفاً وتشويهاً على كتاب الله، وروايات نسخ التلاوة نقلت في البخاري[3]، ومسلم[4] وغيرهما كـ(الاتقان) للسيوطي[5].

---

(١) البيان: ٢٢٥.

(٢) يراجع أيضاً: تدوين القرآن للشيخ علي الكوراني ـ نشر دار القرآن الكريم، قمّ المقدّسة.

(٣) صحيح البخاري ٨: ٢٦.

(٤) صحيح مسلم ٥: ١١٦ بشرح النووي.

(٥) الإتقان ١: ١٠١.

روى ابن عباس أنّ عمر قال فيما قال وهو على المنبر:

إنّ الله بعث محمّداً ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان ممّا أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها فلذا رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حقّ على من زنى إذا أحصن من الرجال... ثمّ إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفرٌ بكم أن تَرْغَبوا عن آبائكم أو: انّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم[1]. رواه البخاري ومسلم ومالك والترمذي وابن ماجة عن ابن عباس.

وذكر السيوطي: أخرج ابن أشته في المصاحف عن الليث بن سعد قال: أوّل من جمع القرآن أبو بكر وكتبه زيد وأنّ عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها لأنّه كان وحده[2].

أقول: وآية الرجم التي ادعى عمر أنّها من القرآن ولم تقبل منه رويت بوجوه....

وهنا روايات أُخر وغير خفي أن القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف والإسقاط[3].

ومع ذلك كلّه أنكر الآلوسي نسبة القول بالتحريف إلى أحد من علمائهم

---

(١) صحيح البخاري ٨: ٢٦، فتوح الغيب ٣: ٣٥، البرهان ٢: ٣٥.

(٢) الاتقان ١: ١٠١.

(٣) يراجع: البيان: ٢٢٠، علوم القرآن للسيّد محمد باقر الحكيم: ٢٠٥، تلخيص التمهيد ١: ٤٢٨، التمهيد ١: ٢٥٥، البرهان للزركشي ٢: ٣٩، أصول السرخسي ٢: ٨١، المحلى ١١: ٢٣٤.

وكذّب الطبرسي في نسبة القول بالتحريف إلى الحشوية[١]، ولعل من ملازمة القول بالنسخ مع القول بالتحريف أنكر طائفة من المعتزلة إلى عدم جواز نسخ التلاوة[٢].

(١) المصدر: ٢٢٥، روح المعاني ١: ٢٤، مجمع البيان ١: ١٥.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٣: ٢٠١.

الفصل السابع
الروايات المخالفة للسنّة القطعيّة

الروايات الدالّة على جواز إمامة الجائر

من جملة الروايات الدالّة على جواز إمامة الفاسق، ما رواه المتّقي الهندي في (كنز العمّال) عن رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: الجهاد واجب عليكم مع أمير، بَرّاً كان أو فاجراً؛ وإن هو عَمِل الكبائر! والصلاة واجبة عليكم خلف كلّ مسلم، بَرّاً كان أو فاجراً؛ وإن هو عمل الكبائر![1].

وأنّه قال: الصلاة المكتوبة واجبة خلف كلّ مسلم، برّاً كان أو فاجراً؛ وإن عمل الكبائر.

وأنّه قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنّه مَن فارق الجماعة شبراً فمات فمِيتةٌ جاهليّة»[2].

هذه الأحاديث المجعولة التي نُسجت على هذا المنوال كثيرة جدّاً، فراجع: كنز العمّال ١: ١٠٤ و٤: ٣٧٣ و٣٧٤ و٥: ٧٥١ و١١: ٢١٠.

---

(١) كنز العمّال /الحديث ١٠٤٨١.

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٤٧٧، مشكاة المصابيح ٢: ٣٠٠ (عن البخاري ومسلم متّفَق عليه)، شرح الطيّبي على المصابيح ٧: ٢٢٣ /ح٣٦٦٨، شرح السنّة ٥: ٣٠٢ /ح٤٤٥٢.

وقد ذكر بعضها الأُستاذ الري شهري في كتابه (ميزان الحكمة ج١ ص١٨١ ـ باب: أحاديث مجعولة لتثبيت إمامة أئمّة الجور).

ويدلّ على بطلانها ما جاء في الروايات الصحيحة الكثيرة الدالّة على اشتراط العدالة في إمامة الجماعة والجمعة وغيرها، بل جاء في بعضها: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند إمام جائر»[١]، ولا يخفى أنّ مقصد الشريعة من الإمامة هو أن يكون الإمام أُسوة للمأمومين، والإمام الفاسق الفاجر لا يمكن أن يكون أُسوة حسنة للناس.

ولعبد الله بن عمر قصّة تتعلّق ببحثنا الأساس، وهو أنّه روى المبارك بن محمّد الجزري في (جامع الأُصول) عن مسلم بن الحجّاج النيسابوري القُشَيري في (صحيحه): لمّا خلعوا يزيد واجتمعوا على ابن مُطيع، أتاه ابن عمر، فقال عبد الله ابن مطيع: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وِسادة، فقال له عبد الله بن عُمر: إنّي لم آتِكَ لأجلس، أتيتك لأُحدّثك حديثاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «من خَلَعَ يداً من طاعة، لقيَ اللهَ يوم القيامة ولا حجّة له، ومن مات وليس في عنقه بيعةٌ مات مِيتةً جاهليّة»[٢].

هذا هو عبد الله بن عمر ابن خليفة رسول الله! كيف يبايع عبد الله بن مطيع؟! مع أنّه تخلّف عن مبايعة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهذا هو مبنى الأحناف بل أهل السنّة جميعاً. وتأييداً لهذا المبنى قال الشيخ أبو حفص نجم الدين عمر بن محمّد النسفي في (العقائد النسفيّة): الإمام لا ينعزل بالفسق

---

(١) بحار الأنوار ١٠٠: ٧٥ ـ طبعة الإسلاميّة و٩٧: ٧٥ ـ طبعة مؤسسة الوفاء.

(٢) جامع الأُصول ٤: ٧٨ / ح ٢٠٦٤، صحيح مسلم / الحديث ١٨٥١.

والجور، و صلِّ خلف كلّ إمام برّاً وفاجراً. وهكذا نهج سعد الدين التفتازاني[١] في (شرح العقائد النسفيّة): نحن نشاهد بعد الخلفاء الراشدين أنّ أئمّة السلف اتّبعوا خلفاء الجور وأقاموا بإذنهم، ولم يجوّزوا الخروج عليهم[٢].

وقال بعض شرّاح شرح النسفيّة ـ نصّ الكلام مع الشرح ـ: ولا ينعزل الإمام بالفسق، أي: بالخروج عن طاعة الله، والجور، أي: الظلم على عباد الله، تخصيصٌ بعد تعميم، لأنّه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمّة والأُمراء الذين كان الأئمّة يستعملونهم؛ كالحجّاج بن يوسف الذي كان عامِلَ عبد الملك بن مروان على العراق والحجاز بعد الخلفاء الراشدين، وكان السلف ينقادون لهم، ويقيمون الجُمَع والأعياد بإذنهم.

وقد أورد عليه أهل الانقياد كان اضطراراً، قلنا: ثبت الانقياد سرّاً وعلانية، وعن زياد العَدَوي التابعي قال: كنت مع أبي بكر تحت منبر ابن عامر وهو يخطب وعليه ثياب رقاق، قلنا: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفسّاق، فقال أبو بكر: اسكت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله.

ورواه الترمذي وحسّنه، ولا يَرَون الخروج عليهم، أي: ولا يعتقدون جوازه، بل جعلوا هذه العقيدة من علامات السنّة. قال صاحب (قوت القلوب) حول عقائدهم: أن يعتقد أنّ الإمامة في قريش إلى يوم القيامة، وأن لا يخرج على الأئمّة بالسيف، وأن يصبر على جورهم... كذلك السنّة، وسُئل أبو محمّد سهل بن عبد

---

(١) دائرة المعارف الإسلاميّة ٩: ٤٠٢، شرح المقاصد ج ١ ـ المقدّمة ص ٧٥، شذرات الذهب ٦: ٣١٩ الدرر الكامنة ٤: ٣٤٠، أنباء الغمر ٢: ١٤، بغية الوعاة ٢: ٢٨٤.

(٢) شرح العقائد النسفيّة: ١٨٥، النبراس لشرح العقائد: ٥٣٩، الخيالي على شرح العقائد النسفيّة: ١٤٥.

الله التستري: أيّ الناس خير؟ قال: السلطان، قيل: كنّا نرى أنّه شرّ الناس! قال: ينظر الله في سلامة أموال المسلمين، وأبكارهم، فيغفر له جميع ذنوبه.

إلى أن قال: وعن ابن عبّاس أنّ رسول الله ﷺ قال: من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنّه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهليّة! رواه البخاري ومسلم(١)، والأحاديث في الصبر على جوره وترك مخالفته كثيرة.

ثمّ قال: نهى عبد الله بن عمر الناس على الخروج على يزيد وخلعه، فعن نافع قال: لمّا خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية أجمع ابن عمر حشمه وولده وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يُنصَب لكلّ غادر لواء يوم القيامة! وإنّا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإنّي لا أعلم عذراً أعظم من أن يبايع الرجل على بيع الله ورسوله ثمّ ينصب له القتال، وإنّي لا أعلم أحداً منكم خلعه إلّا كانت الفيصل بيني وبينه، رواه البخاري ومسلم(٢).

هذه هي عقيدة أهل السنّة بالنسبة لأُمراء الجور، فأين المصنّف وشارحه حتّى يروا اليوم ثورة الشعوب في ليبيا ومصر وتونس وغيرها، فهل هذا يعني أهل السنّة فيها يعدّون عصاة، ولعلّ المفتين من أهل السنّة في مصر لم يرحّبوا بها، وكما نرى اليوم علماء الحجاز كيف يفتون بكلّ ما يريد الحكّام.

والروايات التي تأمر بإطاعة السلطان ـ كما أشار شارح الشرح ـ كثيرة ذكرها

---

(١) صحيح البخاري ٩: ٥٩، شرح الطيّبي على المصابيح ٧: ٢٢٣، شروح وحواشي العقائد النسفيّة ٥: ٢٠٧، وتخريج أحاديث شرح العقائد النسفيّة لجلال الدين السيوطي: ٣٨٣ / ح٤٩ الملحق بها، ص٣١٣.

(٢) النبراس، شرح العقائد: ٥٣٩ ـ ٥٤١.

الحافظ البغوي في (مصابيح السنّة)[١]، والتبريزي في (مشكاة المصابيح)[٢].

نعم توجد هناك في مقابل روايات عبد الله بن عمر وأبي هريرة روايات عُدَّت عند البغوي من الحِسان، منها: قول رسول الله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»، وقوله أيضاً: «أفضل الجهاد مَن قال كلمة حقّ عند سلطان جائر»[٣].

والروايات هذه صارت مصدراً للفتوى عند أئمّة أهل السنّة، حتى عادت العدالة ليست شرطاً في إمام الجماعة.

فعن برهان الدين أبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز ابن مازة البخاري الحنفي في كتابه (المحيط البرهاني في الفقه النعماني) ـ وهو من مطوّلات الفقه عندهم بعد (المبسوط) للسرخسي، و(بدائع الصنائع) للكاشاني ـ في شرائط صلاة الجمعة، الشرط الثاني: السلطان أو نائبه، من الأمير أو القاضي هذا مذهبنا.

وقال الشافعي: السلطان ليس بشرط ... .

ولنا: قوله عليه السلام: «أربع إلى الولاة»[٤] وذكر من جملتها: الجمعة والعيدين. وفي حديث جابر رضي الله عنه قال: من تركها استخفافاً بها، والإمام عادل أو جائر. ألحق الوعيد الشديد بترك الجمعة بشرط أن يكون له إمام، والمراد به السلطان، لأنّه وصفه بالعدل أو الجور، وذا إنّما يتحقّق من السلطان[٥].

وروى الشيخ محمّد إسماعيل الخاجوئي المازندراني في تعليقته على (مشرق

---

(١) مصابيح السنّة ١: ١٥١.

(٢) مشكاة المصابيح ٢: ٣٠٠.

(٣) مصابيح السنّة ١: ١٥٦ و١٥٧.

(٤) نصب الراية ٣: ٣٢٦.

(٥) المحيط البرهاني ٢: ٦٩.

الشمسين): وعن ميمون بن مهران قال: أتى ابن عمر عليّاً عليه السلام فقال: أقِلْني بيعتي، قال: فأقاله، ثمّ أتى يزيدَ بن معاوية فبايعه، وجاء إلى الحجّاج فقال له: أُمدد يدك أُبايعْك لأمير المؤمنين عبد الملك! فقال: ما حملك على ذلك يا أبا عبد الرحمن بعد تأخُّرك عنه؟! قال: حملني عليه حديثٌ رويته عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «من مات وليس في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهليّة»، فقال له الحجّاج: بالأمس تتأخّر من بيعة عليّ بن أبي طالب مع روايتك هذا الحديث، وتستحلّ خلافه، وتأبى الدخول في طاعته، ثمّ تأتي وتقول: لأُبايعك لعبد الملك، أمّا يدي فمشغولة عنك، ولكن هذه رِجلي فبايعها، ثمّ قال: ليس لك ذلك، ولكن بك خشبة ابن الزبير المنصوبة في الحرم. ثمّ إنّه كان يفطر على مائدة الحجّاج في شهر رمضان وكان يعجبها[1].

أضف إلى ذلك كلّه أنّه رووا عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «لا خير في الإمارة لرجل مؤمن»[2]، وهذا الحديث ليس كما ذهب إليه الاستعمار الإنجليزي: فصل الدين عن السياسة، والإيمان شيء والسياسة شيء آخر.

وهم قد أخرجوا السياسة عن معناها الأصليّ وهي: المديريّة والإدارة للمجتمع، والسياسة مفهومها شيء حسن، وإنّا نعظّم أئمّتنا عليهم السلام بأنّهم «ساسة العباد»، والساسة جمع سائس، من السياسة.

قال أحمد بن محمّد الفيّومي في (المصباح المنير): ساس زيدٌ الأمرَ يسوسه سياسة: دبّره وقام بأمره[3].

---

(١) مشرق الشمسين: ١٣٢، شرح نهج البلاغة ١٣: ٢٤٢، قاموس الرجال ٦: ٥٤١.

(٢) البداية والنهاية ٥: ٨٣، مجمع الزوائد ٥: ٢٠٤.

(٣) المصباح المنير: ٢٩٥.

الفصل الثامن
الروايات المخالفة لإجماع المسلمين

الروايات الواردة حول المعوِّذتين عن ابن مسعود

إنّ في بعض الكتب روايات تتعارض مع إجماع المسلمين، وهذه الروايات تصرّح بأنّ المعوّذتين ليستا من القرآن، ولذلك قام عبد الله بن مسعود بحكّهما عن قرآنه.

وردّاً على ذلك فقد روى الفيض الكاشاني عن الصادق عليه السلام أنّه سُئل عن المعوّذتين، أهما من القرآن؟ فقال: «نعم، هما من القرآن»، فقال الرجل: ليستا من القرآن في قراءة ابن مسعود، ولا في مصحفه، فقال عليه السلام: «أخطأ ابن مسعود»، وقال ـ: «كذب ابن مسعود، هما من القرآن»، قال الرجل: فأقرأُ بهما يا ابن رسول الله في المكتوبة؟ قال: «نعم»[1].

وقال السيّد محمود الآلوسي: وعن ابن مسعود أنّه أنكر قرآنيّتهما. أخرج: الإمام أحمد، والبزّار، والطبراني، وابن مردويه من طرق صحيحة عنه أنّه كان يحكّ المعوّذتين من المصحف، ويقول: لا تخلطوا القرآن بما ليس منه، إنّهما

---

(١) الصافي ٥: ٣٩٦.

ليستا من كتاب الله تعالى، إنّما أمر النبيّ ﷺ أن يُتعوَّذ بهما! وكان ابن مسعود لا يقرأ بهما، قال البزّار: لم يتابع ابنَ مسعود أحد من الصحابة. وقد صحّ عن النبيّ ﷺ أنّه قرأ بهما في الصلاة وأُثبتتا في المصحف. وأخرج: الإمام أحمد، والبخاري، والنسائي، وابن حِبّان وغيرهم عن زرّ بن حبيش أنّه قال: أتيت المدينة فلقيت أُبيّ بن كعب، فقلت له: يا أبا المنذر، إنّي رأيت ابن مسعود لا يكتب المعوِّذتين في مصحفه، فقال: أما والذي بعث محمّداً بالحقّ، لقد سألت رسول الله ﷺ عنهما وما سألني عنهما أحد منذ سألت غيرك، فقال: قيل لي: قل: فقلت، فقولوا، نحن نقول كما قال رسول الله ﷺ[1].

هذه هي بعض الروايات المرويّة عن عبد الله بن مسعود، وهي روايات موضوعة مكذوبة مجعولة على عبد الله بن مسعود، أو صَدَر عن رأيه الخاص فهو أيضاً مردود كما صرح به الإمام الباقر عليه السلام[2] وعليه نقول:

أوّلاً: كيف يمكن لمثله وصحبته لرسول الله ﷺ أن يشتبه عليه هذا؟!

ثانياً: لم يوجد أحد يقبل رأي عبد الله بن مسعود في هذا، وهو يحكم بأنّ الروايات كلّها موضوعة، مختلقة.

ثالثاً: إنّه مخالف للإجماع وإجماع المسلمين منذ صدر الإسلام إلى هذا العصر.

وقد صرّح الآلوسي قائلاً: وأنت تعلم أنّه قد وقع الإجماع على قرآنيّتهما، وقالوا: إنّ إنكار ذلك اليوم كفر.

---

(١) روح المعاني ٣٠: ٢٧٩.

(٢) كنز الدقائق ١١: ٦٣٧، تفسير القمي ٢: ٤٥٠.

رابعاً: إنّ الأخبار آحاد، لا تفيد علماً، ولا ظنّاً معتبراً.

وعن ذلك قال السيّد شريف الجرجاني في (شرح المواقف): إنّ اختلاف الصحابة في بعض سور القرآن مرويّ بالآحاد المفيدة[١].

خامساً: إنّ مجموع القرآن منقول متواتر مفيد للعلم واليقين الذي ينتفي الظنّ أمامه، فتلك الآحاد ممّا لا يُلتفَت إليه.

سادساً: إنّه مخالف لما نُقل وروي عن أهل البيت عليهم السلام الذين هم أدرى بما في البيت، وأعرف من عبد الله بن مسعود.

فقد روى عليّ بن إبراهيم القمّي، عن الصادق عليه السلام: «كان سبب نزول المعوّذتين أنّه وعك رسول الله صلى الله عليه وآله فنزل عليه جبرئيل بهاتين السورتين فعوّذه بهما»[٢]، وفي (المجمع) ما يقرب منه[٣].

وروي أيضاً عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قيل له: إنّ ابن مسعود كان يمحو المعوّذتين من المصحف، فقال: «كان أبي يقول: إنّما فعل ابن مسعود برأيه، وهما من القرآن».

وروى أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني في كتابه (الكافي) عن جابر بن يزيد الجعفي قال: أَمَّنا أبو عبد الله عليه السلام في صلاة المغرب فقرأ المعوّذتين، ثمّ قال: «هما من القرآن»[٤].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تفسير القمّي ٢: ٣٩٢.

(٣) مجمع البحرين للطريحي ٣: ١٨٤ ـ باب «عَوَذ».

(٤) الصافي ٥: ٣٩٧، تفسير القمّي ٢: ٤٩٣.

الفصل التاسع
الروايات المخالفة لمقاصد الشريعة

ألف) روايات حيل التخلّص من الربا عند بعض[1]

ويمكن أن نذكر من جملة الروايات والبحوث غير اللّائقة بشأن المعصوم والمخالفة لمقاصد الشريعة، بل للكتاب والسنّة الروايات التي وردت في التخلّص من الربا.

قال الإمام الخميني قدس سره في (تحرير الوسيلة): ذكروا للتخلّص من الربا وجوهاً مذكورة في الكتب[2]. وقد جدّدت النظر في المسألة فوجدت أنّ التخلّص من الربا غير جائز بوجه من الوجوه، والجائز هو التخلّص من المماثلة مع التفاضل، كبيع منّ من الحنطة المساوي في القيمة لمنّين من الشعير، أو الحنطة الرديّة، فلو أُريد التخلّص من مبايعة المماثلَين بالتفاضل يُضَمّ إلى الناقص شيء فراراً من الحرام إلى الحلال، وليس هذا تخلّصاً من الربا حقيقة، وأمّا التخلّص منه فغير

---

(١) الفرقان ٤: ٣٣٥، تحرير الوسيلة ١: ٥٣٨، تبصرة الفقهاء: ٣٩٧، يادداشت‌هاى شهيد مطهري ٤: ٣٦٤ ـ باللغة الفارسيّة ـ.

(٢) مفتاح الكرامة ٤: ٩٠٥، رسالة في الربا: ١١٥ للسيّد مجتبى السويج، مجمع الفائدة والبرهان ٨: ٤٨٨، الربا فقهيّاً واقتصاديّاً: ٢٦٨، الخلفيّة التاريخيّة للربا ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٣٣٦، الحدائق الناضرة ٢٥: ٣٧٧، مسالك الأفهام ٣: ٣٣٢، جواهر الكلام ٢٣: ٣٩٦.

جائز بوجه من وجوه الحيل[١].

وقال ﷺ في (كتاب البيع): نعم هناك كلام يجب التعرّض له لأهميّته وعدم تحقّق الحقّ فيه، وهو أنّ الربا ـ مع هذه التشديدات والاستنكارات التي وردت فيه في القرآن الكريم والسنّة من طريق الفريقين ممّا قلّ نحوها في سائر المعاصي، ومع ما فيه من المفاسد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة ممّا تعرّض لها علماء الاقتصاد ـ كيف يمكن تحليله بالحيل الشرعيّة؟! كما وردت بها الأخبار الكثيرة الصحيحة وأفتى بها الفقهاء[٢] إلّا مَن شذّ منهم[٣]، وهذه عويصة بل عقدة في قلوب كثير من المفكّرين، وإشكال من غير منتحلي الإسلام على هذا الحكم، ولابدّ من حلّه والتثبّت له بالتعبّد في مثل هذه المسألة التي أدركت العقول مفاسد تجويزها ومصالح منعها، بعيد عن الصواب[٤].

ومن جملة تلك الروايات التي جمعها المحدّث الشيخ الحرّ العامليّ في (وسائل الشيعة) ـ في كتاب التجارة، الباب الساس: باب أنّه إذا حصل التفاضل في الجنس الواحد وجب أن يكون مع الناقص من غير جنسه وإن قلّ:

محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألته عن الصرف فقلت له: الرفقة ربّما عُجّلت فخرجت، فلن نقدر على الدمشقيّة والبصريّة، وإنّما يجوز بسابور الدمشقيّة

---

(١) تحرير الوسيلة ١: ٥٣٨.

(٢) الحدائق الناضرة ١٩: ٢٦٩، جواهر الكلام ٢٣: ٣٩١، مفتاح الكرامة ٤: ٢٢٧، شرائع الإسلام ٢: ٤١.

(٣) مجمع الفائدة والبرهان ٨: ٤٨٨.

(٤) البيع ٢: ٥٤٠.

والبصريّة، فقال: وما الرفقة؟ فقلت: القوم يترافقون ويجتمعون للخروج، فإذا عُجّلوا فربّما لم يقدروا على الدمشقيّة والبصريّة، فبعَثْنا بالغلّة فصرّفوا ألفاً وخمسين درهماً منها بألف من الدمشقيّة والبصريّة، فقال: لا خير في هذا! أفلا تجعلون فيها ذهباً لمكان زيادتها؟! فقلت له: أشتري ألف درهم وديناراً بألفَي درهم؟ فقال: لا بأس بذلك، إنّ أبي عليه السلام كان أجرأ على أهل المدينة منّي، فكان يقول هذا، فيقولون: إنّما هذا الفرار، لو جاء رجل بدينار لم يُعطَ ألف درهم، ولو جاء بألف درهم لم يعط ألف دينار، وكان يقول لهم: نِعم الشيء الفرار من الحرام إلى الحلال»[1].

هذا هو حديث واحد من تلك الأحاديث، ولكنّنا نسألك أوّلاً أيّها القارئ: هل الإمام عليه السلام لا يعلم معنى الرفقة حتّى يسأل الراوي: وما الرفقة؟ القوم يترافقون ويجتمعون للخروج.

وثانياً: كان الراوي يعلم أنّ هذا فرار، والإمام يعلّمه سبيل الفرار، وهذا التعجّب من حلّيّته وكأنّه يعتقد أنّه حرام.

وثالثاً: كيف يمكن أن يقال: أنّ أبا الإمام عليه السلام كان أجرأ على أهل المدينة.

ورابعاً: أنّ هذا الحديث هو من الموقوفات، والحديث الموقوف ما لم يصل إلى القائل[2].

---

(١) الكافي ٥: ٢٤٦ ـ ٢٤٧ / ح٩، من لا يحضره الفقيه ٣: ١٨٥، تهذيب الأحكام ٧: ١٠٤ / ح٤٤٥، وسائل الشيعة ١٨: ١٧٨.

(٢) علم دراية الحديث ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٢١٣، أُصول الحديث للفضلي: ١٠١، الرعاية: ١٣٢، نهاية الدراية: ١٩٨، مقباس الهداية ١: ٣١٩، مقدّمة ابن الصلاح: ٤٣، تدريب الراوي ١: ١٨٤، علوم الحديث ومصطلحه: ٢٠٨، قواعد الحديث: ٢١٦.

وخامساً: جميع الطرق تنتهي إلى راوٍ واحد، وهو عبد الرحمن بن الحجّاج، وإن وثّقه النجاشي والعلّامة، ولكن رُمي بالكيسانيّة[١].

وعنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان محمّد بن المنكدر يقول لأبي عليه السلام: يا أبا جعفر، رحمك الله، والله إنّا لنعلم أنّك لو أخذت ديناراً والصرفُ بثمانية عشر، فدرتَ المدينة على أن تجد مَن يعطيك عشرين ما وجدتَه، وما هذا إلّا فرار! فكان أبي يقول: «صدقتَ والله، ولكنّه فرار من باطل إلى حقّ!».

ورواه محمّد بن الحسن بإسناده عن ابن أبي عمير[٢]. وهذه الرواية أيضاً منه، والذي يثير ظنّ السوء أنّ محمّد بن المنكدر المتصوّف ينصح ويسأل عن الإمام وفعله، هذا عجيب.

وفي هذا يقول الإمام الخميني قدس سره: والظاهر من الروايات عدم إعمال التعبّد، بل الإرجاع إلى القواعد، فإنّ أهل المدينة لم يتعبّدوا بقول أبي جعفر عليه السلام، وكان ذلك العمل فراراً في نظرهم من الربا، لكن كان الفرار غير جائز ومستبعداً عندهم، فقالوا: هذا فرار، فأجاب عليه السلام: «نعم الشيء الفرار من الحرام إلى الحلال»، فيكون ذلك فراراً من عنوان إلى عنوان كان متسالماً بينهم، لكنّ الإشكال عليه أنّ الفرار لا يجوز.

فأجاب عليه السلام بما حاصله أنّ المحرّم هو الزيادة في مقابلة الذهب بالذهب، أو

---

(١) رجال النجاشي: ٢٣٧ /الرقم ٦٣٠، الإرشاد ٢: ٢١٦، الفهرست: ١٠٨ /الحديث ٤٧٢، منتهى المقال ٤: ١٠٤.

(٢) الكافي ٥: ٢٤٧ /ح ١٠، تهذيب الأحكام ٧: ١٠٤، وسائل الشيعة ١٨: ١٧٩.

الفضّة بالفضّة، ومقابلة المجموع بالمجموع خارجة عن العنوان المحرّم وداخلة في المحلّل[١].

وهنا كلام يجب التعرّض له: وهو أنّ الربا مع هذه التشديدات والاستنكارات التي وردت فيه في القرآن الكريم والسنّة من طريق الفريقين، ممّا قلّ نحوها في سائر المعاصي، ومع ما فيه من المفاسد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة ممّا تعرّض لها علماء الاقتصاد، كيف يمكن تحليله بالحيل الشرعيّة، كما وردت بها الأخبار الكثيرة الصحيحة وأفتى بها الفقهاء[٢] إلّا من شذّ منهم؟[٣]

ومع ما تقدّم فإنّ ربا القرض ممّا حرّمه الشارع وشدّد عليه بالنكير، وقد عدّ الكتاب أخذ الزائد عن رأس المال ظلماً، فقال تعالى شأنه: ﴿ **وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ** ﴾[٤]، فأخذُ الزيادة ظلم.

وقد نزلت الآية الشريفة على ما في التفاسير[٥] في خالد بن الوليد أو غيره ممّن كان أربى في الجاهليّة وأراد الأخذ في الإسلام فنهاه الله تعالى، ولكونه ظلماً وفساداً فقد حكم عليه أحكم الحاكمين بالتحريم، فالتحريم معلول الظلم بدلالة ظاهر الآية الكريمة، والظلم علّته أو حكمته، كما أنّ الأخذ به هو يوجب إيذاناً بحرب من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله.

---

(١) كتاب البيع ٢: ٥٣٩ ـ نشر مؤسّسة تنظيم آثار الإمام الخميني.

(٢) شرائع الإسلام ٢: ٤١، مسالك الأفهام ١: ١٦٠ ـ الطبعة الحجريّة، الحدائق الناضرة ١٩: ٢٦٩، مفتاح الكرامة ٤: ٢٢٧، جواهر الكلام ٢٣: ٣٩١.

(٣) مجمع الفائدة والبرهان ٨: ٤٨٨.

(٤) البقرة: ٢٧٩.

(٥) يراجع: التبيان ٢: ٣٦٥، مجمع البيان ٢: ٦٧٣، مفاتيح الغيب ٧: ١٠٦.

وفي رواية الصدوق بإسناده عن محمّد بن سنان أنّ عليّ بن موسى الرضا عليه السلام كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله: «وعلّة تحريم الربا إنّما نهى الله عزّ وجلّ عنه لما فيه من فساد الأموال، لأنّ الإنسان إذا اشترى الدرهم بالدرهمين كان ثمن الدرهم درهماً، وثمن الآخر باطلاً، فبيع الربا وشراؤه وكس[1] على كلّ حال على المشتري وعلى البائع، فحظر [فحرّم: خل] الله عزّ وجلّ الربا لعلّة فساد الأموال كما حظر على السفيه أن يُدفَع إليه ماله لِما يُتخَوَّف عليه من إفساده حتّى يُؤنَس منه رشدُه.

فلهذه العلّة حرّم الله عزّ وجلّ الربا وبيع الدرهم بالدرهمين يداً بيد. وعلّة تحريم الربا بعد البيّنة لما فيه من الاستخفاف بالحرام المحرّم، وهي كبيرة بعد البيان وتحريمِ الله عزّ وجلّ لها، ولم يكن ذلك منه إلّا استخفافاً بالمحرّم الحرام، والاستخفاف بذلك دخولٌ في الكفر. وعلّة تحريم الربا بالنسيئة لعلّة ذهاب المعروف، وتلف الأموال، ورغبة الناس في الربح وتركهم القرضَ، والقرض من صنائع المعروف، ولِما في ذلك من الفساد والظلم وفناء الأموال».

ورواه في (عيون الأخبار) و(العلل) بأسانيد[2].

وفي صحيحة أُخرى رواه الصدوق بإسناده عن هشام بن الحكم أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن علّة تحريم الربا، فقال: «إنّه لو كان الربا حلالاً لترك الناس التجارات وما يحتاجون إليه، فحرّم الله الربا ليفرّ الناس من الحرام إلى الحلال،

---

(١) الوكس: النقص (معجم الصحاح: ١١٥٧).

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٣٧١/ح١٧٤٨، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٩٣ـ ٩٤/ح ١ـالباب ٣٣، علل الشرائع: ٤٨٣/ح ٤ـالباب ٢٣٦، وسائل الشيعة ١٨: ١٢١.

وإلى التجارات وإلى البيع والشراء، فيبقى ذلك بينهم في القرض»، رواه في (الفقيه) و(العلل)[١].

فتحريم الربا كان لعلّة الفساد والظلم وترك التجارات، وتحليله بجميع أقسامه وأفراده ـ مع تغيّر العنوان ـ لا يوجب نقصاً في ترتّب تلك المفاسد، ثمّ إنّه لو كانت الحيلة بتلك السهولة مُصحِّحة لأكل الربا فَلِمَ لم ينبّه عليها رسول الله نبيّ الرحمة صلى الله عليه وآله لئلّا تقع الأُمّة في ذلك الحرام الذي هو إيذان ﴿**بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾[٢]، و«درهمٌ ربا أعظم من سبعين زنيةً كلُّها بذات مَحْرم!»[٣].

وفي نقلٍ أنّه صلى الله عليه وآله كتب إلى عامله في مكّة بقتال المرابين إن لم يكفّوا عن المراباة[٤]، فلو كان الانتفاع بمثل الربا جائزاً بسهولة ويحتاج إلى ضمّ شيء إلى شيء أو تغيير كلام، لَما احتاج إلى كلفة القتال وقتل النفوس، بل كان منه صلى الله عليه وآله تعليم طريقة الحيلة حفظاً لدماء المسلمين، فيُعلَم ممّا ذكر وما لم يذكر أن لا سبيل إلى الحيلة في تلك الكبيرة.

وأمّا الروايات الموهمة للتخلّص من الربا فصنفان: صنف منها روايات الصحاح الكثيرة والتي لم يكن شيء منها وارداً في التخلّص منه، بل ورد في التخلّص من بيع المِثل بالمِثل مع الزيادة، وبالجملة فلدى الشرع عنوانان

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٣: ٣٧١ / ح١٧٤٩، علل الشرائع: ٤٨٢ / ح١ ـ الباب ٢٣٦، وسائل الشيعة ١٨: ١٢٠.

(٢) البقرة: ٢٧٩.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٦٦، الخصال: ٥٨٣ / ح٨ ـ أبواب السبعين وما فوقه، وسائل الشيعة ١٨: ١١٧.

(٤) الدرّ المنثور ١: ٣٦٦.

محرّمان: أحدهما: الربا في المِثليّات، وثانيهما: مبادلة المثليّات مع الزيادة، سواء كان فيها رباً أم لا، وتلك الأخبار على كثرتها وصحّتها وردت في التخلّص من مبادلة المثليّات التي لا يصدق عليها الربا كمبادلة ألف درهم وضح بألفين غلّة، وتلك المبادلة غير صحيحة، لا لأجل الربا، بل لأجل عنوان آخر وهو مبادلة المثل بالمثلين، فوردت الحيلة للتخلّص منه من غير علاقة بباب الربا، وإطلاق الربا عليه لو كان فهو تجوّز وتوسّع.

وهذه الروايات هي التي أوردها الشيخ الحرّ في (الوسائل ـ الباب السادس من أبواب الصرف)[1]، فإذا تأمّلت فيها ترى أنّ محلّ السؤال والجواب فيها هو المبادلة بين الدراهم التي تختلف قيمها السوقيّة لأجل الجودة والرداءة، أو كون بعضها غلّة وبعضها الآخر وضحاً، ففي صحيحة ابن الحجّاج المتقدّمة «فبعَثْنا بالغلّة فصرفوا ألفاً وخمسين منها بألف الدمشقيّة والبصريّة»[2].

وفي صحيحة إسماعيل بن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يجيء إلى صيرفيّ ومعه دراهم يطلب الأجود منها فيقاوله على دراهمه يزيده كذا وكذا... الحديث[3].

وفي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الدراهم بالدراهم،

---

(١) يراجع: الكافي ٥: ٢٤٦، من لا يحضره الفقيه ٣: ١٨٥، تهذيب الأحكام ٧: ١٠٤، وسائل الشيعة ١٨: ١٧٨.

(٢) الكافي ٥: ٢٤٦ / ح٩، من لا يحضره الفقيه ٣: ١٨٥، تهذيب الأحكام ٧: ١٠٤، وسائل الشيعة ١٨: ١٧٨.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٠٦، وسائل الشيعة ١٨: ١٨٠.

وعن فضل ما بينهما... الحديث[١].

فالسؤال في تلك الروايات عن الابتعاد والتخلّص من مبادلة المثل بالمثلين فيما إذا كانت القيمة السوقيّة كذلك، فعلّمهم الأئمّة عليهم السلام طريق التخلّص من مبادلة المثل بالمثلين، فقوله عليه السلام في ذيل بعضها: «نعم الشيء الفرار من الحرام إلى الحلال»[٢]، وفي بعضها «فرار من باطل إلى حقّ»[٣] صحيح، لأنّ المحرّم والباطل هاهنا هو تبادل المماثل مع زيادة، لا الربا المنتفي في هذا القسم عرفاً وعقلاً، فمعنى الفرار من الباطل إلى الحقّ هو الفرار من تبادل المماثلين مع الزيادة إلى تبادل غير المماثلين كذلك، فلا ينبغي أن يقال: إنّها وردت للتخلّص من الربا[٤]، بل ينبغي أن يقال: إنّها وردت للتخلّص من معاملة المثل بالمثل، بزيادة، لأنّ تحصيل ربح القرض بالحيلة فرار من الباطل إلى الباطل لا إلى الحقّ، ولا يصحّ الخلط بين الروايات في هذا الباب والروايات الواردة في التخلّص عن الربا في القرض التي أوردها الشيخ الحرّ في الباب التاسع من أحكام العقود[٥].

فإنّ الصحاح المتقدّمة لا علاقة لها بباب القرض والربا المعاملي، بخلاف تلك الروايات المختصّة بالقرض، ومع ذلك فإنّها روايات ضعاف؛ إلّا روايةً واحدة منها وهي ما رواها الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي‌عمير، عن

---

(١) تهذيب الأحكام ٧: ٩٨، وسائل الشيعة ١٨: ١٨١.

(٢) الكافي ٥: ٢٤٧ / ح٩، من لا يحضره الفقيه ٣: ١٨٥، تهذيب الأحكام ٧: ١٠٤، وسائل الشيعة ١٨: ١٧٨.

(٣) الكافي ٥: ٢٤٧ / ح١٠، تهذيب الأحكام ٧: ١٠٤، وسائل الشيعة ١٨: ١٧٩.

(٤) جواهر الكلام ٢٣: ٣٩٣.

(٥) وسائل الشيعة ١٨: ٥٤.

محمّد بن إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: يكون لي على الرجل دراهم فيقول: أخِّرْني بها وأنا أُربحك. فأبيعه جبّة تقوّم عليّ بألف درهم، بعشرة آلاف درهم، أو قال: بعشرين ألفاً، وأُؤخّره بالمال، قال عليه السلام: لا بأس[١].

ومحمّد بن إسحاق ـ وإن وثّقه النجاشي ـ لكنّ العلّامة توقّف فيه، لِما نُقل عن الصدوق من أنّه واقفيّ، ويظهر من محكيّ كلام ابن داود أيضاً التوقّف، ولقد تصدّى بعضهم لإثبات عدم كونه واقفيّاً، وكيف كان فهو إمّا واقفيّ ثقة، أو إماميّ كذلك[٢].

وسائر الروايات ضعاف، بل بعضها مشتمل على ما لا يليق بمنزلة الإمام عليه السلام كرواية محمّد بن إسحاق ـ بطريق مجهول ـ عن الرضا عليه السلام[٣]، وفيها بعد السؤال عن الحيلة قال: «لا بأس به، قد أمرني أبي ففعلت»[٤].

وفي (الفقيه): روى محمّد بن إسحاق بن عمّار أنّه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن ذلك فقال له مثل ذلك[٥].

وفي رواية مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام بعد السؤال عن الحيلة قال: «لا بأس بذلك قطّ، فعَلَ ذلك أبي، وأمرني أن أفعل ذلك في شيء كان عليه»[٦].

---

(١) تهذيب الأحكام ٧: ٥٢، وسائل الشيعة ١٨: ٥٥.

(٢) رجال النجاشي: ٣٦١/ الرقم ٩٦٨، خلاصة الرجال: ١٥٨، رجال ابن داود: ١٦٥، تنقيح المقال ٢: ٧٨.

(٣) رواها الكليني عن أبي عليّ الأشعريّ، عن الحسن بن عليّ بن عبد الله، عن عمّه محمّد بن عبد الله، عن محمّد بن إسحاق؛ ومحمّد بن عبد الله مجهول.

(٤) الكافي ٥: ٢٠٥/ ح ١٠، تهذيب الأحكام ٧: ٥٣، وسائل الشيعة ١٨: ٥٥.

(٥) من لا يحضره الفقيه ٣: ١٨٣.

(٦) الكافي ٥: ٣١٦/ ح ٤٩، وسائل الشيعة ١٨: ٥٤.

وفي الختام نقول: أوّلاً: إنّ الربا القرضي والمعاملي يعامل ربويّاً، لم يرد فيهما حيلة؛ إلّا في بعض الأخبار القابلة للمناقشة سنداً ودلالة، أو القابلة للجمع مع غيرها، بل لو فُرض ورود أخبار صحيحة دالّة على الحيلة فلابدّ من تأويلها، أو ردّ علمها إلى صاحبها، ضرورةَ أنّ الحيل لا تُخرج الموضوع عن الظلم والفساد وتعطيل التجارات وغيرها ممّا هو مذكورة في الكتاب والسنّة، فإذا فُرض أنّ القرض إلى سنة بربح عشرين بالمائة ظلم، فلو عمل بالحيل وباع مائة دينار بمائة وعشرين نسيئة إلى سنة كان ظلماً وفساداً بلا ريب وإشكال، ولو بادل كان في مبادلة أطنان من الحنطة بضعفها إلى سنة مع تساوي جنسها صنفاً وصفة ظلم وفساد، فلا يُعقَل إخراجه عنهما بضمّ منديل إلى الناقص، وهو واضح، كما لا يُعقل تجويز الظلم والفساد.

وإن شئت قلت: لو ورد نصّ في الجواز، كان مناقضاً للكتاب والسنّة المستفيضة، وليس من قبيل التقييد والتخصيص، فإذا كانت الحكمة في حرمة الربا ما ذُكر من المفاسد فلا يجوز التخلّص منه في جميع الموارد، بحيث لا يشذّ منه مورد للزوم اللغو في الجعل، فتحريم الربا لغرض الفساد والظلم وترك التجارات، وتحليله بجميع أقسامه وأفراده مع تغيّر العنوان لا يوجب نقصاً في ترتّب تلك المفاسد من قبيل التناقض في الجعل أو اللغويّة.

ثانياً: مخالفتها لمقاصد الشريعة والقواعد العامّة المستفادة من الكتاب والسنّة.

ثالثاً: مخالفتها للروايات الكثيرة.

رابعاً: عدم ذكر الحيل في كلمات الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله مع أنّها موضع حاجة.

خامساً: جاء في بعض الروايات أنّ الأئمّة عليهم السلام أيضاً يفعلونه، فهذا حديث

محمّد بن إسحاق بطريق مجهول عن الرضا عليه السلام وفيه بعد السؤال عن الحيلة قال عليه السلام: «لا بأس به، قد أمرني أبي ففعلت» وفي رواية ثانية رواها أبو جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي في كتابه (من لا يحضره الفقيه) عن محمّد بن إسحاق بن عمّار أنّه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن ذلك فقال عليه السلام مثل ذلك. وفي ثالثة عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام بعد السؤال عن الحيلة، قال: «لا بأس بذلك، فقد فعل أبي ذلك، وأمرني أن أفعل ذلك في شيء كان عليه»[1]. ولا يخفى أنّ بعض الأعمال ـ وإن كان مباحاً ـ ولكن لا يرتكبه المعصوم وهو المنزّه عن ارتكاب ما هو موجب لتنفّر الطباع، كتحصيل النفع بالحيلة، وإتيان النساء من الدبر، فهذه وأشباهها حتّى لو كانت مباحة فلم يرتكبها الإمام عليه السلام.

سادساً: يراود الإنسان الشكّ من حال محمّد بن إسحاق الصرّاف الواقفي على قول الصدوق الذي هو أخبر مِن متأخّري أصحابنا بحال الرجال.

سابعاً: إنّ مقتضى تلك الروايات طلب المنفعة من وراء عمل بعض الأئمّة المعصومين، وهم: الباقر، والصادق، والكاظم، والرضا عليهم السلام. فهذه الروايات نظير روايات بيع العنب لمن يعلم أنّه يجعله خمراً، حيث اشتملت على أنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا يفعلون ذلك، فمثل هذه الروايات غير قابلة للعمل لاشتمالها على أمر منكر، وكيف كان، إن صدق على أمثال تلك الحيل «الربا» ولم تخرجها الحيل عن الموضوع، فتكون تلك الروايات وأمثالها مخالفة للكتاب والسنّة القطعيّة، ولو منع عن ذلك وقيل بأنّه عنوان آخر وكان البيع داعياً للتأخير أو القرض، فالتخالف والتنافي بينهما وبين الأخبار الصحيحة المتقدّمة والكتاب بحاله.

---

(١) تهذيب الأحكام ٧: ٥٣، من لا يحضره الفقيه ٣: ١٨٣.

بيانه أنّ قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾[1] ظاهر في أنّ أخذ الزيادة عن رأس المال ظلم في نظر الشارع الأقدس، وحكمة وفلسفة في الجعل إن لم نقل بالعلّيّة، والظاهر أنّ الظلم لا يرتفع بتبديل العنوان مع بقاء الأخذ على حاله. وقد مرّ أنّ الروايات الصحيحة وغيرها علّلت حرمة الربا بأنّه موجب لانصراف الناس عن التجارات واصطناع المعروف، وأنّ العلّة كونه فساداً وظلماً، ومعلوم أنّه إذا قيل: إنّ أخذ الزيادة بالربا ظلم، وقيل: أخذ الزيادة بالحيلة وبتغيير العنوان يرى العرف التنافي بينهما، والتدافع في المقال، نظير أن يقول: إنّ شرب الخمر حرام، ولعن رسول الله صلى الله عليه وآله شاربه، وساقيه... إلى آخره، ويقول أيضاً: إنّ شربها لفسادها وسكرها، ثمّ قال: لا بأس بإلقائها في كبسولة وأكلها، مع ترتّب الفساد والسكر، فإنّه يعدّ ذلك تناقضاً في المقال، وتنافياً في الحكم، ولا يصحّ أن يقال: إنّ الشرب حرام لا الأكل، وإنّ العلّة حكمة للتشريع.

أو يقال: إنّ بيع المصحف من الكافر حرام، والعلّة فيه أن لا يدخل المصحف في سلطة الكفّار، ثمّ يقال: لا بأس بهبته، فهل يصحّ أن يقال: إنّ البيع حرام، والبيع ليس هبة، والعلّة ليست علّة حقيقيّة بل حكمة للحكم؟! والمقام كذلك، فإنّ الله تعالى سمّى الربا ظلماً، والأخبار ناطقة بأنّ علّة تحريمه ذاك وذلك، ثمّ وردت عدّة أخبار بأن لا بأس بأكل هذه الزيادة بحيلة، مع أنّ المفاسد تترتّب عليه عيناً وبلا فرق بينهما، فهل يكون ذلك إلّا تهافتاً في الجعل، وتناقضاً في القانون، بل لغويّة فيه مع تلك الاستنكارات والتشديدات؟! وهل ترضى بالقول بارتكاب الأئمّة عليهم السلام ما تترتّب عليه تلك المفاسد بحيلة؟! فتلك الروايات وما لازم مفادها

---

(١) البقرة: ٢٧٩.

تحصيل الربا، والحيلة في أكل الربا ممّا قال المعصوم عليه السلام في حقّها: «ما خالف قول ربّنا لم نقله» أو «زخرف» أو «باطل».. إلى غير ذلك[١].

وممّن أصرّ على ردّ الحِيَل تلميذ الإمام الخميني قدس سره الأُستاذ الشهيد العلّامة الشيخ مرتضى المطهّري رحمه الله[٢]، وآية الله الشيخ مجتبى القزويني أستاذ الحوزة العلميّة في مشهد المقدّسة على ما حكى عنه تلميذه الأستاذ محمّد الحكيمي، وقال: إنّ هذا الرأي منه أثّر في الإمام الخميني حتّى بدّل رأيه، وآية الله الشيخ محمّد الصادقي، ومن أهل السنّة محمّد عبد الوهّاب البحيري في كتابه المترجم إلى الفارسيّة (الحيل في الشريعة الإسلاميّة)، وقام الأُستاذ المطهّري بتأييد الأُستاذ الإمام الخميني في إثبات حرمة الحيل الربويّة.

ب) روايات بيع العنب ليعمل خمراً

من الروايات المخالفة للقرآن والسنّة روايات وردت في بيع العنب والخشب لِيُعمل خمراً أو صليباً، والروايات كصحيحة رفاعة بن موسى قال: سُئل أبو عبد الله عليه السلام ـ وأنا حاضر ـ عن بيع العصير ممّن يخمّره، قال: «ألسنا نبيع تمرنا ممّن يجعله شراباً خبيثاً»[٣].

---

(١) كتاب البيع للإمام الخميني ٢: ٤١٦، مقايسة بين الأساليب الاقتصاديّة ـ باللغة الفارسيّة ـ ٢: ٨٢، الحيل في الشريعة الإسلاميّة ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٣٣٩، الربا، المصرف والضمان ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٢٣٧.

(٢) يادداشت‌هاي مطهري ٤: ٣٦٤ ـ باللغة الفارسيّة ـ.

(٣) وسائل الشيعة ١٢: ١٧٠ ـ طبعة الإسلاميّة و١٧: ٢٣١ ـ طبعة آل البيت عليهم السلام، تهذيب الأحكام ٧: ١٣٦ / ح٦٠٣، الاستبصار ٣: ١٠٥ / ح٣٧٠.

ومكاتبة ابن أُذينة قال: كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل له كرم، أيبيع العنب ممّن يعلم أنّه يجعله خمراً، أو مسكراً؟ فقال: «إنّما باعه حلالاً في الإبّان الذي يحلّ شربه، أو أكله، فلا بأس ببيعه»[١].

ورواية أبي كهمس وفيها: ثمّ قال: «هو ذا نحن نبيع تمرنا ممّن نعلم أنّه يصنعه خمراً»[٢].

وصحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع عصير العنب ممّن يجعله حراماً، قال: «لا بأس به، تبيعه حلالاً فيجعله حراماً، فأبعده الله وأسحقه»[٣]، إلى غير ذلك من الروايات.

إنّ هذه الروايات هي موضع بحث ونقد، فالبعض أَوّلَها كالمحقّق الأردبيلي في (مجمع الفائدة والبرهان) فقال: إنّ البائع وَهَمَ أنّ المشتري يعمل هذا المبيع خمراً، أو إنّ الضمير عائد إلى مطلق العصير لا خصوص الحرام، فتلك الروايات بما أنّها مخالفة للكتاب والسنّة المستفيضة، وبما أنّها مخالفة لحكم العقل، وبما أنّها مخالفة لروايات النهي عن المنكر، بل بما أنّها مخالفة لأُصول المذهب، ومخالفة لقداسة ساحة المعصوم عليه السلام حيث إنّ الظاهر منها أنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا يبيعون تمرهم ممّن يجعله خمراً وشراباً خبيثاً، ولم يبيعوه من غيره، وهو ممّا لا يرضى به الشيعة الإماميّة، كيف ولو صدر هذا العمل من أواسط الناس كان

---

(١) وسائل الشيعة ١٢: ١٢٥، المكاسب ١: ١٢٢ و١٢٩، الوافي ١٧: ٢٧٦، جواهر الكلام ٢٢: ٣١، عوائد الأيّام: ٧٨، كفاية الأحكام: ٨٥، مفتاح الكرامة ٤: ٣٧، مستند الشيعة ٢: ٣٣٦، الحدائق الناضرة ١٨: ٢٠٥، مجمع الفائدة والبرهان ٨: ٥١.

(٢) وسائل الشيعة ١٢: ١٧٠.

(٣) المصدر نفسه.

يعاب عليه، فالمسلم بما هو مسلم، والشيعي بما هو كذلك يرى هذا العمل قبيحاً مخالفاً لرضى الشارع، فكيف يمكن صدوره من المعصوم عليه السلام. واحتمال أن يكون البيع مشتملاً على مصلحة غالبة، أو تركه على مفسدة كذلك توجب الجبران، ومعه لا قبح فيه، بل لعلّ القبح في تركه فاسد، فإنّه مع كمال بعده في نفسه بل بطلانه لأنّ في مثل تلك العناوين الاعتباريّة ليست مصلحة ذاتيّة لا تصل إليها العقول. نعم، قد تكون في بعض الأحيان مصلحة التسهيل، أو مفسدة التضييق موجبة لمثل ذلك، لكنّها في المقام غير محقّقة، لأنّ في ترك البيع لخصوص الخمّار ليس تضييقاً، ولا في تسهيله مصلحة جابرة لمثل مفسدة ترويج الخمر، وتشييع تلك الفاحشة أنّه مخالف لظاهر الأخبار، فإنّ مفادها أنّ الجواز لأجل كون البيع في إبّان حلّيّته، وأنّه إذا حلّ شربه وأكله حلّ بيعه، وأنّ الوزر على صانعه، وهو مخالف لجميع ما تقدّم من العقل والنقل.

فنِعم ما قال السيّد في (الرياض) حيث قال: في مقاومة هذه النصوص ـ وإن كثرت واشتهرت وظهرت دلالتها بل وربّما كان في المطلب صريحاً بعضها لما مرّ من الأُصول والنصوص المعتضدة بالعقول ـ إشكال، والمسألة لذلك محلّ إعضال، فالاحتياط فيها لا يُترَك على حال[1].

وليته جزم بذلك وردّ تلك النصوص إلى أهلها، فإنّا مأمورون بذلك، ولك أن تقول أيضاً: إنّ تلك النصوص معارضة مع الرواية الواردة في المنع عن بيع الخشب للصنم والصليب، كصحيحة عمر بن أُذينة قال: كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام

---

(١) رياض المسائل ٢: ٥٠٠ ـ الطبعة الحجريّة و٨: ٥٥ ـ طبعة مؤسسة النشر الإسلامي، المواهب في تحرير أحكام المكاسب: ٢٨٤.

أسأله عن رجل له خشب، فباعه ممّن يتّخذ برابط، فقال: «لا بأس به».

وعن رجل له خشب فباعه ممّن يتّخذ صلباناً، قال: «لا».

ورواية عمرو بن حُرَيث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التوت، أَبِيعه يصنع للصليب والصنم؟ قال: «لا».

ولرواية صابر قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤاجر بيته فيباع فيه الخمر، قال: «حرام أجرُه»[1].

وهنا كلام آخر:

يمكن أن نقول ونستيقن أنّ الروايات التي أجازت ذلك صدرت عن المعصومين عليهم السلام غير أنّ صدورها عنهم كانت لتقيّة، كخوف من الحكّام مثلاً، فهي قابلة للتبرير، ولا يمكن أن نستيقن بوضعها.

وها نحن في ختام البحث نقول: لو لم نقل بوضع هذه الأحاديث في البابين واختلاقها ورسوخها إلى المصادر الإسلاميّة، فنقول: على الأقلّ هذه الروايات يجب أن تُحْمَل على محامل أُخرى ولا نرضى بظاهرها للإمام عليه السلام فنعم ما قاله السيّد صاحب (الرياض) في ذلك[2].

---

(١) المكاسب المحرّمة، للسيّد الخميني ١: ١٤٨.

(٢) رياض المسائل ٨: ٥٥ ـ طبعة مؤسسة النشر الإسلامي.

الفصل العاشر
الروايات الواردة خلافاً لأُصول المذهب والدين

أُصول المذهب

هو عنوان عامّ يراد به القواعد الكلّيّة المقبولة عند جميع علماء الشيعة وثبت برواياتهم وآيات القرآن، فإذا اشتهر أمر قرآناً وحديثاً وفتوى وفقهاً يقال: إنّه أصل من أُصول المذهب؛ أي: من القواعد الكلّيّة.

الف) روايات قصّة الغرانيق

من جملة الروايات المخالفة لأُصول المذهب روايات أُسطورة الغرانيق، فإنّها تخالف مقام العصمة التي هي من ضروريّات مذهب الإماميّة.

وبعبارة أُخرى: هي قصّة تخالف العقل والقرآن وأصول المذهب[1]، وقد قمنا بنقدها في مجلّة البحوث القرآنيّة ونذكرها هنا للتذكير لصلتها بالبحث، كما نقدها العلماء والباحثون والمحقّقون في العصر الماضي، وكذلك في عصرنا الحاضر،

---

(١) معالم التنزيل (تفسير البغوي) ٤: ١٢٥، تفسير الخازن ٥: ٢٠، تفسير الطبري، جامع التأويل ١٧: ١٣١، الدرّ المنثور ٤: ١٩٤، أسباب النزول: ١٦٧، الكشّاف ٣: ١٦٤، تاريخ الشعوب الإسلاميّة: ٣٤، تاريخ الطبري (تاريخ الأُمم والملوك) ٢: ٧٥، مجمع الزوائد ٧: ١١٥.

منهم: الأُستاذ محمّد هادي معرفت، والأُستاذ جعفر مرتضى العاملي، والسيّد العلّامة محمّد حسين الطباطبائي، وغيرهم من العلماء الذين سنتطرّق إلى ذكرهم في نهاية البحث.

أساس البحث لمحمّد بن جرير الطبري، فقد ذكر الأُسطورة في (تاريخه) و(تفسيره)، فروى بإسنادٍ زعم صحّته عن: محمّد بن كعب، ومحمّد بن قيس، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن عبّاس وغيرهم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان في نادٍ من أندية قريش كثير أهله، فتمنّى يومئذٍ أن لا يأتيه شيء من الله فينفروا عنه، إذ كان يشقّ عليه ما يرى من مباعدتهم، وكان يسرّه أن يلين له بعض ما غلظ عليه من أمرهم، فأنزل الله: ﴿ **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ** ﴾[1]، فلمّا انتهى إلى قوله: ﴿ **أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ** ﴾[2] ألقى الشيطان على لسانه «تلك الغرانيق العُلى، وإنّ شفاعتهنّ لَتُرتجى»، فسجد النبيّ حين قرأها وسجد معه المسلمون والمشركون!! وطار هذا النبأ حتّى بلغ مهاجري الحبشة أنّ أهل مكّة قد أسلموا كلّهم، فرجعوا إلى عشائرهم.

ويقال: إنّ شيطاناً أبيض هو الذي تمثّل للنبيّ في صورة جبرئيل، وألقى عليه تينك الكلمتين!!

ويقال: كان النبيّ صلى الله عليه وآله يصلّي عند المقام، إذ نعس نعسة فجرت على لسانه هاتان الكلمتان من غير شعور بهما!!

ويقال: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله هو الذي تكلّم بهما من تلقاء نفسه حرصاً على ائتلاف

---

(١) النجم: ١ و٢.

(٢) النجم: ١٩ و٢٠.

قلوب المشركين، ثمّ ندم من فعله هذا الذي كان افتراء على الله!!

ويقال: إنّ الشيطان أخبره بالنطق بهذا الكلام... ثمّ لمّا أمسى الليل أتاه جبرائيل فقال له: أعرضْ علَيَّ السورة. فجعل النبيّ ﷺ يقرأها عليه، حتّى إذا بلغ الكلمتين قال جبرائيل: مه، مِن أين جئت بهاتين الكلمتين؟! فتندّم رسول الله ﷺ وقال: لقد افتريت على الله، وقلت على الله ما لم يقل، فحزن حزناً شديداً وخاف من الله خوفاً كثيراً!!

ويقال: إنّ النبيّ ﷺ قال لجبرائيل: إنّه أتاني آتٍ على صورتك فألقاها على لساني، فقال جبرائيل: معاذ الله أن أكون أُقرئك هذا! فاشتدّ ذلك على رسول الله فنزلت: ﴿ **وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذاً لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً * وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً * إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً** ﴾[1].

فاشتدّ حزن رسول الله ﷺ على هذه البادرة المباغتة، ولم يزل مغموماً مهموماً حتّى نزلت عليه: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِى أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِى الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[2].

وكانت تسلية لقلبه الحزين، فعند ذلك سرى عنه الهمّ، وطابت نفسه[3].

هذا الحديث أُكذوبة مفتعلة مصنوعة صنعها القصّاصون ونسبوها إلى بعض التابعين وعبد الله بن عبّاس من الصحابة، ودلائل ضعفه وجعله واضحة من أوّلها

---

(١) الإسراء: ٧٣ ـ ٧٥.

(٢) الحجّ: ٥٢.

(٣) جامع التأويل ١٧: ١٣١، الدرّ المنثور ٤: ١٩٤ و٣٦٦، فتح الباري ٨: ٣٣٣.

إلى آخرها، وعليه:

أوّلاً: أنّ هذا الحديث مرسل، ولم يتّصل سند الحديث إلى صحابيّ، وإنّما أُسند إلى جماعة من التابعين الذين لم يدركوا حياة رسول الله ﷺ، لذا فالحديث مرسل، والمرسل غير موصول السند إلى قائله، والحديث المرسل سواء كان إرساله ظاهراً أو غير ظاهر فهو من الأقسام الضعيفة للحديث، كما صرّح به علماء الدراية وعلم الحديث(١).

ثانياً: أنّ نسبة الحديث إلى ابن عبّاس يجعله نظير المرسل، حيث ولادة عبد الله بن عبّاس كانت في السنة الثالثة قبل الهجرة، فهو لم يشهد القصّة لا من قريب ولا من بعيد، بل فقولها إليه، فالرواية من جميع جهات أسنادها ووجوهها غير موصولة الأسناد إلى شهود وحضور، وعلماء الحديث منعوا من قبول حديث مرسل لم يدرك الراوي قائله ولم يسمعه منه، بل نقله مرسلاً.

قال شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في شرحه على صحيح البخاري (فتح الباري): فيها ثلاثة مراسيل، رجالها ثقات على شرط الصحّة. ثمّ أخذ يتهجّم على مَن ادّعى أنّها مختلَقة، وضعيفة، ومصنوعة! قائلاً: فإنّ الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دلّ ذلك على أنّ لها أصلاً، وقد ذكرت أنّ ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح، وهي مراسيل يَحتجّ بمثلها مَن يحتجّ بالمُرسل، وكذا من لا يحتجّ به لاعتضاد بعضها ببعض. أمّا علماء التحقيق فيقولون: إنّ الروايات

---

(١) الرعاية: ١٣٦، مقباس الهداية ١: ٣٤٠، تدريب الراوي ١: ١٩٥، مقدّمة ابن الصلاح: ٤٨، قواعد التحديث: ١٣٣، نهاية الدراية: ٢٦٩، علوم الحديث ومصطلحه: ١٦٦، البحر المحيط ٤: ٤٠٣، فتح الباري ١: ١٤٤، فتح المغيث ١: ١٢٩، ظفر الأماني: ٣٤٣، المحصول ٢: ٢٢٩، صحيح مسلم ١: ٢٤.

الضعيفة يجبر بعضها بعضاً إذا لم يكن دليل على كذبها وجعلها وضعفها سوى ضعف السند، وهنا شهادة جمع عظيم من العلماء بكذب هذا الخبر، ومنافاته للقرآن والعقل.

ويقول ابن حجر: وجميع الطرق إلى هذه القصّة ـ سوى طريق ابن جبير ـ إمّا ضعيف (أي: يكون الراوي غير موثوق به، أو مرميّاً بالوضع والكذب)، أو منقطع (أي كانت حلقة الوصل بين الراوي الأوّل والراوي الأخير مفقودة)[١].

وقال أحمد بن الحسين البيهقي وهو أكبر أئمّة الشافعيّة ومعروف بالدقّة والنقد والتمحيص: هذا الحديث من جهة النقل غير ثابت، ورواته مطعون فيهم[٢].

وعن أبي بكر ابن العربي: كلّ ما يرويه الطبري في ذلك لا أصل له باطل[٣].

وعن القاضي عياض: هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحّة، ولا رواه ثقة بسند سليم متّصل، وإنّما أوقع به وبمثله المفسّرون والمؤرّخون المولعون بكلّ غريب، المتلقّفون من الصحف كلّ صحيح وسقيم. قال: وصدق القاضي بكر بن العلاء المالكي حيث قال: لقد بُلي المسلمون ببعض أهل الأهواء والتفسير، وتعلّق بذلك الملحدون مع ضعف نقلته، واضطراب رواياته، وانقطاع أسناده، واختلاف كلماته[٤].

وأمّا ما ذُكر عن طريق ابن جبير فقد ذكر أبو بكر البزّار: أنّ هذا الحديث لم يسنده عن شعبة إلّا أُميّة بن خالد، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير، وإنّما

---

(١) فتح الباري ٨: ٣٣٣.

(٢) مفاتيح الغيب ٢٣: ٥٠.

(٣) فتح الباري ٨: ٣٣٣.

(٤) الشفاء: ١١٧.

يحكي عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس، ثمّ يذكر شكّه في صحّة الإسناد إلى ابن عبّاس أيضاً فيما أُسند إلى ابن جبير.

وأمّا طريق الكلبي إلى ابن عبّاس عن طريق أبي صلح فهو ضعيف بالاتّفاق، وعن طرقه الضعيفة قال جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: هي أوهن الطرق[١].

ثالثاً: اتّفاق كلمة المحقّقين من علماء الإسلام قديماً وحديثاً على أنّه حديث مردود، وحكموا عليه بالكذب والافتراء ولم يعيروا أهمّيّة، من حيث إنّ السند متّصل أم منقطع؟ صحيح أم سقيم؟ لأنّه قبل كلّ شيء يناقض صريح القرآن الذي: ﴿ **لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴾[٢].

فعن الشريف المرتضى: وأمّا الأحاديث المرويّة في هذا الباب، فلا يُلتَفت إليها من حيث إنّها تضمّنت ما قد نزّهت العقولُ الرسلَ عليهم السلام عنه.

هذا لو لم تكن في أنفسها مطعونة ضعيفة عند أصحاب الحديث بما يستغنى عن ذكره، وكيف يجيز ذلك على النبيّ صلى الله عليه وآله من يسمع الله تعالى يقول: ﴿ **لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ** ﴾[٣] يعني القرآن، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ** ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿ **سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ** ﴾[٥]...، ثمّ أخذ في توضيح الاستدلال[٦].

وعن الفخر الرازي: هذه رواية عامّةِ المفسّرين الظاهريّين، وأمّا أهل التحقيق

---

(١) الإتقان ٢: ١٨٩.

(٢) فصّلت: ٤٢.

(٣) الفرقان: ٣٢.

(٤) الحاقّة: ٤٤.

(٥) الأعلى: ٦.

(٦) تنزيه الأنبياء: ١٠٧ ـ ١٠٩.

فيرونها باطلة موضوعة، واحتجّوا عليها بوجوه من العقل والنقل[١].

وأيضاً عن العلّامة الطباطبائي: الأدلّة القطعيّة على عصمة النبيّ ﷺ تكذّب متن الحديث، وإن فُرِضَت صحّة أسناده، فمن الواجب تنزيه جانبِ قدسيّةِ النبيّ ﷺ عن أمثال هذه الرذائل التي تمسّ كرامة الأنبياء[٢].

وانبرى القاضي عياض إلى تفنيد هذا الحديث بوجوه عديدة، وهكذا الأُستاذ هيكل، ومحمّد عبده، والأُستاذ جعفر مرتضى العاملي، والسبحاني، وهادي معرفت.. وغيرهم، وقد تناول الأُستاذ معرفت هذا من جوانب متعدّدة فقال:

نقد الحديث مدلولاً:

١ ـ مناقضته مع القرآن:

إنّا لَنربأ بمسلم نابه ـ فضلاً عن ناقد خبير كابن حجر ـ أن يتسلّم صدق هذا الحديث المفتعل، نظراً لما زعمه من صحّة إسناده المراسيل، ثمّ لا يتدبّر في متنه الفاسد، الظاهر التنافي مع كثير من نصوص الكتاب العزيز، وإليك طرفاً من ذلك:

أ ـ تبدأ السورة بقوله تعالى: ﴿ **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ** ﴾[٣]، وهي شهادة صريحة من الله بأنّ محمّداً ﷺ لا يضلّ، ولا يغوى، ولا ينطق إلّا عن وحي من الله، يعلّمه الروح الأمين، فلو صحّ ما ذكروه في رأس الآية العشرين لكان تكذيباً فاضحاً لهذه الشهادة، وتغليباً لجانب الشيطان على جانب الرحمن! وهو القائل

---

(١) التفسير الكبير ٢٣: ٥٠.

(٢) تفسير الميزان ١٤: ٤٣٥.

(٣) النجم: ١ ـ ٥.

تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً﴾[١]، والقائل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[٢].

ب ـ وأيضاً فإنّه تعالى يقول: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾[٣] كنايةً عن أنّ أحداً لا يستطيع التقوّل على الله تلبيساً للحقيقة إلّا ويهلكه الله من فوره، الأمر الذي تقتضيه حكمته تعالى، جرياً مع قاعدة اللطف.

أفهل ترى ـ بعد هذا التأكيد ـ يستطيع إبليس، وهو صاحب الكيد الضعيف، أن يتقوّل على الله، ويلبّس الأمر على رسول الله ﷺ بما يحسبه وحياً آتياً به جبرائيل الأمين؟! إذاً فأين الضمان الذي ضمنه الله تعالى الغالب على أمره، وتعهّده على نفسه في الآية المذكورة؟!

ج ـ وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٤]، فقد ضمن تعالى سلامة القرآن من تلاعيب أيدي المبطلين، وحفظه عن دسائس المعاندين، أفهل يُعقل ـ بعد ذلك ـ أن يترك إبليس وشأنه في أن يتلاعب بالذكر الحكيم، فور نزوله على رسوله الكريم؟! وهل هذا إلّا تهافت في الرأي وإبطال لضمان الله؟! ومعه لا تبقى ثقة بما وعد الله المؤمنين من النصر والغلبة، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

ـ وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[٥]،

---

(١) النساء: ٧٦.

(٢) المجادلة: ٢١.

(٣) الحاقّة: ٤٤ ـ ٤٦.

(٤) الحجر: ٩.

(٥) النحل: ٩٩.

وقال: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلاً﴾[1]، فكيف نجوِّز ـ بعد هذا الضمان الصريح المؤكّد ـ أن يتسلّط إبليس على أخلص عباد الله المكرمين، فيلبِّس عليه ناموس الكبرياء، وفي أمسّ شؤون رسالته المضمونة؟!

على أنّ القرآن يصرّح: أن لا سلطة لإبليس على أحد إطلاقاً، سوى وسوسته الخدّاعة، ودعوته إلى الشرور، أمّا التدخّل عمليّاً في شؤون الخلق أو الخالق، فهذا لا سبيل لإبليس إليه إطلاقاً، وقد حكى الله سبحانه عن لسان إبليس: ﴿وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِى﴾[2].

٢ ـ منافاته لمقام العصمة:

قال القاضي عياض: وقد قامت الحجّة، وأجمعت الأُمّة على عصمته ﷺ ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة، أمّا تمنّيه أن ينزل عليه مثل هذا من مدح آلهةٍ غير الله ـ وهو كُفر ـ، أو أن يتسوّر عليه الشيطان ويشبِّه عليه القرآن حتّى يجعل فيه ما ليس منه، ويعتقد النبيّ ﷺ أنّ من القرآن ما ليس منه حتّى ينبّهه جبرائيل عليه السلام، فهو كلّه ممتنع في حقّه ﷺ.

أو يقول النبيّ ﷺ ذلك من قِبل نفسه عمداً وذلك كفر! أو سهواً، وهو معصوم من هذا كلّه.

وقد قرّرنا بالبراهين والإجماع عصمته ﷺ من جريان الكفر على قلبه أو لسانه، لا عمداً ولا سهواً.

أو أن يشتبه عليه ما يُلقيه المَلك ممّا يُلقي الشيطان، أو يكون للشيطان عليه

---

(١) الإسراء: ٦٥.

(٢) إبراهيم: ٢٢.

سبيل، أو يتقوّل على الله ما لم ينزّل عليه، وقد قال تعالى: ﴿ **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ** ﴾[١] الآية، وقال تعالى: ﴿ **إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ** ﴾[٢] الآية[٣].

وأيضاً فلولا العصمة الملحوظة في أداء رسالة الله لَزالت الثقة بالدين، ولأخَذَت الشكوك مواضعها من أحكام وتكاليف وشرائع يبلّغها النبيّ ﷺ عن الله تعالى!!

وامتداداً لجانب عصمته ﷺ، وأن لا سبيل لإبليس إلى أيّ شأنٍ من شؤون المعتصم بعصمة الله تعالى، قال: «من رآني فقد رآني، فإنّ الشيطان لا يتمثّل بي»[٤]. وقد فهم العلماء من هذا الحديث قاعدة كلّيّة، هي أنّه: لا يستطيع إبليس التمثّل بأيّ وليّ من أولياء الله (العباد المخلَصين)، كذلك عدم استطاعته التمثّل بجبرائيل ملك الوحي المقرّب الأمين.

إذاً، فأنّى لإبليس التلاعب بوحي السماء، أو أن ينتحل صورة رسول من رُسل الله الأكرمين؟ كلّا، ﴿ **لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ** ﴾[٥].

٣ ـ تهافته مع آي السورة:

أفهل يُتصوَّر بشأن النبيّ محمّد ﷺ ـ وهو العارف بمواقع الكلام، الناقد لأفصح أقوال العرب الفصحاء ـ أن يلتبس عليه شأن كلام ساقط، لا يتناسب

---

(١) الحاقّة: ٤٤.

(٢) الإسراء: ٧٥.

(٣) الشفاء ٢: ١١٨ ـ ١١٩.

(٤) صحيح مسلم ٧: ٥٧.

(٥) الصافّات: ٨.

وسائرَ جُمل وآيات كانت تنزل عليه حينذاك؟! أم كيف ينسجم ما ذكروه مع قوله تعالى: ﴿**إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْماءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ**﴾[1]؟! أم كيف يقتنع المشركون ـ وهم أهل نقد وفصاحة ـ بتلك المجاملة المفضوحة، يقترن مدح مشكوك بذلك القدح الصارم، ليأخذوه تقارباً مبدئيّاً بين إشراكهم والدعوة التي قام بها محمّد صلى الله عليه وآله، والتي قامت على مَحْق الشرك وإخلاص الدين الحنيف، ولاسيّما مع تعقيبها بقوله أيضاً: ﴿**وَكَم مِن مَلَكٍ فِي السَّمٰوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً**﴾[2]. أفهل يلتئم هذا الكلام التوحيدي الخالص مع تلك الأُكذوبة: وإنّ شفاعتهنّ لتُرتجى؟!

وأخيراً، فلو صحّت الحكاية لشاعت وذاعت، ولأخذها المشركون مُستَمْسكاً في وجه المسلمين طول الدعوة، ولم يصدِّقوا النبيّ صلى الله عليه وآله في دعواه النَّسخَ مهما كلّف الأمر، هذا في حين أنّ التاريخ لم يضبط من تلك الأُقصوصة المفتعلة سوى حكايتها عن أُناس تأخّروا عن ظرفها بزمان بعيد، ولم يسجِّل التاريخ من يقول: حَضرتُها! الأمر الذي يجعلنا قاطعين بكذبها، ولعلّها من الإسرائيليّات المفضوحة التي نسجتها أيدي النُكاة بالإسلام في عهد سطوّ المظالم على أرجاء البلاد الإسلاميّة في ظلّ حكومة بني أُميّة أعداء الدين والقرآن، وهذا هو الأرجح في نظرنا. وفي فصول هذا الكتاب الآتية يتّضح موقف هذه الفئة الباغية على الإسلام أكثر.

قال الأُستاذ هيكل: حديث الغرانيق حديث ظاهر التهافت، ينقضه قليل من

---

(١) النجم: ٢٣.

(٢) النجم: ٢٦.

التمحيص، وهو بعدُ حديثٌ ينقض ما لكلّ نبيّ من العصمة في تبليغ رسالات ربّه، فمن عَجبٍ أن يأخذ به بعض كتّاب السيرة، وبعض المفسّرين المسلمين؛ ولذلك لم يتردّد ابن إسحاق ـ حين سُئل عنه ـ في أن قال: إنّه من وضع الزنادقة! لكنّ بعض الذين أخذوا به حاولوا تبرير أخذهم هذا، فاستندوا إلى قوله تعالى: ﴿ **وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ** ﴾[1]، وإلى قوله: ﴿ **إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ** ﴾[2].

ويضيف (سير وليم موير): أنّ مرجع المسلمين الذين هاجروا إلى الحبشة بعد ثلاثة أشهر من إقامتهم هناك لَدليلٌ قاطع على صحّة هذه القصّة!

وهذه الحجج التي يسوقها القائل بصحّة حديث الغرانيق حجج واهية لا تقوم أمام التمحيص، أمّا رجوع المسلمين فكان سببه اضطراب سياسيّ عمّ أرجاء الحبشة على أثر ثورة جديدة قامت فيها.

أمّا الاحتجاج بالآيات فاحتجاج مقلوب، لأنّ الآية الأُولى لا تشي بوقوع الأمر: ﴿ **وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ** ﴾[3]، فالآية تقول: إنّ الله ثبّته فلم يفعل.

وأمّا آية التمنّي فلا صلة لها بحديث الغرانيق.

ودليل آخر أقوى وأقطع: هو أنّ سياق السورة وعدم احتماله لمسألة الغرانيق؛ فإنّها ذمّ صريح، ولهجة تقريع لا ينسجم وإدراك هكذا جملة، الأمر الذي لا يكاد يخفى على العرب آنذاك.

وأيضاً، فإنّ وصف آلهة قريش بالغرانيق لم يأت في نظمهم، ولا في خُطبهم

---

(١) الإسراء: ٧٣.

(٢) الحجّ: ٥٢.

(٣) الإسراء: ٧٤.

ولا شيء من معنى الغرنوق يلائم معنى الآلهة التي وصفها العرب ـ كما قاله الشيخ محمّد عبده ـ.

وبقيت حجّة قاطعة نسوقها للدلالة على استحالة قصّة الغرانيق هذه، من حياة محمّد نفسه، «فهو منذ طفولته وصباه وشبابه لم يُجرَّب عليه الكذب قطّ، حتّى سُمِّي بالأمين، وكان صدقه أمراً مسلّماً به من الناس جميعاً، فكيف يصدّق إنسان أنّه يقول على ربّه ما لم يقل؟! ويخشى الناسَ والله أحقّ أن يخشاه! هذا أمر مستحيل، يُدرِك استحالته الذين درسوا هذه النفوس القويّة الممتازة التي تعرف الصلاة في الحقّ، ولا تداجي فيه لأيّ اعتبار»[1].

والآيتان ـ من سورة الإسراء وسورة الحجّ ـ لا علاقة لهما بقصّة الغرانيق، فهما يخصّان شيئاً آخر ذكره المفسّرون، وسيأتي تفصيل الكلام في خاتمة الجزء الثالث من هذا الكتاب، عند التعرّض لمسألة العصمة عند تناول عصمة خاتم النبيّين صلى الله عليه وآله، وإليك الآن إجمال الكلام فيهما:

أمّا الآية من سورة الإسراء: ﴿**وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً**﴾[2] فهي ـ كما أشار إليها هيكل ـ صريحة في أنّه صلى الله عليه وآله لم يفعل، بدليل «لولا» الامتناعيّة، فهي إن دلّت فإنّما تدلّ على أنّ مقام عصمته صلى الله عليه وآله التي هي عناية من الله خاصّة بأوليائه المنتجبين، وهي التي تحول دائماً دون ارتكابه أيّةَ رذيلة مهما كانت صغيرة أو كبيرة.

وكم حاول أهل الزيغ والفساد أن يميلوا بمنهج الإسلام المستقيم، سواء

---

(١) التمهيد ١: ٩٦.

(٢) الإسراء: ٧٤.

بدسائسهم حال حياة الرسول ﷺ أم بعد وفاته، ولكن ﴿ **أَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ** ﴾[١]، ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[٢].

فالآية تضمين بسلامة هذه الشريعة دون تحريف المبطلين، وكافُ الخطاب إنّما وردت من باب «إيّاكِ أعني واسمعي يا جارة»، كما ورد في التفسير، وليكون ذلك اعتباراً لأولياء المسلمين طولَ عهد التاريخ أبداً....

وكذا الآية من سورة الحجّ: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[٣] لا مساس لها بقصّة الغرانيق، بعد أن كانت تشير إلى ظاهرة طبيعيّة كانت تخالج نفوس كبار المصلحين أبداً، وهي: تحكيم مباني دعوتهم الإصلاحيّة وتدعيم أُسسها وقوائمها دون تضعضع أو ضياع أو فساد، وأن تطبّق شريعة الله عامّةَ الخلائق وكافّة الأُمم، وأن تزدهر معالمها وتزهو أنوارها في أرجاء العالم المعمور، هذه هي أُمنيّة كلّ رسول أو نبيّ، بل وكلّ قائم بالإصلاح خالصاً مخلصاً له الدين.

وبهذا الدليل ـ يعني ثبوت الخدشة في السند والمتن ـ نقول: لا اعتبار بهذه الأحاديث لأنّها خبر واحد، لا مستفيض ولا متواتر، فلا يحصل منه علم ولا عمل، وأحاديث الغرانيق مع أحاديث سحر النبيّ ﷺ باطلة سنداً ومتناً[٤].

---

(١) سبأ: ٥٢.

(٢) الحجر: ٩.

(٣) الحجّ: ٥٢.

(٤) تاريخ القرآن لراميار ـ باللغة الفارسيّة ـ: ١٤٨، الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ، التمهيد ١: ٩٢ـ٩٨.

وعن الشيخ محمود أبو ريّة في نقد حديث السِّحر نقلاً عن الشيخ محمّد عبده: وأمّا الحديث ـ فعلى فرض صحّته ـ فهو حديثُ آحاد، والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد. وعصمة النبيّ من تأثير السحر في عقله عقيدة من العقائد لا يؤخذ بالنفي عنها إلّا باليقين، ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظنّ، والمظنون على أنّ الحديث الذي يصل إلينا من طريق الآحاد إنّما يحصل الظنّ عند مَن صحّ عنده، أمّا من قامت له الأدلّة على أنّه غير صحيح فلا تقوم به علينا حجّة. وعلى أيّ حال فلنا ـ بل علينا ـ أن نفوِّض الأمر في الحديث ولا نُحكِّمه في عقيدتنا، ونأخذ بنصّ الكتاب وبدليل العقل؛ فإنّه إذا خولط النبيّ في عقله ـ كما زعموا ـ جاز عليه أن يظنّ أنّه بلَّغ شيئاً وهو لم يبلِّغه، أو أنّ شيئاً ينزل عليه وهو لم ينزل عليه، والأمر ظاهر لا يحتاج إلى بيان[1].

فهذا رأيهما؛ أي: الشيخ محمّد عبده في (تفسيره)، والشيخ أبو ريّة في (أضواء على السنّة المحمّديّة)، فهما قد نقدا أحاديث السحر بالعقل والسند، لأنّها أخبارُ آحاد لا تُسمن ولا تُغني من الحقّ، وهكذا نقد الشيخ عبده روايات أُسطورة الغرانيق لمخالفتها للقرآن وللروايات وللعقل، فالقرآن يقول: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾[2]، والعقل يقول: إذا نفذ إليه الشيطان فكيف

---

(١) أضواء على السنّة المحمّديّة: ٣٧٤. ويراجع أيضاً: نهج الحقّ: ١٤٣، التمهيد في علوم القرآن ١: ٥٩، اللوامع الإلهيّة: ٢٧٠، تنزيه الأنبياء: ١٠٧، حياة محمّد ﷺ: ١٢٤، محمّد رسول الله ﷺ: ٩٨، الميزان ١٤: ٤٢٩، المنهاج شرح مسلم ٢: ٢٢١، شرح الطيّبي ٣: ٩، مرقاة المفاتيح ٣: ٣٩، دلائل الصدق ١: ٣٧٢، الإتقان ٢: ١٨٩، التمهيد ١: ٨٥، تاريخ القرآن ـ باللغة الفارسيّة ـ: ١٤٨، تفسير القرآن العظيم ٣: ٢٩٩، مجلّة البحوث القرآنيّة ـ باللغة الفارسيّة ـ/ العدد ٣ الخريف سنة ١٣٧٣هـ ش، ظفر الأماني: ٤٧٠، رسالة في علم أُصول الحديث: ٦٧.

(٢) النجم: ٣ و٤.

نطمئنّ لقوله أنّه من وحي أو من شيطان، ومع هذا كلّه فكلام كلٍّ من عبده وأبي ريّة مؤدٍّ إلى أنّها أخبار آحاد، وأخبار الآحاد لا يمكن أن يُستنَد إليها في مسألة اعتقاديّة عقليّة.

ب) رواية القصاص من الرسول صلى الله عليه وآله

ومن الموضوعات التي وضعها الوضّاعون الماكرون في فنّ الوضع والجعل لطمس مقام النبوّة والتجنّي على مقام الرسالة بالحديث المعروف بحديث القضيب الممشوق، المروي عن العامّة والخاصّة، فهذا هو محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي المعروف بالصدوق روى في (أماليه) بإسناده فيه ضعف، رفعه إلى عبد الله بن عبّاس[1]، ورواه أيضاً عليّ بن شهر آشوب في كتابه (مناقب آل أبي طالب) مرسلاً[2]، وفيه: قال عبد الله بن عبّاس: لمّا مرض رسول الله صلى الله عليه وآله قال لبلال: هلمّ عليّ بالناس. فاجتمع الناس، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله متعصّباً بعمامته متوكّئاً على قوسه، حتّى صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: معاشرَ أصحابي، أيَّ نبيّ كنتُ لكم! ألم أُجاهد بين أظهركم؟ ألم تكسر رباعيّتي؟ ألم يُعفَّر جبيني؟ ألم تسل الدماء على حرّ وجهي حتّى كنفت لحيتي؟ ألم أُكابد الشدّة والجهد مع جهّال قومي؟ ألم أربط حجر المجاعة على بطني؟ قالوا: بلى يا رسول الله، لقد كنتَ للّه صابراً، وعن منكر بلاء الله ناهياً، فجزاك الله عنّا أفضل الجزاء. قال: وأنتم فجزاكم الله، ثمّ قال: إنّ ربّي حَكَم وأقسم أن لا يجوزه ظُلمُ ظالم،

---

(١) الأمالي: ٥٦٧ ـ المجلس ٩٢.

(٢) مناقب آل أبي طالب ١: ٢٣٤.

فناشدتكم باللّه أيّ رجل منكم كانت له قِبَل محمّد مظلمة إلّا قام فليقتصّ منه، فالقصاص في دار الدنيا أحبّ إليّ من القصاص في دار الآخرة على رؤوس الملائكة والأنبياء. فقام إليه رجل من أقصى القوم يقال له (سوادة بن قيس)، فقال له: فداك أبي وأُمّي يا رسول الله، إنّك لمّا أقبلت من الطائف استقبلتك وأنت على ناقتك العضباء وبيدك القضيب الممشوق، فرفعتَ القضيب وأنت تريد الراحلة فأصاب بطني، فلا أدري عمداً أو خطأ؟ فقال النبيّ ﷺ: معاذ الله أن أكون تعمّدت، ثمّ قال: يا بلال، قم إلى منزل فاطمة فائْتِني بالقضيب الممشوق. فخرج بلال وهو ينادي في سكك المدينة: معاشر الناس، مَن ذا الذي يعطي القصاص من نفسه قبل يوم القيامة، فهذا محمّد ﷺ يعطي القصاص من نفسه قبل يوم القيامة. وطرق بلال الباب على فاطمة عليها السلام وهو يقول: يا فاطمة، قومي، فوالدك يريد القضيب الممشوق. فأقبلت فاطمة عليها السلام وهي تقول: يا بلال، وما يصنع والدي بالقضيب، وليس هذا يوم القضيب؟ فقال بلال: يا فاطمة، أما علمتِ أنّ والدك قد صعد المنبر وهو يودّع أهل الدين والدنيا! فصاحت فاطمة عليها السلام وقالت: وا غمّاه لغمّك يا أبتاه، مَن للفقراء والمساكين وابن السبيل يا حبيب الله وحبيب القلوب؟! ثمّ ناولت بلالاً القضيب فخرج حتّى ناوله رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: أين الشيخ؟ فقال الشيخ: ها أنا يا رسول الله، بأبي أنت وأُمّي، فقال: تعالَ فاقتصَّ منّي حتّى ترضى، فقال الشيخ: فاكشف لي عن بطنك يا رسول الله. فكشف ﷺ عن بطنه، فقال الشيخ: بأبي أنت وأُمّي يا رسول الله، أتأذن لي أن أضع فمي على بطنك؟ فأذن له، فقال: أعوذ بموضع القصاص من بطن رسول الله من النار يوم النار، فقال رسول الله: يا سوادة بن قيس، أتعفو أم تقتصّ؟ فقال: بل

أعفو يا رسول الله، فقال: اللّهمّ آعفُ عن سوادة بن قيس كما عفا عن نبيّك محمّد[1].

ولنا على هذا الحديث ملاحظات:

الأُولى: أنّ الحديث ضعيف سنداً، وموضوع متناً، أمّا رجال إسناد الصدوق فأكثرهم مجاهيل، أو ضعاف.

الثانية: لا يمكن قبول المتن لمخالفته أُصول المذهب، إذ القصاص يشرّع في موضع العمد، ولا يُشرّع في موضع الخطأ، كما لا قصاص في الضرب بالعصا، وواضع الحديث غفل عن أحكام القصاص في الإسلام، وأراد الإساءة إلى الرسول في حادثة وضعها على خلاف الشريعة، كما هو الدأب في أكثر الموضوعات.

الثالثة: أنّ سوادة بن قيس مجهول في زمرة أصحاب رسول الله، ولم يأت له ذكر في تراجم الصحابة وغيرهم، نعم ذكر شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني قريباً من هذه القصّة إلّا أنّها في شأن سوادة بن غزية الأنصاري تارة وأُخرى في شأن سواد بن عمرو، وأحداثها في يوم بدر حين كان ﷺ يعدل ويسوّي الصفوف والجيش وفي يد رسول الله ﷺ قُدْح (هو السهم قبل أن يراش)، فمرّ بسوادة بن غزية فطعن في بطنه، فقال: أوجعتني فأقدني. فكشف عن بطنه فاعتنقه وقبّل بطنه، فدعا له بخير. قال أبو عمر: رويت هذه القصّة لسواد ابن عمرو، وقال ابن حجر: لا يمتنع التعدّد لاسيّما مع اختلاف السبب.

وروى عبد الرزّاق، عن ابن جريح، عن الإمام جعفر بن محمّد، عن أبيه أنّ

---

(١) مناقب آل أبي طالب ١: ٢٣٤.

النبيّ ﷺ كان يتخطّى بعرجون، فأصاب به سوادة بن غزية، فذكر القصّة. وعن معمّر، عن رجل، عن الحسن نحوه، لكن قال: فأصاب به سوادة بن عمرو. وأخرجه البغوي من طريق عمرو بن سليط، عن الحسن، عن سوادة بن عمرو، وكان يصيب من الخلوق فنهاه النبيّ ﷺ، وفيها: فلقيه ذات يوم ومعه جريدة، فطعنه في بطنه، فقال: أقدني يا رسول الله. فكشف عن بطنه، فقال له: اقتصّ. فألقى الجريدة وطفق يقبّله، قال الحسن: حجزه الإسلام[1].

هذا مسلك شهاب الدين ابن حجر في الروايات، فهو يسلك طريق الجمع والتأويل والتوجيه، ولم يورد الروايات كما فعله في أحاديث قصّة الغرانيق، مع أنّ آثار الوضع تلوح منها. والقصّة كما ذكرها أبو جعفر الصدوق ذكرها عبدالرحمن بن الجوزي الحنبلي بإسناده إلى أبي نعيم الأصبهاني صاحب (حلية الأولياء)، فقد أسندها إلى وهب بن منبّه، عن جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عبّاس سردها بطولها، لكن جاء بدل سوادة بن قيس رجل يقال له عكاشة، والقصّة أطول ممّا ذكرها أبو جعفر الصدوق، وهي على الغرائب والعجائب أشمل.

وعن ابن الجوزي بعد سردها ونقلها بكمالها وتمامها أنّه قال: هذا حديث موضوع مُحال، كافأ الله من وضعه، وقبّح من يشين الشريعة بمثل هذا التخليط البارد، والكلم الذي لا يليق بالرسول ﷺ ولا بالصحابة، والمتّهم به عبد المنعم بن إدريس. قال أحمد بن حنبل: كان يكذب على وهب، وقال يحيى: كذّاب خبيث[2].

---

(١) الإصابة ٢: ٩٥/الرقم ٣٥٨٢.

(٢) الموضوعات ١: ٢٠١، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١: ٢٧٧، التفسير والمفسّرون ٢: ٧٧.

وهكذا ذكر القصّة جلال الدين عبد الرحمن السيوطي في (الموضوعات)، ووهب بن منبّه هو وهب بن منبّه بن كامل اليماني الصنعاني. قال أحمد بن حنبل: كان من أبناء فارس. قيل أنّ منبّه من خراسان، من أهل هرات، أخرجه كسرى من هرات إلى اليمن، فأسلم في عهد النبيّ وحَسُن إسلامه فسكن وُلده في اليمن، وكان وهب بن منبّه يختلف إلى هرات ويتفقّد أُسرها، وكان يقول: قرأت بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء. ولد سنة ٣٤ ومات سنة ١١٠، قيل: ضربه يوسف ابن عمر حتّى مات[١]. وقد أكثر من سرد الإسرائيليّات، وهو من أقطاب الوضّاعين والناقلين للإسرائيليّات، ونُسبت إليه قصص كثيرة كانت مدعاة للنيل منه والطعن عليه، حتّى رُمي بالكذب والتدليس وإفساد عقول المسلمين. وروى أبو الفتوح الرازي في تفسيره (روض الجنان)، وكذلك البغوي، والخازن، والسيوطي شطراً كثيراً من أخباره وإسرائيليّاته في تفاسيرهم.

وقد ذكر القصّة القاضي عياض اليحصبي في كتابه (الشفا بحقوق المصطفى)، والسيوطي أنّه أخرجه أبو نعيم الأصفهاني في (حلية الأولياء)، ولم يقل أنّه موضوع، وعلى هذا اعتمد المصنّف، ولكن تعرّض له شارح كلام القاضي عياض ـ يعني شهاب الدين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي المصري المتوفّى سنة ١٠٦٩هـ ق في كتابه (نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض)[٢] ـ وكأنّه أوّل من أورد هذا: الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في (المعجم

---

(١) تهذيب التهذيب ١١: ١٦٦.

(٢) نسيم الرياض ٦: ٩١.

الكبير)[١] وقد أورده ضمن حديث طويل في وفاة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، ثمّ نقله أبو نعيم الأصفهاني في كتابه (حلية الأولياء)، ثمّ أورده عبد الرحمن الجوزي في كتابه (الموضوعات)، ولعلّه هو أوّل من قال بأنّه موضوع ومختلق، ثمّ تبعه على ذلك جلال الدين السيوطي في (اللآلئ المصنوعة)، فإنّها هي ـ أي (اللآلئ المصنوعة) ـ هي (الموضوعات) لابن الجوزي.

وذكر مصحّح كتاب (المعجم لكبير) ـ وهو حمدي عبد المجيد السلفي ـ في هامش الكتاب: ومن طريق المؤلّف رواه أبو نعيم في (الحلية ٤: ٧٣)، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في (الموضوعات ١: ٢٩٥)، نقلنا كلامه سابقاً.

وفيه قال ابن المديني وأبو داود: ليس بثقة. والدارقطني: هو وأبوه متروكان. والنسائي في (الضعفاء ص٧١): ليس بثقة. والبخاري في (التاريخ الكبير ٦: ١ / الرقم ١٣٨): ذاهب الحديث. وابن حِبّان في (كتاب المجروحين من المحدّثين ٢: ١٥٧): يضع الحديث على أبيه وعلى غيره من الثقات، لا يحلّ الاحتجاج به، ولا الرواية عنه. والحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد ٩: ٣١): وفيه عبد المنعم بن إدريس، وهو كذّاب وضّاع. والحافظ ابن الملقّن في (البدر المنير ١: ١٤٦ / الرقم ١): لكنّه ضعيف، ثمّ عبد المنعم متروك. وأحمد: يكذب على وهب وعلى غيره، ووالده ضعّفه ابن عدي. قال ابن دحية في (تنويره): حكى البزّار والطبراني أنّه عليه السلام قال: أوّل من يصلّي عليه ربّ العزّة ـ في حديث طويل ـ كَرِهتُ أن أذكره لأنّ البزّار قال في (علله): إنّه موضوع[٢].

---

(١) المعجم الكبير ٣: ٥٩.

(٢) لسان الميزان ٤: ٧٣.

وفي هامش نسخة الطاهريّة: هذا الحديث موضوع لا شكّ في وضعه، ولا يحلّ ذكره في كتاب من الكتب إلّا مع بيان ضعفه، والواضع: عبد المنعم بن إدريس، وقد كذّبه أحمد بن حنبل جزاه الله خيراً، وقدح فيه ابن المديني، وأبو داود، والبخاري، والنسائي، وغيرهم. وقال الدارقطني: هو وأبوه متروكان. وقال ابن حبّان: عبد المنعم روى عنه العراقيّون: يضع الحديث.. الخ[1].

وفي المصادر الإماميّة أوّل من رواه رئيس المحدّثين الصدوق في كتابه (الأمالي)، وهي روايات روى أكثرها عن مشايخه من أهل السنّة وهذه منها، والقصّة معروفة عند القصّاصين يذكرها خطباء المنبر يوم رحلة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

ج) رواية تزويج النبيّ صلى الله عليه وآله من زينب بنت جحش

وممّا يجب أن نرجع فيه إلى أهل البيت عليهم السلام هو معرفة سبب النزول الصحيح عن غيره، فهذه آية تزويج رسول الله صلى الله عليه وآله من زينب بنت جحش، فكم من منقول هو موهن لشخصيّة الرسول الأعظم، هو بريء منه، وقد قال الله تعالى: ﴿ **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِى أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً** ﴾[2].

---

(١) المعجم الكبير ٣: ٥٩.

(٢) الأحزاب: ٣٧.

ففي المصادر الروائيّة كـ(الدرّ المنثور) للسيوطي، و(معالم التنزيل) للبغوي وغيرهما، وهما أخذاها عن (جامع التأويل) للطبري وقد دخل من تفاسيرهم إلى (تفسير القمّي) وهو من الإماميّة، فجاء في (تفسير القمّي): قال عليّ بن إبراهيم في قوله: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾[1]، قال: فإنّه حدّثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان سبب نزول ذلك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا تزوّج بخديجة بنت خويلد خرج إلى سوق عُكاظ في تجارة لها، ورأى زيداً يباع، ورآه غلاماً كيّساً حصيفاً[2] فاشتراه، فلمّا نبّأ رسول الله صلى الله عليه وآله دعاه إلى الإسلام فأسلم، وكان يُدعى زيدٌ مولى محمّد صلى الله عليه وآله، فلمّا بلغ حارثة بن شراحبيل الكلبي خبر ولده زيد قدم مكّة، وكان رجلاً جليلاً، فأتى أبا طالب فقال: يا أبا طالب، إنّ ابني وقع عليه السبي، وبلغني أنّه صار إلى ابن أخيك، فسله: إمّا أن يبيعه، وإمّا أن يفاديه، وإمّا أن يعتقه. فكلّم أبو طالب رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: هو حرّ، فليذهب كيف يشاء. فقام حارثة فأخذ بيد زيد فقال: بنيّ، إلحَقْ بشرفك وحَسَبك، فقال زيد: لستُ أُفارق رسول الله صلى الله عليه وآله أبداً، فقال له أبوه: فتدع حسبك ونسبك، وتكون عبداً لقريش؟! فقال زيد: لست أُفارق رسول الله صلى الله عليه وآله ما دمت حيّاً. فغضب أبوه فقال: يا معشر قريش، اِشهدوا أنّي قد برئت منه وليس هو ابني، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: اشهدوا أنّ زيداً ابني أرثه ويرثني. فكان يدعى زيد بن محمّد، فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يحبّه وسمّاه زيد الحبّ.

فلمّا هاجر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى المدينة زوّجه زينب بنت جحش، وأبطأ عنه

---

(١) الأحزاب: ٤.

(٢) أي حَسَن الرأي، محكم العقل.

يوماً فأتى رسول الله ﷺ منزله يسأله عنه، فإذا زينب جالسة وسط حجرتها تسحق طيباً بفهر، فنظر إليها وكانت جميلة حسنة، فقال: سبحان الله خالق النور وتبارك الله أحسن الخالقين. ثمّ رجع رسول الله ﷺ إلى منزله، ووقعت زينب في قلبه موقعاً عجيباً، وجاء زيد إلى منزله فأخبرته زينب بما قال رسول الله ﷺ، فقال لها زيد: هل لك أن أُطلّقك حتّى يتزوّجك رسول الله ﷺ، فلعلّك قد وقعت في قلبه؟ فقالت: أخشى أن تطلّقني ولا يتزوّجني رسول الله ﷺ. فجاء زيد إلى رسول الله ﷺ فقال: بأبي أنت وأُمّي يا رسول الله، أخبرَتْني زينب بكذا وكذا، فهل لك أن أُطلّقها حتّى تتزوّجها؟ فقال رسول الله ﷺ: لا، اِذهب فاتّق الله وأمسك عليك زوجك. ثمّ حكى الله تعالى فقال: ﴿**أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً**﴾[1]، فزوّجه الله تعالى من فوق عرشه.

فقال المنافقون: يحرّم علينا نساء أبنائنا ويتزوّج امرأة ابنه زيد! فأنزل الله في هذا: ﴿**وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ...**﴾[2]. ومضمونه موجود في تفاسير أهل السنّة[3].

ونُقل عن محمود الزمخشري وناصر الدين البيضاوي ـ من علماء التفسير من المعتزلة والأشاعرة ـ أنّهما قالا: سبحان الله مقلّب القلوب حين رآها، مع ما ذكر

---

(١) الأحزاب: ٣٧.

(٢) الأحزاب: ٤، تفسير القمّي ٢: ١٧٢.

(٣) معالم التنزيل ٣: ٥٣١، الدرّ المنثور ٦: ٦١٢.

فقد نقدها كثير من أكابر الإماميّة وأهل السنّة، وفسّروا الآية كما فسّرها الإمام الرابع سيّد الساجدين عليّ بن الحسين عليهما السلام[١].

وجاء في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) عن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قصد دار زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي في أمرٍ أراده، فرأى امرأته تغتسل فقال لها: سبحان الله الذي خلقك! وإنّما أراد بذلك تنزيه الباري عن قول من زعم أنّ الملائكة بنات الله، فقال الله عزّ وجلّ: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً**﴾[٢].

فقال النبيّ صلى الله عليه وآله لمّا رآها تغتسل: «سبحان الله الذي خلقكِ أن يتّخذ له ولداً يحتاج إلى هذا التطهير والاغتسال».

فلمّا عاد زيد إلى منزله أخبرته امرأته بمجيء رسول الله صلى الله عليه وآله وقوله لها: سبحان الذي خلقك! فلم يعلم زيد ما أراد بذلك، فظنّ أنّه قال ذلك لِما أُعجب من حسنها فجاء إلى النبيّ صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله، إنّ امرأتي في خُلقها سوء وإنّي أُريد أن أُطلّقها، فقال له النبيّ صلى الله عليه وآله: أمسك عليك زوجك واتّقِ الله. وقد كان الله عزّ وجلّ عرّفه عدد أزواجه، وأنّ تلك المرأة منهنّ، فأخفى ذلك في نفسه ولم يُبدِه لزيد، وخشي الناس أن يقولوا: إنّ محمّداً يقول لمولاه: إنّ امرأتك ستكون لي زوجة، فيعيبونه بذلك[٣].

وعن بعض المحقّقين في مقام الإشكال: ويمكن الإيراد عليه:

---

(١) الميزان ١٦: ٣٢٧، التفسير الكاشف ٦: ٣٢٠.

(٢) الإسراء: ٤٠.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٠٣ / ح ١ ـ الباب ١٥، الصافي ٤: ١٩٢، نفحات الرحمن ٥: ١٨١.

أوّلاً: أنّه كيف يسوّغ لرسول الله ﷺ أن ينظر إلى زوجة الغير؟!

ثانياً: أنّه لا يناسبه أن يميل إليها.

ثالثاً: أنّه لا ينبغي لمقامه أن يتزوّج من زينب بعد ما أنكحها من زيد، لأنّه وإن كان جائزاً إلّا أنّ رسول الله ﷺ كان بمنزلة أبيه، وهذا لا يفعله عامّيّ، فكيف النبيّ الأعظم الذي أُسوته تُتّبع؟!

ولكن أجاب عنه على مِزاجه فقال: وجواب الأوّل: ألف: لعلّ هذه الواقعة كانت قبل نزول آية الحجاب والنهي عن النظر إلى الأجنبيّة. ب: وعلى فرض كونها بعده لا إشكال في جواز النظرة الأُولى اتّفاقاً. ج: النبيّ ﷺ مرتبته بالنسبة إلى أُمّته أعظم وأولى من أنفسهم بدلالة قوله تعالى: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾[1]، خرج منه ما خرج، كحرمة تزويج ذات البعل، وبقي غيره في العموم، فيجوز له النظر ولو عمداً إلى سائر نساء أُمّته.

الجواب عن الثاني: إنّ ميل النفس إلى كلّ شيء حسن وإعجابها به من مقتضيات الفطرة الإنسانيّة، ولولاه لما استحسن الانتهاء وعمّا نُهي عنه، بل عدم الميل دليل فتور في الفطرة الأوّليّة، والنبيّ حيث إنّه بشر لا بدّ فيه من كمال سائر المقتضيات البشريّة، لكنّ الفرق بيننا وبينه أنّ ميولنا النفسانيّة ربّما تذهب إلى مهاوي الكلمات، والنبيّ لا يقتحمها أبداً؛ لمكان العصمة.

الجواب عن الثالث: أنّه لم يتزوّجها إلّا بعد أمْر الله تعالى، وهو مبنيّ على حكم، منها ما بيّنه الله تعالى بقوله: ﴿**لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ**

---

(١) الأحزاب: ٦.

﴿أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً﴾[١]، ومنها ما لم يبيّن الله، وهي أنّ زيداً لمّا اشتهر بين الناس بابن رسول الله ﷺ لأمكن من المسلمين السذّج لاسيّما من الذين كان مجهودهم حطّ مقام أهل البيت عليهم السلام أن يعطوا زيداً مقام ابن رسول الله ﷺ بعد وفاته، بل لم يكن من المستبعد أن يجعلوه خليفة له بدليل كونه ابناً له، فكان الحكمة من الله أن يسدّ هذا المجال، فبيّن الفرق بينه وبين الولد النسبي بِجواز التزويج من مدخولة الابن الدعي دون مدخولة الابن النَّسَبي، وأراد أن يتزوّج النبيّ من زوجة زيد حتّى ينحسم احتمال كونه ابناً له، فأوجد الدواعي هذا الزواج من نظره إليها، وإلقاء محبّتها في قلبه، ولمّا رأى أنّ النبيّ ﷺ لا يقدم عليه؛ لمقام حيائه وعقله، قال: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾[٢] الآية.

فلو لم يكن في هذا الزواج مِثْلُ هذه الحكمة لما كان جائزاً للنبيّ أن يفعل فعلاً عبثاً، فكيف ما كان مذموماً، والدليل على ذلك أنّه منع عن مثل هذا الزواج فيما بعد كونه عادماً للحكمة المذكورة؛ لقوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِن بَعْدُ وَلَا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾[٣].

وسيجيء في رواية أبي الجارود في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[٤] أنّه ﷺ لم يذهب إلى بيت زيد وأنّهما ـ أي زيداً وزينب ـ جاءا إلى النبيّ لرفع التخاصم بينهما، وهذا

---

(١) الأحزاب: ٣٧.

(٢) الأحزاب: ٣٧.

(٣) الأحزاب: ٥٢.

(٤) الأحزاب: ٣٦.

هو الأوفق لاعتضاده بغيره من روايات الإماميّة، والأوّل على مذاق العامّة فيُترَك[١].

وقد تعرّض لهذه القضيّة منتقداً إيّاها مجموعة من كبار العلماء كالسيّد المرتضى علم الهدى في (تنزيه الأنبياء)، والعلّامة المجلسي في (بحار الأنوار)، والفخر الرازي والآلوسي من علماء أهل السنّة[٢].

وفي حديث عصمة الأنبياء عن الرضا عليه السلام في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) ليس كما هو موجود في غيرها، من رؤية النبيّ إيّاها وتحسينه إيّاها، ففيه قال الرضا عليه السلام: وأمّا محمّد صلى الله عليه وآله وقوله عزّ وجلّ: ﴿**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ**﴾[٣] فإنّ الله عرّف نبيّه صلى الله عليه وآله أسماء أزواجه في دار الدنيا، وأسماء أزواجه في الآخرة، وإنّهنّ أُمّهات المؤمنين، ولابدّ أنّ إحداهن مَن سمّى له زينب بنت جحش، وهي يومئذٍ تحت زيد بن حارثة، فأخفى اسمها في نفسه ولم يبده لكي لا يقول أحد من المنافقين بأنّ امرأةً له هي في بيت رجل، وهي إحدى أزواجه من أُمّهات المؤمنين، فخشي قول المنافقين، فقال الله عزّ وجلّ له: ﴿**وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ**﴾[٤] يعني في نفسك، وأنّ الله عزّ وجلّ ما تولّى تزويج أحد من خلقه إلّا تزويج حوّاء من آدم، وزينب من رسول الله بقوله عزّ وجلّ: ﴿**فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا**﴾[٥]، وفاطمة من عليّ عليهما السلام[٦].

---

(١) تفسير القمّي ٢: ١٧٥.

(٢) الميزان ١٦: ٣٢٧، الكاشف ٦: ٣٢٠، روح المعاني ٢٢: ٢٦، مفاتيح الغيب ٢٥: ٢١١، تنزيه الأنبياء: ١١١، بحار الأنوار ٢٢: ١٨٧ ـ ١٨٩.

(٣) الأحزاب: ٣٧.

(٤) الأحزاب: ٣٧.

(٥) الأحزاب: ٣٧.

(٦) الصافي ٤: ١٩٢.

ورأي العلّامة الحلّي ما قاله في (تذكرة الفقهاء)، فإنّه قال: من خصائص النبيّ أنّه كان إذا رغب في نكاح امرأة، فإن كانت خليّة وجبت عليها الإجابة وحرم على غيره خطبتها، وإن كانت ذات زوج وجبت عليه طلاقها لينكحها، كقضيّة زيد[١].

ونقله الشهيد الثاني زين الدين الجُبعي العاملي وقرّره في (مسالك الأفهام)[٢].

وقال المفسّر الشريف اللّاهيجي في تفسيره الفارسي بعد نقل قصّة زيد: ويؤيّد هذا ما جاء عن الشهيد الثاني في شرح الشرائع عن (تذكرة الفقهاء) للعلّامة الحلّي طاب ثراه حيث يقول: «فمن خواصّ النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه كان إذا رغب في نكاح امرأة، فإن كانت خليّة وجبت عليها الإجابة وحرم على غيرها خطبتها، وإن كانت ذات زوج وجب عليه طلاقها لينكحها، كقصّة زيد»، وهذا الكلام لا يخلو من إشكال[٣].

ولكنّ العلماء الآخرين قالوا ذلك من باب الافتراض، للاستدلال على ولاية النبيّ المطلقة صلى الله عليه وآله، حيث هو أولى بالمسلمين من أنفسهم في كلّ شيء.

د) رواية تزويج داود عليه السلام من أُوريا

ونظير هذه القصّة الخرافيّة التي لا تناسب شأن الرسول الأعظم، ما ورد في شأن داود ذيل الآية: ﴿**وَهَلْ أَتَاكَ نَبَؤُا الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا**

---

(١) تذكرة الفقهاء ٢: ٥٦٥.

(٢) مسالك الأفهام ٧: ٧٨.

(٣) تفسير الشريف اللّاهيجي ٣: ٦٣٧.

تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ * إِنَّ هٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ * قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ...﴾[1]

فروى القمّي في (تفسيره)، وكذلك مفسّرو أهل السنّة هذه القصّة كالتالي:

روى القمّي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: إنّ داود عليه السلام لمّا جعله الله عزّ وجلّ خليفة في الأرض وأنزل عليه الزبور، أوحى الله تعالى إلى الجبال والطير أن يسبّحن معه، وكان سببه أنّه إذا صلّى ببني إسرائيل يقوم وزيره بعد ما يفرغ من الصلاة فيحمد الله ويسبّحه، ويكبّره ويهلّله، ثمّ يمدح الأنبياء عليهم السلام نبيّاً نبيّاً، ويذكر من فضلهم وأفعالهم وشكرهم وعبادتهم للّه سبحانه وتعالى والصبر على بلائه، ولا يذكر داود، فنادى داود ربّه فقال: يا ربّ، قد أنعمتَ على الأنبياء بما أثنيت عليهم، ولم تُثْنِ عليّ. فأوحى الله عزّ وجلّ إليه: هؤلاء عباد ابتليتُهم فصبروا، وأنا أُثني عليهم بذلك، فقال: يا ربّ فابْتَلِني حتّى أصبر، فقال: يا داود، تختار البلاء على العافية، إنّي ابتليت هؤلاء وأنا لم أُعلمهم، وأنا أبتليك وأُعلمك أنّ بلائي في سنة كذا وشهر كذا ويوم كذا. وكان داود عليه السلام يفرّغ نفسه لعبادته يوماً، ويقعد في محرابه يوماً، ويقعد لبني إسرائيل فيحكم بينهم.

فلمّا كان اليوم الذي وعده الله عزّ وجلّ اشتدّت عبادته وخلا في محرابه وحجب الناسَ عن نفسه، وهو في محرابه يصلّي، فإذا طائر قد وقع بين يديه جناحاه من زبرجد أخضر، ورجلاه من ياقوت أحمر، ورأسه ومنقاره من لؤلؤ وزبرجد، فأعجبه جدّاً ونسي ما كان فيه، فقام ليأخذه، فطار الطائر فوقع على حائط بين داود وبين أُوريا بن حنان، وكان داود قد بعث أُوريا في بعث، فصعد

---

(١) صَ: ٢١ ـ ٢٤.

داود عليه السلام الحائط ليأخذ الطير وإذا امرأة أُوريا جالسة تغتسل، فلمّا رأت ظلّ داود نشرت شعرها، وغطّت به بدنها، فنظر إليها داود فافتتن بها ورجع إلى محرابه، ونسي ما كان فيه، وكتب إلى صاحبه في ذلك البعث لمّا أن يصيروا إلى موضع كيت وكيت يوضع التابوت بينهم وبين عدوّهم، وكان التابوت في بني إسرائيل كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿**فِيهِ سَكِينَةٌ مِن رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ**﴾[1].

وقد كان رُفع بعد موسى عليه السلام إلى السماء لمّا عملت بنو إسرائيل بالمعاصي، فلمّا غلبهم جالوت وسألوا النبيّ أن يبعث إليهم ملكاً يقاتل في سبيل الله بعث إليهم طالوت وأنزل عليهم التابوت، وكان التابوت إذا وُضع بين بني إسرائيل وبين أعدائهم ورجع عن التابوت إنسان كفر وقُتل، ولا يرجع أحد عنه إلّا ويُقتَل.

فكتب داود إلى صاحبه الذي بعثه أن ضع التابوت بينك وبين عدوّك، وقدّمْ أُوريا بن حنان بين يدي التابوت، فقدّمه وقُتل، فلمّا قتل أُوريا دخل عليه الملكان وقعدا، ولم يكن تزوّج امرأة أُوريا وكانت في عدّتها، وداود في محرابه يوم عبادته فدخلا عليه الملكان من سقف البيت وقعدا بين يديه، ففزع داود منهما فقالا: ﴿**لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ**﴾، ولداود حينئذٍ تسع وتسعون امرأة ما بين مهيرة إلى جارية، فقال أحدهما لداود: ﴿**إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**﴾ أي ظلمني وقهرني، فقال داود كما حكى الله عزّ وجلّ: ﴿**لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ**﴾ إلى قوله ﴿**وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ**﴾.

---

(١) البقرة: ٢٤٨.

قال: فضحك المستعدى عليه من الملائكة وقال: قد حكم الرجل على نفسه، فقال داود: أتضحك وقد عصيت؟! لقد هممتُ أن أهشم فاك، قال: فعرجا، وقال المَلَك المستعدى عليه: لو علم داود أنّه أحقّ بهشم فيه منّي.

ففهم داود الأمر وذكر الخطيئة، فبقي أربعين يوماً ساجداً يبكي ليله ونهاره، ولا يقوم إلّا وقت الصلاة حتّى انخرق جبينه وسال الدم من عينيه، فلمّا كان بعد أربعين يوماً نودي: يا داود ما لك، أجائع أنت فنشبعك، أم ظمآن فنسقيك، أم عريان فنكسوك، أم خائف فنؤمنك؟ فقال: أي ربّ، وكيف لا أخاف وقد عملتُ ما عملت، وأنت الحكم العدل الذي لا يجوزك ظلم ظالم، فأوحى الله إليه: تب يا داود، فقال: أي ربّ، وأنّى لي بالتوبة؟ قال: صر إلى قبر أُوريا حتّى أبعثه إليك وأسأله أن يغفر لك، فإن غفر لك غفرت لك، قال: يا ربّ، فإن لم يفعل؟ قال: أستوهبك منه.

قال: فخرج داود عليه السلام يمشي على قدميه ويقرأ الزبور، وكان إذا قرأ الزبور لا يبقى حجر ولا شجر ولا جبل ولا طائر ولا سَبُعٌ إلّا يجاوبه، حتّى انتهى إلى جبل وعليه نبيّ عابد يقال له حزقيل، فلمّا سمع دويّ الجبال وصوت السباع علم أنّه داود، فقال: هذا النبيّ الخاطئ، فقال داود: يا حزقيل، تأذن لي أن أصعد إليك؟ قال: لا، فإنّك مذنب.

فبكى داود عليه السلام، فأوحى الله عزّ وجلّ إلى حزقيل: يا حزقيل، لا تعيِّر داود بخطيئته، وسَلْني العافية. فنزل حزقيل وأخذ بيد داود وأصعده إليه، فقال له داود: يا حزقيل، هل هممتَ بخطيئة قطّ؟ قال: لا، قال: فهل دخلك العُجب ممّا أنت فيه من عبادة الله عزّ وجلّ؟ قال: لا، قال: فهل ركنت إلى الدنيا فأحببت أن تأخذ

من شهواتها ولذّاتها؟ قال: بلى، ربّما عرض ذلك بقلبي، قال: فما تصنع؟ قال: أدخل هذا الشِّعب فأعتبر بما فيه، قال: فدخل داود عليه السلام الشعب، فإذا بسرير من حديد عليه جمجمة بالية وعظام نخرة، وإذا لوح من حديد وفيه مكتوب، فقرأه داود فإذا فيه: أنا أروى بن سلمة، ملكتُ ألف سنة، وبنيت ألف مدينة، وافتضضت ألف جارية، وكان آخر أمري أن صار التراب فراشي، والحجار وسادي، والحيّات والديدان جيراني؛ فمن رآني فلا يغترَّ بالدنيا.

ومضى داود حتّى أتى قبر أُوريا، فناداه فلم يجبه، ثمّ ناداه ثانية فلم يجبه، ثمّ ناداه ثالثة فقال أُوريا: ما لك يا نبيّ الله، لقد شغلتني عن سروري وقرّة عيني، قال: يا أُوريا، اغفر لي، وهب لي خطيئتي. فأوحى الله عزّ وجلّ إليه: يا داود بيِّن له ما كان منك، فناداه داود فأجابه، فقال: يا أُوريا، فعلتُ كذا وكذا وكيت وكيت، فقال أُوريا: أيفعل الأنبياء مثل هذا؟! فناداه فلم يجبه، فوقع داود على الأرض باكياً، فأوحى الله إلى صاحب الفردوس ليكشف عنه، فكشف عنه، فقال أُوريا: لمن هذا؟ فقال: لمن غفر لداود خطيئته، فقال: يا ربّ، قد وهبت له خطيئته.

فرجع داود عليه السلام إلى بني إسرائيل، وكان إذا صلّى وزيره يحمد الله ويثني على الأنبياء عليهم السلام ثمّ يقول: كان من فضل نبيّ الله داود قبل الخطيئة كيت وكيت. فاغتمّ داود عليه السلام فأوحى الله عزّ وجلّ إليه: يا داود، قد وهبت لك خطيئتك، وألزمت عار ذنبك ببني إسرائيل، قال: يا ربّ، كيف وأنت الحكم العدل الذي لا تجور، قال: لأنّه لم يعاجلوك بالنكيرة. وتزوّج داود عليه السلام بامرأة أُوريا بعد ذلك فولد له منها سليمان عليه السلام، ثمّ قال عزّ وجلّ: ﴿ **فَغَفَرْنَا لَهُ ذٰلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ** ﴾[1].

---

(١) صَ: ٢٥.

وعلّق بعض المحقّقين على البحث: قال جدّي السيّد الجزائري ﵀ في (قصص الأنبياء): إنّ هذا الحديث محمول على التقيّة لموافقة مذهب العامّة وروايتهم، وعدم منافاته لقواعدهم من جواز مِثله على الأنبياء.

ولا يخفى أنّ الأخبار الواردة بردّه من طرقنا كثيرة، فلا مجال لتأويله إلّا الحمل على التقيّة، فعن (عيون أخبار الرضا عليه السلام) بإسناده إلى أبي الصلت الهروي قال: سأل الرضا عليه السلام عليُّ بن محمّد بن الجهم فقال: وأمّا داود عليه السلام فما يقول مَن قِبَلكم فيه؟ فقال: يقولون: إنّ داود عليه السلام كان في محرابه يصلّي، فتصوّر له إبليس على صورة طير.. إلى آخر الرواية.

قال: فضرب الرضا عليه السلام بيده على جبهته وقال: «إنّا للّه وإنّا إليه راجعون، لقد نسبتم نبيّاً من أنبياء الله إلى التهاون بصلاته حتّى خرج في أثر الطير، ثمّ بالفاحشة، ثمّ بالقتل!».

فقال: يا ابن رسول الله، ما كانت خطيئته؟ فقال: «ويحك! إنّ داود إنّما ظنّ أنّ ما خلق الله عزّ وجلّ خلقاً هو أعلم منه، فبعث الله عزّ وجلّ إليه المَلكَين فتسوّرا المحراب، فقالا: ﴿**خَصْمانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ**﴾ إلى قوله: ﴿**لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾، فعجّل داود عليه السلام على المدّعى عليه فقال: ﴿**لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ**﴾ ولم يسأل المدّعي البيّنةَ على ذلك، ولم يُقبل على المدّعى عليه فيقول له: ما تقول؟ فكان هذا خطيئةَ رسم الحكم لا ما ذهبتم إليه، ألا تسمع الله عزّ وجلّ يقول: ﴿**يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ**﴾»[1].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٩٣ ـ ١٩٤ / ح ١ ـ الباب ١٤، تفسير القمّي ٢: ٢٣٢ ـ ٢٣٤. والآية في

أقول: ويَرِد عليه أيضاً أنّه يمتنع من داود أن يخطأ في الحكم، فإنّ الأنبياء المعصومين إذا لم يُؤمَنوا من الخطأ في القضاء فلِمَن العصمة مِن بعدهم؟ لاسيّما مثل هذا الخطأ الذي ارتكبه داود، وهو الاستعجال إلى الحكم قبل طلب البيّنة من المدّعي.

وجوابه: أنّ قول داود: ﴿**لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ...**﴾ لعلّه لم يكن قضاءً وحكماً، بل كان على سبيل إظهار الرأي قبل الحكم، وكان بناؤه أن يطالب المدّعي البيّنة من بعد، فحيث إنّ مثل هذا الكلام المشعر بكونه مائلاً إلى أحد الخصمين بدون إقامة الدليل من الجانبين كان ممّا لا ينبغي؛ لمكان النبوّة، فعوتب على ذلك واستغفر له.

ونظير هذه القصص وارد في سليمان، وصرّح بأنّه أمر بالظلم، ولكن الأنبياء عندنا معصومون، والقضيّة عقليّة لا وجه للمنقول ولا مصير إليه إلّا من طريق العقل، وهنا نقول لنعقل ثمّ نروي.

قال الشيخ محمّد جواد مُغْنية تحت عنوان «التفسير والإسرائيليّات»: نسب جماعة من المفسّرين إلى داود ـ وهم يشرحون هذه الآيات ـ أشياء لا تليق بأهل المروءة والحياء فضلاً عن الأنبياء المعصومين، وذكروا قصّة طويلة جاءت في (سِفْر صموئيل الثاني الإصحاح ١١ و١٢) من العهد القديم المحرّف بحكم القرآن، وشهادة التاريخ ونصوص العهد نفسه التي ترفضها الفطرة، ولا يقبلها عقل عاقل، وتتلخّص تلك القصّة أو الفرية بأنّ داود عشق زوجة رجل من خدمه وجنوده يدعى «أُوريا»، فاحتال داود لقتله بالسيف، واستأثر بزوجته، وقالت

⇐سورة صَ: ٢٦.

التوراة: إنّ الله غضب لذلك غضباً شديداً، وهدّد داود على هذا الفعل الشنيع والجريمة النكراء، وقال له فيما قال: قتلت أُوريا بالسيف، وأخذت امرأته، والآن لا يفارق السيف بيتك إلى الأبد لأنّك احتقرتني، ها أنا ذا أُقيم عليك الشرّ من بيتك، وآخذ نساءك أمام عينيك، وأُعطيهنّ القريب من أقربائك، فيضطجع مع نسائك في عين هذه الشمس، لأنّك أنت فعلت بالسرّ، وأنا أفعل هذا الأمر [أي الزنا] قُدّامَ جميع إسرائيل وقدّام الشمس.

وفي (الإصحاح الأوّل من سِفْر الملوك الأوّل): أنّ زوجة أُوريا اسمها «بثشيع» وأنّها هي أُمّ سليمان بن داود.

داود يزني سرّاً، فيعاقبه الله ويؤدّبه على فعلته النكراء لا بإقامة الحدّ، ولا باللوم والتأنيب، بل بهتك نسائه وحرائره وتجريدهنّ والفجور بهنّ علناً وفي وضح النهار وعلى رؤوس الأشهاد، هذه هي الأسفار المقدّسة تصف خالق الكون بأوصاف رهيبةٍ عجيبةٍ!! تعالى الله علوّاً كبيراً عمّا يقول الظالمون.

هذا مثال واحد من عشرات الأمثلة، اقرأ مصارعة الله ليعقوب وعجز كلّ منهما أن يغلب صاحبه حتّى اضطُرّ يعقوب أن يضرب حُقَّ فخذ الله!!

واقرأ أيضاً (الإصحاح السابع من سِفْر التثنية) من التوراة الذي جاء فيه أنّ الربّ التصق باليهود، وأباح لهم أن يأكلوا جميع الشعوب من غير شفقة!

وعلى هذه الإسرائيليّات اعتمد جماعة من أهل التأويل، وفسّروا بها آي الذكر البشير النذير، ومنها الآيات التي نحن بصددها[1].

وفي كتاب (عيون أخبار الرضا عليه السلام) للشيخ الصدوق أنّ سائلاً سأل الإمام

---

(١) الكاشف ٦: ٣٧١.

الرضا عليه السلام عن قصّة داود مع أُوريا وزوجته، فنفى الإمام عليه السلام ما ينسبه الناس إلى داود، فقال السائل: ما كانت خطيئته يا ابن رسول الله؟ فأجاب بجواب طويل، جاء فيه:

عجّل داود على المدّعى عليه فقال: ﴿**لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ**﴾، ولم يسأل المدّعي البيّنةَ، ولم يقبل على المدّعى عليه فيقول له: ما تقول؟ فكان هذا خطيئةَ رسم الحكم، لا ما ذهبتُم إليه، ألا تسمع الله عزّ وجلّ يقول: ﴿**يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ**﴾[1].

وتسأل: كيف حكم داود للمدّعي من غير بيّنة مع أنّ الأنبياء معصومون عن الخطأ والخطيئة؟ الجواب: ليس معنى العصمة أنّ للمعصوم طبيعة غير طبيعة الناس بخصائصها وغرائزها... كلّا، إن هو إلّا بشر، وإنّما معنى العصمة أنّ الله سبحانه يلطف بالمعصوم، ولا يتخلّى عنه إطلاقاً، فإذا حاول مثلاً أن يخدعه إنسان بحسن مظهره أرشده الله تعالى إلى حقيقته قبل أن يقع في الشباك.

وهذا ما حدث بالفعل لداود، خدعه صاحب النعجة الواحدة بأُسلوبه الذي يثير الإشفاق والرحمة فحكم له، ولكنّ الله ألهمه الحقيقة قبل تنفيذ الحكم، فاستدرك وأناب[2].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٩٤ / ح ١ ـ الباب ١٤. والآية في سورة صَ: ٢٦.

(٢) الكاشف ٦: ٣٧٤.

الفصل الحادي عشر
الروايات الواردة خلافاً للعادة والحُسن

الف: روايات إتيان النبيّ صلى الله عليه وآله لنسائه

روى أبو عبد الله البخاري في (صحيحه)، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهنّ إحدى عشرة.

قال: قلت لأنس: أوَ كُنَّ يُطيقه؟ قال: كنّا نتحدّث عنه أنّه أُعطي قوّة ثلاثين[1].

وروى أيضاً في رواية أُخرى أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة، وله يومئذٍ تسع نسوة[2].

ب: روايات طواف سليمان بن داود عليه السلام على نسائه

روى أبو عبد الله البخاري في (صحيحه)، عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: قال سليمان بن داود: لأطوفَنّ الليلة على سبعين امرأة، تحمل كلّ امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه: إن شاء الله. فلم يقل، ولم تحمل شيئاً إلّا

---

(١) صحيح البخاري ١: ٧٥، ٧٦.

(٢) المصدر نفسه ١: ٧٩ و٧: ٤٤.

واحداً ساقطاً إحدى شِقّيه، فقال النبيّ ﷺ: «لو قالها لجاهدوا في سبيل الله»[١].

وفي باب الاستثناء من (صحيح مسلم)، عن أبي هريرة: كان لسليمان ستّون امرأة، فقال: لأطوفنّ عليهنّ الليلة، فتحمل كلّ واحدة منهنّ، فتلد كلّ واحدة منهنّ غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله. فلم تحمل منهنّ إلّا واحدة، فولدت نصف إنسان، فقال رسول الله: «لو كان استثنى، لَولدت كلّ واحدة منهنّ غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله»[٢].

وفي رواية أُخرى: فقيل له: قل إن شاء الله. فلم يقل، فطاف بهنّ، فلم تلد منهنّ إلّا امرأة واحدة نصفَ إنسان، قال: فقال رسول الله ﷺ: «لو قال: إن شاء الله، لم يحنث، وكان دركاً لحاجته»[٣].

وجاء في رواية أُخرى: فقال له صاحبه: قل إن شاء الله، فلم يقل: إن شاء الله. فطاف عليهنّ جميعاً، فلم تحمل منهنّ إلّا امرأة واحدة، فجاءت بشِقِّ رَجل، وأيمُ الذي نفس محمّد بيده، لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون[٤].

وفي باب «قول الرجل: لأطوفنّ الليلة على نسائي» من (صحيح البخاري)، عن أبي هريرة قال: قال سليمان بن داود عليه السلام: لأطوفنّ الليلة بمائة امرأة، تلد كلّ امرأة غلاماً يقاتل في سبيل الله، فقال له المَلَك: قل إن شاء الله. فلم يقل، ونسي فأطاف بهنّ ولم تلد منهنّ إلّا امرأة نصف إنسان، قال النبيّ ﷺ: «لو قال إن شاء الله،

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٩٧.

(٢) صحيح مسلم ١١: ١٢٩.

(٣) المصدر نفسه: ١٣١.

(٤) صحيح البخاري ٧: ٥٠.

لم يحنث، وكان أرجى لحاجته»[١].

فياتُرى، هل يمكن أن ننسب إلى سليمان هذا؟ وذاك إلى رسول الله ﷺ؟ وهل يمكن عادة أن يطأ إنسان مائة امرأة؟

قال العلّامة السيّد عبد الحسين شرف الدين بعد نقل الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم، وهو من المتّفق عليه عندهما: وفي هذا الحديث نظر من وجوه، أحدها: أنّ القوّة البشريّة لَتضعف عن الطواف بهنّ في ليلة واحدة، مهما كان الإنسان قويّاً، فما ذكره أبو هريرة من طواف سليمان عليه السلام بهنّ مخالف لنواميس الطبيعة، لا يمكن عادة وقوعه أبداً.

ثانيها: أنّه لا يجوز على نبيّ الله تعالى سليمان عليه السلام أن يترك التعليق على المشيئة ولاسيّما بعد تنبيه الملَك إيّاه إلى ذلك. وما يمنعه من قول «إن شاء الله» وهو من الدعاة إلى الله والأدلّاء عليه؟ وإنّما يتركه الغافلون عن الله عزّ وجلّ، الجاهلون بأنّ الأُمور كلّها بيده، فما شاء منها كان، وما لم يشأ لم يكن، وحاشا أنبياءَ الله عن غفلة الجاهلين، إنّهم عليهم السلام لَفَوق ما يظنّ المخرِّفون.

ثالثها: أنّ أبا هريرة قد اضطرب في عدّة نساء سليمان: فتارة روى أنّهنّ مائة امرأة[٢]، وتارة روى أنّهنّ تسعون[٣]، وتارة روى أنّهنّ سبعون[٤]، وتارة روى أنّهنّ ستّون[٥]، وهذه الروايات كلّها في (صحيحَي البخاري ومسلم) و(مسند

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) صحيح البخاري ٣: ١٧٦، مسند أحمد ٢: ٢٢٩ و ٢٧٠.

(٣) صحيح البخاري ٤: ١٠٧ ـ كتاب الأيمان والنذور.

(٤) المصدر نفسه ٢: ١٦٥ ـ كتاب بدء الخلق.

(٥) صحيح مسلم ٢: ٢٣ ـ باب الاستثناء.

أحمد)، فما أدري ما يقوله فيها المعتذرون عن هذا الرجل (أبي هريرة)؟! أيقولون إنّ هذه الحادثة تكرّرت من سليمان مع زوجاته؟ وكنّ مرّة مائة، ومرّة كنّ تسعين، ومرّة كنّ سبعين، وأُخرى ستّين، وفي كلّ مرّة ينبّهه الملك فلا يقول؟! ما أظنّهم يقولون بهذا، ولو قالوا: قد اتّسع الخَرْق على الراقع؛ لكان أَولى بهم، وفي المثل السائر: ليس لِكَذوب حافظة[1].

(١) أبو هريرة لشرف الدين: ٦٩ ـ ٧٠، معرفة الإمام ١٨: ٣٠٩.

الفصل الثاني عشر
الروايات المخالفة للطبع

ومن جملة المعايير المتّبعة في معرفة الحديث الصحيح عن غيره هي الموافِقة للطباع والمخالِفة لها، فإنّ القلوب وطباع الناس إذا اشمأزّت من شيء فلا يمكن أن تنسبه إلى الرسول الأعظم أو الأئمّة عليهم السلام، فعوامّ الناس قد يشمئزّون من فعل فلا يفعلونه، فهل يمكن أن يقال: إنّ الرسول الأعظم والأئمّة المعصومين عليهم السلام قد فعلوه؟! ولهذا ردّ محمود أبو رية حديث شرب الماء مع وقوع الذباب فيه وكونه شفاءً ممّا تنفر عنه الطباع، وهكذا ردّ العلماء المحقّقون أحاديث التبوّل قائماً ونقدوها، والتي نقلت في حقّ رسول الله صلى الله عليه وآله في الصحاح، وهو ممّا ينفر عنه عوامّ الناس فضلاً عن الرسول الأعظم المؤدّب بآداب الله تعالى. وهكذا عدّ الإمام الخميني روايات الحيل في الربا فراراً من الربا هي ممّا ينفر عنه الناس، فكيف يمكن أن نقبل هذا في حقّ الإمام المعصوم عليه السلام[1].

وهذا ما رواه المتّقي الهندي في (كنز العمّال) عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا سمعتم الحديث عنّي تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنّه منكم

---

(١) كتاب البيع ٢: ٥٣٩، الربا فقهيّاً واقتصاديّاً: ٢٦٨.

قريب، فأنا أولاكم به. وإذا سمعتم الحديث عنّي تنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنّه بعيد منكم، فأنا أبعدكم منه»[١].

وروي مضمون هذا الحديث في المصادر الخاصّة عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً، فروى المجلسي قدس سره في كتابه (بحار الأنوار) قال: قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «..فما ورد عليكم من حديث آل محمّد صلوات الله عليهم فَلانَت له قلوبكم وعرفتموه، فاقبلوه. وما آشمأزّت قلوبكم وأنكرتموه فَرُدّوه إلى الله تعالى، وإلى الرسول، وإلى العالِم من آل محمّد عليهم السلام ..»[٢]. فرُدّوه إلى الله وإلى الرسول وإلى العالم من آل محمّد، يعني فاسألوهم عن معناه وصحّته وسقمه، والمراد من الردّ إلى الله يعني إلى القرآن، وإلى كلام الرسول والمعصوم، والاستفادة من قواعدهم وموازينهم في صحّته وعدم صحّته، فمن جملة الروايات المخالفة للطبع نذكر:

ألف: قصّة حمل الرسول صلى الله عليه وآله أمامة في الصلاة

روى العامّة كمسلم بن الحجّاج النيسابوري في (صحيحه)، ومالك بن أنس في (الموطّأ)، والبيهقي في (السنن الكبرى) وغيرها[٣]، أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله حمل أمامة في حال الصلاة، وهذا دليل من قال: إنّ حمل الحيوان غير المأكول اللحم في الصلاة ممّا لا إشكال فيه.

---

(١) كنز العمّال ١: ١٧٩.

(٢) بحار الأنوار ٢: ١٨٩ / ح ٢١ ـ عن: بصائر الدرجات ١: ٧٠ / ح ١٠٢. ورواه الكليني في: الكافي ١: ٤٠١ / ح ١.

(٣) صحيح مسلم ١: ٢٠٥، موطّأ مالك ١: ١٨٣، السنن الكبرى ٢: ٢٦٣.

ومن علماء الإماميّة قال المحقّق الحلّي في (المعتبر): لو حمل حيواناً ظاهراً غير مأكول اللحم، أو صبيّاً لم تبطل صلاته، لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله حمل أمامة وهو يصلّي.

وذكر العلّامة المقرّم في تعليقته على (محاضرات في الفقه الجعفري)، وهي تقريرات درس آية الله الخوئي، أنّ قصّة حمل النبيّ صلى الله عليه وآله أمامة في الصلاة لم ترد من طرقنا، وأنّها مرويّة في جوامع أهل السنّة، وأنّ الأحاديث تنتهي إلى واحد، وهو أبو قَتادة، والمروي عنه واحد، وهو عمرو بن سليم الزرقي، وصرّح: وقد قرب أنّ القصّة من الموضوعات[1].

ب: قصّة ركوب الحسن والحسين عليهما السلام على ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله في الصلاة

١ ـ فقد روى شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في (الإصابة في تمييز الصحابة) عند ترجمة الحسين عليه السلام: عن زبير بن بكّار، عن عمّه مصعب الزبيري[2]. وعن عاصم، عن زَرّ، عن عبد الله بن مسعود....

٢ ـ وروى ابن عساكر الدمشقي الشامي في (تاريخه)، عن مصعب بن عمير، عن عبد الله بن الزبير[3].

٣ ـ وروى شمس الدين محمّد الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال) عن أبي هريرة[4].

٤ ـ وروى شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي في (الصواعق المحرقة) عن

---

(١) محاضرات في الفقه الجعفري ١: ٥١.

(٢) الإصابة ١: ٣٢٩ و ٢٣٠.

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٤: ٢٠٢.

(٤) ميزان الاعتدال ٢: ٣٥٢.

أبي بكرة[١].

٥ ـ وروى المتّقي الهندي في (كنز العمّال) عن أبي بكرة.

ومن الروايات، ما رواه أحمد بإسناده عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: كنّا نصلّي مع رسول الله ﷺ العشاء، فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره، فإذا رفع رسول الله رأسه أخذهما بيده من خلفه أخذاً رفيقاً ويضعهما على الأرض، فإذا عاد عادا، حتّى قضى صلاته فأقعدهما على فَخِذَيه. قال: فقمت إليه فقلت: يا رسول الله، أردُّهما؟ فبرقت برقة فقال لهما: إلحقا بأُمّكما، قال: فمكث ضوؤُها حتّى دخلا. وفي حديث آخر حتّى دخلا على أُمّهما[٢].

وفي بعض الروايات نزول الرسول عن المنبر وحملهما، فقد روى النسائي عن بريدة، عن أبيه قال: بينا رسول الله ﷺ على المنبر يخطب إذ أقبل الحسن والحسين عليهما السلام وعليهما قميصان أحمران يمشيان ويعثران، فنزل وحملهما فقال: صدق الله ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾[٣]، رأيت هذين يمشيان ويعثران في قميصهما، فلم أصبر حتّى نزلت فحملتهما[٤].

وعن العلّامة الطباطبائي في (الميزان): وفي الدرّ المنثور: أخرج: ابن أبي شيبة، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، والحاكم، وابن مردويه عن بريدة قال: كان النبيّ ﷺ يخطب، فأقبل الحسن والحسين عليهما

---

(١) الصواعق المحرقة: ٨٢.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٢: ٥١٣، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٦٧، مجمع الزوائد ٩: ١٨١.

(٣) التغابن: ١٥.

(٤) سنن النسائي ٣: ١٩٢، سنن الترمذي ٥: ٣٢٤/ح٣٨٦٣، سنن أبي داود ١: ٣٩٦/ح١١٠٩، مسند أحمد ٥: ٣٥٤، السنن الكبرى ٦: ١٦٥.

قميصان أحمران يمشيان ويعثران، فنزل رسول الله ﷺ من المنبر فحملهما واحداً، من ذا الشقّ وواحداً من ذا الشقّ، ثمّ صعد المنبر فقال: «صدق الله قال: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ إنّي لمّا نظرت إلى هذين الغلامين يمشيان ويعثران لم أصبر أن قطعت كلامي ونزلت إليهما».

أقول: والرواية لا تخلو من شيء، وأنّى تنال الفتنة من النبيّ ﷺ وهو سيّد الأنبياء المخلصين، معصوم مؤيَّد بروح القدس. وأفظع لحناً من هذا الحديث ما رواه عن ابن مردويه، عن عبد الله بن عمر أنّ رسول الله ﷺ بينما هو يخطب الناس على المنبر خرج الحسين بن عليّ فوطئ في ثوب كان عليه فسقط فبكى، فنزل رسول الله ﷺ عن المنبر، فلمّا رأى الناس أسرعوا إلى الحسين يتعاطونه يعطيه بعضهم بعضاً حتّى وقع في يد رسول الله ﷺ فقال: «قاتل الله الشيطان، إنّ الولد لفتنة، والذي نفسي بيده، ما دريت أنّي نزلت عن منبري».

ومثله ما عن ابن المنذر، عن يحيى بن أبي كثير قال: سمع النبيّ ﷺ بكاء حسن أو حسين فقال النبيّ ﷺ: «الولد فتنة، لقد قمت إليه وما أعقل»[1].

ولكن عندما ننظر إلى متن الحديث وسنده نقول: إنّ الحديث مخدوش متناً وسنداً، وذلك لأُمور منها:

أوّلاً: لأنّه يترجّح في نظر بعضهم أنّ هذه القصّة من موضوعاتهم، وأنّ الله قد أعطى الإمام عليه السلام العلم وأوقفه على أسرار التكوين منذ كان حملاً في بطن أُمّه، فقد ورد في روايات كثيرة رواها الصفّار في (بصائر الدرجات)، والكليني في (أُصول الكافي) عن أهل البيت عليهم السلام: «إذا وُلِد المولود منّا رُفع له عمود نور، يرى

---

(١) الميزان ١٩: ٣١٠.

به أعمال العباد، وما يحدث في البلدان»[١]، إشارة إلى القوّة القدسيّة المودعة في نفوس الأئمّة عليهم السلام، فالإمام عليه السلام يعرف ماهيّة الصلاة، ومن الذي يسجد له نبيّ الإسلام صلى الله عليه وآله، ولم يَفُتْه أنّ هذا الحال هو أقرب أحوال النبيّ صلى الله عليه وآله مع مولاه عزّ شأنه، فكيف يشغله الإمامان على الأُمّة إن قاما وإن قعدا بنصّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله عن مخاطبة حبيبه سبحانه؟

ثانياً: أنّ الإمام عليه السلام لا يلهو ولا يلعب ـ كما في الحديث[٢]، وفي حديث آخر في الإمام أبي محمّد العسكري عليه السلام ... عن بهلول قال: بينما أنا ذات يوم في بعض شوارع المدينة وإذا بالصبيان يلعبون بالجوز واللوز، وإذا بصبيّ ينظر إليهم ويبكي، فقلت: هذا صبيّ يتحسّر على ما في أيدي الصبيان ولا شيء معه! فقلت: أَيْ بنيّ ما يبكيك؟ أشتري لك ما تلعب به؟ فرفع بصره إليّ وقال: يا قليل العقل، ما لِلّعب خُلِقنا، فقلت: فلِمَ إذاً خُلِقنا؟ قال: للعلم والعبادة، فقلت له: مِن أين لك ذلك؟! فقال: مِن قوله تعالى: ﴿**أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّما خَلَقْناكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنا لا تُرْجَعُون**﴾[٣].

ثالثاً: رواة هذه القصّة لا يُعتمد على نقلهم، فضلاً عن أنّها ضعيفة سنداً، فإنّ آل الزبير أكثروا فيما يحطّ بكرامة أهل البيت عليهم السلام، وقد أخرجهم علماء الرجال عن صفّ مَن يوثق به من الرواة[٤].

---

(١) الحدائق الناضرة ٥: ٣٣٨.

(٢) يراجع: وفاة الإمام الجواد عليه السلام للسيّد المقرّم: ٧٣، الحدائق الناضرة ٥: ٣٣٨.

(٣) وسيلة المآل للحضرمي الشافعي: ٤٢٦، الصواعق المحرقة: ١٢٤، جواهر العِقدَين: ٣٥٥، نور الأبصار للشبلنجي الشافعي: ١٩٤، أو ٣٣٨ ـ طبعة منشورات الشريف الرضي، عن: درر الأصداف، والآية في سورة المؤمنون: ١١٥.

(٤) السيّدة سكينة بنت الحسين عليه السلام للسيّد المقرّم: ٣٨.

فعاصم هو ابن بهدلة، وهو ابن أبي النجود؛ أحد القرّاء، وقد قال شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في كتابه (تهذيب التهذيب): كان عثمانيّاً سيّئ الحفظ، كثير الخطأ، مضطرب الحديث، وفيه نَكِرة[١].

وأمّا أبو بكر، فهو أخو زياد لأُمّه، وكان خارجاً عن طاعة أمير المؤمنين عليه السلام ويخذّل الناس عن نصرته يوم الجمل، وهو الذي ردّ الأحنف بن قيس عن نصرته يوم الجمل بافتعاله الحديث: ستكون بعدي فتنة، القاتل والمقتول في النار، قلت: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: لأنّه أراد قتل صاحبه.

وأمّا أبو هريرة، فإنّ أحاديثه كلّها لا تساوي فلساً، لأنّ دنيا معاوية أعمَتْه عن إبصار الحقّ، فلم يبال بالكذب[٢].

وهو الذي قال فيه أحمد أمين في (ضحى الإسلام)، والأُستاذ محمود أبو رية في كتابه (أبو هريرة شيخ المضيرة)، والعلّامة عبد الحسين الأميني في (الغدير): إنّ عمر بن الخطّاب سأله عن كثرة الحديث فضربه بالدرّة لجعلِه الأحاديث!

ونقل الأُستاذ الشهيد المطهّري رحمه الله أنّ رجلاً صاحب بصل في مكّة شكا كساد بيبع البصل، فوضع حديثاً هكذا: قال أبو هريرة: سمعت حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من أكل بصل عكّة في بكّة وجبت له الجنّة[٣]، فاشترى الناس بصله من حينه.

رابعاً: فإنّ في الروايات أنّه قال رسول الله: ما دريت ولم أعقل، وهما لا يناسبان شأن الرسول الأعظم الذي يخطب في حضور الناس.

---

(١) تهذيب التهذيب ٥: ٣٨.

(٢) الحدائق الناضرة ٥: ٣٢٩.

(٣) السيرة النبويّة ـ باللغة الفارسيّة ـ: ١٣٠، مجموعة آثار الأُستاذ الشهيد المطهّري ١٦: ١٠٤.

ج: رواية اغتسال موسى عليه السلام عرياناً وكذا أيّوب عليه السلام

وهي مخالفة لشأن الإنسان العادي فضلاً عن النبيّ موسى عليه السلام المرسل إلى بني إسرائيل، وقد نسبوا إليه أنّه يغتسل عرياناً ليرى بنو إسرائيل عورته، وهل هو إلّا انتقاص لشأن أنبياء الله تعالى، مع أنّ الله تعالى يقول: ﴿ **قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ** ﴾[١].

فقد روى أبو عبد الله البخاري في (صحيحه)، ومسلم بن الحجّاج النيسابوري في (صحيحه) أيضاً، وغيرهما من مشايخ المحدِّثين عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلّا أنّه آدر! فذهب مرّة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففرّ الحجر بثوبه، فخرج موسى في أثره يقول: ثوبي يا حجر، ثوبي يا حجر! حتّى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى فقالوا: والله ما بموسى من بأس. وأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً. فقال أبو هريرة: والله إنّه لندب بالحجر ستّةً أو سبعةً ضرباً بالحجر[٢].

وفي (صحيح البخاري) أيضاً في الباب نفسه: وعن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: بينا أيّوب يغتسل عرياناً فخرّ عليه جراد من ذهب، فجعل أيّوب يحتثي في ثوبه، فناداه ربّه: يا أيّوب، ألم أكن أُغنيتك عمّا ترى؟ قال: بلى وعزّتك، ولكن لا غنى بي عن بركتك[٣].

---

(١) النور: ٣٠.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٨٥ ـ وفي الطبعة الأُخرى: ٧٨ و٤: ١٩٠، صحيح مسلم ١٥: ١٣٥ و٤: ٢٧١.

(٣) صحيح البخاري ١: ١٨٥ ـ طبعة الرفاعي، وص٧٨ ـ طبعة مشكول، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

وفي (غريب الحديث): قال الرفاعي: آدِر أي: عظيم الخصيتين ومنتفخهما. والحجر قال سعيد بن جبير: هو الحجر الذي كان يحمله معه في الأسفار فيتفجّر منه الماء. وفي (الباب ١٩٥ من: الصحيح البخاري) هكذا: من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة، ومن تستّر فالتستّر أفضل.

وقال بهز، عن أبيه، عن جدّه، عن النبيّ ﷺ: اللّه أحقّ أن يَسْتَحْيِيَ منه في الناس.

وفي (صحيح مسلم بن الحجّاج ـ باب فضائل موسى): ... كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة، ينظر بعضهم إلى سوأة بعض، وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلّا أنّه آدَر. فذهب مرّة يغتسل فوضع ثوبه على حجر، ففرّ الحجر بثوبه، قال: فخرج موسى بأثره يقول: ثوبي حجر! حتّى نظرت بنو إسرائيل إلى سوأة موسى فقالوا: والله ما بموسى من بأس[1].

د: روايات وقوع الذباب في الإناء

ورد في روايات كثيرة في الصحاح الستّة وغيرها، بل وفي (حلية المتّقين) للعلّامة محمّد باقر المجلسي تدلّ على أنّ الذباب فيه الشفاء، وهذا أمر عجيب. فقد روى البخاري، وابن ماجة عن النبيّ ﷺ: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كلّه ثمّ ليطرحه، فإنّ في أحد جناحَيه شفاء، وفي الآخر داء».

وفي رواية أُخرى بزيادة: «وأنّه يتّقي بجناحه الذي فيه الداء».

وفي ثالثة: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليمقله فيه؛ فإنّ في أحد جناحيه سمّاً، وفي الآخر شفاء، وإنّه يقدّم السمّ ويؤخّر الشفاء».

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٥: ١٣٥ و٤: ٢٧١.

وفي رابعة: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه ثمّ لينزعه؛ فإنّ في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء».

وفي خامسة: فإنّه يتّقي جناحه الذي فيه الداء، فليغمسه كلّه»[١].

وهذا الحديث كما قال الأُستاذ أبو ريّة في كتابه (أبو هريرة شيخ المضيرة) معركة الآراء، فنقده المحقّقون والأطبّاء، ودافع عنه السلفيّون، فهل يمكن أن يقول الرسول صلى الله عليه وآله شيئاً ينفر عنه الطبع ؟[٢]

قال الشيخ محمود أبو ريّة في هامش الكتاب: يبدو أنّ أبا هريرة قد ذكر هذا الحديث وهو على إحدى الموائد الفاخرة ـ إذ كانت تروى في المناسبات ـ ورأى ذبابة وقعت في إحدى الأواني، وخشي أن يستقذر ألّا تكون فيها، فيفوته شهيّ طعامها، فقال هذا الحديث[٣].

أمّا الأُستاذ الشهيد مرتضى المطهّري فإنّه قال في قضيّة وضع الحديث خصوصاً على يد أبي هريرة: وإنّ كثيراً من الأحاديث الموضوعة من قبل هذا الرجل المضروب بدُرّة عمر بن الخطّاب.

وللأُستاذ أبي رية كلام في ختام البحث عن معركة حديث الذباب الذي ردّه أطبّاء مصر، نظير الدكتور سالم محمّد الكاتب في نقد الحديث، والدكتور محمّد توفيق صدقي، وأصرّت (مجلّة لواء الإسلام) وعلماء الأزهر على إثباته، وتكفير مَن ردّه كالدكتور وغيره. فراجع إن شئت.

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٠٠ و٧: ٣٣، سنن أبي داود ٤: ١٨٢ ـ ١٨٣ / ح ٣٨٤٤، سنن ابن ماجة ٢: ١١٥٩ / ح ٣٥٠٤.

(٢) أضواء على السنّة المحمّديّة: ٢٣٢، مقاييس نقد متون السنّة: ٤١٩، معرفة الإمام ١٨: ٣١٨.

(٣) شيخ المضيرة أبو هريرة الدوسي: ٢٢٣، ويراجع أيضاً: أضواء على السنّة المحمّديّة: ٢٣٢.

قاعدة في معرفة الحديث

ليعلم أنّه ليس كلّ ما صحّ سنده يكون متنه صحيحاً، ولا كلّ ما لم يصحّ سنده يكون متنه غير صحيح، وإذا قيل: إنّ هذا الحديث قد رواه البخاري وهو لا يروي إلّا ما كان صحيحاً؛ فإنّنا نردّ على ذلك بأنّه قد روى في كتابه ما عدّه هو صحيحاً عملاً بظاهر الإسناد لا ما ثبت أنّه صحيح في الواقع، ولذلك لا يلزم غيره ما اعتبره هو لنفسه.

قال الزين العراقي في (شرح ألفيّته): وحيث قال أهل الحديث: هذا حديث صحيح، فمرادهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الإسناد، لا أنّه مقطوع بصحّته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة. هذا هو الصحيح عند أهل العلم المحقّقين، ولهذه القاعدة قال ابن أبي ليلى: لا يفقه الرجل في الحديث حتّى يأخذ منه ويدع.

أمّا راوي هذا الحديث ـ وهو أبو هريرة ـ فقد ردّوا له أحاديث كثيرة في حياته وبعد مماته، حتّى التي صرّح بأنّه سمعها من النبيّ[1].

قال أبو ريّة: لكي يدرؤوا التهم عن بعض الصحابة الذين فتنتهم الدنيا أوردوا حديثاً يقول: أصحابي كالنجوم بأيّهم....

وهذا الحديث لا أصل له، ولهذا الحديث قصّة جرت بيني وبين الناصبي محبّ الدين الخطيب، فإنّه عندما ظهر كتابي (الأضواء) واطّلع فيه على فصل (عدالة الصحابة) قابلني غاضباً وقال: كيف تذكر ذلك بعد أن قال فيهم النبيّ ﷺ: أصحابي كالنجوم ـ الحديث، فقلت له: إنّك قد أوردت هذا الحديث في

---

(١) معرفة الإمام ١٨: ٣٢١، شيخ المضيرة أبو هريرة الدوسي: ٢٢١ ـ ٢٢٨.

تعليقاتك على كتاب (المنتقى) للذهبي ص ٧١ على أنّه صحيح، وقد طعنوا فيه، ومن كتّاب الطاعنين ابن تيميّة! فاشتدّ غضبه وقال: في أيّ موضع هذا الطعن؟! فقلت له: في نفس كتابك (المنتقى)! فكاد يتميّز من الغيظ وقال: في أيّ صفحة؟! قلت له: في صفحة (٥٥١) وفيها يقول ابن تيميّة: وحديث أصحابي كالنجوم ضعّفه أئمّة الحديث فلا حجّة فيه. وما كاد يقرأ هذا الكلام الذي أثبته هو بنفسه في كتاب حقّقه ونشره بين الناس، حتّى بُهِت واصفرّ وجهه، وقد قلت له قبل أن أُغادر مجلسه: إنّ كتاب (المنتقى) هذا سَجَّل عليك هذا الجهل وهذه الوصيّة إلى يوم القيامة.

وقال أبو رية أيضاً في كتابه (أضواء على السنّة المحمّديّة): وقال الغزالي في (المستصفى): وزعم قوم أنّ حالهم كحال غيرهم في لزوم البحث....

وقال قوم: حالهم العدالة في بداية الأمر إلى ظهور الحرب والخصومات، ثمّ تغيّرت الحال وسُفكت الدماء، فلابدّ من البحث؛ وممّا يتّكئ عليه من يعتقدون عدالة جميع الصحابة قولهم أنّ رسول الله ﷺ قال: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم.

وفي رواية: فأيّهم أخذتم بقوله... ولكنّ هذا الحديث باطل لا أصل له![1]

---

(١) أضواء على السنّة المحمّديّة: ٣٤٤ ـ الطبعة الثالثة، معرفة الإمام ١٨: ٢٩٨.

الفصل الثالث عشر
الروايات غير الفصيحة

ومن جملة القواعد والمعايير الصحيحة لمعرفة الحديث الموضوع عن غيره هو وجود اللحن في العبارة، أو ركّة في المعنى، أي كان اللفظ أو المعنى ركيكاً، فذلك يستحيل ولا يجوز صدوره عن أفصح من نطق بالضاد، هو وأهل بيته عليهم السلام. وهذه القاعدة يسهل إدراكها على المتمرّسين بهذا الفنّ، فإنّ للحديث ـ كما قال الربيع بن خَيثم ـ ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره.

قال العلّامة شهاب الدين بن حجر العسقلاني إمام هذا الفنّ: المدار في الركّة على ركّة المعنى، فحيثما وُجِدت دلّت على الوضع؛ وإن لم ينضمّ إليها ركّة اللفظ، لأنّ هذا الدين كلّه محاسن، والركّة ترجع إلى الرداءة. أمّا ركّة اللفظ فقط فلا تدلّ على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغيّر ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرّح بأنّه من لفظ النبيّ صلى الله عليه وآله فكاذب[1].

ومن الآثار التي صرّحوا بركاكتها، وعدم كونها فصيحةً ما نسبه القصّاصون والإسرائيليّون إلى آدم، فمن الإسرائيليّات ما رواه ابن حجر في تفسيره، وما ذكره

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٨٣، منهج نقد المتن: ٣٥٠ ـ طبع دار الفتح و٣٣٩ ـ طبع دار الآفاق.

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي من أنّ آدم لمّا قتل أحدُ ابنيه الآخرَ مكث مائة عام لا يضحك حزناً عليه، فأتى على رأس المائة فقيل له: حيّاك الله وبيّاك. وبُشّر بغلام، فعند ذلك ضحك. وكذلك ما ذكره من أنّه عليه السلام رثى ابنه بشعر، روى ابن جرير عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال: لمّا قتل ابنُ آدم أخاه بكى آدم فقال:

تَغيّرتِ البلادُ ومَن عليها ... فوَجهُ الأرضِ مُغْبرٌّ قبيحُ

تَغيّر كلُّ ذي لونٍ وطعمٍ ... وقلّ بشاشة الوجهُ المليحُ

قال السيوطي: وأخرج الخطيب، وابن عساكر عن ابن عبّاس قال: لمّا قتل ابنُ آدم أخاه قال آدم عليه السلام، وذكر البيتين السابقَين باختلاف قليل، فأجابه إبليس عليه اللعنة:

تَنحَّ عن البلادِ وساكِنيها ... فبي في الخلد ضاقَ بك الفسيحُ

وكنتَ بها وزوجُك في رخاءٍ ... وقلبُك من أذى الدنيا مَريحُ

فما ٱنْفكّت مُكايدتي ومكري ... إلى أن فاتك الثمنُ الربيحُ

وقد طعن في نسبة هذه الأشعار إلى نبيّ الله آدم الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال)، وقال: إنّ الآفة فيه من المخرمي أو شيخه[1].

وما الشعر الذي ذكروه إلّا منحول مختلق، والأنبياء لا يقولون الشعر، وصدق الزمخشري حيث قال: وروي أنّ آدم مكث بعد قتله مائة سنة لا يضحك، وأنّه رثاه بشعر، وهو كذب بحت، وما الشعر إلّا منحول ملحون، وقد صحّ أنّ الأنبياء عليهم السلام معصومون من الشعر[2]، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿**وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِى لَهُ**

---

(١) جامع التأويل ٦: ١٢٢، الدرّ المنثور ٢: ٢٧٦، الإسرائيليّات والموضوعات: ١٨٣.

(٢) الكشّاف ١: ٦٢٦.

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾[١].

وعن السيّد محمود الآلوسي في (تفسيره): وروي عن ميمون بن مهران، عن الحبر رضي الله عنه أنّه قال: من قال: إنّ آدم عليه السلام قال شعراً فقد كذب، إنّ محمّداً صلى الله عليه وآله والأنبياء عليهم السلام كلّهم في النهي عن الشعر سواء، ولكن لمّا قتل قابيلُ هابيلَ رثاه آدم بالسرياني، فلم يزل يُنقَل حتّى وصل إلى يعرب بن قحطان، وكان يتكلّم بالعربيّة والسريانيّة، فنظر فيه فقدّم وأخّر وجعله شعراً عربيّاً. وذكر بعض علماء العربيّة أنّ في ذلك الشعر لحناً، أو إقواء، أو ارتكاب ضرورة، والأَولى عدم نسبته إلى يعرب أيضاً، لما فيه من الركاكة الظاهرة[٢].

وفيه قال أبو شهبة: والحقّ إنّه شعر في غاية الركاكة، والأشبه أن يكون هذا الشعر من اختلاقِ إسرائيليٍّ ليس له من العربيّة إلّا حظّ قليل، أو قَصّاص يريد أن يستولي على القلوب بمثل هذا الهواء.

وممّن استعان لدعم بعض الروايات الضعاف بركاكة المتن الفقيه الإمامي الشيخ محمّد حسن النجفي المعروف بصاحب (الجواهر)، قال في شروط الرضاع: الثاني: الكمّيّة، إذ لا يكفي في التحريف مسمّى الرضاع إجماعاً بقسميه ونصوصاً مستفيضة، أو متواترة، بل ولا الرضعة الكاملة على المشهور بين الأصحاب شهرةً عظيمة كادت تكون إجمالاً، بل هي كذلك في محكيّ (الخلاف) و(نهج الحقّ) وعدّة مواضع من (التذكرة)، للنصوص المستفيضة أو المتواترة.

نعم، عن المصريّ في (دعائم الإسلام) أنّه روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه

---

(١) يس: ٦٩.

(٢) روح المعاني ٣: ٢٨٥.

قال: يحرم من الرضاع كثيره وقليله حتّى المصّة الواحدة. ثمّ قال: هذا قول بيّن صوابه لمن تدبّره ووفّق لفهمه، لأنّ الله تعالى شأنه يقول: ﴿**وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ**﴾[1]، والرضاع يقع على القليل والكثير.

وعن ابن الجنيد أنّه قال: قد اختلفت الرواية من الوجهين جميعاً في قدر الرضاع المحرّم، إلّا أنّ الذي أوجبه الفقه عندي واحتياط المرء لنفسه أنّ كلَّ ما وقع عليه اسم رضعة وهو مِلأة بطن الصبي إمّا بالمصّ، أو الوجور، محرّم للنكاح، إلّا أنّه قد استقرّ المذهب على خلافهما وعلى رميهما بالشذوذ، مع أنّه لا دليل لهما إلّا العمومات، ومكاتبة عليّ بن مهزيار في الصحيح لأبي الحسن عليه السلام يسأله عمّا يحرم من الرضاع، فكتب إليه: «قليله وكثيره حرام».

والضعيف برجال العامّة والزيديّة عن زيد بن عليّ، عن آبائه، عن عليّ عليهم السلام أنّه قال: «الرضعة واحدة كالمائة رضعة، لا تحلّ له أبداً».

والقويّ «الرضاع الذي ينبت اللحم والدم، هو الذي يرضع حتّى يتملّأ ويتضلّع».

والحسن المضمر: سألته عمّا يحرم من الرضاع قال: «إذا رضع حتّى يمتلئ بطنه، فإنّ ذلك ينبت اللحم والدم، وذلك الذي يحرم»[2].

لكنّ الجميع ـ كما ترى ـ ضرورة تخصيص العمومات، وقصور غيرها عن معارضة النصوص الصحيحة الصريحة المشهورة روايةً وفتوىً بما فيها من

---

(١) النساء: ٢٣.

(٢) وسائل الشيعة ٢٠: ٣٧٧ ـ ٣٧٨، طبعة مؤسسة آل البيت عليهم السلام، تهذيب الأحكام ٧: ٣١٦، الاستبصار ٣: ١٩٦.

الشذوذ، والضعف، والإرسال، والإضمار، والمكاتبة، وموافقة أهل الخلاف، ومخالفة أهل الحقّ، وركاكة متن الأُولَيين... كلّ ذلك مضافاً إلى انقراض القائل، واستقرار الإجماع بعدهما على خلافهما[١].

وممّا يمكن أن يكون موضوعاً هي الأدعية التي وردت في أيام شهر رمضان، نقل عن بعض الأكابر أنّها موضوعة قال وضعها رجل إيراني لا عربي لأنّ نصوصه غير فصيحة ولا تناسب القواعد الصحيحة العربيّة، ووضعها في القرون المتأخرة لأنها لا توجد في الكتب المتقدمة، ويحتمل وضعها من ناحية المخالفين لمدرسة أهل البيت عليهم السلام، لأنّهم عليهم السلام دأبهم في الدعاء الشروع والختم بالصلوات على محمّد وآله عليهم السلام وقريب من هذا ما قاله آية الله الأستاذ موسوي نژاد، فإنّه صرّح بأنّ هذه الدعوات لا تشابه نصوص الأئمّة عليهم السلام ومن كان له أدنى ذوق بالحديث يصدّق هذا، وصرّح الشيخ عباس القمي في (المفاتيح) بعدم اعتبار حديثه وهو المنقول والمنسوب إلى عبد الله بن عباس[٢].

---

(١) جواهر الكلام ٢٩: ٢٧٠.

(٢) مفاتيح الجنان: ٤٣٨ ـ في أعمال شهر رمضان.

الفصل الرابع عشر
الروايات المضطربة

روايات جمع القرآن

إن سألت: في أيّ زمن جُمع القرآن وسمّي مصحفاً وقرآناً؟ هل كما هو المشهور؛ جُمع القرآن ودوّن في زمن عثمان بن عفّان كما عليه أكثر علماء أهل السنّة والجماعة، أم أنّ هناك رأياً آخر؟ فإنّهم يعدّون من كرامات عثمان جَمْعَ القرآن وتدوينه للقرآن والمصحف الواحد، وإحراق سائر المصاحف، فإنّه أصدر دستوراً حتّى دوّن القرآن وكتب منه نسخاً، وأرسل النسخ إلى كلّ البلاد، وبقي عنده النسخة الإمام، يعني نسخة الأصل، هذا هو المجمل في القول الأوّل، ويطلب تفصيله من الكتب المعدّة لأمر العلوم القرآنيّة[1] ك(التمهيد) للأُستاذ محمّد هادي معرفت، و(البيان) لآيةالله الخوئي، و(الميزان) للعلّامة الطباطبائي، و(الإتقان)، وغيرها من الكتب. وممّن قال بهذا الرأي الغير صائب العلامة الطباطبائي في (الميزان)، والأستاذ محمد هادي معرفت في (التمهيد)، وسائر كتبه[2].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ـ المقدّمة، البيان: ٢٤٣، مناهل العرفان ١: ٢٣٩، تاريخ القرآن لرامیار: ٢١١ ـ ٢٩٦.

(٢) الميزان ١٢: ١٠٨، تلخيص التمهيد ١: ١٤٧، التمهيد ١: ٢٨٣، علوم القرآن عند المفسرين ١: ٣٧٨، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان: ١١٤.

ومقابل رأي هؤلاء هناك رأي آخر قد أصرّ عليه علماء الشيعة رادّين على مَن قال بالقول الأوّل، مثل: السيّد المرتضى، وآية الله الخوئي وتلميذه الصادقي في (تفسير الفرقان)، والنهاوندي، والبلاغي، وغيرهم(١).

ويعتقد هؤلاء أنّ الروايات الدالّة على أنّ عثمان جمع القرآن؛ موضوعة، وأنّه لم يجمع القرآن ولم يدوّنه، بل القرآن كان مدوّناً ومجموعاً في عصر الرسول الأعظم ﷺ. وهنا ننقل كلاماً عن العلّامة ذي الفنون أبي الحسن الشعراني في هامش ترجمة (نفس المهموم)، فإنّه علّق على هذا الكتاب تعاليق قيّمة، كما أنّ تعاليقه على (الوافي) و(الوسائل) قيّمة، فالشعراني عالم وذو فنون قلّما يوجد نظيره.

فقد قال: وموضوع جمع القرآن في عصر عثمان صار سبباً وذريعة لعدّةٍ ادّعَوا التحريف في القرآن، وإنّ إثبات التحريف جاء عن كيفيّة جمع القرآن، فإنّ جمع القرآن على أيدي عدّة أفراد يكون مدعاة للتحريف والتغيير فيه، فهذا هو المحدّث الكبير الميرزا حسين النوري في كتابه المعروف الذي ادّعى فيه التحريف في القرآن وقد ادّعى بعض أساتذتنا أنّه ألّفه دفاعاً عن التحريف، ولكن هذا يكشف عن عدم مطالعته للكتاب والمؤلّفات حوله، فإنّه ادّعى أنّ جمع القرآن على الكيفيّة الخاصّة المحكيّة يدلّل على وقوع التحريف فيه، فهم زعموا أنّ جمع القرآن كان بأمر من أبي بكر بعد أن قُتِل سبعون رجلاً من القرّاء في بئر معونة، وأربعمائة في حرب اليمامة، فخِيف على القرآن من الضياع وذهابه من

---

(١) آلاء الرحمن ١: ٤٩، نفحات الرحمن ١: ٨، علوم القرآن عند المفسرين ١: ٣٧٥، مجمع البيان: ١: ١٥، اللوامع الإلهيّة في المباحث الكلامية: ٤٩١ ـ تعليقات على الكتاب.

صدور الناس، فتصدّى عمر وزيد بن ثابت فجمع القرآن من العُسب والرقاع واللِّخاف، ومن صدور الناس، وقد شرطوا على كونه من القرآن شهادةَ شاهدَين بأن يشهدوا على أنّ الآيات من القرآن، وقد صُرِّح بذلك في مجموعة من الروايات.

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الطريقة تقتضي فوات شيء منهم لأنّهم غير معصومين، والحال نفسها جرت عند جمع روايات الرسول الأعظم، فإنّهم منعوا الناس أوّلاً من كتابة الحديث، ثمّ بعد ذلك جمعوها من صدور الناس، فصار هناك تعارض في الروايات، وبعد ذلك ضياعُ كثير من الروايات، وقد نقلت بالمعنى. لذا فلا يبقى في مورد القرآن مجال للتردّد من فوت آيات، بل أوراق من القرآن. وقد أجاب عن هذه الشبهة العلماء المحقّقون، كآية الله الخوئي في تفسيره (البيان)، وجوابه مبتنٍ على موضوعيّة روايات الجمع، بل القرآن كان في عصر الرسول الأعظم مجموعاً، وهكذا أجاب عنه كلّ من ألّف في حقل التحريف والدفاع عنه، فإنّ المؤلّفات فيه كثيرة. كما أجاب عنه آية الله معرفت بوجه آخر، فإنّه من القائلين بجمع القرآن في عصر عثمان، والعلّامة الطباطبائي في (الميزان)، فالجميع أجابوا عن الشبهات كلّيّاً وجزئيّاً.

وهنا ننقل بعض أحاديث الجمع، وإن لم يكن هذا استقصاءً لها.

أحاديث جمع القرآن[1]:

١ ـ روى زيد بن ثابت قال: أُرسل إلى أبي بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطّاب عنده، قال أبو بكر: إنّ عمر أتاني فقال: إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة

---

(١) صحيح البخاري ٦: ١٠٢، صحيح مسلم ٧: ١٤٩، منتخب كنز العمّال ٢: ١٥، جامع البيان ١: ٢٠، المصاحف: ٢٤.

بقرّاء القرآن، وإنّي أخشى أن يستحرّ القتل بالقرّاء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإنّي أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله؟ قال عمر: هذا والله خير. فلم يزل عمر يراجعني حتّى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر.

قال زيد: قال أبو بكر: إنّك رجل شابّ عاقل لا نتّهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فتتبّعِ القرآنَ فاجمعه، فوالله لو كلّفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علَيّ ما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتّى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر، فتتبّعتُ القرآن أجمعه من العُسب واللِّخاف وصدور الرجال، حتّى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره:

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ * فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾[1].

حتّى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتّى توفّاه الله، ثمّ عند عمر حياته، ثمّ عند حفصة بنت عمر.

٢ ـ روى ابن شهاب أنّ أنس بن مالك حدّثه: أنّ حُذَيفة بن اليمان قَدِم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينيّة وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين! أدرك هذه الأُمّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلافَ اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى

---

(١) التوبة: ١٢٨ و١٢٩.

حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثمّ نردّها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيدَ بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحرث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيّين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنّما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتّى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كلّ أُفق بمصحف ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة أو مصحف أن يُحرَق[1].

قال ابن شهاب: أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال: فُقد آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، التمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ**﴾[2]، فألحقناها في سورتها في المصحف.

٣ ـ وروى ابن أبي شيبة بإسناده عن عليّ قال: «أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر، إنّ أبا بكر أوّل مَن جمع ما بين اللوحين».

٤ ـ وروى ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله وخارجة: أنّ أبا بكر كان جمع القرآن في قراطيس، وكان قد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فأبى، حتّى استعان عليه بعمر ففعل، فكانت الكتب عند أبي بكر حتّى توفّي، ثمّ عند عمر حتّى توفّي، ثمّ عند حفصة زوج النبيّ ﷺ فأرسل إليها عثمان فأبت أن تدفعها، حتّى عاهدها لَيَرُدّنّها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخ عثمان هذه المصاحف ثمّ ردّها إليها

---

(١) صحيح البخاري ٦: ٩٩.

(٢) الأحزاب: ٢٣.

فلم تزل عندها... الخبر[١].

٥ ـ وروى هشام بن عروة، عن أبيه قال: لمّا قُتل أهل اليمامة أمر أبو بكر عمر ابن الخطّاب وزيد بن ثابت فقال: اجلسا على باب المسجد فلا يأتينّكما أحد بشيء من القرآن تُنكرانه يشهد عليه رجلان إلّا أثبتُّماه، وذلك لأنّه قُتل باليمامة ناس من أصحاب رسول الله ﷺ قد جمعوا القرآن[٢].

٦ ـ وروى محمّد بن سيرين، قال: قُتل عمر ولم يجمع القرآن[٣].

٧ ـ وأخرج ابن أبي داود من طريق الحسن أنّ عمر بن الخطّاب سأل عن آية من كتاب الله، فقيل: كانت مع فلان فقُتل يوم اليمامة، فقال: إنّا للّه. وأمر بالقرآن فجُمع، فكان أوّل مَن جمعه في المصحف[٤].

٨ ـ وروى يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: أراد عمر بن الخطّاب أن يجمع القرآن فقام في الناس، فقال: من كان تلقّى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأتنا به. وكانوا كتبوا في الصحف والألواح والعُسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتّى يشهد شهيدان، فقُتل وهو يجمع ذلك إليه، فقام عثمان فقال: من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به، وكان لا يقبل من ذلك شيئاً حتّى يشهد عليه شهيدان، فجاءه خُزيمة بن ثابت، فقال: إنّي رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوها، قالوا: وما هما؟ قال: تلقّيت من رسول الله ﷺ:

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٤٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ١: ١٦٢.

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ...﴾[١] إلى آخر السورة، فقال عثمان: وأنا أشهد أنّهما من عند الله، فأين ترى أن نجعلهما؟ قال: اِختم بهما آخر ما نزل من القرآن. فخُتِمت بهما براءة[٢].

٩ ـ وروى عبيد بن عمير قال: كان عمر لا يثبت آية في المصحف حتّى يشهد رجلان، فجاءه رجل من الأنصار بهاتين الآيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾ إلى آخرها، فقال عمر: لا أسألك عليها بيّنة أبداً، كذلك كان رسول الله[٣].

١٠ ـ وروى سليمان بن أرقم، عن الحسن وابن سيرين وابن شهاب الزهري، قالوا: لمّا أسرع القتل في قرّاء القرآن يوم اليمامة قُتل منهم يومئذ أربعمائة رجل، لقي زيد بن ثابت عمر بن الخطّاب، فقال له: إنّ هذا القرآن هو الجامع لديننا، فإن ذهب القرآن ذهب ديننا، وقد عزمتُ على أن أجمع القرآن في كتاب، فقال له: انتظر حتّى أسأل أبا بكر. فمضيا إلى أبي بكر فأخبراه بذلك، فقال: لا تعجل حتّى أُشاور المسلمين. ثمّ قام خطيباً في الناس فأخبرهم بذلك، فقالوا: أصبت. فجمعوا القرآن، فأمر أبو بكر منادياً فنادى في الناس: مَن كان عنده شيء من القرآن فليجئ به... الخبر[٤].

١١ ـ وروى خزيمة بن ثابت قال: جئت بهذه الآية: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾ إلى عمر بن الخطّاب وإلى زيد بن ثابت، فقال زيد: من يشهد معك؟

---

(١) التوبة: ١٢٨.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ٢٤٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

قلت: لا والله ما أدري، فقال عمر: أنا أشهد معه على ذلك[١].

١٢ ـ وروى أبو إسحاق عن بعض أصحابه قال: لمّا جمع عمر بن الخطّاب المصحف سأل: مَن أعربُ الناس؟ قيل: سعد بن العاص، فقال: من أكتَبُ الناس؟ فقيل: زيد بن ثابت، قال: فَلْيُملِ سعيد وليكتب زيد. فكتبوا مصاحف أربعة، فأنفذ مصحفاً منها إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، ومصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الحجاز[٢].

١٣ ـ وروى عبد الله بن فضالة قال: لمّا أراد عمر أن يكتب الإمام أقعد له نفراً من أصحابه وقال: إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلغة مُضَر، فإنّ القرآن نزل على رجل من مضر[٣].

١٤ ـ وروى أبو قلابة قال: لمّا كان في خلافة عثمان جعل المعلّم يعلّم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون ويختلفون حتّى ارتفع ذلك إلى المعلّمين، حتّى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان، فقام خطيباً فقال: أنتم عندي تختلفون وتلحنون، فمن نأى عنّي من الأمصار أشدّ اختلافاً وأشدّ لحناً، فاجتَمِعوا يا أصحاب محمّد فاكتبوا للناس إماماً.

قال أبو قلابة: فحدّثني مالك بن أنس، قال أبو بكر بن أبي داود: هذا مالك بن أنس جدّ مالك بن أنس. قال: كنت فيمن أُملي عليهم، فربّما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقّاها من رسول الله ﷺ ولعلّه أن يكون غائباً، أو في بعض

---

(١) المصدر نفسه: ٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

البوادي فيكتبون ما قبلها وما بعدها ويَدَعون موضعها حتّى يجيء أو يرسل إليه، فلمّا فرغ من المصحف كتب إلى أهل الأمصار: إنّي قد صنعت كذا وصنعت كذا، ومحوت ما عندي فامحوا ما عندكم[١].

١٥ ـ وروى مصعب بن سعد قال: قام عثمان يخطب الناس فقال: أيّها الناس، عهدكم بنبيّكم منذ ثلاث عشرة وأنتم تمترون في القرآن، تقولون: قراءة أُبي، وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما تقيّم قراءتك، فأعزمُ على كلّ رجل منكم كان معه من كتاب الله شيء لمّا جاء به، فكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن حتّى جمع ذلك كثرة، ثمّ دخل عثمان ودعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم: لسمعت رسول الله وهو أملّه عليك فيقول: نعم، فلمّا فرغ من ذلك عثمان قال: مَن أكتبُ الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت، قال: فأيّ الناس أعرَب؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فَلْيُملِ سعيد، وليكتبْ زيد. فكتب زيد، وكتب مصاحف ففرّقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب محمّد ﷺ يقول: قد أحسن[٢].

١٦ ـ وروى أبو المليح قال: قال عثمان بن عفّان حين أراد أن يكتب المصحف: تملي هذيل، وتكتب ثقيف[٣].

١٧ ـ وروى عبد الأعلى بن عبد الله بن عبد الله بن عامر القرشي، قال: لمّا فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً من

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ٢٤٥.

(٣) المصدر نفسه.

لحن ستقيمه العرب بألسنتها[١].

هذه بعض الروايات التي وردت في كيفيّة جمع القرآن، وجاء آية الله الخوئي ببعض آخر، وذكرها العلماء في جوامعهم المؤلّفة في علوم القرآن كـ (الإتقان) وغيره[٢].

وهذه الروايات ناقشها العلماء ـ خصوصاً آية الله الخوئي ـ مناقشات علميّة نذكرها بشكل ملخّص، فمن أراد التفصيل فَلْيرجع إلى كتاب (البيان)، ونحن نشير إلى ذلك بنقاط:

ألف: إنّ أحاديث جمع القرآن متناقضة في أنفسها، فلا يمكن الاعتماد على شيء منها، وتناقضها في جمع القرآن في المصحف:

١ ـ هل كان في زمن أبي بكر ـ كما في بعض الروايات ـ أم في زمن عمر كما في بعض آخر، أم في زمن عثمان كما عليه البعض؟!

٢ ـ من تصدّى لجمع القرآن زمن أبي بكر: هل هو زيد بن ثابت، أو أبو بكر نفسه، أو زيد وعمر؟! ففي كلٍّ رواية أو أكثر!

٣ ـ هل فُوّض لزيد جمع القرآن؟ فالظاهر من الرواية الأُولى أنّ المفوّض هو أبو بكر، وبعضها يقول: إنّ الكتابة كانت بشهادة شاهدين حتّى إنّ عمر جاء بآية

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مباحث في علوم القرآن لمنّاع القطّان: ١١٣، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح: ٦٥، تاريخ القرآن لراميار: ٢٩٧، الإتقان ١: ٢٠٤، مقدّمة آلاء الرحمن ١: ٢٥، تاريخ وعلوم القرآن: ١٥٧، منتخب كنز العمّال ٢: ١٥، المصاحف: ٦، جامع البيان ١: ٢١، الكامل ٣: ٥٦، تاريخ القرآن لمعرفت: ٨٦، التسهيل لعلوم التنزيل ١: ٤، مقدّمتان في علوم القرآن: ٦٣، تاريخ القرآن: ٨٦، المدخل لدراسة القرآن: ٣٢٠، المرشد الوجيز: ٧٠، البرهان ١: ٢٣٤ للزَّرْكشي، مناهل العرفان ١: ٢٤٣، أدوار الفقه ١: ٢٥٢، التراتيب الإداريّة ـ الباب الرابع والأربعون.

الرجم فلم تُقبَل منه!

٤ ـ هل بقي من الروايات ما لم يُدوَّن إلى زمان عثمان؟ صريحُ بعضها عدمُ البقاء، وصريح بعض آخر بقاؤها!

٥ ـ من أيّ مصدر جمع عثمان المصحف؟ ففي بعض الروايات اعتمد على الصحف التي جمعها أبو بكر، وصريح بعضها أنّ الجمع كان على الشهادة!

٦ ـ هل نقص عثمان شيئاً ممّا كان مدوّناً قبله؟ صريح بعض الروايات أنّه محا شيئاً ممّا دُوّن قبله، وصريح بعض أنّه لم ينقص شيئاً!

٧ ـ مَن الذي طلب من أبي بكر جمع القرآن: هل هو عمر، أم زيد وعمر؟ ففي كلٍّ رواية!

٨ ـ مَن جمع المصحف الإمام وأرسل منه نسخاً إلى البلاد: هل هو عثمان كما هو المشهور، أم عمر كما هو صريح الرواية الثانية؟!

٩ ـ متى أُلحقت الآيتان بآخر سورة براءة؟ ظاهر بعض الروايات أنّ إلحاقهما كان في زمان أبي بكر، وبعض على أنّه في عهد عمر!

١٠ ـ مَن أتى بهاتين الآيتين: هل هو أبو خزيمة، أم خزيمة بن ثابت؟! وهما رجلان ليس بينهما نسبة أصلاً، على ما ذكره ابن عبد البرّ[1].

١١ ـ بماذا ثبت أنّهما من القرآن: بشهادة الواحد، أم بشهادة عثمان معه، أم بشهادة عمر معه؟

١٢ ـ مَن عيّنه عثمانُ لكتابة القرآن وإملائه: هل هو زيد، وابن الزبير، وسعيد ابن عبد الرحمن، أو غيرهم؟! ففي الروايات اختلاف كثير!

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١: ٥٦.

ب: تعارض الروايات المذكور مع ما دلّ على أنّ القرآن قد جمع وكُتب على عهد رسول الله ﷺ، فهناك روايات تدلّ على أنّ القرآن جُمع على عهد رسول الله ﷺ[1] أضف إلى ذلك أنّ أخبار الثقلين المتظافرة تدلّنا على أنّ القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله ﷺ، ولتفصيل المطلب راجع (البيان) لآية الله الخوئي، و(حقائق هامّة حول القرآن الكريم) للأُستاذ جعفر مرتضى العاملي.

ج: تعارض أحاديث الجمع مع الكتاب، قال الميرزا أبو الحسن الشعراني في هامش (نفس المهموم): إنّ إطلاق لفظ الكتاب على القرآن في كثير من آياته الكريمة، وفي قول النبيّ ﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي» ونفس عدم وجود البسملة في سورة براءة وكتابتها في سائر السور، دليل على أنّ القرآن قد جُمع في زمن رسول الله ﷺ، فإنّ الآيات الشريفة دالّة على أنّ سور القرآن كانت متميّزة بين الناس، فإنّ النبيّ ﷺ قد تحدّى الكفّار والمشركين على الإتيان بِمِثل القرآن، وبعشر سورٍ مثله مُفترَيات، وبسورةٍ مِن مِثله، وهل معنى ذلك إلّا أنّ سور القرآن كانت في متناول أيديهم.

د: مخالفة أحاديث الجمع مع حكم العقل، حيث عظمة القرآن من جهة، واهتمام النبيّ ﷺ بحفظه وقراءته، واهتمام المسلمين بما اهتمّ به الرسول. قال العلّامة الشعراني: إنّ الروايات الكثيرة الدالّة على ثواب القرآن على ختمه وغيرها، كلّها ينافي تلك الروايات، ويساعد العقل على أنّ القرآن قد جُمع.

وعن آية الله الخوئي: هنا قرائن تدلّ العقل على جمعه زمن الرسول ﷺ:

١ ـ بلاغة القرآن، فإنّ العرب تجمع أشعارهم البليغة، فكيف بالقرآن!

---

(١) منتخب كنز العمّال ٢: ٤٨.

٢ ـ إظهار النبيّ رغبةً بحفظ القرآن والاحتفاظ به.

٣ ـ حفظ القرآن صار سبباً لارتفاع شأن الحافظ بين الناس.

٤ ـ الأجر والثواب الذي يستحقّه القارئ.

فهذه أهمّ العوامل التي تبعث على حفظ القرآن.

وإنّ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ينقل في (الإتقان) عن (الطبقات الكبرى) لابن سعد: أنّ رسول الله ﷺ زار أُمّ ورقة وسمّاها: الشهيدة، وكانت قد جمعت القرآن، وهي التي قالت لرسول الله حين غزا بدراً: أتأذن لي فأخرج معك أُداوي جرحاكم، وأُمرّض مرضاكم، لعلّ الله يهدي لي الشهادة؟ فقال: «إنّ الله مهّد لكِ الشهادة»[1]، وأمّا حفظ السور متفرّقةً فهو أمر كان شائعاً في عهد رسول الله ﷺ.

٥ ـ مخالفة أحاديث الجمع للإجماع: قال جلال الدين السيوطي: أجمع المسلمون على أنّ القرآن قد ثبت بالتواتر، أفلا يكون القطع بلزوم القرآن متواتراً سبباً للقطع بكذب هذه الروايات أجمع؟[2]

٦ ـ أحاديث الجمع مستلزمة لتحريف القرآن بالزيادة أيضاً، فإنّها لو صحّت وأمكن الاستدلال بها على التحريف من جهة النقص لكان اللّازم على المستدِلّ أن يقول بالتحريف من جهة الزيادة في القرآن أيضاً، لأنّ كيفيّة الجمع المذكور تستلزم ذلك، فهل باؤك تجرّ وبائي لا تجرّ؟![3]

فتَلخَّص ممّا ذكرنا أنّ إسناد الجمع إلى الخلفاء أمر موهوم مخالف للكتاب

---

(١) الإتقان ١: ١٢٥، الجامع لأحكام القرآن ١: ٥٦.

(٢) الإتقان ٢: ١٠٠.

(٣) مثل معروف، يعني فعلُك صحيح، وفعلي ليس بصحيح!

والسنّة والإجماع والعقل، وخصوصاً الاضطراب الشديد في الروايات يمنع عن الأخذ بمضمونها، فقلّما توجد رواية لا تُعارَض مع رواية أُخرى، فما فعَلَه عثمان هو جمع الناس على قراءة واحدة[1].[2]

---

(١) البيان: ٢٥٨، القرآن الكريم وروايات المدرستين ٢: ٧، صيانة القرآن من التحريف: ١٩٧، التحقيق في نفي التحريف عن القرآن: ١٥١ ـ ٢١١، الفصول المهمّة في تأليف الأُمّة: ١٦٦، مصباح الأُصول ٢: ١٢٣، علوم القرآن للحكيم: ١٤، الفقه حول القرآن الكريم: ٥٦، سعد السعود: ١٩٢، تلخيص التمهيد ١: ١٥٥، موسوعة طبقات الفقهاء ـ المقدّمة، القسم الأوّل: ٣٦، مقدّمة تفسير القرآن، آراء حول القرآن: ٨٣، نهاية الأفكار ٣: ١٩، تاريخ القرآن للزنجاني، مفتاح الكرامة ٢: ٣٩٠، رسالة في حفظ الكتاب عن شبهة القول بالتحريف، أنيس الأعلام في نصرة الإسلام ٦: ٣٧٥، تنقيح المقال ١: ٤٢٦، القرآن والكتب الإسلاميّة الأُخرى ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٦٢٦، مدخل التفسير: ١٨٣، عليّ بن موسى الرضا عليهما السلام والقرآن الحكيم: ١١، الشيعة في الميزان: ٤١٣، تهذيب الأُصول ٢: ١٦٥، نثر طوبى: ١٨٠، معالم المدرستين ١ ـ ٢: ١١، أُكذوبة تحريف القرآن: ٥٨، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣: ٣١٢، أُسطورة التحريف أم عدم قبول القرآن التحريف ـ باللغة الفارسيّة ـ: ١٣٢، الدفاع عن الكافي ج٢، مقدّمة تفسير البلاغي (آلاء الرحمن) ١: ٢٩، مقدّمة تفسير شبّر: ١٣، البرهان على عدم تحريف القرآن: ١٤٧، حقائق هامّة حول القرآن الكريم: ١٦٠، ثلاث مقالات للبهشتي ـ باللغة الفارسيّة ـ: ٥٣، القرآن لن يحرّف أبداً ـ باللغة الفارسيّة ـ: ١٠٤، الأُصول العامّة للفقه المقارن: ٩٩، أُصول الفقه للمظفّر ٢: ٥١، الإلهيّات، الإيرانيّون والأدب العربي ١: ٢، حقائق الأُصول ٢: ٨٧، رياض السالكين ٥: ٣٩١، الجديد في تفسير القرآن المجيد ٣: ١٧٢، الأمثل ٨: ٢٠، بحوث مع أهل السنّة والسلفيّة، دائرة المعارف الإسلاميّة الشيعيّة ٣: ٣١٠، دائرة معارف الأعلمي ـ كلمة القرآن.

(٢) لعلّه أفضل ما كُتب في هذا الموضوع هو كتاب (جمع القرآن ـ نقد الوثائق، وعرض الحقائق / في جزءين) لسماحة السيّد علي الشهرستاني، وقد طُبع من قِبل العتبة العبّاسيّة المقدّسة ـ كربلاء المعلّاة ـ قسم الكلام والعقيدة من المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجيّة، في ما يقرب من ألف صفحة تقريباً.

الفصل الخامس عشر
الروايات المخالفة لإجماع أهل البيت عليهم السلام

الف: روايات الأذان

توجد في كتب أحاديث أهل السنّة والإماميّة طائفتان من الروايات: إحداهما تدلّ على أنّ الأذان وحي وأمر إلهيّ، دستورٌ عُلْويّ، نزل على قلب الرسول الأمين. والأُخرى صرّحت بأنّ الأذان هو كان رؤيا رآها إنسان عاديّ ذكرها للرسول صلى الله عليه وآله فقَبِلها منه، فجعل نومه علامة وشعاراً للمسلمين. ونحن نذكر الروايات ونبيّن علّاتها، وآراء العلماء حولها، فإنّ لتشخيص الرواية الصحيحة عن الفاسدة ملاكات ومعايير، فالنقد متوجّه إليها بمعاييرها الأنيقة.

ونبيّن إن شاء الله أنّ الأذان عند المشهور من أهل السنّة هو نوم، وفي بعض ما جاء عنهم تعليم من رسول الله صلى الله عليه وآله كما في (السنن الصغرى)، وأمّا عند أهل البيت عليهم السلام فهو وحي إلهيّ على قلب الرسول للناس.

الأذان لغة وشرعاً

الأذان لغة: الإعلام، قال إسماعيل بن حمّاد الجوهري في (صحاح اللغة): أَذِن

بمعنى عَلِمَ، ومنه: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[١]. وأذن له أذَناً: استمع له، والأذان: الإعلام، وأذان الصلاة معروف والأذِين مِثله [المؤذِّن]، وقد أذّن أذاناً، والمِئذنة: المنارة[٢].

الأذان عند أهل البيت عليهم السلام

الأذان شرعاً: الإعلام بأوقات الصلاة بألفاظ مخصوصة، فعن العلّامة الحلّي في (تذكرة الفقهاء)[٣]، والشيخ محمّد جواد مغنية: قد شُرّع في السَّنة الأُولى من الهجرة النبويّة في المدينة المنوّرة، وسبب تشريعه عند الشيعة أنّ جبرئيل هبط به من عند الله على الرسول الأعظم[٤]، فهو عند أهل البيت عليهم السلام مستفاد من الوحي على لسان جبرئيل عليه السلام تلقيناً. وعند أهل السنّة أنّ عبد الله بن زيد رأى في المنام مَن علّمه الأذان، فعرض رؤياه على النبيّ صلى الله عليه وآله فأقرّها، والروايات من مكتب أهل البيت عليهم السلام على أنّه وحي، كثيرة.

ففي رواية نقلها الشيخ أبو جعفر الطوسي في (الاستبصار): عن محمّد بن عليّ ابن محبوب، عن عليّ بن السندي، عن ابن أبي عُمَير، عن عمر بن أُذينة، عن زرارة والفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لمّا أُسري برسول الله صلى الله عليه وآله فبلغ البيت المعمور وحضرت الصلاة، فأذّن جبرئيل عليه السلام وأقام، فتقدّم رسول الله صلى الله عليه وآله وصفَّ الملائكةُ والنبيّون خلف رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: فقلنا له: كيف أذّن؟ فقال...

---

(١) البقرة: ٢٧٩.

(٢) صحاح اللغة ٦: ٢٠٦٨.

(٣) تذكرة الفقهاء ٣: ٣٨.

(٤) الفقه على المذاهب الخمسة: ١٠١.

الحديث[١].

وفي (الكافي) عن الصادق عليه السلام: لمّا هبط جبرئيل عليه السلام بالأذان على رسول الله صلى الله عليه وآله كان رأسه في حِجر عليّ عليه السلام، فأذّن جبرئيل عليه السلام وأقام، فلمّا انتبه رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يا عليّ، سَمِعت؟ قال: نعم، قال: حَفِظت؟ قال: نعم، قال: أُدعُ بلالاً فعلّمه. فدعا عليّ عليه السلام بلالاً فعَلَّمه[٢].

فهذه الروايات الكثيرة موافقة لنصّ القرآن، وقد قال الله تعالى: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾[٣].

ولأنّ الأُمور الشرعيّة منوطة بالمصالح، والفطنة البشريّة تعجز عن إدراكها، ولا يعلمها مفصّلةً إلّا الله تعالى، فلا خِيَرةَ فيها للنبيّ صلى الله عليه وآله، ولأنّ ما هو أقلّ منها ذكراً مستفاد من الوحي، فكيف هذا المهمّ![٤]

فعن العلّامة محمّد باقر المجلسي في (بحاره): اِعلم أنّ الأصحاب اتّفقوا على أنّ الأذان والإقامة إنّما شُرِّعا بوحي من الله، وأجمعت العامّة على نسبة الأذان إلى رؤيا عبد الله بن زيد في منامه!...

قال ابن أبي عقيل: أجمعت الشيعة على أنّ الصادق عليه السلام لعن قوماً زعموا أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أخذ الأذان من عبد الله بن زيد، فقال: «ينزل الوحي على نبيّكم

---

(١) الاستبصار ١: ٣٠٥، الكافي ٣: ٣٠٢/ح١ وفيه: «خَلْفَ محمّد صلى الله عليه وآله»، تهذيب الأحكام ٢: ٦٠/ح٢١٠.

(٢) الكافي ٣: ٣٠٢/ح٢، من لا يحضره الفقيه ١: ١٨٣، تهذيب الأحكام ٢: ٢٧٧.

(٣) النجم: ٣ و٤.

(٤) تذكرة الفقهاء ٣: ٣٨.

فيزعمون أنّه أخذ الأذان من عبد الله بن زيد!»[١].

وفي فضل الأذان: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة على كُثبان المسك يوم القيامة يغبطهم الأوّلون والآخرون: رجل ينادي بالصلوات الخمس في كلّ يوم وليلة، ورجل يؤمّ قوماً وهم به راضون، وعبد أدّى حقّ الله وحقّ مواليه».

وقال عليه السلام: «من أذّن اثنتي عشرة سنةً وجبت له الجنّة، وكُتِب له بكلّ أذان ستّون حسنة، وبكلّ إقامة ثلاثون حسنة».

ومن طريق الخاصّة قول الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: مَن أذّن في مصر من أمصار المسلمين سنةً وجبت له الجنّة».

وهناك روايات أُخَر كثيرة وردت في فضل الأذان[٢].

الأذان عند أهل السنّة

تقدّم أصل الأذان والإقامة عند الخاصّة، وأمّا أهل السنّة ـ على حسب رواياتهم ـ فيعتقدون أنّ الأذان هو رؤيا من بشر، لا وحي منزل، وأخيراً كتب الأُستاذ السيّد علي الشهرستاني كتاباً مفصّلاً حول الأذان، وقام بنقد ما رواه العامّة من حيث المتن والسند بشكل مفصّل، فجمهور أهل السنّة اعتقدوا واتّفقوا على أنّ الأذان ليس وحياً، بل هو رؤيا! نعم، فهل رؤيا إنسان يقترف كلّ يوم ذنوباً كثيرة تكون رؤيته صادقة؟! وهم يَرْوون في صحاحهم ومسانيدهم وجوامعهم الروائيّة القديمة والحديثة أنّ محمّد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه قال: حدّثني

---

(١) بحار الأنوار ٨٤: ١٢١ ـ ١٢٣، سفينة البحار ١: ٤٣ ـ باب أذن.

(٢) الكافي ٣: ٣٠٧ / ح٢٧ ـ ٣١، عوالي اللآلئ ٤: ١٦، سنن الترمذي ٤: ٦٧٩، مسند أحمد ٢: ٢٦، سنن ابن ماجة ١: ٢٤١، المستدرك على الصحيحين ١: ٢٠٥، من لا يحضره الفقيه ١: ١٨٥، تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٣، ثواب الأعمال: ٥٢، تذكرة الفقهاء ٣: ٤٠، مناهج المتّقين: ٦١.

أبي عبد الله بن زيد قال: لمّا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بالناقوس يُعمَل لِيُضرَب به لجمعِ الناس للصلاة، طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده، قلت: يا عبد الله، أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلّك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت له: بلى، فقال: تقول: الله أكبر ـ إلى آخر الأذان ـ. ثمّ استأخر عنّي غير بعيد ثمّ قال: تقول إذا أقمت الصلاة: الله أكبر ـ إلى آخر الإقامة ـ. فلمّا أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله فأخبرته بما رأيت، فقال: «إنّها لرؤيا حقٌّ إن شاء الله، فقم مع بلال فألقِ عليه ما رأيت فليؤذّن به، فإنّه أندى منك صوتاً»، فقمت مع بلال فجعلت أُلقيه عليه ويؤذّن به[1].

هذا ملخّص ما جاء في الكتب الروائيّة، وتفصيله كما في (السنن الصغرى) بعد ذكره السند: لمّا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بالناقوس يُعمَل ليُضرَب به للناس في الجمع للصلاة، أطاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده، فقلت له: يا عبد الله، أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلّك على ما هو خير من ذلك؟ قال: قلت له: بلى، قال: تقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، حيّ على الصلاة، حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، حيّ على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلّا الله.

قال: ثمّ استأخر غير بعيد، قال: ثمّ تقول إذا أقمت الصلاة: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، حيّ على الصلاة، حيّ على

---

(١) سنن أبي داود ١: ١٣٥، سنن ابن ماجة ١: ٢٣٢، سنن الترمذي ١: ٣٥٩، سنن الدارمي ١: ٢٦٨، سنن الدارقطني ١: ٢٤٥، السنن الكبرى للبيهقي ١: ٣٩٠، السنن الصغرى ١: ٩٦.

الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلّا الله.

فلمّا أصبحت أتيت النبيّ ﷺ فأخبرته بما رأيت، فقال: «إنّها لرؤيا حقّ إن شاء الله، فقم مع بلال فألق عليه ما رأيت فيؤذّن به، فإنّه أندى صوتاً منك»، فقمت مع بلال فجعلت ألقيه عليه ويؤذّن به، فسمع بذلك عمر بن الخطّاب وهو في بيته، فخرج يجرّ رداءه ويقول: يا رسول الله، والذي بعثك بالحقّ لقد رأيت مِثلَ ما رأى، فقال رسول الله ﷺ: «فللّه الحمد»[1].

هذا ما ورد في روايات كثيرة، أمّا العلّامة الحلّي ـ وهو من أكابر علماء الإماميّة ـ فقد قال في (تذكرة الفقهاء): هذا الحديث مدفوع من وجوه:

أ: اختلاف الرواية فيه، فإنّ بعضهم روى أنّ عبد الله بن زيد لمّا أمره النبيّ ﷺ بتعليم بلال قال: اِئذنْ لي حتّى أُؤذّن مرّة فأكون أوّلَ مؤذّن في الإسلام. فأَذِن له فأذّن[2].

ب: شهادة المرء لنفسه غير مسموعة، وهذا منصب جليل فلا يُسمَع قوله عن نفسه فيه.

ج: كيف يصحّ أن يأمر النبيّ ﷺ بالناقوس مع أنّه ﷺ نسَخَ شريعة عيسى عليه السلام؟!

د: كيف أمر بالناقوس ثمّ رجع عنه؟! إن كان الأمر به مصلحة استحال نسخه قبل فعله، وإلّا استحال أمره به!

هـ: إن كان أمرُه بالناقوس بالوحي لم يكن له تغييره إلّا بوحي مِثلِه، فإن كان

---

(١) السنن الصغرى ١: ٩٦، شرح الطيّبي ٢: ٢٢٨، مسند أحمد ٣: ١٠٣، سنن النسائي ٢: ٣.

(٢) سنن أبي داود ١: ١٤١، نيل الأوطار ٢: ٣٥.

الأذان بوحي فهو المطلوب، وإلّا لَزِم الخطأ، وإن لم يكن الأمر بالناقوس بالوحي كان منافياً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوىٰ ﴾![1]

و: كيف يصحّ استناد هذه العبادة الشريفة العامّة البلوى المؤبّدة الموضوعة علامةً على أشرف العبادات وأهمّها، إلى منام مَن يجوز عليه الغلط؟! والنبيّ صلى الله عليه وآله لم يُلقَ عليه، ولا على أجلّاء الصحابة!

ز: أهل البيت عليهم السلام أعرف بمواقع الوحي والتنزيل، وقد نصّوا على أنّه بوحي[2].

قال الباقر عليه السلام: «لمّا أُسري برسول الله صلى الله عليه وآله فبلغ البيت المعمور حضرت الصلاة فأذّن جبرئيل عليه السلام وأقام، فتقدّم رسول الله صلى الله عليه وآله فصفّ الملائكة والنبيّون خلف رسول الله صلى الله عليه وآله»[3]، ومثل هذا الذي تعبّد به الملائكة وغيرهم يستحيل استناده إلى الاجتهاد الذي تجوّزونه على النبيّ صلى الله عليه وآله[4].

وفي خاتمة المطاف نقول: هل يُتصَوَّر أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله تحيّر في أمر الصلاة وكيفيّة إحضار الناس حتّى يحتاج إلى الناقوس والطبل وغيرهما من آلات اللهو واللعب؟! وهل يُقبَل عقلاً وعرفاً أن يحتاج الرسول الأعظم الذي أتى بشرع ناسخ للشرائع السابقة، ودينُه أكمل الأديان، أن ينظر إلى المسيحيّين وينتظر من الناقوس أن يزيل الصعاب من أمامه، ثمّ يرى شخصٌ جاهل لا يميّز يمينه عن يساره رؤيا صادقةً ولم يرها أحد من فضلاء أصحابه كالإمام عليّ بن أبي طالب،

---

(١) النجم: ٣.

(٢) تذكرة الفقهاء ٣: ٣٨، منتهى المطلب ج٣، المعتبر ٢: ١٢٤، أدوار الفقه ١: ١٥٣، الأذان بين الأصالة والتحريف للسيّد علي الشهرستاني.

(٣) الكافي ٣: ٣٠٢/ح١، تهذيب الأحكام ٢: ٦٠، الاستبصار ١: ٣٠٥.

(٤) تذكرة الفقهاء ٣: ٣٩. ويراجع أيضاً: الصحيح من سيرة النبي الأعظم ٥: ١٥٠.

وسلمان، وأبي ذرّ وغيرهم؟! وهذا كلّه دليل على بطلان هذا الادِّعاء، وصدق بيان أهل البيت عليهم السلام في شأن الأذان؛ حيث هم أدرى بما في البيت، وصاحب البيت أوقف على الأُمور من غيره.

بالإضافة إلى ذلك نرى في بعض الروايات: أنّ الرؤيا رآها رجل ثمّ قالها للنبيّ صلى الله عليه وآله، ثمّ وبلا مقدّمات قال عمر بن الخطّاب أيضاً: إنّي رأيتها!! فلا يبعد أن يكون هذا كلّه من باب جعل المناقب للرجال، كما في الروايات المتقدّمة في نوم النبيّ صلى الله عليه وآله عن صلاة الصبح، لكنّ عمر بن الخطّاب أفاق واستيقظ من النوم، ثمّ صاح على النبيّ صلى الله عليه وآله وهو نائم!! وهذا وأمثاله لا يقلّ عن روايات موافقة الله تعالى له على إنزال الآيات، وموافقات عمر مشهورة عندهم، مطعونة عندنا.

وفي رواياتهم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله علّم الأذان للناس، فقد أخرج أبو داود وغيره بأسنادهم عن محمّد بن عبد الملك بن أبي محذورة، عن أبيه، عن جدّه: قلت: يا رسول الله، علّمني سنّة الأذان. قال: فمسح مقدّم رأسه وقال: «تقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر ـ ترفع بها صوتك ـ، ثمّ تقول: أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله ـ تخفض بها صوتك ـ، ثمّ ترفع صوتك بالشهادة: أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، حيّ على الصلاة، حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، حيّ على الفلاح، فإن كان صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلّا الله»[1].

---

(١) سنن أبي داود ١: ١٣٦، سنن النسائي ٢: ٧، موارد الظمآن ١: ٤٣٩ / ح ٢٨٩.

وفيه يقول أبو محمّد الحسين بن مسعود البغوي في (شرح السنّة) ذيل الحديث: روي أنّ المؤذّن جاء عمرَ بن الخطّاب يؤذنه لصلاة الصبح فوجده نائماً، فقال: الصلاة خير من النوم[١]، فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح[٢].

وأخرجه مالك في (موطّئه) وفي (مشكاة المصابيح ٢: ٦٤٢) وعن أبي محذورة قال: ألقى علَيَّ رسول الله صلى الله عليه وآله التأذين هو بنفسه، فقال: قل: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، ثمّ تعود: أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أن لا إله إلّا الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، أشهد أنّ محمّداً رسول الله، حيّ على الصلاة، حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، حيّ على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلّا الله[٣].

رواه مسلم[٤] والبخاري في: باب خلق أفعال العباد ـ (٢٥) من طرقه، عن عبدالملك بن أبي محذورة أنّه سمع أبا محذورة قال: ألقى عَلَيَّ رسول الله صلى الله عليه وآله الأذان.

ومن ذلك كلّه يُعلم أنّ جملة الصلاة خير من النوم في بعض منقولات أبي محذورة لإتمام منقولاته مصنوع على رسول الله صلى الله عليه وآله[٥].

---

(١) النص والاجتهاد: ٦٧٧ (موسوعة الإمام شرف الدين ج٢)، شرح الزرقاني على الموطأ ١: ٢١٧ /١٥١.

(٢) شرح السنّة ٢: ٦١، الموطّأ ١: ٧٢.

(٣) سنن أبي داود ١: ١٢٢، سنن النسائي ٢: ٦.

(٤) صحيح مسلم ٢: ٣، سنن أبي داود / ح٥٠٢، سنن ابن ماجة / ح٧٠٩، سنن الترمذي / ح١٩٢، سنن النسائي ٢: ٤، السنن الكبرى ٢: ٤ / ح١٥١١.

(٥) النص والاجتهاد: ٦٧٧ (موسوعة الإمام شرف الدين ج٢)، شرح الزرقاني على الموطأ ١: ٢١٧ /١٥١.

وقال الطيّبي في (شرح مشكاة المصابيح): أي: لقّنني كلّ كلمة من هذه الكلمات رسول الله ﷺ، يعني (أبو محذورة) تصوير تلك الحالة، ولهذا عدل عن لفظ الماضي إلى المضارع في قوله: ثمّ تعود فتقول:... (الحديث)[1].

ب: روايات نزول القرآن على سبعة أحرف

ومن جملة الروايات المخالفة لروايات أهل البيت عليهم السلام روايات نزول القرآن على سبعة أحرف، وهذه الروايات كثيرة.

وفيها قال العلّامة محمّد محسن المعروف بالفيض الكاشاني في المقدّمة الثامنة من مقدّمات تفسيره الكبير (الصافي): قد اشتهرت الرواية من طريق أهل السنّة عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها كافٍ شافٍ»، وقد ادّعى بعضهم تواتر أصل هذا الحديث، إلّا أنّهم اختلفوا في معناه على ما يقرب من أربعين قولاً![2]

فمن هذه الروايات:

١ ـ ما أخرجه الطبري عن يونس وأبي كريب بإسنادهما عن ابن شهاب، بإسناده عن ابن عبّاس، حدّثه أنّ رسول الله ﷺ قال: أقرَأَني جبرئيل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده فيزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف. ورواه مسلم، عن حرملة، عن ابن وهب، عن يونس، كما رواه البخاري بسند آخر، وروى مضمونه عن ابن البرقي بإسناده عن ابن عبّاس.

---

(١) شرح الطيّبي ٢: ٢٢٨.

(٢) الصافي ١: ٦١.

٢ ـ وأخرج عن أبي كريب بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جدّه، عن أُبيّ بن كعب قال: كنت في المسجد فدخل رجل يصلّي فقرأ قراءة أنكرتُها عليه، ثمّ دخل رجل آخر فقرأ قراءة[1] سوى قراءة صاحبه، فلمّا قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت: إنّ هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ثمّ دخل هذا فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وآله فقرءا فحسّن النبيّ صلى الله عليه وآله شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهليّة، فلمّا رأى رسول الله صلى الله عليه وآله ما قد غَشِيَني ضرب في صدري، ففضت عرقاً كأنّما أنظر إلى الله فَرَقاً، فقال لي: يا أُبيّ، أُرسِل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هَوِّنْ على أُمّتي، فردّ إليّ الثانية: اقرأ القرآن على حرفين، فرددت إليه أن هوّن على أُمّتي، فردّ إليّ الثالثة: اِقرأْه على سبعة أحرف، فلك بكلّ ردّة رددتُكَها مسألة تسألنيها، فقلت: اللّهمّ اغفر لأُمّتي، اللّهمّ اغفر لأُمّتي، وأخّرت الثالثة ليوم يرغب فيه إلى الخلق كلّهم حتّى إبراهيم عليه السلام.

وروى ما يقرب من مضمونها عن طريق يونس بن عبد الأعلى، وعن طريق محمّد بن عبد الأعلى الصنعاني عن أُبيّ.

٣ ـ وأخرج عن أبي كريب، بإسناده عن سليمان بن صَرَد، عن أُبيّ بن كعب قال: رحت إلى المسجد فسمعت رجلاً يقرأ، فقلت: مَن أقرأك؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله. فانطلقت به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت: استقرئْ هذا. فقرأ، فقال: «أحسنت». قال: فقلت: إنّك أقرأتني كذا وكذا، فقال: «وأنت قد أحسنت»، قال:

---

(١) صحيح مسلم ٢: ٢٠٢ ـ طبعة محمّد علي صبيح و٢: ٢٣٤ / ح ٢٧٣ (٨٢٠) ـ تصحيح موسى شاهين لاشين، صحيح البخاري ٦: ١٠٠ ـ طبعة دار الخلافة.

فقلت: قد أحسنت، قد أحسنت. قال: فضرب بيده على صدري ثمّ قال: «اللّهمّ أذهِبْ عن أُبيَّ الشكّ». قال: ففضت عَرَقاً، وامتلأ جوفي فَرَقاً. ثمّ قال عليه السلام: «إنّ الملكين أتياني، فقال أحدهما: اقرأ القرآن على حرف، وقال الآخر: زده، قال: فقلت: زدني، قال: اقرأه على حرفين.. حتّى بلغ سبعة أحرف، فقال: اقرأ على سبعة أحرف».

٤ ـ وأخرج عن أبي كريب بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «قال جبرئيل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده. فقال: على حرفين.. حتّى بلغ ستّة أو سبعة أحرف ـ والشكّ من أبي كريب ـ فقال: كلّها شافٍ كافٍ، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، كقولك: هلمّ وتعال».

٥ ـ وأخرج عن أحمد بن منصور بإسناده عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبيه، عن جدّه قال:

قرأ رجل عند عمر بن الخطّاب فغيّر عليه، فقال: لقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يغيّر عليّ. قال: فاختصما عند النبيّ صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله، ألم تُقْرِئْني آية كذا وكذا؟ قال: «بلى»، فوقع في صدر عمر شيء، فعرف النبيّ صلى الله عليه وآله ذلك في وجهه، قال: فضرب صدره وقال: «أبعِدْ شيطاناً» ـ قالها ثلاثاً، ثمّ قال: «يا عمر، إنّ القرآن كلّه سواء ما لم تجعل رحمة عذاباً وعذاباً رحمة».

وأخرج عن يونس بن عبد الأعلى بإسناده عن عمر بن الخطّاب قضيّة هشام ابن حكيم، وهي تشبه هذه القصّة. وروى البخاري ومسلم والترمذي قصّة عمر مع هشام بإسناد غير ذلك، واختلاف في ألفاظ الحديث[1].

---

(١) صحيح مسلم ٢: ٢٠٢، صحيح البخاري ٣: ٩٠ و٦: ١٠٠، ١١١ و٨: ٥٣، ٢١٥، والجامع الصحيح ١١: ٦٠.

٦ ـ وأخرج عن محمّد بن المثنّى بإسناده عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان عند إضاءة بني غفّار، قال: فأتاه جبرئيل فقال: إنّ الله يأمرك أن تُقرئ أُمّتك القرآن على حرف، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ أُمّتي لا تطيق ذلك». ثمّ أتاه الثانية فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك القرآن على حرفين، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ أُمّتي لا تطيق ذلك». ثمّ جاء الثالثة فقال: «إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإنّ أُمّتي لا تطيق ذلك». ثمّ جاء الرابعة فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك القرآن على سبعة أحرف، فأيّما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا».

ورواها مسلم أيضاً في (صحيحه)[1]، وأخرج الطبري أيضاً نحوه عن أبي كريب بإسناده عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب، وأخرج أيضاً بعضه عن أحمد ابن محمّد الطوسي بإسناده عن ابن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب باختلاف يسير، وأخرجه أيضاً عن محمّد بن المثنّى بإسناده عن أُبيّ بن كعب.

٧ ـ وأخرج عن أبي كريب بإسناده عن زرّ، عن أُبيّ قال:

لقي رسولُ الله صلى الله عليه وآله جبرئيل عند أحجار المراء فقال: «إنّي بُعِثتُ إلى أُمّة أُمّيّين، منهم الغلام والخادم، وفيهم الشيخ الفاني والعجوز»، فقال جبرئيل: فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف[2].

٨ ـ وأخرج عن عمرو بن عثمان العثماني بإسناده عن المقبري، عن أبي هريرة أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ولا

---

(١) صحيح مسلم ٢: ٢٠٣.

(٢) ورواه الترمذي أيضاً بأدنى اختلاف ١: ٦٢.

حرج، ولكن لا تختموا ذكرَ رحمةٍ بعذاب، ولا ذكرَ عذابٍ برحمة».

٩ ـ وأخرج عن عبيد بن أسباط بإسناده عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف، عليم، حكيم، غفور، رحيم».

وأخرج عن أبي كريب بإسناده عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مثله.

١٠ ـ وأخرج عن سعيد بن يحيى بإسناده عن عاصم، عن زرّ، عن عبد الله بن مسعود قال: تمارينا في سورة من القرآن، فقلنا: خمس وثلاثون، أو ستّ وثلاثون آية. قال: فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فوجدنا عليّاً يناجيه، قال: فقلنا: إنّما اختلفنا في القراءة. قال: فاحمرّ وجه رسول الله ﷺ وقال: «إنّما هلك من كان قَبلَكم باختلافهم بينهم»، قال: ثمّ أسرّ إلى عليّ شيئاً، فقال لنا عليّ: «إنّ رسول الله يأمركم أن تقرؤوا كما عُلِّمتم»[1].

١١ ـ وأخرج القرطبي عن أبي داود، عن أُبيّ قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أُبيّ، إنّي قرأت القرآن، فقيل لي: على حرف أو حرفين؟ فقال المَلَك الذي معي: قل: على حرفين، فقيل لي: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: قل: على ثلاثة.. حتّى بلغ سبعة أحرف، ثمّ قال: ليس منها إلّا شافٍ كافٍ، إن قلت: سميعاً، عليماً، عزيزاً، حكيماً، ما لم تخلط آيةَ عذابٍ برحمة، أو آيةَ رحمةٍ بعذاب».

وقد ردّ هذه الروايات المحقّق الخوئي مفنّداً إيّاها بروايات أهل البيت عليهم السلام: هذه أهمّ الروايات التي رويت في هذا المعنى، وكلّها من طرق أهل السنّة، وهي مخالفة لصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ القرآن واحد، نزل مِن عند

---

(١) تفسير الطبري ١: ٩ ـ ١٥. ويراجع: السنن الصغرى ١: ٣٣٥، السنن الكبرى ٢: ٣٨٥، صحيح البخاري، ح ٤٩٩١، صحيح مسلم / ح ١٨٩٩، مسند أحمد ١: ٢٦٤، كنز العمّال / ح ٣١٠٢.

واحد، ولكنّ الاختلاف يجيء مِن قِبل الرواة»[١].

وقد سأل الفضيل بن يسار أبا عبد الله عليه السلام فقال: إنّ الناس يقولون: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «كَذَبوا أعداءُ الله، ولكنّه نزل على حرف واحد من عند الواحد»[٢].

وقد تقدّم إجمالاً أنّ المرجع بعد النبيّ صلى الله عليه وآله في أُمور الدين إنّما هو كتاب الله وأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، ولا قيمة للروايات إذا كانت مخالفة لما يصحّ عنهم؛ ولذلك لا يهمّنا أن نتكلّم عن أسانيد هذه الروايات. وهذا أوّل شيء تسقط به الرواية عن الاعتبار والحجيّة، ويضاف إلى ذلك ما بين هذه الروايات من التخالف والتناقض، وما في بعضها من عدم التناسب بين السؤال والجواب.

تهافت الروايات:

فمن التناقض أنّ بعض الروايات دلّ على أنّ جبرئيل أَقرأَ النبيّ صلى الله عليه وآله على حرف فاستزاده النبيّ صلى الله عليه وآله فزاده، حتّى انتهى إلى سبعة أحرف، وهذا يدلّ على أنّ هذه الزيادة كانت على التدريج، وفي بعضها أنّ الزيادة كانت مرّة واحدة في المرّة الثالثة، وفي بعضها أنّ الله أمره في المرّة الثالثة أن يقرأ القرآن على ثلاثة أحرف، وكان الأمر بقراءة سبع في المرّة الرابعة.

٢ ـ ومن التناقض أنّ بعض الروايات يدلّ على أنّ الزيادة كلّها كانت في مجلس واحد، وأنّ طلب النبيّ صلى الله عليه وآله الزيادة كان بإرشاد ميكائيل، فزاده جبرئيل حتّى بلغ

---

(١) الكافي ٢: ٦٣٠ ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر / ح١٢.

(٢) المصدر نفسه / ح١٣.

سبعاً، وبعضها يدلّ على أنّ جبرئيل كان ينطلق ويعود مرّة بعد مرّة.

٣ ـ ومن التناقض أنّ بعض الروايات يقول: إنّ أُبيّ دخل المسجد...، وفي بعضها أنّه كان في المسجد...، وقد وقع فيها [أي في القراءة] الاختلاف أيضاً فيما قاله النبيّ صلى الله عليه وآله لأُبيّ[1].

فالحاصل؛ أنّ الروايات أوّلاً: تخالف الروايات الصحيحة الصادرة عن أهل البيت عليهم السلام، نعم قد وردت عنهم روايات ذكرها الفيض في مقدّمة (الصافي)، إلّا أنّها غير نقيّة السند، ثمّ الفيض ـ بناءً على مبناه الأخباري ـ يجمع بين الروايات الجمع الدلالي[2]. وذكر جلال الدين السيوطي الروايات ومعانيها في (الإتقان)، وقبله ذكرها الزركشي في (البرهان)، وذكرا للروايات معانيَ مختلفة تناولها المحقّق الخوئي بشكل مفصّل، ومن أراد ذلك فليراجع نقدها في (البيان) وغيره.

---

(١) البيان: ١٧٨.

(٢) الصافي ١: ٦١.

الفصل السادس عشر
الروايات المرفوضة شرعاً وعرفاً

روايات إباحة النبيّ ﷺ رضاعَ الكبار!

توجد في المصادر الروائيّة لأهل السنّة روايات نُسِبت فيها إلى النبيّ ﷺ إباحة رضاعة الكبار، وأنّ النبيّ ﷺ أباح رضاع الكبار، وهو أن ترضع المرأة التي لا يتجاوز عمرها العشرين سنة رجلاً قد بلغ مبلغ الرجال، وبعدها تكون أُمَّه من الرضاعة.

إنّ هذا في قمّة الانحطاط والتخلّف، فأيّ عاقل يرضى لزوجته أن ترضع رجلاً قد بلغ العشرين من عمره أو أكثر لتكون له أُمّاً؟! أليس هذا امتهاناً واحتقاراً للمرأة؟! أليس هذا إذلالاً وازدراءً للمرأة؟ وهل العرف يجيز هذا؟ وهل تنسجم هذه الروايات مع تقاليد وعادات الناس؟ وهل يقبل بها العقل؟ وهل تراعي شخصيّة المرأة والرجل؟ لا يخفى أنّ هذا الفعل لا يؤدّي إلى حصول المحرميّة بينهما، وفي الآونة الأخيرة سُمع ذلك مع الأسف من بعض علماء مصر وأنكره كثيرون.

ومنها ما روي عن مسلم بن الحجّاج النيسابوري في (صحيحه ـ باب رضاعة الكبير)، وكتاب (صحيح مسلم) هو ثاني الصحاح والمسانيد والجوامع الحديثيّة

عند العامّة، بل في ظهر الجلد من (صحيح مسلم) المطبوع مع شرح لأبي زكريّاء يحيى بن شرف النووي (منهاج بشرح صحيح مسلم) مكتوب: انّه تالي القرآن وأصحّ الكتب بعد القرآن عند المغاربة، والمغاربة يرجّحونه على (صحيح البخاري)، فقد روى عن عائشة أنّها قالت: جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبيّ ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنّي أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم «وهو حليفه»! فقال النبيّ ﷺ: «أرضعيه! قالت: وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟! فتبسّم رسول الله ﷺ وقال: قد علمتُ أنّه رجل كبير». زاد عمرو في حديثه: وكان قد شهد بدراً.

وفي رواية ابن أبي عمر: فضحك رسول الله ﷺ[1].

وفي رواية ثانية في الباب نفسه، عن عائشة أنّ سالماً مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم، فأتت [تعني ابنة سهيل] النبيَّ ﷺ فقالت: إنّ سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وعقل ما عقلوا، وإنّه يدخل علينا وإنّي أظنّ أنّ في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً! فقال لها النبيّ ﷺ: «أرضعيه تَحرُمي عليه ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة»، فرجعت فقالت: إنّي قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة[2].

وفي رواية ثالثة: قالت أُمّ سلمة لعائشة: إنّه يدخل عليك الغلام الأيفع الذي ما أُحبّ أن يدخل علَيّ. قال: فقالت عائشة: أما لك في رسول الله أُسوة، قالت [أي عائشة]: إنّ امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله، إنّ سالماً يدخل علَيّ وهو رجل، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء! فقال رسول الله ﷺ: «أرضعيه حتّى

---

(١) المنهاج بشرح صحيح مسلم ١٠: ٢٨٤.

(٢) المصدر نفسه.

يدخل عليكِ!!... »[١].

وفي (سنن أبي داود ـ باب رضاعة الكبير) عن عائشة أنّ رسول الله ﷺ دخل عليها وعندها رجل، قال حفص: فشقّ ذلك عليه وتغيّر وجهه، ثمّ اتّفقا، قالت: يا رسول الله، إنّه أخي من الرضاعة[٢].

وفي (سنن الدارمي ـ باب رضاعة الكبير) عن عائشة أنّ رسول الله ﷺ دخل عليها وعندها رجل، فتغيّر وجهه وكأنّه كَرِه ذلك، فقلت: إنّه أخي من الرضاعة، فقال: «انظرن ما إخوانكنّ، فإنّما الرضاعة من المجاعة»[٣].

وروي أيضاً في (سنن ابن ماجة ـ باب رضاع الكبير) عن عائشة قالت: جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبيّ ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنّي أرى في وجه أبي حذيفة الكراهية من دخول سالم علَيّ، فقال النبيّ ﷺ: «أرضعيه!»، قالت: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟! فتبسّم رسول الله ﷺ وقال: «قد علمتُ أنّه رجل كبير»، ففعلت فأتت النبيّ ﷺ فقالت: ما رأيت في وجه أبي حذيفة شيئاً أكرهه بعد. وكان شهد بدراً[٤].

فهذه الروايات كلّها مخالفة للشرع ولشأن الرسول الأعظم ﷺ بل إنّ العرف العامّ ينكره ولا يرضى به، كما تستهجنه الفطرة البشريّة السليمة، فضلاً عن الغيرة الإنسانيّة الباصرة.

---

(١) صحيح مسلم ١٠: ٢٨٥.

(٢) سنن أبي داود ٢: ٢٢٢.

(٣) سنن الدارمي ٢: ١٥٨.

(٤) سنن ابن ماجة ١: ٦٢٥، نقض شبهات أهل السنّة حول الشيعة: ١٥٤.

الفصل السابع عشر
الروايات المخالفة للتواتر

روايات نَسْخ التلاوة

وممّا يمكن ادّعاء التواتر فيه هو كون المعوِّذتين سورتين من القرآن، ولكن حكَوا ـ والعُهدة عليهم ـ عن عبد الله بن مسعود أنّه كان يَحُكّهما في قرآنه ويقول: إنّهما ليستا من القرآن![1] وهنا يمكن نقد الروايات الواردة في هذا العنوان بالتواتر، فإنّ التواتر دليل على معرفة الرواية الصحيحة من غيرها، فإذا تواتر خبر ونقله جيل بعد جيل، وطائفة بعد طائفة، فهو خبر معتبر موثوق. ومقابل هذا لا يمكن أن ندّعي أنّ الخبر الواحد حجّة وأنّه معتبر، فإنّ خبر الواحد قبال الخبر المتواتر لا يفيد علماً ولا عملاً، والتواتر مفيد لليقين، واليقين إذا حصل لا يعارضه شيء، ومن هنا ردّوا ما قاله عبد الله بن مسعود مِن كون المعوّذتين ليستا من القرآن، وقد كان يحكّهما من القرآن. والرواية وإن وردت بطريق صحيح، والخبر وإن صحّ طريقه، فهو خبرُ واحد، وبالخبر الواحد لا يمكن إثبات شيء قد ثبت تواتر عكسُه، فإنّ القائلين والمخبرين بأنّ القرآن أوّله فاتحة الكتاب وآخره

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٠: ٥٦٨.

المعوّذتان ثبت متواتراً تناقله جيل بعد جيل، وعلى هذا لا يمكن أن نقول بصحّة ما قاله عبد الله بن مسعود، وهو ـ وإن كان من الصحابة المعروفين ـ إلّا أنّ منزلة الأفراد لا توجب معارضة الحقيقة، فالحقّ لا يعرف بالرجال بل الرجال يُعرَفون بالحقّ، ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: «اِعرِفِ الحقَّ تَعرِفْ أهلَه»(١).

فعن ابن قتيبة: لم يكتب عبد الله بن مسعود في مصحفه المعوّذتين، لأنّه كان يسمع رسول الله صلى الله عليه وآله يعوّذ الحسن والحسين بهما، فقدّر أنّهما بمنزلة «أعوذ بكلمات الله التامّة، من كلّ شيطانٍ وهامّة، ومن كلّ عين لامّة»(٢).

وردّه ابن الأنباري بقوله: وهذا مردود على ابن قتيبة؛ لأنّ المعوّذتين من كلام ربّ العالمين المعجز لجميع المخلوقين، و«أُعيذهما بكلمات الله التامّة» من قول البشر، وكلام الخالق الذي هو آية، وحجّة لمحمّد صلى الله عليه وآله على جميع الكافرين، لا يلتبس بكلام الآدميّين على مِثل عبد الله بن مسعود، الفصيح اللسان، العالم باللغة، العارف بأجناس الكلام(٣).

وعليه، فإنّ نسبة هذا القول إلى عبد الله بن مسعود فيه شكّ وريب، وأنّه كيف يمكن لمثله أن يقول هذا!

ومن جملة الأحاديث الموضوعة المخالفة للتواتر أحاديثُ تدلّ على أنّ آية من القرآن كانت عند عمر ولم تُكتَب، ولم تدوّن في القرآن! فمنها ما أخرج أحمد في (مسنده) عن كثير بن الصلت قال: كان ابن العاص وزيد بن ثابت يكتبان

---

(١) السرائر لابن إدريس ١: ٤٥، روضة الواعظين: ٣١ وفيه: «الحقُّ لا يُعرف بالرجال...». وروى السيّد ابن طاووس في: الطرائف: ١٣٦ مثله ـ وعنه: بحار الأنوار ٤٠: ١٢٦ / ح١٨.

(٢) الإصابة ٨: ١١٧، صحيح البخاري ٤: ١١٩، وقريبٌ منه: مكارم الأخلاق: ٣٩٥.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٠: ٥٦٨.

المصاحف، فمرّوا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشيخ والشيخة إذا زَنَيا فارجموهما البتّة»، فقال عمر: لمّا أُنزلت هذه أتيت رسول الله ﷺ فقلت: أكْتِبنِيها. قال شعبة: فكأنّه كره ذلك فقال عمر: ألا ترى أنّ الشيخ إذا لم يُحصَن جُلد، وأنّ الشابّ إذا زنى وقد أُحصن رُجم[1].

وهذا الحديث وأمثاله[2] يدلّ على وقوع النَّسخ في التلاوة، ولكن لِيُعلمْ أن لا خلاف بين المسلمين في وقوع النسخ، فإنّ كثيراً من أحكام الشرائع السابقة قد نسخت بأحكام الشريعة الإسلاميّة، فهذا هو معشر الأُصوليّين قد ذكروا في مباحث الاستصحاب: هل الاستصحاب في أحكام الشرائع السابقة حجّة أم لا؟ وذلك لكون القرآن نقل بعض الأحكام عن التوراة والإنجيل، كما أنّ عدّة من الأحكام الإسلاميّة أيضاً نُسِخت، وهناك من الأحكام كانت في صدر الإسلام جارية مباحة، ثمّ نسخت بعد مدّة، فقد صرّح القرآن الكريم بنسخ حُكم التوجّه في الصلاة إلى القبلة الأُولى، وهذا ممّا لا ريب فيه، وإنّما الكلام عند الفقهاء والمفسّرين وعلماء علوم القرآن هو أنّه هل يمكن نسخ بعض أحكام القرآن وآياته بالقرآن نفسه، أو بالسنّة القطعيّة، أو بالإجماع، أو بالعقل، أو حتّى بالخبر الواحد؟

وقد قسّموا النَّسْخ إلى ثلاثة أقسام:

ألف: نسخ التلاوة دون الحكم، وهو أنّ الحكم ثابت في الشرع دون الآية، فالآية لا توجد في القرآن ولم تُجعَل من آياته، ولكنّ الحكم ثبت عند الشارع والرسول والمسلمين، وقد مثّلوا لذلك بآية الرجم التي ذكرناها، وأُخبر عموم

---

(١) مسند أحمد ٥: ١٨٣٧، سنن الدارمي ٢: ١٧٩.

(٢) البيان: ٢٠٠.

المسلمين بكونها آية من الآيات قرأها الناس في عهد رسول الله، ولكن تُركت الآية وبقي حكمها. ولهذه الروايات تالي فاسد، وهو أنّ مضمونها مخالف للتواتر.

وأمّا نسخ التلاوة فهو مرادف للتحريف في القرآن، وهذا المعنى من النسخ ذكره أكثر علماء أهل السنّة والجماعة، وذكروا أنّ بعض القرآن قد نُسخت تلاوته، وحجّتهم على ذلك ما ورد في الروايات من أنّه كان قرآناً على عهد رسول الله ﷺ وقد ذكرنا في ذلك رواية، وروايات أُخر بمضمونها، ذكرها آية الله الخوئي في (البيان)[١]، والشيخ محمّد هادي معرفت، وغيرهم[٢].

ومن العجيب أنّ جماعة من علماء أهل السنّة أنكروا نسبة القول بالتحريف إلى أيّ أحد من علمائهم[٣]، مع أنّ مضمون هذه الروايات مرادفة للتحريف، ولا يخفى أنّ نسبة التحريف إلى الشيعة هو بدوافع سياسيّة، مع أنّ جلّ العلماء من الشيعة أنكروه صريحاً، فراجع الكتب المؤلّفة في هذا الموضوع[٤].

كلمتان حول نسخ التلاوة في القرآن

ومن العجب العُجاب أنّ علماء أهل السنّة نسبوا إلى الشيعة القول بالتحريف في القرآن، وشنّوا عليهم حرباً في هذ الباب، مع أنّ القول بنسخ التلاوة هو القول بوقوع التحريف في القرآن، وليس هذا إلّا ذاك، ولا ذاك إلّا هذا!

فهذا ابن حزم الأندلسي الظاهري، المعروف عندهم في الفقه والفلسفة، يقول في كتابه (المحلّى) ـ بعد أن تراجع عن صحّة ما زعمه مرويّاً صحيحاً عن عمر أنّه

---

(١) البيان: ٢٠٢.

(٢) الحديث النبوي بين الرواية والدراية: ٢٢٢.

(٣) روح المعاني ١: ٢٤.

(٤) مجمع البيان ١: ١٥، البيان: ٢٠٧، مقدّمة تفسير شبّر: ١٤، مقدّمة تفسير آلاء الرحمن ١: ٢٩.

كانت في القرآن آية، بل آيات، سقطت من القرآن، ومنها آية الرجم، وأنّها سقطت من سورة الأحزاب التي كانت تعدل سورة البقرة أو أطول منها، ونُسِخ لفظها وبقيَ حكمها ـ: وقد توهّم قوم أنّ سقوط آية الرجم إنّما كان لغير هذا، وظنّوا أنّها تُلِفت بغير نسخ لِما رُويَ عن عائشة قالت: لقد نزلت آية الرجم والرضاعة فكانتا في صحيفة تحت سريري، فلمّا مات رسول الله ﷺ تشاغلنا بموته فدخل داجن فأكلها! وهذا حديث صحيح وليس على ما ظنّوا، لأنّ آية الرجم إذ نزلت حُفِظت، وعُرِفت، وعمل بها رسول الله ﷺ إلّا أنّه لم يكتبها نسّاخ القرآن في المصحف، ولا أثبتوا لفظها في القرآن، وقد سأله عمر بن الخطّاب ذلك فلم يجبه رسول الله ﷺ إلى ذلك، فصحّ نسخ لفظها، وبقيت الصحيفة التي كُتِبت فيها ـ كما قالت عائشة ـ فأكلها الداجن، ولا حاجة بأحد إليها! فصحّ أنّ الآيات التي ذهبت لو أمر رسول الله ﷺ بتبليغها لبلّغها، ولو بلّغها لَحُفظت، ولو حفظت ما ضرّها موته، كما لم يضرّ موته عليه السلام كلَّ ما بلّغ من القرآن وإن كان عليه السلام لم يبلّغ، أو بلّغه فأُنسيه هو والناس أو لم ينسوه، لكن لم يأمر عليه السلام أن يكتب في القرآن فهو منسوخ بيقين من عند الله تعالى، لا يحلّ أن يضاف في القرآن[1].

هذه كلمة صدرت من ابن حزم الصريح في وقوع التحريف في القرآن، ولكنّه وقع موضع نقد ونقاش من قبل أساتذة الفنّ، والرواية ـ وإن كانت صحيحة على زعمه ـ لكنّها خبرُ واحد لا اعتبار له في مسألة النسخ.

وتعرّض لذلك الأُستاذ العريض في كتابه (فتح المنّان في نَسخ القرآن) فقال: وذهبت طائفة من العلماء إلى إنكار هذا النوع من النسخ وعدم وقوعه في كتاب الله

---

(١) المحلّى ١١: ٣٥، مناهل العرفان ٢: ٢١٥، صيانة القرآن من التحريف: ٢٥.

عز وجلّ؛ لأنّه عيب لا يليق بالشارع الحكيم، لأنّه من التصرّفات التي لا تُعقَل لها فائدة ولا حاجة إليها، وتنافي حكمة الحكيم، والحقّ يقال: إنّ هذا النوع من النسخ، وإن كان جائزاً عقلاً، ولكنّه لم يقع في كتاب الله عزّ وجلّ، لأنّ هذه الروايات روايات آحاد، والقرآن الكريم لا يثبت بروايات الآحاد مهما كانت مكانة قائلها، ولابدّ فيه من التواتر، كما أجمع عليه العلماء قديماً وحديثاً، وأنّه لو صحّ ما قالوه لاشتهر بين الصحابة جميعاً، ولَحَفِظه كثير منهم، أو كتبوه في مصاحفهم، ولكن لم يَرِد شيء من غير هؤلاء الرواة، فلا يمكن القطع بأنّ هذه الآيات التي ذكروها كانت في عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وفي مصحف كتّاب الوحي، ثمّ نُسخت بعد ذلك ورفعت في المصحف ـ كما رواه بعض الصحابة ـ وبقي حكمها للعمل به، وأيضاً فإنّ الحكم لا يثبت إلّا من طريق النصّ، فزوال النصّ مقتضٍ لزوال الحكم، ولم يظهر لزوال النصّ ومدّة حكمه من عمل الحكم، لأنّ الحكم ما زال قائماً لم ينسخ، فأيّ فائدة في نسخ تلاوته؟!

قال: ولعلّ ما قاله سيّدنا عمر بن الخطّاب: «إنّا كنّا نقرأ في كتاب الله...» الكتب التي كان يحفظها هو وغيره، من باب المبالغة في تشبيه الأحكام التي قال الرسول بالآيات القرآنيّة، لأنّ كلّاً من السنّة الصحيحة والقرآن الكريم واجب الطاعة، وقد كان من الصحابة من يكتب الحديث ليحفظه حتّى نهى الرسول صلى الله عليه وآله عن كتابة ما ليس بقرآن إلّا ما كان في صحيفة عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وإنّا نستطيع أن نقول بأنّ هذه الآية التي قالها عمر كانت أحكاماً حفظها عن الرسول بألفاظ الرسول صلى الله عليه وآله، والتعبير بأنّها آية من كتاب الله مَجاز، ولو كان ما قاله سيّدنا عمر من

باب الحقيقة لا المجاز...[1].

ثمّ نقل الأُستاذ العريض كلمات العلماء في إنكار نَسخ التلاوة، وكلامه هـذا يُشعِر بأنّ الأمر اشتبه على عمر!!

(١) فتح المنّان في نَسخ القرآن: ٢٢٤.

الفصل الثامن عشر
الروايات المخالفة للذوق السليم

حديث شقّ الصدر

حديث شقّ الصدر من الأحاديث التي وردت في (صحيح مسلم)، والمصادر التاريخيّة كـ(السيرة النبويّة) لابن هشام و(تاريخ الطبري)[1]، وكان رواه مسلم بأربعة طرق في (صحيحه). وناقشه بعض العلماء سنداً، وبعضهم متناً، والأكثر على الثاني، حيث المناقشة في متنه أسهل من المناقشة في سنده، لأنّ مسلم أورده في (صحيحه)، فلذلك تلقّاه بعضهم بالقبول، وعَدُّوا الحادثة من إرهاصات النبوّة[2].

وقد روى مسلم بن الحجّاج عن أنس بن مالك، أنّ رسول الله ﷺ أتاه جبرئيل وهو يلعب مع الغلمان فأخذه فصرعه فشقّ عن قلبه، فاستخرج القلب فاستخرج منه علقة، فقال: هذا حظّ الشيطان منك! ثمّ غسّله في طست من ذهب بماء زمزم، ثمّ لَأَمه، ثمّ أعاده في مكانه، وجاء الغلمان يسعون إلى أُمّه ـ يعني ظئره ـ فقالوا: إنّ

---

(١) السيرة النبويّة لابن هشام ١: ١٧٧، تاريخ الأُمم والملوك ١: ٥٧٥، تاريخ أبي الفداء ١: ١٧٢، دلائل النبوّة ٢: ٥، السيرة الحلبيّة ١: ٩٣، عيون الأثر: ٥٠، الطبقات الكبرى ١: ١١٢.

(٢) فقه السيرة: ٥٣، سيرة المصطفى: ٤٦.

محمّداً قد قُتل! فاستقبلوه وهو منتقع اللون، قال أنس: وقد كنت أرى أثر ذلك المخيط في صدره!

وهذا الحديث ناقشه متناً كثير من العلماء: كالعلّامة جعفر مرتضى العاملي في (الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله)، وأبي الفتوح الرازي، وهاشم معروف الحسني، وأمين الإسلام الطبرسي.

قال العلّامة أمين الإسلام الطبرسي: هذا ممّا لا يصحّ ظاهره، ولا يمكن تأويله إلّا على التعسّف البعيد، لأنّه كان طاهراً مطهّراً من كلّ سوء وعيب، وكيف يُطهَّر القلب وما فيه من الاعتقاد بالماء؟![1]

وناقشه من علماء أهل السنّة والجماعة ومحقّقيهم محمّد حسنين هيكل والخطيب[2]، وكذلك الأُستاذ أبو رية في كتابه القيّم (أضواء على السنّة المحمّديّة)، ومن نقاط نقاشهم:

١ ـ أنّ ابن هشام وغيره يذكرون أنّ سبب إرجاع الرسول صلى الله عليه وآله إلى أُمّه هو أنّ نفراً من الحبشة نصارى رأوه مع مرضعته، فنظروا إليه فسألوها عنه وقلّبوه، ثمّ قالوا لها: لَنأخذنّ هذا الغلام، فلنذهبنّ به إلى مَلِكِنا، وبَلَدِنا....

وهذا دليل على حصول الشكّ والترديد في رواية شقّ الصدر التي تذكر أنّ سبب إرجاعه إلى أُمّه كان قضيّة شقّ الصدر.

٢ ـ كيف يكون شقّ صدره سبباً لإرجاعه الى أُمّه؟ مع أنّهم يذكرون أنّ هذه

---

(١) صحيح مسلم ١: ٣٨٧، الميزان ١٣: ٣٤، مجمع البيان ج ١٠.

(٢) السيرة النبويّة لابن هشام ١: ١٦٧، حياة محمّد صلى الله عليه وآله: ٧٣، النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله للخطيب: ١٩٧، أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٨٧، سيرة المصطفى للحسني: ٤٦.

الحادثة وقعت له ﷺ وعمره ثلاث سنين أو سنتان وأشهر... مع أنّه إنّما أُعيد إلى أُمّه بعد أن أتمّ خمس سنوات؟

٣ ـ هل صحيح أنّ مصدر الشرّ هو غدّة، أو عَلَقة في القلب يحتاج التخلّص منها إلى عمليّة جراحيّة؟! وهل يعني ذلك أنّ باستطاعة كلّ أحد ـ فيما لو أُجريت له عمليّة جراحيّة لاستئصال تلك الغدّة ـ أن يصبح تقيّاً ورعاً خيّراً؟! أم هذه الغدّة أو العلقة قد اختصّ الله بها الرسول الأعظم ﷺ وابتلاه بها دون غيره من بني الإنسان؟! ولماذا دون غيره؟!

٤ ـ لماذا تكرّرت هذه العمليّة أربع، أو خمس مرّات في أوقات متباعدة؟ حتّى بعد بعثته بعدّة سنين، وحين الإسراء والمعراج بالذات؟!

ولماذا يعذّب الله نبيّه هذا العذاب ويتعرّض لهذه الآلام بلا ذنب جناه، ألم يكن بالإمكان أن يخلقه بدونها من أوّل الأمر؟!

٥ ـ وإذا كان الله يريد أن لا يكون عبده شرّيراً، هل يحتاج لإعمال قدرته إلى عمليّات جراحيّة كهذه على مرأى من الناس ومسمع؟!

٦ ـ ولماذا اختصّ نبيّنا بعمليّة كهذه ولم تحصل لأيٍّ من الأنبياء السابقين عليهم الصلاة والسلام؟![1]

أم يعقل أنّ محمّداً ﷺ أفضل الأنبياء وأكملهم كان فقط بحاجة إلى هذه العمليّة الجراحيّة؟! إذن، فكيف يكون أفضل وأكمل منهم؟! أم أنّه قد كان فيهم أيضاً للشيطان حظّ ونصيب لم يخرج منهم بعمليّة جراحيّة، لأنّ الملائكة لم يكونوا قد تعلّموا الجراحة بعد؟!

---

(١) السيرة الحلبيّة ١: ٣٦٨.

٧ ـ وأخيراً، أفلا ينافي ذلك ما ورد في الآيات القرآنيّة ممّا يدلّ على أنّ الشيطان لا سبيل له إلى عباد الله المخلَصين: ﴿**قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ**﴾[١].

وقال تعالى: ﴿**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ**﴾[٢]، وقال: ﴿**إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**﴾[٣].

ومن الواضح أنّ الأنبياء هم خير عباد الله المخلصين والمؤمنين والمتوكّلين، فكيف استمرّ سلطان الشيطان على الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله إلى حين الإسراء والمعراج؟!

٨ ـ مضافاً إلى أنّ الروايات كلّها متناقضة، راجع ما كتبه الأُستاذان جعفر مرتضى العاملي، وهاشم معروف الحسني في كتابيهما: (الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله)، و(سيرة المصطفى صلى الله عليه وآله)[٤].

وجاء عن المفسّر عبد الكريم الخطيب قوله:

أمّا ما يُروى من أخبار شرح صدر الرسول الكريم بما يشبه العمليّة الجراحيّة على يد ملَكَين كريمين، يقال: إنّ الله سبحانه بعثهما لهذه المهمّة، فشقّا صدر النبيّ صلى الله عليه وآله، وفتحا قلبه وغسّلاه، وملآه حكمةً وعلماً، فهذا ممّا ينبغي مجاوزته وعدم الوقوف طويلاً عنده، إذ ليس هذا القلب الصنوبري من اللحم والدم هو

---

(١) الحجر: ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) الإسراء: ٦٥، الحجر: ٤٢.

(٣) النحل: ٩٩.

(٤) سيرة المصطفى: ٤٦، الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله ١: ٨٧ ـ طبعة جماعة المدرّسين في قمّ و٢: ١٦٧ ـ من الطبعة الأخيرة (دار الحديث).

مستودع العلم والحكمة، وعلى فرض أنّه هو مستودع العلم والحكمة فإنّه ما كانت قدرة الله بالتي تعالج هذا الأمر مع النبيّ صلى الله عليه وآله على هذا الأُسلوب إلى توصّل العلم الحديث إلى ما هو خير منه، ولا ندري كيف تحمل كتب التفسير والحديث مثل هذه الأخبار التي إذا وزنت بميزان العقل لم يكن لها وزنٌ في معايير الحقيقة والواقع، الأمر الذي إذا وقف عليه غير الراسخين في العلم أشاع الشكّ عندهم في حقائق هذا الدين كلّها، وغطّى دخانُ مثل هذه المقولات الساذجة الملفّقة على حقائقه، وحجب الرؤيةَ الصحيحة عن كثير من الأبصار!

إنّ الأمر يحتاج إلى نظرة فاحصة من علماء المسلمين جميعاً، وإلى كلمة سواء بينهم في هذه المرويّات المتهافتة التي تضاف إلى الصفوة المختارة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله، والذين اتّخذ الوضّاع والمنافقون من مكانتهم في نفوس المسلمين مدخلاً يدخلون به عليهم، ويروّجون عندهم هذا الزور من القول، معزوّاً إلى كبار صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله، وإلى أعلام الإسلام ومصابيح هداه، وفي القرآن الكريم أكثر من آية تدلّ على أنّ شرح الصدر هو تفتّحه للحياة، وإقباله على معالجة أُمورها في رضاً وشوق وإقبال و... وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿**أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِن رَبِّهِ**﴾[1]، ويقول سبحانه: ﴿**فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّماءِ**﴾[2]، وعلى لسان موسى عليه السلام يقول الله تعالى: ﴿**رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ**

---

(١) الزمر: ٢٢.

(٢) الأنعام: ١٢٥.

﴿لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِن لِسَانِي﴾[١]. وشرح الصدر في هذه المواضع كلّها، هو بمعنى استجابته للخير الذي يدعى إليه، وتقبّله له واتّساعه للكثير منه... وضيقه هو عدم تقبّله للخير، واختناقه به، كما يختنق الصدر بالروائح الخبيثة المنكرة، فَلِمَ إذن يكون شرحُ الله سبحانه وتعالى لصدر رسول الله على هذه الصورة التي تشبه الملهاة أو المأساة؟!

وأكثر من هذا، فإنّ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٢] يقابله في آية أُخرى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾[٣]، فهل كان ضيّقَ الصدر بعمليّة جراحيّة كعمليّة شرحه؟ إنّ هذا من ذاك سواء بسواء.

وعلى أيّ حال، فإنّه إذا صحّت هذه المرويّات عن شقّ صدر رسول الله ﷺ فإنّه ينبغي ألّا تُحمَل على محاملها الماديّة الظاهرة، بل ينبغي أن يُلتمَس لها وجه من التأويل تُقبَل عليه[٤].

وفي الختام نقول: لا يحتاج الله سبحانه وتعالى إلى عمليّة جراحيّة لتطهير قلب نبيّه وإزالة ما به من غلّ، وإلّا احتاج الأنبياء والأوصياء لذلك، بل قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[٥].

ورواية شقّ الصدر من الإسرائيليّات والأُمويّات التي صنعها قصّاصو المسلمين، فعن محمود أبو رية: ولئن قال المسلمون لإخوانهم المسيحيّين: ولِمَ

---

(١) طه: ٢٥ ـ ٢٧.

(٢) الانشراح: ١.

(٣) الحجر: ٩٧.

(٤) التفسير القرآني للقرآن ١٥: ١٦٠٧.

(٥) الأحزاب: ٣٣.

يغفر الله لآدم خطيئته بغير هذه الوسيلة القاسية التي أُزهقت فيها روح طاهرة بريئة، هي روح عيسى عليه السلام بغير ذنب؟ قيل لهم: ولِمَ لم يخلق الله قلب رسوله الذي اصطفاه كما خلق قلوب إخوانه من الأنبياء والمرسلين نقيّاً من العلقة السوداء، وحظّ الشيطان بغير هذه العمليّة الجراحيّة التي تمزّق فيها قلبه وصدره ومراراً عديدة![1]

والنجاسة الماديّة تُطهَّر بالماء، والنجاسة المعنويّة كالشرك باللّه تعالى والعقائد الفاسدة المتعلّقة بالقلب لا تُطهَّر بالماء، بل تطهّر: بالتوبة، والاستغفار، وانعقاد القلب على العقائد الصحيحة. وواضع تلك الرواية رجل جاهليّ، أي غافل عن هذا المعنى، وسبب وضع هذه الرواية يكمن في أواخرها، حيث قال زوج حليمة: خفتُ أنّ هذا الغلام قد أُصيب، فأَلحِقيهِ بأهله. فأرجَعَته حليمة وقالت لأُمّه: أتخوّف عليه من الشيطان![2]

ولقد حاول القرشيّون اختراع قضيّةٍ باسم الجنون ـ حاشاه ـ لإبعاده وتزييف الإسلام، فتكون تلك الرواية ـ رواية شقّ الصدر المزعومة ـ مقدّمةً خبيثة لتشويه الشخصيّة النبويّة المقدّسة، لكي ينصرف الناس عن الرسول والرسالة، وقد ذكر الله أكاذيب ومفتريات الكافرين في كتابه الكريم حيث يقول: ﴿**إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ**﴾[3]، ﴿**إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**﴾[4]! وقال

---

(١) أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٨٧.

(٢) السيرة النبويّة لابن هشام ١: ١٧٤، الطبقات ١: ١١٢، السيرة الحلبيّة ١: ٩٣.

(٣) المؤمنون: ٢٥.

(٤) الشعراء: ٢٧.

رجال الحزب القرشيّ لرسول الله ﷺ عن وفاته وفي بيته: إنّ الرجل لَـيَهجُر![1] والهَجْر معلوم، وهو الهذيان الذي يُليق بمن اتّهم به ساحةَ النبوّة المقدّسة.

وفي الختام نقول: إنّ حديث الشقّ: إمّا من إسرائيليّات المسيحيّين أو من أساطير العرب. وقد روي عن النبيّ ﷺ في مصادر أهل السنّة قوله: «ما من أحد من الناس إلّا وقد أخطأ، أو همّ بخطيئة، ليس يحيى بن زكريّا»[2].

ويؤكّد أبو ريّة أنّ حديث شقّ الصدر يأتي مؤيّداً للحديث الآخر الذي ورد في (صحيحَيِ البخاري ومسلم) و(فتح الباري) وغيرها، وهو ـ والنصّ للبخاري ـ: كلّ بني آدم يَطعن الشيطان في جنبيه بإصبعه حين يولد، غيرَ عيسى بن مريم، ذهب يطعن فطعن في الحجاب[3].

وفي رواية: ما من بني آدم مولود إلّا يمسّه الشيطان حين يولد، فيستهلّ صارخاً من مسّ الشيطان، غيرَ مريم وابنها[4].

ولهذا الحديث ألفاظ أُخرى لا مجال لذكرها، وقد استدلّ المسيحيّون بهذا الحديث على أنّ البشر كلّهم ـ حتّى النبيّ ـ مجرّدون عن العصمة، معرّضون للخطايا ـ إلّا عيسى بن مريم، فإنّه مصون عن مسّ الشيطان، ممّا يؤيّد ارتفاع المسيح عن طبقة البشر، وبالتالي يؤكّد لاهوته الممجّد[5].

وأضاف الأُستاذ أبو رية إلى ذلك قوله: ولئن قال المسلون لإخوانهم

---

(١) صحيح البخاري ٦: ٨٥ ـ طبعة مشكول، صحيح البخاري بشرح الكرماني ١٣: ٥٠.

(٢) مسند أحمد ١: ٣٠١، المصنّف ١١: ١٨٤.

(٣) صحيح البخاري ٢: ١٤٢ ـ طبعة سنة ١٣٠٩هـ، وغيره كثير.

(٤) مسند أحمد ٢: ٢٧٤.

(٥) أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٨٦، عن المسيحيّة في الإسلام لإبراهيم لوقا: ١٢٧.

المسيحيّين: ولِمَ لا يغفر الله لآدم خطيئته بغير هذه الوسيلة القاسية التي أُزهِقَت فيها روح طاهرة بريئة، هي روح عيسى عليه السلام بغير ذنب؟!

قيل لهم: ولِمَ لم يخلق الله قلب رسوله الذي اصطفاه كما خلق إخوانه من الأنبياء والمرسلين ـ والله أعلم حيث يجعل رسالته ـ نقيّاً من العلقة السوداء، وحظّ الشيطان بغير هذه العمليّة الجراحيّة التي تمزّق فيها قلبه وصدره مراراً عديدة؟![1]

والحقيقة هي أنّ هذه الرواية مأخوذة عن أهل الجاهليّة، فقد جاء في (الأغاني) أُسطورةٌ مفادها أنّ أُميّة بن أبي الصلت كان نائماً، فجاء طائران فوقع أحدهما على باب البيت، ودخل الآخر فشقّ عن قلب أُميّة، ثمّ ردّه الطائر، فقال له الطائر الآخر: أَوَعى؟ قال: نعم، قال: زكا؟ قال: أبى.

وعلى حسب رواية أُخرى: أنّه دخل على أُخته فنام على سرير في ناحية البيت، قال: فانشقّ جنب من السقف في البيت، وإذا بطائرين قد وقع أحدهما على صدره ووقف الآخر مكانه، فشقّ الواقع على صدره فأخرج قلبه، فقال الطائر الواقف للطائر الذي على صدره: أوَعى؟ قال: وَعى، قال: أقَبِل؟ قال: أبى. قال: فرُدّ قلبه في موضعه... الخ.

ثمّ تذكر الرواية تكرّر الشقّ له أربع مرّات[2].

وهكذا يتّضح أنّ هذه الرواية مفتعلة ومختلقة، وأنّ سرّ اختلاقها ليس إلّا لتأييد بعض العقائد الفاسدة، والطعن بصدق القرآن، وبعصمة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله[3].

---

(١) أضواء على السنّة المحمّديّة: ١٨٧، الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله ٢: ١٧٠.

(٢) الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله ٢: ١٧٢.

(٣) المصدر نفسه.

الفصل التاسع عشر
الروايات الموضوعة باعتراف واضعها، وشهرته بالوضع

ألف: إقرار راوي الوضع، وعلّة وضع الحديث

ذكر علماء الرجال أنّ الراوي إذا كان وضّاعاً وجعّالاً للحديث فإنّه ضعيف، كما أنّه لو كان هناك كتاب موضوعاً فلا فائدة منه، ومن هؤلاء الوضّاعين: عبد الرحمن ابن كثير الهاشمي، نسبه إلى الوضع علماء الرجال، واتّكل عليه المحقّق الخواجوئي في تضعيف دعاء الوضوء[1] لأنّه هو الذي يروي دعاء الوضوء عن أمير المؤمنين عليه السلام، فعن الشيخ بهاء الدين العاملي في (مفتاح الفلاح): روى ثقة الإسلام الكليني في (الكافي)، ورئيس المحدّثين في (الفقيه)، وشيخ الطائفة في (التهذيب)، عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: بينا أمير المؤمنين عليه السلام ذات يوم جالس مع ولده محمّد بن الحنفيّة رضي الله عنه إذ قال له: يا محمّد، اِئْتِني بإناء من ماء أتوضّأ للصلاة. فأتاه محمّد بالماء، فأكفأه بيده اليمنى على يده اليسرى، ثمّ قال: «بسم الله، والحمد للّه الذي جعل الماء طهوراً ولم

---

(١) عند علمائنا بل وأهل السنّة قاعدة التسامح في أدلّة السنن فعلى ذلك تختلف الرؤى. فرائد الأصول ٢: ١٥٣، رسائل فقهيّة ـ ج٢٣ تراث الشيخ الأعظم: ١٣٧، مفاتيح الأصول: ٣٤٦، عدّة الداعي: ٢٠، الحاشية على مدارك الأحكام ١: ٢٠، الأربعون حديثاً: ٥٧٩ / ح ٣١ ـ تحقيق السيّد مهدي الرجائي، قمّ.

يجعله نَجِساً».

قال: ثمّ استنجى فقال: «اللّهمّ حصِّنْ فرجي وأَعِفَّه، واستُر عَوْرتي وحرِّمني على النار».

قال: ثمّ تمضمض فقال: «اللّهمّ لقِّني حُجّتي يوم ألقاك، وأطلق لساني بذكرك».

قال: ثمّ استنشق فقال: «اللّهمّ لا تُحرّم عَلَيَّ ريح الجنّة، واجعلني ممّن يشمّ ريحها وروحها وطيبها».

قوله «عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي»: عبد الرحمن هذا ضعيف، كان يضع الحديث، وقال الشيخ في (الأربعين) في الحاشية: هذه الرواية ـ وإن كان في طريقها عبد الرحمن بن كثير، وهو ضعيف ـ إلّا أنّ ضعفها منجبر بالشهرة بين الأصحاب. وممّن قال بشهرتها شيخنا الشهيد الأوّل في (الذكرى)، على أنّها واردة في المستحبّات، فالضعف لا يمنع من العمل بها[1].

وفيه: أنّ هذه الشهرة غير مؤثّرة في جبر الضعيف، فإنّ هذا إنّما يتمّ لو كانت الشهرة متحقّقة قبل زمن الشيخ الطوسي، والأمر ليس كذلك، فإنّ مَن قبله كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقاً، كالمرتضى والأكثر على ما نقله جماعة، وبين جامع للأحاديث من غير التفات إلى تصحيح ما صحّ وردّ ما يردّ، فالعمل بمضمون الخبر الضعيف قبل زمنه على وجه يجبر ضعفه غير متحقّق.

ولمّا عمل هو به في كتبه الفقهيّة، جاء من بعده من الفقهاء وأتبعه الأكثر تقليداً له، فجاء المتأخّرون بعد ذلك ووجدوه ومن تبعه قد عملوا به، فحسبوا أنّ العمل به مشهور، وجعلوها جابرة لضعفه.

ومثل هذه الشهرة لا تكفي في جبره، كما صرّح به بعض المحقّقين. نعم جوّز

---

(١) الأربعون حديثاً: ٥٦.

أكثرهم العمل به في نحو المستحبّات، لتسامحهم في أدلّة السنن، ولما ورد عنه ﷺ أنّه قال: «مَن بلغه عن الله فضيلة فأخذها وعمل بها إيماناً باللّه ورجاءَ ثوابه، أعطاه الله ذلك، وإن لم يكن كذلك»[١].

وله نظائر، وهو حسن حيث لا يبلغ الضعف حدّ الوضع، وقد عرفت أنّ أصحابنا قد صرّحوا بأنّ هذا الهاشمي كان يضع الحديث، وأنّ ابن أخيه عليّ بن حسّان الراوي عنه ضعيف، غالٍ كذّاب، واقفيّ. فاحتمال كون هذا الحديث موضوعاً قويّ لأنّ له طريقين، وهو بطريقيه ينتهي إلى هذا الهاشمي الواضع[٢].

وأقول: إنّ الوضّاع يضع الحديث، ولكن ليس كلّ ما يرويه موضوعاً، فإنّ الكاذب يكذب، غير أن ليس كلّ ما يقوله هو كذب، فإنّ الكاذب قد يصدق كما أنّ الصادق قد يكذب وهذا الحديث في المستحبّات، والفقهاء تسامحوا في المستحبّات، ولم ينظروا إلى راويه، ولعلّه لهذه العلّة نقل أمين الإسلام الطبرسي، وأبو الفتوح الرازي، والزمخشري، وناصر الدين البيضاوي في تفاسيرهم روايات فضائل السور التي وضعها أبو مريم المَرْوَزي، مع أنّه نفسه صرّح بأنّه وضع الروايات، وحين سُئل منه: لِمَ تروي هذه الروايات، ومن أين ترويها، مع أنّ عامّة المحدّثين لم يطّلعوا عليها؟ قال: لمّا رأيت أنّ الناس تركوا القرآن، وأولعوا وأقبلوا على فقه أبي حنيفة و(مغازي) الواقدي، وضعت هذه الروايات لتقريبهم إلى القرآن[٣]، فهذا الراوي صرّح عنه علماء الرجال والحديث بأنّه وضع

---

(١) كنز العمّال ١: ٧٩١.

(٢) التعليقة على: مفتاح الفلاح: ٩٤ـ٩٦.

(٣) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٦٢، الرعاية: ١٥٢، تهذيب الراوي ١: ٢٨٢، ميزان الاعتدال ٧: ٥٥، مقدّمة ابن الصلاح: ٢٦٤.

الأحاديث، والدليل على وضعها إقرار الواضع، وليس من دليل أفضل وأكمل منه، ومع ذلك رواها المفسّرون، والدليل عليه هو التسامح في الفضائل وثواب السور.

وعن هذا قال الشهيد الثاني زين الدين الجُبَعي العاملي في (الرعاية): والواضعون أصناف... وأعظمهم ضرراً من انتسب منهم إلى الزهد والصلاح بغير علم فاحتسب بوضعه؛ أي زعم أنّه وضعه حِسبةً للّه تعالى، وتقرّباً إليه ليجذب بها قلوب الناس إلى الله تعالى بالترغيب والترهيب، فقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم، وركوناً إليهم، لظاهر حالهم بالصلاح والزهد. ويظهر لك ذلك من أحوال الأخبار التي وضعها هؤلاء في الوعظ والزهد، وضمّنوها أخباراً عنهم، ونسبوا إليهم أُفقاً وأحوالاً خارقة للعادة وكرامات لم يتّفق مثلها لأُولي العزم من الرسل، بحيث يقطع العقل بكونها موضوعةً وإن كانت كرامات الأولياء ممكنة في نفسها، ومن ذلك ما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المَرْوزي أنّه قيل له: من أين لك عن عكرمة، عن ابن عبّاس في فضائل القرآن سورةً سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟! فقال: إنّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة و(مغازي) محمّد بن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حِسبةً[1]. وكان يقال لأبي عصمة هذا «الجامع»، فقال أبو حاتم بن حبّان: جَمَع كلَّ شيء إلّا الصدق[2].

---

(١) فتح المغيث ١: ١٦٨، لسان الميزان ٦: ١٦٨، ميزان الاعتدال ٣: ٢٤٥ و٧: ٥٥، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١: ٣٢٠، جامع الأُصول ١: ١٣٧، مقدّمة ابن الصلاح: ٨١، الخلاصة في أُصول الحديث: ٧٦، الرعاية: ١٠٣ ـ نشر: مكتب الإعلام الإسلامي، تهذيب التهذيب ١٠: ٤٨٦، الغدير ٥: ٢٦٩، فتح الباقي بشرح ألفيّة العراقي: ٢١٩.

(٢) تدريب الراوي ١: ٢٨٢، فتح المغيث ١: ٢٨٥.

وهكذا قيل في حديث أُبيّ الطويل في فضائل سور القرآن سورة سورة، فرُوي عن المؤمّل بن إسماعيل قال: حدّثني شيخ به، فقلت للشيخ: مَن حدّثك؟ قال: حدّثني رجل بالمدائن وهو حيّ، فصرت إليه فقلت: من حدّثك؟ فقال: حدّثني شيخ بواسط وهو حيّ، فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه فقال: حدّثني شيخ بعبّادان، فصرت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من المتصوّفة ومعهم شيخ فقال: هذا الشيخ حدّثني، فقلت: يا شيخ، من حدّثك؟ فقال: لم يحدّثني أحد، ولكنّا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن[١].

وكلّ من أودع هذه الأحاديث تفسيره كالواحديّ والثعلبيّ والزمخشريّ، فقد أخطأ في ذلك، ولعلّهم لم يطّلعوا على وضعه، مع أنّ جماعة من العلماء قد نبّهوا عليه، وخَطْبُ من ذكره مسنداً كالواحدي؛ أسهل[٢].

ومنهم: خالد بن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، فعن الشيخ الطوسي في الفهرست: خالد بن عبد الله بن سدير، له كتاب. ذكر أبو جعفر محمّد بن عليّ ابن بابويه عن محمّد بن الحسن بن الوليد أنّه قال: لا أرويه لأنّه موضوع، وضعه محمّد بن موسى الهمداني. والظاهر أنّ ما ذكره النجاشي والشيخ في (الفهرست) واحد[٣].

ومنهم: محمّد بن موسى بن عيسى أبو جعفر الهمداني السمّان: ضعّفه القمّيّون

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٤١، تدريب الراوي ١: ٢٨٨.

(٢) الرعاية: ١٠٣ ـ نشر: مكتب الإعلام الإسلامي.

(٣) رجال النجاشي: ١٥٠ / الرقم ٣٩٠، الفهرست: ٦٦ و ٢٧٠، نقد الرجال ٢: ١٨٥.

بالغلوّ، وكان ابن الوليد يقول: إنّه كان يضع الحديث، له كتاب: ما روي في أيّام الأُسبوع، وكتاب: الردّ على الغلاة. وروى أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عنه.

النجاشي: ضعيف يروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً، تكلّم القمّيّون فأكثروا، واستثنوا من كتاب (نوادر الحكمة) ما رواه[1]. وهو الذي روى رواية اللطم.

روى محمّد بن عيسى، عن أخيه جعفر بن عيسى، عن خالد بن سدير أخي حسّان بن سَدير: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شقّ ثوبه على أبيه، أو على أُمّه، أو على أخيه، أو على قريب له، فقال: «لا بأس بشقّ الجيوب، قد شقّ موسى بن عمران على أخيه هارون، ولا يشقّ الوالد على ولده، ولا زوج على امرأته، وتشقّ المرأة على زوجها، وإذا شقّ زوج على امرأته، أو والد على ولده، فكفّارته حِنْثُ يمين، ولا صلاة لهما حتّى يكفّرا ويتوبا من ذلك. وإذا خَدَشت المرأة وجهها، أو جزّت شعرها، أو نتفته، ففي جَزّ الشعر عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستّين مسكيناً، وفي الخدش إذا دَمِيَتْ وفي النتف كفّارة حِنث يمين، ولا شيء في اللطم على الخدود سوى الاستغفار والتوبة، وقد شَقَقْن الجيوب ولَطَمْن الخدود الفاطميّات على الحسين بن عليّ عليهما السلام، وعلى مثله تُلطَم الخدود وتُشَقّ الجيوب»[2]. وهذه الرواية صارت في عصرنا ذريعة ووثيقة لمن أجاز بل لمن جعل التطبير واللطم من المستحبّات، وهذا الحديث ضعّفه زين الدين

---

(١) رجال النجاشي: ٣٣٨/الرقم ٩٠٤، مجمع الرجال ٦: ٥٩، خلاصة الرجال: ٢٥٥، نقد الرجال ٤: ٣٣٢، منتهى المقال ٦: ٢١١.

(٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٢، تهذيب الأحكام ٨: ٣٢٥.

الجبعيّ العاملي، الشهيد الثاني، في (مسالك الأفهام) حيث قال: طريق ضعيف، فإنّ خالد بن سدير غير موثّق، وقد قال الصدوق: إنّ كتابه موضوع. وفي طريقه أيضاً محمّد بن عيسى، وهو ضعيف[١].

وهذه الرواية ذكرها الأصحاب في الكفّارات، وأعرضوا عنها فلذلك قال الفقيه الحاج آقا رضا الهمداني في (مصباح الفقيه): إنّ هذا الحديث لضعف أسناده وإعراض الأصحاب عنه، لا يمكن الاستناد إليه في شيء[٢].

فعن آية الله السيّد أحمد الخوانساري في (جامع المدارك): ويمكن أن يقال: هذه الرواية تشكل استفادة وجوب الكفّارة منها، ففيها: «ولا صلاة لهما حتّى يكفّرا أو يتوبا»، وفيها: «ولا شيء في اللطم على الخدود سوى الاستغفار والتوبة»، فكيف يلتزم بعدم صحّة الصلاة بدون التكفير والتوبة، وكيف يلتزم بوجوب الاستغفار والتوبة في اللطم على الخدود مع ما في ذيلها: «وعلى مثله تشقّ الجيوب»، فإنّ وجوب الاستغفار والتوبة فرع الحرمة[٣].

وعن آية الله العظمى الگلپايگاني ما يقرب منه[٤]: ويستفاد من هذه الرواية ممنوعيّة شقّ الجيوب للوالد على ولده، والزوج على زوجته، وجوازه فيما سوى ذلك، ويستفاد أيضاً من قوله عليه السلام: «لقد شققن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميّات على الحسين عليه السلام» جواز اللطم، وشقّ الجيوب على مطلق القريب، إذ من المستبعد اختصاص الجواز بمصيبة مولانا الحسين صلوات الله عليه، فإنّه إذا كانا

---

(١) مسالك الأفهام ١٠: ٢٧، الفهرست: ٦٦/الرقم ٢٥٩.

(٢) مصباح الفقيه ١: ٤٣٠.

(٣) جامع المدارك ٥: ١٤.

(٤) كتاب الطهارة: ٢١٨.

محرّمَين في الإسلام لم يرتكبن ذلك، ولو كانا جائزَين على الحسين عليه السلام لاشمئزاز النفوس من ذلك، لكنّ هذه الرواية ضعيفة السند، غير منجبرة بعمل الأصحاب.

وفي مقابل هذه الرواية التي تقول بمشروعيّة اللطم هناك روايات بالضدّ منها، فجاء عن الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام أنّه نهاهنّ عن اللطم وخمش الوجوه، فقد روى السيّد ابن طاووس الحلّي في كتاب المقتل: (اللهوف على قتلى الطفوف) أنّ الإمام الحسين عليه السلام قال للنساء في ليلة العاشوراء: «يا أُختاه، يا أُمّ كلثوم، وأنتِ يا زينب، وأنتِ يا رقيّة، وأنتِ يا فاطمة، وأنتِ يا رباب، أُنظرن إذا أنا قُتِلْتُ، فلا تَشْقُقْنَ علَيّ جيباً، ولا تَخْمِشْنَ علَيّ وجهاً، ولا تقلن علَيّ هَجراً»[1].

ومثله روى أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي في كتاب (كامل الزيارات) عن أبي جعفر الإمام الباقر عليه السلام[2].

ولهذا قال الفقيه الشيخ محمّد حسن النجفي صاحب (جواهر الكلام): وما يُحكى من فعل الفاطميّات ـ كما في ذيل خبر خالد بن سدير عن الصادق عليه السلام، بل ربّما قيل: إنّه متواتر، وهو موقوف على فعل ذلك من غير ذات الأب والأخ، وعلى علم عليّ بن الحسين عليهما السلام وتقريره المفيد رضاه به، ودونه خَرطُ القَتاد[3].

وممّن نسب إلى الوضع أيضاً: يونس بن ظبيان، فعنه قال العلّامة الحلّي في (خلاصة الرجال): قال أبو عمرو الكشّي: قال الفضل بن شاذان في بعض كتبه:

---

(١) اللهوف: ١٤١.

(٢) كامل الزيارات: ١٩٥ / ح ٢٧٥.

(٣) جواهر الكلام ١: ٣٧٦ ـ نشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران و١: ٦٤٢ ـ طبع مؤسسة النشر الإسلامي، قمّ المقدّسة.

الكذّابون المشهورون: أبو الخطّاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصائغ، ومحمّد ابن سنان، وأبو سمينة أشهرهم.

وفيه قال النجاشي: إنّ يونس ضعيف جدّاً، لا يُلتفَت إلى ما رواه، كلّ كتبه تخليط. وابن الغضائري: يونس بن ظبيان كوفيّ، غالٍ كذّاب، وضّاع للحديث، روى عن أبي عبد الله، لا يُلتفَت إلى حديثه، فأنا لا أعتمد على روايته لقول هؤلاء المشايخ العظماء فيه[١].

فمنهم: المغيرة بن سعيد، قال العلّامة الحلّي في (خلاصة الأقوال): خرج أبو جعفر فقال: «إنّه كان يكذب علينا»[٢]، وضعّفه، بل نسبه إلى الوضع علماء الرجال من العامّة[٣]. وأمثال هؤلاء الرواة في كتب الرجال كثيرون.

وكذلك من المشهورين بالوضع مع اعترافه به: مَيْسرة بن عبدِ ربّه الفارسي، قال محمّد بن عيسى الطبّاع: قلت لميسرة بن عبد ربّه: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا كان له كذا؟ قال: وضعتها أُرغِّب الناس. وهناك أقوال لعلماء الرجال فيه، منهم قول ابن حبّان: كان ممّن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع الحديث، وهو صاحب حديث فضائل القرآن الطويل، ومنهم قول أبي داود: أقرّ بوضع الحديث. ومنهم أيضاً قول أبي حاتم: كان يفتعل الحديث. روى في فضل قزوين والثغور. وقال أبو زرعة: وضع في فضل قزوين أربعين حديثاً، وكان يقول: إنّي أحتسب في ذلك[٤].

---

(١) ترتيب خلاصة الرجال: ٤٥٤.

(٢) ترتيب خلاصة الرجال: ٤١٢، رجال ابن داود: ٢٧٩ /الرقم ٥١٠.

(٣) ميزان الاعتدال ٤: ١٦٠، المغني في الضعفاء ٢: ٦٧٢، فتح المغيث ١: ٢٧٩.

(٤) ميزان الاعتدال ٦: ٥٧٤، تدريب الراوي ١: ٢٨٣، الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٤٠.

وممّن اعترف بالوضع أيضاً أبو هريرة، ففي (صحيح البخاري ـ باب وجوب النفقة على الأهل والعيال) فيه: أبو هريرة قال: قال النبيّ ﷺ: «أفضل الصدقة ما ترك غنىً، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول. تقول المرأة: إمّا أن تطعمني، وإمّا أن تطلّقني، ويقول العبد: أطعمني واستعملني، ويقول الابن: أطعمني إلى من تَدَعُني؟ فقالوا: يا أبا هريرة، سمعتَ هذا من رسول الله؟ قال: لا، هذا من كيس أبي هريرة[١].

قال شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في (فتح الباري شرح صحيح البخاري): ومعنى قوله في آخر حديث الباب: لا، هذا من كيس أبي هريرة، ووقع في رواية الإسماعيلي المذكورة قالوا: يا أبا هريرة، شيء تقول من رأيك، أو من قول رسول الله ﷺ؟ قال: هذا من كيسي. وقوله «من كيسي» بكسر الكاف للأكثر، أي من حاصله، إشارة إلى أنّه من استنباطه ممّا فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع، ووقع في رواية الأصيلي بفتح الكاف أي من فطنته[٢].

ب: رواية التعصيب[٣]

وممّا فيه علامة الوضع وإقرار الوضّاع بالوضع رواية التعصيب، فقد قال الشيخ محمّد جواد مغنية في (الكاشف) ـ ذيل آية الإرث: ﴿ **فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ** ﴾[٤].

---

(١) شرح صحيح البخاري ٧: ٥٢٩ لابن بطّال، فتح الباري ٩: ٦٢.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٩: ٦٢١.

(٣) الإنصاف ٢: ٢١٢.

(٤) النساء: ١١.

قال صاحب (مجمع البيان): ظاهر هذا الكلام يقتضي ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ أنّ البنتين لا تستحقّان الثُّلُثَين، لكنّ الأُمّة أجمعت على أنّ حكم البنتين حكمُ مَن زاد عليهما من البنات. هذا هو الصحيح، وكلّ ما قيل من التعليل والتأويل حول: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ فهو من نسج الخيال. وليس هذا بالمهم، وإنّما المهمّ بيان ما اختلفت فيه المذاهب الإسلاميّة من ميراث البنت والبنات إذا لم يكن للميّت ولدٌ ذَكَر... وقد اتّفق الفقهاء قولاً واحداً على أنّ الميّت إذا ترك بنتاً واحداً أخذت النصف بالفرض، وإن ترك بنتين فأكثر أخَذْن الثلثَين، واختلفوا في النصف الباقي بعد فرض البنت، وفي الثلث الباقي بعد فرض البنتين، لمن يعطى؟ قال السنّة: يُعطى الباقي لأخي الميّت، مُستندِين إلى رواية عن طاووس عن ابن عبّاس عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «أَلحِقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت فلِأُولي عصبة ذكر». وأنكر الشيعة حديث طاووس لأنّه كذّاب، وقالوا: يُرَدّ النصف على البنت فتنفرد بالتركة كلّها، تأخذ النصف بالفرض والنصف الثاني بالردّ. والشيعة لم ينفردوا بالقول: إنّ التركة بكاملها للبنت أو للبنات، فلقد ذهب الحنفيّة والحنابلة إلى أنّ الميّت إذا ترك بنتاً أو بناتاً ولم يوجد واحد من أصحاب الفروض والعُصبات فالمال كلّه للبنت؛ النصف بالفرض، والباقي بالردّ، وكذلك البنتان تأخذان جميع التركة الثلثين فرضاً، والثلث الباقي ردّاً، مع العلم بأنّ الآية قالت: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾، فإذا كانت هذه الآية لا تمنع أن تأخذ البنت أو البنات جميع التركة في الصورة التي ذكرها الحنفيّة والحنابلة، فكذلك أيضاً لا تمنع أن تأخذ البنت أو البنات التركة كلّها في صورة أُخرى، والفَرق تحكّم، لأنّ دلالة الآية واحدة لا يمكن تجزّؤها بحال.

وأيضاً قال الحنفيّة والحنابلة: إذا ترك الميّت أُمّاً وليس معها واحد من أصحاب الفروض والعصبات تأخذ التركة كلّها؛ الثلث بالفرض، والثلثين بالردّ، مع العلم بأنّ الله يقول: ﴿ **فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ** ﴾، فإذا جاز للأُمّ أن تأخذ التركة كلّها مع قوله تعالى: ﴿ **فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ** ﴾ جاز أيضاً للبنت أن تأخذ التركة كلّها، وكذلك البنات مع قوله: ﴿ **فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ** ﴾ على النحو الذي قدّمناه[١].

وصرّح السيّد محسن الأمين في (نقض الوشيعة) أنّ طاووس أنكر أن يكون راوياً لهذا الحديث، إذ قال طاووس: إنّ الشيطان ألقاه على لسان مَن نَسَب إليّ هذا القول[٢].

وقد ألّف الأُستاذ الدكتور عبد الرحيم نجات رسالته الدكتوراه في موضوع العَوْل والتعصيب، فطُبعت في مؤسّسة أمير كبير ـ طهران، وهي من أحسن الكتب في الموضوع، حيث بحث فيها حول التعصيب وخبر طاووس، وأورد عليه إشكالات[٣].

وفي العصبة قال الشيخ الطوسي: القول بالعصبة باطل عندنا، ولا يُورَّث بها في موضع من المواضع، وإنّما يورّث بالفرض المسمّى، أو القربى، أو الأسباب التي يورّث بها، من الزوجيّة والولاء.

وروي ذلك عن ابن عبّاس لأنّه قال فيمن خلّف بنتاً وأُختاً: إنّ المال كلّه للبنت

---

(١) الميزان للشعراني، المغني ٦: ٢٢٦، فقه السنّة ٣: ٤٤٢، الخلاف ٤: ٦٢، الكاشف ٢: ٢٦٥، نقض الوشيعة: ٢٤٤.

(٢) نقض الوشيعة: ٢٤٤.

(٣) عَوْل وتعصيب: ٤٨٣.

دون الأُخت، ووافقه جابر بن عبد الله رضي الله عنه في ذلك[١].

واستدلّ المخالفون بخبرٍ رَوَوه عن وهيب، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عبّاس عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «أَلحِقوا الفرائض، فما أبقت الفرائض فلأُولي عصبة ذكر»[٢]، والذي يدلّ على بطلان هذه الرواية أنّهم رووا عن طاووس خلاف ذلك، ثمّ إنّه تبرّأ من هذا الخبر، وذكر أنّه شيء ألقاه الشيطان على ألسنة العامّة! روى ذلك أبو طالب الأنباري، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد البربري، قال: حدّثنا بشر بن هارون، قال: حدّثنا الحِمْيَري، قال: حدّثني سفيان، عن أبي إسحاق، عن قارية بن مضرب، قال: جلست عند ابن عبّاس وهو بمكّة فقلت: يا ابن عبّاس، حديث يرويه أهل العراق عنك، وطاووس مولاك يرويه أنّ ما أبقَتِ الفرائض فلأُولي عصبة ذكر، قال: أمِن أهل العراق أنت؟ قلت: نعم، قال: أبلغ مَن وراءك أنّي أقول: إنّ قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ** ﴾[٣]، وقوله: ﴿ **وأُولُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ** ﴾[٤]، وهل هذه إلّا فريضتان، وهل أبقتا شيئاً؟! ما قلت هذا، ولا طاووس يرويه عنّي.

قال قارية بن مضرب: فلَقِيتُ طاووس فقال: لا والله، ما رويتُ هذا عن ابن عبّاس قطّ، وإنّما الشيطان ألقاه على ألسنتهم! قال سفيان: أراه مِن قِبل ابنه عبد الله

---

(١) أحكام القرآن ٢: ٩٣، المحلّى ٩: ٢٥٦، المبسوط ٢٩: ١٥٧، المغني ٧: ٧، الشرح الكبير ٧: ٥٢، الانتصار: ٢٧٧، بداية المجتهد ٢: ٣٣٨، المجموع ١٦: ٨١، عمدة القاري ٢٣: ٢٤٤، المستدرك على الصحيحين ٤: ٣٣٧، فتح الباري ١٢: ٢٤، السنن الكبرى ٦: ٢٣٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٩: ٢٦١، صحيح البخاري ٨: ١٨٧، صحيح مسلم ٣: ١٢٣٣ / ح١٦١٥، المستدرك على الصحيحين ٤: ٣٣٨، السنن الكبرى ٦: ٢٣٨.

(٣) النساء: ١١.

(٤) الأنفال: ٧٥.

ابن طاووس، فإنّه كان على خاتم سليمان بن عبد الملك، وكان يحمل على هؤلاء القوم حملاً شديداً ـ يعني بني هاشم ـ ثمّ لا خلاف بين الأُمّة أنّ هذا الخبر ليس هو على ظاهره، لأنّ ظاهره يقتضي ما أجمع المسلمون على خلافه[١].

وهنا روايات في كتب أهل السنّة على نفي التعصيب، جمَعَها آية الله السبحاني في كتابه (الإنصاف)[٢].

وفي الختام نقول: قال السيّد المرتضى علم الهدى في (الانتصار): وإذا كنّا قد دلّلنا على بطلان الميراث بالعصبة، فقد بطل كلّ ما بيّنه مخالفونا من المسائل في الفرائض... فمِن هذه المسائل: أن يُخلّف الرجل بنتاً وعمّاً، فعند المخالف أنّ للبنت النصفَ والباقي للعمّ بالعصبة، وعندنا أنّه لا حظّ للعمّ والمالُ كلُّه للابنة بالفرض والردّ. وكذلك لو كان مكان العمّ ابن عمّ، وكذلك لو كان مكان البنت ابنتان. ولو خلّف الميّت عمومة وعمّات، أو بني عمّ وبنات عمّ فمُخالفنا يورّث الذكور من هؤلاء دون الإناث لأجل التعصيب، ونحن نورّث الذكور والإناث[٣].

ويقول المحقّق محمّد جواد مغنية: إنّ الإنسان أرأف بوُلده منه بإخوته، وهو يرى أنّ وجود ولده ذكراً أو أُنثى امتداد لوجوده، ومن هنا رأينا الكثير من أفراد الأُسر اللبنانيّة الذين لهم بنات فقط يبدّلون مذهبهم من التسنّن إلى التشيّع، لا لشيء إلّا خوفاً أن يشترك الإخوان والأعمام. ويفكّر الآن الكثير من رجال السنّة بالعدول عن القول التعصيب والأخذ بقول الإماميّة من ميراث البنت، تماماً كما

---

(١) الخلاف ٤: ٦٨، تهذيب الأحكام ٩: ٢٦٢.

(٢) الإنصاف ٢: ٢٣٠، مسند أحمد ٣: ٤٩٠، سنن ابن ماجة ٢: ٩١٦/ ح٢٧٤٢، جامع الأُصول ٩: ٦١٤/ ح٧٤٠١، صحيح البخاري ٨: ١٥٠، السنن الكبرى ٦: ٢٤٢.

(٣) الانتصار: ٢٨٢.

عَدَلوا عن القول بعدم صحّة الوصيّة للوارث وقالوا بصحّتها كما تقول الإماميّة، على الرغم من اتّفاق المذاهب على عدم الصحّة[١].

(١) الفقه على المذاهب الخمسة: ٥١٧.

الفصل العشرون
الروايات التي تحمل وعداً أو وعيداً شديداً على أُمور بسيطة

ومن جملة القواعد والملاكات لمعرفة الأحاديث الموضوعة عن غيرها هو أن يتضمّن المروي وعيداً شديداً على أمر صغير، أو وعداً عظيماً على أمر حقير كالخلود في جنّات تجري من تحتها الأنهار في رفقة آلاف من الحور العين لفعل مندوب، أو ترك مكروه، أو الخلود في جهنّم مع مقت الله وغضبه لترك مندوب، أو فعل مكروه، وكان القصّاصون مولعين بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون بها قلوب العوامّ إليهم[1].

ذكر المحدّث الكبير الشيخ عبّاس القمّي في كتابه (مفاتيح الجنان) إثر زيارة وارث: أقول: تُعرَف هذه الزيارة باسم زيارة وارث، وهي مأخوذة عن كتاب (مصباح المتهجّد) للطوسي، وهو من أرقى الكتب المعتبرة المشهورة في الأوساط العلميّة، وقد اقتطفتُ هذه الزيارة نصّاً عن ذلك المأخذ الشريف من دون واسطة أتّكل عليها، فكانت كلمة الختام لزيارة الشهداء هي: «فياليتني كنت معكم فأفوز معكم»، فالزيادة التي ذُيّلت بها هذه الزيارة وهي: «في الجنان مع

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٨٥، منهج نقد المتن: ٣٤١.

النبيّين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أُولئك رفيقاً، السلام عَلى مَن كان في الحائر منكم، وعلى من لم يكن في الحائر معكم... الخ» إنّما هي خروج عن المأثور، ودسّ في الحديث!

قال شيخنا [والكلام لا يزال للشيخ القمّي] في كتابه الفارسي (لؤلؤ ومرجان): إنّ هذه الكلمات التي ذُيِّلت بها هذه الرواية إنّما هي بدعة في الدين، وتجاسر على الإمام عليه السلام بالزيادة فيما صدر منه، وفوق ذلك فهي تحتوي على أباطيل وأكاذيب بيّنة الكذب، والغريب المدهش أنّها تنبثّ بين الناس وتُذاع، حتّى تُهتَف بها في كلّ يوم وليلة عدّةَ آلاف مرّة في مرقد الحسين عليه السلام، وبمحضر من الملائكة المقرّبين، وفي مطاف الأنبياء والمرسلين عليهم السلام ولا مُنكِر يُنكرها، أو رادع يردع عن الكذب والعصيان، فآلَ الأمرُ إلى أن تُدوَّن هذه الأباطيل، وتُطبع في مجاميع من الأدعية والزيارات يجمعها الحمقى من عوامّ الناس فتزعمها كتاباً، فتجعل لها اسماً من الأسماء، ثمّ تتلاقفها المجاميع فتسري من مجموعة أحمق إلى مجموعة أحمق آخر، وتتفاقم المشكلة فيلتبس الأمر على بعض طلبة العلم والدين! وإنّي صادفت طالباً من طلبة العلم والدين وهو يزور الشهداء بتلك الأباطيل القبيحة، فمسستُ كتفه فالتفت إليّ فخاطبته قائلاً: ألا يَشنَع من الطالب أن ينطق بمثل هذه الأباطيل في مثل هذا المحضر المقدّس؟! قال: أليست هي مرويّةً عن الإمام عليه السلام؟ فتعجّبت لسؤاله وأجبته بالنفي. قال: فإنّي قد وجدتها مدوّنة في بعض الكتب. فسألته عن الكتاب، فأجاب: كتاب (مفتاح الجِنان)، فسكتّ عنه، فإنّه لا يليق أن يكالم المرء رجلاً أدّى به الغفلة والجهل إلى أن يعدّ المجموعة التي جمعها بعض العوامّ من الناس كتاباً من الكتب، ويستند إليه

مصدراً لما يقول.

ثمّ بسط الشيخ ﷺ كلامه في هذا المقام وقال: إنّ عدم ردع العوامّ عن نظائر هذه الأُمور غير المهمّة، والبدع الصغيرة كغُسل أُويس القرني وأبي الدرداء، وهو التابع المخلص لمعاوية، وصوم الصمت بأن يتمالك المرء عن التكلّم بشقّ في اليوم كلّه، وغير ذلك من البدع التي لم يَردَع عنها رادع، ولم ينكرها مُنكِر؛ قد أورثت الجُرأة والتطاول، ففي كلّ شهر من الشهور، وفي كلّ سنة من السنين يظهر للناس نبيّ أو إمام جديد، فترى الناس يخرجون من دين الله أفواجاً! انتهى.

وأقول أنا الفقير: أُلاحظ هذا القول، وأُنعم النظر فيه أنّه القول الصادر عن عالم جليل واقف على ذوق الشريعة المقدّسة واتّجاهاتها في سننها وأحكامها، وهو يُبدي بوضوح مبلغ اهتمام هذا العالم الجليل بالأمر، ويكشف عمّا يكظمه في الفؤاد من الكآبة والهمّ، فهو يعرف مساويه وتبعاته، على النقيض من المحرومين عن علوم أهل البيت عليهم السلام المقتصرين على العلم بضغث من المصطلحات والألفاظ، فهم لا يعبؤون بذلك ولا يبالون، بل تراهم ـ على العكس ـ يصحّحونه ويصوِّبونه ويجرون عليه في الأعمال، فيستفحل الخَطْب، ويُعاف: كتاب (مصباح المتهجّد)، و(الإقبال)، و(مهج الدعوات)، و(جمال الأُسبوع)، و(مصباح الزائر)، و(البلد الأمين)، و(الجُنّة الواقية)، و(مفتاح الفلاح)، و(المقباس)، و(ربيع الأسابيع)، و(التحفة)، و(زاد المعاد).. ونظائرها، فيستخلفها هذه المجاميع السخيفة، فيُدَسّ فيها في دعاء المجير، وهو دعاء من الأدعية المأثورة المعتبرة كلمة: «بعفوك» في سبعين موضعاً، فلم ينكرها منكر. ودعاء الجوشن الكبير الحاوي على مائة فصل، يبدع لكلّ فصل من فصوله أثراً

من الآثار، ومع ما بلغَتْنا من الدعوات المأثورة ذات المضامين السامية والكلمات الفصيحة البليغة، يُصاغ دعاء سخيف غاية السخف فيسمّى بدعاء «الحُبّي»، فينزّل من شرفات العرش فيفترى له من الفضل ما يدهش المرء ويبهته، من ذلك ـ والعياذ باللّه ـ أنّ جبرئيل بلّغ النبيّ محمّداً ﷺ أنّ الله تعالى يقول: إنّي لا أُعذّب عبداً يجعل معه هذا الدعاء وإن استوجب النار، وأنفَقَ العمر كلّه في المعاصي، ولم يسجد فيه سجدة واحدة، إنّني أمنحه أجر سبعين ألف نبيّ، وأجر سبعين ألف زاهد، وأجر سبعين ألف شهيد، وأجر سبعين ألف من المُصلّين، وأجر من كسا سبعين ألف عُريان، وأجر من أشبع سبعين ألف جائع، ووهبته من الحسنات عدد حصى الصحارى، وأعطيته أجر سبعين ألف بقعة من الأرض، وأجر خاتم النبوّة لنبيّنا ﷺ، وأجر عيسى روح الله، وإبراهيم خليل الله، وأجر إسماعيل ذبيح الله، وموسى كليم الله، ويعقوب نبيّ الله، وآدم صفيّ الله، وجبرئيل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل والملائكة! يا محمّد، من دعا بهذا الدعاء العظيم دعاء الحُبّي، أو جعله معه، غفرت له، واستحييت أن أُعذّبه... الخ.

وجدير بالمرء أن يستبدل الضحك على هذه المفتريات الغريبة بالبكاء على كتب الشيعة ومؤلّفاتهم، الكتب القيّمة التي بلغت الرتبة السامية ضبطاً وصحّة وإتقاناً، فكانت لا يستنسخها في الغالب إلّا رجال أهل العلم والدين، فيقابلونها بنسخ نسَخَتها أيدي أهل العلم، وصحّحها العلماء، وكانوا يلمّحون في الهامش إلى ما عساه يوجد من الاختلاف بين النسخ، ومن نماذج ذلك أنّا نرى في دعاء مكارم الأخلاق كلمة: وبَلّغْ بإيماني، فيرد في الهامش أنّ في نسخة ابن اشناس: وأبلغ بإيماني، وفي رواية ابن شاذان: اَللّهمّ أبلغ إيماني، وقد نرى الإشارة إلى أنّ

الكلمة وُجدت بخطّ ابن سكون هكذا، وبخطّ الشهيد هكذا.. فهذه هي المرتبة الرفيعة التي نالتها كتب الشيعة ضبطاً وإتقاناً، وهذا مبلغ ما بذلوه من الجهد في مداقّتها وتصحيحها، والآن نجدها قد عيفت وتُركت فاستخلفها كتاب (مفتاح الجنان) الذي وقفتَ على نزرٍ من صفاته، فيكون هو الكتاب الوحيد الذي تتداوله الأيدي، ويرجع إليه العوامّ والخواصّ والعرب والعجم، وما ذلك إلّا لأنّ أهل العلم والدين لا يبالون بالأحاديث والروايات، ولا يراجعون كتب علماء أهل البيت الطاهرين وفقهائهم، ولا ينكرون على أشباه هذه البدع والزوائد، وعلى دسّ الدسّاسين والوضّاعين وتحريف الجاهلين، ولا يصدّون من لا يرونه أهلاً، ولا يردعون الحمقى، فيبلغ الأمر حيث تُلفَّق الأدعية بما تقتضيه الأذواق، أو تصاغ زيارات ومفجعات، وصلوات وتطبع مجاميع عديدة من الأدعية المدسوسة، وتنتج أفراخ لكتاب (المفتاح)، وتعمّ المشكلة فيُروَّج الدسّ والتحريف، ونراهما يسريان من كتب الأدعية إلى سائر الكتب والمؤلّفات، فتجد مثلاً كتابي الفارسي المسمّى (منتهى الآمال) المطبوع حديثاً قد عبث فيه الكاتب بما يلائم ذوقه وفكره، ومن نماذج ذلك أنّ الكاتب دسّ كلمة «الحمد للّه» في أربعة مواضع خلال سطرين من الكتاب، فقد كتب في حال مالك بن يسر اللعين: أنّه قد شُلّت يداه بدعاء الحسين عليه السلام: الحمد للّه، فكانتا في الصيف كخشبتين يابستين الحمد للّه، وفي الشتاء يتقاطر منهما الدم الحمد للّه، فكان عاقبة أمره خُسراً الحمد للّه. ودسّ أيضاً في بعض المواضع كلمة السيّدة (خانم) عقيب اسم زينب وأُمّ كلثوم تجليلاً لهما واحتراماً، وكان الكاتب معادياً لحُمَيد بن قَحْطَبة، فحرّف اسمه إلى حميد بن قحبة، ثمّ احتاط احتياطاً فأشار في الهامش إلى أنّ في

بعض النسخ: حميد بن قحطبة، واستصوب أن يكتب الاسم: عبد الله؛ عوض: عبد ربّه، والاسم: زحر بن القيس؛ وهو بالحاء المهملة التزم أن يسجّله بالجيم أينما وجده. وخطّأ كلمة: أُمّ سَلَمة فسجّلها: أُمّ السلمة، ما وسعه ذلك، والغاية التي توخّيتها بعرض هذه النماذج من التعريف هي بيان أمرين:

أوّلاً: فلاحظ هذا الكاتب أنّه لم يُجرِ ما أجراه من الدسّ والتحريف إلّا وهو يزعم بفكره وذوقه أنّ في الكتاب نقصاً يجب أن يزال، وليس النقص والوهن إلّا ما يجريه من التحريف، فلنقس على ذلك الزيادات التي يبعثنا الجهل على إضافتها إلى الأدعية والزيارات، والتغيّرات والتصرّفات التي تقتضيها طباعنا وأذواقنا الناقصة، زعماً أنّها تزيد الأدعية والزيارات كمالاً وبهاءً، وهي تنتزع منه الكمال والبهاء، وتسلبها الاعتبار عند أهلها العارفين، فالجدير أن تتحافظ على نصوصها المأثورة فنجري عليها، لا نَزيد فيها شيئاً ولا نحرّف منها حرفاً.

ولنلاحظ ثانياً: الكتاب الذي تكلّمنا عنه أنّه كتاب لمؤلّف حيّ، يراقب كتابه ويترصّد له، يجري فيه من التحريف والتشويه نظائر ما ذكرت، فكيف القياس في سائر الكتب والمؤلّفات، وكيف يجوز الاعتماد على الكتب المطبوعة إلّا إذا كانت من المؤلّفات المشهورة للعلماء المعروفين، وعُرِضت على علماء الفنّ فصدّقوها وأمضوها. وقد روي في ترجمة الثقة الجليل الفقيه المقدّم في أصحاب الأئمّة عليهم السلام «يونس بن عبد الرحمن»[1] أنّه كان قد عَمِل كتاباً في أعمال اليوم

---

(١) منتهى المقال ٧: ٩٠، رجال النجاشي: ٤٤٦ / الرقم ١٢٠٨، خلاصة الرجال: ١٨٤، رجال الشيخ: ٣٦٤، الفهرست: ١٨١ / الرقم ٨٠٩، اختيار معرفة الرجال: ٤٨٣، تعليقة منهج المقال: ٣٧٧، قاموس الرجال ١١: ١٧٠.

والليلة، فعرضه أبو هاشم الجعفريّ على الإمام العسكري عليه السلام فتصفّحه كلّه ثمّ قال: «هذا دِيني ودينُ آبائي كلُّه، وهو الحقّ كلّه»، فهذا أبو هاشم الجعفريّ أراد الجَرْيَ على كتاب يونس فلم يعتمد على سعة علم يونس وفقاهته وجلاله والتزامه بدينه حتّى عرض الكتاب على الإمام عليه السلام واستعلم رأيه فيه[1].

وروي أيضاً عن بورق الشنجاني الهروي[2]، وكان معروفاً بالصدق والصلاح والورع، أنّه وافى الإمامَ العسكريّ عليه السلام في سامرّاء، وعرض عليه (كتاب اليوم والليلة) الذي ألّفه الشيخ الجليل الفضل بن شاذان وقال: جُعِلت فداك، أردت أن تطالع هذا الكتاب تتصفّحه، قال عليه السلام: «هذا صحيحٌ ينبغي أن تَعملَ به»، إلى غير ذلك من الروايات في هذا الباب[3].

وإنّي قد قدمت على تأليف هذا الكتاب، وإنّي واقف على طباع الناس في هذا العصر وعدم اهتمامهم لنظائر هذه الأُمور، وإنّما ألّفته إتماماً للحجّة عليهم، فجدّدت واجتهدت في أخذ الأدعية والزيارات الواردة في هذا الكتاب عن مصادرها الأصيلة وعرضها على نسخ عديدة، كما بذلت أقصى الجهد في تصحيحها واستخلاصها من الأخطاء كي يثق به العامل ويسكن إليه إن شاء الله، ولكنّ الشرط هو أن لا يحرّفه الكاتب والمُستنسِخ، وأن يتخلّى القارئ عمّا يقتضيه طبعه وذوقه من التغيير.

روى الكليني رضي الله عنه عن عبد الرحيم القصير قال: دخلت على أبي عبد الله

---

(١) قاموس الرجال ١١: ١٧١.

(٢) منتهى المقال ٢: ١٨٠، تعليقة منهج المقال: ٧٣، قاموس الرجال ٢: ٤٠٨، اختيار معرفة الرجال: ٥٣٧ /الرقم ١٠٢٣.

(٣) قاموس الرجال ١١: ١٧٢.

(الصادق) عليه السلام فقلت: جُعلت فداك، إنّي اخترعت دعاءً، قال: «دَعْني من اختراعك!»[١]، فأعرض عليه السلام عن اختراعه، ولم يسمح أن يعرض عليه، ثمّ أنعم عليه بتعليمه عملاً ينبغي أن يؤدّيه.

وروى الصدوق عطّر الله مرقده عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ستُصيبكم شبهةٌ فتبقَون بلا عَلمٍ يُرى، ولا إمام هدى، ولا ينجو منها إلّا من دعا بدعاء الغريق»، قلت: وكيف دعاء الغريق؟ قال: «تقول: «يا اَلله يا رحمانُ يا رحيم، يا مُقلّبَ القلوب، ثبّتْ قلبي على دينك»، فقلت: يا مقلّب القلوب والأبصار ثبّت قلبي على دينك، فقال: «إنّ الله عزّ وجلّ مقلِّبُ القلوب والأبصار، ولكن قلْ كما أقول: «يا مُقلّب القلوب، ثبّت قلبي على دينك»[٢]. وحَسْب العابثين بالدعوات إضافةً وتحريفاً بما يقتضيه أذواقهم وطبائعهم التأمّل في هاتين الروايتين، والله العالم[٣].

وذكر هذا الدعاءَ المشهور بدعاء حبّي الذي انتقده المحدّث القمّي الموجود في كتاب (مفتاح الجنان)، وهو منسوب إلى الملّا رحمة الله الكرماني الفقيه الأُصولي المحشّي على (فرائد الأُصول)، ورسائل رحمة الله معروفة مشهورة، وهذا الكتاب صنّفه في الأدعية وكان تصنيفه كالجاري في (مفاتيح الجنان)، ولعلّ المحدّث القمّي أخذ اسم كتابه عن (مفتاح الجِنان) للملّا رحمة الله.

وذكر الأُستاذ آية الله فاطمي نيا ـ وهو أحد المحقّقين المعروفين في هذا

---

(١) الكافي ٣: ٤٧٦ / ح ١ ـ عنه: بحار الأنوار ١٠٢: ٢٢٩ ـ ٢٣٠ / ح ٣.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٥٢ / ح ٤٩ ـ الباب ٣٣ ـ عنه: بحار الأنوار ٥٢: ١٤٩ / ح ٧٣.

(٣) مفاتيح الجنان المعرّب: ٤٣١، والفارسيّ: ٧٦١.

العصر، ومن الخطباء العارفين، والخبير بالكتب والمكتوبات ـ أنّ كتاب (مفتاح الجنان) كان في كلّ بيت إلى جنب القرآن، ولكنّ ما فيه من الانحرافات كان دافعاً أن يقرّر العلماء تسقيطه ورميه بالتحريف، أمّا حين صنّف المحدّث القمّي كتابه (مفاتيح الجنان) فُقِد هذا الكتاب من الأسواق حتّى خلت منه المكتبات والبيوت ولم يعد له ذكر، وحلّ محلّه (مفاتيح الجنان) للشيخ عبّاس القمّي، وهذا من الكرامات، ودليل على إخلاص الشيخ المحدّث القمّي في تأليفه لمفاتيح الجنان.

كما ذكر الأُستاذ فاطمي نيا أنّ في هذا الكتاب (المفتاح) يوجد كثير من الانحرافات، وقد أوردها الذين يطبعون الكتاب، وخاصّة في الهند، فإنّ للهند دوراً كبيراً ومميّزاً في طبع الكتب، ولعلّ بعض المسلمين المتساهلين في أُمور الدين أضافوا إليها أُموراً.. وأشار الأُستاذ فاطمي نيا إلى جملة من المثوبات العظيمة والعقوبات الشديدة على أُمور وأفعال يسيرة يرفضها الطبع ولا يستسيغها، وأنا رأيت أيضاً كتاب (مفتاح الجنان) المطبوع في الهند، قد اشتراه البعض من زاهدان، وأصل هذا الكتاب كما قلنا تأليف الفقيه الأُصولي الملّا رحمة الله الكرماني، وبصراحة فإنّ الرجل بعيد عن ساحة العلم، وقد استحدث وأضاف منه ما لا يناسب الدين وأُصول المذهب، وكان أضاف إلى ثواب الأعمال ما شاء من الألفاظ من المثوبات والعقوبات، وكذلك ممّا لا شكّ فيه فإنّ أصحاب المطابع قد أدخلوا وأضافوا الكثير، فكان لهم في العصر الحاضر دور عظيم في تحريف الكتاب، ومنه حذف موارد كثيرة من الكتب، وأشرنا سابقاً إلى بعضها.

ولا يخفى فإنّ البخاري نقل «حديث الدواة» في خمسة مواضع من (صحيحه)، أمّا في الطبعات الأخيرة فلم يُذكَر إلّا موردان أو ثلاثة موارد.

وعن هذا الأمر قال الدكتور محمّد إبراهيم الآيتي البيرجندي في كتابه (تقويم الكلام): فَلْيُعلَم أنّ البخاري ذكر الحديث المذكور في خمسة مواضع من (صحيحه):

١ ـ باب كتابة العلم من الجزء الأوّل ص٢١، طبعة الميمنيّة بمصر محرّم ١٣٢٧.

٢ ـ باب جوائز الوفد، من كتاب الجهاد والسير الجزء الثاني ص١١١.

٣ ـ باب إخراج اليهود عن جزيرة العرب، من كتاب الجهاد الجزء الثاني ص١٢٦.

٤ ـ باب مرض النبيّ ﷺ في أواخر كتاب (المغازي) من الجزء الثاني ص٦٢.

٥ ـ باب كراهية الخلاف من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة المجلّد الرابع ص١٨٠[1].

ومن جملة المعايير التي أشار إليها المحقّقون والعلماء لمعرفة الحديث الموضوع عن غيره، شهرةُ الراوي بالكذب والوضع، فالإنسان إذا كان ضعيف الدين لا يتورّع عن اختلاق أيّ شيء، وأيّ كلام حتّى الأحاديث والأسانيد، وذلك انتصاراً لهوى نفسه، ومثّلوا لهذا الأمر بما روي عن مأمون بن أحمد الهروي لمّا قيل له: ألا ترى إلى الشافعي وإلى ما وُسِّع له بخراسان؟! فقال: حدّثنا أحمد بن عبد الله، حدّثنا عبد الله بن معدان الأزدي، عن أنس مرفوعاً: يكون في أُمّتي رجل يقال له محمّد بن إدريس، أَضرُّ على أُمّتي من إبليس، ويكون في أُمّتي رجل يقال

---

(١) يراجع: تقويم الكلام ـ باللغة الفارسيّة ـ ٢: ٣١٦، فتح الباري ١: ٢٧٥، شرح البخاري للكرماني ٢: ١٢٦، عمدة القاري ٢: ١٦٩.

له أبو حنيفة، يجدّد الله سنّتي على يده![1]

وأغرب من ذلك ما أسنده الحاكم إلى سيف بن عمر التميمي قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتّاب يبكي، فقال: ما لك؟! قال: ضربني المعلّم، قال: لأضربنّهم اليوم! حدّثني عكرمة، عن ابن عبّاس مرفوعاً: معلّمو صبيانكم شراركم؛ أقلّهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين. وسعد بن طريف هذا هو الذي قال فيه ابن حِبّان البستي: كان يضع الحديث. وقال فيه يحيى بن معين: لا يحلّ لأحد أن يروي عنه. وأمّا راوي القصّة سيف بن عمر، فقال فيه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: اِتُّهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط[2].

وممّا يناسب ذكره هنا هو أنّه يُرى في كلّ مناسبة، وفي مجالس الدعاء وأماكن الزيارة، توزيعُ بعض المتساهلين في الدين ـ مع ظنّهم الحَسَن ـ ورقةً مكتوب فيها أنّه لو صلّى الرجل في يوم كذا ركعتين، وقرأ من السور عدد كذا، فسوف يغفر الله له جميع الصلوات الفائتة لطيلة سنة!

هذا ما في هذه الورقة، ولكن نقول: هل يمكن أن يقال إنّه يجوز لكلّ إنسان أن يقضي ما فاته من صلاة في أيّ يوم، وإذا صلّى في جمعة مثلاً من جمعات رمضان ركعتين فسوف يغفر الله له ما فاته، وهذا ممّا يضحك الثكلى، لأنّه مخالف لجميع الروايات القاضية بوجوب أداء ما في الذمّة.

ونُقل هذا المطلب عن العلّامة المجلسي في (بحار الأنوار) نقلاً عن (رسالة عدم مضايقة الفوائت) للسيّد عليّ بن طاووس ﵀، قال: روى حسن بن الحسن

---

(١) لسان الميزان ٥: ٧.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٨٥، الباعث الحثيث: ٨٩.

ابن خلف الكاشغري في كتاب (زاد العابدين)، عن منصور بن بهرام، عن محمّد ابن محمّد بن الأشعث الأنصاري، عن شُريح بن عبد الكريم وغيره، عن جعفر ابن محمّد صاحب كتاب (العروس)، عن غندر، عن أبي عروبة، عن قتادة، عن خلّاس، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول:

«من ترك الصلاة في جهالته، ثمّ ندم، لا يدري كم ترك؟ فليصلِّ ليلة الإثنين خمسين ركعةً بفاتحة الكتاب مرّة، وقل هو الله أحد مرّة، فإذا فرغ من الصلاة استغفر الله مائة مرّة، جعل الله ذلك كفّارة صلاته. ولو ترك صلاة مائة سنة لا يُحاسِب الله العبد الذي صلّى هذه الصلاة، ثمّ إنّ له عند الله بكلّ ركعة ولكلّ آية قرأها عبادةَ سنة، وبكلّ حرف نوراً على الصراط. وأيمُ الله، إنّه لا يقدر على هذا إلّا مؤمن من أهل الجنّة، فمَن فعل استغفَرَت له الملائكة وسُمّي في السماوات: صدّيق الله في الأرض، وكان موته موت الشهداء، وكان في الشهداء رفيقَ الخضر عليه السلام»[1].

وعلّق العلّامة المجلسي عليه في بيانه قائلاً: هذا الخبر ـ مع ضعف سنده ـ ظاهره مخالف لسائر الأخبار وأقوال الأصحاب، بل الإجماع، ويمكن حمله على القضاء المظنون أو على ما إذا أتى بالقَدْر المتيقَّن، أو على ما إذا أتى بما غلب على ظنّه الوفاء، فتكون هذه الصلاة لتلافي الاحتمال القويّ أو الضعيف على حسب ما مرّ من الوجوه، وأمّا القضاء المعلوم فلابدّ من الإتيان بها [أي الصلوات الفائتة] والخروج منها على ما مرّ، ولا يمكن التعويل على مثل هذا الخبر وترك القضاء[2].

---

(١) بحار الأنوار ٩١: ٣٨٤/ح ٥.

(٢) المصدر نفسه ٩١: ٣٨٤، سفينة البحار ٣: ١٢٣.

خاتمة
في البِدَع والخرافات الموضوعة

إنّ الوقوف أمام البدع والخرافات ومحاربتهما كان من أهمّ وظائف الأئمّة عليهم السلام وقد تجلّى ذلك في سيرتهم، فنحن نجدهم في طول حياتهم المباركة قد تصدّوا لكلّ بدعة ودحضوا كلّ خرافة. وهنا نشير إلى جملة من المواقف التي وقفوها ضدّ البدع والخرافات بكلّ أشكالها وعناوينها، منها:

١. موقفهم عليهم السلام من الأدعية المصنوعة المجعولة

روى محمّد بن يعقوب الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد بن أبي عبد الله، عن زياد القندي، عن عبد الرحيم القصير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت: جُعلت فداك، إنّي اخترعت دعاءً، قال: «دَعْني من اختراعك! إذا نزل بك أمر فافزع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وصلِّ ركعتين تهديهما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله». قلت: كيف أصنع؟ قال: «تغتسل، وتصلّي ركعتين تستفتح بهما افتتاح الفريضة، وتَشهّدْ تشهّد الفريضة فإذا فرغت من التشهّد وسلّمت قلت: اللّهمّ أنت السلام، ومنك السلام، وإليك يَرجِع السلام. اَللّهمّ صلّ على محمّد وآل محمّد، وبلّغ روح محمّد منّي السلام وأرواحَ الأئمّة الصادقين سلامي، وارْدُدْ عَلَيّ منهمُ

السلام، والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته. اَللّهمّ إنّ هاتين الركعتين هديّة منّي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فأَثِبْني عليهما ما أمّلتُ ورجوت فيك وفي رسولك يا وليّ المؤمنين. ثمّ تَخرّ ساجداً وتقول: يا حيُّ يا قيّوم، يا حيُّ لا يموت، يا حيُّ لا إله إلّا أنت...» الدعاء[١].

فقد علّم وهدى وأرشد الإمام عليه السلام مَن ادّعى أنّه اخترع دعاءً، وهذا هو دور الإمام عليه السلام، فإنّه يقف سدّاً منيعاً أمام الانحرافات والأباطيل.

ومن ذلك حديث زاد الراوي في الدعاء المروي في (إكمال الدين) لرئيس المحدّثين الشيخ الصدوق، فقد روى المظفّر العلوي، عن ابن العيّاشي، عن أبيه، عن جبرئيل بن أحمد، عن العبيدي محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان، وهو المشهور بـ«دعاء الغريق» المشار إليه في كلام المحدّث القمّي[٢].

٢. موقفهم عليهم السلام من الخرافات

١. **تلطيخ الطفل بالدم**: روى الكليني في (الكافي) عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنّه قال: «كان ناس يُلطِّخون رأس الصبيّ في دم العقيقة، وكان أبي يقول: ذلك شرك!»[٣].

وروى ثقة الإسلام الكليني أيضاً عن عاصم الكوزيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

---

(١) الكافي ٣: ٤٧٦ / ح ١ ـ عنه: بحار الأنوار ١٠٢: ٢٢٩ ـ ٣٣٠ / ح ٣.

(٢) بحار الأنوار ٥٢: ١٤٩ / ح ٧٣، وراجع الفصل السابق.

(٣) الكافي ٦: ٣٣ / ح ٢.

قلت له: يؤخذ الدم فيلطَّخ به رأس الصبيّ؟ فقال: «ذاك شرك!» فقلت: سبحان الله، شرك! فقال: «لِمَ لم يكن ذاك شركاً؟! فإنّه كان يُعمَل في الجاهليّة ونُهي عنه في الإسلام»[١].

وروى الصدوق في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) في ولادة الإمام الحسن عليه السلام عن الرسول صلى الله عليه وآله: «يا أسماء، الدم فعل الجاهليّة»[٢].

فعلى هذا فإنّ تلطيخ رأس الصبيّ بالدم كان شعار الجاهليّة.

٢. وضع الموسىٰ تحت رأس الطفل: روى عبد الله بن جعفر في (قرب الإسناد) عن السندي بن محمّد، عن أبي البختري، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، أنّ عليّاً عليه السلام رأى صبيّاً تحت رأسه موسى من حديد، فأخذها فرمى بها، وكان يكره أن يلبس الصبيّ شيئاً من الحديد[٣].

فكما ترى ـ أيّها القارئ ـ أنّ الإمام عليه السلام يحارب كلّ أشكال الخرافة والباطل، فإنّ جعل الموسى تحت رأس الصبي في عقيدة عامّة الناس مانع عن العين والهامّة، ونحن الآن أيضاً نشاهد أنّ عوام الناس يجعلون نعل الحمار، بل سرجينه على جِيد الطفل دفعاً للعين، بل يُعرف ذلك في بعض المناطق ممّا يطرد الجنّ والشياطين!

٣. موقفهم من حلق شعر الرأس بشكل مبعثر

قال آية الله السيّد محمّد الشيرازي في موسوعته الكبيرة (الفقه): يُكره أن

---

(١) الكافي ٦: ٣٣/ح٣.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٦/ح٥ ـ الباب ٣١، صحيفة الرضا عليه السلام: ٢٥٠/ح١٧٠.

(٣) الفقيه ٦٨: ٩٤، وسائل الشيعة ٢١: ٤٣٠، قرب الإسناد: ١٤١/ح٥٠٥ ـ عنه: بحار الأنوار ١٠٤: ١٠٢/ح٨٨.

يُحلَق من رأس الولد موضعٌ ويُترك موضع، وهي القنازع، فعن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تحلقوا الصبيان القزع»[١]. والقزع: أن يحلق موضعاً ويترك موضعاً».

وفي حديث أبي عبد الله عليه السلام قال: «أُتي النبيّ صلى الله عليه وآله بصبيّ يدعو له، وله قنازع، فأبى أن يدعو له، وأمر أن يُحلَق رأسه. وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بحلق شعر البطن»[٢].

وعن ابن القدّاح، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه كره القزع في رؤوس الصبيان، وذكر أنّ القزع أن يحلق الرأس إلّا قليلاً، ويترك وسط الرأس تسمّى القزعة[٣].

فيا ليت رسول الله صلى الله عليه وآله كان اليوم حيّاً كي يرى ما يصنع الناس في شعر رؤوسهم، وليت أمير المؤمنين عليه السلام كان اليوم حيّاً حتّى يرى اندفاع الشباب نحو أنواع قصّ الشعر، سيّما هذا المشهور بالألماني، هذا في إيران وأمّا في غيرها فقصُّ الشعر أكثر تنوّعاً! حيث يبلغ حدّ التشويه والمُثلة ربّما، وربّما يصدق على المولَعين بهذه النماذج وَعدُ إبليس: ﴿..**وَلَآمُرَنَّهُم فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ**..﴾[٤].

٤. موقفهم عليهم السلام من التنابز بالألقاب والأسماء المذمومة

قال بعض الفقهاء المعاصرين: يُكره اللقب والكنية اللذان يكرههما

---

(١) تهذيب الأحكام ٧: ٤٤٧، جواهر الكلام ٣١: ٢٥٩ وقد نسبه إلى الإمام الصادق عليه السلام.

(٢) الكافي ٦: ٤٠ / ح٣ ـ باب كراهية القنازع، تهذيب الأحكام ٧: ٤٤٧ / ح ١٧٩١، كشف اللثام ٧: ٥٢٨، وسائل الشيعة ١٥: ١٧٣ و ٢١: ٤٤٤ من الطبعة الجديدة، الفقه ٦٨: ٩٤، الجواهر الفخريّة ١٢: ٢٨٠، الزبدة الفقهيّة ٦: ٥٨٩.

(٣) وسائل الشيعة ١٥: ١٧٤ و ٢١: ٤٥٠ ـ الباب ٦٦.

(٤) النساء: ١١٩.

صاحبهما، سواء بالنسبة إلى الصغير أو الكبير، ولا يبعد أن يكون ذلك مكروهاً بالنسبة إلى الصغير الذي لا يَعقِل إذا كرهه الأبوان ونحوهما، خصوصاً للمناط، ولعموم النبز بالألقاب[١]، فعن محمّد بن يحيى بن أبي عبّاد، عن عمّه، عن الرضا عليه الصلاة والسلام أنّه أنشد ثلاثة أبيات من الشعر وذكرها، فقال: وقليلاً ما كان ينشد الشعر، فقلت: لِمَن هذا؟ فقال: لعراقيّ لكم، قلت: أنشدَنِيه أبو العتاهية لنفسه، فقال: هاتِ اسمَه ودَعْ عنه هذا، إنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿ **وَلَا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ** ﴾[٢]، ولعلّ الرجل يكره هذا[٣].

وعن الطبرسي في (الاحتجاج) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا خير في اللقب، إنّ الله تعالى يقول في كتابه: ﴿ **وَلَا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ** ﴾[٤].

وهذا بحث مهمّ جدّاً في الفقه، بل في الأخلاق والتفسير أيضاً، وعلى مستوى المجتمعات الإنسانيّة من العجم والعرب، الغرب والشرق، وأهل المدن والقرى والأرياف، الذين هم اليوم بأمسّ الحاجة إلى مثل هذه النظرة الإنسانيّة لبني البشر، ثمّ إنّ النبز بالألقاب والصفات يدخل في بحث الغِيبة، فهو حرام من جهة أنّه غيبة المؤمن ـ وعلى ضوء الآية الكريمة في سورة الحجرات ـ تمثّل أكل لحم أخيه

---

(١) وسائل الشيعة ٢١: ٤٠١، الفقه ٦٨: ٩٦.

(٢) الحجرات: ١١.

(٣) وسائل الشيعة ١٥: ١٣٢، وفي الطبعة الجديدة ٢١: ٤٠٠ ـ ٤٠١ / ح٢٧٤٠٧. ورواه الشيخ الصدوق في: عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٧٧ ـ ١٧٨ / ح٧ ـ عنه: بحار الأنوار ٤٩: ١٠٧ / ح١، و٧٢: ٢٥٤ / ح٣٧. كما رواه الحويزي في تفسيره نور الثقلين ٥: ٩٠ / ح٥٠.

(٤) الاحتجاج: ١٠٠ ـ عنه: بحار الأنوار ٢٦: ١١٢ / ح١٢. ورواه الصدوق في: الخصال: ٤٨٩ / ح٦٨ ـ باب الاثني عشر، والحرّ العاملي في: وسائل الشيعة ٢١: ٤٠١ / ح٢٧٤٠٨. والآية في سورة الحجرات: ١١.

مَيْتاً، فإنّنا نشاهد للأسف أنّ لكلّ شخص، بل قبيلة، لقباً خاصّاً يكرهه ويذمّه صاحبه قطعاً.

٥. موقفهم عليهم السلام من وضع الحديد على الأموات

قال المحقّق الحلّي في (شرائع الإسلام): يُكرَه أن يطرح على بطنه حديد. وقال الشيخ محمّد حسن النجفي في كتابه (جواهر الكلام) في شرح عبارة المحقّق في (الشرائع): في المشهور كما في (المختلف) و(الروضة)، بل في (الخلاف) الإجماعُ على كراهة وضع الحديد على بطن الميّت؛ مثل السيف، وكفى بذلك حجّةً لمِثلها، مضافاً إلى ما في (التهذيب) أنّه سمعناه من الشيوخ مذاكرةً، وإلى مخالفته للمنقول في (الخلاف) عن الشافعي من الاستحباب[1]. بل في (المُقنعة) نسبةُ طرح الحديد عليه إلى العامّة، فما عساه يشعر به نسبة المصنّف له إلى القيل في (المعتبر) من التوقّف فيه، بل هو صرّح بذلك معلِّلاً له بعدم ثبوت نقلٍ به عن أهل البيت عليهم السلام ليس في محلّه بعد ما عرفتَ من الإجماع المُعتضِد بالشهرة المحصّلة والمنقول، بل لعلّها إجماع، إذ لم يُعرَف فيه خلاف سوى ما يُحكى عن ابن الجنيد من أنّه قال: يضع على بطنه شيئاً يمنع من ربوها، وهو ـ مع احتمال خروجه عمّا نحن فيه، ومنافاته لما تقدّم، بل في (المختلف) لم أقف على مواقف له من أصحابنا، وفي (جامع المقاصد) وإجماع الأصحاب على خلافه، ونحوه ما في (الروض) ـ غير قادح في الإجماع، وكذا ما يُحكى عن

---

(١) مصباح الفقيه ٥: ٣٧، جواهر الكلام ٤: ٢٧، تهذيب الأحكام ١: ٢٩٠، الخلاف ١: ٦٩١، فتح العزيز شرح الوجيز ١: ٧٢، المجموع ٥: ١٢٣، الوجيز ٢: ٣٩٤.

صاحب (الفاخر) من أنّه يجعل الحديد على بطنه، وهل يلحق بالحديد غيره في الكراهة كما صرّح به بعض الأصحاب أو لا؟ وجهان ينشآن من الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقَّن مع عدم بلوغ التسامح في الكراهة عندنا إلى الاكتفاء بمثل ذلك من فتوىٰ فقيه ونحوها، ومن ظهور المساواة وإلغاء الخصوصيّة[١].

يفهم من إصرار صاحب (الجواهر) على كراهة وضع الحديد على الميّت من أنّ الشهرة بل الإجماع عند الفقهاء المتقدّمَين بمنزلة وجود النصّ، وهذا فقه متلقّى من أصحاب الأئمّة عليهم السلام واحداً بعد آخر، وعبّر عن هذا المرحوم آية الله العظمى السيّد حسين البروجردي بالفقه المتلقّى من الأئمّة عليهم السلام، ووجود عبارة في كتب المتقدّمين كالمشايخ الثلاثة: المفيد والسيّد المرتضى والشيخ الطوسي وغيرهم من القدماء، دليلٌ على وجود الرواية، فإنّ في هذا المورد أيضاً صرّح الشيخ بأنّا سمعناه مذاكرةً من الشيوخ، فلولا رواية عند المشايخ لم يذكروها. وأمّا أهل السنّة كالشافعي وأتباعه، فقد صرّحوا باستحبابه، كما في (الوجيز) للغزالي، و(شرح العزيز) للرافعي، بل (المجموع) للنووي، ولكن صرّح الرافعي القزويني أنّ وضع الحديد على بطن الميّت لئلّا ينتفخ، فقال: وخامسها: يوضع على بطنه شيء ثقيل من سيفٍ أو مرآة أو نحوهما، فإن لم يكن حديد فقطعة طين رطب لئلّا ينتفخ[٢]. فعلى هذا عُلِم أنّ الشافعي لِمَ قال باستحبابه.

---

(١) جواهر الكلام ٤: ٢٩.

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز ٢: ٣٩٤.

٦. موقفهم عليهم السلام من الطِّيَرة

إنّ شعار القرآن: ﴿طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾[١]، ومن مجموع الآيات القرآنيّة نفهم أنّ الإنسان من قديم الأيّام كان يتفاءل بالخير، ويتطيّر بالشرّ، مثلاً يتطيّر ببعث الأنبياء وتبليغ الأنبياء عليهم السلام، ويقول: إنّ بعث الأنبياء صار سبباً للشرّ لا للخير! وهذه العقيدة الخاطئة موجودة إلى الآن، والقرآن يصرّح بأنّها مِن سيرة الناس على مرّ العصور، وفيها قال الله تعالى في سورة يسَ: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ * قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ * وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ * قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ * قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[٢].

فهذه الآيات يستفاد منها أنّ الطيرة كانت على طول التاريخ، وقد قال الله تعالى أيضاً حكايةً عن قوم ثمود: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ * قَالَ يَا قَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِندَ اللَّهِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾[٣].

وكان بنو إسرائيل قد تطيّروا بموسى ومَن معه، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ

---

(١) يسَ: ١٩.

(٢) يسَ: ١٣ ـ ١٩.

(٣) النمل: ٤٥ ـ ٤٧.

﴿عِنْدَ اللَّهِ وَلٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[١]، وعلى هذا كان التطيّر على طول التاريخ.

فمن نماذج التطيّر ما حصل في عصر الرسول ﷺ لمّا تُوفّي ولده إبراهيم، وحدث الكسوف في الوقت ذاته، قالوا: إنّ هذا كان لموت إبراهيم! وقد روى الكليني عن عليّ بن عبد الله أنّه قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: «إنّه لمّا قُبِض إبراهيم بن رسول الله ﷺ جرت فيه ثلاث سُنن: أمّا واحدة: فإنّه لمّا مات انكسفت الشمس، فقال الناس: انكسفت الشمس لفقد ابن رسول الله ﷺ! فصَعِد رسول الله ﷺ المنبر فحَمِد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «يا أيّها الناس، إنّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله يجريان بأمره، مطيعان له، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإنِ انكسفتا أو واحدة منهما فصلّوا»، ثمّ نزل عن المنبر فصلّى بالناس صلاة الكسوف..»[٢].

ومن الخرافات التي يتطيّر الناس بها نعيق الغراب، وقد جاء ذلك عن الأئمّة عليهم السلام، ففي (المحاسن) عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام قال: «الشؤم للمسافر في طريقه خمسة أشياء: الغراب الناعق عن يمينه، والناشر لذنَبِه، والذئب العاوي الذي يعوي في وجه الرجل وهو مُقع على ذنبه يعوي ثمّ يرتفع ثمّ ينخفض ـ ثلاثاً، والظبي السانح من يمين إلى شمال، والبومة الصارخة، والمرأة الشمطاء تلقاء فرجها، والأتان العضباء ـ يعني الجدعاء ـ؛ فمن أوجس في نفسه منهنّ شيئاً فليقل: اعتصمتُ بك يا ربّ من شرّ ما أجد في نفسي فاعصِمْني من

---

(١) الأعراف: ١٣١.

(٢) الكافي ٣: ٢٠٨ / ح٧، المحاسن: ٣١٣ / ح ٣١.

ذلك». قال: «فيُعصم من ذلك»[١].

نعم، الاعتصام باللّه والتوكّل عليه دعوة قرآنيّة، وسنّة إلهيّة لدفع الشؤم عن الطِّيَرة، فإنّ الروايات في مذمّة الطيرة كثيرة، وفي مقابلها روايات في مدح الفأل كثيرة، فهذا كتاب (ميزان الحكمة) للأُستاذ الري شهري، المعاصر، فإنّه روى عن عدّه كتب من العامّة والخاصّة روايات تدلّ على مذمّة الطيرَة:

فعن الرسول صلى الله عليه وآله: «الطيرَة شرك».

و: «من ردّته الطيرَة عن حاجته فقد أشرك».

و: «من خرج يريد سفراً فرجع من طير فقد كفر بما أُنزل على محمّد صلى الله عليه وآله».

و: «ليس منّا من تطيّر ولا من تطيّر له، أو تكهّن أو تكهّن له، سحر أو سحر له».

وهناك روايات في مدح الفأل:

فعن الرسول صلى الله عليه وآله: «أصدق الطيرَة الفأل».

و: «أحسن الطيرَة الفأل».

و: «إذا تطيّرت فَامْضِ، وإذا ظننت فلا تَقضِ، وإذا حسدت فلا تبغِ»[٢].

ورُويَ أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يحبّ الفأل الحسن، ويكره الطيرَة، وكان يأمر من رأى شيئاً يكرهه ويتطيّر منه أن يقول: «اَللّهمّ لا يُؤتي الخيرَ إلّا أنت، ولا يدفع السيّئات

---

(١) بحار الأنوار ٧٦: ٢٢٥ / ح٨ ـ عن: الخصال: ٢٧٢ / ح١٤، الكافي ٨: ٣١٤ ـ ٣١٥ / ح٤٩٣، من لا يحضره الفقيه ٢: ٢٦٨، المحاسن ٢: ٨٤ / ح١٢٢٢. ما في المتن موافق للكافي والمحاسن، ولكن في بعض نسخ الفقيه سبعة، راجع هامش: الكافي للغفّاري. وفي الفقيه ستّة، ولمحقّقي كتاب: الكافي ـ طبعة دار الحديث تحقيق جيّد حول الكلمة، الكافي ١٥: ٧٠٤ / ح٩٩٣ من الروضة من الكافي / ح١٥٣٠٨.

(٢) تحف العقول لابن شعبة الحرّاني: ٤١ ـ عنه: بحار الأنوار ٧٧: ١٥٥ / ح١٢٢. وأورده الحرّ العاملي في: وسائل الشيعة ١١: ٣٦٢ / ح١٥٠٢٣.

إلّا أنت، ولا حولَ ولا قوّة إلّا بك»[١].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «الطيرة على ما تجعلها، إن هوّنَتها تهوَّنَت، وإن شدّدتها تشدّدت، وإن لم تجعلها شيئاً لم تكن شيئاً»[٢].

وعن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: «كفّارة الطيرَة التوكّل»[٣].

نعم، من توكّل على الله كفاه، ولا كافي إلّا الله، ولا رادّ إلّا الله.

---

(١) بحار الأنوار ٩٥: ٣/ح٢ ـ عن: مكارم الأخلاق: ٣٥٠.

(٢) الكافي ٨: ٣١٤، وسائل الشيعة ٨: ٢٦٢.

(٣) الكافي ٨: ١٩٨/ح٢٣٦ وقد نسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وسائل الشيعة ١١: ٣٦٢/ح١٥٠٢١.

مصادر الكتاب

«حرف الألف»

١ ـ **آسيب شناسى و روش شناسى تفسير معصومان** ـ باللغة الفارسيّة ـ، محمّد حسن الربّاني.

٢ ـ **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**، محمّد جواد البلاغي، مكتبة وجداني، قم، وطبعة مؤسّسة البعثة، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميّة للمؤسّسة، قم.

٣ ـ **الإتقان**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هق)، منشورات الرضي، قم.

٤ ـ **إثبات الوصيّة**، المسعودي، منشورات الرضي، قم.

٥ ـ **إثبات الهداة**، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، طهران.

٦ ـ **الاحتجاج**، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، دار المرتضى، مشهد. ومنشورات الشريف الرضي، قم، ١٣٨٠ش.

٧ ـ **أحكام القرآن**، الجصّاص، بيروت.

٨ ـ **إحياء علوم الدين**، الغزالي أبو حامد (٥٠٥هق)، بيروت.

٩ ـ **اختيار معرفة الرجال**، محمّد بن عمر الكشّي، مشهد، جامعة الفردوسي.

١٠ ـ **الأربعون حديثاً**، محمّد بن الحسين البهائي (١٠٣٠هق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم. وأيضاً طبع مركز إحياء تراث العلامة الخواجوئي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، قم، ١٤٢٦هق.

١١ ـ **الإرشاد**، أبو عبد الله المفيد (٤١٣هق)، مؤسّسة آل البيت، قم.

١٢ ـ **إرشاد الساري**، أحمد القسطلاني، بيروت، دار الكتب العلميّة.

١٣ ـ **إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين**، المقداد بن عبد الله السيوري (٨٢٥هق).

١٤ ـ **إرشاد طلّاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: نور الدين عتر، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت.

١٥ ـ **أسباب النزول**، عليّ بن أحمد الواحدي، المكتبة الثقافيّة، بيروت.

١٦ ـ **أسباب اختلاف الحديث**، محمد إحساني فر لنگرودي، دار الحديث، ١٤٢٧هق.

١٧ ـ **الاستبصار**، محمّد بن الحسن الطوسي، دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

١٨ ـ **استخراج المرام من استقصاء الأفحام**، السيّد علي الميلاني، نشر الحقائق، قم.

١٩ ـ **استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار**، محمّد العاملي (١٠٣٠هق)، مؤسّسة آل البيت، قم.

٢٠ ـ **أُسد الغابة**، ابن الأثير الجزري (٦٣٠هق)، دار المعرفة، بيروت.

٢١ ـ **اسطوره تحريف يا تحريف ناپذيرى قرآن** ـ باللغة الفارسيّة ـ، علي الموسوي الدارابي، مؤسّسة الإمامة، مشهد.

٢٢ ـ **الإصابة**، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هق).

٢٣ ـ **أصل الشيعة وأُصولها**، محمّد حسين آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هق)، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسّسة الإمام عليّ، بيروت.

٢٤ ـ **أُصول الحديث**، جعفر السبحاني، مركز مديريّة الحوزة العلميّة، قم.

٢٥ ـ **الأُصول العامّة**، محمّد تقي الحكيم، مؤسّسة آل البيت، قم.

٢٦ ـ **الأُصول العامّة للفقه المقارن**، محمّد تقي الحكيم، مؤسّسة آل البيت، قم.

٢٧ ـ **أُصول الفقه**، محمّد رضا المظفّر، إسماعيليان، قم. وتحقيق: عباس علي الزارعي السبزواري، بوستان كتاب، قم ١٤٢٢هق.

٢٨ ـ **أُصول الفقه الإسلامي**، وهبة زميلي، دار الفكر، ٢٠٠٨م.

٢٩ ـ **أُصول علم الحديث**، عبد الهادي الفضلي، مؤسّسة أُمّ القرى، قم.

٣٠ ـ **أضواء على السنّة المحمّديّة**، محمود أبو رية، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

٣١ ـ **الاعتقادات**، محمّد بن علي الصدوق (٣٨١هق).

٣٢ ـ **الإعلام فيما اتّفقت عليه الإماميّة من الأحكام**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد (٤١٣هق)، المطبوعة ضمن مصنّفات المفيد، قم.

٣٣ ـ **أعيان الشيعة**، محسن الأمين العاملي، دار التعارف، بيروت.

٣٤ ـ **أُكذوبة تحريف القرآن بين الشيعة والسنّة**، رسول جعفريان، سپهر، طهران.

٣٥ ـ **ألفيّة السيوطي**، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.

٣٦ ـ **الإلهيّات**، جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق، قم.

٣٧ ـ **الأمالي**، محمّد بن علي الصدوق (٣٨١هق)، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

٣٨ ـ **الإمام الزهري وأثره في السنّة**، حارث سليمان الضاري، موصل، عراق، ١٤٠٥هق.

٣٩ ـ **الإمام الصادق والمذاهب الأربعة**، أسد حيدر، بيروت.

٤٠ ـ **الإمام المجتبى**، الحسن المصطفوي، مركز نشر آثار العلّامة المصطفوي، قم.

٤١ ـ **الأمثل في تفسير القرآن الكريم**، ناصر مكارم الشيرازي، بيروت.

٤٢ ـ **الانتصار**، المرتضى علم الهدى (٤٣٦هق)، مكتبة بصيرتي، قم.

٤٣ ـ **أنيس الأعلام في نصرة الإسلام**، محمّد صادق فخر الإسلام، پيام، طهران.

٤٤ ـ **أوثق الوسائل**، التبريزي، قم، الطبع الحجري.

٤٥ ـ **الإيرانيّون والأدب العربي**، آل قيس، طهران.

٤٦ ـ **إيمان أبي طالب**، عبد الله الخنيزي، بيروت.

«حرف الباء»

٤٧ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، أبو الفداء ابن كثير، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٤٨ ـ **بحار الأنوار**، محمّد باقر المجلسي (١١١١هق)، دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

٤٩ ـ **بحوث في علم الأُصول**، محمّد باقر الصدر (١٤٠٠هق)، منظّمة الإعلام الإسلامي، قم.

٥٠ ـ **بحوث مع أهل السنّة والسلفيّة**، مهدي الروحاني، المكتبة الإسلاميّة، قم.

٥١ ـ **بداية المجتهد**، ابن حزم الأندلسي، منشورات الرضي، قم.

٥٢ ـ **البداية والنهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، بيروت.

٥٣ ـ **البرهان**، بدر الدين الزركشي، دار المعرفة، بيروت.

٥٤ ـ **البرهان في تفسير القرآن**، السيّد هاشم البحراني، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٥٥ ـ **البرهان في عدم تحريف القرآن**، الميرزا مهدي برهان روشن البروجردي، بوذرجمهري مصطفوى، طهران.

٥٦ ـ **بصائر الدرجات**، محمّد بن الحسن الصفّار، مؤسسة الأعلمي، طهران، ١٤٠٤هق.

٥٧ ـ **بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب**، مرتضى الحسيني الزبيدي، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت.

٥٨ ـ **البيان في أخبار صاحب الزمان**، الگنجي الشافعي.

٥٩ ـ **البيان والتبيين**، الجاحظ، بيروت.

٦٠ ـ **البيع**، روح الله الخميني، مؤسّسة إسماعيليان، قم، وطبعة: مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، ١٤٢١هق.

«حرف التاء»

٦١ ـ **التاج**، منصور علي ناصف، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٢ ـ **تاج العروس**، مرتضى الزبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٣ ـ **تاريخ الحديث النبوي**، السيّد علي الشهرستاني، دار الغدير، قم.

٦٤ ـ **تاريخ السنّة النبويّة**، عبد الحميد صائب، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، قم.

٦٥ ـ **تاريخ الطبري**، محمّد بن جرير الطبري، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

٦٦ ـ **تاريخ القرآن**، محمّد هادي معرفت، مؤسّسة سمت، طهران.

٦٧ ـ **تاريخ القرآن** ـ باللغة الفارسيّة ـ، محمّد باقر حجّتي، النشر الإسلامي، طهران.

٦٨ ـ **تاريخ القرآن** ـ باللغة الفارسيّة ـ، أبو عبد الله الزنجاني، قم.

٦٩ ـ **التاريخ الكبير**، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (٣٥٦هـ ق)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٢هق.

٧٠ ـ **تاريخ اليعقوبي**، اليعقوبي، دار صادر، بيروت.

٧١ ـ **تاريخ بغداد**، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٢ ـ **تاريخ دمشق**، ابن عساكر.

٧٣ ـ **تاريخ قرآن** ـ باللغة الفارسيّة ـ، محمود راميار، مؤسّسة أمير كبير، طهران.

٧٤ ـ **تاريخ وعلوم القرآن** ـ باللغة الفارسيّة ـ، أبو الفضل المير محمّدي، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٧٥ ـ **تبصرة الفقهاء من الكتاب والسنّة على تبصرة المتعلمين**، محمّد الصادقي الطهراني، انتشارات فرهنگ اسلامى، ١٤١٢هق.

٧٦ ـ **التبيان**، محمّد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٧٧ ـ **تحرير الوسيلة**، روح الله الخميني (١٤١٠هـ ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٧٨ ـ **التحقيق في نفي التحريف عن القرآن**، السيّد علي الميلاني، قم.

٧٩ ـ **تدريب الراوي**، جلال الدين السيوطي، مصر، وطبعة أُخرى منشورات محمّد علي بيضون.

٨٠ ـ **تدوين السنّة**، إبراهيم فوزي، الطبعة الثالثة، رياض الريس، للكتب والنشر.

٨١ ـ **تدوين السنّة الشريفة**، محمّد رضا الجلالي، منظّمة الإعلام الإسلامي، قم.

٨٢ ـ **تذكرة الحفّاظ**، شمس الدين محمّد الذهبي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٨٣ ـ **تذكرة الفقهاء**، الحسن بن يوسف الحلّي (٧٢٦هـ)، مؤسّسة آل البيت، قم.

٨٤ ـ **التراتيب الإداريّة**، عبد الحيّ الكاشاني، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨٥ ـ **الترغيب والترهيب**، عبد العظيم المنذري، دار الإيمان، دمشق.

٨٦ ـ **التسهيل لعلوم التنزيل**، ابن جزّي الكلبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨٧ ـ **تشييد المراجعات**، السيّد علي الميلاني، نشر الحقائق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هق، قم.

٨٨ ـ **تصحيح الاعتقادات**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد.

٨٩ ـ **تعارض الأدلّة واختلاف الحديث**، تقريراً لأبحاث آية الله السيّد علي الحسيني السيستاني، بقلم: السيّد هاشم الهاشمي.

٩٠ ـ **التعريفات**، مير السيّد شريف الجرجاني، ناصر خسرو، طهران.

٩١ ـ **تعليقات نقض** ـ باللغة الفارسيّة، مير جلال الدين الأُرموي، سلسلة منشورات الجمعيّة الوطنيّة للآثار، طهران.

٩٢ ـ **تعليقة ترجمة نفس المهموم**، الميرزا أبو الحسن الشعراني، المكتبة الإسلاميّة، طهران.

٩٣ ـ **التفسير والمفسّرون**، محمّد هادي معرفت، الجامعة الرضويّة، مشهد.

٩٤ ـ **التفسير البسيط**، أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيشابوري (٤٦٨هق)، دار المصوّر العربي، مصر، الإسكندريّة.

٩٥ ـ **تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)**، ناصر الدين عبد الله البيضاوي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٩٦ ـ **تفسير الجزء الثلاثين**، محمّد عبده، مصر.

٩٧ ـ **تفسير الخازن**، علاء الدين عليّ بن محمّد بن إبراهيم البغدوي الخازن، مصر ومنشورات محمّد علي بيضون، (دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤٢٥هق).

٩٨ ـ **تفسير الشريف اللّاهيجي**، لاهيجي، مؤسّسة جاويدان، طهران.

٩٩ ـ **تفسير العيّاشي**، العيّاشي، المكتبة الإسلاميّة، طهران.

١٠٠ ـ **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، دار المعرفة، بيروت.

١٠١ ـ **التفسير القرآني للقرآن**، عبد الكريم الخطيب، بيروت.

١٠٢ ـ **تفسير شبّر**، عبد الله شبّر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٣ ـ **تفصيل الشريعة**، محمّد اللنكراني، مؤسّسة فقه الأئمّة الأطهار، قم.

١٠٤ ـ **تقريب التهذيب**، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، طبعة دهلي.

١٠٥ ـ **تقريب القرآن إلى الأذهان**، محمّد الشيرازي، دار الأضواء، بيروت.

١٠٦ ـ **تقييد العلم**، أبو بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هق)، دار إحياء السنّة، دمشق.

١٠٧ ـ **التقييد والإيضاح**، عبد الرحيم العراقي (٨٠٦هق)، مؤسّسة الثقافة، بيروت.

١٠٨ ـ **تلخيص التمهيد**، محمّد هادي معرفت، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

١٠٩ ـ **التمهيد في علوم القرآن**، محمّد هادي معرفت، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥هق.

١١٠ ـ **التنبيه بالمعلوم من البرهان**، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (١١٠٤هق).

١١١ ـ **تنزيه الأنبياء**، السيّد مرتضى علم الهدى (٤٣٦هق).

١١٢ ـ **تنقيح المقال**، عبد الله المامقاني (١٣٥١هق)، الطبع الحجري.

١١٣ ـ **التنقيح في شرح العروة الوثقى**، أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هق)، مؤسّسة آل البيت، قم.

١١٤ ـ **التوحيد**، محمّد بن علي الصدوق، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

١١٥ ـ **تهذيب الأسماء**، أبو زكريّا النووي.

١١٦ ـ **تهذيب الأُصول**، روح الله الخميني، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

١١٧ ـ **تهذيب التهذيب**، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هق)، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت.

١١٨ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف المزّي (٧٤٢هق)، مؤسّسة الرسالة، بيروت.

«حرف الثاء»

١١٩ ـ **ثواب الأعمال وعقاب الأعمال**، محمّد بن علي الصدوق، قم.

«حرف الجيم»

١٢٠ ـ **جامع الأُصول**، المبارك بن محمّد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هق).

١٢١ ـ **جامع الأُصول**، المبارك بن محمّد الجزري، المكتبة التجاريّة، مكّة.

١٢٢ ـ **جامع البيان في تفسير القرآن**، محمّد بن جرير الطبري (٣١٠هق)، دار المعرفة، بيروت.

١٢٣ ـ **جامع التأويل**، محمّد بن جرير الطبري (٣١٠هق)، دار المعرفة، بيروت.

١٢٤ ـ **جامع الرواة**، محمّد بن علي الأردبيلي (١١١٠هق)، مكتبة آية الله المرعشي، قم.

١٢٥ ـ **الجامع الصغير**، جلال الدين السيوطي (٩١١هق).

١٢٦ ـ **جامع المقاصد**، عليّ بن الحسين الكركي (٩٤٥هق)، مؤسّسة آل البيت، قم.

١٢٧ ـ **جامع أحاديث الشيعة**، حسين البروجردي (١٣٨٠هق)، قم.

١٢٨ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، أبو عمرو يوسف بن عبد البرّ (٤٦٣هق)، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٢٩ ـ **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٠ ـ **الجديد في تفسير القرآن المجيد**، السبزواري، بيروت.

١٣١ ـ **الجُذُور التاريخيّة والنفسيّة للغلوّ والغلاة**، سامي العزيزي، دليلنا، قم.

١٣٢ ـ **الجرح والتعديل**، أبو محمّد عبد الرحمن الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٣ ـ **جواهر الكلام**، محمّد حسن النجفي (١٢٦٢هق)، دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

«حرف الحاء»

١٣٤ ـ **حاشية السندي على صحيح البخاري**، نورالدين السندي، دار المعرفة، بيروت.

١٣٥ ـ **حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي**، عصام الدين إسماعيل بن محمّد القونوي (١١٩٥هق)، منشورات محمّد علي بيضون، بيروت.

١٣٦ ـ **الحاشية على إلهيّات الشرح الجديد للتجريد**، أحمد الأردبيلي (٩٩٢هق)، تحقيق: أحمد عادي، منظّمة الإعلام الإسلامي، قم.

١٣٧ ـ **الحاشية على مدارك الأحكام**، مولى محمد باقر الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هق)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤١٩هق.

١٣٨ ـ **حجيّة السنّة**، عبد الغني، عبد الخالق.

١٣٩ ـ **الحدائق الناضرة**، يوسف البحراني (١١٨٦هق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

١٤٠ ـ **الحديث النبوي بين الرواية والدراية**، جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق، قم.

١٤١ ـ **حسين كيست** ـ باللغة الفارسيّة ـ، فضل الله الكمباني، مؤسسة انتشارات فراهاني، طهران.

١٤٢ ـ **حقائق الأُصول**، محسن الحكيم، مؤسّسة آل البيت، قم.

١٤٣ ـ **حقّ اليقين**، عبد الله شبّر (١٢٤٢هـ ق)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.

١٤٤ ـ **حياة الإمام الحسن المجتبى** عليه السلام ـ باللغة الفارسيّة ـ، حسين عماد الدين الأصفهاني (عماد زاده)، منشورات أُسوة، طهران.

١٤٥ ـ **حياة الإمام المهدي**، باقر شريف القرشي.

١٤٦ ـ **حياة محمّد**، هيكل، مصر.

١٤٧ ـ **حيله‌هاي شرعي ناسازگار با فلسفه فقه** ـ باللغة الفارسيّة ـ، ترجمه حسين الصابري، مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد، ١٣٧٦ش.

«حرف الخاء»

١٤٨ ـ **الخصال**، محمّد بن علي الصدوق (٣٨١هـ ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

١٤٩ ـ **خلاصة الرجال**، الحسن بن يوسف الحلّي، قم.

١٥٠ ـ **خلاصة الفتاوى**، أحمد ابن تيميّة (٧٢٨هـ ق).

١٥١ ـ **الخلاصة في أُصول الحديث**، حسين بن عبد الله الطيّبي، عالم الكتب، بيروت.

١٥٢ ـ **الخلاف**، محمّد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

«حرف الدال»

١٥٣ ـ **دائرة المعارف**، محمّد حسين الأعلمي، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

١٥٤ ـ **دائرة المعارف الإسلاميّة الشيعيّة**، حسن الأمين، بيروت.

١٥٥ ـ **دائرة معارف القرن العشرين**، الوجدي، بيروت.

١٥٦ ـ **دانش دراية الحديث** ـ باللغة الفارسيّة ـ، محمّد حسن الربّاني، الجامعة الرضويّة، مشهد.

١٥٧ ـ **دراسات في الحديث النبوي**، محمّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت.

١٥٨ ـ **دراسة حول طوائف الغلاة** ـ باللغة الفارسيّة ـ، اسكندر اسفنديارى، منظّمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٣٧٤هش.

١٥٩ ـ **دروس في أصول الفقه الإماميّة**، عبدالهادي الفضلي، الغدير، بيروت، ١٤٢٧هق.

١٦٠ ـ **الدرّ المنثور**، جلال الدين السيوطي، مكتبة آية الله المرعشي، قم.

١٦١ ـ **الدراية**، زين الدين الجبعي العاملي، النجف.

١٦٢ ـ **الدفاع عن الكافي**، هاشم ثامر العميدي، قم.

١٦٣ ـ **دلائل الصدق**، محمّد حسن المظفّر، مصر.

«حرف الذال»

١٦٤ ـ **زبدة الأصول**، محمّد بن حسين بن عبد الصمد العاملي (الشيخ البهائي)، تحقيق: فارس حسّون كريم، مدرسة وليّ العصر، ١٤٢٣هق.

١٦٥ ـ **ذخيرة المعاد**، محمّد باقر السبزواري، مؤسّسة آل البيت، قم.

١٦٦ ـ **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، محسن الطهراني، مؤسّسة إسماعيليان، قم.

١٦٧ ـ **ذكرى الشيعة**، محمّد بن جمال الدين مكّي العاملي (٧٧٦هـ ق)، مؤسّسة آل البيت، قم.

«حرف الراء»

١٦٨ ـ **رجال ابن داود**، الحسن بن داود الحلّي، جامعة طهران.

١٦٩ ـ **رجال الخاقاني**، علي الخاقاني، منظّمة الإعلام الإسلامي، قم.

١٧٠ ـ **رجال النجاشي**، أحمد بن علي النجاشي (٤٥٠هـ ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

١٧١ ـ **الردّ الكبير على مزاعم إلهي ظهير**، السيّد جاسم الموسوي، مركز الزهراء الإسلامي، قم، ١٤٣١.

١٧٢ ـ **الرسائل العشر**، السيّد علي الميلاني، قم، مركز الحقائق الإسلاميّة، قم، ١٤٢٤هـ ق.

١٧٣ ـ **رسائل فقهيّة**، الشيخ مرتضى الأنصاري، اعداد: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، ١٤١٤هـ ق.

١٧٤ ـ **الرسالة السعديّة**، عليّ بن موسى بن طاووس الحلّي (٦٦٠هـ ق).

١٧٥ ـ **الرسالة العدديّة**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد (٤١٣هـ ق)، مصنّفات المفيد، قم.

١٧٦ ـ **رسالة المواسعة والمضايقة**، مرتضى الأنصاري، مطبوعة في خاتمة المكاسب.

١٧٧ ـ **الرعاية**، زين الدين الجبعي العاملي، مكتبة آية الله المرعشي، قم.

١٧٨ ـ **الرواشح السماويّة**، محمّد باقر الميرداماد (١٠٤٠هق)، مكتبة آية الله المرعشي، قم.

١٧٩ ـ **روح المعاني**، محمود الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨٠ ـ **روضات الجنّات**، محمّد باقر الخوانساري (١٣١٣هق)، مؤسّسة إسماعيليان، قم.

١٨١ ـ **روض الجنان**، أبو الفتوح الرازي، تصحيح: إلهي قمشه‌اى، الطبع الحجري.

١٨٢ ـ **الروضة**، زين الدين الجبعي العاملي (٩٥٦هق)، دار العالم الإسلامي، بيروت.

١٨٣ ـ **روضة المتّقين**، محمّد تقي المجلسي (١٠٧٠هق)، مؤسّسة كوشان پور، طهران.

١٨٤ ـ **رياض السالكين**، السيّد علي خان المدني (١١٢٠هق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١١هق.

١٨٥ ـ **رياض المسائل**، علي الطباطبائي (١٢٣٢هق)، مؤسّسة آل البيت، قم. والطبع الحجري، وطبع مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٩هق.

١٨٦ ـ **ريحانة الأدب**، محمّد علي المدرّس، مكتبة خيّام، طهران.

«حرف الزاي»

١٨٧ ـ **زبدة البيان**، أحمد الأردبيلي (٩٩٣هق)، المكتبة المرتضويّة، طهران.

١٨٨ ـ **زبدة التفاسير**، فتح الله الكاشاني (٩٩٨هق)، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، قم.

١٨٩ ـ **زندگانى امام حسن مجتبى** عليه السلام ـ باللغة الفارسيّة ـ، السيّد هاشم رسولي محلّاتي، بوستان كتاب، ١٣٨٣ش.

١٩٠ ـ **زندگاني حسين بن علي** عليهما السلام ـ باللغة الفارسيّة ـ، ترجمة فخر الدين الحجازي، مؤسسة انتشارات بعثت، ١٣٥٣ش.

«حرف السين»

١٩١ ـ **السرائر**، محمّد بن إدريس الحلّي (٥٩٨هق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

١٩٢ ـ **سرمايه سخن** ـ بالفارسيّة ـ، محمّد إبراهيم آيتي، دار الفكر، قم.

١٩٣ ـ **سعد السعود**، عليّ بن طاووس الحلّي (٦٦٤هق).

١٩٤ ـ **سفينة البحار**، عبّاس القمّي (١٣٥٩هق)، مؤسّسة الأُسوة، طهران.

١٩٥ ـ **السنن**، عبد الله الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٩٦ ـ **السنن**، محمّد بن يزيد ابن ماجة، المكتبة العلميّة، بيروت.

١٩٧ ـ **السنن**، محمّد بن عيسى الترمذي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٩٨ ـ **السنن**، أحمد بن شعيب النسائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩٩ ـ **السنن الكبرى**، البيهقي، دار المعرفة، بيروت.

٢٠٠ ـ **سنن أبي داود**، سليمان بن أشعث السجستاني، دار الحديث، بيروت.

٢٠١ ـ **سه گفتار** ـ باللغة الفارسيّة ـ، السيّد محمّد حسين البهشتي (١٤٠٠هق).

٢٠٢ ـ **سير أعلام النُّبلاء**، شمس الدين محمّد الذهبي (٧٤٨هق)، مؤسّسة الرسالة، بيروت.

٢٠٣ ـ **سيرة ابن هشام**، ابن هشام، مصر.

٢٠٤ ـ **السيرة الحلبيّة**، نور الدين الحلبي (١٠٤٤هق)، مصر.

٢٠٥ ـ **السيرة النبويّة**، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، دار المعرفة، بيروت.

«حرف الشين»

٢٠٦ ـ **الشافي في الإمامة**، مرتضى علم الهدى، قم.

٢٠٧ ـ **الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح**، برهان الدين الأبناسي، (٨٠٢هق)، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٠٨ ـ **شذرات الذهب**، عبد الحيّ ابن العماد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠٩ ـ **شرح الأُصول الخمسة**، القاضي عبد الجبّار المعتزلي (٤١٥هق).

٢١٠ ـ **شرح التجريد**، الملّا علي القوشچي (٦٨٩هق)، منشورات الرضي، قم.

٢١١ ـ **شرح السنّة**، أبو محمّد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هق)، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢١٢ ـ **الشرح الكبير المطبوع مع المغني**، ابن قدامة.

٢١٣ ـ **شرح المعالم في أصول الفقه**، عبدالله بن محمّد بن عليّ الفِهري (٥٦٧ ـ ٦٤٤هق)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ علي معوّض، عالم الكتب، ١٤١٩هق.

٢١٤ ـ **شرح تجريد القوشچي**، الملّا علي القوشچي، الطبع الحجري.

٢١٥ ـ **شرح شرح نخبة الفكر**، علي القارئ الهروي (١٠١٤هق)، دار الأرقم، بيروت.

٢١٦ ـ **شرح شواهد المغني**، جلال الدين السيوطي، نشر أدب الحوزة، قم.

٢١٧ ـ **شرح صحيح البخاري**، أبو الحسن عليّ بن خَلَف ابن بطّال، مكتبة الرشد، الرياض.

٢١٨ ـ **شرح نهج البلاغة**، عبد الحميد بن أبي الحديد، مكتبة آية الله المرعشي، قم.

٢١٩ ـ **شرف أصحاب الحديث**، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار إحياء السنّة النبويّة، جامعة أنقرة.

٢٢٠ ـ **شروح وحواشي العقائد النسفيّة لأهل السنّة والجماعة والأشاعرة والماتريديّة**، عدّة من العلماء.

٢٢١ ـ **شواهد التنزيل**، الحسكاني، وزارة الإرشاد، طهران.

٢٢٢ ـ **الشيعة في الميزان**، محمّد جواد مغنية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

«حرف الصاد»

٢٢٣ ـ **الصافي**، محمّد محسن الكاشاني (١٠٩٠هق)، دار المرتضى، مشهد.

٢٢٤ ـ **صحاح اللغة**، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (٣٩٢هق)، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٢٥ ـ **صحيح البخاري**، أبو عبد الله البخاري، طبعة مشكول، دار الجيل، بيروت، وبشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠١هق.

٢٢٦ ـ **صحيح مسلم**، مسلم النيشابوري، دار إحياء التراث العربي، مجلّد واحد، وطبعة أُخرى: تحقيق موسى شاهين لاشين وأحمد عمر هاشم، مؤسّسة عزّ الدين، بيروت.

٢٢٧ ـ **الصحيح من سيرة النبي**، جعفر مرتضى العاملي، بيروت.

٢٢٨ ـ **صراط الحق**، محمّد آصف المحسني، ذوي القربى، قم، ١٤٢٨هـ ق.

٢٢٩ ـ **صفة الصفوة**، عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٩٧هـ ق)، بيروت.

٢٣٠ ـ **الصواعق المحرقة**، أحمد بن حجر الهيتمي، مصر.

٢٣١ ـ **صيانة القرآن من التحريف**، محمّد هادي معرفت، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

«حرف الضاد»

٢٣٢ ـ **ضحى الإسلام**، أحمد أمين، بيروت.

٢٣٣ ـ **الضعفاء**، أبو جعفر محمّد بن عمرو بن موسى بن حمّاد العُقيلي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

«حرف الطاء»

٢٣٤ ـ **طبّ الأئمّة**، ابنا بسطام، قم.

٢٣٥ ـ **الطبقات**، ابن سعد، دار صادر، بيروت.

٢٣٦ ـ **طبقات الشافعيّة الكبرى**، تقي الدين السبكي، بيروت.

٢٣٧ ـ **طبقات الفقهاء**، جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق، قم.

«حرف الظاء»

٢٣٨ ـ **ظفر الأماني في مختصر الجرجاني**، محمّد عبد الحي اللكنوي (١٣٠٤هـ ق)، دار ابن حزم، بيروت.

«حرف العين»

٢٣٩ ـ **عبد الله بن سبأ**، مرتضى العسكري، قم.

٢٤٠ ـ **العبر**، عبد الرحمن ابن خلدون، بيروت.

٢٤١ ـ **عُدّة الداعي ونجاح الساعي**، أحمد بن فهد الحلي، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، قم، ١٤٢٠هق.

٢٤٢ ـ **العُدّة في أُصول الفقه**، محمّد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هق)، قم.

٢٤٣ ـ **عصمة الأنبياء**، فخر الدين الرازي (٦٠٦هق).

٢٤٤ ـ **عقائد الإماميّة**، محمّد رضا المظفّر، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

٢٤٥ ـ **عقائد الشيخيّة**، علاء الدين القزويني.

٢٤٦ ـ **العقيدة وعلم الكلام من أعمال الإمام**، محمّد زاهد الكوثري، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.

٢٤٧ ـ **العلل المتناهية**، عبد الرحمن ابن الجوزي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٤٨ ـ **علوم الحديث ومصطلحه**، صبحي الصالح، منشورات الشريف الرضي، قم، إيران.

٢٤٩ ـ **علوم القرآن**، عبد الله محمود الشحاتة، مكتبة نهضة الشرق، مصر.

٢٥٠ ـ **علوم القرآن**، السيّد محمّد باقر الحكيم، مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، قم، ١٤١٧هق.

٢٥١ ـ **علوم القرآن عند المفسّرين**، مركز الثقافة والمعارف القرآنيّة، قم، ١٤١٦هق.

٢٥٢ ـ **عليّ بن موسى الرضا والقرآن الحكيم**، عبد الله الجوادي الآملي، الآستانة الرضويّة المقدّسة، مشهد.

٢٥٣ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، محمود بن أحمد العيني، دار الفكر، بيروت.

٢٥٤ ـ **عوائد الأيّام**، أحمد النراقي (١٢٤٥هـق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٢٥٥ ـ **عوالي اللآلئ**، محمّد بن أبي جمهور الأحسائي، منشورات سيّد الشهداء، قم.

٢٥٦ ـ **عيون الأثر**، ابن قتيبة، منشورات الرضي، قم.

٢٥٧ ـ **عيون أخبار الرضا**، محمّد بن علي الصدوق القمّي.

«حرف الغين»

٢٥٨ ـ **غاليان** ـ باللغة الفارسيّة ـ، نعمت الله صفري فروشاني، مجمع البحوث الإسلاميّة التابع للعتبة الرضويّة المقدّسة، مشهد.

٢٥٩ ـ **غاية الآمال**، حسن المامقاني، تحقيق: محمّد أمين المامقاني، مؤسّسة الصداقة، قم.

٢٦٠ ـ **غاية المراد**، محمّد المكّي العاملي (٧٧٦هـق)، منظّمة الإعلام الإسلامي، قم.

٢٦١ ـ **غاية المرام**، هاشم البحراني، الطبع الحجري.

٢٦٢ ـ **الغدير**، عبد الحسين الأميني، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.

٢٦٣ ـ **غريب الحديث**، أبو إسحاق العربي، تصحيح وتحقيق: سليمان بن إبراهيم بن محمّد العامر، الرياض.

٢٦٤ ـ **غنيمة المعاد في شرح الإرشاد**، محمّد صالح البرغاني، طهران.

«حرف الفاء»

٢٦٥ ـ **الفتاوى الحديثة**، يحيى بن شرف النووي، بيروت.

٢٦٦ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـق)، دار المعرفة، بيروت.

٢٦٧ ـ **فتح الباقي بشرح ألفيّة العراقي**، محمّد السنيكي الأزهري (٩٢٦هـق)، دار ابن حزم، بيروت.

٢٦٨ ـ **فتح القدير**، محمّد علي الشوكاني (١٢٥٠هـق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٦٩ ـ **فتح المغيث**، شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٧٠ ـ **فتح المغيث في شرح ألفيّة العراقي**، العراقي، عالم الكتب، بيروت.

٢٧١ ـ **فتح المنّان في نسخ القرآن**، العريض، بيروت.

٢٧٢ ـ **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيّبي على الكشّاف)**، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيّبي (٧٤٣هـق)، دُبي، ١٤٣٤هـق.

٢٧٣ ـ **فجر الإسلام**، أحمد أمين، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٧٤ ـ **فرائد الأُصول**، مرتضى الأنصاري (١٢٨٢هـق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٢٧٥ ـ **فرائد السمطين**، الحموينى، تحقيق: المحمودي.

٢٧٦ ـ **الفرقان**، محمّد الصادقي، منشورات الثقافة الإسلاميّة، طهران.

٢٧٧ ـ **الفرق بين الفرق**، أبو منصور عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـق).

٢٧٨ ـ **فرهنگ معين** ـ باللغة الفارسيّة ـ، محمّد معين، مؤسّسة أمير كبير، طهران.

٢٧٩ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ابن حزم الأندلسي.

٢٨٠ ـ **الفصول المائة في حياة أبي الأئمّة عليّ** عليه السلام، السيّد أصغر ناظم زاده القمّي، مكتب النشر الإسلامي، قم.

٢٨١ ـ **الفصول المهمّة**، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي.

٢٨٢ ـ **الفقه**، محمّد الشيرازي، مؤسّسة الأضواء، بيروت.

٢٨٣ ـ **فلاح السائل**، عليّ بن موسى بن طاووس الحلّي، منظّمة الإعلام الإسلامي، قم.

٢٨٤ ـ **الفوائد الرجاليّة**، محمّد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هق)، دار الصادق، طهران.

٢٨٥ ـ **الفوائد الرجاليّة**، محمّد باقر البهبهاني (١٢٠٥هق)، المطبوع في خاتمة رجال الخاقاني، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٢٨٦ ـ **الفهرست**، محمّد بن الحسن الطوسي، النجف.

٢٨٧ ـ **فيض القدير**، عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هق)، بيروت.

٢٨٨ ـ **في ظلال القرآن**، سيّد قطب، دار الشروق، بيروت.

«حرف القاف»

٢٨٩ ـ **قادتنا**، السيّد محمّد هادي الحسيني الميلاني (١٣٩٥هق)، مؤسّسة آل البيت، قم.

٢٩٠ ـ **قاموس الرجال**، محمّد تقي التستري، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٢٩١ ـ **القاموس المحيط**، محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسّسة الرسالة، بيروت.

٢٩٢ ـ **قانون حقوق المرأة في الإسلام**، مرتضى المطهّري، صدرا، طهران.

٢٩٣ ـ **القرآن الكريم وروايات المدرستين**، مرتضى العسكري، مؤسّسة التوحيد للنشر.

٢٩٤ ـ **قرآن وكتاب‌هاى ديگر آسماني** ـ باللغة الفارسيّة ـ، عبد الكريم الهاشمي نجاد، فراهاني، طهران.

٢٩٥ ـ **قرآن هرگز تحريف نشده** ـ باللغة الفارسيّة ـ، حسن حسن زاده آملي، قم.

٢٩٦ ـ **قصص الأنبياء**، أبو الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هق)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٢هق.

٢٩٧ ـ **القطرة من بحار مناقب النبيّ والعترة**، السيّد أحمد المستنبط، نشر حاذق، قم، ١٤٣١هق.

٢٩٨ ـ **قفو الأثر في صفو علوم الأثر**، محمّد بن إبراهيم الحلبي، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت.

٢٩٩ ـ **قواعد التحديث**، جمال الدين القاسمي الشامي، بيروت.

٣٠٠ ـ **قواعد في علوم الحديث**، ظفر أحمد التهانوي، دار القلم، بيروت.

٣٠١ ـ **قوانين الأُصول**، الميرزا أبو القاسم القمّي (١٢٢٢هق)، المكتبة الإسلاميّة، طهران.

«حرف الكاف»

٣٠٢ ـ **الكاشف**، محمّد جواد مغنية، دار العلم للملايين، بيروت.

٣٠٣ ـ **الكافي**، محمّد بن يعقوب الكليني (٣٢٨هق)، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، وطبعة أُخرى: تحقيق قسم إحياء التراث مركز بحوث دار الحديث، قم ١٤٣٠هق.

٣٠٤ ـ **الكامل**، ابن الأثير، دار صادر، بيروت.

٣٠٥ ـ **الكامل**، ابن عدي، بيروت.

٣٠٦ ـ **كتاب ابن الصلاح**، دار الراية، الرياض.

٣٠٧ ـ **الكشّاف**، محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـق)، نشر أدب الحوزة، قم.

٣٠٨ ـ **الكشّاف**، محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـق)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، مكتبة العبيكان، بيروت.

٣٠٩ ـ **كشّاف اصطلاحات الفنون**، محمّد علي التهانوي، بيروت.

٣١٠ ـ **كشف الأسرار**، رشيد الدين العبيدي، مؤسّسة أمير كبير، طهران.

٣١١ ـ **كشف الخفاء**، إسماعيل بن محمّد الجرحي العجلوني، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٣١٢ ـ **كشف الرموز**، حسن بن علي الآبي، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٣١٣ ـ **كشف الغطاء**، جعفر النجفي (١٢٢٨هـق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٣١٤ ـ **كشف المراد**، الحسن بن يوسف الحلّي (٧٢٦هـق)، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

٣١٥ ـ **الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)**، أبو إسحاق أحمد الثعلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣١٦ ـ **الكفاية**، الخطيب البغدادي، بيروت.

٣١٧ ـ **كفاية الأحكام**، محمّد باقر السبزواري (١٠٩١هـق)، منشورات مهدوي، أصفهان.

٣١٨ ـ **كلمة حول الرؤية**، شرف الدين العاملي، بيروت.

٣١٩ ـ **كليّات في علم الرجال**، جعفر السبحاني، مركز مديريّة الحوزة العلميّة، قم.

٣٢٠ ـ **كمال الدين**، محمّد بن علي الصدوق، مكتبة الصدوق، طهران.

٣٢١ ـ **كنز الدقائق وبحر الغرائب**، محمّد مؤمن المشهدي، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٣٢٢ ـ **كنز العمّال من سنن الأقوال والأفعال**، علي المتّقي الهندي، مؤسّسة الرسالة، بيروت.

٣٢٣ ـ **الكنى والألقاب**، عبّاس القمّي (١٣٥٩هق)، مكتبة الصدوق، طهران.

«حرف اللّام»

٣٢٤ ـ **اللآلئ المصنوعة**، جلال الدين السيوطي، بيروت.

٣٢٥ ـ **لباب النقول في أسباب النزول**، جلال الدين السيوطي، دار إحياء العلوم، بيروت.

٣٢٦ ـ **اللباب في علوم الكتاب**، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (٨٨٠هق)، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٣٢٧ ـ **لسان العرب**، محمّد بن مكرّم ابن منظور (٧١١هق)، منظّمة الإعلام الإسلامي، قم.

٣٢٨ ـ **لسان الميزان**، أحمد بن حجر العسقلاني، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

٣٢٩ ـ **اللُّمَع**، أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هق).

٣٣٠ ـ **اللوامع الإلهيّة في المباحث الكلاميّة**، مقداد بن عبد الله السيوري (٨٢٥هق)، تحقيق: محمّد علي القاضي الطباطبائي، مكتب الإعلام الإسلامي، قم ١٤٢٢هق.

«حرف الميم»

٣٣١ ـ **مباحث في علوم القرآن**، صبحي الصالح، منشورات الرضي، قم.

٣٣٢ ـ **مباحث في علوم القرآن**، منّاع القطّان، مكتبة وهبة، القاهرة.

٣٣٣ ـ **مباني تكملة المنهاج**، أبو القاسم الخوئي، دار الزهراء، بيروت.

٣٣٤ ـ **المبسوط**، السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

٣٣٥ ـ **المبين**، محمّد جواد مغنية، دار الجواد، بيروت.

٣٣٦ ـ **المثل السائر**، ابن الأثير الجزري، مصر.

٣٣٧ ـ **مجمع البحرين**، فخر الدين الطريحي (١٠٨٦هق)، المكتبة المرتضويّة، طهران.

٣٣٨ ـ **مجمع البيان**، أمين الإسلام الطبرسي (٥٤٨هق)، المكتبة الإسلاميّة، وطبعة أُخرىٰ أُفست دار التقريب، مصر.

٣٣٩ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، عليّ بن أبي بكر الهيتمي، دار الكتب العلميّة بيروت.

٣٤٠ ـ **مجمع الفائدة والبرهان**، أحمد الأردبيلي، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٣٤١ ـ **المجموع**، يحيى بن شرف النووي، بيروت.

٣٤٢ ـ **مجموعة آثار استاد شهيد مطهري** ـ باللغة الفارسيّة ـ انتشارات صدرا، ١٤٢٢هق.

٣٤٣ ـ **مجموعة الفتاوى**، أحمد ابن تيميّة (٧٢٨هق)، مصر.

٣٤٤ ـ **المحاسن**، أحمد بن محمّد البرقي، دار الكتب الإسلاميّة، قم.

٣٤٥ ـ **محاضرات في الفقه الجعفري**، الشاهرودي، دار الكتاب الإسلامي، قم.

٣٤٦ ـ **محاضرات في الفقه الجعفري**، المقرّم.

٣٤٧ ـ **المحرّر في الحديث**، محمّد بن أحمد (ابن عبد الهادي) الجماعيلي الصالحي، دار ابن حزم، بيروت.

٣٤٨ ـ **المحصول في علم الأُصول**، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٣٤٩ ـ **المحصول في علم الأُصول**، جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق، قم.

٣٥٠ ـ **المحلّى**، أحمد ابن حزم الأندلسي، دار الجيل، بيروت.

٣٥١ ـ **مختار الصحاح**، أبو بكر الرازي، المكتبة التجاريّة ـ بيروت.

٣٥٢ ـ **المختصر النافع**، نجم الدين جعفر بن حسن الحلّي (٦٧٥هـق).

٣٥٣ ـ **مدارك الأحكام**، محمّد الموسوي العاملي (١٠٠٩هق)، مؤسّسة آل البيت، قم.

٣٥٤ ـ **المدخل لدراسة القرآن الكريم**، محمّد أبو شهبة، دار الكتب، القاهرة.

٣٥٥ ـ **مرآة العقول**، محمّد باقر المجلسي (١١١١هق)، دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

٣٥٦ ـ **مرقاة المفاتيح**، الملّا علي القارئ الهروي، بيروت.

٣٥٧ ـ **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم النيشابوري (٤٠٦هـق)، دار المعرفة، بيروت.

٣٥٨ ـ **مستدرك وسائل الشيعة**، النوري، مؤسّسة آل البيت، قم.

٣٥٩ ـ **المستصفى**، أبو حامد الغزالي، دار الذخائر الإسلامي، قم.

٣٦٠ ـ **مستند الشيعة**، أحمد النراقي (١٢٤٥هق)، مؤسّسة آل البيت، قم، والطبع الحجري.

٣٦١ ـ **مستند العروة الوثقى**، أبو القاسم الخوئي، مدينة العلم، قم.

٣٦٢ ـ **مسند أحمد**، أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت.

٣٦٣ ـ **مشرق الشمسين**، محمّد بن الحسين البهائي العاملي، مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد.

٣٦٤ ـ **مشكاة المصابيح**، محمّد بن عبد الله الخطيب التبريزي (٧٤١هـ ق)، تحقيق: خيري سعيد، المكتبة التوفقيّة، مصر.

٣٦٥ ـ **مصابيح الأنوار**، عبد الله شبّر (١٢٤٢هـ ق)، مكتبة بصيرتي، قم.

٣٦٦ ـ **مصابيح السنّة**، الحسين بن مسعود البغوي، دار القلم، بيروت.

٣٦٧ ـ **المصاحف**، أبو بكر السجستاني، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٣٦٨ ـ **مصباح الأُصول**، أبو القاسم الخوئي، قم.

٣٦٩ ـ **المصباح المنير**، أحمد بن علي الفيّومي (٧٧٠هـ ق)، المكتبة العلميّة، بيروت.

٣٧٠ ـ **معالم الأُصول**، حسن العاملي (١٠١١هـ ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٣٧١ ـ **معالم التنزيل**، حسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ ق)، دار المعرفة، بيروت.

٣٧٢ ـ **معالم المدرستين**، مرتضى العسكري، مؤسّسة البعثة، طهران.

٣٧٣ ـ **معاني الأخبار**، محمّد بن علي الصدوق، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، وطبعة أُخرى: تحقيق علي أكبر الغفاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ ق.

٣٧٤ ـ **المعتبر**، جعفر بن الحسن الحلّي (٦٧٥هـ ق)، مؤسّسة سيّد الشهداء، قم.

٣٧٥ ـ **معجم الأُدباء**، النويري، مصر.

٣٧٦ ـ **المعجم الوسيط**، المجمع العلمي، القاهرة، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، طهران.

٣٧٧ ـ **معجم رجال الحديث**، أبو القاسم الخوئي، دار الزهراء، بيروت.

٣٧٨ ـ **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس القزويني (٣٩٥هـ ق)، منظّمة الإعلام الإسلامي، قم.

٣٧٩ ـ **معراج أهل الكمال**، سليمان البحراني، مكتبة آية الله المرعشي، قم.

٣٨٠ ـ **معرفة الإمام** عليه السلام، السيّد محمّد حسين الحسيني الطهراني، تعريب: علي هاشم، دار المحجّة، ١٤٢٣هـ ق.

٣٨١ ـ **المغني**، ابن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت.

٣٨٢ ـ **مفاتيح الأُصول**، محمّد المجاهد (١٢٤٢هـ ق)، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

٣٨٣ ـ **مفاتيح الغيب**، فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ ق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٣٨٤ ـ **مفتاح الكرامة**، محمّد جواد الموسوي العاملي (١٢٢٦هـ ق)، مؤسّسة آل البيت، قم.

٣٨٥ ـ **المفردات**، حسين بن محمّد الراغب الأصفهاني، دار الكتاب، طهران.

٣٨٦ ـ **مقابس الهداية**، عبد الله المامقاني، مؤسّسة آل البيت، قم.

٣٨٧ ـ **المقاصد الحسنة**، محمّد عبد الرزّاق السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٨٨ ـ **مقاييس نقد متون السنّة**، مسفر بن عزم الله الدميني، رياض، ١٤٠٤هـ ق.

٣٨٩ ـ **مقالات الإسلاميّين**، أبو الحسن الأشعري، مصر.

٣٩٠ ـ **مقتل الحسين**، عبد الرزّاق المقرّم، مؤسّسة البعثة، قم.

٣٩١ ـ **مقدّمتان في علوم القرآن**، ابن عطيّة، دار الصاوي، القاهرة.

٣٩٢ ـ **مقدّمة ابن الصلاح**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلميّة، بيروت، وطبعة أُخرى تحقيق: عبد اللطيف الهميم، منشورات محمّد علي بيضون.

٣٩٣ ـ **مقدّمة معجم بحار الأنوار**، محمّد علي مهدوي راد، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٣٩٤ ـ **المكاسب**، مرتضى الأنصاري (١٢٨٢هق)، تحقيق: مجمع الفكر الإسلامي، قم.

٣٩٥ ـ **الملل والنحل**، عبد الكريم الشهرستاني، بيروت.

٣٩٦ ـ **الملل والنحل**، جعفر السبحاني، مركز مديريّة الحوزة العلميّة، قم.

٣٩٧ ـ **المنار**، محمّد عبده، دار المعرفة، بيروت.

٣٩٨ ـ **مناقب آل أبي طالب**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن شهر آشوب، مطبعة قم، وطبعة أُخرى: منشورات ذوي القربى، قم.

٣٩٩ ـ **مناهج المتّقين**، عبد الله المامقاني، مؤسّسة آل البيت، قم.

٤٠٠ ـ **مناهل العرفان**، عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربيّة.

٤٠١ ـ **منتخب كنز العمّال**، المتّقي الهندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت وطبعة بهامش مسند أحمد، دار الفكر، بيروت.

٤٠٢ ـ **منتهى الآمال**، عبّاس القمّي (١٣٥٩هق)، منشورات جاويدان، طهران.

٤٠٣ ـ **منتهى المقال**، أبو عليّ محمّد بن إسماعيل الحائري (١٢١٦هق)، مؤسّسة آل البيت ـ قم.

٤٠٤ ـ **من لا يحضره الفقيه**، محمّد بن بابويه القمّي (٣٨١هق)، تحقيق: الغفّاري، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، طبعة أُخرى دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

٤٠٥ ـ **من وحي القرآن**، محمّد حسين فضل الله، بيروت.

٤٠٦ ـ **منهاج السنّة**، أحمد ابن تيميّة (٧٢٨هق)، مصر.

٤٠٧ ـ **منهاج الفقاهة**، سيّد محمّد صادق الروحاني، نشر ياران، قم ١٤١٨هق.

٤٠٨ ـ **المنهاج بشرح صحيح مسلم**، أبو زكريّا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٠٩ ـ **منهج الصادقين**، الملّا فتح الله الكاشاني، المكتبة الإسلاميّة، طهران.

٤١٠ ـ **منهج المقال**، الميرزا محمّد علي الإسترآبادي (١٠٣٤هق).

٤١١ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**، نور الدين الحلبي، دار الفكر، دمشق.

٤١٢ ـ **المنهل الروي**، محمّد ابن جماعة، دار الفكر، بيروت.

٤١٣ ـ **موسوعة الإمام الخوئي (مصباح الفقاهة)**، أبو القاسم الخوئي، مؤسّسة الإمام الخوئي، قم، ١٤٣٠هق.

٤١٤ ـ **موسوعة الإمام السيّد عبد الحسين شرف الدين**، شرف الدين الموسوي، دار المؤرّخ العربي، بيروت.

٤١٥ ـ **موسوعة طبقات الفقهاء**، جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق، طهران.

٤١٦ ـ **الموضوعات**، عبد الرحمن ابن الجوزي، مصر.

٤١٧ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هق)، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت.

٤١٨ ـ **المهذّب البارع**، أحمد بن فهد الحلّي (٨٤٥هق)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٤١٩ ـ **الميزان**، محمّد حسين الطباطبائي، دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

٤٢٠ ـ **ميزان الاعتدال**، شمس الدين الذهبي (٧٤٨هق)، بيروت.

٤٢١ ـ **ميزان الحكمة**، محمّد الري شهري، منظّمة الإعلام الإسلامي، قم.

«حرف النون»

٤٢٢ ـ **نسيم الرياض شرح الشفاء للقاضي عياض**، الخفاجي، مصر. وأيضاً طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هق.

٤٢٣ ـ **النص الخالد لم ولن يحرّف أبداً**، السيّد علي الموسوي الدارابي، مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد، ١٤٣٣هق.

٤٢٤ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**، عبد الله الزيلعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٢٥ ـ **نفس المهموم**، عبّاس القمّي (١٣٥٩)، الترجمة باللغة الفارسيّة: أبي الحسن الشعراني، المكتبة الإسلاميّة، طهران.

٤٢٦ ـ **نقد الحديث في علم الرواية والدراية**، حسين حاج حسن، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٥هق.

٤٢٧ ـ **نقد الرجال**، مصطفى التفرشي، مؤسّسة آل البيت، قم.

٤٢٨ ـ **نقض الوشيعة**، محسن الأمين العاملي، بيروت.

٤٢٩ ـ **نقض شبهات أهل السنّة حول الشيعة**، علاء الدين القزويني.

٤٣٠ ـ **نكت النهاية**، جعفر بن الحسن الحلّي، مكتبة بصيرتي، قم (الجوامع الفقهيّة).

٤٣١ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أحمد بن حجر العسقلاني، دار الراية، الرياض.

٤٣٢ ـ **نور الثقلين**، الحويزي، إسماعيليان، قم.

٤٣٣ ـ **النور السافر في أخبار القرن العاشر**، عبد القادر العيدروسي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٤٣٤ ـ **النهاية**، المبارك بن محمّد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هق)، مؤسّسة إسماعيليان، قم.

٤٣٥ ـ **نهاية الأفكار**، آقا ضياء العراقي، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

٤٣٦ ـ **نهاية الدراية**، حسن الصدر (١٣٥٣هق)، قم.

٤٣٧ ـ **نهاية الدراية شرح الوجيزة**، السيّد حسن الصدر (١٣٥٤هق)، نشر المشعر، قم.

٤٣٨ ـ **نهج الحقّ**، الحسن بن يوسف الحلّي، مؤسّسة الهجرة، قم.

٤٣٩ ـ **نهج الحقّ وكشف الصدق**، الحسن بن يوسف الحلّي، تحقيق: عين الله الحسني الأُرموي، مؤسّسة دار الهجرة، قم، ١٤١١هق.

٤٤٠ ـ **نيل الأوطار**، محمّد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هق)، دار الكتب العلميّة، بيروت.

«حرف الواو»

٤٤١ ـ **الوافي**، محمّد محسن الكاشاني (١٠٩٠هق)، مكتبة أمير المؤمنين، أصفهان.

٤٤٢ ـ **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين الصفدي (٧٦٤هق).

٤٤٣ ـ **الوجيز في علوم الحديث**، محمّد عجاج الخطيب، جامعة دمشق.

٤٤٤ ـ **الوجيزة**، محمّد باقر المجلسي (١١١١هق)، بيروت.

٤٤٥ ـ **وسائل الشيعة**، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (١١٠٤هق) مؤسّسة آل البيت، قم، والإسلاميّة، طهران.

٤٤٦ ـ **وصول الأخيار**، حسين بن عبد الصمد العاملي (٩٨٤هق)، دار الذخائر الإسلامي، قم.

٤٤٧ ـ **وضوء النبي**، السيّد علي الشهرستاني، قم.

«حرف الهاء»

٤٤٨ ـ **هداية المحدّثين**، أسد الله الكاظمي، مكتبة آية الله المرعشي، قم.

«حرف الياء»

٤٤٩ ـ **يادداشت‌هاي استاد مطهري** ـ باللغة الفارسيّة ـ، انتشارات صدرا، ١٤٢٧هق.

٤٥٠ ـ **ينابيع المودّة**، القندوزي، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

فهرس الموضوعات

تقريظ آية الله العظمى السبحانيّ ٥

المقدّمة ٩

القسم الأوّل: الكلّيّات ١٣

الفصل الأوّل: بحوث تمهيديّة في الحديث ١٥

الحديث والخبر ١٥

رأينا في التأليف ١٧

الحديث الموضوع ٢١

وجود الحديث الموضوع ٢٣

ألف: إعتراف الوضّاعين ٢٣

ب: الوقائع التاريخيّة ٢٧

ج: الهدف المنشود من علم الرجال ٢٧

بداية وضع الحديث ٢٩

الوضع والتحريف والتصحيف ٣٠

الفصل الثاني: قواعد نقد الحديث ٣٢

١ و٢. مخالفة القرآن والسنّة ٣٢

٣ و٤. مخالفة التواتر والإجماع ٣٧

٥ و٦. العقل والتاريخ الصحيح ٤٠

الفصل الثالث: أسباب التعارض ٤٨

١. تغيير أحكام الشريعة عن طريق النَّسخ ٤٩

٢. ضياع القرائن ٥٠

٣ و٤. نقل الأحاديث بالمعنى وتصرّف الرواة ٥١

٥. التدرّج في البيان ٥٣

٦. التقيّة ٥٣

٧. التفاوت العلميّ ٥٤

٨. عمليّة الدسّ والتزوير ٥٤

منع تدوين الحديث ووضع الحديث ٥٧

الأقوال في علّة النهي عن تدوين الحديث ٥٨

علم الرجال ومنع الحديث ٦٠

الفصل الرابع: فقه الحديث ونقد المتن ٦٤

نقد الحديث عند القدماء ٦٩

موقف الشيخ المفيد والشيخ الطوسي من نقد الحديث ٧٧

نموذج من عبارات المفيد والطوسي..... ٧٩
أحاديث إكمال شهر رمضان ثلاثين يوماً..... ٨١
نقد المتن عند السلفيّة ٨٧
حديث رؤية الله ١٠٠

الفصل الخامس: ما ألّفه المختصّون في الحديث الموضوع ١٠٦
النقد العلمي للأخبار بلا إفراط ولا تفريط ١١٢
جهود العلّامة الأميني والعسكريّ..... ١١٦
كشف الخفاء للعجلوني ١٢١
الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة في كتب السنّة ١٢١
إنّ التحريف والزيادة والقلب أنواع وضع واختلاق..... ١٢٥
وقفة تأمّل:..... ١٢٩

الفصل السادس: التحريف المعنوي ١٤٢
قتل عمّار ١٤٣
كلام الخليفة قرب رحلة النبيّ صلى الله عليه وآله..... ١٤٥
كلام الرسول صلى الله عليه وآله أيضاً..... ١٤٨
حديث فاطمة بضعة منّي ١٥١
القلب نوع من التحريف ١٦٢
الأصل الأوّلي نقد الحديث أو تأويله؟..... ١٧١

القسم الثاني: أسباب وضع الحديث ١٨٥

١ ـ وضع الحديث بدافع الحُسبة ١٨٨
٢ ـ وضع الحديث لنصرة المذاهب الفقهيّة ١٩٦
٣ ـ وضع الحديث لتثبيت الخلفاء والخلافة ٢٠١
٤ ـ وضع الحديث للتقرّب إلى السلاطين ٢٠٥
٥ ـ وضع الحديث طلباً للدنيا ٢١٦
٦ ـ دخول القصّاصين ساحة الوضع واستغلالهم من قبل الغير ٢٢٠
٧ ـ تبرير أفعال الخلفاء وما يطرحونه من شعارات ٢٢٣
روايات منع كتابة الحديث ٢٢٣
٨ ـ وضع الحديث لإتحاف الحكّام والولاة بالفضائل والمناقب ٢٣٣
تغيير أسباب النزول ٢٣٤
٩ ـ الغلوّ ٢٦٥
الغلوّ في الأئمّة ٢٧٣
الغلوّ والحقيقة ٢٨٠
١٠ ـ وضع الحديث لتحقيق أهداف سياسيّة ٢٨٩
١١ ـ وضع الحديث تستّراً على عيوب الصحابة ٢٩٠
الوجوه المتنوّعة لوضع الحديث خصوصاً الأحاديث الواردة في شأن الأماكن والبلدان والأقوام ٢٩١
١٢ ـ وضع الحديث بهدف نشر الإسرائيليّات ٢٩٤

القسم الثالث: دراسة تحليليّة تتناول مخالفات متنوّعة لروايات موضوعة ٣٠٥

الفصل الأوّل: روايات تحطّ من منزلة الرسول والأئمّة عليهم السلام ٣٠٧

الف) روايات عدم الوضوء والصلاة جنباً ٣٠٧

ب) روايات التبوّل من قيام ٣١٠

ج) روايات مزمار الشيطان ٣١٦

د) روايات فوات الصلاة ٣١٧

هـ) روايات قيء الإمام ٣٣٠

و) قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله بقول القائف ٣٣١

قاعدة ٣٣٧

ز) الدخول في الصلاة على الجنابة ٣٤١

الفصل الثاني: دراسة تحليليّة حول روايات مخالفة للعلم القطعي ٣٤٦

١ ـ روايات إرث الخنثى ٣٤٧

٢ ـ روايات بول الرضيع ٣٥١

الفصل الثالث: الروايات المخالفة للحسّ ٣٥٤

الف ـ رواية التأبير ٣٥٤

ب ـ رواية الكُرّ ومسألة علم الإمام عليه السلام ٣٥٧

ج ـ رواية الجَسّاسة ٣٦٥

د ـ رواية الجزيرة الخضراء ٣٧٢

الفصل الرابع: الروايات المخالفة للتاريخ القطعي ٣٧٧

١ ـ روايات كفر أبي طالب ٣٧٨

الطائفة الأُولى: ٣٧٩

الطائفة الثانية: ٣٩٢

٢ ـ روايات الضحضاح ٤٠٠

٣ ـ قصّة سيف ٤٠٢

الفصل الخامس: الروايات المخالفة للعقل ٤١٢

الف ـ روايات سهو النبيّ صلى الله عليه وآله ٤١٢

ب ـ روايات كذب الأنبياء عليهم السلام وحاشاهم ٤٤٨

الفصل السادس: الروايات المخالفة للنصّ القرآني ٤٥٣

الف) روايات سحر النبيّ صلى الله عليه وآله ٤٥٣

ب) روايات بدء الوحي ٤٧٤

ج) روايات هاروت وماروت ٤٨٧

بيان القاعدة في نقد الحديث ٤٩٣

د) روايات تحريف القرآن ٥٠١

الفصل السابع: الروايات المخالفة للسنّة القطعيّة ٥٠٩

الروايات الدالّة على جواز إمامة الجائر ٥٠٩

الفصل الثامن: الروايات المخالفة لإجماع المسلمين ٥١٥

الروايات الواردة حول المعوِّذتين عن ابن مسعود ٥١٥

الفصل التاسع: الروايات المخالفة لمقاصد الشريعة ٥١٨

ألف) روايات حيل التخلّص من الربا عند بعض ٥١٨

ب) روايات بيع العنب ليعمل خمراً ٥٣١

الفصل العاشر: الروايات الواردة خلافاً لأُصول المذهب والدين ٥٣٥

أُصول المذهب ٥٣٥

الف) روايات قصّة الغرانيق ٥٣٥

ب) رواية القصاص من الرسول صلى الله عليه وآله ٥٥٠

ج) رواية تزويج النبيّ صلى الله عليه وآله من زينب بنت جحش ٥٥٦

د) رواية تزويج داود عليه السلام من أُوريا ٥٦٣

الفصل الحادي عشر: الروايات الواردة خلافاً للعادة والحُسن ٥٧٢

الف: روايات إتيان النبيّ صلى الله عليه وآله لنسائه ٥٧٢

ب: روايات طواف سليمان بن داود عليه السلام على نسائه ٥٧٢

الفصل الثاني عشر: الروايات المخالفة للطبع ٥٧٦

ألف: قصّة حمل الرسول صلى الله عليه وآله أمامة في الصلاة ٥٧٧

ب: قصّة ركوب الحسن والحسين عليهما السلام على ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله في الصلاة ٥٧٨

ج: رواية اغتسال موسى عليه السلام عرياناً وكذا أيّوب عليه السلام ٥٨٣

د: روايات وقوع الذباب في الإناء ٥٨٤

قاعدة في معرفة الحديث ٥٨٦

الفصل الثالث عشر: الروايات غير الفصيحة ٥٨٨

الفصل الرابع عشر: الروايات المضطربة ٥٩٣

روايات جمع القرآن ٥٩٣

الفصل الخامس عشر: الروايات المخالفة لإجماع أهل البيت عليهم السلام ٦٠٧

الف: روايات الأذان ٦٠٧

الأذان لغة وشرعاً ٦٠٧

الأذان عند أهل البيت عليهم السلام ٦٠٨

الأذان عند أهل السنّة ٦١٠

ب: روايات نزول القرآن على سبعة أحرف ٦١٦

تهافت الروايات: ٦٢١

الفصل السادس عشر: الروايات المرفوضة شرعاً وعرفاً ٦٢٣

روايات إباحة النبيّ صلى الله عليه وآله رضاعَ الكبار! ٦٢٣

الفصل السابع عشر: الروايات المخالفة للتواتر ٦٢٦

روايات نَسْخ التلاوة ٦٢٦

كلمتان حول نسخ التلاوة في القرآن ٦٢٩

الفصل الثامن عشر: الروايات المخالفة للذوق السليم ٦٣٣

حديث شقّ الصدر ٦٣٣

الفصل التاسع عشر: الروايات الموضوعة باعتراف واضعها، وشهرته بالوضع ٦٤٢

ألف: إقرار راوي الوضع، وعلّة وضع الحديث ٦٤٢

ب: رواية التعصيب ٦٥١

الفصل العشرون: الروايات التي تحمل وعداً أو وعيداً شديداً على أُمور بسيطة ٦٥٧

خاتمة: في البِدَع والخرافات الموضوعة ٦٦٩

١. موقفهم عليهم السلام من الأدعية المصنوعة المجعولة ٦٦٩

٢. موقفهم عليهم السلام من الخرافات ٦٧٠

٣. موقفهم من حلق شعر الرأس بشكل مبعثر ٦٧١
٤. موقفهم عليهم السلام من التنابز بالألقاب والأسماء المذمومة ٦٧٢
٥. موقفهم عليهم السلام من وضع الحديد على الأموات ٦٧٤
٦. موقفهم عليهم السلام من الطِّيَرة ٦٧٦

مصادر الكتاب ٦٨١
فهرس الموضوعات ٧١٥